وزارة التعليـــم العالـــي و البحـــث العلمـــــي

جـامعـــة محمـــد خيضـر بسكـــرة

كليــة الحقــوق و العلوم السياسيــة

قســـم العلـــوم السياسيـــة

التحولات السياسية في المنطقة المغاربية و انعكاساتها على العلاقات مع القوى الكبرى

أطروحــة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلـــوم السياسيـــة و العلاقـــات الدوليـــة

تخصص: دراسات مغاربية

اعداد الطالبة : سليماني مباركة **تحت اشراف : أ.د فرحاتي عمر**

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د بوحنية قوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	رئيسا
أ.د فرحاتي عمر	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	مشرفا و مقررا
د. بن صغير عبد العظيم	أستاذ محاضر	جامعة بسكرة	عضوا
د. نور الدين فوزي	أستاذ محاضر	جامعة بسكرة	عضوا
د. طويل نسيمة	أستاذ محاضر	جامعة بسكرة	عضوا
د. دراجي مكي	أستاذ محاضر	جامعة الوادي	عضوا

السنة الجامعية : 2015-2016

خطـــــــــة الدراســـــــــــــة

مقدمـــة

الفصـــل الأول : التأصـــيل المفاهيمـــي و النظـــري للدراســـــــــة

المبحث الأول : التأصيل المفاهيمي للدراسة

المطلب الأول : مفهوم التحول الديمقراطي

المطلب الثاني : مفهوم الاصلاح السياسي

المطلب الثالث : مفهوم الثورة

المبحث الثاني : التأصيل النظري لظاهرة التحول الديمقراطي

المطلب الأول : عوامل التحول نحو الديمقراطية

المطلب الثاني : أنماط التحول نحو الديمقراطية و مراحله

المطلب الثالث : المداخل النظرية المفسرة لظاهرة التحول الديمقراطي

المبحث الثالث : التأصيل النظري لظاهرة الثورات في المنطقة المغاربية

المطلب الأول : ظاهرة الثورة : دراسة في الأسباب ، المراحل و عوامل النجاح و الفشل

المطلب الثاني : المداخل النظرية المفسرة لظاهرة الثورات في المنطقة المغاربية

المطلب الثالث : مقاربة دور العامل الخارجي في الثورات المغاربية على ضوء نظريات الفوضى الخلاقة ، المؤامرة و نظرية الدومينو

خلاصـة الفصـل الأول

الفصل الثاني : التحولات السياسية الثورية في المنطقة المغاربية –تونس نموذجا –

المبحث الأول : سمات النظم السياسية المغاربية و دوافع التحول

المطلب الأول : سمات النظم السياسية المغاربية

المطلب الثاني : طبيعة و سمات النظام السياسي التونسي في عهد بن علي

المطلب الثالث : دوافع التحولات السياسية الراهنة في المنطقة المغاربية

المبحث الثاني : الثورة الشعبية في تونس : دراسة تحليلية

المطلب الأول : دوافع قيام الثورة التونسية

المطلب الثاني : مسار الثورة التونسية و عوامل نجاحها في اسقاط نظام بن علي

المطلب الثالث : خصائص الثورة التونسية

المطلب الرابع : المواقف الاقليمية و الدولية تجاه الثورة التونسية

المبحث الثالث : مؤشرات التحول في المشهد السياسي التونسي بعد الثورة

المطلب الأول : الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في تونس بعد الثورة

المطلب الثاني : العملية الانتخابية في تونس بعد الثورة

المطلب الثالث : حقوق الانسان و الحريات العامة في تونس بعد الثورة

المطلب الرابع : الدستور التونسي الجديد

المبحث الرابع : تحديات التحول الديمقراطي في تونس و افاقه المستقبلية

المطلب الأول : التحديات السياسية في تونس بعد الثورة و افاقها المستقبلية

المطلب الثاني : التحديات الاقتصادية و الاجتماعية في تونس بعد الثورة و افاق تجاوزها

المطلب الثالث : التحديات الأمنية في تونس بعد الثورة و افاق تعزيز الأمن

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث : الثورة الشعبية الليبية :دراسة تحليلية

المبحث الأول : النظام السياسي الليبي في عهد القذافي

المطلب الأول : طبيعة النظام السياسي الليبي في عهد القذافي

المطلب الثاني :المرجعية الفكرية للنظام السياسي الليبي في عهد القذافي

المطلب الثالث : سمات النظام السياسي الليبي في عهد القذافي

المبحث الثاني : الثورة الليبية : الدوافع ، المسار و الخصائص

المطلب الأول : دوافع قيام الثورة الليبية

المطلب الثاني :مسار الثورة الليبية

المطلب الثالث : خصائص الثورة الليبية

المبحث الثالث : المواقف الاقليمية و الدولية من الثورة الليبية

المطلب الأول :مواقف المنظمات الاقليمية و دول الجوار من الثورة الليبية

المطلب الثاني : المواقف الأوروبية و الأمريكية من الثورة الليبية

المطلب الثالث : التدخل العسكري في ليبيا : الأطراف المشاركة و الأهداف

المبحث الرابع : تطورات المشهد السياسي الليبي بعد الثورة و مؤشرات التحول

المطلب الأول : الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في ليبيا بعد الثورة

المطلب الثاني :العملية الانتخابية في ليبيا بعد الثورة

المطلب الثالث :مسار المصالحة الوطنية و العدالة الانتقالية في ليبيا بعد الثورة

المطلب الرابع : حقوق الانسان و الحريات العامة في ليبيا بعد الثورة

المطلب الخامس : مشروع الدستور الليبي الجديد

المبحث الخامس : تحديات و افاق بناء الدولة و التحول نحو الديمقراطية في ليبيا

المطلب الأول :التحديات السياسية في ليبيا و افاق تجاوزها

المطلب الثاني : التحديات الاقتصادية و الاجتماعية في ليبيا و افاق تجاوزها

المطلب الثالث : التحديات الأمنية في ليبيا و افاق تعزيز الأمن

خلاصـــة الفصـــل الثالث

الفصـــل الرابـــع : الحركـــات الاحتجاجية و مبادرات الاصـــلاح السياسي الجديدة في المنطقـــة المغاربيـــة :الجزائر و المملكة المغربية نموذجـــا

المبحث الأول :الحركة الاحتجاجية و الاصلاحات السياسية الجديدة في الجزائر

المطلب الأول : الملامح العامة للإصلاحات السياسية السابقة

المطلب الثاني : دوافع الحركة الاحتجاجية في الجزائر و خصوصياتها

المطلب الثالث : مضامين الاصلاحات السياسية الجديدة و مؤشراتها الأولية

المبحث الثاني : الحركة الاحتجاجية و مبادرات الاصلاح السياسي و الدستوري في المغرب

المطلب الأول : المشهد السياسي المغربي ما قبل 2011

المطلب الثاني : دوافع الحركة الاحتجاجية المغربية و القوى المحركة لها

المطلب الثالث : مسار الحركة الاحتجاجية و مواقف القوى السياسية المغربية منها ص

المطلب الرابع : الاصلاحات السياسيّ و الدستورية بالمغرب سنة 2011 و حصيلة الحراك الأولية

المبحث الثالث:حدود تأثير القوى الكبرى على مسارات الاصلاح السياسي في الجزائر و المغرب

المطلب الأول : المبادرة الأمريكية للإصلاح السياسي

المطلب الثاني : المبادرة الأوروبية للإصلاح السياسي

المطلب الثالث: أوجه التشابه و الاختلاف في مشاريع الاصلاح السياسي الأوروبية و الأمريكية

المطلب الرابع : المواقف الأمريكية و الأوروبية من الاصلاحات السياسية الجديدة في الجزائر و المغرب

المبحث الرابع : معوقات و افاق الاصلاح السياسي في الجزائر و المغرب

المطلب الأول : معوقات الاصلاح السياسي في الجزائر

المطلب الثاني : محفزات و بدائل تفعيل الاصلاحات السياسية في الجزائر

المطلب الثالث : تحديات الاصلاح السياسي في المغرب

المطلب الرابع : افاق تفعيل الاصلاحات السياسية في المغرب

خلاصة الفصل الرابع

الفصـــل الخامـــس : انعكاســـات التحـــولات السياســـة الجارية في المنطقة المغاربية على علاقات دولها بالقوى الكبرى و سيناريوهاتها المستقبلية

المبحث الأول: انعكاسات التحولات السياسية الجارية في المنطقة المغاربية على علاقات دولها بالاتحاد الأوروبي

المطلب الأول : العلاقات السياسية الأوروبية المغاربية

المطلب الثاني : العلاقات الاقتصادية الأوروبية المغاربية

المطلب الثالث : العلاقات الأمنية الأوروبية المغاربية

المبحث الثاني:انعكاسات التحولات السياسية الجارية في المنطقة المغاربية على علاقات دولها بالولايات المتحدة

المطلب الأول : العلاقات السياسية الأمريكية المغاربية

المطلب الثاني : العلاقات الاقتصادية الأمريكية المغاربية

المطلب الثالث : العلاقات الأمنية الأمريكية المغاربية

المبحث الثالث : السيناريوهات المستقبلية للتحولات السياسية الجارية في المنطقة المغاربية

المطلب الأول : سيناريو الاضطراب

المطلب الثاني : سيناريو الانهيار

المطلب الثالث : سيناريو الازدهار

خلاصة الفصل الخامس

الخـــاتمـــــــــــــــــــــة

مقـــدمـــة

مقدمة

ظلت المنطقة المغاربية خارج موجات التغيير و التحول الديمقراطي التي اجتاحت أجزاء من العالم من شرق أسيا الى شرق أوروبا و الى أمريكا اللاتينية و حتى بعض بلدان الشرق الأوسط ، و اعتبرت بعض الدراسات الأكاديمية أن مرد ذلك يعود الى قدرة النظم التسلطية على الاستمرار و التأصل في البنية المغاربية بدليل بقاء بعض الرؤساء في السلطة لعقود طويلة الشيء الذي جعلها بمنأى عن التحولات التي عرفها العالم ، ليشكل مطلع العام 2011 مفصلا نوعيا بالنظر لما شهدته المنطقة المغاربية و العربية عموما من تحولات سياسية فريدة [*] لم تشهدها من قبل ، انطلقت شرارتها الأولى من تونس التي أدى نجاح ثورتها و تمكنها من الاطاحة بنظام رئيسها بن علي الى ايقاد جذوة الأمل في نفوس الشباب العربي من المحيط الى الخليج ، و قد رفع الشباب المنتفض شعارات تطالب بالإصلاحات السياسية و الاقتصادية التي تعطي للإنسان العربي حقوقه المهضومة و توفر له ظروف العيش الكريم و تصاعدت المطالب وصولا الى المطالبة بإسقاط النظام كرد على عناد الأنظمة و اعتمادها المعالجات الأمنية بدلا من المعالجات السياسية ، و نتيجة لذلك سقط عدد من الأنظمة المغاربية الحاكمة و هناك أنظمة أخرى في طريقها الى السقوط أو تواجه زعزعة أسس حكمها الطويل ، و قد أحدث ذلك انقلابا على نظريات كلاسيكية و مفاهيم اعتمدت في المناهج السياسية لسنوات طويلة ، و شكل تحديا لكل المراكز البحثية للبحث عن نظريات و مفاهيم تنزع الى دراسة الموجات التغييرية و الأساليب التغييرية في المنطقة المغاربية و العربية عموما ، فنحن اذن أمام ظاهرة جديدة وفريدة من نوعها في المنطقة المغاربية ، الأمر الذي يستدعي الوقوف أمامها ودراستها بصورة معمقة ، و ذلك بتفكيكها ومعرفة ماهيتها وطبيعتها بشكل دقيق ، وكذلك دراسة تأثيراتها القائمة والمحتملة على مختلف الصعد والمستويات.

- **أهمية الدراسة** : لقد وضعت التحولات السياسية الراهنة التي تشهدها المنطقة المغاربية بتعقيداتها ، أبعادها و انعكاساتها الأكاديميين و المهتمين بالشأن المغاربي أمام تحديات تقديم تفسيرات دقيقة في ظل الغموض الذي يكتنف المرحلة الراهنة ، و ما يزيد الموضوع أهمية هو التدخل الخارجي المكثف منذ بداية هذه التحولات بدعوى حماية حقوق الانسان و تحقيق الديمقراطية ، سواء أخذ هذا التدخل طابعا عسكريا على غرار ما حدث في ليبيا أو بالتدخل غير المباشر في الشؤون

---

[*] يطلق عليها أيضا الربيع العربي و هي تسمية غربية بامتياز ، و السؤال الذي يفرض نفسه هو من الذي أطلقها ؟ ، تعددت الاراء فهناك رأي يدعي بأن جريدة " كريستيان ساينس مونتر " الأمريكية هي أول من استخدمت هذه التسمية يوم 15جانفي 2011 تعليقا على هروب الرئيس التونسي السابق بن علي ، و رأي اخر يدعي أن هذه التسمية أول من استخدمها الصحفي الفرنسي " دومنيك مويزي " بعد اندلاع الأحداث في مصر يوم 26 جانفي 2011 مباشرة ، و يقال كذلك بأن الدكتور محمد البرادعي استعمل هذا المصطلح في نفس هذا اليوم أي 26 جانفي في حواره مع الجريدة الألمانية "دير شبيجل " تعليقا على التظاهرات الشبابية المصرية التي انطلقت الى ميدان التحرير ، و اخيرا هناك من ادعى بأن الرئيس الأمريكي " أوباما " أو جريدة " نيوز ويك " الأمريكية هي من استخدمت تسمية الربيع العربي ، للمزيد من التفصيل أنظر :

-بلقيس محمد جواد ، « سوسيولوجية ثورات الربيع العربي : دراسة تحليلية لفعل الثورات العربية » ، **مجلة العلوم السياسية** ، العراق: جامعة بغداد ، العدد 44 ، 2012 ، ص 243 .

الداخلية للدول المغاربية في ظل اصرار القوى الكبرى على أن الاصلاح الشامل و ارساء دعائم الليبرالية و الديمقراطية عناصر أساسية في علاقاتها الثنائية بالدول المغاربية و العربية عموما .

و يأتي موضوع الأطروحة المقدمة في اطار محاولة تفسير جملة من المشكلات المرتبطة بظاهرة التحولات الديمقراطية و العلاقات القائمة بين القوى الكبرى و الدول المغاربية التي تشهد هذه التحولات ، و تتجلى الأهمية الكبرى لهذا الموضوع بحجم القضايا و المشكلات الجوهرية التي يطرحها و التي يتعين التعامل معها بشكل جاد و مسؤول يأتي في مقدمتها : معضلة بناء الدولة و تأسيس نظم ديمقراطية و بخاصة أنه يصعب تحقيق الثانية في ظل عدم وجود دولة مستقرة و قوية ، و من هذا المنطلق فإن المسائل التي تطرحها الدراسة تتعلق بالجدل حول :

-طبيعة التحولات السياسية التاريخية التي تشهدها المنطقة المغاربية و الأسباب الحقيقية الكامنة وراء اندلاعها و الاتجاهات التي ستسلكها .

-المعايير و الأسس التي ستستند عليها الفواعل المحلية في كل من تونس و ليبيا لبناء مؤسسات الدولة الجديدة.

-طبيعة و نوعية الاصلاحات السياسية و الدستورية المعلنة في الجزائر و المملكة المغربية و مواقف القوى المحلية و الدولية من هذه المبادرات .

-مواقف ، ردود أفعال و أدوار القوى الكبرى المهتمة بالمنطقة ازاء هذه التحولات ، اذ أن فهم طبيعة هذه التحولات التاريخية لا يتأتى إلا ببحث الاطار الدولي لهذه التحولات عبر بحث الأبعاد الحقيقية لمواقف وردود أفعال القوى الكبرى " الاتحاد الأوروبي" و "الولايات المتحدة " نموذجا .

-انعكاسات هذه التحولات السياسية التي تشهدها الدول المغاربية على علاقاتها بالقوى الكبرى :الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية و سيناريوهاتها المستقبلية .

- **أسباب اختيار الموضوع** :تعود مبررات اختيار الموضوع الى أهميته التي تنبع من عدة اعتبارات موضوعية و ذاتية :

- حداثة الموضوع ، اذ شكلت التحولات السياسية التاريخية التي تشهدها المنطقة المغاربية موضوع الساعة بامتياز ، و هو ما يبرز في حجم الاهتمام الذي خصت به من قبل وسائل الاعلام العربية و العالمية ، حكومات القوى الكبرى "الاتحاد الأوروبي" و "الولايات المتحدة" على وجه التحديد ، مراكز الدراسات و الأبحاث الغربية ، و هو ما يجعل من تناوله تحديا مرغوبا لتقديم مرجع سيغطي مساحة بحثية فتية ،كما سيتيح تتبع و مراقبة تطورات الأحداث السياسية في المنطقة خطوة بخطوة و هو ما سيفيد في الالمام بالموضوع و تقديم تحليلات دقيقة .

-أحدثت التحولات السياسية التي تشهدها المنطقة المغاربية ثورة معرفية في أدبيات التحول الديمقراطي ، اذ شكلت موجة معاكسة للموجة العالمية الثالثة للتحول الديمقراطي التي انخرطت فيها الدول المغاربية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي ، و هو ما سيفتح باب الاجتهاد لتقديم الاضافة نظريا و البحث عن العوامل المتحكمة في اندلاعها ، مراحلها ، مساراتها ، اتجاهاتها ، معيقات و فرص نجاحها للوصول الى بناء مؤسسات ديمقراطية تستوعب كل الفواعل الوطنية و تضمن حقوق و حريات الشعوب المحركة لها .

-محاولة البحث عن العوامل الحقيقية الكامنة وراء اندلاع هذه التحولات السياسية ، خاصة في ظل الاستفهام الذي نطرحه و الذي يبرره اتجاه العديد من مراكز الدراسات و الأبحاث الغربية في السنوات الأخيرة الى اصدار العديد من الدراسات لعل أبرزها الدراسة الأمريكية الصادرة العام 2008 بعنوان " الاتجاهات العالمية في افاق 2025 " ، و "الكتاب الأبيض " و هو وثيقة فرنسية صدرت في السنة عينها ، و تشترك الدراستين في تنبؤهما بحدوث سيناريو الهزات الداخلية و دخول المنطقة في السنوات القليلة القادمة مرحلة اضطرابات خطيرة ناجمة عن السياسات الاستبدادية التي تنتهجها الأنظمة المغاربية و التي قد تؤدي الى حد اسقاطها ، و هذا ما يطرح اشكالات عديدة دفعتنا لاختيار الموضوع و البحث للتوصل للإجابة عن ما ان كانت هذه الدراسات قد نجحت فعلا في قراءة الوضع السياسي في الدول المغاربية و تحليل دقيق لشخصية الشعوب المغاربية و العربية عموما ، أم أن هناك مخابر و خلايا غربية تعمل على اعادة تشكيل المنطقة المغاربية و العالم العربي و اعادة ترتيب أوضاعه .

-ثقل الدور الخارجي منذ بداية هذه التحولات و الذي بلغ حد التدخل العسكري المباشر في ليبيا لإسقاط نظام الراحل العقيد القذافي ، و هو ما يرسم ملامح علاقات الدول المغاربية المستقبلية بالقوى الكبرى ، مما يستدعي بحث و تحليل مواقف و أدوار هذه الأخيرة و التنبؤ بطبيعة العلاقات التي ستحكمها بالدول المغاربية .

-اختلاف الرؤى و التصورات و الاستراتيجيات بين الفواعل المحلية في كل من تونس و ليبيا حول الخطوات الأولية الواجب اتخاذها في طريق التأسيس لمؤسسات ديمقراطية و عدم حصول الحد الأدنى من التراضي على نوعية الاصلاح و مراميه ، و هو ما يشكل موضوعا خصبا للبحث في أسباب هذه الاختلافات ، أبعادها و مآلاتها .

-محاولة فهم و استيعاب اتجاه النظامين الجزائري و المغربي كخطوة استباقية الى الاعلان عن جملة من الاصلاحات السياسية و الدستورية أثيرت حولها العديد من التساؤلات ، و هو ما يدفعنا للبحث عن مدى جديتها و انعكاساتها على علاقات هاذين النظامين بالقوى الكبرى .

-الرغبة في التخصص أكثر في المواضيع المحورية ذات الصلة بالشأن المغاربي ، و هو الاهتمام الذي بدأ في مرحلة الماجستير و الذي يحركه الطموح الدائم في البحث عن فرص اقامة أنظمة سياسية ديمقراطية بالمنطقة المغاربية ، كمقدمة لبناء تكتل اقليمي قوي قادر على المجابهة في عصر التكتلات .

- **أهداف الدراسة** : تتوخى الدراسة تحقيق أهداف عديدة لعل أهمها :
  - اختبار مدى ملائمة الأطر النظرية و المناهج المعتمدة في تقديم تفسيرات علمية دقيقة و مدى قدرة الباحثة على توظيفها .
  - تقديم عمل أكاديمي جاد يلم بكل التحولات السياسية التاريخية التي تشهدها الدول المغاربية و انعكاساتها على العلاقات مع القوى الكبرى (الاتحاد الأوروبي ، الولايات المتحدة) والمساهمة في اثراء رصيد جامعاتنا بالمواضيع و الدراسات المتخصصة بالمنطقة المغاربية والتي ظلت حبيسة المراكز و الجامعات الغربية .
  - التأسيس لطرح علمي و منهجي يسهم في فهم طبيعة التحولات السياسية الجارية و تقديم بدائل لصناع القرار المغاربة تسهم في دفع و توجيه عمليات الاصلاحات الديمقراطية وجهاتها الصحيحة ، و فهم حقيقة الدور الخارجي و بحث سبل اقامة علاقات أقل تبعية واستغلالية من جهة اخرى .
- **الدراسات السابقة** : لم تحص عملية المسح للدراسات و الأدبيات السابقة أي مرجع تناول الموضوع بالصيغة محل الدراسة " التحولات السياسية في المنطقة المغاربية و انعكاساتها على العلاقات مع القوى الكبرى " ، إلا أنه و بالنظر لحداثة الموضوع و ثقله فقد أفرد الباحثون عددا معتبرا من الكتب و المقالات و التقارير التي تناولت الموضوع في سياقه العربي عموما أو اقتصر بعضها على دراسة حالة معينة ، من أبرزها نذكر :

-كتاب "**الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي** "(416 صفحة)و الذي صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية سنة 2011 لتعقبه طبعة ثانية منقحة سنة 2014 ، شارك في كتابة هذا الكتاب احدى عشر مفكرا عربيا ، و جاء في تعريف الكتاب ما يلي " يمكن القول إن ظاهرة الاحتجاجات لصيقة بمختلف النظم السياسية ، فهي موجودة في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية ، ولكنها في الأولى عادة ما تؤدي إلى تطوير النظام ، أما في الثانية فإنها تكرّس وربما تعمّق الأزمات لأن النظام ، عادة ما يعجز عن الاستجابة لمطالب المحتجين وكثيراً ما يعمل على التحايل عليها "، و هنا أهمية هذا الكتاب الذي اقترب من خبرات ونماذج مختلفة من الصعب وجودها في مكان آخر خارج الوطن العربي ، لقد رصد هذا الكتاب مسار الحركات الاحتجاجية في عدة بلدان عربية (مصر، المغرب ، لبنان، البحرين ، الجزائر ، سوريا ، الأردن) مسجلاً طوابع التنوّع والتمايز والتشابه، مع العناية بمعرفة الأبعاد المختلفة لهذه الاحتجاجات والسياقات السياسية والاجتماعية التي ظهرت فيها إرادة استشراف مستقبلها وقراءة

مضامينها المختلفة ، وقد بدا واضحاً من الدراسات الأربع حجم التباين في مسار الحركات الاحتجاجية ، وهو الأمر الذي جعلها في بعض الأحيان حركات احتجاج اجتماعي بامتياز لم تقترب من المجال السياسي .

- كتاب " **ثورات قلقة : مقاربات سوسيو–استراتيجية للحراك العربي** " (394 صفحة) يستهدف هذا الكتاب الذي صدر العام 2012 تكوين أطروحة تعكس ماهية التحولات التي شهدها العالم العربي وترسم هويتها وتحيط بمقدماتها ومآلاتها ، وإن كان الكتاب يستند في أطروحاته إلى التعامل بإيجابية مع تعريف التحولات بأنها ثورات تفتح باب التغيير الديمقراطي ، إلا أنه لا يغفل تلك الشبكة الهائلة من التعقيدات والتداخلات التي قد تدفع بالحدث الثوري نحو فوضى الحرب الأهلية والتفتيت الوطني ، و يسعى الكتاب على لسان مجموعة من الباحثين إلى بيان مقدار الغموض الذي يلفُّ التحوُّلات العربية الراهنة لاسيما لجهة النسب التاريخي الذي جاءت منه والذي ستؤول إليه ، بعيداً عن التداول السياسي اليومي للتحولات التي تعصف بعددٍ من دول مجتمعات العالم العربيِّ ، واستناداً إلى قناعةٍ مفادها أن ما يشهده العالم العربي اليوم ليس أحداثاً ظرفية وعارضة لا تلبث أن تزول بزوال أسبابها ، لذلك أتت دراسات هذا الكتاب وأبحاثه ومقالاته لتستقرئ ما يتعدَّى اللحظة السياسية ، وتسعى إلى معاينة الآثار والتداعيات العميقة للتحوُّلات الجارية ، مع ما تنطوي عليه من أبعاد تاريخية يتقرَّر بتأثيرها المصير المقبل للجغرافيا الحضارية للعالمين العربي والإسلامي.

-كتاب " **ثورة تونس : الأسباب و السياقات و التحديات** " (497 صفحة) صدر العام 2012 عن المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، وقد احتوى مجموعة من الدراسات كتبها باحثون متخصصون في ميادين معرفية ذات صلة بالمجتمع التّونسيّ عالجت شتّى أوجه الحراك التونسي ، وتتناول منظومة التسلط في النظام السياسي قبل الثورة ، موصولة بقراءات للخلفيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومتناولة الأحزاب والمنظمات الوطنية مرورًا بدور كلٍّ من الإعلام والجيش ، ووصولًا إلى تحدّيات الانتقال الديمقراطي والتفاعلات العربية للثورة ، و اللافت أن هذه الدراسات لتنوعها وتعدد أبعادها واختلاف كتَّابها أضفت على هذا الكتاب شموليّة وعمقاً وغنًى ، وحاولت دراسة هذا الحدث التّاريخيّ من جوانبه المختلفة ، ليس لأن الثّورة التونسيّة أولى الثّورات العربيّة فحسب بل لأنها –على الأرجح– النّموذج الّذي سينتقل إلى العالم العربيّ كله في ما لو قيّض له الثّبات والاستمرار والنّجاح .

- كتاب " **ليبيا : الثورة وتحديات بناء الدولة** " للمؤلف يوسف محمد الصواني (271) صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية سنة 2013 ، يتناول الكتاب الفترة الممتدة من عام 1969 حتّى سقوط نظام القذافي في أواخر صيف عام 2011 ، وبقدر ما يخصّص الكتاب من صفحات لتحليل ما يجري اليوم ولمكوّنات المشهد السياسي في ليبيا، فهو يخصّص مساحة مناسبة لاستشراف المستقبل الذي يرتبط تماماً بمكوّنات راسخة في السياق الليبي بوجه عام، إضافة إلى ارتباطه بما حدث

خلال الثورة ضدّ القذافي وبما آلت إليه ، لذلك يمهّد الكتاب لعرض مقاربته بتقديم تحليل سريع للأوضاع التي عاشتها ليبيا قبل وصول القذافي إلى السلطة ، ثمّ يحلل تجربة نظام القذافي خلال مراحلها المختلفة ، مبرزاً تفاعل العوامل الداخلية والخارجية المركبة التي صاغت تاريخ ليبيا المعاصر حتّى اليوم ، ثم يتوقف عند مظاهر وتعبيرات الاحتجاج الذي انطلق في كانون الثاني/ يناير 2011 الذي ما لبث أن تحول إلى انتفاضة شعبية منتقلاً بعد ذلك إلى التعريف بالنظام السياسي الانتقالي الذي تأسس أثناء الثورة ، محللاً طبيعته وتفاعلاته وقواه المختلفة في تعبيراتها عن مكوّنات الجمتمع والثقافة في ليبيا المعاصرة ، منتهياً بالتعرف إلى محدّدات وتحديات عملية الانتقال الديمقراطي وآفاقها في ليبيا ، و يحتوي الكتاب على خمسة فصول إلى جانب المقدمة والخلاصة العامة والخاتمة يتناول الفصل الأول "التسلطية ووأد بناء الدولة الحديثة" ، بينما يتناول الفصل الثاني "فشل الإصلاح المزعوم والتمهيد للثورة "، في حين يتناول الفصل الثالث "من الاحتجاج إلى الانتفاضة : ثورة من أجل الحريات و الكرامة "، أما الفصل الرابع فيتناول "المرحلة الانتقالية : التحديات والآفاق و المخاطر"، ويختتم الفصل الخامس بتناوله موضوع"بناء الدولة : آفاق الانتقال الديمقراطي وتحدّياته ".

– كتاب "**التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية** " (655 صفحة) صدر عام 2014 ، يعالج بتفصيل و إسهاب صورة العالم العربي التي غيرتها الثورات التي اندلعت في أرجائه منذ مطلع العام 2011 ، وقد شارك في كتابة بحوث هذا الكتاب أربعة وعشرون باحثًا عربيًا ، ليكون محصلة تفكير جماعي وفردي في مصير هذه الثورات ، و قد تم التركيز على مفهوم الرأي العام الذي كان غائبًا طوال الحقبة السابقة ، والذي سيكون له الأثر الكبير في تقرير مصائر العرب في الحقبة المقبلة ، ويلاحظ الكتاب أن الثورات العربية ليست ثورات احتجاجية أو سياسية فحسب إنما هي فوق ذلك أيضًا ثورات يتداخل فيها الاجتماعي والسياسي ، وتتفاعل في سياقها الأفكار والعقائد والأيديولوجيات والهويات والأبعاد الإستراتيجية ، وتتنوع محاور هذا الكتاب لتشمل النظام الإقليمي العربي ، وأوروبا والعرب ، والسلوك الصيني – الروسي ازاء موجات الربيع العربي ،كما يتناول الكتاب كذلك مصالح روسيا وتركيا وإيران وإسرائيل في سياق"الثورات العربية".

و بخلاف الدراسات الانف ذكرها و غيرها من الاسهامات الأخرى تنفرد هذه الدراسة ببحث و تحليل ظاهرة التحولات السياسية في المنطقة المغاربية منذ اندلاعها نهاية العام 2010 الى حد الساعة ، و ذلك بخلاف أغلب الدراسات المنشورة و التي تناولتها في سياقها العربي أو اختصت ببحث حالة واحدة ، بعكس هذه الدراسة التي ستبحث بالدراسة و التحليل أربع حالات ،كما ستنفرد أيضا باعتماد مركب نظري بهدف تقديم تفسيرات علمية اكاديمية للتحولات الجارية و بحث انعكاساتها على العلاقات مع القوى الكبرى " الاتحاد الأوروبي " و "الولايات المتحدة" نموذجا .

- **حدود الدراسة** : ترتبط حدود الدراسة الزمنية ببدء التحولات السياسية في المنطقة المغاربية منذ نهاية العام 2010 الى يومنا هذا ، و بموجب ذلك تنحصر الحدود المكانية للدراسة في النموذجين الثوريين بالمنطقة " تونس" و "ليبيا " و كذا

النموذجين الاصلاحيين في كل من الجزائر و المغرب ، مع استبعاد النموذج الموريتاني لتواضع الحراك السياسي فيه مقارنة بالنماذج الأربعة محل الدراسة ، و بالنظر لطبيعة الموضوع المتشابكة سيتم التطرق كذلك الى دور القوى الكبرى في تحريك الأطراف الداخلية و توجيهها بما يخدم مصالحها .

- **الاشكاليــة** : تأسيسا على ما سبق نطرح الاشكالية الرئيسية التالية :

ما طبيعة التحولات السياسية الجارية في المنطقة المغاربية و حدود تأثيرها على واقع و مستقبل علاقات دولها بالقوى الكبرى ؟ .

وبغرض تبسيط هذه الاشكالية عمدت الدراسة الى تفكيكها الى مجموعة من التساؤلات تتمحور حول الاتي :

- ما هي العوامل الحقيقة الكامنة وراء اندلا ع التحولات السياسية الجارية في المنطقة المغاربية ؟ و هل يمكن الافتراض بأن هذه التحولات السياسية كانت بفعل مخطط أجنبي ؟ أم كانت نتيجة طبيعية لاستبداد أنظمة الحكم.
- هل سيؤدي تغيير الأنظمة السياسية عن طريق الثورات الشعبية الى قيام نظم ديمقراطية مستقرة أم ستؤدي الى انتكاسة جديدة ؟
- ما طبيعة و خلفيات الاصلاحات السياسية المعلنة من قبل النظامين السياسيين الجزائري و المغربي ؟ و ما مدى جاهزية قوى الاصلاح للتجاوب مع هذه الاصلاحات أو الرفع من سقفها ؟ .
- ما هي مواقف ، أدوار و رهانات القوى الكبرى ازاء التحولات السياسية الجارية في المنطقة المغاربية ؟
- ما حدود نجاح التحولات السياسية الجارية في المنطقة المغاربية و انعكاساتها على العلاقات مع القوى الكبرى ؟ و هل ستؤدي الى اعادة صياغة علاقات الدول المغاربية مع القوى الكبرى على أسس أقل تبعية و خضوع؟ .
- ما هي السيناريوهات المستقبلية المحتملة للتحولات السياسية الجارية في المنطقة المغاربية ؟ .

- **الفرضيات** : للإجابة على التساؤلات السابقة الذكر تطرح الدراسة الفرضيات التالية :

- كلما زادت قوة وتأثير القو ى الوطنية الثورية في تونس و ليبيا وتصميمها علي تحقيق الديمقراطية كلما زادت قدرة المرحلة الانتقالية علي تأسيس أنظمة حكم ديمقراطية.
- كلما سعى النظامين الجزائري و المغربي على تطوير و تنفيذ أجندة اصلاح جادة تتوافق و الأوضاع السياسية و التاريخية والثقافية الخاصة بكل بلد كلما ازدادت فرص تحقيق الديمقراطية المنشودة.
- يؤدي نجاح التحولات السياسية في المنطقة المغاربية الى اعادة صياغة عميقة لارتباطات و علاقات دولها بالقوى الكبرى .

- كلما تحكمت الأنظمة المغاربية و القوى الوطنية في ادارة و توجيه العملية الانتقالية و تحجيم دور العامل الخارجي كلما زادت احتمالات و فرص نجاحها مستقبلا .

- **منهجية الدراسة** : تتميز الدراسات الأكاديمية عن باقي الاجتهادات و الكتابات الأخرى باعتمادها قواعد منهجية معينة للوصول الى كشف حقائق الظاهرة محل الدراسة ، وعلى اعتبار أن الظواهر السياسية عموما هي ظواهر معقدة و مركبة متعددة الأبعاد و المتغيرات يصعب دراستها من خلال منهج واحد ، و انسجاما مع خصوصية الموضوع محل الدراسة سيتم الاستعانة بمركب منهجي لكشف الجوانب المتعددة للظاهرة محل الدراسة والإحاطة بها ، يشمل :

–المنهج التاريخي : يعد أداة أساسية للوصول الى فهم المتغيرات المرتبطة بالأوضاع القائمة ووزنها ، و يتألف من عناصر و مراحل متشابكة و متداخلة و مترابطة تقود العقل الانساني بطريقة علمية منظمة و دقيقة نحو الحقيقة العلمية التاريخية ، و يطلع بدور حيوي و أصيل في دراسة الظواهر السياسية و تعقب مسارها لكونه يعد مصدرا لتزويد علماء السياسة بالأدلة المثبتة أو المنفية لمنطوق النظرية ، و من هذا المنطلق سيتم اعتماد المنهج التاريخي لتتبع تطورات الأحداث السياسية التاريخية التي تشهدها المنطقة المغاربية منذ نهاية العام 2010 .

–المنهج المقارن : يستهدف هذا المنهج البحث عن القواعد و الانتظامات ، أي السعي للكشف عن القاعدة أو النظام الذي يتحكم في مسار الظاهرة أو الظواهر المتشابهة ، و كذا الكشف عن الأسباب الكامنة وراء أنماط الأبنية و التصرفات ، و من هذا المنطلق سيتم توظيف هذا المنهج لمقارنة :

–خلفيات و عوامل تبلور التحولات السياسية الجارية في الدول المغاربية .

–مواقف وردود أفعال القوى الكبرى (الاتحاد الاوروبي ، الولايات المتحدة) تجاه التحولات السياسية التي تشهدها دول المنطقة المغاربية و حدود دور كل طرف .

–طبيعة وحجم علاقات الدول المغاربية بالقوى الكبرى في فترة ما قبل و ما بعد التحولات السياسية الجارية .

–منهج دراسة الحالة : و هو المنهج الذي يتجه الى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو دولة أو تكتلا ...الخ ، و يقوم على أساس التمعن في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها ، و ذلك بقصد الوصول الى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة و بغيرها من الوحدات المشابهة لها ، و يهدف هذا المنهج الى الاحاطة بالحالة محل الدراسة و ادارك خفاياها و معرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الوحدة ، و ابراز الارتباطات و العلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة و بينها و بين بيئتها الخارجية ، و هو بذلك يتيح رؤية الظاهرة المدروسة في تشابكات مختلف متغيراتها واقعيا بما يمكن معه تبيان حدود التعميم و جوانب الخصوصية في المقولات النظرية ، و عليه سيتم

توظيف هذا المنهج لدراسة ظاهرة الثورة في الحالة التونسية و الليبية على التوالي ، و بحث مبادرات الاصلاح السياسي الجديدة المعلن عنها في الجزائر و المغرب .

–المنهج الاحصائي : يضفي استخدام هذا المنهج صبغة علمية على الأبحاث و الدراسات ، و سيتم الاستعانة به لإحصاء حجم المبادلات التجارية لدول المنطقة المغاربية مع الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي بعد 2010 ، و كذا بحث عدد الفواعل السياسية الجديدة في أعقاب سقوط نظامي بن علي و القذافي و كذا حزمة الاصلاحات السياسية المعلنة في الجزائر و المغرب و احصاء حالات انتهاك حقوق الانسان و الحريات العامة بعد 2011 ... الخ .

–منهج تحليل المضمون : يعرفه " كربندورف " بأنه " أسلوب للبحث يستخدم في تحليل البيانات و المواد الاعلامية من أجل الوصول الى استدلالات و استنتاجات صحيحة و متطابقة في حالة اعادة البحث و التحليل " ، و يستخدم هذا المنهج في تحليل الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية القائمة في أي مجتمع في الماضي و الحاضر و المستقبل ، وهذا النوع من المناهج مفيد بالنسبة لمعرفة عوامل التغير الاجتماعي وردود فعل المواطنين لقرارات القيادات بالاعتماد على التقارير و على وسائل الاعلام و السجلات الرسمية ، فتستخرج منها الاتجاهات الحقيقة المعبرة عن واقع معين ، كما أن الباحث يستطيع أن يأخذ الحقائق على الطبيعة دون تدخل منه ، وبذلك يكون التحليل صادقا ، على هذا الأساس سيتم توظيف هذا المنهج ل :

أ–تحليل مضمون خطابات و قرارات الفواعل الوطنية الرسمية في كل من تونس و ليبيا و التي أوكلت اليها مهام بناء مؤسسات ديمقراطية تستجيب لآمال و تطلعات الشعبين الثائرين ، و هو ما سيساعد على التنبؤ بالمسار و المراحل التي ستسلكها العملية الديمقراطية في هذين البلدين في مرحلة ما بعد اسقاط نظامي بن علي و القذافي .

ب–تحليل مضمون قرارات الاصلاح السياسي المعلنة من قبل صناع القرار في كل من الجزائر و المملكة المغربية و الخطابات المتصلة بها و متابعة مدى تطبيقها عمليا ، للوصول الى تقييم مدى تطور الاصلاحات و الاتجاهات التي ستسلكها في كلا البلدين .

ج–تحليل مضمون خطابات ، تصاريح و قرارات قادة القوى الكبرى و بالتحديد (الاتحاد الاوروبي ، الولايات المتحدة) من التحولات السياسية الجارية بما يتيح الكشف عن مواقفها ، ردود أفعالها ، وأدوارها و ابراز التعارض أو التوافق القائم بينها من جهة ، و لتقديم قراءة للأبعاد الحقيقية الكامنة وراء تلك المواقف و الأدوار من جهة ثانية،و لكشف نموذج العلاقات الذي تأمل الدول المغاربية و القوى الغربية اقامته في المرحلة القادمة من جهة ثالثة

- **تبرير خطة الدراسة:** اقتضت طبيعة الموضوع المتشابكة و المتعددة الأبعاد تقسيم الدراسة الى خمسة فصول،يتناول **الفصل الأول** التأصيل المفاهيمي و النظري للدراسة ، خصص المبحث الأول لتفكيك المفاهيم المفتاحية الثلاثة للدراسة " التحول الديمقراطي" و" الاصلاح السياسي" و " الثورة " مع ابراز الفروقات القائمة بينها و بين المفاهيم المقاربة لها ، أما المبحث الثاني فخصص لاستعراض الاطار النظري لظاهرة التحول الديمقراطي ، و بعد أن أخذ التحول في النموذجين الليبي والتونسي بعدا ثوريا كان لزاما علينا البحث في مكنون ظاهرة الثورة و البحث عن أسبابها و محاولة فهمها من خلال المداخل المفسرة لها و ابراز دور العامل الخارجي في التحكم في مساراتها في المبحث الثالث ، أما **الفصل الثاني** فخصص لدراسة ظاهرة التحولات السياسية الثورية في المنطقة المغاربية "تونس نموذجا "، اذ تم التركيز في المبحث الأول لهذا الفصل على بحث سمات النظم السياسية المغاربية و تبيان البيئة التي مهدت لهذه الثورات الشعبية و الحركات الاحتجاجية ومن ثم التطرق الى طبيعة و سمات النظام التونسي باعتباره النموذج محل الدراسة في هذا الفصل ، ثم بحث دوافع التحولات السياسية الجارية في المنطقة المغاربية و العربية عموما ، في حين سيخصص المبحث الثاني لدراسة الثورة التونسية عبر بحث و تحليل عوامل اندلاعها ، مسارها ، خصائصها و المواقف الاقليمية و الدولية ازاءها ، لنرصد في المبحث الثالث مؤشرات التحول في المشهد السياسي التونسي بعد الثورة ، أما المبحث الرابع فسيخصص لبحث أبرز التحديات التي تعترض العملية الانتقالية في تونس و فرص تجاوزها ، أما **الفصل الثالث** الذي يتناول الثورة الليبية فقد تم تقسيمه الى خمس مباحث ، نستعرض في المبحث الأول بنوع من الاسهاب طبيعة النظام السياسي الليبي في عهد القذافي ، مرجعيته الفكرية و أبرز سماته ، لنركز في المبحث الثاني على بحث دوافع اندلا ع الثورة الليبية و مسارها و أبرز خصائصها ، و بالنظر لثقل الدور الخارجي في الحالة الليبية خصصنا المبحث الثالث لبحث مواقف القوى الاقليمية و الدولية من الثورة الليبية ، أما المبحث الرابع فسيخصص لعرض تطورات المشهد السياسي الليبي ما بعد الثورة عبر عرض عدد من المؤشرات السياسية ، لنستعرض أبرز التحديات التي تواجه المرحلة الانتقالية في ليبيا و افاق تجاوزها في المبحث الخامس ، في حين يستهدف **الفصل الرابع** بحث و دراسة الحركة الاحتجاجية للشباب في كل من الجزائر و المملكة المغربية بالموازاة مع انطلاق الثورات في بعض البلدان العربية و ذلك باستعراض خلفيات ، دوافع و مسار هذا الحراك ، و تشريح الخطوات الاستباقية لكلا النظامين عبر تحليل استراتيجيتهما و مبادرات الاصلاح السياسي و الدستوري الجديدة المعلن عنها ، مع التطرق الى دور العامل الخارجي و بيان حدود تأثيره في مسار الحراك و مبادرات الاصلاح ، لنسلط الضوء في الأخير على أبرز التحديات التي تعترض مسار الاصلاحات السياسية في كلا البلدين و الافاق الممكنة و التي يمكن أن تساهم في توجيه هذه الإصلاحات وجهاتها الصحيحة بما يسهم في ترسيخ أسس الديمقراطية ، ليتم بحث

انعكاسات التحولات السياسية الراهنة في المنطقة المغاربية على العلاقات مع القوى الكبرى "الاتحاد الأوروبي " و الولايات المتحدة نموذجا ، ثم عرض سيناريوهاتها المستقبلية في **الفصل الخامس** و الاخير .

الفصل الأول:

التأصيل المفاهيمي و النظري للدراسة

شكلت التحولات السياسية التاريخية التي تشهدها المنطقة المغاربية و العربية تحديا لكل المراكز البحثية العربية و الغربية للبحث عن مفاهيم و نظريات تنزع لدراسة هذه الظاهرة و الاحاطة بكل جوانبها ، تجلياتها و أبعادها ، ففي أي دراسة

علمية بحثية تكتسي المفاهيم أهمية بالغة فهي البناء الأساس الذي تؤسس عليه النظريات القاعدة الامبريقية للعلم و ضبط المداخل النظرية أمر لابد منه في الدراسات و البحوث العلمية ، من هذا المنطلق ستركز الدراسة في فصلها الأول على :

– تحديد المفاهيم : يعد ذلك متطلبا ضروريا بالنظر للبس و الغموض الذي قد يكتنف بعضها ، و كخطوة أساسية و عملية لتأسيس ادراك متبادل و فهم مشترك للموضوع محل الدراسة .

–تحديد الأطر النظرية : تفرض الطبيعة المركبة و المتشعبة لهذه الدراسة الاستعانة بعدد من النظريات و المداخل النظرية كوسائط معرفية تساعد على تكوين رؤية منظمة وواضحة للظاهرة بهدف الوصول الى تقديم تفسيرات اكاديمية دقيقة .

و على ضوء ذلك سيتم تقسيم الفصل الأول لثلاثة مباحث ، سيخصص **المبحث الأول** لتفكيك المفاهيم المفتاحية الثلاثة للدراسة " التحول الديمقراطي" و" الاصلاح السياسي" و " الثورة "لغة و اصطلاحا ، مع ابراز الفروقات القائمة بينها و بين باقي المفاهيم المقاربة لها ، لنستعرض في **المبحث الثاني** الاطار النظري لظاهرة التحول الديمقراطي ، اذ سيتم بحث العوامل التي تؤدي الى التحول نحو الديمقراطية في المطلب الأول ، ثم أنماط و مراحل التحول الديمقراطي في المطلب الثاني ، لنستعرض أبرز المداخل النظرية التي تؤصل لعملية التحول الديمقراطي في المطلب الثالث ، أما **المبحث الثالث** فسيتناول الاطار النظري لظاهرة الثورات في المنطقة المغاربية عبر بحث أسباب الثورات ومراحلها و العوامل المتحكمة في نجاحها و المتسببة في فشلها في المطلب الأول ، ليتم التطرق لأبرز المداخل المفسرة لظاهرة الثورات : مدخل التنمية السياسية ، المدخل الاقتصادي ، مدخل الثقافة السياسية و المدخل النفسي في المطلب الثاني، في حين سيخصص المطلب الثالث لمقاربة دور العامل الخارجي في الثورات العربية على ضوء نظرية الفوضى الخلاقة ، نظرية الدومينو و نظرية المؤامرة .

المبحث الأول : التأصيل المفاهيمي للدراسة

شهد حقل العلوم السياسية في السنوات الاخيرة تزايدا ملحوظا في الاهتمام بقضايا التحول الديمقراطي و الاصلاح السياسي و الثورة ، و معه زادت الحاجة الى ضبط هذه المفاهيم و المصطلحات المرتبطة بموضوع الدراسة نظرا للبس و الغموض الذي قد يكتنف بعضها ، و عليه سينصب الاهتمام في هذا المبحث في مطالبه الثلاثة على تحديد المفاهيم المفتاحية للدراسة : التحول الديمقراطي ، الاصلاح السياسي و الثورة و ذلك بالبحث بداية في المعاني اللغوية ، ثم تناول الدلالات المعرفية للمفاهيم الثلاثة وصولا الى تمييزها عن غيرها من المفاهيم المشابهة لها :

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي

لقد خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية لمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي تبدت من خلال الاهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات بهذا الموضوع الذي شكل لفترة طويلة موضوعا أساسيا لحقل الدراسات المقارنة و العلوم السياسية بوجه عام ، و تفرض طبيعة التحول الديمقراطي الذي يتسم بالاتساع والشمول المزيد من الإهتمام بتأصيل هـ ، و عليه سيخصص هذا المطلب لبحث المفهوم لغويا و القاء الضوء على دلالاته المعرفية في الفرعين الأول و الثاني ، و من ثم علاقته ببعض المفاهيم المرتبطة به في الفرع الثالث :

الفرع الأول : التحول الديمقراطي لغة

إن محاولة التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح ، اذ يأتي مفهوم التحول في اللغة العربية من الفعل حول و يعني التغير في الشيء أو انتقاله من صورة الى صورة أخرى مستخدما في ذلك بعض الوسائل [1] ، و مثال ذلك ما قام به النبي محمد صلى الله عليه و سلم عندما أخذ يحول المجتمع الاسلامي من مجتمع جاهلي الى مجتمع أكثر رقي و تمدن مستخدما في ذلك الموعظة كوسيلة ، و عندما يرتبط مفهوم التحول بالديمقراطية فإننا نعني تغير شكل المجتمع من نظام غير ديمقراطي الى نظام ديمقراطي.

وتقابل كلمة التحول في اللغة الانجليزية كلمة Transition و تعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو من مرحلة أو مكان معين الى حال أو مرحلة أو مكان اخر [2].

الفرع الثاني : التحول الديمقراطي اصطلاحا

ترتبط أغلب محاولات التأصيل لمفهوم التحول الديمقراطي بالأدبيات الخاصة بالديمقراطية ، لذا ارتأينا استعراض

---

[1]- محمد السويدي ، **مفاهيم علم الاجتماع الثقافي** ، (الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1991) ، ص 109 .

[2]- بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي : دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد أخرى** ، (مصر : مكتبة مدبولي ، 2004) ، ص 28.

أهم التعريفات التي قدمت لمفهوم الديمقراطية* ، هذا المفهوم الذي يتسم بسهولة مفهومية هائلة ناجمة عن التطورات التي طرأت و تطرأ على محمولات المصطلح الفكرية و الاجرائية منذ طرح لأول مرة في أثينا قبل أكثر من 2500 سنة استعمل في أغلب الأحوال بالمعنى الذي أعطته اياه الثورة الفرنسية ** ، اذ يشكل هذا المفهوم جزء من كيان الحضارة الغربية و تعني به الدلالة على مبدأ المساواة في الحقوق السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية لجميع المواطنين و رقابة الأمة على الحكومة عن طريق هيئة نيابية يشترك في انتخاب أعضاءها كل البالغين من أفراد الشعب على أساس النظرية القائلة (صوت واحد للشخص الواحد)[1] ، وعليه فإن تعريف الديمقراطية بأنها حكم الشعب بواسطة الشعب وللشعب لا يطابق الحقيقة ، ومن ثم فقد استبدل " روسوا" قاعدة الاجماع بقاعدة الأغلبية وقاعدة الاجماع و ان كان تطبيقها ضمانا تاما لاحترام الحريات الفردية إلا أنها مستحيلة من الناحية العملية ، ولذلك فإن قاعدة الأغلبية من الأمور المقبولة عقلا وعملا [2] ، أما الفيلسوف أفلاطون فقد أعلن رفضه للديمقراطية وصنفها في كتابه" الجمهورية" ضمن نظم الحكم الفاسدة في سياق عرضه للتطور المنطقي لنظم الحكم أو الانحطاط المنطقي للنظام الفكروقراطي الكامل، على أساس أن الحرية الكاملة التي يقوم عليها قادت الى حالة من الفوضى والغرور حتى بات كل فرد يمتلك دستوره الخاص ويعتقد في قدرته على عمل كل شيء .

ومن التطورات المهمة لمفهوم الديمقراطية رفض Joseph A.Schumpeter للتعريف الكلاسيكي السائد خلال القرن الثامن عشر ، والذي يقول أن " الاسلوب الديمقراطي هو ذلك الترتيب المؤسساتي الذي يمكن من خلاله التوصل الى القرارات السياسية التي تشخص الخير العام عن طريق جعل الشعب نفسه يتخذ القرارات من خلال انتخاب افراد يقومون بتنفيذ ارادة الشعب "[3] ،

---

* للاشارة الديمقراطية مصطلح يوناني يتكون من اجتماع كلمتين ، الشق الأول من الكلمة DEMOS و تعني عامة الناس ، و الشق الثاني من الكلمة KRATIA و تعني الحكم ، فتصبح DEMECRATIA ، و تعني حكم الشعب ، و هي لفظة اغريقية كانت تعني المقاطعة أو الناحية أو الأرض ثم صارت تعني الناس الذين يعيشون عليها و بخاصة الذين كانت لهم مشاركة في الحكم و من هنا جاءت كلمة حكومة ، أنظر :

- عايش حسيني ، **الديمقراطية هي الحل** ، ط 2 ، (الأردن : المؤسسة العربية للنشر ، 2001) ، ص 167.

**و يجدر التنويه أن الديمقراطية بمفهومها الغربي لم تكن معروفة لدى العرب اذ بلغت من غرابتها أن استعصت على أن تجد مرادفا لها أو اشتقاقا في اللغة العربية فاستعملت اللفظة معربة بشكلها المعروف حاليا في اواخر القرن التاسع عشر و ذلك بعد نجاح الثورة الأمريكية (1776) و الثورة الفرنسية (1789) و قيام العديد من أنظمة الحكم الديمقراطية في أوروبا ، غير أن هناك من يعتقد بأن كلمة الديمقراطية دخلت الى اللغة العربية من اللغة اليونانية ، وذلك عندما قام العرب في العصر العباسي بترجمة الكتب اليونانية القديمة الى اللغة العربية

و نستطيع الاقرار أن شريعة الاسلام كانت أسبق الشرائع الى تقرير الديمقراطية الانسانية ، وهي الديمقراطية التي يكتسبها الانسان لأنها حق له يخوله أن يختار حكومته ، و قد تردد في أقوال المستشرقين و كتاب التاريخ من الأوروبيين أن الاسلام جاء بمبادئ الحرية الديمقراطية لأنه نشأ في بلاد العرب بين أقوام من البدو الأحرار لا يعرفون طغيان الملوك ولا يخضعون لسطوة الحاكمين بأمرهم من الأكاسرة و القياصرة الذين حكموا بلاد الفرس و الروم ، و تقوم الديمقراطية الاسلامية على أربعة أسس لا تقوم ديمقراطية كائنة ما كانت على غيرها ، وهي:المسؤولية الفردية ، عموم الحقوق و تساويها بين الناس ، وجوب الشورى على ولاة الأمور ،التضامن بين الرعية على اختلاف الطوائف و الطبقات ، هذه الأسس كلها أظهر ما تكون في القران الكريم و في الاحاديث النبوية و في التقاليد المأثورة عن عظماء الخلفاء.أنظر

- مخيمر أبو سعدة ، «الديمقراطية و معوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي » ، في : رفيق المصري (محررا) ، **الدين والسياسة والديمقراطية** ، (مصر: مركز حقوق الانسان و المشاركة الديمقراطية شمس ، 2007) ، ص 22.

- أنظر أيضا : - عباس محمود العقاد ، **الديمقراطية في الاسلام** ، (مصر: دار نهضة مصر للطباعة و النشر ،2004) ، ص ص 18-29 .

[1]- محمود الخالدي ، **نقض النظام الديمقراطي** ، (لبنان: دار الجيل ، 1984) ، ص 29.

[2]- محمد نصر مهنا، **في نظرية الدولة والنظم السياسية**، (مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2001)، ص 112.

[3]- عبد الرزاق عيد، محمد عبد الجبار، **الديمقراطية بين العلمانية والاسلام**، (سوريا: دار الفكر المعاصر، 1999) ، ص 137.

ويركز هذا التعريف على متغير التنافس الإنتخابي كمؤشر للديمقراطية وأن الديمقراطية هي نظام للسلطة السياسية يتحقق بغض النظر عن أي سمات اقتصادية أو اجتماعية ، وذلك على عكس الأفكار التي سادت في خمسينات و ستينات القرن الماضي .

يعرف الاستاذ جورج طرابلسي الديمقراطية بأنها " مجموعة ممارسات أو أساليب عمل لإدارة الصراعات الاجتماعية ضمن مؤسسات شرعية تضمن التداول السلمي على السلطة وتكفل الحل العقلاني للمشكلات الطارئة " ، و في حين يلخص البعض الديمقراطية في مفهوم المشاركة السياسية باعتبارها ترتكز على مجموعة معايير أهمها : حرية الصحافة ، حق الانتخاب ، شرعية المعارضة في البحث عن تولي السلطة بواسطة منافسة انتخابية لا تتعارض و أسس أي نظام نجد البعض الاخر يعتبرها آلية حكم لا تقتصر مخرجاتها و نتائجها على كفاءة الاستخدام فحسب بل على نوعية المدخلات أيضا [1] ، أما جمال الدين زهران فيعرفها على أنها " أسلوب للحياة و نظام يقوم على قناعة كاملة من مواطني المجتمع البشري بقيمة الديمقراطية فكرا و ممارسة و قناعة كاملة بالمبادئ الأساسية من حرية و مساواة و عدالة ، و أن السيادة للشعب دون سواه كما أن هذه المبادئ تستلزم آليات معينة تجسد المبدأ الى واقع حي متجدد كتعدد الأحزاب و الأفكار و كل ما من شأنه تحقيق سيادة الشعب و مصلحته العامة"[2]

و من التعاريف التي لقيت قبولا في الكثير من الدراسات أنها " الحكومة التي تقر سيادة الشعب وتكفل الحرية والمساواة السياسية بين الناس، وتخضع فيها السلطة صاحبة السلطان لرقابة رأي عام حر له من الوسائل القانونية ما يكفل خضوعها لنفوذه "،و من خلال هذه المحددات نرى أن مجموعة من العناصر يجب أن تتوفر في الديمقراطية هي [3] :

-أن الشعب هو صاحب السيادة

-أن الشعب هو مصدر الشرعية .

- أن الحكومة مسؤولة امام ممثلي المواطنين .

و اشترط " روبرت داهل " خمسة معايير ذات توجه عملياتي للديمقراطية فتحدث أولا عن كيفية عملها في جمعية تطوعية حرة ، واقترح :

1-المشاركة الفعالة : قبل أن تتبنى هذه الجمعية سياسة ما يجب أن يكون لدى جميع أعضائها فرص متساوية و فعالة لعرض ارائهم حول ما يجب أن تكون عليه سياسة الجماعة على الأعضاء الاخرين .

2- حرية التنظيم .

3- حرية التعبير .

---

[1]- برهان غليون واخرون، **الديمقراطية والأحزاب السياسية في البلدان العربية : المواقف والمخاوف المتبادلة** ، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001) ، ص 110.

[2]- جمال علي زهران ، **الأصول الديمقراطية و الاصلاح السياسي** ، (مصر: مكتبة الشروق الدولية ، 2005) ، ص 36.

[3]- محمد حمد القطاطشة ، « جدلية الشورى و الديمقراطية : دراسة في المفهوم » ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية** ، المجلد 20 ، العدد الثاني ، 2004، ص 277.

4- انتخابات حقيقية تتسم بالنزاهة و الحرية يتمتع الناس فيها دون تمييز ب : حق التصويت ، حق الترشح الى مختلف المناصب ، التنافس السلمي بين المترشحين و غيرها [1].

و برغم تعدد تعريفات الديمقراطية و آليات تحقيقها و تنوعها الى حد كبير من بلد الى اخر و من فترة زمنية لأخرى ، إلا أن هناك اجماعا واسعا و راسخا نسبيا في عالم اليوم على أن نظام الحكم الجيد يعني نظام الحكم الديمقراطي ، وتأسيسا على ما سبق يمكن تعريف الديمقراطية على أنها " نظام شامل للحكم يقوم على توافر مجموعة من المعايير و القواعد ، و العبرة في النظام الديمقراطي ليست بمجرد وجود الاجراءات و المؤسسات انما باحترام الدستور و توظيف المؤسسات و مزاولة الاجراءات بدرجة يعتد بها من الايجابية و الفعالية .

و بالعودة لمصطلح التحول الديمقراطي فقد عرفه المفكر علي خليفة الكواري بأنه " العملية أو الصيرورة التي تلي حالة الانتقال من نظام الوصاية الى ترسيخ نظام الحكم الديمقراطي و استقراره ، حيث يتم بموجب التحول الديمقراطي نمو و ارتقاء الممارسة الديمقراطية من حالتها الاجرائية وحدها الأدنى عند لحظة الانتقال الى تكريسها كقيمة و ثقافة و ممارسة عامة ترسخ نظام الحكم الديمقراطي و تطور اداءه نوعيا عبر الزمن " [2]، أما عالم السياسة الأمريكي " فليب شميتر" فيعرف التحول الديمقراطي بأنه " عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل ، فهي اذن عمليات و اجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي الى نظام ديمقراطي مستقر "، أما المفكر "روستو " فيعرفه بأنه " عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة و هي النظام و المعارضة الداخلية و القوى الخارجية ، و يحاول كل طرف اضعاف الأطراف الأخرى و تتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع [3].

يرى صامويل هنتنغتون أن التحول الديمقراطي عبارة عن " مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي الى النظام الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة و تفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية "[4] ، و ينظر البعض أيضا الى التحول الديمقراطي بأنه عملية الانتقال من نظم ذات طبيعة سلطوية أو شبه سلطوية الى نظم ديمقراطية ، و هذا يعني تطبيق عدة سياسات تؤكد عملية التحول الديمقراطي من أهمها : احترام الدستور و سيادة القانون ووجود مجلس نيابي (تشريعي) منتخب من قبل الشعب ، فضلا عن استقلال القضاء و حرية التعبير و التعددية السياسية و تداول السلطة و احترام حقوق الانسان ، هذا و تنطوي عملية التحول الديمقراطي على انطلاق النظام من وضعية معينة الى وضعية أخرى تتضمن تطوير الاتجاهات الديمقراطية من خلال المساومة بين العناصر النشيطة و المؤثرة من الناحية السياسية ، و يعد تهيئة

---

[1]- تشارلز تيللي ، **الديمقراطية** ، ترجمة : محمد فاضل طباخ ، (لبنان: المنظمة العربية للترجمة ، 2010) ، ص ص 25-28.

[2]- علي خليفة الكواري ، « عوائق الانتقال الديمقراطي في بلدان مجلس التعاون » ، **المستقبل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 36 ، العدد 415 ، سبتمبر 2013 ، ص 144.

[3]- بلقيس أحمد منصور ، مرجع سابق ، ص 29.

[4]- صامويل هنتنغتون ، **الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين** ، ترجمة : عبد الوهاب علوب ، (مصر : مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، 1993) ، ص 72 .

المناخ السياسي الملائم للتحول الديمقراطي من أهم المتطلبات التي تضمن عدم عودة النظام الحالي الى مرحلة النظام السلطوي (الشمولي)[1]، و يعد التعريف الذي قدمه " أتل سولينجن" أحد أكثر التعاريف وضوحا ، اذ يعرف التحول الديمقراطي على أنه " حركة النظام السياسي اتجاه الأخذ بالإجراءات التالية : نواب منتخبون بواسطة انتخابات حرة نزيهة ، حق تولي المناصب العامة و الوصول الى السلطة ، حرية التعبير و توافر مصادر بديلة للمعلومات مدعومة قانونيا ، و استقلالية مؤسسية[2].

يرى " جورج قرم " أن فكرة التحول الديمقراطي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية :

- ايجاد توازن بين حقوق الفرد و حقوق الجماعة .
- التخلص من قيود الاتباعية الفكرية التي تحول دون تحقيق تحول ديمقراطي و الابداع في مجال الحريات للتكيف مع متطلبات الواقع العربي .
- امكانية التعبير عن رأي الفئات الاجتماعية المختلفة التي يتكون منها المجتمع .
- اعادة تفعيل دور المثقفين في الوطن العربي .
- تحديد جوهر الديمقراطية و الحرية في اختيار أنماط التغيير الاجتماعي و السياسي [3].

ولا ينحصر التحول الديمقراطي في المظهر المؤسساتي و التنظيماتي و التشريعي للسلطة السياسية بل يمتد الى مستوى تغيير البنيات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، و من أهمها على المستوى الثقافي الاجتماعي تركيز مفهوم المواطنة المتعلق بطبيعة علاقة الفرد بالدولة باعتبارها منظومة حقوق وواجبات ، و يتميز هذا المفهوم بأمرين : أولهما ارتباطه بمنظومة حقوق مدنية و سياسية و اجتماعية ، و ثانيهما ربط الفرد بعضوية الدولة بصرف النظر عن انتماءاته الأخرى ، و في هذا الاطار تقوم التعددية السياسية على تعدد الأحزاب و مجموعات الضغط المختلفة التي يفترض أن تطرح تصورات متنافسة لمصلحة البلد ككل [4] ، عموما يمكن رصد أهم مؤشرات التحول الديمقراطي من عدة نواحي و ضمن خريطة الدولة السياسية و اقتصادية فيما يلي [5]:

-التداول السلمي على السلطة عبر نظام تمثيلي و نزاهة الانتخابات في اطار التعددية و الفصل بين السلطات .

-الحريات العامة في الرأي و التعبير و التنظيم .

-المؤسسة السياسية و مأسسة منظمات المجتمع المدني بمختلف مكوناته و فواعله الأساسية .

---

[1]- أكرم بدر الدين ، «اتجاهات التحول الديمقراطي في شرق اسيا » ، في : محمد السيد سليم ، السيد صدقي عابدين (محرران) ، **التحولات الديمقراطية في اسيا** ، (مصر: مركز الدراسات الأسيوية ، 1999) ، ص ص 3-4.

[2] - - Etal Solingen, «quandaries of peace» , **Journal of democracy** ,Vol 7.No.3, (1996) ,P.140.

[3]- علي الدين هلال و اخرون ،**الديمقراطية و حقوق الانسان في الوطن العربي** ، ط 3 ، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986)، ص 83.

[4]- سهيل الحبيب ، **المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية** ، (لبنان: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2014) ، ص ص 34-35.

[5]- هدى متيكس ،«دراسة النظم السياسية في العالم الثالث » ، في : علي الدين هلال دسوقي (محررا)، **اتجاهات حديثة في علم السياسة** ، (مصر: اللجنة العلمية للعلوم السياسية و الادارة العامة ، 1999) ، ص 142.

استنادا للتعاريف السابقة يمكن تعريف التحول الديمقراطي على أنه "جملة من العمليات التي يمر بها النظام السياسي عبر مراحل مختلفة –تتحكم فيها العديد من العوامل سواء من البيئة الداخلية أو الخارجية– للانتقال من الحالة التسلطية الى الحالة الديمقراطية ".

الفرع الثالث : التحول الديمقراطي و المفاهيم المقاربة له

يتداخل مفهوم التحول الديمقراطي مع مفاهيم و مصطلحات عديدة كالتغيير السياسي ، الانتقال الديمقراطي ، الترسيخ الديمقراطي ، الليبرالية ، الانفتاح السياسي ، الاصلاح السياسي ...الخ ، لذا وجب تحديد كل مفهوم على حدى و ابراز الفروقات القائمة بين كل من المفاهيم السابقة الذكر و مفهوم التحول الديمقراطي فيما يلي :

–التغيير السياسي : يشير إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة ، كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي[1]، كما عرفه الدكتور بلقزيز على أنه" التغيير و التعديل نحو الافضل لوضع شاذ أو سيء ولاسيما في ممارسات و سلوكيات مؤسسات فاسدة أو متسلطة أو مجتمعات متخلفة أو ازالة ظلم أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج" [2]، أما الدكتورة ثناء فؤاد فقد عرفته على أنه" انقلاب تاريخي على صعيد الفكر و المعتقد و الوعي " [3]، استنادا على هذه التعريفات يمكن القول أن التحول الديمقراطي لا يعني التغيير السياسي ، لأن التحول يكون جذري و يعمل على اعادة بناء جميع الأبنية داخل النظام السياسي ، أما التغيير السياسي فهو البناء السياسي فقط .

–الانتقال الديمقراطي :ميز الكثير من المفكرين بين مفهوم التحول الديمقراطي و الانتقال الديمقراطي حيث اعتبروا أن الانتقال هو المرحلة السابقة على عملية التحول الديمقراطي و الممهدة له ، و تعد المرحلة الأكثر خطورة نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات حيث يكون النظام ذو طبيعة مزدوجة تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام السلطوي القديم و النظام الديمقراطي الحديث و يشاركا في السلطة سواء في صورة صراع أو اتفاق ، ووفقا لما قاله أودونيل و شمبيتر فإن مفهوم الانقال الديمقراطي يقصد به " المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي و أخر و أثناء عملية الانتقال أو في أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد و تنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد و عمليات الانتقال لا تحسم دائما الشكل النهائي لنظام الحكم فهي قد تؤدي الى تحلل النظام السلطوي و اقامة شكل من أشكال الديمقراطية و قد تتم العودة الى بعض أشكال الحكم السلطوي " [4] ، هذا التعريف يحيل على أن فعل الانتقال هو عملية تفاعلية و تنازعية تقوم في فترة معينة بين بنيات غير ديمقراطية موروثة عن نظام

---

[1]- اسماعيل صبري ، محمد محمود ربيع ، **موسوعة العلوم السياسية** ، (الكويت : جامعة الكويت ، 1994) ، ص 47.
[2]- عبد الاله بلقزيز ، **أسئلة الفكر العربي المعاصر** ، (المغرب : مطبعة النجاح الأيوبية ، 1998) ، ص 13.
[3]- ثناء فؤاد عبد الله ، **اليات التغيير في الوطن العربي** ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997) ، ص 44.
[4]- أحمد طلعت ، **الوجه الاخر للديمقراطية** ، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1990) ، ص 25.

سياسي قديم و بنيات ديمقراطية جديدة ، بحيث عندما تتغلب الثانية على الأولى تتحقق الديمقراطية و ينجح فعل الانتقال ، و حسب المفكر علي خليفة الكواري يتم بموجب الانتقال الى الديمقراطية " العبور من حكم الغلبة الذي يسود فيه خيار و قرار الفرد أو القلة باعتباره مصدر الشرعية الى حكم عصري حديث يكون الحكم فيه للكثرة من الشعب و ليس لفرد أو قلة منه " [1]، لذلك فإن الانتقال الى الديمقراطية يسبق بالضرورة عملية التحول الديمقراطي .

–الترسيخ الديمقراطي : حظي مفهوم الترسيخ الديمقراطي باهتمام كبير من قبل مختلف الأدبيات المعاصرة لدراسة النظم السياسية ، باعتبار أن رسوخ الديمقراطية هو بمثابة المرحلة المتقدمة من عملية التحول الديمقراطي ، و المؤكد عمليا أن حدوث التحول الديمقراطي لا يعني استمراره و تعزيزه بالضرورة ولا يمكن اعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في مجتمع ما إلا عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسيين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد و تملي التفاعلات التي تتم داخل النظام السياسي، و في هذا السياق أكد كل من المفكرين Higleyو Guenther

أن بداية رسوخ النظام الديمقراطي عادة ما تكون باتفاق النخبة حول قواعد اللعبة الديمقراطية مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات و مختلف العمليات المؤسسية الأخرى ، و عليه فإن الديمقراطيات الراسخة هي التي يقتنع فيها كل من الفاعلين السياسيين و الأحزاب السياسية و مختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي [2].

–الليبرالية : لابد من التمييز بين عملية التحول الديمقراطي و الليبرالية ، فالأولى تشير الى تلك التغييرات السياسية التي شهدها العالم الثالث خلال العقدين الأخيرين و التي مست الى جانب توسيع نطاق الحقوق الفردية و الجماعية استهداف تحقيق اصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من محاسبة النخبة و صياغة آليات عملية صنع القرار في اطار مؤسسي ديمقراطي ، أما الليبرالية فتتضمن أهدافا متواضعة تتمثل في التخفيف من حدة القيود و توسيع نطاق الحقوق الفردية و الجماعية داخل النظام السلطوي و التي قد تساعد على تحفيز عملية التحول الديمقراطي [3].

–الانفتاح السياسي : يعرف على أنه عملية تنطوي على تخلي النظام الاستبدادي القائم عن تطبيق بعض القواعد التي تحد من الحقوق السياسية و الحريات العامة للمواطنين مع الاحتفاظ بالبنى الخاصة بهذا النظام كما هي عليه ، في حين يشكل التحول الديمقراطي مرحلة أكثر أهمية و أشد جذرية و تقدما في التحول و التغيير .

–الاصلاح السياسي : هو كافة الخطوات المباشرة و غير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات و المجتمع المدني و مؤسسات القطاع الخاص ، و ذلك للسير بالمجتمعات قدما الى الأمام و في غير ابطاء أو تردد و بشكل

---

[1]- علي خليفة الكواري ، « عوائق الانتقال الديمقراطي في بلدان مجلس التعاون » ، مرجع سابق ، ص 144.
[2]- هدى متيكس ، مرجع سابق ، ص ص 137-138.
[3]- المرجع نفسه ، ص 64.

ملموس في طريق البناء [1] ، و من هذا المنطلق يمكن القول أن الإصلاح السياسي مرتبط بوجود نظام ديمقراطي قائم يتعرض لخلل أو عدم توازن يتم إصلاحه ، بينما التحول الديمقراطي هو المرور من مرحلة إلى أخرى ، أي التحول من مسار غير ديمقراطي إلى مسار ديمقراطي.

وقد فرض هذا التداخل القائم بين المفهومين تخصيص المطلب الثاني لمعالجة مفهوم الاصلاح السياسي الذي يشكل أحد المفاهيم المفتاحية الرئيسة في الدراسة :

المطلب الثاني : مفهوم الاصلاح السياسي

يعد مفهوم الاصلاح السياسي من المفاهيم الحديثة نسبيا اذ برز استخدامه مع مطلع القرن الحالي و تداخل مع مفهوم التنمية السياسية الذي سبق أن ظهر في عقد الخمسينات و الستينات من القرن الماضي ، ثم عد كفرع حديث من علم السياسة يهتم بدراسة العلاقة بين المجتمع و النظام السياسي و يقترن بدول العالم الثالث و بتطوير نظمها السياسية ، و في السنوات الأخيرة دخل مفهوم الاصلاح السياسي دائرة السجلات الفكرية و أصبح المفردة الأكثر شيوعا في الخطابات الرسمية و غير الرسمية و ظهرت تعاريف متعددة دقيقة وواضحة و برغم ذلك لا يزال يكتنفه الغموض و ذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم ، و عليه ستركز الدراسة في هذا المطلب على بحث مفهوم الاصلاح السياسي في اللغة و الاصطلاح في الفرعين الأول و الثاني، ثم تبيان أبرز الفروقات القائمة بينه و باقي المفاهيم ذات الصلة به في الفرع الثالث :

الفرع الأول : الاصلاح لغة

الاصلاح لغة مأخوذة من صلح ، و صلح يصلح و يصلح صلاحا و صلوحا ، قال ابن دريد : وليس صلح بثبت ، و الصلاح ضد الفساد ، و الاصلاح نفيض الافساد ، و أصلح الشيء بعد فساده : أقامه ، و أصلح الدابة : أحسن اليها فصلحت ، و أصلحه ضد أفسده ، و صلح فلان بعد الفساد [2] ، كما يشير الاصلاح لغة أيضا الى الرتق و سند ما هو موجود فعلا بغية تعميمه ، و يمثل على ذلك بعملية اقامة دعائم لمنع انهيار المبنى المتداعي ، أما الأخذ بالإصلاح كأسلوب للعمل الاجتماعي فهو ما يعرف في الأدبيات الحديثة باسم "الاصلاحية " و بالتالي هو تعديل جذري في الحكم لتلافي كل نواحي النقص أو الخلل [3].

---

[1]- السيد يسين ، **الاصلاح العربي بين الواقع السلطوي و السراب الديمقراطي** ، (مصر: دار ميرت ، 2005) ، ص 127.

[2]- نصار أسعد نصار ، « اصلاح الأمة في ضوء الكتاب و السنة : دراسة في مفهوم الاصلاح و اتجاهاته و آلياته »، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية** ، المجلد 23 ، العدد الأول ، 2007 ، ص 477.

[3]- أمين عواد المشاقبة ، المعتصم بالله داود علوي ، **الاصلاح السياسي و الحكم الرشيد (اطار نظري)** ، (عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2012) ، ص 28.

و بعكس التوظيف اللغوي الذي يبدوا مختزلا و محدودا من حيث المعاني للفظة الاصلاح في التراث العربي ، وردت لفظة الاصلاح في القران الكريم في سياقات مختلفة و معاني ثرية و متعددة ، فجذر " صلح " الذي هو أصل كلمة الاصلاح ذكر في صفحات المصحف الشريف بصور مختلفة (الصالحات ، الصالحين ، أصلح ، اصلاح ..) في مئة و سبعين (170) موضعا ، فالإصلاح بالمفهوم الاسلامي يقوم على الالتزام بما أمر به الله ، قال تعالى « و الذين يمسكون بالكتاب و أقاموا الصلاة انا لا نضيع أجر المصلحين » [1]، و في الاية أسلوب بلاغي له دلالة ، و هو الاظهار في موضع الاضمار ، حيث قامت لفظة المصلحين مقام الضمير للدلالة على أن المتمسك بالكتاب حقيقة يكون مصلحا [2].

كما تعني مفردة الاصلاح في القران الكريم أيضا عمل الصالحات ، قال تعالى « و بشر الذين امنوا و عملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار »[3] ،كما تدل على ضرورة اقامة العدل في الأرض قال تعالى « فمن خاف من موص جنفا أو اثما فأصلح بينهم فلا اثم عليه ان الله غفور رحيم »[4] ، و تعني صلاح أمر الرعية « وواعدنا موسى ثلاثين ليلة و أتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة و قال موسى لأخيه هارون اخلفني في قومي و أصلح و لا تتبع سبل المفسدين »[5] ، و لم يقتصر الحديث عن مفردة الاصلاح في القران الكريم في الاطار النظري فقط و لكن في اسناد للتجربة العملية الواقعية التي أقامت أفرادا و مجتمعات ابتعدت عن الفساد و نادت بالإصلاح و عملت على تطبيقه ، فقد قال تعالى « إن أريد إلا الاصلاح ما استطعت و ما توفيقي إلا بالله عليه توكلت و اليه أنيب »[6] ، اذ جاءت على لسان نبي الله "شعيب" الذي كان ينادي و يدعو قومه للإصلاح الاقتصادي و الابتعاد عن الفساد في الكيل و الميزان [7].

أما في اللغة الانجليزية يشير الاصلاح الى Reform و معناه التعديل و الوصول لوضع أفضل بتعديل الأخطاء أو اعادة البناء ، و منه عملية لإعادة التشكيل [8]، و بهذا المعنى فالإصلاح يعني الانتقال من وضع فاسد الى وضع صالح ذلك أن عملية الانتقال من وضع الى وضع اخر تستوجب تقليص الفارق بين الواقع الفاسد و الحالة النموذجية المرجوة .

و في المعاجم اللغوية الفرنسية نجد أن الكلمة التي تقابل لفظ اصلاح هي Réforme و لاحقة Ré تفيد معنى الاعادة و لفظ Forme معناها الشكل أو الصيغة و هكذا فمعنى Réforme التي تقابل الاصلاح في لغتنا العربية هو اعادة تشكيل أو اعطاء صورة أخرى للشيء [9]، و يظهر جليا أن هناك تباين واضح بين المعنى اللغوي للفظ الاصلاح و

1-سورة الأعراف ، الاية 170.
2- نصار أسعد نصار ، مرجع سابق ، ص 485 .
3-سورة البقرة ، الاية 25.
4-سورة البقرة ، الاية 182.
5- سورة الأعراف ، الاية 142.
6-سورة هود ، الاية 88.
7- أمين عواد المشاقبة ، المعتصم بالله داود علوي ، مرجع سابق ، ص 29.
8- حازم صباح حميد ، **الاصلاحات الدستورية في الدول العربية 1991-2007** ، (عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2012)، ص 32.
9- محمد عابد الجابري ، **في نقد الحاجة الى الاصلاح** ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005) ، ص ص 17-19.

معنى اللفظ في اللغات اللاتينية ، فالإصلاح في مدلوله اللغوي من حيث كونه اعادة الأمر الى أصله بإزالة ما شابه من فساد و انحراف يظهر كحركة أقل عمقا من اللفظ اللاتيني الذي يشير الى اعادة البناء أو اعادة التشكيل من أجل اعطاء الوضع صورة أحسن و أفضل بصرف النظر عن صورته الأولى .

الفرع الثاني : الاصلاح السياسي اصطلاحا

برزت محاولات جادة لتحديد مفهوم الاصلاح السياسي وقد تعددت و تباينت التعريفات بتباين اراء و اتجاهات و أيديولوجيات أصحابها ، نورد أبرزها في الاتي :

عرف الباحث "أمين المشاقبة" الاصلاح السياسي بأنه " عملية تعديل و تطوير جذرية أو جزئية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في اطار النظام السياسي القائم و بالوسائل المتاحة و استنادا لمفهوم التدرج " [1] ، و في ذات الاتجاه عرفت الموسوعة السياسية الاصلاح السياسي بأنه " عملية تعديل غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون مساس بأسسها " [2] ، وفقا لهذين التعريفين فالإصلاح السياسي عملية تتم داخل النظام القائم وفق آلياته و دون المساس بأسسه تفاديا لانفجار الوضع ، فهي أشبه ما تكون بالخطوة الاستباقية التي تباشرها النظم التسلطية تجنبا لحدوث ثورة قد تفرز تغييرات جذرية في بنية نظام الحكم .

و يذهب "علي الدين هلال" الى أن الاصلاح السياسي كمفهوم نظري في علم السياسة يمكن تعريفه بالمعنى التاريخي على أنه " تدبير يكون من شأنه دعم الشرعية السياسية ، تطوير الاطار المؤسسي و دعم الاستقرار السياسي في مجتمع ما " ، لكن يضيف أن الاصلاح السياسي الان مطروح في سياق اخر سياق ما بعد الحرب الباردة حيث أصبح المفهوم يشير الى نوع من الانتقال من نظم سياسية الى نظم أخرى تقوم على مرتكزات أساسية تتمثل في سيادة الدستور و القانون ، المواطنة القائمة على المساواة ، انتخابات دورية حرة و نزيهة ، حماية الحريات العامة واستقلال القضاء [3].

عرف مؤتمر الاصلاح العربي الذي عقد في الاسكندرية في الفترة 12-14 مارس 2014 الاصلاح السياسي بأنه " كافة الخطوات المباشرة و غير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات و المجتمع المدني و مؤسسات القطاع الخاص ، و ذلك للسير بالمجتمعات و الدول العربية قدما و في غير ابطاء أو تردد و بشكل ملموس في طريق بناء نظم ديمقراطية " [4] ، و يشير الباحث "عبد الكريم محمود الدخيل" الى أن مفهوم الاصلاح السياسي يكتسب خصوصية في بعدين **الأول** هو أن الاصلاح

---

[1]- أمين عواد المشاقبة ، المعتصم بالله داود علوي ، مرجع سابق ، ص 7.

[2]- عبد الوهاب الكيالي و اخرون ، **الموسوعة السياسية** ، ج 2 ،ط2 ، (لبنان : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1990) ، ص 241 .

[3]- مسلم علي بابا ،« محاولة في تأصيل مفهوم الاصلاح السياسي »، **دفاتر السياسة و القانون** ، العدد التاسع ، جوان 2013 ، ص 238.

[4]- ابراهيم محمد عزيز ، **اشكالية الاصلاح السياسي في الشرق الأوسط** ، (العراق : مطبعة رون ،2010) ، ص 22 .

السياسي يتم في ظل استمرارية النظام الحاكم بل و أحيانا القيادة نفسها ، **أما الثاني** فيتمثل في أن عملية الاصلاح تعزز من آليات المشاركة و الرقابة الشعبية و حماية الحريات العامة [1].

كما عرف عدد من الباحثين الاصلاح السياسي على أنه " مجموعة من الممارسات التي تستهدف تحديث اداء الدولة في المجالات الحياتية المختلفة "، غير أن الاصلاح هنا لا يخرج عن دوره في الحفاظ على الطبيعة الأيديولوجية و السياسية للقوى الاجتماعية الحاكمة ، و على النقيض من هذا المفهوم الليبرالي لمفهوم الاصلاح ، ترى الماركسية أن الاصلاح السياسي هو خدعة برجوازية لا يحقق سوى مصالح ظرفية و محدودة للطبقات الكادحة ، فالإصلاح حسب " لينين " يختلف عن الثورة ، بعد أن تبقى طبقة المستغلين في السلطة و تقمع انتفاضة المضطهدين عبر تنازلات مقبولة من المستغلين ، مما يكرس السيطرة الطبقية التي لن تنمحي إلا بالتغيير الجذري للنظام القائم عن طريق الثورة لتأمين شروط أفضل لتنمية القوى المنتجة [2].

حصر عدد من الكتاب العرب الاصلاح السياسي في موضوع الغاء حالة الطوارئ و القوانين الاستثنائية و بعض التعديلات الطفيفة في الدستور القائم دون اللجوء الى تعديلات جوهرية في شكل نظام الحكم أو بعض المبادئ الأساسية فيها ، و هذا يكون بمثابة سد الطريق أمام الاصلاحيين و الاصلاحات الجوهرية ، و في هذا السياق يؤكد السيد يسين أن " الاصلاح السياسي في الواقع أوسع بكثير من مجرد الغاء هذه القوانين الاستثنائية لأنه يتعلق بإعادة صياغة النظام السياسي ذاته لمنع سيطرة حزب سياسي واحد أيا كانت اتجاهاته على مجمل الفضاء السياسي ، و أن الاصلاح السياسي ليس سوى مقدمة ضرورية لضروب الاصلاح الاخرى و أهمها الاصلاح الاقتصادي و الاصلاح الاجتماعي و الاصلاح الثقافي " [3].

نلاحظ من خلال التعاريف السابقة أنها تتمحور في معظمها على اعتبار عملية الاصلاح السياسي بمثابة عملية تعديل في النظام السياسي بما يضمن الارتقاء بهذا النظام الى مرحلة متقدمة من الممارسة الديمقراطية الحقيقية ، و معالجة الاختلالات الهيكلية في هذا النظام التي تحول دون بناء المجتمع الديمقراطي و العمل على تطوير بنية المؤسسات السياسية في الدولة مع التأكيد على عدم المساس بأسس النظام السياسي القائم ، و بناءا على ذلك يمكن تعريف الاصلاح السياسي تعريفا اجرائيا بأنه " الأساليب الواجب اتباعها لتعديل و تنظيم و تطوير بنية النظام السياسي في الدولة بشكل سلمي و بهدف الوصول الى الأنموذج الديمقراطي الحقيقي ".

و لنجاح عملية الاصلاح السياسي يجب أن تقوم على جملة من المرتكزات أهمها [4]:

---

[1]- مسلم علي بابا ، مرجع سابق ، ص244.

[2]- حازم صباح حميد ، مرجع سابق ، ص ص39- 40 .

[3]-ابراهيم محمد عزيز ، مرجع سابق ، ص 24 .

[4]- قوي بوحنية ، بوطيب بن ناصر، "الاصلاحات السياسية و اشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية : الجزائر أنموذجا "، متحصل عليه من : http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_conten-gouvrnnc-12-09-22-56-15&Itemid=10 , (2015-02-01).

1-ضمان قدر من الحرية : فعمليات الاصلاح السياسي تحتاج الى توفر قدر كاف من الحرية تحقيقا لسيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه في نظام تعددي يقوم على دولة المؤسسات .

2- حرية التعبير : كفالة حرية التعبير بكافة أشكالها و صورها و في مقدمتها حرية الصحافة ووسائل الاعلام بمختلف صورها التقليدية و الحديثة .

3-البناء الدستوري : باعتبار أن الدستور هو عماد قوانين الدولة ، فيجب على صناع الدساتير أن يحرسوا على بناء دستوري يوافق ما ينشده المجتمع و منسجما مع المواثيق و الاتفاقيات الدولية الناظمة لحقوق الانسان و حرياته الأساسية .

4- مبدأ الفصل بين السلطات : عملية الاصلاح يجب أن تكفل الفصل بين السلطة التنفيذية و التشريعية ، و أن تبقى السلطة القضائية مستقلة عن كليهما لضمان حيادها كونها الحكم بين السلطتين .

5- اجراء انتخابات دورية : فالانتخابات الحرة و النزيهة تقوي الممارسة الديمقراطية و تضمن عدم احتكار السلطة و امكانية تجديد شكل النظام دوريا .

الفرع الثالث : الاصلاح السياسي و المفاهيم المشابهة له

قبل أن يصبح مفهوم الاصلاح مفهوما متداولا و مستقلا في الأدبيات السياسية الحديثة فإن أبعاده السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية متضمنة في الكثير من المفاهيم الشائعة مثل التنمية السياسية ، أو التحديث ، أو التغيير السياسي و جميع هذه المفاهيم تقريبا مرتبطة بالدول النامية ، و سنحاول فيما يلي ابراز الفروقات القائمة بين مفهوم الاصلاح السياسي وباقي المفاهيم المشابهة له :

-التنمية السياسية : يعرف "عبد الحليم الزيات" التنمية السياسية بأنها " عملية سوسيو تاريخية متعددة الأبعاد و الزوايا بغية تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية و مرجعيته العقدية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية و المحددات الثقافية للمجتمع و تشكل في الوقت نفسه منطلقا رئيسيا لفعاليات التعبئة الاجتماعية ، مما يساعد في النهاية الى تجذير أسباب التكامل الاجتماعي – السياسي و تعميق مشاعره و يفسح المجال رحبا أمام توفير أوضاع مواتية و مناسبة لإرساء قواعد النظام العام و كفالة الشروط اللازمة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي و السياسي بوجه عام"[1] ، أما "صامويل هنتنجتون " فيميل الى ربط عملية التنمية السياسية بمحاولة المجتمع السياسي الرامية الى تحقيق شكل من أشكال الوحدة السياسية التي تعني لديه اتفاقا عاما لدى الأفراد على معنى القانون و مفهوم الحقوق مدعوما برغبتهم المشتركة في الحصول على المنافع المتبادلة ، وهذا يعني لديه اقامة مؤسسات يمكن من خلالها توطيد العلاقات القائمة بين القوى الاجتماعية المختلفة التي يضمها المجتمع ، والتنمية

[1]- السيد عبد الحليم الزيات ، **التنمية السياسية : دراسة في الاجتماع السياسي** ، ج $_1$ ، ط $_2$ ، (مصر: دار المعرفة الجامعية ، 2002) ، ص ص 143-144.

السياسية تبعا لذلك انما تعتمد بمعناها العام على قوة و مجال المؤسسات السياسية و التي تعني بدورها اجماعا معنويا و مصالح متبادلة [1]

عموما يمكن القول أن التداخل الحاصل بين الاصلاح السياسي و التنمية السياسية لا يمكن أن يبعد مفهوم التنمية عن مدلولها كعملية تهدف الى اقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية و القيادة الفاعلة من أجل بناء مؤسسي يقوم على عدد من الممارسات الديمقراطية ، أما الاصلاح السياسي فلا يمكن النظر له إلا على أساس أنه التغيير أو التعديل نحو الأحسن لوضع سيء أو غير طبيعي أو تصحيح خطأ في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في اطار النظام السياسي القائم و بالوسائل المتاحة تدريجيا [2] .

–التحديث السياسي : يمكن القول أن التحديث السياسي هو عملية مركبة مستمرة من الشكل التقليدي الى الشكل الحديث ، أي أنه سلسلة التغييرات الثقافية و البنائية التي تعتري الأنساق السياسية ، و يشمل ذلك المجالات التنظيمية و تحليل الأنشطة و العمليات و النظم التي تتعلق بصنع القرارات السياسية و تستهدف تحقيق أهداف جميع أفراد المجتمع [3] ، و بهذا المعنى يتضمن التحديث السياسي :

–توسيع و تركيز السلطة و توافر التمايز و التخصص و تكامل البناءات السياسية .

–المشاركة السياسية كمظهر مميز للتحديث السياسي و كمعيار لوجود الدولة و تأكيدا لهويتها القومية .

–علمانية النسق السياسي و يقصد بها معرفة الانسان لنفسه و لعالمه من حيث أنه أصبح أكثر عقلانية و أقل اتجاها نحو الدين [4].

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن هناك ترابطا بين الاصلاح السياسي و التحديث السياسي لأن كلا المفهومين يعملان على ايجاد نوع من التغييرات تمس طبيعة الأنظمة السياسية القائمة ، و بالتالي وضع أساليب جديدة تدفع باتجاه ايجاد نوع من التحول يخص جوهر الجوانب السياسية ، من خلال تطبيق أسس ديمقراطية حديثة قائمة على المشاركة السياسية و تداول السلطة و نمط جديد من الثقافة السياسية و الوعي السياسي الذي يقوم عليه أفراد المجتمع [5].

---

[1]- رعد عبد الجليل علي ، **التنمية السياسية مدخل للتغيير** ، (ليبيا : دار الكتب الوطنية ، 2002) ، ص ص 25-26 .

[2]- أمين عواد المشاقبة ، المعتصم بالله داود علوي ، مرجع سابق ، ص 7.

[3]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، **التغير الاجتماعي و التنمية السياسية في المجتمعات النامية : دراسة في علم الاجتماع السياسي** ، (مصر: المكتب الجامعي الحديث ، 1988) ، ص 14 .

[4]- المرجع نفسه ، ص ص 17-18.

[5]- حازم صباح حميد ، مرجع سابق ، ص 49.

–التغيير السياسي : يشير مفهوم التغيير السياسي إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة ، كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي [1] ، و حتى يمكن اعتبار أي تغييرات في وضع ما اصلاحا لابد من توافر الشروط أو الظروف التالية [2]:

– أن يكون هناك وضع شاذ يحتاج الى اصلاح أو علة تحتاج الى دواء ، اذ أنه في ظل غياب الوضع الشاذ فإنه لا مبرر للإصلاح لأنه يصبح أقرب الى الترف .

– أن يكون التغيير نحو الأفضل فتسود الحرية محل الاستبداد أو العدالة محل الظلم أو الأمن محل الخوف أو الاستقرار محل الفوضى.

– أن يكون التغيير له صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه ، فالتغيرات المؤقتة التي يمكن التراجع عنها لا يمكن اعتبارها اصلاحا بالمعنى الحقيقي للكلمة فتحول نظام سلطوي الى نظام ديمقراطي هش يمكن زواله بسرعة لا يعتبر اصلاحا .

– الثورة : يتفق الاصلاح السياسي مع الثورة بأنهما يهدفان الى تغيير الأحوال ، إلا أن التغيير في الاصلاح لا يعتمد العنف منهجا ولا الاستعجال طريقا ، بينما تقوم الثورة على العنف و التغيير السريع [3]، في حين يرى البعض أن الثورة مناقضة للإصلاح و أنه غير ممكن في اطار النظام القائم و لابد من تغيير النظام بالكامل و اقامة نظام جديد يقوم على أسس جديدة ، فالثورة تهدف بالأساس الى تغيير جذري ، أما تلك التي تؤدي الى اصلاح النظام ليست " ثورة مكتملة " أو ليست "ثورة حقيقية " ، و على النقيض من ذلك يعتبر اتجاه اخر أن الثورة قد تنتهي الى عملية اصلاح تراها هي جديدة و يراها بالمقابل جزء من النظام القائم غير متناقضة مع أصول النظام المفترضة ، و على أي حال يصعب التسليم بأن أي اصلاح يتضمن العودة الى أصول ما ، و أن أي ثورة لا تتضمن بالضرورة هذه الأصول ، ففي أي اصلاح جدي ثمة عناصر ثورية ، و في أي ثورة لا تكتفي بالهدم و الفوضى و تنهمك بالبناء ، لا نلبث أن نجد عناصر اصلاحية ، فغالبا ما تحيي الثورات أصولا أخرى للنظام القائم ترتكز عليها حينما تحكم دولة وطنية أو حين تبنيها [4].

و خلافا لمفهوم الثورة فالإصلاح ليس سوى تحسين في النظام السياسي و الاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام ، حيث أن الاصلاح يشبه الدعائم الخشبية المقاومة لمحاولة منع انهيار المباني المتداعية ، و عادة ما يستعمل الاصلاح لمنع الثورة من القيام أو من أجل تأخير وقوعها [5].

---

[1]- إسماعيل صبري ، محمد محمود ربيع ، **موسوعة العلوم السياسية** ، (الكويت:جامعة الكويت، 1994)، ص 47.

[2]- محمد تركي بني سلامة ، " الاصلاح السياسي : دراسة نظرية " ، متحصل عليه من :
http://www.dahsha.com/old/viewarticle.php?id=30976 , (2014-06-05) .

[3]- نصار أسعد نصار ، مرجع سابق ، ص 477.

[4]- عزمي بشارة ، **في الثورة و القابلية للثورة** ، (لبنان : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،2012) ، ص 35 .

[5]- عبد الوهاب الكيالي و اخرون ، مرجع سابق ، ص 241 .

المطلب الثالث : مفهوم الثورة

يعد البحث في مفهوم الثورة وتعريفها من أعقد القضايا في العلوم الاجتماعية و السياسية ، إذ يأخذ المصطلح أبعاده من الواقع الاجتماعي والسياسي لكل حالة من الحالات ، فما يعَّرف على أنه ثورة في حالات ومواضع يمكن أن يأخذ توصيفات أخرى من قبل فئات اجتماعية أو سياسية أو حتى في لحظات تاريخية مختلفة ، و فيما يلي عرض مختصر للمفهوم اللغوي و الاصطلاحي لمفردة الثورة ، ليتم التطرق بعد ذلك للفروق القائمة بينها وبين المفاهيم المشابهة لها .

الفرع الأول : المفهوم اللغوي لمصطلح الثورة

إن لفظ ثورة يحيلنا للرجوع إلى المعجمين العربي و الغربي بغية معرفة حمولته ، و يمكن تلخيصها في تعريفين ، التعريف التقليدي القديم الذي وضع مع انطلاق الشرارة الأولى للثورة الفرنسية وهو قيام الشعب بقيادة نخب وطلائع من مثقفيه لتغيير نظام الحكم بالقوة ، أما التعريف أو الفهم المعاصر والأكثر حداثة هو التغيير الذي يحدثه الشعب من خلال أدواته "كالقوات المسلحة" أو من خلال شخصيات تاريخية لتحقيق طموحاته لتغيير نظام الحكم العاجز عن تلبية هذه الطموحات [1].

وفي اللغة العربية جاءت كلمة الثورة من الفعل ثار يثور ثورة ، وتعني في الأصل الهيجان أو اشتداد الغضب والاندفاع العنيف : ثار أي هاج ، ثارت أعصابه أي فقد السيطرة على أفعاله [2] ، و بحسب لسان العرب يشتق لفظ الثورة من " ثار الشيء ثورا و ثؤورا و ثورانا و تثور : هاج ، والثائر : الغضبان .. و يقال : اهدأ حتى تسكن هذه الثورة و هي " الهيج " ، والثورة في لسان العرب هي الهيج و تتضمن معنى الغضب [3] ، و بهذا المعنى فإن للثورة في المفهوم العربي بعدا غاضبا متمردا هائجا ، فقد استخدم مصطلح الثورة لوصف تحركات شعبية من أنواع عدة مثل " . ثورة الزنج و ثورة القرامطة [*]....الخ

و تعني في الاصطلاح العربي الاسلامي " التغيير الشامل الجذري الذي يطرأ على الظواهر الطبيعية أو الانسانية " ، ووفقا لهذا المعنى فإن الديانات السماوية ثورات و لكن موحى بها سماويا ، فهي ثورات شاملة لا تقتصر على تغيير النظام السياسي بل تغيير طبيعة العلاقات التي تحكم البشر بعضهم ببعض و تغيير منهج حياتهم ، و لم ترد كلمة الثورة في القران الكريم بالمعنى السياسي و الاجتماعي المتداول اليوم بل وردت بمعنى الانقلاب في الأوضاع أو في الواقع القائم ، فثورة الأرض و تثويرها يعني قلبها بالحرث فبقرة بني اسرائيل كانت (لا ذلول تثير الأرض) [4] أي لا تقلبها بالحرث ، كما استخدم القران الكريم مصطلح

---

[1]- محمد محمود ، **قاموس المصطلحات السياسية والدبلوماسية: إنجليزي – عربي** ، (مصر : الدار المصرية للكتاب ، 2010) ، ص 159.

[2]- وفاء لطفي ،" الثورة و الربيع العربي : اطلالة نظرية " ، ص 1 ، متحصل عليه من :
http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/d-21-05-2012.pdf, (2014-06-18).

[3]- عزمي بشارة ، « في الثورة و القابلية للثورة » ، **سلسلة دراسات و أوراق بحثية** ، قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، أوت 2011 ، ص 18.

[*]وقد استخدمها عرب القرن العشرين المتأثرون بثورات عصرهم لفهم مفترض يكتب كأنه سيرورة نضال الطبقات المضطهدة ، فكما أن هناك ثورة الزنج و القرامطة هناك أيضا ثورة عمر المختار (1862-1931)، و ثورة الريف بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي (1882-1963) و طبعا ثورة الجزائر و الثورة الفلسطينية ، أنظر : المرجع نفسه ، ص 7.

[4]سورة البقرة ، الاية 71.

الانتصار للدلالة على معنى الثورة ، فالانتصار هو " الانتصاف من الظلم و أهله و الانتقام منه " ، و هو فعل يأتيه الأنصار – الثوار – ضد "البغي" الذي هو الظلم و الفساد و الاستطالة و مجاوزة الحدود ، أما في الأحاديث النبوية فقد وردت كلمة ثورة بما هو قريب من معناها السياسي المتداول اليوم ، ففي حديث شريف راوه البخاري و مسلم و الامام أحمد و ترويه السيدة عائشة رضي الله عنها حول هياج الأوس و الخزرج حيث تقول " فثار الحيان ، الأوس و الخزرج حتى هموا أن يقتتلوا ، و رسول الله قائم على المنبر ، فلم يزل رسول الله يخفضهم حتى سكتوا و سكت " [1] ، و يروي الصحابي " مرة المهزي " في تنبؤ الرسول صلى الله عليه وسلم بالثورة على عثمان بن عفان حديثا يستخدم فيه مصطلح " الهياج" في رواية و مصطلح " الثورة "في رواية أخرى يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " تهيج فتنة كالصياصي " ، و في الرواية الأخرى يروي أن الرسول صلى الله عليه و سلم قال " كيف في فتنة تثور في أقطار الأرض كأنها صياصي بقر " [2].

كما استخدم العرب المسلمين قديما مصطلح " الملحمة " للدلالة على بعض معاني مصطلح " الثورة " فدل عندهم على التلاحم في الصراع و القتال و بخاصة اذا كان القتال في ثورة [*] ، كما دل على عمليات الاصلاح الجذري العميق ، كما استخدموا أيضا مصطلح النهضة لأن " النهوض " كالثورة يعني الوثوب و الانقضاض ، و نقرأ في الحديث الذي يرويه الصحابي " ابن أبي أوفى " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب أن ينهض الى عدوه عند زوال الشمس " [3] ، و هناك العديد من الأدلة الشرعية المستمدة من كتاب الله عز و جل و سنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم و التي تدين السلطة المستبدة و تضفي في المقابل الشرعية على ثورة الشعب باعتباره خروجا على الظلم و الاستبداد ، من ذلك :

– قوله تعالى (ولا تطيعوا أمر المسرفين الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون) [4] ، وقد استدل العلماء منها أن الله تعالى قد أمر بعدم طاعة الظالمين سواء كانوا حكاما أو محكومين .

– و قوله تعالى (ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا و اتبع هواه و كان أمره فرطا) [5] ووجه الاستدلال أن الله تعالى أمر بعدم طاعة من رفض الامتثال للحكم الشرعي و أمر الناس أن لا يحتكموا لهوى في نفسه بعد أن فرط في دين الله

– و قوله تعالى (و الذين اذا أصابهم البغي هم ينتصرون) [6] ، ووجه الاستدلال أن الانتصار من الظالمين هو صفة المؤمنين .

---

[1]- ابراهيم أبراش ، **علم الاجتماع السياسي ، مقاربة ابستيمولوجية و دراسة تطبيقية على العالم العربي** ، (بريطانيا: دار أي كتب للنشر ، 2011) ، ص ص277- 278.

[2]- محمد عمارة ، **الاسلام و الثورة** ، ط 3 ، (مصر: دار الشروق ، 1988) ، ص 12 .

[*] تجدر الاشارة الى التاريخ الطويل للثورات في العالم الاسلامي بدءا من الخروج على عثمان رضي الله عنه و ثورة أهل المدينة (موقعة الحرة) و ثورات الخوارج و الثورات في العهد العباسي كثورة النفس الزكية ، و حركة موسى كاظم ، و ثورة الزيدية في الرقة ، و لم تتوقف الثورات ضد المماليك و العثمانيين و منها ثورات علماء الأزهر الشهيرة ، و تكاد تكون الثورة العباسية هي الوحيدة التي نجحت في اقامة دولة استمرت لقرون ، للمزيد من المعلومات أنظر : - سلمان عودة ، **أسئلة الثورة** ، (لبنان : مركز نماء للبحوث و الدراسات ، 2012) ، ص 29.

[3]- محمد عمارة ، مرجع سابق ، ص ص 13-14.

[4]-سورة الشعراء ، الاية 151-152.

[5]-سورة الكهف ، الاية 28.

[6]-سورة الشورى ، الاية 39.

و من الأدلة المستمدة من السنة المطهرة قول رسول الله صلى الله عليه و سلم (من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه و ذلك أضعف الايمان) ، ووجه الاستدلال أن تغيير المنكر أمر على الوجوب بكافة الوسائل الممكنة بدءا من القلب و انتهاءا باليد و هي معنى القوة ، و قوله أيضا صلى الله عليه و سلم (ان الناس اذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يده أوشك الله أن يعمهم بعقاب منه) ، ووجه الاستدلال أن الله توعد بعقاب من سكت عن الظلم و لم يسع لدفع الظالم .

أما في اللغات الأجنبية فتعني كلمة الثورة بمعناها اللاتيني الدقيق "مظهرة الحركة الدائرية للنجوم"، والكلمة لا تشير إلى العنف بل تشير إلى حركة دائرية متكررة [1] ، و نشأ أصل الكلمة في علم الفلك و اكتسب أهميته المتزايدة من خلال العالم الفلكي "نيكولاس كوبرنيكوس" واستخدم على سبيل التشبيه في السياسة ، وظل مصطلح الثورة يعني حتى القرن التاسع عشر اضطرابا شعبيا فقط، وأنها اتخذت معناها السياسي قبل عام 1789، عام إندلاع الثورة الفرنسية بمدة وجيزة [2].

عرف قاموس شامبر الموسوعي الثورة على أنها " تغيير شامل و جذري بعيد المدى في طرق التفكير و فعل الأشياء ، و حسب قاموس أوكسفورد فالثورة هي" تغيير جذري واسع النطاق في نظام اجتماعي سياسي بالقوة " ، و عموما تتفق المعاجم الغربية على تعريف الثورة بأنها " تغيير فجائي و أساسي وتام و جوهري في النظام السياسي يتلخص في الاطاحة بحكومة قائمة و اقامة حكومة من المحكومين " ، والمصطلح مشتق من فرنسية العصور الوسطى Revolvere[3] بمعنى الاستدارة في الاتجاه ، و من الأصل اللاتيني Revolutio ، و لعل استخدام المصطلح في المجال السياسي و الاجتماعي أكسبه معاني جديدة تفيد التطور و النمو، جعلها تشير الى تجدد النمو Evolution الى Re، و اضافة Evolution متضمنا الحركة و النشاط و التطور ، و يعني ذلك أن المصطلح صار يشير الى حالة تحدث ضد السكون و توقف الحركة و التطور [4] .

استنادا للتعاريف السابقة يمكن القول أن مفردة الثورة لغة تشمل كل فعل يؤدي الى تغيير الأوضاع تغييرا جذريا سواء كانت أوضاعا طبيعية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية .

---

[1]- وفاء لطفي ، مرجع سابق ، ص 1.

[2]- وفاء علي داود ، " التأصيل النظري لمفهوم الثورة و المفاهيم المرتبطة بها " ، متحصل عليه من : http://democracy.ahram.org.eg/NewsQ/422.aspx , (2014-01-15).

[3]- عاصم الدسوقي ، « في البحث عن قانون علمي لظاهرة الثورة : الاشكالات و الفروض » ، في : عبادة كحيلة (محررا) ، **الثورة و التغيير في الوطن العربي عبر العصور** ، (مصر : مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية بكلية الاداب ، 2005) ، ص 15 .

[4]- وفاء لطفي مرجع سابق ، ص ص 1-2.

الفرع الثاني : الثورة اصطلاحا

ان ضبط مفهوم للثورة أمر صعب بسبب تنوع الفهم للمصطلح و تنوع اقترابات المفكرين منه كل حسب أيديولوجيته و حسب اختصاصه ، و كل ما يمكننا قوله هو أن هنالك محاولات يصعب أن ترقى الى مستوى التعريف العلمي ، فقد ركز بعضهم على انهيار النظام الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي الموجود وسط محاولات بناء بديل أخر جديد ، بينما ركز اخرون على ضرورة امتلاك الجماعة الثورية التي حازت السلطة بالقوة برنامجا للتغيير يعطي الشرعية لعملية نقل القوة ، و هناك من ركز على الثورة من حيث أنها عملية تطوير لازمة ، بالإضافة الى التيارات التي اهتمت بضرورة ارتباط الثورة بالتغيير في توزيع هيكل القوى داخل الدولة أو المجتمع المدني .

فالثورة كحالة تغيير اجتماعي سياسي شغلت الفلاسفة و المؤرخين منذ العصور القديمة ، اذ يعرفها أفلاطون على أنها " تحول شبه طبيعي في شكل من أشكال الحكومة الى شكل أخر " [1] ، أما أرسطو فيرى في كتابه " السياسة " أن أنماط الحكم كلها معرضة للثورة بما فيها نمطا الحكم الأساسيان و هما الأوليجارشية و الديمقراطية ، ورأى أن كلا منهما يصبح معرضا لخطر الثورة عندما لا يتلاءم نصيب الحكام أو الشعب من الحكم مع تصورهم المسبق عنه ، و يقسم الثورات الى نوعين : نوع يؤدي الى تغيير الدستور القائم فينتقل من نظام حكم الى نظام اخر ، ونوع يغير الحكام في اطار بنية النظام القائم [2]، ويشار هنا الى أن أرسطو يعتبر أن الانتقال من نظام الى اخر عملية دائرية أو متكررات شبه حتمية ، و بهذا المعنى لا تؤدي الى جديد أي ليست جزءا من عملية تطور و تقدم .

و تعرفها موسوعة علم الاجتماع بأنها " التغيرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع ، تلك التغييرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا و جوهريا من نمط سائد الى نمط جديد يتوافق مع مبادئ و قيم و أيديولوجية و أهداف الثورة ، وقد تكون الثورة عنيفة دموية ، كما قد تكون سلمية ، و تكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية " [3] ، أما الموسوعة العربية فتعرف الثورة على أنها " أسلوب من أساليب التغيير الاجتماعي تشمل الأوضاع والبنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وعملية التغيير لا تتبع الوسائل المعتمدة في النظام الدستوري للدولة وتكون جذرية وشاملة و سريعة تؤدي إلى انهيار النظام القائم وصعود نظام جديد ".

---

[1]- حنة أرندت ، **في الثورة** ، ترجمة : عطا عبد الوهاب ، (لبنان : المنظمة العربية للترجمة ، 2008) ، ص 27.

[2]- عزمي بشارة ، **في الثورة و القابلية للثورة** ، مرجع سابق ، ص 7.

[3]- شعبان الطاهر الأسود ، **علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي و الثورة** ، (مصر : الدار المصرية اللبنانية ، 2003) ، ص 47.

أما الباحث الأمريكي " كرين برينتن " فيرى في كتابه " تشريح الثورة " أن الثورة من الكلمات التي تتصف بالغموض و قائمة الأحداث و الأفعال المرتبطة بهذه الكلمة غير محدودة ، فهناك الثورة الفرنسية الكبرى والثورة الأمريكية و الثورة الصناعية و الثورة الزنجية في أمريكا ....الخ [*]، غير أنها و في الاستعمال الشائع تكاد تستخدم كمرادف تأكيدي لكلمة " تغيير " ربما مع الايحاء بأن التغيير مفاجئ أو لافت للنظر ، واستنادا الى ذلك يعرف " برينتن" الثورة بأنها " الاستبدال العنيف و المفاجئ لمجموعة ما مسؤولة عن ادارة كيان سياسي اقليمي بمجموعة أخرى —لم تكن حتى ذلك الحين تدير تلك الحكومة — في انتفاضة عنيفة أو انقلاب أو عصيان مسلح أو نوع اخر من الخيانة "[1].

يعرف " سكوكبول " الثورة على أنها" تحول سريع و أساسي في حالة المجتمع و التركيبة الطبقية و الأيديولوجية يترافق مع التمردات الطبقية من أدنى المستويات و هي تؤدي اليه جزئيا " ، و الواضح حسب هذا التعريف أن "سكوكبول " ركز على الناحية الاجتماعية ، فهو ينظر الى الحالة الثورية كآلية تتدخل بقوة و تحدث التغييرات الأساسية في الحياة اليومية ، أما " فوريست كولبرن " Forrest Colburn فيرى الثورة " كالاستبدال المفاجئ و العنيف و الجذري لمجموعة حاكمة في كيان سياسي معين بمجموعة أخرى كانت مستبعدة سابقا عن الحكومة و الهجوم اللاحق على الدولة و المجتمع جذريا "[2].

أما صامويل هنتنغتون فقد عرفها على أنها " تغيير سريع و أساسي و عنيف في القيم السائدة في المجتمع و مؤسساته السياسية و البنية الاجتماعية و القيادية و الأنشطة السياسية و الحكومية "[3] ، و تتفق " حنة أرندت " في مؤلفها"في الثورة " مع صامويل هنتنغتون في أن التغيير هو الوصف الأجدر لظاهرة الثورة و أن العنف لا يكفي لوصفها ، فلا يمكن الحديث عنها إلا حين يحدث التغيير و يكون بمعنى بداية جديدة ، و إلا حين يستخدم العنف لتكوين شكل مختلف للحكومة لتأليف كيان سياسي جديد [4].

ومن المنظور السوسيولوجي للثورة، يرى "بارسونز" أن الثورة بمثابة تعبير "دوركايمي" أي أنها "انحرافات مرضية تبعد عن التوازن المستقر لبنية السلطة "، أما عالم الاجتماع الفرنسي "إميل دوركايم" فقد ربط مفهوم الثورة بـ "ظاهرة الفوران الجمعي"، والتي تعبر عن تحرك جماعي لا يمكن تجاهله يتضخم بصورة ملحوظة من دون ضمان الاستمرار طويلاً في حالة الفوران وهي التي تتكون أساساً فيما بين الطبقات الأدنى في المجتمع ، فالشعب يعيش حياة مزرية مرتبطة بالفقر في الأساس إلى جانب نقص الحرية ،

---

[*] تستعمل كلمة ثورة في سياقات مختلفة كالقول بالثورة الصناعية أو الثورة التكنولوجية ....الخ لوصف التغييرات الجوهرية التي تطرأ على حياة الشعوب و على الحضارة الانسانية ، و في هذا السياق يمكن الحديث عن أشكال متعددة من الثورات ، أنظر :
- ابراهيم أبراش ، مرجع سابق ، ص 273.

[1]- كرين برينتن ، **تشريح الثورة** ، ترجمة : سمير الجلبي ، (لبنان : دار الفارابي ، 2009) ، ص ص 23-24 .

[2]- جون فوران، **مستقبل الثورات : اعادة التفكير بالتغير الجذري في عصر العولمة** ،ترجمة : تانيا بشارة ، (لبنان: دار الفارابي ، 2007) ، ص 44.

[3] -Ahmad Alkanatri , "La Rationalité Des Révolutions Arabes " , p.4 , available at : http://www.archipel.uqam.ca/5134/1/M12615.pdf , (02-01-2014).

[4]- حنة أرندت ، مرجع سابق ، ص 47.

أما "هيجل" فقد عرف الثورة في كتابه " العقل والثورة " على أنها "حركة تتسم برفض وإنكار ما هو قائم فعلاً، وأنها إعادة لتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس عقلاني "[1].

أما "يوري كرازين" فينظر لها بمنظار الأدبيات الماركسية في تحليل التطور الاجتماعي ، وهي حسبه " شكل من أشكال الانتقال من تشكيل إلى آخر ،كما أنها قفزة من التشكيل الاقتصادي والاجتماعي البالي إلى تشكيل أكثر تقدما ، تكون الخاصية المميزة السائدة له ومضمونه السياسي هو انتقال السلطة إلى الطبقات الثورية " [2] ، في حين توصل المؤرخ الفرنسي الشهير " توكوفيل " بعد دراسة العديد من الحالات الثورية الى القول بأن الثورة هي " محاولة تجاوز الفرق الشاسع القائم بين الحاكم و المحكوم فهي مساواة بين المحكومين و مساواة بينهم و بين الحاكمين عبر اعادة الاعتبار للعقد الاجتماعي " ،كما يعرفها أيضا على أنها " احتجاج على المسافة بين الواقع القائم و بين القانون أو النظام المفترض "[3] ، أما عزمي بشارة فقد عرف الثورة في كتابه " في الثورة و القابلية للثورة "على أنها " تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة أو خارج الشرعية ، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة " و الثورة بهذا المعنى هي " حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها و تستبدلها بشرعية جديدة " [4] .

تأسيسا على ما سبق نستخلص أن الثورة " عملية تاريخية استثنائية جماهيرية تتسم بالشمول و العنف في غالب الأحوال ، و هي تعبير عن تراكمات و تناقضات سياسية و اقتصادية و اجتماعية حادة و عميقة عندما تصل الى درجة الأزمة لا تجد الجماهير امامها إلا التحرك لتغيير الأوضاع تغييرا جذريا " .

الفرع الثالث : الثورة و المفاهيم المقاربة لها

لفهم مصطلح الثورة أكثر ينبغي العمل على التمييز بينه وبين المصطلحات المشابهة له و من بينها : الانقلاب ، الانتفاضة ، الحركة الاجتماعية ، التمرد ، فيما يلي :

– **الانقلاب** : يتوجب توضيح الفرق بين الثورة و الانقلاب لأن الكثير من النخب المتصارعة و التي تنقلب على بعضها تحاول اعطاء شرعية لحركتها من خلال القول أنها ثورة نابعة من الارادة الشعبية و تسعى لتحقيقها ، فالانقلاب هو عمل مفاجئ و عنيف تقوم به فئة أو مجموعة من الفئات داخل الدولة تنتمي في معظم الاحيان الى الجيش ضد السلطة الشرعية فتقلبها و تستولي على الحكم و ذلك وفق خطة موضوعة مسبقا تنتهي بتوزيع جديد للسلطة داخل النظام نفسه [5]، وعلى هذا الأساس يمكن التفريق بين الانقلاب وبين الثورة على أساس أن هذه الأخيرة تهدف إلى إحداث تغييرات جوهرية في

---

[1]- وفاء علي داود ، مرجع سابق .
[2]- يوري كرازين ، **علم الثورة في النظرية الماركسية** ، ترجمة : سمير كرم ، (لبنان : دار الطليعة ، 1975) ، ص31.
[3]- سلمان العودة ، مرجع سابق ، ص 36.
[4]- عزمي بشارة ، مرجع سابق ، ص 22 .
[5]- عبد الوهاب الكيالي ، مرجع سابق، ص 372.

النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي بينما يهدف الانقلاب إلى إعادة توزيع السلطة السياسية بين هيئات الحكم المختلفة أو الأشخاص القائمين به .

– **الانتفاضة** : هي الفعل الجماهيري المباشر المتسم بالعنف الذي ينشأ عن بلوغ التناقضات الاقتصادية–الاجتماعية أو القومية ذروتها و توفر وضع ثوري كامل يهيئ لها التحرك ضد سلطة الطبقة الحاكمة ، و تحدث الانتفاضة بصورة مفاجئة عندما يصل الصراع بأنواعه الى نقطة الغليان التي يصبح عندها من المستحيل تقبل الاستمرار في الحياة في ظل الظروف القديمة القائمة [1].

و تفرق أغلب كتابات علم اجتماع الثورة بين الثورة و الانتفاضة في كون الأولى تكون سريعة عكس الثانية التي تمتد لفترة زمنية أطول ، فثورة 1830 في فرنسا مثلا كانت بمثابة انتفاضة لأنها امتدت لمدة ثمانية عشر سنة ، وهذا التمييز بين الثورة و الانتفاضة لا يتناقض مع ما وصفت به الانتفاضة من حيث كونها وسيلة خاصة للاستحواذ على السلطة بالقوة [2].

– **الحركات الاجتماعية الاحتجاجية** : يعرف " تشارلز تلي " في مؤلفه " الحركات الاجتماعية 1768–2004" الحركة الاجتماعية بأنها " تنظيمات شاملة مؤلفة من جماعات مثل العمال و الجماعات النسائية و الطلاب الى جانب العنصر الفكري ، و الشيء الذي سيجمع هذه القطاعات المختلفة من المجتمع ذات المصالح المتنوعة هو شعور عام بالضيم قوامه الادراك المشترك لغياب الديمقراطية " [3]، أما "لورانز فون شتاين" فيعرفها في مؤلفه "تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا من 1987 إلى 1850 " بأنها "محاولات البروليتاريا اكتساب القوة الاقتصادية والسياسية"، أما "رودولف هيبرل" فقد قدم تعريفا أوسع للحركة الاجتماعية ليشمل حركات الفلاحين والحركات الوطنية والفاشية، و أوضح أن الحركات الاجتماعية تهدف إلى إحداث تغييرات راديكالية في النظام الاجتماعي العام ، لاسيما في مجالات توزيع الثورة وعلاقات العمل.

وقد حدد عالم الاجتماع الفرنسي " جير وشيه " ثلاث وظائف للحركات الاجتماعية، تتمثل في :

– الوساطة بين مجموعة من الناس من جهة والأبنية والحقائق الاجتماعية من جهة أخرى .

–توضيح الضمير الجمعي، وهي حالة الجماعة التي تكشف نفسها أو مصلحتها .

–الضغط على الأشخاص الذين بيدهم مقاليد الحكم [4].

ومن هنا يصعب توضيح الفرق بين الحركة الاجتماعية والثورة بسبب التشابه الكبير الأمر ال ذي يؤدي إلى المزاوجة بين

---

[1]- المرجع نفسه ، ص 346.

[2]- سمية قادري ، محمد المهدي شنين ، " سوسيولوجيا الثورة " ، متحصل عليه من :
http://maktabat-ach3b-alkarim.blogspot.com/2011/10/blog-post_20.html , (2014-07-27).

[3]- تشارلز تلي ، **الحركات الاجتماعية 1768-2004** ، ترجمة : ربيع وهبه ، (مصر : المجلس الأعلى للثقافة ، 2005) ، ص 14.

[4]- وفاء علي داود ، مرجع سابق .

المفهومين ، فالحركة الاجتماعية تنظيم اجتماعي له هياكله ومؤسساته التنظيمية، ويهدف الى تحقيق أهداف محددة، ومن وسائل هذه الحركات الثورة والتي يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق وتجسيد أهدافها .

د– التمرد : يعني التمرد الرفض و المقاومة للسلطة و يتخذ أشكالا متنوعة و يقترن باستخدام العنف بشكل مباشر لمنع العناصر الممثلة للسلطة من القيام بواجباتها الوظيفية ، و على أية حال لابد من التفريق بين التمرد و الثورة ، اذ أن التمرد حالة سلبية و رفضية بينما الثورة نظرة ايجابية تستهدف بناء نظام جديد و هذا ما يفرض على الثائر الانضباط و الالتزام [1].

كما تختلف الثورة عن حروب الاستقلال بأن هذه تعني غالبا أن يبقى النظام الاستعماري و تصبح السيادة لوجوه وطنية ، أما الثورة فتعني تغيير النظام نفسه ليصبح وطنيا [2].

كخلاصة تجدر الاشارة الى أن الثورات ، الانقلابات ، الانتفاضات و الحركات الاجتماعية هي ظواهر متداخلة و قد تقود احداها الى الأخرى ، فقد يؤدي تمرد شعبي الى انقلاب في داخل النظام ، و قد يقود التمرد الى اصلاح في داخل النظام و العكس صحيح أيضا .

شكلت التحولات السياسية التاريخية التي تشهدها المنطقة المغاربية و العربية تحديا لكل المراكز البحثية العربية و الغربية للبحث عن مفاهيم و نظريات تنزع لدراسة هذه الظاهرة و الاحاطة بكل جوانبها ، تجلياتها و أبعادها ، ففي أي دراسة علمية بحثية تكتسي المفاهيم أهمية بالغة فهي البناء الأساس الذي تؤسس عليه النظريات القاعدة الامبريقية للعلم و ضبط المداخل النظرية أمر لابد منه في الدراسات و البحوث العلمية ، من هذا المنطلق ستركز الدراسة في فصلها الأول على :

– تحديد المفاهيم : يعد ذلك متطلبا ضروريا بالنظر للبس و الغموض الذي قد يكتنف بعضها ، و كخطوة أساسية و عملية لتأسيس ادراك متبادل و فهم مشترك للموضوع محل الدراسة .

–تحديد الأطر النظرية : تفرض الطبيعة المركبة و المتشعبة لهذه الدراسة الاستعانة بعدد من النظريات و المداخل النظرية كوسائط معرفية تساعد على تكوين رؤية منظمة وواضحة للظاهرة بهدف الوصول الى تقديم تفسيرات اكاديمية دقيقة .

و على ضوء ذلك سيتم تقسيم الفصل الأول لثلاثة مباحث ، سيخصص **المبحث الأول** لتفكيك المفاهيم المفتاحية الثلاثة للدراسة " التحول الديمقراطي" و" الاصلاح السياسي" و " الثورة "لغة و اصطلاحا ، مع ابراز الفروقات القائمة بينها و بين باقي المفاهيم المقاربة لها ، لنستعرض في **المبحث الثاني** الاطار النظري لظاهرة التحول الديمقراطي ، اذ سيتم بحث العوامل التي تؤدي الى التحول نحو الديمقراطية في المطلب الأول ، ثم أنماط و مراحل التحول الديمقراطي في المطلب الثاني ،

---

[1]- عبد الوهاب الكيالي ، مرجع سابق ، ص 785.
[2]- سلمان العودة ، مرجع سابق ، ص 35.

لنستعرض أبرز المداخل النظرية التي تؤصل لعملية التحول الديمقراطي في المطلب الثالث ، أما **المبحث الثالث** فسيتناول الاطار النظري لظاهرة الثورات في المنطقة المغاربية عبر بحث أسباب الثورات ومراحلها و العوامل المتحكمة في نجاحها و المتسببة في فشلها في المطلب الأول ، ليتم التطرق لأبرز المداخل المفسرة لظاهرة الثورات : مدخل التنمية السياسية ، المدخل الاقتصادي ، مدخل الثقافة السياسية و المدخل النفسي في المطلب الثاني، في حين سيخصص المطلب الثالث لمقاربة دور العامل الخارجي في الثورات العربية على ضوء نظرية الفوضى الخلاقة ، نظرية الدومينو و نظرية المؤامرة

المبحث الأول : التأصيل المفاهيمي للدراسة

شهد حقل العلوم السياسية في السنوات الاخيرة تزايدا ملحوظا في الاهتمام بقضايا التحول الديمقراطي و الاصلاح السياسي و الثورة ، و معه زادت الحاجة الى ضبط هذه المفاهيم و المصطلحات المرتبطة بموضوع الدراسة نظرا للبس و الغموض الذي قد يكتنف بعضها ، و عليه سينصب الاهتمام في هذا المبحث في مطالبه الثلاثة على تحديد المفاهيم المفتاحية للدراسة : التحول الديمقراطي ، الاصلاح السياسي و الثورة و ذلك بالبحث بداية في المعاني اللغوية ، ثم تناول الدلالات المعرفية للمفاهيم الثلاثة وصولا الى تمييزها عن غيرها من المفاهيم المشابهة لها :

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي

لقد خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية لمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي تبدت من خلال الاهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات بهذا الموضوع الذي شكل لفترة طويلة موضوعا أساسيا لحقل الدراسات المقارنة و العلوم السياسية بوجه عام ، و تفرض طبيعة التحول الديمقراطي الذي يتسم بالاتساع والشمول المزيد من الإهتمام بتأصيل هـ ، و عليه سيخصص هذا المطلب لبحث المفهوم لغويا و القاء الضوء على دلالاته المعرفية في الفرعين الأول و الثاني ، و من ثم علاقته ببعض المفاهيم المرتبطة به في الفرع الثالث :

الفرع الأول : التحول الديمقراطي لغة

إن محاولة التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح ، اذ يأتي مفهوم التحول في اللغة العربية من الفعل حول و يعني التغير في الشيء أو انتقاله من صورة الى صورة أخرى مستخدما في ذلك بعض الوسائل [1] ، و مثال ذلك ما قام به النبي محمد صلى الله عليه و سلم عندما أخذ يحول المجتمع الاسلامي من مجتمع جاهلي

[1]- محمد السويدي ، **مفاهيم علم الاجتماع الثقافي** ، (الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1991) ، ص 109 .

الى مجتمع أكثر رقي و تمدن مستخدما في ذلك الموعظة كوسيلة ، و عندما يرتبط مفهوم التحول بالديمقراطية فإننا نعني تغير شكل المجتمع من نظام غير ديمقراطي الى نظام ديمقراطي.

وتقابل كلمة التحول في اللغة الانجليزية كلمة Transition و تعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو من مرحلة أو مكان معين الى حال أو مرحلة أو مكان اخر[1].

الفرع الثاني : التحول الديمقراطي اصطلاحا

ترتبط أغلب محاولات التأصيل لمفهوم التحول الديمقراطي بالأدبيات الخاصة بالديمقراطية ، لذا ارتأينا استعراض أهم التعريفات التي قدمت لمفهوم الديمقراطية* ، هذا المفهوم الذي يتسم بسهولة مفهومية هائلة ناجمة عن التطورات التي طرأت و تطرأ على محمولات المصطلح الفكرية و الاجرائية منذ طرح لأول مرة في أثينا قبل أكثر من 2500 سنة استعمل في أغلب الأحوال بالمعنى الذي أعطته اياه الثورة الفرنسية ** ، اذ يشكل هذا المفهوم جزء من كيان الحضارة الغربية و تعني به الدلالة على مبدأ المساواة في الحقوق السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية لجميع المواطنين و رقابة الأمة على الحكومة عن طريق هيئة نيابية يشترك في انتخاب أعضاءها كل البالغين من أفراد الشعب على أساس النظرية القائلة (صوت واحد للشخص الواحد)[2] ، وعليه فإن تعريف الديمقراطية بأنها حكم الشعب بواسطة الشعب وللشعب لا يطابق الحقيقة ، ومن ثم فقد استبدل " روسوا" قاعدة الاجماع بقاعدة الأغلبية وقاعدة الاجماع و ان كان تطبيقها ضمانا تاما لاحترام الحريات

---

[1]- بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي : دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد أخرى** ، (مصر : مكتبة مدبولي ، 2004) ، ص 28.

* للاشارة الديمقراطية مصطلح يوناني يتكون من اجتماع كلمتين ، الشق الأول من الكلمة DEMOS و تعني عامة الناس ، و الشق الثاني من الكلمة KRATIA و تعني الحكم ، فتصبح DEMECRATIA ، و تعني حكم الشعب ، و هي لفظة اغريقية كانت تعني المقاطعة أو الناحية أو الأرض ثم صارت تعني الناس الذين يعيشون عليها و بخاصة الذين كانت لهم مشاركة في الحكم و من هنا جاءت كلمة حكومة ، أنظر :
- عايش حسيني ، **الديمقراطية هي الحل** ، ط 2 ، (الأردن : المؤسسة العربية للنشر ، 2001) ، ص 167.

**و يجدر التنويه أن الديمقراطية بمفهومها الغربي لم تكن معروفة لدى العرب اذ بلغت من غرابتها أن استعصت على أن تجد مرادفا لها أو اشتقاقا في اللغة العربية فاستعملت اللفظة معربة بشكلها المعروف حاليا في اواخر القرن التاسع عشر و ذلك بعد نجاح الثورة الأمريكية (1776) و الثورة الفرنسية (1789) و قيام العديد من أنظمة الحكم الديمقراطية في أوروبا ، غير أن هناك من يعتقد بأن كلمة الديمقراطية دخلت الى اللغة العربية من اللغة اليونانية ، وذلك عندما قام العرب في العصر العباسي بترجمة الكتب اليونانية القديمة الى اللغة العربية
و نستطيع الاقرار أن شريعة الاسلام كانت أسبق الشرائع الى تقرير الديمقراطية الانسانية ، وهي الديمقراطية التي يكتسبها الانسان لأنها حق له يخوله أن يختار حكومته ، و قد تردد في أقوال المستشرقين و كتاب التاريخ من الأوروبيين أن الاسلام جاء بمبادئ الحرية الديمقراطية لأنه نشأ في بلاد العرب بين أقوام من البدو الأحرار لا يعرفون طغيان الملوك ولا يخضعون لسطوة الحاكمين بأمرهم من الأكاسرة و القياصرة الذين حكموا بلاد الفرس و الروم ، و تقوم الديمقراطية الاسلامية على أربعة أسس لا تقوم ديمقراطية كائنة ما كانت على غيرها ، وهي:المسؤولية الفردية ، عموم الحقوق و تساويها بين الناس ، وجوب الشورى على ولاة الأمور ،التضامن بين الرعية على اختلاف الطوائف و الطبقات ، هذه الأسس كلها أظهر ما تكون في القران الكريم و في الاحاديث النبوية و في التقاليد المأثورة عن عظماء الخلفاء.أنظر
- مخيمر أبو سعدة ، «الديمقراطية و معوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي » ، في : رفيق المصري (محررا) ، **الدين والسياسة والديمقراطية** ، (مصر: مركز حقوق الانسان و المشاركة الديمقراطية شمس ، 2007) ، ص 22.
- أنظر أيضا : - عباس محمود العقاد ، **الديمقراطية في الاسلام** ، (مصر: دار نهضة مصر للطباعة و النشر ،2004) ، ص ص 18-29 .

[2]- محمود الخالدي ، **نقض النظام الديمقراطي** ، (لبنان: دار الجيل ، 1984) ، ص 29.

الفردية إلا أنها مستحيلة من الناحية العملية ، ولذلك فإن قاعدة الأغلبية من الأمور المقبولة عقلا وعملا [1] ، أما الفيلسوف أفلاطون فقد أعلن رفضه للديمقراطية وصنفها في كتابه" الجمهورية" ضمن نظم الحكم الفاسدة في سياق عرضه للتطور المنطقي لنظم الحكم أو الانحطاط المنطقي للنظام الفكروقراطي الكامل، على أساس أن الحرية الكاملة التي يقوم عليها قادت الى حالة من الفوضى والغرور حتى بات كل فرد يمتلك دستوره الخاص ويعتقد في قدرته على عمل كل شيء .

ومن التطورات المهمة لمفهوم الديمقراطية رفض Joseph A.Schumpeter للتعريف الكلاسيكي السائد خلال القرن الثامن عشر ، والذي يقول أن " الاسلوب الديمقراطي هو ذلك الترتيب المؤسساتي الذي يمكن من خلاله التوصل الى القرارات السياسية التي تشخص الخير العام عن طريق جعل الشعب نفسه يتخذ القرارات من خلال انتخاب افراد يقومون بتنفيذ ارادة الشعب "[2] ، ويركز هذا التعريف على متغير التنافس الإنتخابي كمؤشر للديمقراطية وأن الديمقراطية هي نظام للسلطة السياسية يتحقق بغض النظر عن أي سمات اقتصادية أو اجتماعية ، وذلك على عكس الأفكار التي سادت في خمسينات و ستينات القرن الماضي .

يعرف الاستاذ جورج طرابلسي الديمقراطية بأنها " مجموعة ممارسات أو أساليب عمل لإدارة الصراعات الاجتماعية ضمن مؤسسات شرعية تضمن التداول السلمي على السلطة وتكفل الحل العقلاني للمشكلات الطارئة " ، و في حين يلخص البعض الديمقراطية في مفهوم المشاركة السياسية باعتبارها ترتكز على مجموعة معايير أهمها : حرية الصحافة ، حق الانتخاب ، شرعية المعارضة في البحث عن تولي السلطة بواسطة منافسة انتخابية لا تتعارض و أسس أي نظام نجد البعض الاخر يعتبرها آلية حكم لا تقتصر مخرجاتها و نتائجها على كفاءة الاستخدام فحسب بل على نوعية المدخلات أيضا [3] ، أما جمال الدين زهران فيعرفها على أنها " أسلوب للحياة و نظام يقوم على قناعة كاملة من مواطني المجتمع البشري بقيمة الديمقراطية فكرا و ممارسة و قناعة كاملة بالمبادئ الأساسية من حرية و مساواة و عدالة ، و أن السيادة للشعب دون سواه كما أن هذه المبادئ تستلزم آليات معينة تجسد المبدأ الى واقع حي متجدد كتعدد الأحزاب و الأفكار و كل ما من شأنه تحقيق سيادة الشعب و مصلحته العامة"[4]

و من التعاريف التي لقيت قبولا في الكثير من الدراسات أنها " الحكومة التي تقر سيادة الشعب وتكفل الحرية والمساواة السياسية بين الناس، وتخضع فيها السلطة صاحبة السلطان لرقابة رأي عام حر له من الوسائل القانونية ما يكفل خضوعها لنفوذه "،و من خلال هذه المحددات نرى أن مجموعة من العناصر يجب أن تتوفر في الديمقراطية هي [5] :

-أن الشعب هو صاحب السيادة

---

[1]- محمد نصر مهنا، **في نظرية الدولة والنظم السياسية**، (مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2001)، ص 112.

[2]- عبد الرزاق عيد، محمد عبد الجبار، **الديمقراطية بين العلمانية والاسلام**، (سوريا: دار الفكر المعاصر، 1999) ، ص 137.

[3]- برهان غليون واخرون، **الديمقراطية والأحزاب السياسية في البلدان العربية : المواقف والمخاوف المتبادلة** ، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001) ، ص 110.

[4]- جمال علي زهران ، **الأصول الديمقراطية و الاصلاح السياسي** ، (مصر: مكتبة الشروق الدولية ، 2005) ، ص 36.

[5]- محمد حمد القطاطشة ، « جدلية الشورى و الديمقراطية : دراسة في المفهوم » ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية** ، المجلد 20 ، العدد الثاني ، 2004، ص 277.

-أن الشعب هو مصدر الشرعية .

- أن الحكومة مسؤولة امام ممثلي المواطنين .

و اشترط " روبرت داهل " خمسة معايير ذات توجه عملياتي للديمقراطية فتحدث أولا عن كيفية عملها في جمعية تطوعية حرة ، واقترح :

1-المشاركة الفعالة : قبل أن تتبنى هذه الجمعية سياسة ما يجب أن يكون لدى جميع أعضائها فرص متساوية و فعالة لعرض ارائهم حول ما يجب أن تكون عليه سياسة الجماعة على الأعضاء الاخرين .

2- حرية التنظيم .

3- حرية التعبير .

4- انتخابات حقيقية تتسم بالنزاهة و الحرية يتمتع الناس فيها دون تمييز ب : حق التصويت ، حق الترشح الى مختلف المناصب ، التنافس السلمي بين المترشحين و غيرها [1].

و برغم تعدد تعريفات الديمقراطية و آليات تحقيقها و تنوعها الى حد كبير من بلد الى اخر و من فترة زمنية لأخرى ، إلا أن هناك اجماعا واسعا و راسخا نسبيا في عالم اليوم على أن نظام الحكم الجيد يعني نظام الحكم الديمقراطي ، وتأسيسا على ما سبق يمكن تعريف الديمقراطية على أنها " نظام شامل للحكم يقوم على توافر مجموعة من المعايير و القواعد ، و العبرة في النظام الديمقراطي ليست بمجرد وجود الاجراءات و المؤسسات انما باحترام الدستور و توظيف المؤسسات و مزاولة الاجراءات بدرجة يعتد بها من الايجابية و الفعالية .

و بالعودة لمصطلح التحول الديمقراطي فقد عرفه المفكر علي خليفة الكواري بأنه " العملية أو الصيرورة التي تلي حالة الانتقال من نظام الوصاية الى ترسيخ نظام الحكم الديمقراطي و استقراره ، حيث يتم بموجب التحول الديمقراطي نمو و ارتقاء الممارسة الديمقراطية من حالتها الاجرائية وحدها الأدنى عند لحظة الانتقال الى تكريسها كقيمة و ثقافة و ممارسة عامة ترسخ نظام الحكم الديمقراطي و تطور اداءه نوعيا عبر الزمن " [2]، أما عالم السياسة الأمريكي " فليب شميتر" فيعرف التحول الديمقراطي بأنه " عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل ، فهي اذن عمليات و اجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي الى نظام ديمقراطي مستقر "، أما المفكر "روستو " فيعرفه بأنه " عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة و هي النظام و المعارضة الداخلية و القوى الخارجية ، و يحاول كل طرف اضعاف الأطراف الأخرى و تتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع [3].

---

[1]- تشارلز تيللي ، **الديمقراطية** ، ترجمة : محمد فاضل طباخ ، (لبنان: المنظمة العربية للترجمة ، 2010) ، ص ص 25-28.

[2]- علي خليفة الكواري ، « عوائق الانتقال الديمقراطي في بلدان مجلس التعاون » ، **المستقبل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 36 ، العدد 415 ، سبتمبر 2013 ، ص 144.

[3]- بلقيس أحمد منصور ، مرجع سابق ، ص 29.

يرى صامويل هنتنغتون أن التحول الديمقراطي عبارة عن " مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي الى النظام الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة و تفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية "[1] ، و ينظر البعض أيضا الى التحول الديمقراطي بأنه عملية الانتقال من نظم ذات طبيعة سلطوية أو شبه سلطوية الى نظم ديمقراطية ، و هذا يعني تطبيق عدة سياسات تؤكد عملية التحول الديمقراطي من أهمها : احترام الدستور و سيادة القانون ووجود مجلس نيابي (تشريعي) منتخب من قبل الشعب ، فضلا عن استقلال القضاء و حرية التعبير و التعددية السياسية و تداول السلطة و احترام حقوق الانسان ، هذا و تنطوي عملية التحول الديمقراطي على انطلاق النظام من وضعية معينة الى وضعية أخرى تتضمن تطوير الاتجاهات الديمقراطية من خلال المساومة بين العناصر النشيطة و المؤثرة من الناحية السياسية ، و يعد تهيئة المناخ السياسي الملائم للتحول الديمقراطي من أهم المتطلبات التي تضمن عدم عودة النظام الحالي الى مرحلة النظام السلطوي (الشمولي)[2]، و يعد التعريف الذي قدمه " أتل سولينجن" أحد أكثر التعاريف وضوحا ، اذ يعرف التحول الديمقراطي على أنه " حركة النظام السياسي اتجاه الأخذ بالإجراءات التالية : نواب منتخبون بواسطة انتخابات حرة نزيهة ، حق تولي المناصب العامة و الوصول الى السلطة ، حرية التعبير و توافر مصادر بديلة للمعلومات مدعومة قانونيا ، و استقلالية مؤسسية[3].

يرى " جورج قرم " أن فكرة التحول الديمقراطي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية :

- ايجاد توازن بين حقوق الفرد و حقوق الجماعة .
- التخلص من قيود الاتباعية الفكرية التي تحول دون تحقيق تحول ديمقراطي و الابداع في مجال الحريات للتكيف مع متطلبات الواقع العربي .
- امكانية التعبير عن رأي الفئات الاجتماعية المختلفة التي يتكون منها المجتمع .
- اعادة تفعيل دور المثقفين في الوطن العربي .
- تحديد جوهر الديمقراطية و الحرية في اختيار أنماط التغيير الاجتماعي و السياسي [4].

ولا ينحصر التحول الديمقراطي في المظهر المؤسساتي و التنظيماتي و التشريعي للسلطة السياسية بل يمتد الى مستوى تغيير البنيات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، و من أهمها على المستوى الثقافي الاجتماعي تركيز مفهوم المواطنة المتعلق بطبيعة علاقة الفرد بالدولة باعتبارها منظومة حقوق وواجبات ، و يتميز هذا المفهوم بأمرين : أولهما ارتباطه بمنظومة حقوق

---

[1]- صامويل هنتنغتون ، **الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين** ، ترجمة : عبد الوهاب علوب ، (مصر : مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، 1993) ، ص 72 .

[2]- أكرم بدر الدين ، «اتجاهات التحول الديمقراطي في شرق اسيا » ، في : محمد السيد سليم ، السيد صدقي عابدين (محرران) ، **التحولات الديمقراطية في اسيا** ، (مصر: مركز الدراسات الأسيوية ، 1999) ، ص ص 3-4.

[3] - - Etal Solingen, «quandaries of peace» , **Journal of democracy** ,Vol 7.No.3, (1996) ,P.140.

[4]- علي الدين هلال و اخرون ،**الديمقراطية و حقوق الانسان في الوطن العربي** ، ط 3 ، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986)، ص 83.

مدنية و سياسية و اجتماعية ، و ثانيهما ربط الفرد بعضوية الدولة بصرف النظر عن انتماءاته الأخرى ، و في هذا الاطار تقوم التعددية السياسية على تعدد الأحزاب و مجموعات الضغط المختلفة التي يفترض أن تطرح تصورات متنافسة لمصلحة البلد ككل [1] ، عموما يمكن رصد أهم مؤشرات التحول الديمقراطي من عدة نواحي و ضمن خريطة الدولة السياسية و اقتصادية فيما يلي [2]:

-التداول السلمي على السلطة عبر نظام تمثيلي و نزاهة الانتخابات في اطار التعددية و الفصل بين السلطات .

-الحريات العامة في الرأي و التعبير و التنظيم .

-المؤسسة السياسية و مأسسة منظمات المجتمع المدني بمختلف مكوناته و فواعله الأساسية .

استنادا للتعاريف السابقة يمكن تعريف التحول الديمقراطي على أنه "جملة من العمليات التي يمر بها النظام السياسي عبر مراحل مختلفة -تتحكم فيها العديد من العوامل سواء من البيئة الداخلية أو الخارجية- للانتقال من الحالة التسلطية الى الحالة الديمقراطية ".

الفرع الثالث : التحول الديمقراطي و المفاهيم المقاربة له

يتداخل مفهوم التحول الديمقراطي مع مفاهيم و مصطلحات عديدة كالتغيير السياسي ، الانتقال الديمقراطي ، الترسيخ الديمقراطي ، الليبرالية ، الانفتاح السياسي ، الاصلاح السياسي ...الخ ، لذا وجب تحديد كل مفهوم على حدى و ابراز الفروقات القائمة بين كل من المفاهيم السابقة الذكر و مفهوم التحول الديمقراطي فيما يلي :

-التغيير السياسي : يشير إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة ، كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي[3]، كما عرفه الدكتور بلقزيز على أنه" التغيير و التعديل نحو الافضل لوضع شاذ أو سيء ولاسيما في ممارسات و سلوكيات مؤسسات فاسدة أو متسلطة أو مجتمعات متخلفة أو ازالة ظلم أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج" [4]، أما الدكتورة ثناء فؤاد فقد عرفته على أنه" انقلاب تاريخي على صعيد الفكر و المعتقد و الوعي " [5]، استنادا على هذه التعريفات يمكن القول أن التحول الديمقراطي لا يعني التغيير السياسي ، لأن التحول يكون جذري و يعمل على اعادة بناء جميع الأبنية داخل النظام السياسي ، أما التغيير السياسي فهو البناء السياسي فقط .

---

[1]- سهيل الحبيب ، **المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية** ، (لبنان: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2014) ، ص ص 34-35.

[2]- هدى متيكس ،«دراسة النظم السياسية في العالم الثالث » ، في : علي الدين هلال دسوقي (محررا)، **اتجاهات حديثة في علم السياسة** ، (مصر: اللجنة العلمية للعلوم السياسية و الادارة العامة ، 1999) ، ص 142.

[3]- اسماعيل صبري ، محمد محمود ربيع ، **موسوعة العلوم السياسية** ، (الكويت : جامعة الكويت ، 1994) ، ص 47.

[4]- عبد الاله بلقزيز ، **أسئلة الفكر العربي المعاصر** ، (المغرب : مطبعة النجاح الأيوبية ، 1998) ، ص 13.

[5]- ثناء فؤاد عبد الله ، **اليات التغيير في الوطن العربي** ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997) ، ص 44.

–الانتقال الديمقراطي :ميز الكثير من المفكرين بين مفهوم التحول الديمقراطي و الانتقال الديمقراطي حيث اعتبروا أن الانتقال هو المرحلة السابقة على عملية التحول الديمقراطي و الممهدة له ، و تعد المرحلة الأكثر خطورة نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات حيث يكون النظام ذو طبيعة مزدوجة تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام السلطوي القديم و النظام الديمقراطي الحديث و يشاركا في السلطة سواء في صورة صراع أو اتفاق ، ووفقا لما قاله أودونيل و شمبيتر فإن مفهوم الانقال الديمقراطي يقصد به " المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي و أخر و أثناء عملية الانتقال أو في أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد و تنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد و عمليات الانتقال لا تحسم دائما الشكل النهائي لنظام الحكم فهي قد تؤدي الى تحلل النظام السلطوي و اقامة شكل من أشكال الديمقراطية و قد تتم العودة الى بعض أشكال الحكم السلطوي " [1] ، هذا التعريف يحيل على أن فعل الانتقال هو عملية تفاعلية و تنازعية تقوم في فترة معينة بين بنيات غير ديمقراطية موروثة عن نظام سياسي قديم و بنيات ديمقراطية جديدة ، بحيث عندما تتغلب الثانية على الأولى تتحقق الديمقراطية و ينجح فعل الانتقال ، و حسب المفكر علي خليفة الكواري يتم بموجب الانتقال الى الديمقراطية " العبور من حكم الغلبة الذي يسود فيه خيار و قرار الفرد أو القلة باعتباره مصدر الشرعية الى حكم عصري حديث يكون الحكم فيه للكثرة من الشعب و ليس لفرد أو قلة منه " [2]، لذلك فإن الانتقال الى الديمقراطية يسبق بالضرورة عملية التحول الديمقراطي .

–الترسيخ الديمقراطي : حظي مفهوم الترسيخ الديمقراطي باهتمام كبير من قبل مختلف الأدبيات المعاصرة لدراسة النظم السياسية ، باعتبار أن رسوخ الديمقراطية هو بمثابة المرحلة المتقدمة من عملية التحول الديمقراطي ، و المؤكد عمليا أن حدوث التحول الديمقراطي لا يعني استمراره و تعزيزه بالضرورة ولا يمكن اعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في مجتمع ما إلا عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسيين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد و تملي التفاعلات التي تتم داخل النظام السياسي، و في هذا السياق أكد كل من المفكرين Higleyو Guenther

أن بداية رسوخ النظام الديمقراطي عادة ما تكون باتفاق النخبة حول قواعد اللعبة الديمقراطية مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات و مختلف العمليات المؤسسية الأخرى ، و عليه فإن الديمقراطيات الراسخة هي التي يقتنع فيها كل من الفاعلين السياسيين و الأحزاب السياسية و مختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي [3].

–الليبرالية : لابد من التمييز بين عملية التحول الديمقراطي و الليبرالية ، فالأولى تشير الى تلك التغييرات السياسية التي شهدها العالم الثالث خلال العقدين الأخيرين و التي مست الى جانب توسيع نطاق الحقوق الفردية و الجماعية استهداف تحقيق اصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من محاسبة النخبة و صياغة آليات عملية صنع القرار في اطار مؤسسي

---

[1]- أحمد طلعت ، **الوجه الاخر للديمقراطية** ، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1990) ، ص 25.
[2]- علي خليفة الكواري ، « عوائق الانتقال الديمقراطي في بلدان مجلس التعاون » ، مرجع سابق ، ص 144.
[3]- هدى متيكس ، مرجع سابق ، ص ص 137-138.

ديمقراطي ، أما الليبرالية فتتضمن أهدافا متواضعة تتمثل في التخفيف من حدة القيود و توسيع نطاق الحقوق الفردية و الجماعية داخل النظام السلطوي و التي قد تساعد على تحفيز عملية التحول الديمقراطي [1].

–الانفتاح السياسي : يعرف على أنه عملية تنطوي على تخلي النظام الاستبدادي القائم عن تطبيق بعض القواعد التي تحد من الحقوق السياسية و الحريات العامة للمواطنين مع الاحتفاظ بالبنى الخاصة بهذا النظام كما هي عليه ، في حين يشكل التحول الديمقراطي مرحلة أكثر أهمية و أشد جذرية و تقدما في التحول و التغيير .

–الاصلاح السياسي : هو كافة الخطوات المباشرة و غير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات و المجتمع المدني و مؤسسات القطاع الخاص ، و ذلك للسير بالمجتمعات قدما الى الأمام و في غير ابطاء أو تردد و بشكل ملموس في طريق البناء [2] ، و من هذا المنطلق يمكن القول أن الإصلاح السياسي مرتبط بوجود نظام ديمقراطي قائم يتعرض لخلل أو عدم توازن يتم إصلاحه ، بينما التحول الديمقراطي هو المرور من مرحلة إلى أخرى ، أي التحول من مسار غير ديمقراطي إلى مسار ديمقراطي.

وقد فرض هذا التداخل القائم بين المفهومين تخصيص المطلب الثاني لمعالجة مفهوم الاصلاح السياسي الذي يشكل أحد المفاهيم المفتاحية الرئيسة في الدراسة :

المطلب الثاني : مفهوم الاصلاح السياسي

يعد مفهوم الاصلاح السياسي من المفاهيم الحديثة نسبيا اذ برز استخدامه مع مطلع القرن الحالي و تداخل مع مفهوم التنمية السياسية الذي سبق أن ظهر في عقد الخمسينات و الستينات من القرن الماضي ، ثم عد كفرع حديث من علم السياسة يهتم بدراسة العلاقة بين المجتمع و النظام السياسي و يقترن بدول العالم الثالث و بتطوير نظمها السياسية ، و في السنوات الأخيرة دخل مفهوم الاصلاح السياسي دائرة السجلات الفكرية و أصبح المفردة الأكثر شيوعا في الخطابات الرسمية و غير الرسمية و ظهرت تعاريف متعددة دقيقة وواضحة و برغم ذلك لا يزال يكتنفه الغموض و ذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم ، و عليه ستركز الدراسة في هذا المطلب على بحث مفهوم الاصلاح السياسي في اللغة و الاصطلاح في الفرعين الأول و الثاني، ثم تبيان أبرز الفروقات القائمة بينه و باقي المفاهيم ذات الصلة به في الفرع الثالث :

الفرع الأول : الاصلاح لغة

---

[1]- المرجع نفسه ، ص 64.

[2]- السيد يسين ، **الاصلاح العربي بين الواقع السلطوي و السراب الديمقراطي** ، (مصر: دار ميرت ، 2005) ، ص 127.

الاصلاح لغة مأخوذة من صلح ، و صلح يصلح و يصلح صلاحا و صلوحا ، قال ابن دريد : وليس صلح بثبت ، و الصلاح ضد الفساد ، و الاصلاح نفيض الافساد ، و أصلح الشيء بعد فساده : أقامه ، و أصلح الدابة : أحسن اليها فصلحت ، و أصلحه ضد أفسده ، و صلح فلان بعد الفساد [1] ، كما يشير الاصلاح لغة أيضا الى الرتق و سند ما هو موجود فعلا بغية تعميمه ، و يمثل على ذلك بعملية اقامة دعائم لمنع انهيار المبنى المتداعي ، أما

الأخذ بالإصلاح كأسلوب للعمل الاجتماعي فهو ما يعرف في الأدبيات الحديثة باسم "الاصلاحية " و بالتالي هو تعديل جذري في الحكم لتلافي كل نواحي النقص أو الخلل [2].

و بعكس التوظيف اللغوي الذي يبدوا مختزلا و محدودا من حيث المعاني للفظة الاصلاح في التراث العربي ، وردت لفظة الاصلاح في القران الكريم في سياقات مختلفة و معاني ثرية و متعددة ، فجذر " صلح " الذي هو أصل كلمة الاصلاح ذكر في صفحات المصحف الشريف بصور مختلفة (الصالحات ، الصالحين ، أصلح ، اصلاح ..) في مئة و سبعين (170) موضعا ، فالإصلاح بالمفهوم الاسلامي يقوم على الالتزام بما أمر به الله ، قال تعالى « و الذين يمسكون بالكتاب و أقاموا الصلاة انا لا نضيع أجر المصلحين » [3]، و في الاية أسلوب بلاغي له دلالة ، و هو الاظهار في موضع الاضمار ، حيث قامت لفظة المصلحين مقام الضمير للدلالة على أن المتمسك بالكتاب حقيقة يكون مصلحا [4].

كما تعني مفردة الاصلاح في القران الكريم أيضا عمل الصالحات ، قال تعالى « و بشر الذين امنوا و عملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار »[5] ، كما تدل على ضرورة اقامة العدل في الأرض قال تعالى « فمن خاف من موص جنفا أو اثما فأصلح بينهم فلا اثم عليه ان الله غفور رحيم »[6] ، و تعني صلاح أمر الرعية « وواعدنا موسى ثلاثين ليلة و أتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة و قال موسى لأخيه هارون اخلفني في قومي و أصلح و لا تتبع سبل المفسدين »[7] ، و لم يقتصر الحديث عن مفردة الاصلاح في القران الكريم في الاطار النظري فقط و لكن في اسناد للتجربة العملية الواقعية التي أقامت أفرادا و مجتمعات ابتعدت عن الفساد و نادت بالإصلاح و عملت على تطبيقه ، فقد قال تعالى « إن أريد إلا

---

[1]- نصار أسعد نصار ، « اصلاح الأمة في ضوء الكتاب و السنة : دراسة في مفهوم الاصلاح و اتجاهاته و آلياته »، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية** ، المجلد 23 ، العدد الأول ، 2007 ، ص 477.

[2]- أمين عواد المشاقبة ، المعتصم بالله داود علوي ، **الاصلاح السياسي و الحكم الرشيد (اطار نظري)** ، (عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2012) ، ص 28.

3-سورة الأعراف ، الاية 170.

4- نصار أسعد نصار ، مرجع سابق ، ص 485 .

5-سورة البقرة ، الاية 25.

6-سورة البقرة ، الاية 182.

7- سورة الأعراف ، الاية 142.

الاصلاح ما استطعت و ما توفيقي إلا بالله عليه توكلت و اليه أنيب »[1] ، اذ جاءت على لسان نبي الله "شعيب" الذي كان ينادي و يدعو قومه للإصلاح الاقتصادي و الابتعاد عن الفساد في الكيل و الميزان [2].

أما في اللغة الانجليزية يشير الاصلاح الى Reform و معناه التعديل و الوصول لوضع أفضل بتعديل الأخطاء أو اعادة البناء ، و منه عملية لإعادة التشكيل [3]، و بهذا المعنى فالإصلاح يعني الانتقال من وضع فاسد الى وضع صالح ذلك أن عملية الانتقال من وضع الى وضع اخر تستوجب تقليص الفارق بين الواقع الفاسد و الحالة النموذجية المرجوة .

و في المعاجم اللغوية الفرنسية نجد أن الكلمة التي تقابل لفظ اصلاح هي Réforme و لاحقة Ré تفيد معنى الاعادة و لفظ Forme معناها الشكل أو الصيغة و هكذا فمعنى Réforme التي تقابل الاصلاح في لغتنا العربية هو اعادة تشكيل أو اعطاء صورة أخرى للشيء [4]، و يظهر جليا أن هناك تباين واضح بين المعنى اللغوي للفظ الاصلاح و معنى اللفظ في اللغات اللاتينية ، فالإصلاح في مدلوله اللغوي من حيث كونه اعادة الأمر الى أصله بإزالة ما شابه من فساد و انحراف يظهر كحركة أقل عمقا من اللفظ اللاتيني الذي يشير الى اعادة البناء أو اعادة التشكيل من أجل اعطاء الوضع صورة أحسن و أفضل بصرف النظر عن صورته الأولى .

الفرع الثاني : الاصلاح السياسي اصطلاحا

برزت محاولات جادة لتحديد مفهوم الاصلاح السياسي وقد تعددت و تباينت التعريفات بتباين اراء و اتجاهات و أيديولوجيات أصحابها ، نورد أبرزها في الاتي :

عرف الباحث "أمين المشاقبة" الاصلاح السياسي بأنه " عملية تعديل و تطوير جذرية أو جزئية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في اطار النظام السياسي القائم و بالوسائل المتاحة و استنادا لمفهوم التدرج " [5] ، و في ذات الاتجاه عرفت الموسوعة السياسية الاصلاح السياسي بأنه " عملية تعديل غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون مساس بأسسها " [6] ، وفقا لهذين التعريفين فالإصلاح السياسي عملية تتم داخل النظام القائم وفق آلياته و دون المساس بأسسه تفاديا لانفجار الوضع ، فهي أشبه ما تكون بالخطوة الاستباقية التي تباشرها النظم التسلطية تجنبا لحدوث ثورة قد تفرز تغييرات جذرية في بنية نظام الحكم .

1-سورة هود ، الاية 88.

[2]- أمين عواد المشاقبة ، المعتصم بالله داود علوي ، مرجع سابق ، ص 29.

[3]- حازم صباح حميد ، **الاصلاحات الدستورية في الدول العربية 1991-2007** ، (عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2012)، ص 32.

[4]- محمد عابد الجابري ، **في نقد الحاجة الى الاصلاح** ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005) ، ص ص 17-19.

[5]- أمين عواد المشاقبة ، المعتصم بالله داود علوي ، مرجع سابق ، ص 7.

[6]- عبد الوهاب الكيالي و اخرون ، **الموسوعة السياسية** ، ج 2 ،ط2 ،(لبنان : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1990) ، ص 241 .

و يذهب "علي الدين هلال" الى أن الاصلاح السياسي كمفهوم نظري في علم السياسة يمكن تعريفه بالمعنى التاريخي على أنه " تدبير يكون من شأنه دعم الشرعية السياسية ، تطوير الاطار المؤسسي و دعم الاستقرار السياسي في مجتمع ما " ، لكن يضيف أن الاصلاح السياسي الان مطروح في سياق اخر سياق ما بعد الحرب الباردة حيث أصبح المفهوم يشير الى نوع من الانتقال من نظم سياسية الى نظم أخرى تقوم على مرتكزات أساسية تتمثل في سيادة الدستور و القانون ، المواطنة القائمة على المساواة ، انتخابات دورية حرة و نزيهة ، حماية الحريات العامة واستقلال القضاء [1].

عرف مؤتمر الاصلاح العربي الذي عقد في الاسكندرية في الفترة 12-14 مارس 2014 الاصلاح السياسي بأنه " كافة الخطوات المباشرة و غير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات و المجتمع المدني و مؤسسات القطاع الخاص ، و ذلك للسير بالمجتمعات و الدول العربية قدما و في غير ابطاء أو تردد و بشكل ملموس في طريق بناء نظم ديمقراطية " [2] ، و يشير الباحث "عبد الكريم محمود الدخيل" الى أن مفهوم الاصلاح السياسي يكتسب خصوصية في بعدين **الأول** هو أن الاصلاح السياسي يتم في ظل استمرارية النظام الحاكم بل و أحيانا القيادة نفسها ، **أما الثاني** فيتمثل في أن عملية الاصلاح تعزز من آليات المشاركة و الرقابة الشعبية و حماية الحريات العامة [3].

كما عرف عدد من الباحثين الاصلاح السياسي على أنه " مجموعة من الممارسات التي تستهدف تحديث اداء الدولة في المجالات الحياتية المختلفة "، غير أن الاصلاح هنا لا يخرج عن دوره في الحفاظ على الطبيعة الأيديولوجية و السياسية للقوى الاجتماعية الحاكمة ، و على النقيض من هذا المفهوم الليبرالي لمفهوم الاصلاح ، ترى الماركسية أن الاصلاح السياسي هو خدعة برجوازية لا يحقق سوى مصالح ظرفية و محدودة للطبقات الكادحة ، فالإصلاح حسب " لينين " يختلف عن الثورة ، بعد أن تبقى طبقة المستغلين في السلطة و تقمع انتفاضة المضطهدين عبر تنازلات مقبولة من المستغلين ، مما يكرس السيطرة الطبقية التي لن تنمحي إلا بالتغيير الجذري للنظام القائم عن طريق الثورة لتأمين شروط أفضل لتنمية القوى المنتجة [4].

حصر عدد من الكتاب العرب الاصلاح السياسي في موضوع الغاء حالة الطوارئ و القوانين الاستثنائية و بعض التعديلات الطفيفة في الدستور القائم دون اللجوء الى تعديلات جوهرية في شكل نظام الحكم أو بعض المبادئ الأساسية فيها ، و هذا يكون بمثابة سد الطريق أمام الاصلاحيين و الاصلاحات الجوهرية ، و في هذا السياق يؤكد السيد يسين أن " الاصلاح السياسي في الواقع أوسع بكثير من مجرد الغاء هذه القوانين الاستثنائية لأنه يتعلق بإعادة صياغة النظام السياسي ذاته لمنع سيطرة

---

[1]- مسلم علي بابا ،« محاولة في تأصيل مفهوم الاصلاح السياسي »، **دفاتر السياسة و القانون** ، العدد التاسع ، جوان 2013 ، ص 238.

[2]- ابراهيم محمد عزيز ، **اشكالية الاصلاح السياسي في الشرق الأوسط** ، (العراق : مطبعة رون ،2010) ، ص 22 .

[3]- مسلم علي بابا ، مرجع سابق ، ص244.

[4]- حازم صباح حميد ، مرجع سابق ، ص ص39- 40 .

حزب سياسي واحد أيا كانت اتجاهاته على مجمل الفضاء السياسي ، و أن الاصلاح السياسي ليس سوى مقدمة ضرورية لضروب الاصلاح الاخرى و أهمها الاصلاح الاقتصادي و الاصلاح الاجتماعي و الاصلاح الثقافي "[1].

نلاحظ من خلال التعاريف السابقة أنها تتمحور في معظمها على اعتبار عملية الاصلاح السياسي بمثابة عملية تعديل في النظام السياسي بما يضمن الارتقاء بهذا النظام الى مرحلة متقدمة من الممارسة الديمقراطية الحقيقية ، و معالجة الاختلالات الهيكلية في هذا النظام التي تحول دون بناء المجتمع الديمقراطي و العمل على تطوير بنية المؤسسات السياسية في الدولة مع التأكيد على عدم المساس بأسس النظام السياسي القائم ، و بناءا على ذلك يمكن تعريف الاصلاح السياسي تعريفا اجرائيا بأنه " الأساليب الواجب اتباعها لتعديل و تنظيم و تطوير بنية النظام السياسي في الدولة بشكل سلمي و بهدف الوصول الى الأنموذج الديمقراطي الحقيقي ".

و لنجاح عملية الاصلاح السياسي يجب أن تقوم على جملة من المرتكزات أهمها [2]:

1-ضمان قدر من الحرية : فعمليات الاصلاح السياسي تحتاج الى توفر قدر كاف من الحرية تحقيقا لسيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه في نظام تعددي يقوم على دولة المؤسسات .

2- حرية التعبير : كفالة حرية التعبير بكافة أشكالها و صورها و في مقدمتها حرية الصحافة ووسائل الاعلام بمختلف صورها التقليدية و الحديثة .

3-البناء الدستوري : باعتبار أن الدستور هو عماد قوانين الدولة ، فيجب على صناع الدساتير أن يحرسوا على بناء دستوري يوافق ما ينشده المجتمع و منسجما مع المواثيق و الاتفاقيات الدولية الناظمة لحقوق الانسان و حرياته الأساسية .

4- مبدأ الفصل بين السلطات : عملية الاصلاح يجب أن تكفل الفصل بين السلطة التنفيذية و التشريعية ، و أن تبقى السلطة القضائية مستقلة عن كليهما لضمان حيادها كونها الحكم بين السلطتين .

5- اجراء انتخابات دورية : فالانتخابات الحرة و النزيهة تقوي الممارسة الديمقراطية و تضمن عدم احتكار السلطة و امكانية تجديد شكل النظام دوريا .

الفرع الثالث : الاصلاح السياسي و المفاهيم المشابهة له

قبل أن يصبح مفهوم الاصلاح مفهوما متداولا و مستقلا في الأدبيات السياسية الحديثة فإن أبعاده السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية متضمنة في الكثير من المفاهيم الشائعة مثل التنمية السياسية ، أو التحديث ، أو التغيير السياسي و

---

[1]-ابراهيم محمد عزيز ، مرجع سابق ، ص 24 .

[2]- قوي بوحنية ، بوطيب بن ناصر، "الاصلاحات السياسية و اشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية : الجزائر أنموذجا "، متحصل عليه من : http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_conten-gouvrnnc-12-09-22-56-15&Itemid=10 , (2015-02-01).

جميع هذه المفاهيم تقريبا مرتبطة بالدول النامية ، و سنحاول فيما يلي ابراز الفروقات القائمة بين مفهوم الاصلاح السياسي وباقي المفاهيم المشابهة له :

–التنمية السياسية : يعرف "عبد الحليم الزيات" التنمية السياسية بأنها " عملية سوسيو تاريخية متعددة الأبعاد و الزوايا بغية تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية و مرجعيته العقدية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية و المحددات الثقافية للمجتمع و تشكل في الوقت نفسه منطلقا رئيسيا لفعاليات التعبئة الاجتماعية ، مما يساعد في النهاية الى تجذير أسباب التكامل الاجتماعي – السياسي و تعميق مشاعره و يفسح المجال رحبا أمام توفير أوضاع مواتية و مناسبة لإرساء قواعد النظام العام و كفالة الشروط اللازمة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي و السياسي بوجه عام "[1] ، أما "صامويل هنتنجتون " فيميل الى ربط عملية التنمية السياسية بمحاولة المجتمع السياسي الرامية الى تحقيق شكل من أشكال الوحدة السياسية التي تعني لديه اتفاقا عاما لدى الأفراد على معنى القانون و مفهوم الحقوق مدعوما برغبتهم المشتركة في الحصول على المنافع المتبادلة ، وهذا يعني لديه اقامة مؤسسات يمكن من خلالها توطيد العلاقات القائمة بين القوى الاجتماعية المختلفة التي يضمها المجتمع ، والتنمية السياسية تبعا لذلك انما تعتمد بمعناها العام على قوة و مجال المؤسسات السياسية و التي تعني بدورها اجماعا معنويا و مصالح متبادلة [2]

عموما يمكن القول أن التداخل الحاصل بين الاصلاح السياسي و التنمية السياسية لا يمكن أن يبعد مفهوم التنمية عن مدلولها كعملية تهدف الى اقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية و القيادة الفاعلة من أجل بناء مؤسسي يقوم على عدد من الممارسات الديمقراطية ، أما الاصلاح السياسي فلا يمكن النظر له إلا على أساس أنه التغيير أو التعديل نحو الأحسن لوضع سيء أو غير طبيعي أو تصحيح خطأ في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في اطار النظام السياسي القائم و بالوسائل المتاحة تدريجيا [3] .

–التحديث السياسي : يمكن القول أن التحديث السياسي هو عملية مركبة مستمرة من الشكل التقليدي الى الشكل الحديث ، أي أنه سلسلة التغييرات الثقافية و البنائية التي تعتري الأنساق السياسية ، و يشمل ذلك المجالات التنظيمية و تحليل الأنشطة و العمليات و النظم التي تتعلق بصنع القرارات السياسية و تستهدف تحقيق أهداف جميع أفراد المجتمع [4] ، و بهذا المعنى يتضمن التحديث السياسي :

–توسيع و تركيز السلطة و توافر التمايز و التخصص و تكامل البناءات السياسية .

---

[1]- السيد عبد الحليم الزيات ، **التنمية السياسية : دراسة في الاجتماع السياسي** ، ج 1 ، ط 2 ، (مصر: دار المعرفة الجامعية ، 2002) ، ص ص 143-144.

[2]- رعد عبد الجليل علي ، **التنمية السياسية مدخل للتغيير** ، (ليبيا : دار الكتب الوطنية ، 2002) ، ص ص 25-26 .

[3]- أمين عواد المشاقبة ، المعتصم بالله داود علوي ، مرجع سابق ، ص 7.

[4]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، **التغير الاجتماعي و التنمية السياسية في المجتمعات النامية : دراسة في علم الاجتماع السياسي** ، (مصر: المكتب الجامعي الحديث ، 1988) ، ص 14 .

-المشاركة السياسية كمظهر مميز للتحديث السياسي و كمعيار لوجود الدولة و تأكيدا لهويتها القومية .

-علمانية النسق السياسي و يقصد بها معرفة الانسان لنفسه و لعالمه من حيث أنه أصبح أكثر عقلانية و أقل اتجاها نحو الدين [1].

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن هناك ترابطا بين الاصلاح السياسي و التحديث السياسي لأن كلا المفهومين يعملان على ايجاد نوع من التغييرات تمس طبيعة الأنظمة السياسية القائمة ، و بالتالي وضع أساليب جديدة تدفع باتجاه ايجاد نوع من التحول يخص جوهر الجوانب السياسية ، من خلال تطبيق أسس ديمقراطية حديثة قائمة على المشاركة السياسية و تداول السلطة و نمط جديد من الثقافة السياسية و الوعي السياسي الذي يقوم عليه أفراد المجتمع [2].

-التغيير السياسي : يشير مفهوم التغيير السياسي إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة ، كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي [3] ، و حتى يمكن اعتبار أي تغييرات في وضع ما اصلاحا لابد من توافر الشروط أو الظروف التالية [4]:

- أن يكون هناك وضع شاذ يحتاج الى اصلاح أو علة تحتاج الى دواء ، اذ أنه في ظل غياب الوضع الشاذ فإنه لا مبرر للإصلاح لأنه يصبح أقرب الى الترف .
- أن يكون التغيير نحو الأفضل فتسود الحرية محل الاستبداد أو العدالة محل الظلم أو الأمن محل الخوف أو الاستقرار محل الفوضى.
- أن يكون التغيير له صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه ، فالتغيرات المؤقتة التي يمكن التراجع عنها لا يمكن اعتبارها اصلاحا بالمعنى الحقيقي للكلمة فتحول نظام سلطوي الى نظام ديمقراطي هش يمكن زواله بسرعة لا يعتبر اصلاحا .

- الثورة : يتفق الاصلاح السياسي مع الثورة بأنهما يهدفان الى تغيير الأحوال ، إلا أن التغيير في الاصلاح لا يعتمد العنف منهجا ولا الاستعجال طريقا ، بينما تقوم الثورة على العنف و التغيير السريع [5]، في حين يرى البعض أن الثورة مناقضة للإصلاح و أنه غير ممكن في اطار النظام القائم و لابد من تغيير النظام بالكامل و اقامة نظام جديد يقوم على أسس جديدة ، فالثورة تهدف بالأساس الى تغيير جذري ، أما تلك التي تؤدي الى اصلاح النظام ليست " ثورة مكتملة " أو ليست "ثورة حقيقية " ، و على النقيض من ذلك يعتبر اتجاه اخر أن الثورة قد تنتهي الى عملية اصلاح تراها هي جديدة و يراها

---

[1]- المرجع نفسه ، ص ص 17-18.

[2]- حازم صباح حميد ، مرجع سابق ، ص 49.

[3]- إسماعيل صبري ، محمد محمود ربيع ، **موسوعة العلوم السياسية** ، (الكويت:جامعة الكويت، 1994)، ص 47.

[4]- محمد تركي بني سلامة ، " الاصلاح السياسي : دراسة نظرية " ، متحصل عليه من :
http://www.dahsha.com/old/viewarticle.php?id=30976 , (2014-06-05) .

[5]- نصار أسعد نصار ، مرجع سابق ، ص 477.

بالمقابل جزء من النظام القائم غير متناقضة مع أصول النظام المفترضة ، و على أي حال يصعب التسليم بأن أي اصلاح يتضمن العودة الى أصول ما ، و أن أي ثورة لا تتضمن بالضرورة هذه الأصول ، ففي أي اصلاح جدي ثمة عناصر ثورية ، و في أي ثورة لا تكتفي بالهدم و الفوضى و تنهمك بالبناء ، لا نلبث أن نجد عناصر اصلاحية ، فغالبا ما تحيي الثورات أصولا أخرى للنظام القائم ترتكز عليها حينما تحكم دولة وطنية أو حين تبنيها [1].

و خلافا لمفهوم الثورة فالإصلاح ليس سوى تحسين في النظام السياسي و الاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام ، حيث أن الاصلاح يشبه الدعائم الخشبية المقاومة لمحاولة منع انهيار المباني المتداعية ، و عادة ما يستعمل الاصلاح لمنع الثورة من القيام أو من أجل تأخير وقوعها [2].

المطلب الثالث : مفهوم الثورة

يعد البحث في مفهوم الثورة وتعريفها من أعقد القضايا في العلوم الاجتماعية و السياسية ، إذ يأخذ المصطلح أبعاده من الواقع الاجتماعي والسياسي لكل حالة من الحالات ، فما يعَّرف على أنه ثورة في حالات ومواضع يمكن أن يأخذ توصيفات أخرى من قبل فئات اجتماعية أو سياسية أو حتى في لحظات تاريخية مختلفة ، و فيما يلي عرض مختصر للمفهوم اللغوي و الاصطلاحي لمفردة الثورة ، ليتم التطرق بعد ذلك للفروق القائمة بينها وبين المفاهيم المشابهة لها .

الفرع الأول : المفهوم اللغوي لمصطلح الثورة

إن لفظ ثورة يحيلنا للرجوع إلى المعجمين العربي و الغربي بغية معرفة حمولته ، و يمكن تلخيصها في تعريفين ، التعريف التقليدي القديم الذي وضع مع انطلاق الشرارة الأولى للثورة الفرنسية وهو قيام الشعب بقيادة نخب وطلائع من مثقفيه لتغيير نظام الحكم بالقوة ، أما التعريف أو الفهم المعاصر والأكثر حداثة هو التغيير الذي يحدثه الشعب من خلال أدواته "كالقوات المسلحة" أو من خلال شخصيات تاريخية لتحقيق طموحاته لتغيير نظام الحكم العاجز عن تلبية هذه الطموحات [3].

وفي اللغة العربية جاءت كلمة الثورة من الفعل ثار يثور ثورة ، وتعني في الأصل الهيجان أو اشتداد الغضب والاندفاع العنيف : ثار أي هاج ، ثارت أعصابه أي فقد السيطرة على أفعاله [4] ، و بحسب لسان العرب يشتق لفظ الثورة من " ثار الشيء ثورا و ثؤورا و ثورانا و تثور : هاج ، والثائر : الغضبان .. و يقال : اهدأ حتى تسكن هذه الثورة و هي " الهيج " ،

---

[1]- عزمي بشارة ، **في الثورة و القابلية للثورة** ، (لبنان : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،2012) ، ص 35 .

[2]- عبد الوهاب الكيالي و اخرون ، مرجع سابق ، ص 241 .

[3]- محمد محمود ، **قاموس المصطلحات السياسية والدبلوماسية: إنجليزي – عربي** ، (مصر : الدار المصرية للكتاب ، 2010) ، ص 159.

[4]- وفاء لطفي ،" الثورة و الربيع العربي : اطلالة نظرية " ، ص 1 ، متحصل عليه من :
http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/d-21-05-2012.pdf, (2014-06-18).

والثورة في لسان العرب هي الهيج و تتضمن معنى الغضب [1] ، و بهذا المعنى فإن للثورة في المفهوم العربي بعدا غاضبا متمردا هائجا ، فقد استخدم مصطلح الثورة لوصف تحركات شعبية من أنواع عدة مثل " . ثورة الزنج و ثورة القرامطة [*]....الخ

و تعني في الاصطلاح العربي الاسلامي " التغيير الشامل الجذري الذي يطرأ على الظواهر الطبيعية أو الانسانية " ، ووفقا لهذا المعنى فإن الديانات السماوية ثورات و لكن موحى بها سماويا ، فهي ثورات شاملة لا تقتصر على تغيير النظام السياسي بل تغيير طبيعة العلاقات التي تحكم البشر بعضهم ببعض و تغيير منهج حياتهم ، و لم ترد كلمة الثورة في القران الكريم بالمعنى السياسي و الاجتماعي المتداول اليوم بل وردت بمعنى الانقلاب في الأوضاع أو في الواقع القائم ، فثورة الأرض و تثويرها يعني قلبها بالحرث فبقرة بني اسرائيل كانت (لا ذلول تثير الأرض) [2] أي لا تقلبها بالحرث ، كما استخدم القران الكريم مصطلح الانتصار للدلالة على معنى الثورة ، فالانتصار هو " الانتصاف من الظلم و أهله و الانتقام منه " ، و هو فعل يأتيه الأنصار – الثوار – ضد "البغي" الذي هو الظلم و الفساد و الاستطالة و مجاوزة الحدود ، أما في الأحاديث النبوية فقد وردت كلمة ثورة بما هو قريب من معناها السياسي المتداول اليوم ، ففي حديث شريف راوه البخاري و مسلم و الامام أحمد و ترويه السيدة عائشة رضي الله عنها حول هياج الأوس و الخزرج حيث تقول " فثار الحيان ، الأوس و الخزرج حتى هموا أن يقتتلوا ، و رسول الله قائم على المنبر ، فلم يزل رسول الله يخفضهم حتى سكتوا و سكت " [3] ، و يروي الصحابي " مرة المهزي " في تنبؤ الرسول صلى الله عليه وسلم بالثورة على عثمان بن عفان حديثا يستخدم فيه مصطلح " الهياج" في رواية و مصطلح " الثورة "في رواية أخرى يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " تهيج فتنة كالصياصي " ، و في الرواية الأخرى يروي أن الرسول صلى الله عليه و سلم قال " كيف في فتنة تثور في أقطار الأرض كأنها صياصي بقر " [4].

كما استخدم العرب المسلمين قديما مصطلح " الملحمة " للدلالة على بعض معاني مصطلح " الثورة " فدل عندهم على التلاحم في الصراع و القتال و بخاصة اذا كان القتال في ثورة [*] ، كما دل على عمليات الاصلاح الجذري

---

[1]- عزمي بشارة ، « في الثورة و القابلية للثورة » ، **سلسلة دراسات و أوراق بحثية** ، قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، أوت 2011 ، ص 18.

[*]وقد استخدمها عرب القرن العشرين المتأثرون بثورات عصرهم لفهم مفترض يكتب كأنه سيرورة نضال الطبقات المضطهدة ، فكما أن هناك ثورة الزنج و القرامطة هناك أيضا ثورة عمر المختار (1862-1931)، و ثورة الريف بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي (1882-1963) و طبعا ثورة الجزائر و الثورة الفلسطينية ، أنظر : المرجع نفسه ، ص 7.

[2]سورة البقرة ، الاية 71.

[3]- ابراهيم أبراش ، **علم الاجتماع السياسي ، مقاربة ابستيمولوجية و دراسة تطبيقية على العالم العربي** ، (بريطانيا: دار أي كتب للنشر ، 2011) ، ص ص277- 278.

[4]- محمد عمارة ، **الاسلام و الثورة** ، ط 3 ، (مصر: دار الشروق ، 1988) ، ص 12 .

[*] تجدر الاشارة الى التاريخ الطويل للثورات في العالم الاسلامي بدءا من الخروج على عثمان رضي الله عنه و ثورة أهل المدينة (موقعة الحرة) و ثورات الخوارج و الثورات في العهد العباسي كثورة النفس الزكية ، و حركة موسى كاظم ، و ثورة الزيدية في الرقة ، و لم تتوقف الثورات ضد المماليك و العثمانيين و منها ثورات علماء الأزهر الشهيرة ، و تكاد تكون الثورة العباسية هي الوحيدة التي نجحت في اقامة دولة استمرت لقرون ، للمزيد من المعلومات أنظر : - سلمان عودة ، **أسئلة الثورة** ، (لبنان : مركز نماء للبحوث و الدراسات ، 2012) ، ص 29.

العميق ،كما استخدموا أيضا مصطلح النهضة لأن " النهوض " كالثورة يعني الوثوب و الانقضاض ، و نقرأ في الحديث الذي يرويه الصحابي " ابن أبي أوفى " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب أن ينهض الى عدوه عند زوال الشمس " [1] ، و هناك العديد من الأدلة الشرعية المستمدة من كتاب الله عز و جل و سنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم و التي تدين السلطة المستبدة و تضفي في المقابل الشرعية على ثورة الشعب باعتباره خروجا على الظلم و الاستبداد ، من ذلك :

– قوله تعالى (ولا تطيعوا أمر المسرفين الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون) [2] ، وقد استدل العلماء منها أن الله تعالى قد أمر بعدم طاعة الظالمين سواء كانوا حكاما أو محكومين .

– و قوله تعالى (ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا و اتبع هواه و كان أمره فرطا) [3] ووجه الاستدلال أن الله تعالى أمر بعدم طاعة من رفض الامتثال للحكم الشرعي و أمر الناس أن لا يحتكموا لهوى في نفسه بعد أن فرط في دين الله

– و قوله تعالى (و الذين اذا أصابهم البغي هم ينتصرون)[4] ، ووجه الاستدلال أن الانتصار من الظالمين هو صفة المؤمنين .

و من الأدلة المستمدة من السنة المطهرة قول رسول الله صلى الله عليه و سلم (من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه و ذلك أضعف الايمان) ، ووجه الاستدلال أن تغيير المنكر أمر على الوجوب بكافة الوسائل الممكنة بدءا من القلب و انتهاءا باليد و هي معنى القوة ، و قوله أيضا صلى الله عليه و سلم (ان الناس اذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يده أوشك الله أن يعمهم بعقاب منه) ، ووجه الاستدلال أن الله توعد بعقاب من سكت عن الظلم و لم يسع لدفع الظالم .

أما في اللغات الأجنبية فتعني كلمة الثورة بمعناها اللاتيني الدقيق "مظهرة الحركة الدائرية للنجوم"، والكلمة لا تشير إلى العنف بل تشير إلى حركة دائرية متكررة [5] ، و نشأ أصل الكلمة في علم الفلك و اكتسب أهميته المتزايدة من خلال العالم الفلكي "نيكولاس كوبرنيكوس" واستخدم على سبيل التشبيه في السياسة ، وظل مصطلح الثورة يعني حتى القرن التاسع عشر اضطرابا شعبيا فقط، وأنها اتخذت معناها السياسي قبل عام 1789، عام إندلاع الثورة الفرنسية بمدة وجيزة [6].

عرف قاموس شامبر الموسوعي الثورة على أنها " تغيير شامل و جذري بعيد المدى في طرق التفكير و فعل الأشياء ، و حسب قاموس أوكسفورد فالثورة هي" تغيير جذري واسع النطاق في نظام اجتماعي سياسي بالقوة " ، و عموما تتفق

---

[1]- محمد عمارة ، مرجع سابق ، ص ص 13-14.
[2]-سورة الشعراء ، الاية 151-152.
[3]-سورة الكهف ، الاية 28.
[4]-سورة الشورى ، الاية 39.
[5]- وفاء لطفي ، مرجع سابق ، ص 1.
[6]- وفاء علي داود ، " التأصيل النظري لمفهوم الثورة و المفاهيم المرتبطة بها " ، متحصل عليه من :
http://democracy.ahram.org.eg/NewsQ/422.aspx , (2014-01-15).

المعاجم الغربية على تعريف الثورة بأنها " تغيير فجائي و أساسي وتام و جوهري في النظام السياسي يتلخص في الاطاحة بحكومة قائمة و اقامة حكومة من المحكومين " ، والمصطلح مشتق من فرنسية العصور الوسطى Revolvere[1] بمعنى الاستدارة في الاتجاه ، و من الأصل اللاتيني Revolutio ، و لعل استخدام المصطلح في المجال السياسي و الاجتماعي أكسبه معاني جديدة تفيد التطور و النمو، جعلها تشير الى تجدد النمو Evolution الى Re، و اضافة Evolution متضمنا الحركة و النشاط و التطور ، و يعني ذلك أن المصطلح صار يشير الى حالة تحدث ضد السكون و توقف الحركة و التطور [2] .

استنادا للتعاريف السابقة يمكن القول أن مفردة الثورة لغة تشمل كل فعل يؤدي الى تغيير الأوضاع تغييرا جذريا سواء كانت أوضاعا طبيعية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية .

الفرع الثاني : الثورة اصطلاحا

ان ضبط مفهوم للثورة أمر صعب بسبب تنوع الفهم للمصطلح و تنوع اقترابات المفكرين منه كل حسب أيديولوجيته و حسب اختصاصه ، و كل ما يمكننا قوله هو أن هنالك محاولات يصعب أن ترقى الى مستوى التعريف العلمي ، فقد ركز بعضهم على انهيار النظام الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي الموجود وسط محاولات بناء بديل أخر جديد ، بينما ركز اخرون على ضرورة امتلاك الجماعة الثورية التي حازت السلطة بالقوة برنامجا للتغيير يعطي الشرعية لعملية نقل القوة ، و هناك من ركز على الثورة من حيث أنها عملية تطوير لازمة ، بالإضافة الى التيارات التي اهتمت بضرورة ارتباط الثورة بالتغيير في توزيع هيكل القوى داخل الدولة أو المجتمع المدني .

فالثورة كحالة تغيير اجتماعي سياسي شغلت الفلاسفة و المؤرخين منذ العصور القديمة ، اذ يعرفها أفلاطون على أنها " تحول شبه طبيعي في شكل من أشكال الحكومة الى شكل أخر " [3] ، أما أرسطو فيرى في كتابه " السياسة " أن أنماط الحكم كلها معرضة للثورة بما فيها نمطا الحكم الأساسيان و هما الأوليجارشية و الديمقراطية ، ورأى أن كلا منهما يصبح معرضا لخطر الثورة عندما لا يتلاءم نصيب الحكام أو الشعب من الحكم مع تصورهم المسبق عنه ، و يقسم الثورات الى نوعين : نوع

---

[1]- عاصم الدسوقي ، « في البحث عن قانون علمي لظاهرة الثورة : الاشكالات و الفروض » ، في : عبادة كحيلة (محررا) ، **الثورة و التغيير في الوطن العربي عبر العصور** ، (مصر : مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية بكلية الاداب ، 2005) ، ص 15 .

[2]- وفاء لطفي مرجع سابق ، ص ص 1-2.

[3]- حنة أرندت ، **في الثورة** ، ترجمة : عطا عبد الوهاب ، (لبنان : المنظمة العربية للترجمة ، 2008) ، ص 27.

يؤدي الى تغيير الدستور القائم فينتقل من نظام حكم الى نظام اخر ، ونوع يغير الحكام في اطار بنية النظام القائم [1]، ويشار هنا الى أن أرسطو يعتبر أن الانتقال من نظام الى اخر عملية دائرية أو متكررات شبه حتمية ، و بهذا المعنى لا تؤدي الى جديد أي ليست جزءا من عملية تطور و تقدم .

و تعرفها موسوعة علم الاجتماع بأنها " التغيرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع ، تلك التغييرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا و جوهريا من نمط سائد الى نمط جديد يتوافق مع مبادئ و قيم و أيديولوجية و أهداف الثورة ، وقد تكون الثورة عنيفة دموية ، كما قد تكون سلمية ، و تكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية " [2] ، أما الموسوعة العربية فتعرف الثورة على أنها " أسلوب من أساليب التغيير الاجتماعي تشمل الأوضاع والبنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وعملية التغيير لا تتبع الوسائل المعتمدة في النظام الدستوري للدولة وتكون جذرية وشاملة و سريعة تؤدي إلى انهيار النظام القائم وصعود نظام جديد ".

أما الباحث الأمريكي " كرين برينتن " فيرى في كتابه " تشريح الثورة " أن الثورة من الكلمات التي تتصف بالغموض و قائمة الأحداث و الأفعال المرتبطة بهذه الكلمة غير محدودة ، فهناك الثورة الفرنسية الكبرى والثورة الأمريكية و الثورة الصناعية و الثورة الزنجية في أمريكا ....الخ [*] ، غير أنها و في الاستعمال الشائع تكاد تستخدم كمرادف تأكيدي لكلمة " تغيير " ربما مع الايحاء بأن التغيير مفاجئ أو لافت للنظر ، واستنادا الى ذلك يعرف " برينتن" الثورة بأنها " الاستبدال العنيف و المفاجئ لمجموعة ما مسؤولة عن ادارة كيان سياسي اقليمي بمجموعة أخرى —لم تكن حتى ذلك الحين تدير تلك الحكومة — في انتفاضة عنيفة أو انقلاب أو عصيان مسلح أو نوع اخر من الخيانة "[3].

يعرف " سكوكبول " الثورة على أنها" تحول سريع و أساسي في حالة المجتمع و التركيبة الطبقية و الأيديولوجية يترافق مع التمردات الطبقية من أدنى المستويات و هي تؤدي اليه جزئيا " ، و الواضح حسب هذا التعريف أن "سكوكبول " ركز على الناحية الاجتماعية ، فهو ينظر الى الحالة الثورية كآلية تتدخل بقوة و تحدث التغييرات الأساسية في الحياة اليومية ، أما " فوريست كولبرن " Forrest Colburn فيرى الثورة " كالاستبدال المفاجئ و العنيف و الجذري لمجموعة حاكمة في كيان سياسي معين بمجموعة أخرى كانت مستبعدة سابقا عن الحكومة و الهجوم اللاحق على الدولة و المجتمع جذريا "[4].

---

[1]- عزمي بشارة ، **في الثورة و القابلية للثورة** ، مرجع سابق ، ص 7.

[2]- شعبان الطاهر الأسود ، **علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي و الثورة** ، (مصر : الدار المصرية اللبنانية ، 2003) ، ص 47.

[*] تستعمل كلمة ثورة في سياقات مختلفة كالقول بالثورة الصناعية أو الثورة التكنولوجية ....الخ لوصف التغييرات الجوهرية التي تطرأ على حياة الشعوب و على الحضارة الانسانية ، و في هذا السياق يمكن الحديث عن أشكال متعددة من الثورات ، أنظر :
- ابراهيم أبراش ، مرجع سابق ، ص 273.

[3]- كرين برينتن ، **تشريح الثورة** ، ترجمة : سمير الجلبي ، (لبنان : دار الفارابي ، 2009) ، ص ص 23-24 .

[4]- جون فوران، **مستقبل الثورات : اعادة التفكير بالتغير الجذري في عصر العولمة** ،ترجمة : تانيا بشارة ، (لبنان: دار الفارابي ، 2007) ، ص 44.

أما صامويل هنتنغتون فقد عرفها على أنها " تغيير سريع و أساسي و عنيف في القيم السائدة في المجتمع و مؤسساته السياسية و البنية الاجتماعية و القيادية و الأنشطة السياسية و الحكومية "[1] ، و تتفق " حنة أرندت " في مؤلفها"في الثورة " مع صامويل هنتنغتون في أن التغيير هو الوصف الأجدر لظاهرة الثورة و أن العنف لا يكفي لوصفها ، فلا يمكن الحديث عنها إلا حين يحدث التغيير و يكون بمعنى بداية جديدة ، و إلا حين يستخدم العنف لتكوين شكل مختلف للحكومة لتأليف كيان سياسي جديد[2].

ومن المنظور السوسيولوجي للثورة، يرى "بارسونز" أن الثورة بمثابة تعبير "دوركايمي" أي أنها "انحرافات مرضية تبعد عن التوازن المستقر لبنية السلطة "، أما عالم الاجتماع الفرنسي "إميل دوركايم" فقد ربط مفهوم الثورة بـ "ظاهرة الفوران الجمعي"، والتي تعبر عن تحرك جماعي لا يمكن تجاهله يتضخم بصورة ملحوظة من دون ضمان الاستمرار طويلاً في حالة الفوران وهي التي تتكون أساساً فيما بين الطبقات الأدنى في المجتمع ، فالشعب يعيش حياة مزرية مرتبطة بالفقر في الأساس إلى جانب نقص الحرية ، أما "هيجل" فقد عرف الثورة في كتابه " العقل والثورة " على أنها "حركة تتسم برفض وإنكار ما هو قائم فعلاً، وأنها إعادة لتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس عقلاني "[3].

أما "يوري كرازين" فينظر لها بمنظار الأدبيات الماركسية في تحليل التطور الاجتماعي ، وهي حسبه " شكل من أشكال الانتقال من تشكيل إلى آخر ،كما أنها قفزة من التشكيل الاقتصادي والاجتماعي البالي إلى تشكيل أكثر تقدما ، تكون الخاصية المميزة السائدة له ومضمونه السياسي هو انتقال السلطة إلى الطبقات الثورية " [4] ، في حين توصل المؤرخ الفرنسي الشهير " توكوفيل " بعد دراسة العديد من الحالات الثورية الى القول بأن الثورة هي " محاولة تجاوز الفرق الشاسع القائم بين الحاكم و المحكوم فهي مساواة بين المحكومين و مساواة بينهم و بين الحاكمين عبر اعادة الاعتبار للعقد الاجتماعي " ،كما يعرفها أيضا على أنها " احتجاج على المسافة بين الواقع القائم و بين القانون أو النظام المفترض "[5] ، أما عزمي بشارة فقد عرف الثورة في كتابه " في الثورة و القابلية للثورة "على أنها " تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة أو خارج الشرعية ، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة " و الثورة بهذا المعنى هي " حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها و تستبدلها بشرعية جديدة " [6] .

---

[1] -Ahmad Alkanatri , "La Rationalité Des Révolutions Arabes " , p.4 , available at : http://www.archipel.uqam.ca/5134/1/M12615.pdf , (02-01-2014).

[2]- حنة أرندت ، مرجع سابق ، ص 47.

[3]- وفاء علي داود ، مرجع سابق .

[4]- يوري كرازين ، **علم الثورة في النظرية الماركسية** ، ترجمة : سمير كرم ، (لبنان : دار الطليعة ، 1975) ، ص31.

[5]- سلمان العودة ، مرجع سابق ، ص 36.

[6]- عزمي بشارة ، مرجع سابق ، ص 22 .

تأسيسا على ما سبق نستخلص أن الثورة " عملية تاريخية استثنائية جماهيرية تتسم بالشمول و العنف في غالب الأحوال ، و هي تعبير عن تراكمات و تناقضات سياسية و اقتصادية و اجتماعية حادة و عميقة عندما تصل الى درجة الأزمة لا تجد الجماهير امامها إلا التحرك لتغيير الأوضاع تغييرا جذريا " .

الفرع الثالث : الثورة و المفاهيم المقاربة لها

لفهم مصطلح الثورة أكثر ينبغي العمل على التمييز بينه وبين المصطلحات المشابهة له و من بينها : الانقلاب ، الانتفاضة ، الحركة الاجتماعية ، التمرد ، فيما يلي :

– **الانقلاب** : يتوجب توضيح الفرق بين الثورة و الانقلاب لأن الكثير من النخب المتصارعة و التي تنقلب على بعضها تحاول اعطاء شرعية لحركتها من خلال القول أنها ثورة نابعة من الارادة الشعبية و تسعى لتحقيقها ، فالانقلاب هو عمل مفاجئ و عنيف تقوم به فئة أو مجموعة من الفئات داخل الدولة تنتمي في معظم الاحيان الى الجيش ضد السلطة الشرعية فتقلبها و تستولي على الحكم و ذلك وفق خطة موضوعة مسبقا تنتهي بتوزيع جديد للسلطة داخل النظام نفسه [1]، وعلى هذا الأساس يمكن التفريق بين الانقلاب وبين الثورة على أساس أن هذه الأخيرة تهدف إلى إحداث تغييرات جوهرية في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي بينما يهدف الانقلاب إلى إعادة توزيع السلطة السياسية بين هيئات الحكم المختلفة أو الأشخاص القائمين به .

– **الانتفاضة** : هي الفعل الجماهيري المباشر المتسم بالعنف الذي ينشأ عن بلوغ التناقضات الاقتصادية–الاجتماعية أو القومية ذروتها و توفر وضع ثوري كامل يهيئ لها التحرك ضد سلطة الطبقة الحاكمة ، و تحدث الانتفاضة بصورة مفاجئة عندما يصل الصراع بأنواعه الى نقطة الغليان التي يصبح عندها من المستحيل تقبل الاستمرار في الحياة في ظل الظروف القديمة القائمة [2].

و تفرق أغلب كتابات علم اجتماع الثورة بين الثورة و الانتفاضة في كون الأولى تكون سريعة عكس الثانية التي تمتد لفترة زمنية أطول ، فثورة 1830 في فرنسا مثلا كانت بمثابة انتفاضة لأنها امتدت لمدة ثمانية عشر سنة ، وهذا التمييز بين الثورة و الانتفاضة لا يتناقض مع ما وصفت به الانتفاضة من حيث كونها وسيلة خاصة للاستحواذ على السلطة بالقوة [3].

– **الحركات الاجتماعية الاحتجاجية** : يعرف " تشارلز تلي " في مؤلفه " الحركات الاجتماعية 1768–2004" الحركة الاجتماعية بأنها " تنظيمات شاملة مؤلفة من جماعات مثل العمال و الجماعات النسائية و الطلاب الى جانب العنصر الفكري ، و الشيء

---

[1]- عبد الوهاب الكيالي ، مرجع سابق، ص 372.
[2]- المرجع نفسه ، ص 346.
[3]- سمية قادري ، محمد المهدي شنين ، " سوسيولوجيا الثورة " ، متحصل عليه من :
http://maktabat-ach3b-alkarim.blogspot.com/2011/10/blog-post_20.html , (2014-07-27).

الذي سيجمع هذه القطاعات المختلفة من المجتمع ذات المصالح المتنوعة هو شعور عام بالضيم قوامه الادراك المشترك لغياب الديمقراطية "[1]، أما "لورانز فون شتاين" فيعرفها في مؤلفه "تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا من 1987 إلى 1850 " بأنها "محاولات البروليتاريا اكتساب القوة الاقتصادية والسياسية"، أما "رودولف هيبرل" فقد قدم تعريفا أوسع للحركة الاجتماعية ليشمل حركات الفلاحين والحركات الوطنية والفاشية، و أوضح أن الحركات الاجتماعية تهدف إلى إحداث تغييرات راديكالية في النظام الاجتماعي العام ، لاسيما في مجالات توزيع الثورة وعلاقات العمل.

وقد حدد عالم الاجتماع الفرنسي " جير وشيه " ثلاث وظائف للحركات الاجتماعية، تتمثل في :

– الوساطة بين مجموعة من الناس من جهة والأبنية والحقائق الاجتماعية من جهة أخرى .

–توضيح الضمير الجمعي، وهي حالة الجماعة التي تكشف نفسها أو مصلحتها .

–الضغط على الأشخاص الذين بيدهم مقاليد الحكم.[2]

ومن هنا يصعب توضيح الفرق بين الحركة الاجتماعية والثورة بسبب التشابه الكبير الأمر الذي يؤدي إلى المزاوجة بين المفهومين ، فالحركة الاجتماعية تنظيم اجتماعي له هياكله ومؤسساته التنظيمية، ويهدف الى تحقيق أهداف محددة، ومن وسائل هذه الحركات الثورة والتي يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق وتجسيد أهدافها .

د– التمرد : يعني التمرد الرفض و المقاومة للسلطة و يتخذ أشكالا متنوعة و يقترن باستخدام العنف بشكل مباشر لمنع العناصر الممثلة للسلطة من القيام بواجباتها الوظيفية ، و على أية حال لابد من التفريق بين التمرد و الثورة ، اذ أن التمرد حالة سلبية و رفضية بينما الثورة نظرة ايجابية تستهدف بناء نظام جديد و هذا ما يفرض على الثائر الانضباط و الالتزام [3].

كما تختلف الثورة عن حروب الاستقلال بأن هذه تعني غالبا أن يبقى النظام الاستعماري و تصبح السيادة لوجوه وطنية ، أما الثورة فتعني تغيير النظام نفسه ليصبح وطنيا [4].

كخلاصة تجدر الاشارة الى أن الثورات ، الانقلابات ، الانتفاضات و الحركات الاجتماعية هي ظواهر متداخلة و قد تقود احداها الى الأخرى ، فقد يؤدي تمرد شعبي الى انقلاب في داخل النظام ، و قد يقود التمرد الى اصلاح في داخل النظام و العكس صحيح أيضا .

المبحث الثالث : التأصيل النظري لظاهرة الثورات في المنطقة المغاربية

---

[1]- تشارلز تلي ، **الحركات الاجتماعية 1768-2004** ، ترجمة : ربيع وهبه ، (مصر : المجلس الأعلى للثقافة ، 2005) ، ص 14.

[2]- وفاء علي داود ، مرجع سابق .

[3]- عبد الوهاب الكيالي ، مرجع سابق ، ص 785.

[4]- سلمان العودة ، مرجع سابق ، ص 35.

أحدثت الثورات العربية ارتباكا واضحا في الأوساط العلمية و الاكاديمية في الدول الغربية ، اذ أثبتت خطأ توقعات كثير من علماء الاجتماع و السياسة الغربيين الذين تنبؤا بانتهاء عصر الثورات و رأوا أن الثورة أصبحت نمطا سياسيا من الطراز القديم لا يصلح في عصر العولمة ، و من أبرز الذين بشروا بنهاية " عصر الثورات " فرانيسي فوكوياما صاحب نظرية " نهاية التاريخ " ، و كذا " جيف جودوين " عالم اجتماع في جامعة نيويورك و غيرهم كثيرون ، و قد أسسوا هذه الرؤية على عدة عوامل منها أن العولمة دمرت الاساس المنطقي للثورات بسبب القوة المتزايدة للمؤسسات المالية الدولية و للشركات المتعددة الجنسيات حيث تآكلت سلطة الدولة ، بعبارة اخرى كلما قوضت العولمة سلطة الدولة و أضعفتها كلما تقلصت منطقية أي مشروع سياسي يهدف الى الاستيلاء على سلطة دولة بما في ذلك الثورة [1] .

و يصدق على الحالة العربية الراهنة ما أورده المفكر " غوستاف لوبون " في مقدمة كتابه " سيكولوجية الجماهير " حيث قال " ان دخول الطبقات الشعبية في الحياة السياسية و تحولها تدريجيا الى طبقات قائدة يمثل احدى الخصائص الأكثر بروزا لعصرنا ، عصر التحول " [2]، و لقد أسقطت الثورات العربية تلك الصورة النمطية التي كانت الى وقت قريب تفسر عدم قيام الثورة في المجتمعات العربية لعدة عوامل [3]:

- خصوصية الثقافة القائمة بين الحاكم و الرعية و ليس بين الدولة و المواطن .
- المقايضة التاريخية بين الحاكم و الرعية وفقا للمعادلة الأمنية .
- الدولة الريعية التي تقدم مسكنات اجتماعية لمنع التغيير .
- غياب القوى القادرة على تبني وقيادة التغيير .

فبعد أن أخذ التحول في النموذجين الليبي والتونسي بعدا ثوريا كان لزاما عليا البحث في مكنون ظاهرة الثورة و البحث عن أسبابها و محاولة فهمها من خلال المداخل المفسرة لها و ابراز دور العامل الخارجي في التحكم في مساراتها و عليه سيتم تخصيص هذا المبحث لبحث أسباب الثورات ومراحلها و العوامل المتحكمة في نجاحها و المتسببة في فشلها في المطلب الأول ، ليتم التطرق لأبرز المداخل المفسرة للثورات : مدخل التنمية السياسية ، المدخل الاقتصادي
مدخل الثقافة السياسية و المدخل النفسي في المطلب الثاني، مع تخصيص المطلب الثالث لمقاربة دور العامل الخارجي في الثورات العربية على ضوء نظرية الفوضى الخلاقة ، نظرية الدومينو و نظرية المؤامرة .

المطلب الأول :ظاهرة الثورة : دراسة في الأسباب ، المراحل و عوامل النجاح و الفشل

ركزت مراكز الفكر و الأبحاث في السنوات الاخيرة على بحث العوامل المؤدية لاندلاع الثورات وتحديد المراحل التي تسلكها ، و رغم أن لكل ثورة خصوصياتها فقد يكون هناك تشابه في الأسباب التي أدت لقيامها و لكنها تختلف بحسب

---

[1]- أحمد فهمي ، **مصر 2013: دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر مراحلها و مشكلاتها و سيناريوهات المستقبل** ،(مصر: مركز البيان للبحوث و الدراسات ، 2012) ، ص 20.

[2]- غوستاف لوبون ، **سيكولوجية الجماهير** ، ترجمة : هاشم صالح ، (لبنان : دار الساقي ، 1991) ، ص 45 .

[3]- خليدة كعسيس خلاصي ، « الربيع العربي بين الثورة و الفوضى » ، **المستقبل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 36 ، العدد 421 ، مارس 2014،ص 222.

طبيعة البلد التي قامت بها الثورة ، و غالبا ما تمر الثورات بمجموعة من المراحل قد تحقق نجاحا في مرحلة من مراحلها وذلك نظرا لتوافر متطلبات النجاح فيها ، بينما تخفق في مرحلة اخرى لعدم توافر شروط وأسباب النجاح ، و في هذا الاطار يحاول هذا المطلب معالجة أسباب اندلا ع الثورات ، مراحلها ،و من ثم بحث عوامل نجاحها و فشلها :

الفرع الأول :أسباب قيام الثورات

اهتم علماء السياسة بتحليل الأسباب التي تؤدي الى اندلا ع الثورات في محاولة لاستخدام نتائج هذه الدراسات لتوقع حدوث ثورات جديدة مستقبلا ، لكنهم عجزوا عن تكوين نماذج مستقبلية دقيقة بسبب تفاوت التجارب الثورية و صعوبة استخراج أنماط ثابتة ، فما يجعل مجتمعا يثور قد لا يحقق النتيجة نفسها في مجتمع اخر ، و قد ذهب العديد من الدارسين الى البحث في نفسية أفراد المجتمع عن الدوافع العميقة التي من شأنها متى ما تداخلت بشكل معين أن تفقد السلطة القائمة و أفكارها الموجهة – أيديولوجيات كانت أم أساطير مؤسسة أو أي شيء اخر يقوم مقامها في عقول الناس ووعيهم – قدرتها على ابقاء الناس في اطار النظام القائم ، و في هذا الصدد أكد "أرسطو" في مؤلفه " السياسة " بأن " الرغبة و التطلع لتحقيق المساواة هو الدافع الرئيسي وراء اندلا ع الثورات " [1]، أما المفكر "لينين " فيلخص الأعراض أو العوامل التي تنذر بنضوج الوضع الثوري في الاتي [2]:

-تزايد البؤس و الشقاء و يتضح ذلك من خلال تأزم الوضع الاقتصادي و الاجتماعي لدى الطبقات الفقيرة الواسعة بصورة متزايدة وسريعة مما يجعلها غير قادرة على الاستمرار في العيش حسب النمط القديم .

-بروز أزمة سياسية لدى الطبقة المسيطرة بسبب عجزها عن مواجهة رفض الطبقات الدنيا لهاو على الحفاظ على سيادتها بشكلها السابق مما يضعف سلطتها القائمة و يجعل سياستها غير واثقة و هو ما يؤدي الى سهولة اسقاطها .

-نشاط و غليان :و نعني بهذا زيادة في شدة نشاط الجماهير الفقيرة و ظهورها و استعدادها للعمل الثوري بشكل علني مهما كلف ذلك من تضحيات ، و على الرغم من ذلك لابد من توافر العوامل الموضوعية و الذاتية من أجل القيام بالثورة و إلا تحولت الى مغامرة فاشلة .

أما Edwards و " كرين بنتون " فيقترحان في هذا الخصوص أعراضا متلازمة تتمثل في [3]:

أولا: ضعف الحكومة و عجزها عن أداء وظائفها أو البعض منها .

ثانيا : أزمة سياسية – اجتماعية مستفحلة و ممتنعة على الاستيعاب

---

[1] -William Lipsky , « Comparative Approaches to the Study of Revolution: A Historiographic Essay » , **The Review of Politics** , Vol. 38, No. 4. (Oct 1976), pp.495-496.

[2]- حسن أبو حمود ، **علم الاجتماع السياسي** ، (سوريا : مطبعة ابن حيان ، 2007) ، ص 209 .

[3]- رعد عبد الجليل علي ، مرجع سابق ، ص ص 79-84.

ثالثا : سريان الفساد و الرذيلة تتخذ شكل أمراض أخلاقية تنخر عميقا في المجتمع .

رابعا : تفاقم و اشتداد حدة العداء الاجتماعي بسبب ابعاد ذوي الكفاءات و الموهبة من مصادر النفوذ و التأثير و اقتصارها على فئة معينة .

خامسا : قلق يسود أفراد المجتمع يدفع الى شكل من أشكال الكفاح يصعب مواجهته و من ثم كبحه .

سادسا : يصبح الاحباط عاما و شاملا .

سابعا : وعي سياسي بالحاجة الى التغيير سبيلا واحدا الى كسر نطاق أزمة السلطة .

ثامنا : تنظيم سياسي طليعي ينهض بدور التوعية و التعبئة و التمثيل و القيادة و الانجاز نيابة عن المجتمع كله .

و في ظل هذه الأوضاع تصبح الحياة غير مقنعة للكثيرين ولا تطاق بشكل متزايد ، و هذه كلها علامات تؤذن بحدوث ثورة ، فهي تعبير عن تناقضات حادة و عميقة تعتري الجسد السياسي و تحولات هامة تأخذ طريقها الى منظومات القيم التي يؤمن بها الناس و يتخذونها دليلا لهم في حياتهم ، و عندما تصل هذه الأوضاع الى درجة الأزمة تبدأ عندها السلطة بالاهتزاز و تتراخى قبضتها كما يأخذ الانحلال طريقه الى القوانين و النظم و تتداعى الحقوق و الالتزامات ، وفي هذا السياق يصبح دور الزعامات و الحركات الثورية بمثابة اشارة الانطلاق للعمل المباشر الذي سينهي النظام القديم [1]، و اذا كان من نوافل القول أن نشير الى أن الشرط الموضوعي للتغيير (أزمة السلطة) متوفر على الدوام في الواقع العربي فإن الانتباه كثيرا ما يشد الى العاملين الاخيرين (الوعي السياسي و التنظيم) لكونهما التعبير المباشر عن نضوج الشرط الذاتي لأي تغيير [2] ، فلفترات طويلة وضع مفهوم الثورة في الوعي العربي في حكم الاستحالة بالنظر للإخفاقات المتعاقبة التي منيت بها عديد المحاولات في الماضي القريب في سودان ما بعد جعفر النميري أو في انتفاضة اكتوبر 1988 في الجزائر مثلا ، فالذين حسبوها في حكم الاستحالة انما كانوا يفترضونها على مقتضى هندسة نظرية تنزلت من وعيهم منزلة اليقين الذي لا يتبدل ، فالثورة عندهم " فعل سياسي و اجتماعي تنهض بأمره طبقات ثورية و تقوم هذه الطبقات بذلك الأمر متى امتلكت وعيها الطبقي بمصالحها " ، و هذا الوعي وقف على وجود من يحمله اليها و ينظمها ، وبما أن هذه الهندسة النظرية لا تستقيم واقعا أو لا تجد في الواقع ما يشهد لها ، و بما أن قوى المعارضة و المجتمع في حالة من الضعف و الوهن بحيث لا تقوى على النهوض بأدوار ثورية نجم من ذلك حكما أن أفق الثورة مقفل و امكانية اندلاعها مستحيلة في الواقع العربي [3].

---

[1]- المرجع نفسه ، ص 78.

[2]- عبد الاله بلقزيز ، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل** ، (لبنان : منتدى المعارف ، 2012) ، ص 39.

[3]- عبد الاله بلقزيز ، المرجع نفسه ، ص 117.

يرى "هنتنغتون" أن الثورات مرتبطة تاريخيا بارداة التحديث و العصرنة ، فالتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي تصاحب عملية التحديث كالتصنيع، التحضر ، ارتفاع مستوى التعليم و التطور التكنولوجي ...الخ تساهم في تطور الوعي السياسي للمجتمعات التي ترفع سقف مطالبها ، و قد يؤدي عجز مؤسسات الحكم عن تلبية تلك المطالب الى حالة من عدم الاستقرار و الفوضى و ربما الثورة [1]، بينما يلحظ " توكوفيل بأن " أخطر أسباب الثورة هي برامج الاصلاح المتوقفة أو المتعثرة ، لأن الناس وصلوا الى مستوى يعرفون فيه أهمية الاصلاح و يعون ضرورته ، و يرون أهمية الاستعجال و الانخراط فيه ، فكل تعثر أو بطء ينذر بإحباط و يأس من التغيير الذي تحاوله تلك البرامج المتعثرة "[2]، و في هذا السياق يذهب "روبرت كابلان " في مقال له بعنوان " النظام العربي الجديد " الى التأكيد أن الثورات العربية قامت بسبب فشل برامج الاصلاح العربية و تنامي حالة الحرمان لدى الشعوب العربية مستبعدا أي تأثير للعامل الخارجي ، و يصرح بالقول أن " الشعوب العربية ثارت ضد البطالة و الطغيان و اهدار الكرامة في مجتمعاتها الداخلية ولم تنتفض بسبب الغرب أو الولايات المتحدة، و هذا ما يشكل الموجة الكبرى من التغيير في تاريخ الشرق الأوسط" [3] .

لكن بصفة عامة طرح " جون فوران " – عالم اجتماع في جامعة كاليفورنيا " في مؤلفه " مستقبل الثورات " كمثال خمسة عوامل مسببة مرتبطة ببعضها البعض يؤدي تظافرها في مكان واحد الى تنامي قدرة اجتماعية يمكن أن تتطور الى ثورة في وقت لاحق ، و يتميز هذا الطرح في كونه يجمع ما بين دوافع الثوار و بين الأبعاد الأخرى داخليا و خارجيا ، وهي كما يلي [4]:

-دولة قمعية و شخصانية و اقصائية .

- تنامي ثقافات مقاومة النظام .

- أزمة اقتصادية قائمة على انكماش اقتصادي .

- تنمية داخلية معتمدة على أطراف خارجية .

- ثغرة عالمية تؤدي الى ضعف مؤقت في السيطرة الخارجية يسمح باندلاع ثورة دون قدرة القوى الكبرى التدخل المباشر .

كخلاصة نستنتج أن أ سباب قيام الثورات عديدة و متنوعة، وتختلف باختلاف السياق الزماني والمكاني وبتباين البناء الاجتماعي.

الفرع الثاني : مراحل الثورات

[1] -William Lipsky , Op,. Cit , P.506 .

[2]- سلمان العودة ، مرجع سابق ، ص 36.

[3]- خليدة كعسيس خلاصي ، مرجع سابق ، ص 225 .

[4]- جون فوران ، مرجع سابق ، ص 312.

اهتم علماء السياسة و الاجتماع و خاصة المعنيين بما يطلق عليه اليوم اسم " علم الثورة " Revolutionology بمحاولة شرح مراحل الثورة ، أي المراحل التي تمر بها العملية الثورية ، وقد ذهب المؤرخ الأمريكي المعاصر " كرين برينتون " Crane Brintonالى أن العلامة الدالة على اقتراب الثورة في مجتمع ما لا تكون واضحة في العادة و لا ممكنة التمييز بسهولة ، انما تكون هناك ضغوط و مصاعب متزايدة يؤدي تفاقمها الى انهيار النظام السياسي وعندما تتفكك الشرعية يعمد النظام إلى الوسائل القسرية، وفي هذا الوقت تكتسب جماعات لم يكن لها وزن من قبل قوة ونفوذا وتأثيرا على الحركة الثورية وترفع شعار إسقاط النظام القائم، وقد تعددت التصنيفات المرحلية للثورات باختلاف نظرة الكاتب وأيديولوجيته وموقعه ، و ارتأت الدراسة اعتماد تصنيف " جول مونرو " Jules Monnerot الذي قسم العملية الثورية الى ثلاثة مراحل 1 :

1–مرحلة تداعي النظام القائم و محاولة القطع معه : تتسم هذه المرحلة باختلال بنيوي حاد للنظام و بتفشي الفساد على كافة الأصعدة السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية و القيمية ، و قد يلجأ النظام المتداعي الى اجراء بعض التعديلات تحت عنوان الاصلاح في حال اشتداد أزمته ، إلا أن ذلك قد يؤجج قوى الرفض فيهيئ لقيام الثورة لتكون حدثا مصححا

---

[1]- مرشد القبي ، «قراءة في قراءات الثورة التونسية » ، **سلسلة تقييم حالة** ، قطر :المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، أكتوبر 2011، ص ص 4-5.

- نشير على سبيل المثال الى اسهام المفكر " كرين برينتن" مؤلف كتاب " تشريح الثورة " و الذي قام بدراسة مقارنة لأربع ثورات كبرى : الثورة الفرنسية ، الثورة الأمريكية ، الثورة الروسية و الثورة الانجليزية ، و حسبه تمر الثورة بأربع مراحل نوجزها في الاتي : **المرحلة الأولى** تمهيدية تسود فيها حالة من التنافر الطبقي ، لا كفاءة الحكم و الحاكم ، فشل القوة ، النقل الفكري للولاء ، **المرحلة الثانية** تتميز بتصاعد سخط الطبقة الوسطى و يثور فيها الشعب ضد النظام ، وتشهد هذه المرحلة زيادة في الاحتجاجات ضد الحكم ، انهيار مالي ، استيلاء المعتدلين على السلطة و نجاحهم في الصمود في وجه مشاكل ادارة الدولة و الأزمة الاقتصادية ووضع دستور جديد و غير ذلك ، **المرحلة الثالثة** (الأزمة) تبلغ الثورة فيها الذروة و يتولى المتطرفين السيطرة بعد أن عجز المعتدلين عن اداء مهمة حكم البلاد ، وتشهد هذه المرحلة حربا أهلية و تتورط الحكومة الجديدة عادة في حرب خارجية في محاولتها نشر مبادئ الثورة كما تبدأ الثورة بفقد زخمها ولا يعد الشعب يساندها إلا خوفا من التطهير ، كما يواجه الثوريون تهديدا داخليا متزايدا بسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية ، **المرحلة الرابعة (النقاهة)** تدخل البلاد فترة الانتعاش مع تزايد ضعف الثورة و يوقد البلاد حاكم مركزي قوي يشرع في عملية اعادة الاستقرار الى البلاد و يقوم باستبعاد أو اعدام زعماء الثورة الأكثر عنفا ، و يبدأ الناس في التخلص من أي علامات باقية من علامات الثورة ، للمزيد من التفصيل أنظر : - كرين برينتن ، مرجع سابق ، ص ص8-10 .

- نشير أيضا الى تصنيف اخر يقسم العملية الثورية الى خمسة مراحل : **المرحلة الأولى** تتميز بآمال طوباوية خيالية كبرى ينخرط خلالها الثوريون في شعارات خطابية تتحدث عن الكمال ، لكن هذه المرحلة لا تدوم طويلا ، أما **المرحلة الثانية** فيحدث فيها انقسام بين المعتدلين و المتطرفين و تنتهي هذه المرحلة بهزيمة المعتدلين و صعود المتطرفين و تركيز السلطة بأيديهم ، و يتبع هذا التركيز للسلطة ممارسة الارهاب و استخدام العنف بأقسى الأشكال راديكالية ، **المرحلة الثالثة** : فهي مرحلة بذل الجهد المضني من أجل تحقيق الأهداف الثورية بأي ثمن ، **المرحلة الرابعة** : تكون بمثابة فترة نقاهة تخف فيها حماسة الثوريين المفرطة ، و تتوج بتنصيب رجل قوي لا تزال فيه حيوية الأماني الثورية و تشكل فترة حكم هذا الرجل المرحلة الخامسة ، **المرحلة الخامسة** : تعود فيها بعض العادات القديمة الى الظهور و يحاول البعض اعادة توطيد النظام القديم ، الا أن ذلك يكون مستبعدا جدا بسبب قيام مؤسسات جديدة تلائم البنية الاجتماعية المتغيرة التي جلبتها الثورة ، وهذا يصل منظروا الثورة الى نتيجة مؤداها أن محصلة الثورة هي تحقيق درجة أعلى من كفاية الحكم ، للمزيد من التفصيل : أنظر : - عبد الوهاب الكيالي ، مرجع سابق ، ص ص 874-875.

للخلل البنيوي للنظام في تقدير دعاتها و فاعليها ، و في هذا السياق يؤكد " جاك جويار " أن " أي نظام متداع يصل الى مرحلة فقدان المرونة اللازمة لكل تجمع سياسي و يبعد نهائيا اصلاحات تبدو مؤكدة ، فتكون الثورة عندئذ هي المخرج الوحيد".

2–مرحلة الغليان الثوري و ارادة التغيير : لهذه المرحلة سمات تظهر في الغالب متداخلة و من أهمها أن الفعل الثوري هو تغيير جذري راديكالي يندفع الى تقويض ما هو قائم –سياسيا كان أو اقتصاديا أو اجتماعيا – و هدمه هدما تاما ، هذا الهدم يجعل من عملية تغيير الشرعية القائمة أمرا حتميا ، و يؤكد " توماس غرين " ذلك بالقول أن " الثورة تعني تغيير الجهاز الاداري للحكومة و بنيتها و أسطورتها المساندة ووظائفها بطرق غير مجازة في الدستور القائم " ، و يتصف الغليان الثوري بأنه تحرك شعبي شامل و يؤكد عديد الدارسين في هذا السياق أن الطابع الجماهيري هو الذي يكسب الثورة خاصيتها الثورية ، و من هؤلاء " جول مونرو " الذي اعتبر أن " الجماهير هي التي تضفي السمة الثورية على الثورة و دونها لا تكون الثورة ثورة " ، و من سمات الغليان أن يتخذ التغيير الثوري طابعا عنيفا و فوضويا و يتصف بالتعجيل و الفجائية ، فالثورة في العمق كسر لنسق نمو طبيعي في مسار ما ، و بهذا المعنى فالثورة قد لا تكون تغييرا جذريا لبنى المجتمع بقدر ما هي تغيير للنسق الزمني لحركة نمو البنى السياسية و الاجتماعية و حتى الذهنية ، و من هذا المنطلق يحكم " دي توكفيل " على الثورة الفرنسية بالقول " لقد أنجزت بشكل مفاجئ و بجهد متشنج و مؤلم و دون مرحلية أو حذر أو مراعاة ما كان سينجز شيئا فشيئا من تلقاء ذاته في مدة طويلة " .

3–مرحلة التأسيس و اعادة البناء : تتطلع الثورة دائما الى بناء نهج جديد للحياة يختلف بشكل جذري عما كان سائدا ، و تتضح بعض معالم هذا النهج في الشعارات التي ترفعها الجماهير في مرحلة الغليان الثوري ، و الملاحظ أن هذه المرحلة تتصف بالارتجال و غالبا ما تنجذب الى المشاريع الطوباوية و تنزلق في ضرب جديد من التسلط ، فيحوي الوضع الجديد بذلك بذور الرفض و التداعي الذي قد يحفز على الثورة عليه لاحقا خاصة من قبل الذين لم يجدوا حظوظهم في الترتيب الجديد للأوضاع ، و مع ذلك فإن ما حققته الثورات الكبرى في التاريخ الانساني قد اقترن بمحاولات للتحديث و لتحسين أوضاع الطبقات و الفئات المحرومة من أبسط حقوقها .

ويجب التنويه هنا إلى أن هذه المراحل ليست مقدسة ولا واحدة في كل الثورات ، فقد تتقاطع الثورات في بعضها، وقد تختلف في البعض الآخر لأن كل ثورة هي وليدة ظرف خاص أدى لظهورها .

الفرع الثالث : عوامل نجاح و فشل الثورات

يكشف استقراء تاريخ بعض الثورات القديمة و المعاصرة أنه ثمة أمور متعددة تؤثر تأثيرا مباشرا في المسار الثوري سلبا أو ايجابا كدرجة التدخل الأجنبي في المسار الثوري ، جاهزية الجماعات ذات التوجهات الدينية /السياسية ، مستوى الوعي العام

....الخ، وبحسب اختلاف هذه الأمور تختلف الأطوار و تتوالى التطورات على المسار الثوري[1]، و قد حدد الباحثون عددا من العوامل يؤدي توفرها الى نجاح ثورة أي شعب على النظام في بلده،نورد أبرزها في الاتي:

- صلابة الارادة و التصميم لدى الثوار.
- الحفاظ على الصورة الناصعة للثورة .
- وحدة الصف و التلاحم بين القوى الشعبية .
- حسن التسديد الى مراكز ثقل النظام .
- الوعي بأجنحة النظام المختلفة و مخططاتها .
- تقديم البديل السياسي حتى لا تجد فلول النظام فراغا للتمكن .
- رفض السقوف الواطئة و التغييرات الشكلية في النظام .
- التمسك بمنطق المغالبة لا المطالبة .

و من هنا لضمان نجاح الثورة لابد أن تكون الشروط السابقة الذكر حاضرة باستمرار في اطار تكاملي ، و على النقيض من ذلك يؤدي انتشار الثورة بغض النظر عن المعطيات الى القضاء عليها ، و يمكن تلخيص أبرز العوامل التي تقف وراء افشال الثورات في الاتي :

-كسر الارادة بالقمع و الغش .

- تلطيخ صورة الثوار و تزيين الوعي الشعبي .
- تفريق الثوار و تمزيقهم بالإغراء و الاغواء .
- توجيه جهد الثوار الى حواشي النظام و هوامشه .
- التضحية ببعض أجنحة النظام للإبقاء على البعض الاخر .
- سد الفراغ الذي تحدثه فوضى ما بعد الثورات .
- تقديم بدائل مزيفة ترقع الواقع ولا تغيره .
- تحويل الثورة الى حركة مطالبة دون مغالبة [2] .

---

[1]- يوسف زيدان ، **فقه الثورة** ، (مصر : دار الشروق ، 2013) ، ص 12.

[2]- محمد بن المختار الشنقيطي ، " منطق الثورات و مالاتها " ، متحصل عليه من :
http://aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/2/24/%D9%858%B7%D9%82-% %A7D8%A7, (2014-01-15).

تأسيسا على ما سبق ذكره نستخلص أن الفعل الثوري ان لم يكن رشيدا و هادفا الى غاية محددة فهو «هيجان » لا معنى له ، ذلك أن قياس الفعل الثوري انما يكون بدرجة وعي القائمين به و بمقدار عمق فكرتهم عن الثورة [1] ، و الجدير بالذكر أن نجاح الثورة ليس رهنا بلحظة تاريخية معينة يتهاوى فيها النظام أو تسقط رموزه فالمسيرة طويلة حتى تحقيق المطالب و مواجهة العقبات و الصعوبات و التحديات .

المطلب الثاني : المداخل النظرية المفسرة لظاهرة الثورات العربية

تعددت المداخل النظرية المفسرة لظاهرة الثورة و تنوعت فكل مدخل أو نظرية اقتربت من الثورة من خلال زاوية معينة ، إلا أنه و على الرغم من اجتهاد عديد المنظرين لإعطاء قوانين ثابتة للثورات و التنظير لها تبقى كل ثورة متفردة * عن غيرها من خلال أسبابها و ظروفها الخاصة ، فهي وليدة سياق اجتماعي خاص لا يمكن فهمها إلا من خلاله ، و قد كشفت مراجعة عميقة لأبرز المداخل الكلاسيكية المفسرة للثورات ** عن أن تفسيراتها لا تتماشى و سياقات الثورات العربية ، و هو ما يستدعي اعتماد مركب نظري –يتماشى و معطيات البيئة العربية – يتضمن أربع مداخل نظرية تستهدف دراسة و تحليل الثورات العربية من زوايا متعددة ، و هذا ما سيتم ابرازه في الاتي:

الفرع الأول : مدخل التنمية السياسية

ان التنمية السياسية هي حلول سياسية لأزمات مترابطة في الكيان الاجتماعي للدولة الحديثة [2] ، و قد عانت معظم دول العالم الثالث و لعقود طويلة من أزمات تنموية خانقة عجزت عن ايجاد حلول لها، اذ واجهت مطالب شعبية متزايدة بالمساواة و المشاركة و عكس الاختلاف في المطالب تعارضا في الحاجات و الرؤية ككل ، و مع الوقت تصاعدت حدة التعارضات بين النخب الحاكمة و عامة الشعب و انتهت بتفجر الأوضاع مع نهاية العام 2010 في عدد من الدول العربية ، و من هنا تبرز أهمية هذا المدخل في تفسير أسباب اندلاع الثورات العربية .

---

[1]- يوسف زيدان ، مرجع سابق ، ص ص 14-15.

*اشارت صحيفة التايمز الى ان الربيع العربي جاء بثلاثة انواع من الثورات في مختلف الدول الأولى منها **الثورات الهادئة** كالتي جرت في كل من تونس ومصر و ادت الى سقوط بن علي وحسني مبارك، اما النوع الثاني فهي **الثورات المسلحة او العنيفة** كالتي حصلت في ليبيا والحرب الاهلية المستمرة في سوريا، والنوع الثالث هو **الثورات الاصلاحية** تلك التي اجبرت الانظمة مثل الاردن والمغرب والسعودية والجزائر على اتخاذ اصلاحات بعيدة المدى وارساء الديمقراطية ومكافحة الفساد ، للمزيد من التفصيل أنظر :

- جهاد عودة ، " الثورات العربية و اثرها على طبيعة التغير الدولي : بناء الاشكالية " ، ص 11 ، متحصل عليه من :
http://www.gehadauda.com/?p=972 , (2013-12-05).

يمكن تلخيص أكثر التفسيرات النظرية الكلاسيكية للثورة فيما يلي :- **التفسير النقدي الارتقائي المتفائل: ساد خلال القرن التاسع عشر بين أحراب و مفكري اليسار، و طبقا لهذا التفسير فإن الثورات السياسية و الاجتماعية الكبرى هي أدوات التقدم الحتمي للبشرية نحو مجتمع تسوده الحرية و الاستقلال الذاتي في الحكم والتناغم الاجتماعي و المساواة ،-**التفسير المحافظ التشاؤمي:** و الذي تمثل خلال فترة الثورة الفرنسية 1789 و بعدها ، عبر عنه مفكرون سياسيون ذوو منحى ذهني اقطاعي تقليدي لاهوتي أو ملكي ، و تمثل خلال النصف الاخير من القرن التاسع عشر في مفكرين سياسيين ذو نظرة سيكولوجية خاصة مثل نيتشه و غوستاف لوبون ، و يصر هؤلاء على أن الوثرات هي انفجارات شبه بربرية خارجة عن السيطرة و انفعالات جماهيرية مدمرة ، **التفسير الاجتماعي السوسيولوجي أو الوضعي** الذي يذهب الى أن كل تغيير فجائي جذري و عنيف في نظام الحكم و المجتمع يشكل ثورة حقيقية طالما أمكن اثبات أن الحركة السياسية التي قامت بهذا التغيير كانت تتمتع بتأييد قطاع عريض من الشعب ، **التفسير الحديث :**يعارض كل التفسيرات السابقة و يرى أن الثورة هي دائما شأن متناقض مشحون بالفجائية ينفجر فيه اللاشعور الجمعي لشعب من الشعوب بكل ما ينطوي عليه من عوامل تقدمية و رجعية ، للمزيد من التفصيل أنظر :- عبد الوهاب الكيالي و اخرون ، مرجع سابق ، ص ص 870-871.

[2]-جمال البدري ، **الغضب في الشارع العربي** ، (لبنان : دار النفائس للطباعة و النشر و التوزيع ، 2013) ، ص 108.

تعددت تعاريف التنمية السياسية [*] و تباينت ، و في هذا الصدد ميز "جاكوريب " بين اتجاهين ، **الأول** يضم الذين يرون في التنمية السياسية مرادفا للتحديث السياسي و هذا الأخير هو عملية حدثت تاريخيا و تعني التحول الذي حدث في المجتمعات الغربية منذ القرن الثامن عشر ، أما **الاتجاه الثاني** فيمثل الذين يفهمون التنمية السياسية بمعنى التأسيس السياسي الذي يشمل التعبئة السياسية و التكامل السياسي و التمثيل السياسي ، و هنا يصنف كل من هنتنغتون و دوتش و باي ، في حين يجمع "جاكوريب " بين الاتجاهين اذ اعتبر أن التنمية السياسية هي تحديث زائد تأسيس سياسي و أي اختلال في أحد عناصر هذا الاخير قد يؤدي حسبه الى ظهور مظاهر العنف و عدم الاستقرار و الديكتاتوريات و غيرها من المظاهر السلبية [1].

يمكن القول أن المشكلة الأساسية التي غالبا ما واجهت نظم العالم العربي في سعيها نحو تحقيق التنمية السياسية كانت تتمثل في المدى الذي يمكن أن تصله قدرتها على التكيف مع المطالب المتغيرة التي تعبر بدورها عن مجتمع متغير و قوى سياسية متغيرة هي الأخرى ، و قد تمثلت احدى هذه المطالب في المشاركة السياسية بكل ما تعنيه من متضمنات انتخابية و تصويتية و اجراءات أخرى تكفل لأفراد المجتمع قدرا أكبر من الحقوق و الحريات ناهيك عن المشاكل العديدة الأخرى على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي و مشاكل تنظيمية أخرى ، و تاريخ هذه الدول حافل بالكثير من حالات التكيف الفاشل مع هذه المطالب تدل على ذلك كثرة الانقلابات العسكرية و أحداث العنف و عدد كبير من الثورات التي كانت تنتج غالبا عن عجز البنى القائمة عن التعامل بشكل ايجابي مع المشاكل التي أثارتها التغيرات و المشاكل الجديدة ، و عدم قدرة المؤسسات و خصوصا الرئيسة منها على اضفاء بعض من الشرعية على الأقل على التغيرات المتنوعة و حركات الاحتجاج المتأصلة في عمليات التحديث ذاتها ، فبقيت خارج اطارها تمارس تأثيرها المخرب على مجمل العمليات التحديثية [2].

يرتبط استقرار النظام السياسي بطريقة معالجته لهذه الازمات لتحقيق التنمية السياسية ، و لعل أهم ما في هذه الرؤية التوزيع العادل للثروات لرفع مستوى المعيشة و زج الأفراد في العملية التنموية بعد رفع درجة الوعي الثقافي لديهم للوصول الى أفضل اندماج تنموي على مستوى الأفراد و المجتمع [3] ، و حسب "صامويل هنتنغتون" يمكن التعبير رقميا عن مؤشرات وجود النظام السياسي أو عدمه باستعمال أشكال و مؤشرات عدم الاستقرار مثل العنف و الاضطرابات و حوادث العصيان

---

[*]- برز مفهوم التنمية السياسية بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن انتقل من علم الاقتصاد الى علم السياسة منذ ستينات القرن العشرين على أيدي رواد لجنة السياسات المقارنة التي أخرجت سلسلة من سبعة مجلدات بعنوان " التنمية السياسية " ساهم فيها كل من ليونارد بايندر ، جيمس كولمان و لوسيان باي و اخرون ، أنظر :

- مراد شحماط ، لبنى جصاص ، «التنمية السياسية : مقاربة معرفية لتفسير الحراك الشعبي في الوطن العربي »، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ،لبنان : مركز درسات الوحدة العربية ، العدد 38، ربيع 2013، ص 37.

[1]- المرجع نفسه ، ص ص 37-38.

[2]-رعد عبد الجليل علي ،« الجمود المؤسسي و أثره في فشل التنمية السياسية : محاولة من أجل بناء مفهوم »، **مجلة العلوم السياسية** ،العراق : جامعة بغداد ، العدد 40 ، 2010 ، ص ص 102-103.

[3]-جمال البدري ، مرجع سابق ، ص 109.

، و هذا ما ينتشر في دول العالم الثالث الذي تصنف معظم الدول العربية ضمنه و التي تفتقد للتنمية السياسية و التحديث السياسي و تنتشر فيها بالمقابل كل مظاهر التخلف السياسي و فقدان المعايير و القيم الثقافية السياسية الحديثة [1] ، و هذا ما جعلها تعاني ازمات التنمية السياسية التي يمكن القول أنها كانت وراء اندلاع الثورات العربية ، يمكن تحديد أبرزها في الاتي :

–أزمة الشرعية :تحدث أزمة الشرعية جراء التحدي الموجه للنظام في أبعاده الدستورية الأساسية ، فهي بمعنى أخر انهيار البنية الدستورية و فشل الحكومة في ادائها لوظائفها و غالبا ما تنجم عن الخلاف حول طبيعة السلطة الملائمة و المطلوبة ، و يؤدي ذلك بالمجتمعات الى البحث عن أنماط أخرى من السلطة و نظم الحكم يمكنه أن يخلف ما هو قائم من أنظمة تقليدية لم تعد تتفق و المزاج الفكري و الثقافي العام [2].

–أزمة المشاركة : ربط هنتنغتون بين المشاركة السياسية و التنمية السياسية و أكد أن عملية التنمية السياسية تشتمل على تطورات ثلاثة هي : ترشيد السلطة و التمايز في الوظائف السياسية و التهيئة للمشاركة السياسية بحيث تزداد المساهمة الشعبية سواء من حيث عدد المساهمين و نطاق مساهمتهم و مجال هذه المساهمة و مدى تكرارها و بروز مؤسسات سياسية لتنظيم هذه المشاركة [3]، و في الواقع العربي بلغت أزمة المشاركة السياسية مرحلة متقدمة رافقها قدر كبير من السخط على النظام القائم ، فالأجيال الجديدة ساخطة على ما هو قائم و يرجع ذلك الى البنى المؤسساتية القائمة التي تنتمي في قيمها و معاييرها الى جيل سابق لم يعد بمقدورها بالتالي الاجابة على حاجات و مطالب الأجيال الجديدة [4].

–أزمة الهوية : تشير الى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات المشكلة للمجتمع ، بما يعنيه ذلك من انتفاء الولاء السياسي الموحد الذي يتجه الى حكومة قومية واحدة ، و بالتالي تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد [5].

–أزمة التغلغل : يقصد بالتغلغل بصفة عامة التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر أرجاء الاقليم الذي يناط بها ممارسة سلطاتها داخله ، و من هذا المنطلق تعاني العديد من الدول العربية أزمة تغلغل اذ لا يكون في مقدور حكوماتها المركزية بسط سيطرتها على شتى القطاعات الجغرافية و السكانية الخاضعة لحكمها [6]، هذا و تتشابك أزمة التغلغل مع أزمة الشرعية من جهة و أزمة الهوية من جهة أخرى ، فتشابكها مع أزمة الشرعية انما يرتد الى كون قدرة الحكومة على التغلغل يتناسب طرديا مع ما تتمتع به من تأييد شعبي ، أما تشابك أزمة التغلغل مع أزمة الهوية فمرده الى تضاؤل قدرة الحكومة على التغلغل انما يكون في مناطق وجود الجماعات العرقية الرافضة للاندماج في المجتمع نظرا لقناعتها بأن هذا المجتمع لا يعبر عن هويتها .

---

[1]-مراد شحماط ، لبنى جصاص ، مرجع سابق ، ص ص 42-43.

[2]-رعد عبد الجليل علي ، **التنمية السياسية مدخل للتغيير**، مرجع سابق ، ص ص 130-132.

[3]-مراد شحماط ، لبنى جصاص ، مرجع سابق ، ص 44.

[4]-رعد عبد الجليل علي ،**التنمية السياسية مدخل للتغيير** ، مرجع سابق ، ص 142 .

[5]-أحمد وهبان ، **التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية : رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث** ، (مصر: الدار الجامعية،2003) ص 25 .

[6]-المرجع نفسه ، ص ص 81-84 .

–أزمة التوزيع :ترتبط هذه الأزمة بالقدرة التوزيعية للنظم السياسية أي بدور الحكومات فيما يتصل بتوزيع المنافع و الموارد بين سائر الفئات و الطبقات و الجماعات المشكلة لمجتمعاتها ، و يمثل سوء توزيع الموارد احدى الظواهر البارزة في المجتمعات العربية اذ تنفرد القلة بجل الموارد و يقع عبء الحرمان على الكثرة الغالبة داخل هذه المجتمعات ، و تخلق هذه الأزمة تفاوت طبقي حاد يؤدي للتصادم السياسي الناجم عن العامل الاقتصادي ، فتتجه الطبقات المحرومة و في سبيل التخلص من الحرمان الى مصارعة الطبقة المسيطرة بغية انتزاع السلطة من أيديها ، في الوقت الذي يستميت فيه أفراد الطبقة الحاكمة في الحفاظ على السلطة في قبضتهم كأداة لحماية امتيازاتهم [1].

اضافة الى ما سبق ذكره ، يعد الجمود السياسي ظاهرة لم تسلم منها أغلب النظم السياسية الحديثة في العالم الثالث عموما و العالم العربي تحديدا ، و يطلق عليها "صامويل هنتنغتون " تسمية " التفسخ السياسي " ، وهي في التحليل الأخير حالة انتكاس لعملية التحديث و التنمية تعيق قدرة المجتمع و مؤسساته على النمو المستمر و تؤدي الى حالات من عدم الاستقرار و هيجانات اجتماعية تعمل على اضافة عبء جديد على المؤسسات القائمة قد تنتهي بانهيار النظام الاجتماعي و السياسي ، و يمكن تلخيص أبرز عوامل الجمود السياسي في الاتي [2]:

–عجز المؤسسات السياسية القائمة على توفير بدائل سلمية للتغيير .

–فشل الأيديولوجيات المعتمدة من قبل النظم خلال فترة النضال من أجل التحرر و الاستقلال في التعبير عن حاجات مجتمع ما بعد التحديث .

–عدم رغبة النخب السياسية بالتسليم بحقائق التغيير الجديدة .

–قيم الحكم باعتبارها احد خصائص الثقافة السياسية السائدة و ما أدته من أدوار في ظاهرة الجمود السياسي يمكن ملاحظته في تجارب عدد من البلدان العربية و الاسلامية .

خلاصة القول و تدعيما لما سبق ذكره نوافق الفكرة القائلة أن الثورات العربية هي نتاج وصول البنية السياسية العربية الى نقطة الأزمة المستعصية حيث انتقل المجتمع العربي من التكيف الى سياسات التغيير ، و بما أن أزمات التنمية السياسية التي عانت منها الأنظمة العربية ساهمت بشكل أو بأخر في اندلاع الثورات فالأكيد اذن أن التنمية السياسية هي أحد الأسباب التي ينبغي على الدول العربية الارتكاز عليها من أجل خلق قطيعة حقيقية مع كل أشكال النظم التقليدية التي لم تعد تتماشى و الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و حتى الثقافية الراهنة سواء على المستوى المحلي أو حتى الدولي .

---

[1]- أحمد وهبان ، المرجع نفسه ، ص ص 87-88.

[2]- للمزيد من التفصيل حول عوامل الجمود السياسي أنظر :

- رعد عبد الجليل علي ، **التنمية السياسية مدخل للتغيير** ، مرجع سابق ، ص ص 326-344.

الفرع الثاني : المدخل الاقتصادي

يعد التفسير الاقتصادي أحد التفسيرات الأساسية التي قدمها الباحثون للتغيير الاجتماعي العميق خاصة التغيير الثوري و التي لا تزال تتمتع بوجاهة نظرية و عملية ، فالثورة كحشد أو حركة تغيير اجتماعي راديكالي عادة ما يكون لها جذر اقتصادي يدفعها و يحكم تطورها و يشكل نتائجها ، و تعد دراسة " بارينجتون مور " الرائدة حول "الجذور الاجتماعية للديكتاتورية و الديمقراطية" من أهم الأطروحات المفسرة للثورات على أسس اقتصادية و تطرح دراسته نظرة أكثر تعقيدا لمسارات التحديث من خلال عدة نماذج ثورية في أوروبا و اليابان و الولايات المتحدة هي : الثورة البورجوازية ، الثورة من أعلى و ثورات الفلاحين ، و التي أدت كل منها الى نتائج و مسارات حول سياسية متباينة ، و حسبه تتحكم في اندلاع الثورات و تداعياتها المستقبلية مجموعة من المعايير وفقا للمسارات الثلاثة أهمها التركيبات و التحالفات الطبقية و انحيازاتها وخياراتها السياسية في لحظة تاريخية معينة .

بالإضافة الى ذلك ، تعتبر دراسة "تيدا سكوكبول Theda Skocpol حول الدول و الثورات الاجتماعية من الأطروحات المهمة التي تولي اعتبارا للعوامل الاقتصادية ، فوفقا ل "سكوكبول" تتنامى احتمالات الثورة في حالة "أزمة الدولة" و التي قد تتشكل في أحد أبعادها من أزمات اقتصادية أو اجتماعية ، و تعد طبيعة النظام و مدى قدرته على احتواء الأزمة عنصرا حاكما في احتمالات تحول الأزمة الى ثورة من عدمه ، و بدورهما يركز " هاجارد " و "كاوفمان" على "مفهوم الأزمة الاقتصادية" و دورها في اذكاء السخط الاجتماعي ضد الأنظمة الاستبدادية بحيث يعد تفاقم السخط الاجتماعي الناتج عن الأزمات الاقتصادية هو المتغير الوسيط بين الأزمة من جهة و التحول الديمقراطي أو الثورة من جهة أخرى [1].

من ناحية أخرى ، تولد اللاعدالة التوزيعية و ما يصاحبها من تفاوت اقتصادي و اجتماعي حالة من العنف السياسي ، فقد أكد "أرسطو" أن الظلم أو عدم المساواة هو سبب الثورة ، و انتهى " ماركس " الى أن الاستغلال الذي تمارسه طبقة مسيطرة على أدوات الانتاج على الطبقات التي لا تملك سوى قوت عملها هو سبب الثورة متى وعى المستغلون حقيقة مستغليهم و قدرتهم على تغيير هذه الأوضاع [2] ، و من الدراسات التي سارت في هذا الاتجاه دراسة " ميلر " عام 1958 عن العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل و القهر الحكومي و العنف السياسي في 56 دولة خلال فترتين مختلفتين (1958-1967) و (1968-1977) و انتهى الى تأكيد العلاقة الطردية بين عدم المساواة في توزيع الدخل و العنف

---

[1]-هناء عبيد ، " من الحرمان الى التوقعات : الاقتصاد السياسي للتحولات الثورية في المنطقة العربية " ، متحصل عليه من :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=780585&eid=3120, (2013-12-29).

[2]- ثناء فؤاد عبد الله ، **الدولة و القوى الاجتماعية في الوطن العربي : علاقات التفاعل و الصراع** ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001)، ص 307.

السياسي الجماعي ، كما خلص " ميدلارسكي " من دراسته عن العلاقة بين الندرة و عدم المساواة من جانب و الثورات الشعبية من جانب اخر الى أن احتمالات العنف الثوري تتزايد في الدول التي تعاني ندرة الأرض الزراعية و عدم المساواة في توزيعها ، و استنتج Reymond Tanter أن الحركات الثورية الناجحة خلال الفترة 1955-1960 وقعت في مجتمعات عرفت درجة عالية من عدم المساواة في ملكية الأرض ، و انتهى " فاروق يوسف أحمد " الى النتيجة نفسها في دراسته عن العلاقة بين الحرمان الاقتصادي و عدم الاستقرار السياسي ، و أكد وجود علاقة طردية (ايجابية بينهما) لكنها غير مباشرة اذ تتوسطها عوامل أخرى كوعي الحرمان و ضعف سيطرة النظام الحاكم على أجهزة القمع ووجود مسهلات اجتماعية أخرى ، و قد صاغ النتيجة التي انتهى اليها في الشكل الاتي [1]:

حرمان اقتصادي + وعي اجتماعي ← اضطراب اجتماعي

اضطراب اجتماعي + مسهلات الوضع الاجتماعي ← الضبط الحكومي ← ثورة

و من وجهة نظرنا، تعد نظرية الحرمان النسبي و بالنظر لاستيعابها لمفهوم الاستبعاد من أكثر النظريات قدرة على تفسير اندلا ع الثورات ، فطبقا لهذه النظرية تتزايد احتمالات الصراع داخل المجتمع عند ارتفاع الاحساس بالحرمان بسبب عدم توفر الامكانات اللازمة للأفراد و الجماعات لتحقيق التطلعات المناسبة ، و في هذا الاطار يشير "تيد جير الى أن " الحرمان النسبي يعبر عن تلك الحالة التي يحرم فيها شخص أو جماعة من أمور يعتقدون أنهم أحق بها ، في حين أن شخصا أخر أو مجموعة أخرى تمتلك هذه الأمور"، و حسب " ليبرنشتاين " و "كروسبي" يؤدي الحرمان النسبي الى حدوث خصومة و تنافر و ربما حدوث ثورة من قبل أعضاء الجماعات الأقل وضعا من الناحية الاقتصادية ، باختصار تقوم هذه النظرية على فرضيتين رئيسيتين [2]:

- ✓ **أولهما** : الشعور بالحرمان نظرا لوجود حاجات لم يتم اشباعها حسب ما هو متوقع .
- ✓ **ثانيتهما** : اهتزاز بناء القوة القائم في المجتمع .

خلاصة القول ، لا شك أن توافر عنصر الوعي بمعنى ادراك المواطنين مظاهر عدم العدالة التوزيعية و معرفتهم مصادر و قوى الاستغلال و احساسهم بالحرمان و التهميش و الظلم الاجتماعي و قدرتهم على تغييره تعد عوامل مهمة في دفع بعض الفئات الاجتماعية للانخراط في أعمال عنف قد تؤدي الى الثورة على النظام الحاكم و اسقاطه .

الفرع الثالث : مدخل الثقافة السياسية

ان الثقافة السياسية* مفهوم ارشادي بالغ الأهمية لتفسير واقع التسلط في البلدان العربية بالنظر للتجربة التاريخية

---

[1]- ثناء فؤاد عبد الله ، المرجع نفسه ، ص 308 .

[2]- جبران صالح علي حرمل ، " ثورات الربيع العربي : رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات " ، متحصل عليه من : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=355286 , (2014-01-12) .

* - اكتسح مفهوم الثقافة السياسية مجال علم السياسة في اواخر الخمسينات و الستينات من القرن الماضي مع بروز ما أطلق عليه الثورة السلوكية ، و تعود الجذور الفكرية للبحث في الثقافة السياسية الى الدراسات الرائدة حول الطابع القومي على يد " روث بيندكت " و " مرجريت ميد " و " جيوفري جورير " ، و قد ركزت هذه الادبيات على دراسة القيم و المعتقدات و الممارسات الفريدة التي تشكل ثقافة أمة ما ، للمزيد من المعلومات أنظر :

لهذه الأخيرة ، و يعد مدخل الثقافة السياسية أحد المداخل الهامة لتحليل يحدث في المنطقة العربية و ذلك من خلال بحث طبيعة الدور الذي قامت به الثقافة السياسية في تفجير الثورات العربية و ذلك بالتركيز على نقطتين تتعلق الأولى بتعريف مفهوم الثقافة السياسية و تحديد معناها لقياس قدرتها على التغيير ، في حين تخص النقطة الثانية تعرية مظاهر الثقافة السياسية التي كرست ديمومة الاستبداد و كانت وراء اندلا ع الثورات اواخر العام 2010.

تمثل الثقافة السياسية جزءا من البنية الثقافية العامة للمجتمع فصورة السلطة السياسية و دورها و العلاقة معها في ذهن المجتمع هي انعكاس لاجمالي المنظومة المعرفية و الثقافية في المجتمع ، و قد تعددت تعاريف الثقافة السياسية و تنوعت بتنوع منطلقات أصحابها ، اذ يعرفها " موريس دوفرجيه " بأنها " الجوانب السياسية للثقافة باعتبارها تشكل في نفسها مجموعة منظمة " ، كما يقصد بها أيضا " مجموعة من القيم و الأفكار و المعتقدات السياسية التي تدخل في تركيبة مجتمع ما و تميزه عن غيره من المجتمعات " [1] ، فيما يرى البعض أن الثقافة السياسية هي " نتاج تاريخ كل من النظام السياسي و الأفراد الأعضاء في النظام ، فهي مغروسة في الوقائع العامة و في التجربة الشخصية الخاصة بحكم الجغرافية " [2] ، و لعل التعريف الذي صاغه المفكر" باي " Pye أكثر اجرائية فبالنسبة اليه الثقافة السياسية هي " مجمل القيم الأصلية و المشاعر و المعرفة التي تعطي شكل و جوهر العملية السياسية "[3].

يمثل الثقافي مكونا مركزيا من مكونات التحول الذي ركبته أفعال التحرر الجارية في أغلب الدول العربية ، و على الرغم من غلبة طابعها السياسي إلا أنه يقع في قلب مظاهر التغيير الجارية التي تختزن في قلب تجلياتها تعبيرات و مواقف ثقافية بعضها معلن في رموز و سلوكات و كثير منها مضمر و هو يختزن خيارات ثقافية عديدة ، و يمكن تفسير الكثير من الاشكالات المطروحة اليوم في دول الثورات بصور الانكفاء الثقافي الحاصل في بيئات الثقافة العربية منذ عقود من الزمن بفعل اتساع و تنامي تيارات الفكر النصي المحافظ و انقطاع بل توقف وتيرة مغامرة الاجتهاد و الابداع في الفكر العربي [4]، و من البديهي أن العلاقة بين الثقافة السياسية و التغيير متينة و تلازمية اذ تتحكم طبيعة الثقافة السياسية السائدة بنوعية التغيير الذي يعتمل داخل المجتمع و يخترق نسيجه ، و بالنظر لطبيعة الدراسة فالتساؤل المطروح ينصب عن طبيعة الثقافة السياسية التي سادت الى حين انفجار الثورات العربية و اذا ما كانت حمالة بذور التغيير ؟ .

- ميشيل تومبسون و اخرون ، **نظرية الثقافة** ، ترجمة : علي سيد الصاوي ، (الكويت : عالم المعرفة ، 1997) ، ص 321.

[1]-مولود زايد الطبيب ، **علم الاجتماع السياسي** ، (لبنان : دار الكتب الوطنية ، 2007) ، ص ص 182-183 .

[2]- جمال البدري ، مرجع سابق ، ص 102 .

[3]-أمحمد مالكي ، «دور الثقافة السياسية في تفجير الثورات العربية » ، في: أمحمد مالكي و اخرون ، **الانفجار العربي الكبير : في الأبعاد الثقافية و السياسية** ، (لبنان :المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2012) ، ص 265.

[4]- كمال عبد اللطيف ، «مدخل الى قراءة الأبعاد الثقافية للثورات العربية » ، في :امحمد مالكي و أخرون ،**مرجع سابق** ، ص ص 19-20.

يميز علماء الاجتماع و السياسة بين نمطين من المشاركة السياسية يصفون الأولى بثقافة المشاركة Culture De Participation، في حين ينعتون الثانية بثقافة الخضوع " Culture De Soumission" *و هي الثقافة السائدة في الدول العربية منذ استقلالها ، فقد حجب سياق الأتوقراطية العربية ميلاد ثقافة سياسية ذات مضمون ديمقراطي و تمكن الى حد بعيد من خلق بنية متراصة نابذة لأي امكانية التحول نحو الديمقراطية ، فلم تسمح بالمشاركة الارادية الحرة و النزيهة و لم توفر للمجتمع شروط التعبير عن ذاته و استقلاليته و جعلت الدولة متكورة على نفسها مهيمنة على كل مفاصل المجتمع [1]، و في هذا الاطار يمكن طرح أربع اشكاليات فكرية من شأنها المساعدة في تفسير مصادر الثورات العربية و دور الثقافة السياسية في انفجارها ، تتعلق الاشكاليات الأربعة ب :

- قيمة الحرية و مكانتها في منظومة القيم السياسية العربية : والواقع أنها شكلت احدى النقائص المفسرة لتأخر الدول العربية ، اذ أفقد غيابها و ضعف ترسخها في المجال السياسي العربي النظم السياسية امكانية التطور على قدر من التوازن و الاستقامة و الانجاز و التراكم [2].
- أزمة المشاركة السياسية في التراث الفكري العربي :شكل غياب الحرية أو ضمورها في المجال السياسي العربي أحد المصادر المفسرة لأزمة المشاركة السياسية التي تعرف بقدرة المواطن على الانخراط بفعالية في الشأن العام ، فعلى الصعيد العربي تعاني المشاركة السياسية أزمة مستدامة على صعيد أشكالها المعروفة تقليديا من قبيل العمل الحزبي و الانتخابات ،كما أنها ما زالت بعيدة كل البعد من ادراك المعاني و المضامين الجديدة لها **.
- أثر المقدس في صورة السلطة السياسية في الذهن الشعبي .
- أزمة تطويع مفهوم الشورى بمفهوم الديمقراطية .

و يشير الجدول التالي الى بنية ثقافية مغاربية لا تشكل القيم الديمقراطية بعدا مركزيا فيها ، و هو ما أدى الى فقدان المقومات الأساسية لتطور العملية الديمقراطية و بالتالي اليات تحقيقها :

الجدول رقم (1) القيم الديمقراطية في الثقافة المغاربية

---

*يتشكل لدى الأفراد في هذا النوع من الثقافات نوع من الأحاسيس و المشاعر و الوعي و يقومون باصدار نوع من الأحكام تجاه ذلك النظام السياسي ككل ، كما يتعرف الأفراد على عملية صنع القرارات السياسية و يدركون كيفية تكوين البناءات السياسية و كل ما يتعلق بالعملية السياسية الا أن موقفهم من كل هذه العملية يكون نسبيا ، للمزيد من التفصيل حول ثقافة الخضوع و ثقافة المشاركة أنظر :
- مولود زايد الطبيب ، مرجع سابق ، ص 185 .

[1]-أمحمد مالكي ، «دور الثقافة السياسية في تفجير الثورات العربية » ، مرجع سابق ، ص ص 265-268.

[2]- المرجع نفسه ، ص 273.

**تنطوي الأدبيات العلمية الحديثة على اجتهادات مهمة بخصوص مفهوم المشاركة السياسية و المضامين العميقة التي اكتسبتها ولاسيما في النظم السياسية ذات التاريخ الديمقراطي ، من أبرز نتائج هذه الاجتهادات ما أصبح يتداول في الخطاب السياسي من مصطلحات و تسميات مثل " الديمقراطية التشاركية " أو " الديمقراطية التداولية " أو " ندوات التوافق " كما هو الحال في أوروبا الشمالية ، و كلها في الواقع مفردات سياسية للدلالة على التطور العميق الذي طال مفهوم المشاركة السياسية ، أنظر : - المرجع نفسه ، ص 282.

الدولة	النسب المئوية لدعم المجتمع للقيم الديمقراطية
الجزائر	53
المغرب	65
تونس	57
ليبيا	51

المصدر:- وليد عبد الحي ، « حضور التاريخ : من اللحظة الراهنة الى الافاق السياسية » ، في : أمحمد مالكي و اخرون ، مرجع سابق ، ص 187.

تستند التسلطية العربية في جانب منها الى بنية ثقافية تنطوي على تبرير التسلط ، و بالمقابل فالديمقراطية ليست مجرد مؤسسات و اجراءات فحسب بل لها متطلباتها و أبعادها الثقافية التي تتمثل في ما اصطلح على تسميته بثقافة الديمقراطية ، و أثبتت الثورات العربية أن شعوبها اقتنعت بأن اعادة صياغة أسس و مرتكزات و قيم الثقافة السياسية و تعميم نمط جديد من الثقافة السياسية لا ينال إلا بتغيير نمط القيادة السياسية و أشكال العلاقات السياسية و مجموعة القيم و التقاليد المرتبطة بها ، لتتسع بذلك مساحة العمل السياسي و يبرز الدور و المكانة الطبيعية للمؤسسات في سياق عملية ممارسة السلطة [1]، و لما كانت الثورة السياسية موصولة بالتحولات الثقافية فلابد أن تصحبها ثورة ثقافية موصولة بأفعال التغيير السياسي التي يفترض أن تنقل المجتمعات من طور لأخر ، و قد تظهر ارهاصاتها الأولى في قلب التغيير السياسي لكن استواءها يتطلب جيلا أو جيلين لكي نصبح أمام قواعد مرتبة لإمكانية القطع مع التقليد و مع أنظمة الفكر القديمة [2].

خلاصة القول أن الأتوقراطية العربية و هي تستميت في تكريس ثقافة الخضوع و الاتباع و حجب امكانية تكون ثقافة سياسية مشاركة و ديمقراطية ساهمت من حيث لا تدري في زرع بذور ما تحصده اليوم أي عمليات الهدم الجارية ، فقد فشلت في افراغ روح المجتمعات من الحس السياسي و من التطلع الى ممارسة السياسة ، كما ساهمت بفعل احتكارها للسلطة و الثروة و حصر دائرة الاستفادة غير المشروعة من المصدرين معا في أقلية تجمعها عناصر قرابة الدم و الولاء و المحسوبية في خلق شرخ مجتمعي ساهم في رفع درجة وعي المجتمعات العربية بضرورة الانتقال من التكيف مع الواقع الى تغييره ، لذا تقدم هذه

[1]-حسين علوان البيج ، « الديمقراطية و اشكالية التعاقب على السلطة »، **المستقبل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 21، العدد 236 ، أكتوبر 1998، ص 100.

[2]-كمال عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص 71.

الثورات دليلا قاطعا على تطلع المجتمعات العربية الى بناء فلسفة سياسية جديدة و هو ما عبرت عنه بوضوح شعارات الثورة و مطالبها .

الفرع الرابع : المدخل النفسي

برزت محاولات متعددة لفهم و تفسير الثورات و اعتمدت معظم التحليلات على الرؤى السياسية و التاريخية و الاقتصادية و الاجتماعية مغفلة البعد النفسي ، اذ من الصعب فهم تاريخ الثورات الشعبية دون محاولة فهم غرائز الجماهير التي تسعى لتغيير مؤسساتها و تقوم أحيانا بثورات عنيفة من أجل تحقيق أمالها و طموحاتها [1] ، فمعرفة نفسية الجماهير يساعد على تقديم تفسيرات للعديد من الظواهر التي تبدو غير مفهومة اطلاقا بدونها ، و عليه يحاول هذا المدخل بحث العوامل النفسية التي تدفع بالشخص للمشاركة في الحركات الثورية،و يتزعم هذا المدخل "غوستاف لوبون " الذي يعرف الثورة على أنها"مجموعة من التحولات الفجائية في المعتقدات و الأفكار و المذاهب ".

يشكل زمن الرضوخ و الاستكانة أو الفترة المظلمة من تاريخ المجتمعات عصر الانحطاط ، و تكون قوى التسلط في أوج سطوتها و حالة الرضوخ في أشد درجاتها ، فتكون الجماهير في حالة قصور واضح في درجة التعبئة التي تؤهلها للرد و المقاومة و هو ما تحاول قوى التسلط غرسه في نفسيتها و قطع أي سبيل أمام أي انتفاضة أو أمل في الانتفاضة ، إلا أن الملاحظة الخارجية التي تقلل من قدرة و طاقة الشعوب على التغيير لم تستطع الغوص في وجدان هذه الشعوب المقهورة كي تتلمس بذور التمرد و الانتفاضة التي تنمو بصمت و بطء و لكن بشكل أكيد و حتمي ، فحين تحين ساعة الانتفاض تتفجر الطاقات التغييرية التي تفاجئ أول ما تفاجئ الفئة المتسلطة و تتجاوز في مداها تصورات أكثر الملاحظين الخارجيين تفاؤلا [2].

و قد خلقت طبيعة النظم الحاكمة و الشعوب على السواء ازدواجية في العلاقة التي تحكمهما : رضوخ ظاهري و عدوانية خفية ، و تشكل هذه الازدواجية مرحلة وسطى بين الرضوخ و التمرد ، وفي ظل سيادة حالة الاضطهاد و التسلط تكون الحالة النفسية للشعوب قد بلغت درجة عليا من التوتر الانفعالي و الوجودي العام فتدخل الشعوب في مرحلة من الغليان الداخلي للعدوانية التي كانت مقموعة بشدة و التي بدأت تطفو الى السطح ، خاصة أمام تزايد حالة التبخيس الذاتي و الرغبة بالإحساس بشيء من العزة و الكرامة ، و تفجر هذه المشاعر بدورها عدوانية شديدة تزداد وطأتها تدريجيا بمقدار تراكمها الداخلي و عندما تصل العدوانية الى هذا الحد يحدث الانفجار [3]، و نكون بذلك أمام الظاهرة التي يسميها علماء الأحياء ب " رد الفعل الحرج " و التي تتلخص في الخيار بين الفناء أو المجابهة ، فتصبح الثورة هي السبيل الوحيد لتتخلص

---

[1]-غوستاف لوبون ، مرجع سابق ، ص 78.

[2]-مصطفى الحجازي،**التخلف الاجتماعي: مدخل الى سيكولوجية الانسان المقهور** ،ط و ،(لبنان :المركز الثقافي العربي، 2005) ، ص ص 41-42.

[3]- المرجع نفسه ، ص 51.

الشعوب المقهورة من عقدة النقص و الخوف و الجبن التي غرستها فيها أنظمتها الحاكمة ، و لتحقق الشعوب ذاتها و ترد اليها الاعتبار في نظر نفسها [1] .

يعد الاحباط النفسي خاصة اذا اشتدت حدته و طالت مدته سببا منطقيا و جوهريا للانفجار و الثورة على الأوضاع القائمة و الانتقال من حالة اللافعل الى الفعل ، و ينشأ الاحباط النفسي عندما يكون هناك تباين و تناقض بين ما يريده الانسان و يراه من حقه و بين واقعه المعاش ، و قد ساهمت العولمة و ثورة الاتصالات في هذا التباين و من ثم الاحباط فأصبح الفرد العربي العادي على وعي و ادراك بحياة و ظروف معيشة الانسان في الدول المتقدمة ، و لذلك أصبحت رؤيته و توقعاته لما يجب أن تكون عليه حياته في تناقض و تباين واضح مع واقعه خاصة من ناحية حقوق الانسان و الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية [2] ، كما أن معاناة المجتمع من أزمات داخلية متلاحقة و بقاءها دون معالجة جذرية يؤدي بالمواطنين الى درجات متفاوتة من القلق بالانتماء الى الوطن و عدم القدرة على معالجة جذور هذا القلق [*] الذي يسيطر على الشعوب [3].

وطبقا لنظرية الدوافع يسعى الانسان لتحقيق حاجاته الأساسية أولا كالمأكل و المشرب و المسكن و عند تحقيقه لهذه الاحتياجات تظهر لديه دوافع للحصول على احتياجات أخرى مثل حقوقه السياسية ، فقد يثور الانسان لعدم حصوله على احتياجاته الأساسية (ثورة الفقراء) أو لحصوله على احتياجاته الأساسية و تطلعه الى احتياجاته الانسانية الأخرى (ثورة الطبقة الوسطى) و قد يحدث خليط من الاثنين في بعض الأحوال ، فالطوفان الثوري يتدفق بدافع الحاجات و ضغط الممنوع و القهر و الظلم و منع الحريات و التفاعل الاستبدادي مع الشعب ، و عليه فالثورة تعني اليقظة العقلية و النفسية و الحسية ، و اليقظة تفجير لقدرات و أحاسيس متأججة في الأعماق البشرية تمنحها الآليات الجديدة للفهم و الاستيعاب و الادراك و التعبير الحضاري و الانساني المتفق مع ما فيها من الطاقات الابداعية الخلاقة اللازمة للتعبير عن رسالتها و دورها الحي [4].

تتحرك ديناميكية الأوجاع الانسانية وفقا لماكنة الحاجات و تتجدد طاقتها و قدراتها في التعبير عن آليات ارضائها و تتعدد هذه الآليات و تتطور وفقا لزمنها ذلك أن ارضاء الحاجات قبل قرن يختلف عن ارضاءها الان لأن نوع الحاجات يتفق

---

[1]-المرجع نفسه ، ص ص 54-55.

[2]- هشام رامي ، " من الكبت الى التعجل : الأبعاد النفسية للتحولات الثورية في المنطقة العربية " ، متحصل عليه من : http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=939356 , (2013-03-27).

[*] - هذا القلق الذي قد يكون نفسيا أو اقتصاديا أو سياسيا ، للمزيد من التفصيل أنظر: - عاصي بولس ، **قلق المواطن و قضاياه** ، (لبنان : دار الحداثة ، 2008) ،ص ص 9-27 .

[3]- المرجع نفسه ، ص 13 .

[4]- صادق السامرائي ، " تأملات نفسية في الثورات العربية " ، ص 59 ، متحصل عليه من : http://www.arabpsynet.com/apneBooks/eB37HS-Samarrai2014.pdf , (2013-11-28).

و الزمن الذي تتولد فيه ، و من الطبيعي أن يؤدي عصر العولمة و التواصل المعلوماتي و التفاعل الاجتماعي الى انفجار هائل و كبير في المجتمعات المرهونة بالحاجات و ستتحقق تداعيات قاسية لأن البقاء في محنة الحاجات لا يمكن التعايش معه و القبول به ، و سيدفع كل ذلك بالتأكيد الى حصول ثورات عنيفة في المجتمعات المخنوقة بالحاجات ، ولن تهدأ الثورات إلا بتوفير الأساسيات اللازمة لإطلاق طاقات البشر في فضاء الحياة [1].

يتوقع علماء النفس حدوث حالة الانفجار النفسي في المجتمعات المكبوتة و المسلوبة الارادة و الحرية و هو ما حدث في المجتمعات العربية و الذي يمكن أن نسميته بصحوة الدفاع عن الكرامة و النضال من أجل رفع غمة الاذلال ، و هو شعور و ان كان متأصلا في الشخصية العربية فقد ظل شبه كامن الى أن وصل هذا الشعور الجماعي بالإذلال درجة " الكتلة الحرجة " التي أقنعت المجتمعات العربية و رفعت قدرتها على نبذ الخضوع و الاذلال و الجنوح الى التغيير و هو ما لم يكن متوقعا حدوثه على وجه اليقين .

و الأكيد أنه لا يمكن تحليل موجة التّغيير والثورات العربية استناد للمداخل النظرية السابقة الذكر فقط و التي تركز على البعد الداخلي ، وذلك على الرغم من مركزيته في اندلاع هذه الثورات إلا أن لهذه الاخيرة بعداً جيوستراتيجيا يتمثل أساسا في تأثيرها في الخريطة الجيو–سياسيّة في المنطقة ، وما يرتبط بذلك من تأثير على المصالح الحيوية لعدد من القوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ، و من هذا المنطلق سنحاول من خلال المطلب اللاحق مقاربة دور العامل الخارجي في الثورات العربية على ضوء عدد من النظريات :

المطلب الثالث : مقاربة دور العامل الخارجي في الثورات المغاربية على ضوء نظريات الفوضى الخلاقة و المؤامرة ، نظرية الدومينو

استأثرت المنطقة العربية التي عدت مركز تحديد اتجاهات مستقبل المنافسة الدولية باهتمام خاص في الاستراتيجية الأمريكية و الأوروبية ، و قد حافظت الادارات المتعاقبة في هذه الدول على ثبات أهدافها الاستراتيجية في المنطقة العربية ، و منذ ثمانينات القرن الماضي تنامى دور مراكز الأبحاث و الدراسات في توجيه و التأثير في صياغة قرارات السياسة الخارجية للإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه المنطقة العربية خاصة فيما يتعلق بوضع تصورات و مفاهيم و نظريات و خطط لكيفية التعامل مع العالم العربي و لتغيير واقعه بما يتماشى و المصالح الغربية تحت مسميات الاصلاح و الأمن و السلام و حقوق الانسان،فبرزت عديد النظريات الهدامة مثل الحرب على الارهاب و الحروب الاستباقية [*] و تفعيل نظرية الدومينو التي تعني تدحرج النظم

---

[1]-المرجع نفسه ، ص 25 .

[*]-تجدر الاشارة الى أن السياسات الأمريكية تجاه المنطقة العربية هي حصيلة أراء و طروحات مراكز فكر المحافظين عامة و خبرائهم و المحافظين الجدد خاصة الذين يسيطرون على هذه المراكز و الأسئلة كثيرة على هذه الصورة يمكن الكشف عنها في ضوء الحقائق التالية :

واحدا بعد الأخر انطلاقا من المفاعيل التي أحدثها سقوط النظام في العراق ، ثم جاءت نظرية الفوضى الخلاقة كحل أخير للتعامل مع هذه المنطقة ، و قد اقتضت الضرورة البحثية

الاستناد الى طروحات نظريتي الدومينو و الفوضى الخلاقة لمقاربة دور العامل الخارجي في الثورات العربية ،كما ستتم الاستعانة أيضا بآراء نظرية المؤامرة التي لقيت رواجا كبيرا في الأوساط العربية الأكاديمية و الرسمية .

الفرع الأول : نظرية الفوضى الخلاقة

احتلت نظرية الفوضى الخلاقة [*] مكانة بارزة في الأوساط الاكاديمية مجددا عقب اندلا ع الثورات العربية التي التي تمثل احدى جوانب تطبيقات الاستراتيجية الأمريكية الشاملة في المنطقة العربية ، ينطلق منظور الاستراتيجية الأمريكية في بناء مفهوم نظرية الفوضى الخلاقة من فكرة قوامها اتجاهين **الأول** يرى أن الوضع الحالي في المنطقة العربية غير مستقر و أن الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي في البداية هي من نوع الفوضى الخلاقة التي ربما تنتج في النهاية وضعا أفضل مما تعيشه المنطقة الان حسب الزعم الامريكي ، أما **الاتجاه الثاني** فيرى أن الاستقرار في المنطقة هو العقبة التي يجب أن تتغير الى اللاستقرار من أجل ايجاد فرص أفضل للمصالح الأمريكية هناك [1] ، و على هذا الأساس تستهدف نظرية الفوضى الخلاقة استحداث حالة فوضى في دولة ما حتى لو كانت حليفة أو صديقة و تحريض القوى السياسية و الاجتماعية في الداخل للتحرك و التعبير عن رفضها لنظام الحكم القائم الذي يجد نفسه أمام احتمالين ، اما أن يسقط نهائيا و اما أن يخضع للضغوط الأجنبية و ينصاع لمطالبها ، و في الحالتين يقوم مهندسو الفوضى الخلاقة بإعادة بناء الدولة و تركيب قواها و مؤسساتها وفق مخططاتهم و أهدافهم [2]، و يلحظ المتابع للشأن العربي اتساق الأهداف العليا لأمركة العا لم مع ارهاصات الثورات العربية على أساس أنه اذا كانت البنى الاقليمية غير مهيأة للقيام بالوظيفة المطلوبة أمريكيا ، يصبح اخراجها من دائرة

-مفهوم الضربة الاستباقية الذي تبنته ادارة بوش الابن يهدف الى درء الأخطار التي يمكن أن تقع مستقبلا من خلال قيام الولايات المتحدة بعمل انفرادي هذا المفهوم طوره **مركز المشروع للقرن الأمريكي الجديد** و يعد هذا المركز المعقل الرئيسي لكبار المحافظين الجدد تم تأسيسه على يد أحد كبار منظريهم و هو " ويليام كريستول" ، مصطلح محور الشر صدر عن الخبير الكندي "ديفيد فروم" في أهم معاقل الفكر المحافظ في نيويورك و هو **معهد مانهاتن** ، للاطلاع على تأثير مراكز البحث على السياسات الامريكية تجاه المنطقة العربية ، أنظر :

-هاشم حسن حسين الشهواني ، «مراكز الأبحاث الأمريكية و أثرها في السياسة الخارجية الأمريكية ازاء القضايا العربية » ، **مجلة دراسات اقليمية** ، العراق : جامعة الموصل ، العدد 26، 2012 ، ص ص 227-262.

[*]- تعود الجذور الفكرية للفوضى الخلاقة الى مجموعة من المفكرين و الفلاسفة المتخصصين في العلوم السياسية و العلوم الاجتماعية و الفكر السياسي القديم و الحديث و المعاصر ، اذ ينصب البعض منهم أصولها الفكرية للمفكر " ناتان شارنسكي " في مؤلفه المعنون ب " الطريق الى الديمقراطية " الذي عده بوش الابن ب (الخريطة الجينية) لرئاسته ، و كذلك أفكار صامويل هنتنغتون في مؤلفه صدام الحضارات ، و رؤى و طروحات " كيوهن " في مؤلفه "القيادة العليا : الجيش و رجال الدولة و الزعامة في زمن الحرب " ، و كذلك كتابات " راؤول مارك غيريشت " و هو من منظري المحافظين الجدد ، و أبحاث مؤرخين نافذين أمثال " برنارد لويس " و فؤاد عجمي ، للمزيد من التفصيل أنظر :

- وائل محمد اسماعيل ، « الفوضى البناءة و أثرها على المعادلة الأمنية الخليجية »، **المجلة السياسية الدولية** ، العراق : الجامعة المستنصرية ، العدد 18 ، 2011 ، ص 16 .

-أنظر ايضا :- رمزي المنياوي ، **الفوضى الخلاقة : الربيع العربي بين الثورة و الفوضى** ، (سوريا : دار الكتاب العربي ، 2012) ، ص ص 35-36

[1]- وائل محمد اسماعيل ، مرجع سابق ، ص 16.

[2] - رمزي المنياوي ، مرجع سابق ، ص 116.

الفعل بتدميرها و ادخال مقدراتها في عملية نزف مفتوحة بما يترتب على بث «الفوضى» كخيار بديل من الاستقرار الذي لا يتسق و ديناميات الخطط المرسومة للجغرافيا السياسية العالمية .

تهدف الفوضى الخلاقة الى اجراء حملة طويلة من الهندسة الاجتماعية تفرض بالقوة ، فالتدمير البناء هو الصفة المركزية لهذه النظرية ، و تقضي الفوضى الخلاقة التي يعمل عليها بأن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بزرع الفوضى على حساب الاستبداد ، بمعنى أن الفوضى تصبح مظهرا من مظاهر الحرية و على المعنيين بها المبادرة الى عملية بناء سياسي جديد يناقض الاستبداد الذي تكفلت الولايات المتحدة بإزاحته أو تدميره ، و هكذا يتاح للشعب المعني الاقدام على خلق نظام جديد جوهره الحرية [1] ، و لئن كانت نظرية الفوضى الخلاقة تتأسس نظريا على ثنائية التفكيك و التركيب إلا أنه لابد حسب " شارانسكي " من احداث شيء من الفوضى و الخلخلة في المجتمعات العربية الراكدة سياسيا ، لأن ذلك سيخلق دينامية جديدة توفر الأمن و الازدهار و الحرية ، انه العلاج بالصدمة ، و في هذا السياق أكد "مايكل ليدن" [*] أن " الوقت قد حان لكي تصدر الثورة الاجتماعية من أجل اعادة صياغة المنطقة العربية عبر تغيير ليس النظم فقط بل الجغرافيا السياسية كذلك انطلاقا من رؤية خاصة تقود الى تصميم جديد لبناء مختلف "، و من ناحية أخرى يشرح " دورو نسورو " استراتيجية الفوضى الخلاقة فيقول أنها " تتضمن استغلال عناصر داخل المجتمع تتطلع نحو التغيير و دعمها عبر تحريك الاعلام المحلي و العالمي و اختراع رمز يمكنهم التوحد حوله و زيادة الضغط الدولي تجاه القوى التي يعارضونها " [2]، وفي سياق حديثها عن الواقع العربي و المساعي الأمريكية الرامية لدمقرطته اعتبرت " كونديليزا رايس " أن " الوضع الحالي ليس مستقرا و أن الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي في البداية هي نوع من الفوضى الخلاقة التي ربما تنتج في النهاية وضعا أفضل مما تعيشه المنطقة حاليا .." [3] .

يبدو من قراءة متأنية للأفكار الانفة الذكر أن صناعة الفوضى نابعة من ايمان عقائدي عميق لدى صناع السياسة الخارجية الأمريكية و القائم على فكرة مفادها أن التغيير وحده لا يكفي و أن الأوضاع الداخلية في المنطقة العربية و ثقافتها تحتاج تحولا شاملا ، عموما تقوم نظرية الفوضى الخلاقة على عدة دعائم أساسية هي [4]:

-اطلاق الصراع العرقي : فهي تقوم على بعث الشرخ العرقي الحاد في الدول التوافقية القائمة على التوازن بسبب تركيبها العرقي .

---

[1]- معين حداد ، « في الفوضى الخلاقة على الطريقة الأمريكية » ، في : محمود حيدر (محررا) ، **ثورات قلقة : مقاربات سوسيو-استراتيجية للحراك العربي** ، (لبنان : مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ، 2012) ، ص ص 167-168 .

[*]- عضو بارز في معهد " أمريكان أنتربرايز " الذي يعتبر قلعة المحافظين الجدد و المهتم بصياغة مشروعات بوش السياسية للشرق الأوسط .

[2]-وائل محمد اسماعيل ، مرجع سابق ، ص 19.

[3]- رمزي المنياوي ، مرجع سابق ، ص 12 .

[4]- المرجع نفسه ، ص ص 27-28 .

-اطلاق صراع العصبيات : يقوم على ضرب الدولة بجميع مؤسساتها و استبدالها بولاءات حزبية أو عشائرية مجتزأة قائمة على انتماءات قبلية .

-ضرب الاستقرار الأمني : اطالة أمد الاختلال الأمني بحيث يشعر الناس أن لا مجال للعودة الى الحالة التي كانت سائدة قبل الحرب .

-خلخلة الوضع الاقتصادي في العمق كما حصل عقب انهيار الاتحاد السوفياتي مطلع تسعينات القرن الماضي ، حيث انهارت المؤسسات المصرفية الرسمية و ساد التضخم بسبب تهريب معظم الرساميل و الودائع العامة بعد تسييلها الى خارج البلاد .

-التعبئة الاعلامية : و هي كفيلة على المدى الطويل بالنيل من العدو .

و تخضع عملية تنفيذ الفوضى الخلاقة في المنطقة العربية لثلاث مراحل متتابعة هي[1] :

- تفكيك النظام العربي الاقليمي من خلال سياسة المحاور مع أمريكا أو ضدها .
- وضع النظم في حالة قلق مستمر و تهديدها بالتغيير .
- اعادة صوغ النظم بحيث تقوم أمريكا بدور الهدم (الفوضى) ثم تتركها لصراعاتها الداخلية حتى تصبح الحاجة الى التدخل و الضبط الأمريكي ضرورة .

أما عن مدى الاتساق بين الفعل الثوري العربي الاقليمي و مركزية المصطلح (الفوضى) فيظهر من خلال شبكة أفكار نسجت بعناية ، ترتكز على :

- فشل آلية الحرب المباشرة على الطريقة الأفغانية و العراقية .
- دور اللوبيات المعولمة التي تدفع باتجاه تأزيم مناطق الضعف في العالم .
- اعادة انتاج الهيمنة بوسائل عولمية جديدة و محاولة تحقيق جغرافيا سياسية أكثر قربا من مشروع الشرق الأوسط الجديد .
- السرقة المنظمة للنفط ، بحيث أن غياب المؤسسات يتيح للأنظمة المؤقتة القبول بالمساومات الضرورية لتأمين بقائها في السلطة .

[1]- فتحي العفيفي ، « الحرب على الفوضى الخلاقة : النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة » ، **المستقبل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 34 ، العدد 390 ، أوت 2011، ص ص 154-155 .

الواقع أن نظرية الفوضى الخلاقة عبرت عن تيار قوي لازم جناح المحافظين الجدد في ادارة الرئيس الأسبق بوش الأولى و الثانية ، وعلى الرغم من بعض اخفاقاتها عند التطبيق إلا أن ادارة الرئيس الحالي "بارك اوباما" مستمرة بالعمل بها مع بعض التعديلات تصب كلها في نفس المحتوى و هو خدمة المصالح الأمريكية .

الفرع الثاني : نظرية الدومينو

طرحت التطورات التي تشهدها المنطقة العربية منذ نهاية العام 2010 مفهوم العدوى الثورية أو ما يطلق عليها ب "نظرية الدومينو" التي تعطي أهمية بالغة للعامل الخارجي في احداث تغييرات في دولة ما ، و قد خلصت بعض الدراسات التي وظفت هذه النظرية في مجال النظم السياسية المقارنة الى أن درجة ارتفاع أو انخفاض الديمقراطية في دولة ما ينتشر الى الدول المجاورة ، و بالتالي فإن أي تغير يطرأ داخل دولة معينة يؤدي بالضرورة الى احداث تغيرات مماثلة في الدول المجاورة لها مما يشبه أثر العدوى [1].

ترجع البدايات الفكرية الأولى لنظرية الدومينو الى طروحات الرئيس الأمريكي الأسبق "ايزنهاور"Eisenhower الذي استخدم المصطلح لأول مرة في مؤتمر صحفي عقده في 7 أفريل 1954 للإجابة عن سؤال حول أهمية منطقة الهند الصينية توجه اليه به الصحفي " روبرت ريتشارد " Robert Ritchards عن مؤسسة Copley press فقال " ..أن المنطقة قيمة خاصة بسبب انتاجها لمعادن تعد مهمة للعالم الحر كذلك هناك كم هائل من التكتلات البشرية تخضع لأنظمة ديكتاتورية في هذه المنطقة ... و اخيرا هناك اعتبارات مهمة لما يمكن أن ندعوه بمبدأ الدومينو الذي يعني أن صفا من أحجار الدومينو يمكن أن تسقط بفعل تأثيرات الحجر الأول ...و هكذا يمكن أن تسقط الدولة بعد الأخرى تحت الشيوعية .. " ، و خلال سنوات العقد السادس من القرن الماضي تنامت نظرية الدومينو خاصة مع تطور السياسة الدولية للاتحاد السوفياتي الذي اتجه الى محاولة كسب أكبر قدر من الدول و ضمها الى المعسكر الشيوعي ، و قد تبنت التطور الجديد في هذه النظرية بعض الصقور في الحكومة الأمريكية آنذاك [2] .

و اذا كانت نظرية الدومينو قد استخدمت سابقا للتحذير من مخاطر عدوى الشيوعية فإنها تستخدم الان في اتجاه اخر مؤداه أن الديمقراطية الليبرالية اذا ما تركزت في بلد ما من البلدان الشمولية فإنها ستنتشر في البلدان المحيطة ، و استنادا الى

---

[1] -Peter Lesson , Andrea Dean, «The Democratic Domino Theory:An Empirical Investigation **», American Journal of Political Science**, Vol.53,No.3 ,Jul 2009, P . 533.

[2]- محمد علي محمود، سعد السعيدي ، « تطبيقات نظرية النخبة و نظرية الدومينو في بلدان الربيع العربي »، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، العراق : جامعة الكوفة ، العدد 17، 2013 ، ص ص 356-357.

فكرة " دومينو الديمقراطية " بررت الولايات المتحدة الأمريكية تدخلها العسكري في العراق و اعتبرت أن نجاحها في خلق نظام ديمقراطي به سيؤدي الى دمقرطة الشرق الأوسط ، و تدعيما لهذا الطرح صرح الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن بأن " اقامة عراق حر ديمقراطي في قلب الشرق الأوسط سيشكل حدثا فاصلا في الثورة الديمقراطية العالمية " ، ووفقا لنظرية الدومينوا الديمقراطية ستؤثر التغيرات التي تطرأ في المؤسسات السياسية لبلد ما على نحو مماثل في البلدان المجاورة ، و هو ما سيؤدي الى انتشار المد الديمقراطي في المنطقة و العالم ككل ، و بمقابل ذلك سيؤدي تراجع الديمقراطية و انتكاستها في بلد ما الى تقهقرها و انحصارها في الدول المجاورة لها [1]، و من خلال اسقاط نظرية الدومينو على الثورات العربية يمكن أن نسوق جملة من الملاحظات [2]:

- ✓ أن البلد العربي الأول في مصفوفة الدومينو كانت تونس التي فقد نظام بن علي مشروعيته في ظل تنامي حالة السخط الشعبي و تخلي الغرب عنه ، أدى ذلك بالمحصلة الى عدم استقرار أولى أحجار الدومينو العربية و بالتالي سقوطها .
- ✓ أن الثورات العربية ركزت أساسا على الجمهوريات العربية ذات الأنظمة الرئاسية العسكرية التي تتسم أنظمتها السياسية بسمة ما يعرف ب " الأمنوقراطية " كتونس، مصر،ليبيا و سوريا ، و هذه البلدان هي أحجار الدومينو تتصف بتقارب شكل و مضمون أنظمتها السياسية وواقعها الاجتماعي .
- ✓ لا تزال الأنظمة الملكية و الوراثية بأشكالها المختلفة أكثر تماسكا لأسباب داخلية و خارجية ،و الملاحظ أن القوى التغييرية في هذه الدول لا تطالب بإسقاط النظام السياسي كمطلب رئيسي بقدر مطالبتها بالإصلاح الشامل الذي يمكن أن يفضي الى نفس النتائج التي ابتغتها الثورات التي سبقتها.

خلاصة القول ، برغم الانتقادات الحادة التي وجهت لهذه النظرية خاصة تلك التي رأت أنها تتجاهل اختلاف الطبيعة الاجتماعية لكل دولة و درجة التطور الحضاري و الاجتماعي و الثقافي ، إلا أن هناك بعض الصحة في طروحاتها جعل عديد المحللين يلجأون اليها لتفسير الأحداث العربية الراهنة ، اذ ينسحب منطق هذه النظرية على ما حدث في تونس و الانتشار السريع للمد الثوري الى بقية الاقطار العربية ، و في هذا السياق يؤكد المفكر العربي عزمي بشارة أنه " بمجرد نجاح الثورة و انتشار جاذبيتها و ما تعرضه من امكانات التغيير بواسطة ارادة الشعب و قوته على التحرك فإن الشعوب التي تشعر بالظلم تستلهم النموذج للتحرك" .3

[1] - Peter Lesson , Andrea Dean , Op., Cit, P. 534.

[2]- محمد علي محمود ، سعد السعيدي ، مرجع سابق ، ص ص 361-362.

[3]- عزمي بشارة ، **في الثورة و القابلية للثورة** ، مرجع سابق ، ص 73 .

الفرع الثالث : نظرية المؤامرة

تجد نظرية المؤامرة قبولا واسعا و استثنائيا في البيئة العربية التي تفسر فيها أحداث كثيرة عاشها العالم العربي على أنها مؤامرة حاكتها أيادي خارجية ، و يقتضي مفهوم المؤامرة محاولة تبرير الأحداث الداخلية من خلال محاولة رمى الحمل و تبعيات هذه الأحداث على جهات أخرى خارجية ، أو بسبب عدم القدرة على تفسير الحدث بعد حدوثه أو عدم ظهور معنى مقبول له [1]، بينما يرى المعارضين لهذه النظرية أن الاتجاه المصر عليها و المتمسك بها لا يمتلك أدلة قاطعة و براهين واقعية لتفسير ظواهر معينة من حولهم لذلك كان لجوؤهم لتحليل مالا يمكن تفسيره بأنه مؤامرة ، كما يتم استخدامها أيضا لتبرير الهفوات و أوجه القصور الذي تعانيه الأنظمة العربية على مختلف الأصعدة [2]. كثيرا ما يبرز الخطاب التآمري في حالات الأزمات وضعف القوة وتراجعها وفي فترات التحول السياسي الثوري لذا نشهد رواجا لنظرية المؤامرة في خطابات مختلف القوى والفواعل والجماهير ، سواء لتفسير بداية الأحداث نفسها وتفجرها أو تطورها ومساراتها اللاحقة ومآلاتها ، و في هذا الاطار يرى أنصار هذه النظرية أن اندلاع الثورات العربية كان بمثابة إعلان لبدء الخطة الأمريكية الجديدة في المنطقة العربية و ربطوا هذا الطرح بتصريحات وكتابات غربية كثيرة كمقالات مفكرين أمثال "برنارد لويس " و "تيري ميسان " التي صورت المنطقة العربية بصورة جديدة تشبه نسيجاً وشكلاً جديداً للمنطقة العربية أشبه بما حدث في اتفاقية سايكس بيكو ، و قد مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أطلقته إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش الأمريكية في اذار/مارس 2004 علامة ودليلاً اخر لمثل هذا التوجه [3].

و حسب أنصار هذا الطرح تميل السياسات الغربية و الأمريكية على وجه الخصوص الى الضغط على المنطقة العربية بحيث تحدث فيها انقسامات داخلية تجعلها تعاني على مستوى الأفراد و الحكومات بصورة واضحة من التفكك و الانقسام [*] ، مما يبعث على وجود القابلية لترسيخ مفهوم الهيمنة الغربية مرورا بتقسيم المنطقة على اعتبار أن الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية في القرن الواحد و العشرين يقوم على دمج بلدان أخرى و منظمات داخل حلول توافقية تسمح بارتقاء

---

[1]- علي بن ابراهيم النملة ، **هاجس المؤامرة في الفكر العربي بين التهوين و التهويل** ،(السعودية : مكتبة الملك فهد الوطنية ، 2009) ، ص 33.

[2]-للاطلاع على حجج المؤيدين و المعارضين لنظرية المؤامرة أنظر :

- المرجع نفسه ، ص ص 109-116.

-أنظر كذلك :- فاروق عمر العمر ، **المؤامرات حقائق أم نظريات** ، (مصر : مطابع الأهرام التجارية قليوب ، 2007) ، ص ص 6-13 .

[3] - Fadi Elhusseini , " The Arab Spring: Conspiracy Theory or National Will ? " , avaible at : https://www.middleeastmonitor.com /middle-east/the-arab-spring-conspiracies-or-national-will , (2014-11-05).

[*]- تدعم عديد الوثائق والتقارير الغربية هذا الطرح الذي يؤكد المساعي الغربية الهادفة لتفتيت المنطقة ، نشير على سبيل المثال لا الحصر الى **وثيقة القرن الأمريكي الجديد** التي تعبر عن رؤية المحافظين الجدد للإمبراطورية الأمريكية الجديدة ، **وثيقة اتحاد دول الشرق الأوسط** قدمها رئيس وزراء اسرائيل للرئيس الأمريكي السابق جورج بوش سنة 2005 تحتوي على خطة ترمي الى تفكيك جامعة الدول العربية و أن يكون لكل من اسرائيل و تركيا دور الريادة و أمريكا دور المراقب ، **خريطة الشرق الأوسط الجديد** التي قدمتها مجلة القوات الامريكية المسلحة على موقعها الالكتروني شهر جوان 2006 مرفقة بتقرير كتبه " رالف بيترز " و هو كولونيل سابق في الجيش الأمريكي له كتاب بعنوان " حتى لا يهدأ القتال " تحدث فيه عن عملية تغيير الشرق الأوسط من الناحية الجغرافية تنشأ عبرها دول جديدة و تنقسم دول أخرى ، و يعرض التقرير خرائط لمنطقة الشرق الأوسط بشكلها الحالي و خرائط للشكل الذي يتم العمل على تحقيقه مع تسمية الحدود الجديدة بأنها حدود الدم ، أنظر :

-محمد بن عبد الله الامام ، **الوثائق التآمرية على الدول العربية و الاسلامية** ،(الجزائر: الميراث النبوي للنشر و التوزيع ،2012) ، ص ص 54-55.

عالم ينسجم مع المصالح و القيم الأمريكية [1] ، و تعتمد في ذلك على ما يمكن أن نطلق عليه بإستراتيجية الأزمات المفتوحة و هي أشبه ما تكون بالأزمات العنقودية القابلة للتشعب و الانتشار ، الشيء الذي يمكن المشروع الصهيو–أمريكي من احكام قبضته على المنطقة العربية و توظيفها كموقع جيوسياسي و كثروات طبيعية مخزونة في خدمة مصالحه[2] .

يدعم مخطط "برنارد لويس" [*] الذي نشرته مجلة وزارة الدفاع الأمريكية هذا الطرح حيث يهدف المشروع الى تفتيت المنطقة العربية وفقا لخرائط دقيقة ، نشير على سبيل المثال لا الحصر الى خريطة شمال افريقيا التي تستهدف تفكيك الجزائر و ليبيا و المغرب بهدف اقامة دولة البربر على امتداد دويلة النوبة بمصر و السودان ، دويلة البوليساريو ، و الباقي دويلات الجزائر و المغرب و تونس و ليبيا [3]، و حسب أنصار نظرية المؤامرة ثمة أكثر من سبب يدفع الغرب دائما لمواجهة الحالة العربية أبرز هذه الدوافع ثلاثة [4]:

–صراع الهويات الحضارية بين حضارة غربية نازعة نحو المادية و أخرى عربية ظلت على تميزها بخصوصيتها الاسلامية و توجهها الى العالمية على قاعدة أنسنة هذه العالمية .

–الدفاع الغربي الدائم عن مشروع الصهيونية التوراتي في اقامة دولة اسرائيل الكبرى .

–الاستحواذ الغربي –الصهيوني على أهم ثروة اقتصادية مخزونة في الأرض العربية و هي النفط.

تعد المنطقة العربية الأكثر اختراقا على حد تعبير " ريمون هيبوتش " الذي أشار الى أن القوى الكبرى تستثمر في ثلاث موضوعات لتحقيق هذا الاختراق و هي النفط و الصراع العربي –الصهيوني و تفتت القوى المحلية [5] ، و قد ساعدت جملة من المؤشرات على جعل المنطقة العربية موضع اختراق نذكر منها [6]:

–الضعف الاقتصادي و السعي الى تلقي المساعدات .

–العجز العسكري و السعي الى حماية خارجية من أي خطر يهدد بقاء الكيان السياسي أو أي من مقوماته الأساسية –

افتقاد التماسك الاجتماعي و الاستعانة بالخارج للمساهمة في صوغ البيئة المجتمعية بأبعادها المختلفة .

يحيلنا تطبيق نظرية المؤامرة على الثورات العربية الى فكرة مفادها أن هذه الثورات هي صنيعة قوى خارجية غربية وليست نتيجة محضة لفشل الأنظمة الفاسدة المستبدة ، وأن هناك مصالح (ربما تكون اقتصادية وربما سياسية أو جيوإستراتيجية) لن

---

[1]- علي بن ابراهيم النملة ، مرجع سابق ، ص ص 73-74.

[2]- محمد مراد،**السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي و المتغير الظرفي** ،(لبنان : دار المنهل اللبناني، 2009) ، ص 155.

[*]- برنارد لويس مستشرق بريطاني الأصل يهودي الديانة وفر الكثير من الذخيرة الأيديولوجية لإدارة بوش في قضايا الشرق الأوسط و الحرب على الارهاب حتى أنه يعتبر بحق منظرا لسياسة التدخل و الهيمنة الأمريكية في المنطقة العربية .

[3]- للإطلاع على خرائط مشروع برنارد لويس ، أنظر : - محمد بن عبد الله الامام ، مرجع سابق ، ص ص 57-61.

[4]- محمد مراد ، مرجع سابق ، ص ص 67-68.

[5]- وليد عبد الحي ،«النظام الاقليمي العربي : استراتيجية الاختراق و اعادة التشكل » ، في : أحمد سعيد نوفل و اخرون ، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية** ، (لبنان : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2014) ، ص 60 .

[6]- المرجع نفسه ، ص 63 .

تتحقق إلا بالثورة وتغيير الأنظمة وهذا يخالف منطق الثورات التي تعتبر مشروع تحرري لمواجهة تبعية الأنظمة وارتهانها بالخارج , و في مقابل "نظرية المؤامرة " يرى تيار اخر أن الثورات العربية هي أمر طبيعي نتيجة السياسة التي مارستها وتمارسها الأنظمة العربية على مدى سنين حكمها ، ويرتكز هذا التيار في تفسيره لما جرى ويجري بالمنطقة على أسباب عديدة كالسياسة القمعية الاستبدادية التي مارستها و تمارسها الأنظمة العربية ضد شعوبها ، سياسة الحيف الاجتماعي والاقتصادي المنتهجة في البلدان العربية والتي نخرها الفساد والمحسوبية والتفاوت الاجتماعي و الجهوي ، ازدياد ارتباط الانظمة العربية بالخارج ...الخ ، وتبدو هذه العوامل حقيقية في أغلبها وهي تمثل أكثر من حافز وعامل وسبب لتحرّك الشعوب العربية ضد انظمتها والثورة عليها و لإسقاطها لأن تلك الانظمة قد فقدت مبررات وجودها أمام شعوبها .

خلاصة الفصل

اقتضت طبيعة التحولات السياسية التي تشهدها المنطقة المغاربية بكل معطياتها ، أبعادها و تجلياتها اعتماد المفاهيم المفتاحية الثلاثة السابق ذكرها " التحول الديمقراطي " ، " الاصلاح السياسي " ، " الثورة " ، و الاستعانة بالنظريات السابق ذكرها و التي سيتم اسقاط طروحاتها في الفصول اللاحقة في محاولة للإلمام بالموضوع محل الدراسة و بحث و تحليل خلفياته، جوانبه و أبعاده ، و يجدر التأكيد على أن الثورة من أجل الديمقراطية تبقى مجرد طريق بكل ما تصنعه أفعالها داخلها من مراحل انتقالية قد تطول أو تقصر ، أما بلوغ عتبات المجتمع الديمقراطي فإنه قد يحتاج الى مدى زمني أطول و ذلك للتمكن من توطين دعائم الديمقراطية و آلياتها و مؤسساتها في المجتمع ، و لا يعتبر نجاح التحول الديمقراطي بعد الثورات أمرا مؤكدا اذ يرتبط أشد الارتباط بتجارب الفاعلين السياسيين و درجات وعيهم و كذا مستوى تمثلهم للثقافة الديمقراطية .

الفصل الثاني :

التحولات السياسية الثورية في المنطقة المغاربية :

تونس نموذجا

ثورة تونس هي الشرارة الأولى التي أشعلت الثورات العربية في مصر وليبيا واليمن وسوريا وغيرها من ال دول العربية ، و قد يكون من الصعب عمليا محاولة القيام بالبحث عن ثورة أو حراك شعبي في طور التحول و التحرك لتقييمه و دراسة مضمونه و محاولة الخروج بعد ذلك بنتائج و تقييمات تحلل ما جرى و تأخذ العبرة للمستقبل كما في حالة التحولات التي تشهدها المنطقة المغاربية ، مع ذلك و استنادا الى المعطيات الراهنة و المعلومات المتوفرة سيتم العمل على الاحاطة بمختلف جوانب و تجليات هذه الثورة و بحثها بالدراسة و التحليل .

و كخلفية لابد منها سنستعرض في **المبحث الأول** لهذا الفصل سمات النظم السياسية المغاربية لتبيان البيئة التي مهدت لهذه الثورات الشعبية و الحركات الاحتجاجية ، ومن ثم التطرق الى طبيعة و سمات النظام التونسي باعتباره النموذج محل الدراسة في هذا الفصل ، ثم بحث دوافع التحولات السياسية في المنطقة المغاربية و العربية عموما ، في حين سيخصص **المبحث الثاني** لدراسة الثورة التونسية عبر بحث و تحليل عوامل اندلاعها ، مسارها ، خصائصها و المواقف الاقليمية و الدولية ازاءها ، لنرصد في **المبحث الثالث** مؤشرات التحول في المشهد السياسي التونسي بعد الثورة ، أما **المبحث الرابع** فسيخصص لبحث أبرز التحديات التي تعترض العملية الانتقالية في تونس و فرص تجاوزها.

المبحث الأول : سمات النظم السياسية المغاربية و دوافع التحول

ان دراسة سمات النظم السياسية المغاربية و توضيح طبيعتها و طرق عملها سيساعد على فهم طرق تعاملها مع التحولات السياسية التي تشهدها منذ مطلع العام 2011 من جهة ، و معرفة أسباب اندلاعها من جهة أخرى ، لذا كان لزاما عليا كخطوة أولى تحديد السمات التي تشترك فيها النظم المغاربية في المطلب الأول ، ليتم التطرق و بكثير من التفصيل لطبيعة و سمات النظام السياسي التونسي في عهد بن علي باعتباره النموذج محل الدراسة في هذا الفصل ، ليخصص المطلب الثالث لبحث دوافع التحولات السياسية في المنطقة المغاربية :

المطلب الأول : سمات النظم السياسية المغاربية

بالرغم من الاختلافات المهمة بين النظم السياسية المغاربية إلا أنها تتفق في الكثير من السياسات و الخصائص نوردها في الاتي :

1- الخبرة الاستعمارية : فالدول المغاربية بحدودها الراهنة هي نتاج مجموعة من التطورات التي تعرضت لها المنطقة و التي كانت من بينها تكالب القوى الاستعمارية عليها ، فقد خضعت دولها لمختلف أشكال السيطرة الاستعمارية و أساليبها كما أنها حديثة العهد بالتخلص من تلك السيطرة التي خلفت العديد من الاثار السلبية على كافة الأصعدة [1] ، فالدول المغاربية خرجت من رحم الظاهرة الاستعمارية و اكتسبت بذلك هشاشة جوهرية في بنية الدولة و طبيعتها الأولية فلم تكن نتاجا طبيعيا لمعطيات البيئة الاجتماعية و الاقتصادية أو استثمارا لها ،كما أنها لم تكن من جانب اخر امتدادا للتجربة السياسية العربية التأريخية .

2- الجمود السياسي : اذ تشترك الأنظمة المغاربية بعدم ممارسة الديمقراطية الحقة و التي لا يمكن تغطيتها بالانتخابات الشكلية و الحياة النيابية المعقدة التي يشوبها الشك بنزاهتها و مدى تعبيرها عن نبض الشارع المغاربي ، فقد عانت الدول المغاربية منذ استقلالها من أزمة حكم لازمت سياق تطورها السياسي بالرغم من كل محاولات التغيير و التحديث و الدمقرطة التي شهدتها و حاولت ادخالها على بنيتها السياسية ، اذ عجزت كل السياسات و البرامج عن تطوير و تعزيز الحياة السياسية كونها جاءت بمحاولات جزئية أو شكلية أو ظرفية أو برغماتية لم تمس جوهر المشكلة و أبعادها الحقيقية، و لم تتوصل الى تأسيس مجال سياسي حقيقي و حديث مبني على مقتضى السياسة المدنية المعاصرة [2] ، و يرجع ذلك الى ركونها نحو تسيير الأمور وفقا لروتين و بيروقراطية أجهزة الدولة دون التطلع لتحقيق نتائج تشكل انتقال نوعي للبلد .

---

[1]- علي الدين هلال ، نيفين مسعد ، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار و التغيير** ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ،د س ن)، ص 20.

[2]- أحمد عبد الكريم ، « غياب الأيديولوجية عن الثورات العربية » ، **دراسات دولية** ، العراق : جامعة بغداد ، العدد 51 ، 2012 ، ص 164.

3- **تعاظم نزعة الاستئثار بالسلطة و مقاومة الأنظمة لجميع مبادرات الانتقال الى الديمقراطية الحقة** ، فلم يكن لها مواقف ثابتة و جوهرية ازاء التحولات و التجارب الديمقراطية بل استبعدتها من برامجها السياسية ، و عملت على اخضاع الشعوب لإرادتها و قمع جميع مظاهر التحرر من قبضة السلطة الحاكمة التي باتت تعرف بمفردات محددة مثل الشخصانية أو الفردية أو الشمولية و غيرها من المسميات رافضين الواقع المتطور و التقدم الذي تعيشه بلدان العالم الخارجي [1] .

4-غياب أو ضعف الجانب المؤسسي: يرجع غياب و تراجع دور المؤسسات في مواجهة دور النخب الحاكمة في الحياة السياسية المغاربية الى بقاء الحكام في السلطة لفترة طويلة مما أدى الى تمركز السلطة في أيديهم بما يعنيه ذلك من احتكار للثروة و لمقاليد الحكم و غيرها ، و يمكن ارجاع هذه النظرة المعادية للمؤسسية من قبل صناع القرار المغاربة الى الخوف من القيود التي يمكن أن تضعها المؤسسات التشريعية و القضائية عليهم و اخضاعهم للمساءلة [2].

5- **اشكالية الشرعية** [*] : تعاني الأنظمة المغاربية من أزمة شرعية بدرجات متفاوتة و تتجسد هذه الأزمة في أن الصيغ السياسية التي تبنتها النخب الحاكمة ظلت قاصرة عن استيعاب التحول الاجتماعي الهائل أو التعامل معه سلميا من خلال توسيع قنوات المشاركة السياسية،بل على العكس من ذلك فقد تم تضييق قنوات المشاركة القائمة في معظم الأقطار المغاربية [3]التي لم تحصل بعض أنظمتها على شرعيتها بشكل ديمقراطي ، مما أدى الى خلق صعوبات في عملية التنشئة السياسية و غياب الأسلوب الديمقراطي في الحكم و استخدام الأساليب القمعية من أجل المحافظة على السلطة ، و الواضح أن هناك مسافة واسعة بين المبادئ التي تتغنى بها النظم المغاربية و بين حقائق الممارسات السياسية
و الادارية ولدت احباطا عاما لدى المحكومين و عزوفهم عن الاهتمام الجدي أو المشاركة الفعلية [4].

6- محورية دور رئيس الدولة في اطار عملية صنع القرار بالاستناد الى عدد كبير من المواد الدستورية ذات الصلة وذلك مع بعض الاختلافات بين حالة و أخرى تبعا لطبيعة النظام السياسي [5]، و مؤدى هذه الخاصية بالإضافة الى تعطيل آلية

---

[1]- اسراء أحمد جياد ، « محددات التفاعل و التأثير بين الثورات العربية : دراسة في الأسباب و النتائج » ، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية** ، العراق : الجامعة المستنصرية ، العدد 43 ، 2013 ، ص 36.

[2]- عبد الحي علي قاسم ، « السمات المشتركة للنظم العربية و تعاطيها مع المتغير الثوري » ، **المستقبل العربي** ، لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية السنة 35، العدد 399، ماي 2012 ، ص 16.

[*]- يعني مصطلح الشرعية قبول الحكام من قبل المجموعة ، و بموجب معايير و قيم تستمد جذورها من الحالة التأسيسية للعلاقات الاجتماعية ذاتها و الشرعية هي قيمة سياسية بذاتها و ثقافية بجوهرها كما أنها قدرة النظام السياسي على تكريس القناعة لدى غالبية المحكومين بأن المؤسسات السياسية القائمة هي الأكثر ملائمة للمجتمع و أفضل من أية مؤسسات أخرى يمكن اقامتها ، مما يمنحها من حيث النتيجة الحق في طلب الطاعة والخضوع و النظام السياسي يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر مواطنوه أنه صالح و يستحق التأييد و الطاعة ، للمزيد من التفصيل أنظر:
- أحمد ناصوري ، « النظام السياسي و جدلية الشرعية و المشروعية » ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية** ،سوريا : جامعة دمشق ، المجلد 24 ، العدد الثاني ، 2008 ، ص 384.

[3]- المرجع نفسه ، ص 383.

[4]- أحمد بهاء الدين ، **شرعية السلطة في العالم العربي** ، (مصر : دار الشروق ، 1984) ، ص ص 14 -15.

[5]- نيفين مسعد (محررا)، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية** ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010) ، ص 640.
- فبالإضافة الى قيام رئيس الدولة برسم السياسة العامة لدولته و اختيار رئيس الوزراء منفردا أو بالتشاور مع أطراف أخرى فإنه يتمتع بصلاحيات تشريعية تتمثل في حقه في اقتراح مشروعات القوانين و التشريع في غير دورات انعقاد المجلس اذا اقتضى الأمر ورد القوانين و حل المجلس و هو يملك الحق في اعلان حالة الطوارئ بكل ما يترتب عليها من توسيع صلاحيات رئيس الدولة بأكثر مما هي عليه لمواجهة الظروف غير الاعتيادية ، يضاف الى كل ما سبق أن

تداول السلطة اضعاف القدرة على مراقبة اداء الرئيس بحيث يسمح له طول أمد رئاسته بخلق شبكة واسعة من العلاقات و المصالح التي يصعب تخللها و يفقده الحرص على تحقيق انجاز في نهاية عهدته الرئاسية [1]، و على الرغم من بعض التعديلات الدستورية في اطار كل من النظم الجمهورية و الملكية لإعادة توزيع السلطة بين رئيس الدولة و رئيس الوزراء أو لتعزيز دور البرلمان في اطار النظام السياسي (المغرب في دستور 1992) فإن الصورة العامة و الفعلية لدمج السلطات ظلت على حالها .

7- التوريث السياسي : كتعبير عن حاجة الوجود و ضرورة البقاء و الاستمرار يبدوا قاعدة مشتركة ما بين الأنظمة المغاربية و العربية عموما [2] و التي يحاول حكامها تكرار أنفسهم بالتوريث لستر عيوب تجاربهم و الحيلولة دون محاسبتهم و تمديد التجربة نفسها بلا انتقاد و تقويم و بدعوى الاستمرار و التواصل ، و مقابل تغير النخب السياسية في الأنظمة الغربية تحافظ الأنظمة المغاربية على تحجر نخبها الحاكمة الى أطول مدى ممكن [3] ، وفي هذا السياق سجل حكام المنطقة عموما من الجمهوريين أرقاما قياسية للبقاء في السلطة و التمسك بالحكم و عدم تسليمه للآخر وعليه غاب مبدأ التداول على السلطة في الواقع المغاربي .

8- احتكار النخب الحاكمة للثروات الوطنية حيث زاوجت بين احتكار السلطة و الهيمنة الاقتصادية و هو ما ساعد على تحول القوى البيروقراطية الحاكمة الى قوى طبقية طفيلية جديدة تتسم بالنهب و الاغتراب عن مصالح بلادها الوطنية .

9- اعتماد الحل الأمني كوسيلة للتخلص من الخلافات التي نشأت بين النظم الحاكمة و الشعوب استنادا على عدد كبير من الأجهزة الأمنية ذات الاختصاصات المتداخلة و التي امن القائمون عليها باللعبة الصفرية في المجال السياسي " من ليس معي ... فهو ضدي " [4].

10- تعددية سياسية و حزبية شكلية ، فبالرغم مما تضمنته دساتير الدول المغاربية و القوانين المنبعثة عنها فإننا نجد أن تلك النصوص مقيدة بعبارة "وفق القانون "، فلقد تمت ترجمة العديد من الدساتير و القوانين الأساسية للدول المغاربية على أساس تكريس سلطة النظام القائم و قمع الحريات الفردية ، و يمكن القول أن عملية الانتقال الى التعددية السياسية جاءت بمبادرة من قبل الأنظمة السياسية الحاكمة لتحقيق أهداف تخدم سياستها القائمة بالشكل الذي يضمن أن تظل هذه التعددية ضمن

الرئيس يتمتع بصلاحيات قضائية تتمثل في تعيين القضاة و ترؤس أرفع المؤسسات القضائية ....الخ ، هذا و تتكرس أرجحية دور الرئيس بشكل واضح في النظم الملكية و ذلك بعدة وسائل منها المماهاة بين شخص رئيس الدولة و كيان الدولة نفسها ، كما في اعتبار الملك هو " ضامن دوام الدولة و استمرارها " أو النص على أن ذاته لا تمس أو اتخاذه مرجعا للسلطات الثلاث ، للمزيد من التفصيل أنظر : المرجع نفسه ، ص 641.

[1]- المرجع نفسه ، ص 645.

[2]- خليل أحمد خليل ، **التوريث السياسي في الأنظمة الجمهورية العربية المعاصرة** ، (لبنان : المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2003) ، 64.

[3]- المرجع نفسه ، ص ص48-50.

[4]- وصال العزاوي ، " الثورات العربية و استحقاقات التغيير : دراسة تحليلية حول أسباب انهيار النظم " ، **قضايا سياسية** ، العراق : جامعة النهرين ، المجلد 26، العدد الأول ، 2012 ، ص ص 158-160.

الحدود المرسومة لها من خلال تدعيم قدرة هذه الأنظمة على الاستمرار ، و من ثم اكسابها نوع من الشرعية السياسية لضمان بقاءها في الحكم أطول مدة زمنية [1] .

11- تفشي الفساد : فالفساد سمة ملازمة للدولة المغاربية و العربية المعاصرة ارتبط ارتباطا وثيقا بواقع السلطة السياسية في المغرب العربي و تحديدا في ظل غياب الشرعية و أشكال الهيمنة و الديكتاتورية ، ذلك أن الدول المغاربية وعلى العكس مما هو سائد في الديمقراطيات الغربية أصبحت تمارس السياسة فيها كطريقة رئيسية للوصول الى تجميع الثروات الفاحشة من خلال استخدام المنصب السياسي و اخضاع المؤسسات السياسية و الاقتصادية لخدمة المصالح الفردية [2]، و يعكس الفساد مدى غياب المؤسسات السياسية الفاعلة للدولة كإحدى مرتكزات الديمقراطية .

12- ضعف دور المعارضة السياسية و التي أنتجت في أحسن الأحوال انفتاحا سياسيا محدودا ، فلم تسمح بعض الأنظمة المغاربية للمعارضة بالعمل على الساحة السياسية وعملت على حظر نشاطها و الوقوف بحزم ضد أي اجراء تقوم به وهو ما جعلها تتخذ من المنفى أسلوب لنشاطها السياسي ، وبالرغم مما تعرضت اليه من أساليب متنوعة شملت الابعاد و الاقصاء و التهميش فقد استطاعت أن تجد لها قاعدة واسعة على مستوى الشارع المغاربي و أن تعمل على طرح مطالبها في الاصلاح السياسي و الدستوري داخل قبة البرلمان ممثلة في عدد من النواب ، والضغط باتجاه وضع تلك المطالب موضع التنفيذ و هذا نجده في عدد قليل من الدول المغاربية والعربية عموما [3].

خلاصة القول ، تمسكت النخب المغاربية برؤيا احادية تمنع الاخرين من المشاركة و تجيز لنفسها استخدام كل وسائل القمع و مؤسساته ضد معارضيها و من لهم رأي اخر ، و لم تعد الاجراءات الترقيعية لامتصاص نقمة الشارع كافية خاصة بعد انكسار حاجز الخوف الذي كانت تديره هذه الأنظمة ضد شعوبها ، و بالنظر لكون تونس نموذج الدراسة في هذا الفصل سيتم بحث طبيعة و سمات النظام السياسي التونسي في عهد بن علي في المطلب التالي تمهيدا لدراسة وبحث الثورة التونسية بالتفصيل لاحقا :

المطلب الثاني : طبيعة و سمات النظام السياسي التونسي في عهد بن علي

كانت نقطة البداية مع النظام السياسي التونسي بقيادة زين العابدين بن علي [*] بتاريخ 7 نوفمبر 1987 عندما انقلب على الرئيس بورقيبة ، وأعلن في أول خطاب رئاسي للعهد الجديد أن بورقيبة أصبح بحالة عجز مطلق عن الاضطلاع بأعباء

---

[1]- حازم صباح حميد ، **الاصلاحات الدستورية في الدول العربية** ، مرجع سابق ، ص 192.

[2]- توفيق المديني ، **المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي** ، (سوريا : منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 1997) ، ص 1041.

[3]- حازم صباح حميد ، مرجع سابق ، ص 208.

[*]- ولد زين العابدين بن علي في 3 سبتمبر 1936 في حمام سوسة و كان الرابع في أسرة متواضعة مؤلفة من 11 ولدا ، لم يحصل بن علي على شهادة الدراسة الثانوية ويزعم البعض أنه ترك الثانوية في الصف الخامس ، إلا أنه لم يتردد في أن يشرح في مقابلة مع " جان دانييل " رئيس مجلة " نوفيل أوبسرفاتور" أنه درس الحقوق بعد استقلال تونس و قام بانجاز مشرف بدراسة الاقتصاد ساعتين في اليوم ، و لم تنطلق مسيرة بن علي فعليا إلا بعد أن نال دبلوم من مدرسة " سان سير " ثم من مدرسة المدفعية في "شالون سور مارن " بفرنسا ، ثم درس في المدرسة العسكرية العليا للاستخبارات و الأمن في الولايات المتحدة لمدة

رئاسة الجمهورية مؤكدا ذلك بتقرير طبي وأعرب عن احترامه لسابقه و لتضحياته الكبيرة ، و باشر بن علي مهامه برفع شعارات التغيير والإصلاح والتجديد وسمى عهده بالعهد الجديد و عرض الاصلاحات المقرر اجراءها : اقامة دولة القانون وبعث روح جديدة في النظام السياسي ، النضال ضد الفساد و اعطاء الحريات العامة و تقوية التضامن الاسلامي و العربي و الافريقي و المتوسطي ، و أكد أن " الشعب التونسي يستحق حياة سياسية متطورة قائمة فعلا على تعدد الأحزاب و تعددية المنظمات الجماهيرية .." [1] ، وقد استطاع من خلال الأهداف المعلنة في "بيان 7 نوفمبر" أن يكتسب شرعية مرحلية عبرت عنها الاستجابة الشعبية العامة وحالة الاصطفاف لأغلب الأطياف الفاعلة في الساحة السياسية والاجتماعية ، وعملت القيادة السياسية على هذا الاجماع في اتجاه مركزة السلطة الجديدة وإكسابها الشرعية التاريخية والحد في الوقت ذاته من التجاذبات الأيديولوجية التي كانت تهدد النظام السابق وتشق المجتمع التونسي وذلك عبر اطلاق الارادات المقموعة و الغاء محكمة أمن الدولة توفير شعور بالمشاركة والقيام بعمليات استباقية في الاصلاح السياسي والقانوني ، وبعث حالة من الارتياح من خلال جملة من المزايا هدفها طمأنة الاتجاهات الفاعلة في الساحة الفكرية والسياسية " الحركة الاسلامية والتيار اليساري والليبرالي "[2]، هذا و يمكن رصد أهم الخطوات التي أعلنها بن علي على الصعيد السياسي فيما يلي :

– تنقيح الدستور وإلغاء بند الرئاسة مدى الحياة "يجوز لرئيس الجمهورية أن يحدد ترشحه مرتين متتاليتين ".

–السعي الى بناء حالة من الوفاق الوطني حيث دعا المعارضة الى توقيع ميثاق وطني يكون أساسا للمرحلة الجديدة شاركت في مناقشته مختلف القوى السياسية والحزبية والنقابية التونسية

–اصدار قانون الأحزاب السياسية في ماي 1988 و الغاء نظام الحزب الواحد .

– تنقيح المجلة الانتخابية عدة مرات (1988،1990،1993،2003)

– حصول المعارضة على نسبة 20 بالمائة من اجمالي المقاعد في مجلس النواب ثم ارتفعت الى حدود 25 بالمائة في انتخابات 2009.

عشرين شهرا و لدى عودته تقلد منصب مدير للأمن العسكري لمدة عشر سنوات ، ثم خدم كملحق عسكري في المغرب و اسبانيا ، وسمع التونسيون لأول مرة بإسم زين العابدين بن علي عام 1974 خلال الاتحاد العابر بين تونس و ليبيا في 12 جانفي 1974 أين اقترح القذافي اسم بن علي لقيادة الاستخبارات و الأمن العسكري ، وفي عام 1977 عين مديرا للأمن الوطني ثم كسفير الى وارسو لمدة أربع سنوات ، ثم عين بعدها كوزير دولة ثم مفوض للشؤون الداخلية قبل أن يعين وزيرا للداخلية في 28 أفريل 1986 ثم رئيسا للوزراء في حكومة الرئيس الحبيب بورقيبة في أكتوبر 1987 ، ثم رئيسا للجمهورية التونسية منذ 7 نوفمبر 1987 الى 14 جانفي 2011 ، للمزيد من التفصيل :

- نيكولا بو ، جان بيير توكوا ، **صديقنا الجنرال زين العابدين بن علي** ، (سوريا : قدمس للنشر و التوزيع ، 2005) ، ص ص 32-35.

- أنظر أيضا : - " زين العابدين بن علي "، متحصل عليه من :

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B2%D9%8A%D9%86_%D8%A7%D9AF8%D9%86_%D8%B9%D9%84%D9%8A

[1]- نيكول ابو ، جان بيير توكوا ، مرجع سابق ، ص 52.

[2]-عبد الرزاق العياري ، " الثورة التونسية فشل الحداثة الفوقية و تآكل الاستبداد العربي " ، **مجلة تسامح** ، فلسطين : مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان ، السنة 9، العدد 32 ، أفريل 2011، ص 75 ، متحصل عليه من : http://www.rchrs.org/ar/2/28 , (2011-08-30)

– ادخال المزيد من المرونة على شروط الترشح للانتخابات الرئاسية بحيث يحق لكل حزب له نواب في البرلمان أن يقدم مرشحه [1].

– تعديل الدستور سنة 1998 والذي أزال قيد عدد فترات الترشح لمنصب رئيس الجمهورية ، ثم تعديل المادة 40 في جوان 2002 التي ألغت فترات توالي الحكم ورفعت سن الترشح للرؤساء من 70 الى 75 سنة، وترتب على هذه التعديلات فوز مرشح حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الرئيس المخلوع بن علي في الانتخابات الرئاسية للسنوات 1989و1994و1999و2004و2009 بنسبة فاقت 90 بالمائة [2].

ورغم قيام الدولة بالعديد من التغييرات و التعديلات في الدستور و القوانين إلا أن ما حدث في عهد بن علي كان مجرد اجراءات شكلية لم تحدث اثارا عميقة في اصلاح المشهد السياسي التونسي ، بل على العكس ساهمت في تكريس الاختلال بين السلط لصالح سلطة الرئيس بن علي الذي – وبإضافة السلطة التنفيذية المخولة له –أصبح يملك بشكل مباشر وغير مباشر كامل السلطة [3] ، و لئن نص الدستور على التفريق بين السلط فإن ذلك لم يطبق على الواقع ، و مع توالي الوقت وبعد تثبيت حكمه وتحقيق استقرار سياسي بدأ الرئيس بن علي في التراجع عن وعوده وذلك بمنعه لأي شكل من أشكال المعارضة في فترة تعتبر قياسية وسرعان ما تمكن من دحض كل خصومه والزج بهم في السجون ، و بمقابل ذلك عمل على خلق معارضة صورية للبروز بمظهر ديمقراطي أمام شركائه الغربيين و كأحدث تصوير لذلك فرض عام 1998 منح المعارضين خمسة مقاعد في الانتخابات التشريعية و المحلية المقبلة مهما كانت نتيجة الاقتراع [4]، و بإجماع المتتبعين للشأن التونسي أجاد بن علي في صنع ديكور ديمقراطي وانتخابات تبدوا نزيهة وشفافة معتمدا في ذلك على جهاز بوليس و أمن في غاية من النجاح عرف كيف يسيطر على الشعب بمختلف شرائحه ، أما الصحافة ووسائل الاعلام وحرية النشر والاجتماع والتعبير جميعها كانت مقيدة وموضوعة تحت رقابة بوليسية دائمة الحضور و الضغط ، وقد اعتمد اعتمادا كليا على صحافة شديدة الولاء فجند العديد من الصحفيين المعلنين والخفيين الذين كانت مهمتهم الأولى تلميع صورة النظام في الداخل والخارج والتسويق لنظام مستقر ومزدهر لبلد يسير بخطى ثابتة على درب الديمقراطية [*] .

---

[1]- ناجي عبد النور ،«الحركة الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي »، **المستقبل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 34 ، العدد 387 ، ماي 2011، ص ص 132-133.

[2]- العربي صديقي ، «تونس : ثورة المواطنة »، **سلسلة دراسات و أوراق بحثية** ، قطر :المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،جوان 2011، ص ص 13-14.

[3]- راغب السرجاني ، **قصة تونس من البداية الى ثورة 2011** ، (مصر : دار أقلام للنشر و التوزيع و الترجمة ، 2011)، ص 77 .

[4]- نيكول بو ، جان بيير توكوا ، مرجع سابق ، ص 80 .

[*] وفي هذا السياق كشف "الكتاب الأسود " الذي صدر عن دائرة الاعلام والتواصل التونسية سنة 2013 عن أبرز التجاوزات والانتهاكات التي ارتكبت على الصعيد الاعلامي في عهد بن علي ، والى جانب ذلك تضمن الكتاب قائمة للقنوات والإعلاميين التونسيين والأجانب الموالين والمتعاونين مع نظام بن علي نورد ابرزها فيما يلي:

-الاعلام الرسمي (وكالة تونس افريقيا للأخبار، قناتا "تونس 7" و"تونس 21"، اذاعة الشباب، الاذاعة الوطنية)،الاعلام الخاص (قناة نسمة، قناة حنبعل)، (الصحف الخاصة: الحدث، الصريح، الشروق،أخبار الجمهورية، الصباح...الخ)، الصحفيين التونسيين الموالين ضمت القائمة 90 اسما نذكر منهم (أبو بكر

ولا يختلف الدستور التونسي عن غيره في كثير من الدول العربية و ذلك من حيث السماح بوجود أحزاب سياسية فنجد في تونس عدة أحزاب للإيحاء بوجود تعددية حقيقية أو بكون تلك الأحزاب لها مشاركة حقيقية في الحكم و تدبير شؤون الدولة ، وفي الواقع شهدت الخريطة السياسية في عهد بن علي سيطرة حزب واحد فقط هو " حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم " الذي يرأسه بن علي ، و يعكس ذلك حجم تمثيل تلك الأحزاب في البرلمان الذي يسيطر فيه الحزب الحاكم على الأغلبية المطلقة لعدة دورات متتالية منذ تولي بن علي للسلطة في تونس [1] ، فبالتدريج استطاع بن علي القضاء على كل منافذ الحراك السياسي اذ حول الحزب الدستوري الى واجهة للشبكة الأمنية –الادارية لجهاز الحكم وأفرغه من رموزه التاريخية ، و استعان بمجموعة من الأحزاب السياسية الموالية له –ليصطنع واجهة ديمقراطية – تلعب دور الديكور في الانتخابات الشكلية التي كانت تنظم دوريا وتوزع فيها المقاعد في المجلسين النيابيين (مجلس النواب ومجلس المستشارين) حسب درجة الولاء والقرابة من دائرة الحكم [2]، وقد شكل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي [*] محور الحياة السياسية مما أدى الى انسداد الأفق السياسي و هيمنة أجواء سطوة الحزب الواحد وقيادة الزعيم الأوحد ، وفي هذا السياق يرى " منصف بن جعفر" رئيس حزب التكتل من أجل العمل والحريات أن " ..الحياة الحزبية التونسية عانت طوال سنوات حكم بن علي من توغل الحزب الحاكم وتصفية القوى المعارضة الرئيسية لصالح أحزاب صغيرة تدور في فلك النظام ...والتي وجدت من أجل اضفاء الصبغة الديمقراطية على الحياة الحزبية التونسية ..." [3] .

وعلى صعيد اخر نجح نظام بن علي في ترويض النخبة السياسية والفكرية و جعلها وسيلة لتقوية نفوذها وإضفاء الشرعية على هيمنتها بالترهيب والإغراء الأمر الذي دفع البعض منها الى التزاحم من أجل التقرب الى السلطة بتقديم الولاء والاجتهاد في اضفاء المعقولية على خطابها ، وهو ما ساهم في تعظيم أنانية السلطة التي عملت على السيطرة على كل

الصغير، سفيان الاسود، عبد الرؤوف المقدمي، على بن نصيب)، الصحفيين الأجانب المتعاونين مع نظام بن علي : ضمت القائمة 39 اسما نذكر منهم:أحمد الصالحين الهوني (جريدة العرب)، ماريا معلوف(مديرة مجلة مرآة الخليج اللبنانية)، نعيم الطوباسي (نقيب الصحفيين الفلسطينيين) ، للمزيد من التفصيل أنظر :
- **الكتاب الأسود : منظومة الدعاية تحت حكم بن علي** ، (تونس : دائرة الاعلام و التواصل ، 2013) ، ص ص 75-224.

[1]- راغب السرجاني ، مرجع سابق ، ص ص 77-78.

[2]- عميره عليه الصغير ، " الثورة التونسية بعد عامين و نصف من اسقاط الدكتاتور " ، ورقة مقدمة في اللقاء السنوي الحادي والعشرون بعنوان "محصلة التحركات من أجل الديمقراطية في الدول العربية "، الجامعة العربية للديمقراطية ، اوكسفورد ، ، 2013/08/31 ، ص 8.

[*] والذي خضع لمراجعات ايديولوجية وتنظيمية متلاحقة منذ تأسيسه عام 1920 على يد الشيخ عبد العزيز الثعالبي تحت اسم – الحزب الدستوري التونسي- قبل أن يتزعمه الحبيب بورقيبة عام 1934 ويحوله الى حزب الدولة الوحيد بعد الاستقلال ، وبوصوله للسلطة اختار بن علي للحزب اسم" التجمع الدستوري الديمقراطي" كمحاولة لإحداث نوع من القطيعة الرمزية مع التوجه السابق، وقد امتلك الحزب لاشك تجربة طويلة وقواعد شعبية عريضة وظل مهيمنا على هياكل الدولة رغم الواجهة التعددية المعلنة وبعد فترة طويلة من عدم الاضطرار لخوض نضال حزبي أو مناقشة فكرية وترك الصراعات السياسية والفكرية لأجهزة الأمن تحول الى حزب اصحاب الوظائف و اصحاب المصالح وأصبح جزءا من الفساد الاقتصادي والسياسي والمؤسسة الأمنية ، و فقد بعد الثورة مصدر قوته المتبقي الوحيد وهو الوجود في الحكم ، للمزيد من المعلومات أنظر :
-عزمي بشارة ، **الثورة التونسية المجيدة : بنية ثورة و صيرورتها من خلال يومياتها** ،(لبنان : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2012) ، ص ص 164-165.

[3]- العربي صديقي ، مرجع سابق ، ص ص 14-15.

القنوات الثقافية المنتجة وعلى جميع المنظمات الأهلية والسياسية رغبة في دعم سيطرتها وتعبئة الجماهير وراء خياراتها [1] ، أما واقع حقوق الانسان فقد شهد في عهد بن علي سجلا حافلا من الانتقادات التي وجهتها له العديد من المؤسسات الحقوقية الدولية والإقليمية أو حتى المحلية ، فقد كشف الاتحاد العالمي لروابط حقوق الانسان أن " التعذيب في تونس ممارسة وصفية و خطيرة و منهجية .."، أما منظمة " هيومن رايتس ووتش" فأكدت في تقرير لها أن " الضغوط الممارسة على المناضلين و كذلك على ضحاياهم و أسرهم و الشهود الأساس قد منعت نشر معلومات حول أكثر الاعتداءات خطورة في تونس .."[2] ، و برغم كل الانتقادات الموجهة لنظام بن علي إلا أنه لم يثنه د على المستوى الرسمي الدولي انتقادات كبيرة من حكومات ورؤساء العديد من الدول بدعوى أن تونس حليف استراتيجي للغرب في مواجهة التطرف الاسلامي والإرهاب .

لقد ركز نظام بن علي على التطوير الاقتصادي والاجتماعي كمتنفس للشعب التونسي يغنيه عن المطالبة بالتغيير الحقيقي أي معادلة التنمية من دون ديمقراطية ، وبالفعل سجلت تونس خلال الجزء الأكبر من عهد بن علي نجاحا اقتصاديا كبيرا حيث أسفرت الاصلاحات التي قادها –بما فيها الخصخصة وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية – عن ثمار وفيرة فأثناء العشرين عاما الأولى من عهده نمى الاقتصاد بمتوسط 5 بالمائة سنويا ، وزاد نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي أكثر من ثلاثة أضعاف من 1201 دولار عام 1986 الى 3786 دولار عام 2008، وفي عام 2010 وضع تقرير التنافسية العالمية الصادر عن منتدى دافوس الاقتصادي تونس في المرتبة الأولى افريقيا [3] وذلك بفضل تدفق الاستثمارات الأجنبية والسياسية الخارجية المندرجة في اطار تصور غربي قائم على دعم النموذج التونسي الذي تمكن من مواجهة مطالب الحركة الأصولية بالنجاح الاقتصادي ، والواضح أن نقطة ضعف هذا النموذج تكمن في غياب مؤسسات تحوز الشرعية المطلوبة لمراقبة مسالك المال العام الذي يصرف في برامج التنمية ، وهو ما مثل أهم مدخل للفساد المالي ولاستخدام أسلوب المافيات المنظمة لتجميع الثروة في غياب اليات المراقبة والمحاسبة المؤسساتية هذا فضلا عن افتقارها للآليات الاقتصادية القادرة على امتصاص تداعيات الأزمة المالية العالمية [4].

لم يفلح نظام الخطاب السياسي الحداثي الذي حاول نظام بن علي بناءه وترويجه على مدى ثلاثة وعشرون عاما (1987-2010) في جسر الفجوة مع واقع استبدادي يهيمن فيه النظام على الحياة السياسية بكافة وجوهها وأنشطتها ، فظل الخطاب والممارسة متنافرين ومتناقضين لأن نظام بن علي أقام عالمين متوازيين ومتقابلين في الوقت ذاته عالم الحكم الشمولي الذي يتحكم في مفاصل الدولة والسلطة بمختلف أنواعها وعالم الديمقراطية الشكلية التي تسوق للعالم في هيئة برلمان

---

[1]- عبد الرزاق العياري ، مرجع سابق ، ص 77.

[2]- نيكول ابو ، جان بيير توكوا ، مرجع سابق ، ص 110.

[3]- جون ار برادلي ، **ما بعد الربيع العربي** ، ترجمة : شيماء عبد الحكيم طه ، (مصر : كلمات عربية للترجمة والنشر ، 2013) ، ص 34.

[4]- عبد العلي حامي الدين ، « الثورة الشعبية في تونس : مدى قابلية النموذج للتعميم» ، **سلسلة تقييم حالة** ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، جانفي 2011 ، ص ص 2-3.

وانتخابات دورية منتظمة وأحزاب سياسية ومجتمع مدني يفوق عدد جمعياته قبل الثورة أكثر من 9000 جمعية ، وقد ولد هذا التناقض الصارخ حالة من انعدام الثقة في الخطاب والممارسة معا لدى شرائح اجتماعية واسعة وخلق من جهة أخرى جسورا من التواصل والتنسيق بين مكونات المعارضة السياسية وعدد من الفاعلين السياسيين و نشطاء المجتمع المدني [1] الذين دخلوا في مواجهات مع السلطة رغم افتقارهم للعمق الشعبي مثل: الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان التي لعبت دورا مهما في الكشف عن الانتهاكات والممارسات القمعية وتعرية النظام عند المنظمات الاقليمية والدولية وجمعيات الصحفيين والمحامين والنساء الديمقراطيات والقضاة [2] ....الخ وقد مثلت هذه النضالات رصيدا مدنيا قطف ثماره في الثورة التي أدت الى اسقاط نظام من أعتى الأنظمة السلطوية في الوطن العربي.

كخلاصة ، جاءت الثورة التونسية لتثبت أن نظام بن علي كان هشا وأن النموذج التونسي الذي عمل الغرب على دعمه وتصويره كنموذج مثالي –يجب الاقتداء به– لم ينجح لأنه فضل التنمية الاقتصادية على الحقوق السياسية للمواطن ، فلطالما امتدح البعض مكاسب تونس في ميادين عدة كالتعليم والصحة وحقوق المرأة واعتبروها شرطا أساسيا لتحقيق الديمقراطية وان اعتبرها البعض تعويضا للديمقراطية ، إلا أن الشباب التونسي المنتفض صرخ بأعلى صوت ليقول للعالم أن لا شيء يعوضه عن حقوقه السياسية فهو في حاجة للتعبير عن اراءه وتطلعاته بل والمشاركة الفعالة في المؤسسات السياسية وتقرير مصيره بنفسه ، فكانت الانطلاقة من تونس لينتشر المد الثوري الى عدد من الدول المغاربية و العربية و بالرغم من خصوصية كل حالة إلا أنها تلتقي في جملة عوامل أدت لانفجار الثورة في كل منها نستعرضها في المطلب التالي :

المطلب الثالث : دوافع التحولات السياسية الراهنة في المنطقة المغاربية

ان الثورات لا تبدأ من العدم أو تقوم من فراغ سياسي أو اجتماعي لكنها تعبر عن تراكم طويل المدى يحدث في البنى السوسيولوجية وأنظمة السلطة ، ففي لحظات تاريخية حاسمة تشعر المجتمعات الانسانية وتحت ضغوط داخلية وخارجية وبعد نضوج الظروف الذاتية بحاجتها الجماعية لإعادة النظر في طريقة حياتها وعلاقتها بكل ما يحيط بها ، وفي ضرورة لصياغة أشكال جديدة في التعامل مع ما يحيط بها، انها لحظة تاريخية تؤسس لإحداث حاسمة بعدها قد تؤدي الى بزوغ حقبة تاريخية جديدة تلك هي اللحظة التي تعيشها الدول العربية اليوم .

ان المتتبع لتحركات الشارع العربي وثورات الشباب في ا لمنطقة المغاربية و الوطن العربي عموما يرى أن العامل المحرك لهذه الثورات هو عنصر الشباب الخلاق الرافض للاستبداد والاستعباد من أي سلطة كانت مطالبا بحريته وتأمين مستقبل بلاده من

---

[1]- عز الدين عبد المولى، " أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي " ، متحصل عليه من :
http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324101039595777.htm, (2013-11-12).

[2]- عبد الرزاق العياري ، مرجع سابق ، ص 77.

خلال المشاركة في صناعة القرار وعدالة في توزيع الثروات بين أبناء الشعب الواحد[1] ، فلقد جاءت الثورات العربية لتعبر عن نوع من انواع الانقطاع والصراع بين الاجيال الجديدة وذوي السلطة في المجالات السياسية و الأكاديمية والاعلامية، ويمثل شعار " الشعب يريد اسقاط النظام" الذي رفعه شباب الثورة تمردا و رفضا واضحا لسيطرة الجيل القديم على الحياة السياسية والمجتمعية العربية التي امتدت لعقود[2] من جهة ، وتوجها لبناء عالم جديد (حرية، عدالة، كرامة) يناسب مدركات هذا الجيل التي تشكلت في ظل انسداد الحراك المجتمعي وتصلب شرايين السلطة .

لم تكن ثورات الربيع العربي مفاجأة إلا للنظم العربية الحاكمة والمؤيدين لها من الداخل والخارج ، فعلى عكس ذلك توقع المطلعين والراصدين للحالة الاجتماعية/ السياسية في العالم العربي ، بأن الانفجار قادم لا محال لأن عامل تراكم نضال الشعوب العربية من أجل الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي بدأ منذ سنوات من خلال سلسلة من التحركات الاحتجاجية ، فعند مراجعة تاريخ الأحداث اليومية للمجتمعات العربية للثلاثين عاما الأخيرة نلحظ الكثير من التذمر والسخط من الشعوب العربية والذي عبر عنه بطرق مختلفة أبرزها تظاهرات الخبز التي جرت في مصر ، تونس ، الجزائر و الأردن والمغرب والاحتجاجات في حمص عام 1980، و منذ أواخر عام 2004 تزايدت قوة الحركات الاحتجاجية حين بدأت النظم السياسية العربية تهيئ لفكرة التمديد او توريث الحكم لأبنائهم في الجمهوريات[3] ، وهو ما أدى الى تفاقم الاحتقان السياسي والاجتماعي واتساع دائرة الاحباط وارتفاع درجة التوتر والاستعداد للانفجار والانفلات والعنف لدى أغلب الأوساط الاجتماعية وعلى جميع المستويات ، لتشهد أواخر العام 2010 ومطلع العام 2011 موجة عارمة من الثورات الشعبية الاحتجاجية في مختلف أنحاء الوطن العربي بدأت بمحمد البوعزيزي والثورة التونسية التي أطلقت وتيرة الشرارة في الكثير من الأقطار العربية .

وكنتيجة طبيعية لما حدث جرت محاولات متعددة لفهم وبحث أسباب هذه التحولات الجذرية في المسيرة السياسية العربية ، ويمكن استنباط أبرزها فيما يلي اخذين بعين الاعتبار أن بعض هذه الأسباب ذات تأثير أكبر أو أقل بناءا على الوضع الداخلي السياسي و الاقتصادي والاجتماعي في كل دولة :

1- العامل الديمغرافي: تشهد المنطقة العربية في العقدين الأخيرين ما يعرف بالطفرة الشبابية ، اذ يمثل الشباب في المرحلة العمرية من 15 الى 29 سنة أكثر من ثلث سكان المنطقة ، وتعاني هذه الفئة العمرية مظاهر اقصاء اقتصادي وسياسي واجتماعي جعلها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له ، وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم

---

[1]- عاصي حسين محمود ، سهاد عادل أحمد ، « نهاية عصر النخبة العربية : التداعيات و الأسباب » ، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية** ، العراق: جامعة تكريت ، العدد 14 ، 2012 ، ص 61 .

[2]- بلقيس محمد جواد ، «سوسيولوجية ثورات الربيع العربي : دراسة تحليلية لفعل الثورات العربية »، **مجلة العلوم السياسية**، العراق :جامعة بغداد، العدد 44، 2012 ، ص 251 .

[3]- المرجع نفسه ، ص 252 .

العربي اذ ترتفع مستوياتها الى 25 %بين الشباب مقارنة بالمتوسط العالمي 14،4 % وتتركز نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشباب المتعلم الحاصل على تعليم عال بنسبة تفوق 95 بالمئة من الشباب العاطل عن العمل في العالم العربي ، كما يعاني الشباب من ناحية أخرى اقصاءا سياسيا واضحا فقد أدى غياب الحريات السياسية والمدنية وضعف الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان الى انصراف الشباب عن المشاركة السياسية من خلال القنوات الشرعية[1] ، وكان الانطباع السائد عن الأجيال العربية الشابة الجديدة سلبيا ويذهب منطوقه الى الظن بأن هذا الجيل غير مسيس بل غير مبالي وقليل الاهتمام بالسياسة والشأن العام قياسا بالأجيال السابقة له ، وان ثقافته الفكرية والاجتماعية ضحلة، جيلا متشبعا بقيم النفعية والاستهلاك والرغبة الجامحة في امتلاك أسباب الاستمتاع وفرصه التي يوفرها المجتمع الاستهلاكي [2] ، والواضح أن الأنظمة العربية لم تلحظ ذلك التغيير الذي طرق نظام قيم هذا الجيل وهو ما يفسر تفاجئها بالموجة الثورية التي قادها هذا الجيل وعجزها عن كبحه أو حتى التفاوض معه.

2- أزمات الشرعية و غياب الأساس الديمقراطي للحكم : تعد من الأسباب الرئيسية المحركة لهذه الثورات ، اذ أدت الى ترسيخ التسلطية السياسية والثقافة القمعية التي أسست لها والى بعض القبول بالأمر الواقع الحامل لجمود سياسي وشيخوخة سياسية عند قمة النظام و أجهزته[3] ، فالنخب الحاكمة تجاوزت ما بين 20-30 سنة و أن سن الحكام ما بين 70-80 سنة وهذا السن لا يتكيف مع متطلبات الشباب العربي وطموحاته ، خاصة في ظل تمسك هذه الأنظمة بالسلطة وعجزها عن انتاج السلطة الشرعية ووضعها في التداول للتعبير عن ارادة الجماعة وسيادتها، وعلى العكس من ذلك وظفت الدولة للنخب الحاكمة ودعمت احتكارها لها لمواجهة القوى والمخططات المناو ئة [4] وهو ما ساهم في تعميق الهوى بين الشعوب العربية و أنظمتها الحاكمة ، وفي هذا السياق أكد " ماتيو غيدير " في مؤلفه " صدمة الثورات العربية" أن "الشعوب العربية ما عادت تقبل بوضع الرعية بل اصبحت تطالب بوضع المواطن الحر والمسؤول....وهنا تكمن احد الجوانب الاساسية للانتفاضات الجارية " ، كما اعتبر أن عملية الانتقال من مرحلة الرعية الى مرحلة المواطنة الحديثة وحقوق الانسان ليست سهلة على الاطلاق ولا تتم بين عشية وضحاها وتتطلب عقودا من الزمن[5].

3- الاحباط النفسي: يعد من أهم العوامل المنطقية الكامنة وراء انفجار الشعوب العربية وثورتها على الأوضاع القائمة وانتقالها من حالة اللافعل الى الفعل ، وينشأ الاحباط النفسي اذا كان هناك تباين وتناقض بين ما يريده الانسان ويراه من

---

[1]- دينا شحاتة ، «محركات التغيير في العالم العربي » ، **السياسة الدولية** ، مصر : مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، السنة 47 ، العدد 184، أفريل 2011 ، ص 11 .

[2]- عبد الاله بلقزيز ، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل** ، مرجع سابق ، ص 123 .

[3]- نبيل عبد الفتاح ، **النخبة و الثورة** ، (مصر : دار العين للنشر ، 2013) ، ص 40 .

[4]- عاصي حسين محمود ، سهاد عادل أحمد ، مرجع سابق ، ص 62 .

[5]- هاشم صالح ، **الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ** ، مرجع سابق ، ص 326 .

حقه وبين الواقع العملي ، وقد أسهمت العولمة و الاعلام المفتوح وثورة الاتصالات في هذا التباين ومن ثم الاحباط ، فالإنسان العربي العادي على وعي وإدراك بحياة الانسان في الدول المتقدمة ، ولذلك أصبحت توقعاته ورؤيته لما يجب ان تكون عليه حياته في تناقض وتباين واضح مع مواقفه ، خاصة من ناحية حقوق الانسان والحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فطبقا لنظرية الدوافع يسعى الانسان أولا لتحقيق حاجاته الأساسية مثل المأكل والمشرب والمسكن ، فإذا حقق هذه الاحتياجات الأساسية تظهر له دوافع للحصول على احتياجات أخرى مثل حقوقه السياسية ، فقد يثور الانسان لعدم حصوله على احتياجاته الأساسية (ثورة الفقراء) أو لحصوله على احتياجاته الأساسية وتطلعه الى احتياجاته الانسانية الأخرى (ثورة الطبقة المتوسطة) أو في بعض الأحوال يحدث خليط من الاثنين كما هو حال ثورات الربيع العربي[1].

4- العامل التكنولوجي والاتصالات: حملت ثورة الاعلام والاتصال الى المجتمعات العربية في مطالع عقد التسعينات امكانات جديدة لاتصال الشباب بمصادر المعلومات وتوسعة مداركهم للعالم والأشياء ، وبدت تلك المتغيرات مؤذنة بإحداث تبدلات جوهرية في انساق القيم وفي المعايير كما في الصلة بالذات والعالم [2] ، ورغم سياسة منع دخول التقنيات المتطورة التي انتهجتها معظم الانظمة السياسية العربية- إلا في أجهزتها الامنية والمخابراتية- إلا أن العولمة اجتاحت المجتمعات والحدود وأصبحت الالكترونيات في متناول الكثير من شعوب العالم العربي [*] ، فقد استطاعت وسائل الاعلام الجديدة متعددة الوسائط ومواقع التفاعل الاجتماعي أن تكسر القيود السياسية والقانونية والإدارية المفروضة على حريات الرأي والتعبير والمجال السياسي الفعلي ، وذلك عن طريق الانتقال والمشاركة في المجال العام السياسي العولمي المفتوح [3]، و قد أبرزت أبحاث المفكر "ايمانويل كاستل " الدور الذي تمارسه تقنيات المعلومات في انجاز التحولات الاجتماعية الكبرى ، و أكد " كاستل " على دور الذات الفاعلة في المجتمع الشبكي حيث يشتغل الفاعلون أفرادا و جماعات ضمن شبكات تقوم بإنتاج و تداول ما سماه القوة و التجربة و بناء ثقافة افتراضية متجاوزة حدود المكان و الزمان[4] ، وفي ذات السياق يؤكد الكاتب "ألفن توفر" في مؤلفه " صدمة المستقبل والموجة الثالثة" أن " أي سلطة لا تأخذ بعين الاعتبار هذه المتغيرات سيكون مآلها الزوال.. أي زوال الانظمة الاستبدادية وإحلال النظم الديمقراطية محلها " [5] ، وفي الغالب أن السلطات العربية افترضت أن هؤلاء الشباب يعيشون في أطر

---

[1]- هشام رامي ، " من الكبت الى التعجل : الأبعاد النفسية للتحولات الثورية في المنطقة العربية " ، مرجع سابق ، ص ص 1-2 .

[2]- عبد الاله بلقزيز ، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل** ، مرجع سابق ، ص 125 .

[*] بلغ عدد مستخدمي الانترنت حسب موسوعة ويكيبيديا في اواخر عام 2010 حوالي 3.5 مليون مستخدم في تونس (34 بالمئة من السكان)، وفي مصر 17 مليون (21 بالمئة من السكان) وفي ليبيا ، وفي الجزائر ووصل عدد المدونات في العالم العربي في العام 2009 الى حوالي 600 الف مدونة حسب تقرير اعدته الشبكة العربية لحقوق الانسان أنظر :

-حازم عبد الحميد النعيمي،« في ضوء الثورات الشعبية بتونس و مصر: دور الأنترنيت و مواقعه في تحرير المعلومة و الرأي من القيود التقليدية »، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية** ، العراق :الجامعة المستنصرية ، العدد 32 ، 2010 ، ص 79

[3]- نبيل عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص 46 .

[4]- كمال عبد اللطيف ، «مدخل الى قراءة الأبعاد الثقافية للثورات العربية » ، مرجع سابق ، ص 29 .

[5]- بلقيس محمد جواد ، مرجع سابق ، ص 250 .

الخيال والأوهام ولا يمتلكون القدرة على التأثير في الواقع ، غير أن هؤلاء الشباب تحولوا بسرعة فاجأت اجهزة القمع السلطوية وخرجوا من العالم الافتراضي الى العالم الواقعي أي الى الشارع ، وذلك عندما استخدموا الانترنيت بفعالية لتعبئة جماهير الشباب بمواعيد وأماكن تجمع حولوها الى انتفاضات وثورات في الشهر الأول من عام 2011 داعين الى التغيير الاصلاحي برفع القيود عن الحريات والحقوق وإنهاء الفساد صعودا الى المطالبة بإصلاحات جذرية للهياكل الس ياسية والاقتصادية والاجتماعية وصولا الى الدعوة للتغيير الثوري الشامل بإسقاط النظام الحاكم واستبداله بنظام ديمقراطي ، وهو ما تحقق بسقوط أنظمة قوية ومستقرة نسبيا(تونس، مصر، ليبيا) بشكل فاجئ المنطقة والعالم وغير مسار التاريخ في المنطقة التي يتوقع فيها تغييرات أخرى لأنظمتها على الطريقة ذاتها [1].

5- تفشي الفساد: ان المتفحص في خطابات حركات الاحتجاج والثورة لا يجدها تدور على رفض بنية الاستبداد الحاكمة للنظام السياسي فحسب ، بل ايضا اسقاط الفساد ورفض ظواهر النهب المنظم للثورات والمقدرات من قبل عصابات المال والسلطة المتحالفة والمؤتلفة في شبكة مصالح مشتركة ، فقد أصبح الفساد هو الشرعية التي تقوم عليها الأنظمة العربية نتيجة لغياب الرقابة التي يفرضها مبدأ المسؤولية وتدني درجة الشفافية التي تتسم بها أنظمة الحكم غير الديمقراطية ، وهو ما كشفته تسريبات ويكليكس التي فضحت فساد الحكام في البلدان التي مر بها الربيع العربي من بذخ للأموال واتفاقيات سرية ومؤامرات ضد الحكام والشعوب ...الخ ، فبدأت الهوة تتسع بين الشباب الحالم بالوعود وبين ساسة دولهم [2] ، وقد كشف تنحي أو زوال بعض زعماء دول ثورات الربيع العربي وانهيار أنظمتها عن أن تلك الدول كانت تعاني من فساد اد اري ومالي غير مسبوق كلف الاقتصاد عشرات المليارات من الدولارات اضافة الى الهدر في الموارد والإمكانيات و الكوادر.

6- العامل الاقتصادي والاجتماعي : تجلى في سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية التي تتسم بأداء حكومي غاية في السوء ، فعلى الرغم من الثروات الهائلة التي تزخر بها إلا أنها أخفقت في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية ، اذ لا تزال قطاعات واسعة من الشعوب العربية تعاني الأمية والبطالة وتدني مستويات الدخل وغياب الخدمات والمرافق فضلا عن الاتساع المستمر للفجوة بين الطبقات والمناطق في الدولة الواحدة [3] ، فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم والارتفاع غير المسبوق لأسعار السلع الغذائية في ظل فشل سياسات الدعم الحكومي في مساعدة الفئات الأكثر فقرا حيث تشير دراسات البنك الدولي الى أن 34 % من مبالغ الدعم الهائلة المقدمة في الدول التي شهدت الاضطرابات تذهب للفئات التي لا تستحق الدعم ، وهو ما أدى الى تزايد حالة السخط الاجتماعي فالطبقات الشعبية التي عانت من الحرمان و

---

[1]- حازم عبد الحميد النعيمي ، مرجع سابق ، ص ص 85-86 .
[2]- عاصي حسين محمود ، سهاد عادل أحمد ، مرجع سابق ، ص 65 .
[3]- نغم نذير شكر ، «التحركات الراهنة في النظام العربي المعاصر»، مرجع سابق ، ص 7 .

التهميش والقمع صبرت لفترات تاريخية ولكنها انتفضت وبقوة لأنها ترفض العيش وراء خطوط الحرمان والفقر [*] دونما امال في التغيير والإصلاح وحل لمشاكلها الحادة[1] ، ويمثل الجمع بين مطلبي الحرية والعدالة الاجتماعية في مجرى الحركات الثورية والاحتجاجية اليوم أول شكل من أشكال الاقتران بين المسألة السياسية والمسألة الاجتماعية /الاقتصادية في الوعي العربي المعاصر ، فقد طالب الشباب المنتفض ومن خلال خطاباته المرفوعة بكل حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

7- احتكار الثروة: يشير الكثير من المراقبين السياسيين ومن علماء الاجتماع السياسي الى أن غياب العدالة في توزيع الثروة يعد أحد أهم أسباب اندلاع الثورات ، فقد شهدت الدول العربية في العقود الأخيرة خللا كبيرا في توزيع الثروة واستئثار فئة قليلة بموارد الدولة عبر تكريس معادلة (زواج السلطة ورأس المال) وتفشي الافقار كأحد مخلفات الاصلاح الاقتصادي وتبني آليات السوق وتراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة وهو ما عظم من قيمة المؤشرات المالية على حساب التهميش التنموي لفئات وشرائح واسعة من المجتمعات العربية[2] ، وعلى هذا الأساس قامت الثورات العربية في وجه نوعين من الاحتكار " احتكار السلطة واحتكار الثروة" وقد ترجم الاحتجاج على الاستبداد والفساد في مطلبين غلبا على غيرهما من المطالب هما " الحرية والعدالة الاجتماعية " منظورا اليهما كأفق للخلاص من الحقبة الماضية ومأسيها الاجتماعية المدمرة.

8- غياب الحريات السياسية: اعتمدت الدول العربية على ترسانة واسعة من الأدوات القانونية والأمنية والإدارية لتقييد الحريات والأحزاب السياسية والإعلام ومنظمات المجتمع المدني وهيكلة الانسداد السياسي بأطر لا تسمح بالتعبير الحر ، وقد أدى امتناعها عن تبني اصلاحات سياسية حقيقية الى انصراف المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية [3] ، واتجاه المهتمين منهم بالشأن العام خاصة من أبناء الطبقة الوسطى الى المشاركة من خلال قنوات بديلة وفي مقدمتها الحركات الدينية والعرقية و المناطقية والتي تحولت الى أهم فاعل سياسي في مواجهة النظم المستبدة في معظم الدول العربية حيث رفضت المشاركة في المنظومة السياسية التي فرضتها الدولة على معارضيها ، وتبنت خطابا يتجاوز مطالب الاصلاح التدريجي وطالبت بالتغيير الشامل من خلال تعبئة الشارع في مواجهة النخب الحاكمة [4]مؤكدة أنه في حالات التوتاليتارية الشمولية المطلقة يجب أن يكون التحول جذريا وكاملا و من خلال الثورة.

9- اخفاق المعارضات السياسية في العالم العربي في تقديم بديل سياسي عملي للأنظمة القائمة وإجراء تغيير جذري

، وبذلك شعرت الجماهير العربية أن مسؤولية التغيير مسؤوليتها وأنها ان لم تأخذ بزمام الأمور بأيديها فسوف تكرس

---

[*] فوفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 2009 تعد الشعوب العربية أكثر شعوب الأرض فقرا حيث لا يزيد متوسط الدخل الفردي السنوي على الألف دولار لنسبة تزيد على 70 % من سكان العالم العربي .

[1]- نبيل عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص 40 .

[2]- وصال العزاوي ، مرجع سابق ، ص156 .

[3]- نغم نذير شكر ، مرجع سابق ، ص 10 .

[4]- دينا شحاتة ، «محركات التغيير في العالم العربي » ، مرجع سابق ، ص 12 .

سياسات القمع القائمة ، ومن هذا المنطلق شكلت الثورات المندلعة ادانة ورفضا صريحا للأنظمة العربية المتهرئة التي حكمت البلاد على مدار عقود طويلة وكرست سياسات وممارسات احتقار وإذلال وظلم واستعباد وقهر الشعوب

10- العامل الخارجي: يعد العامل الخارجي من العوامل المؤثرة جدا في عملية التغيير التي تشهدها المنطقة العربية ، ولا يمكن لأي متابع اغفال دور الغرب ممثلا في الولايات المتحدة الامريكية من جهة والاتحاد الاوروبي بقيادة فرنسا من جهة أخرى في دعم الثورات العربية على كافة الأصعدة سواء كان دعما اعلاميا أو سياسيا أو عسكريا مباشرا كما حدث في ليبيا [1] ، فقد شهدت السنوات الأخيرة تصاعدا كبيرا لدور الفاعلين الدوليين في السياسات الداخلية لدول المنطقة وذلك عبر دعم مبادرات تخل باستقرار النظام العربي القائم وبالنظم السلطوية في المنطقة خاصة تلك التي تبنت مواقف مناهضة للولايات المتحدة ، وقد تجلى هذا التدخل في سياق التدخل الأمريكي في الصومال و الاحتلال الأمريكي للعراق ، ودعم مبادرات الانفصال في جنوب السودان..، وحتى النظم المعتدلة تعرضت لضغوط خارجية متزايدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والربط بين الارهاب وغياب الحريات لإدخال اصلاحات سياسية وإطلاق الحريات السياسية والمدنية [2] ، فمنذ تلك الفترة بدأت الولايات المتحدة الامريكية بعملية القصف الفكري للشعوب العربية والانفتاح على العالم واستلهام الثقافات الغربية الأكثر انفتاحا وديمقراطية ووظفتها ضد الأمة العربية والتي كان لها دور فاعل في استقطاب الشباب العربي ضد الاستبداد السياسي [*] ، حيث حاولت الولايات المتحدة الايحاء بأنها تقف في جانب الشعوب العربية وحقها في الحرية والديمقراطية في الوقت الذي كانت فيه الأنظمة التونسية والمصرية واليمنية من الحلفاء الاستراتيجيين لها في المنطقة وكانت هي كبش الفداء للتحولات التي نادت بها الولايات المتحدة ، وفي هذا السياق تجدر الاشارة الى بروز اتجاهين يحملان رؤى متباينة لدور العامل الخارجي في هذه الثورات ، يرى **الاتجاه الاول** أن للعامل الخارجي دور كبير ومؤثر في تحريك الشارع العربي وإحداث تغييرات فيه ، اذ لعبت الولايات المتحدة الامريكية دورا خفيا هاما في هذه الثورات حيث استغل استراتيجيوها حالة الغضب الاجتماعي للشبيبة العربية لقلب الأنظمة وتجديد الطبقة السياسية العربية وقطع الطريق على الديمقراطية الحقيقية والعدالة الاجتماعية الحقيقية [3] ، ويدعم أنصار هذا الاتجاه طرحهم بتسريبات موقع ويكليكس التي عد نشرها بمثابة فوضى خلاقة بوسائل جديدة حيث أكدت –وفقا لمقابلات مع مسؤولين ودبلوماسيين وعدد من البرقيات التي حصلت عليها– أن عددا

---

[1]- أحمد عبد الكريم ، «غياب الايديولوجيا عن الثورات العربية» ، مرجع سابق، ص 169 .

[2]- نغم نذير شكر ، مرجع سابق ، ص ص 14 -15 .

[*]- فقد أظهرت شرائح واسعة من الجمهور العربي ميلا واضحا واستبشارا ملموسا بالتغيير الذي طال انتظاره - وفقا لما أشارت اليه تقارير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية ومنها تقرير عام 2003- وان كانت هذه التقارير قد صدرت بضغوط غربية بل امريكية وأفصحت عن تصدر العرب لائحة من يؤيد الراي القائل بأن الديمقراطية افضل من اي شكل اخر للحكم وعبروا عن اعلى مستوى من الرفض للحكم الاستبدادي ، أنظر:
-نغم نذير شكر ، المرجع نفسه ، ص 6 .

[3]- هاشم صالح ، مرجع سابق ، ص 131 .

من المجموعات والأفراد و المتورطين مباشرة في الثورات العربية التي اجتاحت المنطقة العربية ك(حركة 6 افريل في مصر ومركز حقوق الانسان في البحرين وحركات شعبية مثل انتصار القاضي في اليمن) قد تلقت التدريب والتمويل عبر جماعات مثل المعهد الجمهوري والمعهد الديمقراطي الوطني و" فريدوم هاوس" وهي منظمة لحقوق الانسان ومقرها في واشنطن [1]، وهذا ما يؤكده المفكر " فانسان جيستير" في كتابه " سبعة مفاتيح لفهم الثورات العربية " بالقول" ....من الواضح أن الغرب يحاول استغلال الوضع لصالحه فلا ريب أن تحاول أمريكا التأثير على هذه الثورات العارمة وتوجيهها في الاتجاه الذي يخدم مخططاتها في المنطقة بشكل يتناسب مع رؤيتهم الايديولوجية لطبيعة الديمقراطية الملائمة للعالم العربي " [2] ، وفي السياق ذاته يرى المفكر التونسي" حداد ميزري" في مؤلفه" ربيع عربي ام خريف اصولي" " أن انتفاضات الربيع العربي ليست عفوية الى الحد الذي يصورونه " و أن لديه وثائق تثبت تورط الأجهزة السرية الأمريكية **التي بدأت منذ 2008 بتدريب الشباب العربي أو بعضهم على كيفية تفجير الثورات عن طريق الفايس بوك وبقية أجهزة المعلوماتية الحديثة [3]، وعلى النقيض من ذلك يرى أنصار **الاتجاه الثاني** أن الثورات العربية هي صناعة داخلية خالصة لم يكن فيها أي دور خارجي ، وهذا ما أكده المفكر عبد الاله بلقزيز في كتابه " ثورات وخيبات بالقول " لم يكن للتدخل الخارجي دور في انتاج حالة الثورة او حالة الاحتجاج الشعبي العارم في الوطن العربي"، غير أنه لا ينفي أن يحصل هذا التدخل أثناء الثورة أو الاحتجاج و بعد انطلاق فصولها وهذا ما أكده قائلا "... لا يحتاج المرء الى كبير ذكاء للتمييز بين الأمرين ..بين أن تنشأ ثورة في رحم ظروفها وشروطها الاجتماعية/السياسية والثقافية والنفسية فتخرج الى الوجود...و أن يحاول هذا الطرف أو ذاك استغلالها ومحاولة التأثير في مجرياتها ومساراتها بغية أخذها الى نهايات يبتغيها أو يرى فيها مصلحة له " [4]، والأكيد أنه و ان اختلفت الاراء والمواقف يمكن الجزم بأن الغرب نجح في قراءة الواقع العربي و أحسن استغلال وضع ذكي جاهز للاستغلال.

من خلال ما سبق ذكره نصل الى التأكيد على ان شروط الانفجار العربي كانت جاهزة ومتوافرة فكانت له أسبابه الواقعية والموضوعية شكلت مقدمات مهدت لانفجار الوضع أو بالأحرى مثلت أعراض قيام ثورة ، و ينبغي التأكيد على أن هذه الثورات لم تكن ناجمة عن قرارات سياسية متخذة من عواصم غربية و انما من عوامل سياسية و اقتصادية و اجتماعية محلية كان من الصعب التنبؤ بديناميتها ، و هذا لا ينفي طبعا الدور الخارجي في احتواء هذه الثورات و توجيهها و خصوصا دور الولايات المتحدة و الاتحاد الاوروبي ، و الأكيد أن النظم السياسية المغاربية لم تترك أي فرصة للتغيير فجاءت هذه

---

[1]- أحمد عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص 170 .

[2]- هاشم صالح ، مرجع سابق ، ص 332 .

** مع ذلك لا ينكر حداد أن الاستبداد السياسي و الفساد و الرشوة و المحسوبية و البطالة الكثيفة شكلت عوامل موضوعية لانفجار الربيع العربي و بالتالي فالأرضية كانت مهيئة تماما لذلك الانفجار ، أنظر : -المرجع نفسه ، ص 121 .

[3]- هاشم صالح ، المرجع نفسه ، ص 120 .

[4]- عبد الاله بلقزيز ، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل** ، مرجع سابق ، ص 145 .

الثورات بعد عقود من الغضب المكتوم و أثبتت نجاعتها خاصة بعد نجاح ثورتي الشعبين التونسي و المصري في اسقاط نظامين قمعيين .

المبحث الثاني : الثورة الشعبية في تونس : دراسة تحليلية

أضحت تونس بثورة شعبها أنموذجا للعالم العربي لأنها أسقطت نموذج الدولة البوليسية السائدة عربيا ، فقد أدت حالة الاستبداد و الانغلاق السياسي الذي شهدته تونس على مدار عقود من حكم بن علي الى تضافر جملة من العوامل أدت الى تآكل نظامه و تنامي السخط الشعبي ، و في 17 ديسمبر 2010 جاءت الشرارة التي أشعلت الثورة والتي لم تخطط لها نخب سياسية أو ثقافية ولا قيادات حزبية أو نقابية ، وكان الشاب محمد البوعزيزي الشرارة التي أشعلت التظاهرات و الاحتجاجات الشعبية العفوية في العديد من المدن التونسية لتنتقل الشرارة لعدة عواصم عربية أخرى ، و مهما بدا من عناصر الاشتراك بين ثورة تونس وباقي الثورات فإن الأولى تظل ذات خصوصية على مستوى الدوافع و المسار و الخصائص و كذا مواقف دول الجوار و القوى الكبرى حيالها ، و هذا ما سيتم التطرق اليه بالتفصيل في الاتي :

المطلب الأول : دوافع قيام الثورة التونسية

ككل حدث تاريخي كبير تقدم لنا الثورة التونسية نفسها بوصفها ظاهرة متعددة الأبعاد لا يمكن فهمها باختزالها في بعد واحد أو الاكتفاء بقراءتها من زاوية واحدة ، و يكشف استقراء الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي التونسي عن تراكم مجموعة من المشكلات كان لها الدور الحاسم في تفجير الثورة من أبرزها نذكر :

1- طبيعة النظام السياسي التونسي الذي وظف أجهزة الدولة والحزب لأغراضه ولأغراض بطانته ، فقد أدى تجميع السلطة والثروة في يد واحدة وإغلاق جميع منافذ التعبير وأطر التنظيم السياسي الى ارتكاب النظام الحاكم انتهاكات جسيمة في حق الشعب التونسي وخاصة في صفوف المعارضين ، و كبت الحريات ومنع الشعب من حقه في التنظيم السياسي وهو ما أسهم في اضعاف جميع المؤسسات الوسيطة التي يمكن أن تنقل مطالب المجتمع الى مؤسسات الدولة [1] ، وهذا ما أكده وصف السفير الأمريكي بتونس لنظام بن علي -في تقريره لوزير خارجيته لشهر جوان 2008 والذي نشره موقع ويكليكس - بأنه" نظام شبه مافيوي ...وأن تونس دولة بوليسية فيها القليل من حرية التعبير ومشاكل خطيرة متعلقة بحقوق الانسان..وأن بن علي ونظامه فقد أي اتصال حقيقي مع الشعب التونسي." [2].

2- الحضور المكثف للحزب الحاكم اداريا وعلى مختلف المستويات وطنيا و جهويا ومحليا وممارسة الرقابة عن طريق انشاء لجان التنسيق الحزبي اضافة الى التداخل بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحزب و الوزارة الأولى ، وهو ما عمق الشعور بخيبة

[1]- عبد العلي حامي الدين ، مرجع سابق ، ص 4 .
[2]- عميره عليه الصغير ، مرجع سابق ، ص ص 6-7.

الأمل لدى الشباب في تجسيد المشاركة الفعلية ودفعهم الى التظاهر لإخراج المكبوت من أجل أن تتمكن الأغلبية الصامتة و المهمشة من التعبير عن سخطها والمطالبة بحقوقها .

3- طرح مشروع يكرس الرئاسة مدى الحياة والحكم الفردي المطلق حيث تصاعدت وتيرة الجدل الدائر في تونس بشأن مطالبة قوى سياسية ونقابية بالتمديد للرئيس بن علي لولاية سادسة عام 2014 [1].

4-التهميش المناطقي للجنوب والوسط مقارنة بالمحافظات المطلة على البحر فقد كشفت دراسة أعدتها منظمة رجال الأعمال التونسيين أواسط عام 2010 عن أن أكثر من 52% من الشركات في تونس توجد في 7 محافظات ساحلية ، و أن 17 محافظة المتبقية لا تستقطب إلا أقل من نصف المؤسسات التونسية والاستثمارات الحكومية والخاصة ما يعني أن نسب البطالة والفقر فيها أكبر بكثير من المعدلات الوطنية [2] ، وعلى سبيل المثال بلغت معدلات البطالة سنة 2008 في الولايات الجنوبية أرقاما مفزعة : سيدي بوزيد 32،2%، قفصة 42%، القصرين 35% بينما لم يتجاوز المعدل الوطني 21،6 % [3]، و يمكن القول أن ادراك سكان هذه المناطق لحجم التفاوت غير المبرر بين مناطقهم و مناطق الشمال و الساحل ولد احساس جماعي بعقدة الاهمال من طرف السلطة المركزية وهو ما يفسر الدور الحاسم الذي لعبته تلك المناطق في المظاهرات التي أطاحت بنظام بن علي.

5- تفشي البطالة خاصة في أوساط خرجي الجامعات حيث شهدت ارتفاعا مطردا في السنوات الأخيرة اذ قدر عددهم ب 336000 عاطل سنة 2006-2007 ، بينما لم يتجاوز عددهم للسنة الماضية 121800 عاطل حسب تقرير للبنك الدولي يعود لشهر مارس 2008، ورغم التلاعب بالأرقام المقدمة رسميا فإن ظاهرة البطالة ما فتئت تتفاقم ونسبة 13،2 بالمائة الرسمية المقدمة سنة 2010 هي بعيدة عن الحقيقة [4] ، وهذا ما يفسر الحضور والاندفاع المذهل للشباب الذي شكل وقود هذه الثورة بعد أن أيقن عدد كبير منهم وخاصة ذوي الشهادات العالية أن لا مستقبل لهم في ظل نظام بن علي.

6- تفاقم مظاهر الفساد والرشوة والمحسوبية التي عمت جل القطاعات السياسية والاقتصادية وحتى الأكاديمية في السنوات الأخيرة لحكم بن علي وهو ما أدى الى تراجع ترتيب تونس من 43 سنة 2005 الى 61 سنة 2007 حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية ، وقد كشفت الصحافية "كاترين كراسييه " والكاتب"نيكولا بييوا" في كتابهما الذي صدر في فرنسا في سنة 2010 مقدار الفساد الذي ارتكبته حاشية الرئيس بن علي في السنوات الأخيرة خاصة عائلة الماطري والطرابلسي مع

---

[1]- ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص ص 139-140 .

[2]- كمال بن يونس ،«التهميش الشامل : عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي قي تونس »، **السياسة الدولية** ، مصر : مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية العدد 184 ، أفريل 2011، ص ص 58-59.

[3]- المولودي الأحمر ، « الطابع المدني و العمق الشعبي للثورة التونسية » ، في : امحمد مالكي وأخرون ، **ثورة تونس : الأسباب و السياقات والتحديات** ، مرجع سابق ، ص 129.

[4]- عميره عليه الصغير ، مرجع سابق ، ص ص 5-6.

تسجيل تراجع حضور شخصية الرئيس بن علي بسبب مرضه وكبر سنه في متابعة شؤون الدولة [1] ، وفي هذا الخصوص أوردت صحيفة "لوفيغارو" الفرنسية أن أسرة الرئيس المخلوع وأسرة زوجته ليلى الطرابلسي سيطرتا على 40 بالمائة من مجمل النشاط الاقتصادي التونسي [2] ، و بالإضافة الى مظاهر الفساد و عمليات الخصخصة المشبوهة مثل الاقتصاد التونسي في عهد بن علي أيضا أداة من أدوات الاستبداد و ذلك عبر استعمال سلاح الجباية و اخضاع الجهاز الاداري العمومي لنفوذ الحزب الحاكم و الذي مثل بدوره رافعة لهيمنة بن علي و المقربين منه [3] ، والأخطر من ذلك كله تحول صراع المصالح بين رموز العائلات المهيمنة [*] الى صراعات علنية و شرسة على المال والمشاريع والنفوذ مما أنهك نظام بن علي من الداخل وفتك بمؤسسات الدولة .

7- تراكم النضالات من أجل الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي يعد أهم العوامل المساهمة في تفجير الثورة كان من أبرزها أحداث سبيطلة والحوض المنجمي سنة 2008 وأحداث بن قردان ومدنين سنة 2009 و التي وصفت بالدموية لم تشهد البلاد مثيلا لها منذ أحداث ثورة الخبز سنة 1984 [4] .

8- غياب بوادر رؤية جديدة للتغيير و الاكتفاء بإجراءات تجميلية للنظام بهدف اعادة ترتيب البيت الداخلي ضمن منطق المحافظة على المكاسب و الامتيازات ، مع الرفض القاطع لأي تغيير يقود الى انتقال من سياسة تسلطية بوليسية الى سياسة تتبنى رؤية أشمل للديمقراطية [5].

9-تنامي الثقافة الاتصالية والمعلوماتية وسط الأجيال الشابة أدى الى تبلور قدرات نوعية جديدة مستمدة من استخدام هذه المعرفة والتقنيات على نحو فجر بعضا من طاقة جيلية شابة استطاعت عبر مواقع التفاعل الاجتماعي والمدونات أن تكسر القيود السياسية والقانونية والأمنية والإدارية المفروضة على حريات الرأي والتعبير ، بل وأدت بعض القنوات الفضائية الى فتح

---

[1]- عبد العلي حامي الدين ، « الثورة الشعبية في تونس : مدى قابلية النموذج للتعميم » ، مرجع سابق ، ص 3 .

[2]- العربي صديقي ، مرجع سابق ، ص 10.

- وكان احسن مثال فاضح لنهب المال العام ما أقدمت عليه زوجة الرئيس المخلوع ليلى الطرابلسي بتواطؤ مع محافظ البنك المركزي قبل أيام قليلة من 14 جانفي من سرقة طن ونصف من الذهب من خزينة البنك المركزي وتهريبها نحو الخارج ، أنظر : عميره عليه الصغير، مرجع سابق ، ص 9 .

[3]- وليد حدوق ، « الثورة التونسية : قراءة في الخلفيات الاقتصادية – الاجتماعية » ، في : : امحمد مالكي وأخرون ، **ثورة تونس : الأسباب و السياقات والتحديات** ، مرجع سابق ، ص 103.

[*] للتعرف على أبرز هذه العائلات التي سيطرت على كل أوجه الحياة السياسية والاقتصادية في تونس و نشاطاتها المشبوهة أنظر :

- نيكولا بو ، جان بيير توكوا ، مرجع سابق ، ص ص 156-160.

[4]- نبيل عبد الفتاح ، **النخبة و الثورة** ، مرجع سابق ، ص 49.

- و من الملفت للنظر أن دراسات عديدة لثورة الخبز سنة 1984 كانت قد نبهت الى الخلل الاقتصادي و الى نتائج الانفتاح العشوائي غير المدروس الذي ساهم في تعميق الفجوة بين الأغنياء و الفقراء من جهة و بين المناطق الساحلية و الداخلية من جهة أخرى ، و بعكس ثورة تونس الاخيرة فإن ثورة الخبز لم تطالب بتغيير شامل للنظام السياسي و انما بقيت محصورة في مطالب ذات طابع اقتصادي و اجتماعي سرعان ما استطاع بورقيبة احتواءها سياسيا بإجراءات تسكينية لم ترق الى طموحات المحتجين ، للمزيد من المعلومات أنظر :- وليد حدوق ، مرجع سابق ، ص 102.

[5]- كفاح عباس الحمداني ، « حركة التغيير في تونس : الأسباب و التحديات » ، **دراسات اقليمية** ، العراق : جامعة الموصل ، السنة 10 ، العدد 31، 2013، ص 66 .

أحد أبرز بوابات الضغط الاعلامي والسياسي على نظام بن علي [1] الذي فشل في السيطرة على هذه الآليات الجديدة التي تتعامل معها ومن خلالها الأجيال الشابة .

10- انتهاكات نظام بن علي المنهجة لحقوق التونسيين و كانت تلك هي الوسيلة التي استعملها ليُثبّت بها أسس حكمه المبني على نشر الرعب و الخوف بين التونسيين ، ولم يبد أي احترام لسيادة القانون وهو ما كان أحد الأسباب الهامة التي أشعلت الثورة لتضع نهاية لمعاناة الشعب التونسي [2].

ان هذه الأسباب السالفة الذكر الى جانب العديد من الأسباب الأخرى هي التي دفعت بالشباب التونسي الى أن يثور في وجه نظام بن علي الاستبدادي ، وتؤكد الأحداث على مدار التاريخ أن أعظم ما يؤدي الى تدهور وانهيار النظم السياسية هو تفشي الظلم والطغيان في المجتمعات.

المطلب الثاني : مسار الثورة التونسية و عوامل نجاحها في اسقاط نظام بن علي

مثلت الثورة التونسية التي أدت الى هروب الرئيس التونسي وعائلته الى السعودية و الاطاحة بنظامه الذي استمر مدة23 عاما علامة فارقة وبداية مرحلة تاريخية جديدة في العالم العربي كان ت انطلاقتها يوم 17 ديسمبر كرد فعل على انتحار البوعزيزي في ولاية سيدي بوزيد [*] كتعبير عن تراكم الاحتقانات الاجتماعية (مظاهرات، اضرابات ، غلق الدكاكين، مشادات مع قوات الأمن...) ، ثم شملت جهات داخلية عديدة في الجنوب والمناطق الغربية للبلاد، ولم تتطور هذه الاحتجاجات الى تمرد عنيف ثم الى ثورة سياسية إلا بعد أحداث القصرين وتالة يومي 8 و9 جانفي2011 (التي سقط فيها نحو 50 شهيدا وعشرات الجرحى) ثم المسيرات الشعبية التي بلغت أقصاها في قابس والساحل وصفاقص [3]التي عرفت يوم 12 جانفي 2011 مظاهرة ضخمة نظمها الاتحاد العام التونسي للشغل ضمت أكثر من 100 ألف متظاهر ، لتصل الاحتجاجات أخير الى الضواحي الشعبية للعاصمة تونس ليصب التيار يوم 14 جانفي وانطلاقا من ساحة محمد علي معقل

---

[1]- نبيل عبد الفتاح ، مرجع سابق، ص ص 45-46 .

[2]- للإطلاع على نماذج انتهاكات نظام بن علي لحقوق الانسان أنظر :

- نيكولا بو ، جان بيير توكوا ، مرجع سابق ، ص ص 109-120.

- أنظر كذلك : - " ما وراء الواجهة : تقويض حقوق الانسان في تونس " ، تقرير مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس ، جوان 2010 ، متحصل عليه من :

https://www.ifex.org/tunisia/2010/06/07/tmgreportarabic2010.pdf , (2012-01-23).

[*] تقع ولاية سيدي بوزيد في الوسط الغربي للبلاد التونسية ، وتشكل ما يعادل 6،4 % من مساحة الجمهورية التونسية ، بلغ عدد سكانها سنة 2007 قرابة 400000 نسمة ، و تتميز هذه الولاية كعديد الجهات الداخلية بارتفاع نسبة الشباب حيث يمثل من هم أقل من 15 سنة 30 % من مجموع سكانها ، كما يمثل من هم في سن تخول لهم العمل (بين 15 سنة و 59 سنة) 60 % من مجموع سكان سيدي بوزيد و التي تعتبر المخزون الغذائي للتونسيين حيث توفر 20 % من الانتاج الفلاحي بالبلاد كما تمثل مخزونا مائيا هائلا ، أنظر :

- وليد حدوق ، مرجع سابق ، ص ص 96-97.

3- كمال بن يونس ،«التهميش الشامل : عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي قي تونس »، مرجع سابق ، ص ص 59-60.

النقابيين في مظاهرة ضخمة(أكثر من 100 ألف متظاهر)كسرت حواجز الأمن واقتحمت شارع بورقيبة لتصل أمام بناية وزارة الداخلية و ليهتف المتظاهرين بصوت واحد" ارحل...ارحل...ارحل" .

واللافت أن هذه المظاهرات شاركت فيها كل الفئات العمرية من شباب وشيوخ وأطفال ومن كل الشرائح المهنية والاجتماعية ولم تقتصر مطالبها على الحقوق الوظيفية والتشغيل انما تطورت لتشمل المطالبة بالانفتاح السياسي والإعلامي ومحاربة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية[1] ، ليرفع المتظاهرون سقف مطالبهم الى المطالبة بإسقاط النظام على الرغم من قيام الشرطة بإرهابهم عبر تعمد القتل المباشر برصاص القناصة وباستخدام رصاص ذي رأس متفجر ، و نتج عن هذه المظاهرات التي شملت مدن عديدة في تونس سقوط العديد من القتلى و الجرحى من المتظاهرين*

وأجبرت الرئيس بن علي على اقالة عدد من الوزراء بينهم وزير الداخلية و تقديم وعود لمعالجة المشاكل التي نادى بحلها المتظاهرون ، لكن الاحتجاجات توسعت وازدادت شدتها .

و كان حديث المؤامرة جزءا من الخطابات السياسية السلطوية في تونس لتفسير حركات الاحتجاج السياسي والاجتماعي و لتسويغ خطاب التخوين النمطي السلطوي ازاء القوى الثائرة ولتبرير القمع المفرط والوحشي الذي مارسته الأجهزة الأمنية للنظام [2] ، حيث وصف بن علي في خطابه الثاني تلك الاضطرابات بأنها " أعمال قلة مأجورة و ارهابية تسيرها من الخارج أطراف يغيظها نجاح تونس الذي تشهد به مؤسسات دولية نزيهة "، و وتوعد " كل من يعمد للنيل من مصالح البلاد وتغرير أبنائها وشبابها ، بأن القانون سيكون هو الفيصل " ،كما أعلن عن جملة من القرارات تشمل مضاعفة طاقة التشغيل وتنويع ميادينها خلال عامي 2011 و2012 وخلق 300 ألف وظيفة جديدة ....الخ [3] ، وفي 13 جانفي ظهر بن علي مجددا على شاشة التلفاز ليلقي خطابا غير مسبوق يعلن فيه أنه فهم الشعب التونسي أخيرا و يعلن عن استجابته لمطالب الشعب ، و وعد بعدم الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة عام 2014 ،كما أعلن عن تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في الفساد ، و اعتبر أن الوضع في تونس " يفترض تغييرا شاملا و عميقا " و أن التغيير الذي أعلن عنه هو " استجابة لمطالب الشعب التي تفاعل معها و تألم لما حدث شديد الألم "[4] ، و لم يعر الشعب التونسي أهمية لتلك الوعود أو للخطابات الثلاثة التي ألقاها بن علي واستمر في ثورته والأكثر من ذلك فعلت هذه الخطابات فعلا عكسيا اذ أنها أججت نار الثورة لكونها خطابات خالية من

---

[1]- ناجي عبد النور ، «الحركة الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي »، مرجع سابق، ص 131.

*وفقا لتحقيقات اللجنة الوطنية التونسية لاستقصاء الحقائق حول التجاوزات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر الى 14 جانفي 2011 بلغ عدد الضحايا (338) حالة وفاة ، من بينها 28 من قوات الامن و 86 حالة كان ضحيتها سجناء ، وقد سقط أغلب الضحايا في ولايات القصرين ، سيدي بوزيد، وقفصة وتونس الكبرى ، كما بلغ عدد الجرحى 2147 فردا ، للمزيد من التفصيل أنظر : - محسن عوض (محررا)، **مشهد التغيير في الوطن العربي : ثلاثون شهرا من الاعصار** ، (مصر : المنظمة العربية لحقوق الانسان ، 2013) ، ص 101.

[2]- نبيل عبد الفتاح ، **مرجع سابق** ، ص 50 .

[3]- عزمي بشارة ، **الثورة التونسية المجيدة : بنية ثورة و صيرورتها من خلال يومياتها** ، مرجع سابق ، ص 277.

[4]- راغب السرجاني ، مرجع سابق ، ص ص 96-97.

المصداقية و " لم ترتق الى طموحات الناس ولم تحوي سوى التهديد والهذيان " حسب رئيسة الحزب التقدمي الاشتراكي " ميه الجريبي[1] .

استطاع المتظاهرون بعد 25 يوما وبفضل تلاحمهم وطول نفسهم أن يطيحوا بالرئيس بن علي مساء يوم الجمعة 14 جانفي 2011 والذي أجبر على التنحي على السلطة ومغادرة البلاد بشكل مفاجئ بحماية أمنية ليبية الى السعودية وذلك في تطور دراماتيكي لم تشهده منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط من قبل [2] ، وفي نفس اليوم أعلن الوزير الأول محمد الغنوشي عن توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه وذلك حسب الفصل 56 من الدستور مع اعلان حالة الطوارئ و حضر التجول ، لكن قرر المجلس الدستوري اللجوء للفصل 57 من الدستور وإعلان شغور منصب الرئيس وبناءا على ذلك أعلن في يوم السبت 15 يناير عن تولي رئيس مجلس النواب فؤاد لمبزع منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت الى حين اجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال فترة من 45 الى 60 يوما[3].

للإشارة تداخلت عوامل عديدة ساهمت في نجاح الثورة التونسية في اسقاط نظام بن علي من أبرزها :

– خصوصية المجتمع التونسي المتجانس في تركيبته الدينية والعرقية ساعد على نجاح الثورة التونسية حسب الدكتور صبحي غندور الذي أكد أنه "لو حدثت التجربة التونسية في دول أخرى ذات تعددية دينية أو اثنية فلابد أن تكون النتائج مختلفة"[4].

– ارادة التغيير لدى الشباب التونسي الثائر أوجدت حالة من التحدي والصمود أمام آلة القمع الرهيبة التي مارسها نظام بن علي ، فقلد تشكلت حالة من التحدي المعلن بين شباب الثورة والنظام وعبر عنه النظام بتنازلات متتالية لم تلب مطالب المتظاهرين التي ارتفع سقفها شيئا فشيئا الى أن رحل رأس النظام [5].

–انضمام الجهات النقابية والسياسية مبكرا الى المتظاهرين وإسهامها اللافت في دعم التحركات اعلاميا وسياسيا شكل أحد عوامل نجاح الثورة ، وقد برز في هذا السياق رموز من النشطاء والكوادر في اتحادات نقابات العمال والحزب الديمقراطي التقدمي والتجديد والتكتل الوطني الديمقراطي وبعض المجموعات اليسارية مثل حزب العمال الشيوعي ، كما لعب التيار الاسلامي –رغم ما تعرض له من قمع خلال العقدين الماضيين–دورا مميزا في محطات القصرين و جندوبة و الكاف وسيدي بوزيد.

---

[1]- العربي صديقي ، مرجع سابق ، ص ص 20-21.
[2]- ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص 131.
[3]- راغب السرجاني ، **مرجع سابق** ، ص 97.
[4]- علي عبده محمود ، " الثورة التونسية : الأسباب ...عوامل النجاح ...النتائج " ، متحصل عليه من :
http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/8.htm , (2014-05-06).
[5]- العربي صديقي ، مرجع سابق ، ص 26.

-لعبت شخصيات سياسية رسمية من داخل القصر الرئاسي دورا هاما في دفع بن علي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نحو مغادرة البلاد وعطلت تعليمات اصدرتها بعض الجهات الرسمية لمواصلة استخدام الرصاص ضد المتظاهرين بينهم محمد الغنوشي وفؤاد لمبزع .

-أسهمت العائلات المقربة من بن علي في الاطاحة به من خلال دفع الأوضاع نحو التدهور وشل عمل الحكومة ومؤسسات الدولة عبر تدخلاتها المتناقضة وقوى الضغط المتضاربة المصالح والتوجهات التي سلطوها عليها [1].

-الدور الايجابي للجيش التونسي الذي كان له شأن مؤكد في مجريات الأحداث ، حيث التزم بالحياد وكان تدخله لحفظ الأمن والحفاظ على عدم انهيار الدولة التونسية ، وكان ذلك نابعا من أن الجيش التونسي عانى من سياسة التهميش والإضعاف المعتمدين له من قبل بن علي لمصحلة الأجهزة الأمنية الأخرى التي كان يحتمي بها النظام التونسي ، و تردد أن قادة الجيش ساهموا في اقناع بن علي بضرورة الرحيل ومغادرة البلاد حتى لا تصل الأمور الى مرحلة الفوضى غير المسيطر عليها [2]، وعقب رحيل بن علي طمئنت القيادات العسكرية المحتجين بضمان تنفيذ المطالب التي ثاروا من أجلها من خلال تعهد قائد أركان الجيش الجنرال" رشيد عمار" بحماية الثورة الشعبية و عدم الخروج على الدستور في اشارة واضحة الى التزام الجيش بالحياد وعدم الاستيلاء على السلطة.

- دور الاعلام الالكتروني الذي تحول بطبيعته التفاعلية الى أحد أبرز محركات الثورة فساهم بفعالية ملحوظة في تشكيل وعي جديد من خلال حركة التسييس السريعة والمكثفة وربط النشطاء ببعضهم البعض وتنسيق تحركاتهم الميدانية ، كما ساهمت بعض القنوات في نشر حقيقة ما يجري على الأرض فبدا الفرق شاسعا مع ما يبثه الاعلام الرسمي الذي مارس سياسة التعتيم وتشويه الحقائق [3]، مما أدى الى قناعة التونسيين بقضيتهم والى مواصلة الثورة.

-العامل الخارجي: عجل تخلي عديد العواصم الغربية عن نظام بن علي في سقوطه بسبب تراكم أخطاءه في السنوات الأخيرة مع بعض العواصم المؤثرة في صنع القرار في تونس لاسيما باريس وواشنطن اللتين أكدت مواقفهما أن بن علي لم يعد حليفا مفيدا للغرب ويجب أن يذهب ، وهذا ما كشفته احدى الوثائق السرية الأمريكية التي سربها موقع ويكليكس وتحمل عنوان " تونس المضطربة...ماذا ينبغي أن تفعل " -وتعود ليوم 13 جويلية 2009 الصادرة من السفارة الأمريكية - والتي حملت تصريحا للسفير الأمريكي في تونس " روبرت جوديك " يقول فيه " أنه لا يتوقع أي تغيير اصلاحي في تونس طالما بن علي موجود في

---

[1]- كمال بن يونس ، مرجع سابق ، ص 60.

[2]- ناصر جويدة، خالد خلف، **الثورات العربية في ميزان**، (مصر : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2012)، ص 11.

[3]- عز الدين عبد المولى ، « الاعلام في ثورة الشعب في تونس» ، في : أمحمد مالكي (محررا) ، **ثورة تونس : الأسباب و السياقات و التحديات** ، مرجع سابق ، ص 311.

السلطة....وأن التغيير الحقيقي سوف يحتاج الى انتظار رحيل بن علي. ..."، و مثلت هذه الوثيقة حسب المفكر التونسي "أحميدة النيفر" حكما مسبقا بسقوط بن علي قبل هروبه [1].

هذا وقد حققت الثورة التونسية جملة من المكتسبات في غاية الأهمية اذ:

- نجحت في اسقاط الرئيس بن علي وإجباره على الهروب وعائلته الى السعودية واستحداث حالة من الحراك السياسي في الشارع التونسي .
- حل أجهزة أمنه الخاص الرئاسي التي كانت تمثل دولة داخل الدولة [2].
- وضع اليد على الأملاك والأموال العامة المسروقة من الشعب باسم الرئيس وزوجته وصهره وقرابته.
- تشكيل حكومة ائتلافية لإدارة الفترة الانتقالية – على ما في شأن الحكومة وتركيبتها من جدل–
- التحقيق في ملفات الفساد والاتفاق على محاكمة المسؤولين عن القمع في العهد الديكتاتوري والترويع وبث الفوضى
- فك الارتباط بين الحزب والدولة و الترخيص للأحزاب والصحف الحرة.
- التحضير لانتخابات نزيهة بإشراف هيئة مستقلة.
- الاتفاق على اعلان عفو عام تشريعي على المعتقلين السياسيين والمغتربين ...الخ [3].

المطلب الثالث : خصائص الثورة التونسية

على الرغم من أوجه الشبه الكثيرة بين مختلف الثورات العربية إلا أن لكل ثورة من هذه الثورات خصائصها ومزاياها الوطنية الخاصة من منطلق أن لكل منها سياقاتها و ظروفها الخاصة ، و بدورها انفردت الثورة التونسية بجملة من الخصائص و المميزات لعل أبرزها :

1-جماهيرية الثورة : حيث شاركت فيها كل شرائح المجتمع و لم تتخذ علامة أو شارة رمزية تحيل الى انتماء اجتماعي معين ، ومن الناحية السوسيولوجية تعني هذه الظاهرة أن أغلب الفئات الاجتماعية أصابها الضرر من السياسة العامة المتبعة في البلاد سواء على المستوى السياسي (كبت الحريات السياسية و الفكرية) ، أو على المستوى الاقتصادي (صعوبة الاستثمار الامن نتيجة الفساد ، تردي القدرات الشرائية للأفراد و العائلات ، البطالة ....) ، أو على المستوى الاجتماعي (التهميش و الشعور بالإهانة والحرمان) [4].

---

[1]- للمزيد من التفصيل أنظر : - حسين فاروق، " دور أمريكا في اسقاط بن علي كشفته ويكليكس " ، متحصل عليه من :
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/special/tunisia/127846-2011-01-15-16-01-09.html , (2014-02-18).

[2]- عبد الاله بلقزيز ، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل** ، مرجع سابق ، ص 31.

[3]- المرجع نفسه ، ص 32.

[4]- المولودي الأحمر ، مرجع سابق ، ص 127.

2- **الطابع السلمي** : تميزت الثورة التونسية منذ انطلاق شعلتها الأولى في سيدي بوزيد بالطابع السلمي و الحضاري سواء على مستوى الشعارات و الأساليب كما في العلاقة بالممتلكات العامة و الخاصة التي ظلت خارج أي استهداف [1] ، وذلك بعكس كل التوقعات اذ أبدى الشباب مسؤولية عالية تجاه المال العام و كان حرصهم على حماية المؤسسات العامة ملحوظا ، كما قاموا بإنشاء اللجان الأمنية لحماية الأحياء والممتلكات ، ولعل الانجاز الأكبر لهذا الطابع السلمي هو رفض الجيش التدخل المباشر والتصدي للمتظاهرين وانحيازه الكامل للثورة.

3- **الفجائية** : مثلت الثورة التونسية حدث فجائي تقاطعت عناصر مختلفة في لحظة تاريخية لصنعه وميلاده إلا أنها لم تأتي من فراغ وليست حدث جبري حصل خارج الارادات ، فهي تتويج لتراكم نضالي ساهمت فيه أجيال مختلفة وأيضا جاءت تعبيرا عن انتقام مقموع من سياسة استبدادية ممنهجة قامت عليها دولة الاستقلال [2] .

4-**العفوية** : اتسمت الثورة التونسية بالعفوية و التلقائية و نجح المتظاهرون في تنظيم احتجاجات و مسيرات و اعتصامات سلمية و حضارية انتشرت من المناطق النائية الفقيرة الى أحياء الطبقة العاملة داخل المدن الرئيسية ، ولم تكن تحركها أي أجندة بخلاف اسقاط النظام الحاكم ، واللافت أن أغلب من خرجوا في هذه الثورة هم من الشباب غير المؤدلج وغير المنتمي الى التيارات السياسية [3] ، و خلف العفوية التي تبدوا على سطح الحراك قدر من التنظيم لم تصنعه الأحزاب و التنظيمات السياسية انما صنعه شباب أتقن استخدام وسائل التواصل الحديثة الالكترونية .

5- **عدم وجود قيادة معينة للثورة** : حيث أن غياب الأحزاب السياسية و المنظمات الأهلية أو عدم قدرتها على قيادة المتظاهرين وتحريضهم وتوجيههم عقد مهمة سلطة النظام في محاصرة الأحداث واحتواءها لعدم وجود قيادة معينة يمكن اعتقالها أو التفاوض معها [4].

6- **الطابع الشبابي الصرف** البعيد عن أي تأطير سياسي أو نقابي ، فالفئات الشبابية هي من قادت الثورة حيث تبلغ نسبة الشباب في الفئة العمرية 15-19 سنة ما يقارب 43،7 بالمائة وهذا العنفوان والقوة الفتية كانت المحرك الرئيسي للثورة [5] .

7-**الاعتماد على العمل الاحتجاجي المباشر** مثل التظاهرات والإضرابات و الاعتصامات كبديل عن العمل السياسي وبدون الحصول على تصريح مسبق من السلطة ممثلة في الأجهزة الأمنية [6].

---

[1]- عبد الاله بلقزيز ، **ثورات و خيبات في التغيير الذي لم يكتمل** ، مرجع سابق ، ص 50.
[2]- عبد الرزاق العياري ، مرجع سابق ، ص 79.
[3]- جون أر برادلي ، مرجع سابق ، ص 23 .
[4]- علي عبده محمود، مرجع سابق .
[5]- العربي صديقي ، مرجع سابق ، 24.
[6]- ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص 138.

8-امتازت الثورة التونسية خلافا للحركات الاحتجاجية السابقة التي اقتصرت مطالبها على الشأن الاجتماعي والاقتصادي بمطالبها السياسية ، حيث رفع المتظاهرون شعارات سياسية خالية من البعد الايديولوجي أو الديني مما أفقد النظام سلاحا استراتيجيا طالما استخدمه في وجه التونسيين وهو محاربة التطرف الاسلامي أو الارهاب .

9-**طول نفس الشباب الثائر** وتسلحهم بالإصرار والعزيمة واستعداده للتضحية اذ امتدت الثورة 28 يوما غلب عليها المنحى التصاعدي ، مما رفع من معنويات المحتجين وزاد من ثقتهم بقدرتهم على الوصول الى مطالبهم مستندين على الدعم الهائل الذي تلقته الثورة وعلى عناد وغطرسة النظام في معالجة الأحداث [1].

10- **القدرة الابتكارية للشباب التونسي في استخدام الوسائط الاتصالية** التي ساعدت على اضعاف النظام وكذا تحركه خارج المنطق السياسي التقليدي الذي يقوم على المساومة والتنازل [2] .

خلاصة القول ، تقاطعت الأسباب والمعطيات لتجعل الثورة التونسية مقدمة لسلسلة من الثورات التي جاءت تباعا من مصر وليبيا واليمن الى البحرين وسوريا ، وقد أثبتت الثورة التونسية الى حد كبير سلميتها وحضاريتها و مدى تطلع التونسيين الى الحرية و الديمقراطية .

المطلب الرابع : المواقف الاقليمية والدولية تجاه الثورة التونسية

بعد اندلاع الثورة التونسية التي فاجأت العالم العربي و الغربي على السواء والتي لم يتضح حينها أنها ثورة حقيقية وأنها تسعى جديًا لإسقاط النظام الحاكم ، تباينت المواقف الاقليمية و الدولية إزاءها ، فمنذ اليوم الأول للثورة وحتى انتصارها توالت التصريحات الرسمية التي عكست منظور كل ممثل لدولته ، ما بين مؤيد للمسار الذي تتجه إليه تونس ، وبين معارض و مناهض لما يحدث ، و بين من أعرب عن قلقه حول ما سيؤول إليه الوضع ، هذا و يدرك المتفحص لمختلف هذه المواقف البعد المصلحي في هيكلتها،وهذا ما سيتم تبيانه من خلال استعراض بعض هذه المواقف في الاتي

الفرع الأول : المواقف الاقليمية تجاه الثورة التونسية

تباينت المواقف الرسمية من الثورة التونسية لدول المغرب العربي التي تمثل المحيط العربي الأقرب جغرافيا لتونس ، و الملاحظ أن هذه المواقف انطلقت من أرضيات و قراءات مختلفة ، و في ما يلي نستعرض موقف النظام الجزائري و المغربي و الليبي ، كما ستتم الاشارة الى موقف جامعة الدول العربية :

---

[1]- عبد الله عبد الحليم ، "الولايات المتحدة الامريكية و التحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010-2011)"، ص 55-56 ، متحصل عليه من :
http://scholar.najah.edu/sites/default/files/%D8%8%AF%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%85.pdf , (2013-11-04).

[2]- عز الدين عبد المولى ، مرجع سابق ، ص 316.

–الموقف الجزائري : اتسم الموقف الجزائري بالحياد الى حد كبير حيال الثورة التونسية حيث اكتفت الجزائر بإعلان احترامها لإرادة الشعب التونسي ، واعتبر وزير الخارجية الجزائري " مدلسي " في كلمة ألقاها أمام مجلس الأمة أن " بلاده تميزت بمواقفها المسؤولة حيال التحولات الجارية في بعض الدول العربية .. " ، ودافع عن الموقف الجزائري بالقول أنه " نابع من المبادئ التي تحكم الدبلوماسية الجزائرية منذ عقود و تتمثل في دعم القضايا العادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و احترام خيارات وإرادة الشعوب في تقرير مصيرها .." [1].

–الموقف المغربي: عبرت المملكة المغربية في بيان رسمي عن دعمها للثورة التونسية و تضامنها العميق مع الشعب التونسي بكل مكوناته ، و دعت المجتمع الدولي الى مساندة و دعم الجهود المبذولة من قبل القوى التونسية و الشعب بأكمله من أجل تحقيق الأهداف السياسية المعلنة –في أقرب الاجال – خدمة للطموحات المشروعة للشعب التونسي الشقيق [2].

–الموقف الليبي : وجه الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي انتقادات حادة و صريحة للثورة التونسية و شبه الأجواء التي تعيشها تونس بأجواء الثورة البلشفية ، و طالب بعودة الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي الى الحكم في تونس و قال مخاطبا الشعب التونسي في كلمة أذاعها التلفزيون الليبي " اذا كان رئيسكم أخطأ فحاسبوه " وأعرب عن ألمه لما حدث بالجمهورية التونسية [3] .

–موقف الجامعة العربية : مع اندلاع الثورة التونسية أبدى المتحدث باسم الأمين العام لجامعة الدول العربية قلقه من الأوضاع في تونس و أكد أن " الجامعة تراقب عن كثب " و دعا جميع الأطراف للعمل على التوصل لإجماع وطني يخرج البلاد من أزمتها ، و مع تفاقم الأحداث في تونس بدا موقف الجامعة أكثر جرأة من خلال تصريحات الأمين العام للجامعة عمرو موسى والذي أكد أن جامعة الدول العربية تؤيد الاحتجاجات الشعبية في تونس و تدعم ارادة الشعوب و عبر عن ذلك بقوله " ... ان ما نعيشه هو حركة تاريخية غير مسبوقة ولا كانت متوقعة ولكنها أصبحت حقيقة واقعة هي أن الأمة ترفض ان تبقى رهنا لأوامر و تعليمات ... وأنها قررت أن تأخذ أمورها بأيديها في اطار من نظام ديمقراطي و رفض لممارسات الديكتاتورية أو فرض لأشخاص بعينهم يرأسونها تحت مفهوم الجمهورية و الديمقراطية و الانتخاب .... و الآن نحن نتقدم نحو الرموز الحقيقية والعمل الحقيقي و العصر الديمقراطي و نسمات الحرية ..." [4].

---

[1]- " الجزائر تدافع عن موقفها حيال الثورات " ، متحصل عليه من :
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/12/5/%D8%A , (2013-07-17).

[2]- " أصداء تونس الياسمين عند السياسيين المغاربة " ، متحصل عليه من :
http://www.nadorcity.com/%D8%A3%_a7012.html , (2013-07-22).

[3]- راغب السرجاني ، مرجع سابق ، ص ص 99-100.

[4]- كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى في الدورة (135) لمجلس وزراء الخارجية العرب ، ص 1 ، متحصل عليه من :
http://www.lasportal.org/wps/wcm/connect/4c097_Council_135_02Feb2011.pdf?MOD=AJPERES , (2012-11-25).

مما سبق نستنتج أن انقسام مواقف الدول المغاربية حيال الثورة التونسية بين داعم أو مناهض أو صامت ينتظر انجلاء الموقف مرده الخوف من انتقال عدوى الثورة اليها في ظل الاحتقان السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي الذي تشهده.

الفرع الثاني : الموقف الأوروبي من الثورة التونسية

اتسمت المواقف الصادرة عن دول الاتحاد الأوروبي بالازدواجية و الارتباك في بداية الثورة التونسية، فقد وجدت هذه الدول نفسها أمام مشكلة كبرى تتعلق بموقفها هل سيكون لصالح الأنظمة الحاكمة و ما قد يترتب على ذلك الموقف مستقبليا في حال انتصار الثورة من الاضرار بالمصالح ؟ ، أم أنها مدعوة للوقوف الى جانب الثورة و ما قد يخلفه ذلك من ضرر في حال فشلها ، من هنا كانت المواقف الأوروبية تتخبط في دهاليز و أروقة السياسة الداخلية للاتحاد الأوروبي.

معلوم أن تونس ترتبط بعلاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي حيث وقعت اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية في عام 1995 و دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 1 مارس 1998 ، وقد نصت على قيام تونس بإزالة حواجز التجارة مع الاتحاد على مدى عقد من الزمن و بهذا أصبحت تونس شريكا كاملا للاتحاد الأوروبي في عام 2008 ترتبط معه بعلاقات حسن جوار ودية و تعاون استخباراتي و تبادل للخبرات الأمنية و صادرات الأسلحة وارداتها من الاتحاد الأوروبي في عهد بن علي ، وقد استمر هذا التعاون حتى وقت قريب و بشكل خاص فيما يتعلق بتنسيق الجهود الجماعية في مكافحة الارهاب و القاعدة في شمال المغرب العربي ، و خلال الأيام الأولى للثورة التونسية قاد الرئيس الفرنسي والايطالي السياسة الأوروبية بإظهار قدر عالي من التعاطف مع نظام بن علي وذلك من أجل الحفاظ على مصالح أوروبا في شمال افريقيا و جنوب الصحراء ، كما ترافقت تلك السياسة مع تأكيد دول الاتحاد بأهمية استمرار امداد دول جنوب أوروبا بالنفط القادم من شمال أفريقيا [1].

وفي 10 جانفي دعت الناطقة الرسمية باسم وزيرة الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي " كاترين أشتون " الى" .. ضبط النفس في استخدام القوة و الى احترام الحريات الأساسية و الافراج الفوري عن المدونين الصحفيين و المحامين و غيرهم من المعتقلين الذين كانوا يتظاهرون سلميا .. ." ، و قد جاءت هذه الدعوة متأخرة بعد مقتل أكثر من 20 متظاهرا على يد قوات الأمن [2] ، و في اعتراف لها أقرت " مارتي شاك " النائبة الهولندية في البرلمان الأوروبي و عضو لجنة الخارجية فيه أن " ....الاتحاد الأوروبي فضل في بداية الثورات العربية تحقيق مصالحه بتقديم المساعدات للأنظمة القمعية على اعلاء قيم حقوق الانسان .."[3] ، و بعد 14 جانفي أعربت

---

[1]- شيماء معروف فرحان ، « موقف الاتحاد الأوروبي من التغيير في المنطقة العربية » ، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية** ،العراق: جامعة المستنصرية ، العدد 45 ، 2014 ، ص ص 142-144.

[2]- عزمي بشارة ، **الثورة التونسية المجيدة** ، مرجع سابق ، ص 334.

[3]- شيماء معروف فرحان ، مرجع سابق ، ص 145.

" كاترين أشتون " عن دعم أوروبا لآمال التونسيين الديمقراطية وتطلعاتهم التي يجب تحقيقها بالطرق السلمية ، وتلقت تونس في قمة " دوفيل " المنعقدة في 29 ماي 2011 وعودا بتقديم الدعم الضروري لها من مجموعة الثمانية [1].

عموما تفاوتت مواقف الدول الأوروبية حيال الثورة التونسية و التي يمكن توضيحها في ما يلي :

–الموقف الفرنسي : قد يبدوا للوهلة الأولى أن الموقف الفرنسي كان أكثر تعاطفا مع الرئيس بن علي إلا أنه اتسم فيما بعد بالتذبذب و التأرجح نتيجة لطبيعة العلاقات و المصالح الفرنسية في تونس من جهة ، و تماشيا من جهة أخرى مع طبيعة المواقف الأوروبية الأخرى ، فمع بداية الثورة عرضت فرنسا المساعدة على الرئيس التونسي و تشير بعض المصادر الى أن تونس تلقت شحنات من الأسلحة قادمة من فرنسا التزاما باتفاقية التعاون المشتركة بين البلدين في محاولة لإنهاء حالة العنف التي كانت تجتاحها [2]، و في 11 جانفي عبرت وزيرة الخارجية "ميشيل أليو ماري " عن أسفها لأعمال العنف في تونس دون أن تدين استعمال القوة المفرطة ضد المتظاهرين ، و قبل يوم من رحيل بن علي دعى رئيس الحكومة الفرنسي الى ضبط النفس و أعرب عن قلقه من " الاستخدام غير المتكافئ للعنف " ولم يتضمن هذا الكلام الرسمي أي ادانة [3].

و بعد 14 جانفي تغير الموقف الفرنسي و أعلنت رسميا ابتهاجها بالثورة و بسقوط بن علي و رفضت لجوءه و أفراد عائلته الى فرنسا ، كما أنها اتخذت الخطوات الضرورية لضمان منع أي تحركات مالية مشبوهة للأصول التونسية في فرنسا اداريا ، وفي خطوة أخرى أكد الرئيس الفرنسي على " استعداده لتلبية أي طلب للمساعدة على ضمان سير العملية الديمقراطية بطريقة لا تقبل الجدل " ، غير أن موقفها السلبي من استقبال آلاف التونسيين الشباب الذين وفدوا اليها عبر ايطاليا و ترددها في تقديم الاعانة الفعلية لتونس يشكك في مصداقية موقفها [4]، و قد دافع الرئيس ساركوزي عن تعامل بلده مع الأزمة السياسية التونسية معترفا بأن " فرنسا نأت بنفسها عما يحدث " و فضلت الامتناع عن التدخل من منطلق حساسية التدخل في مستعمرة سابقة [5] ، والغريب أن هذه الحساسية لم تعتبر دعم نظام مستبد قائم على الاستمرار في الحكم تدخلا في شؤون تونس .

–الموقف البريطاني : بعد أيام قليلة من اندلا ع الثورة التونسية أعلنت في بيان صادر عن وزارة خارجيتها أن تونس تعيش لحظة تاريخية و أن الشعب التونسي يعبر عن تطلعاته المشروعة في التحول الديمقراطي و الانتقال السلمي للسلطة ، و أكدت بريطانيا بموقفها هذا عن تأييدها لتطلعات الشعوب في التعبير عن حاجاتهم للحرية و الديمقراطية وإقامة حقوق الانسان .

---

[1]- عميره عليه الصغير ، مرجع سابق ، ص 39.
[2]- شيماء معروف فرحان ، مرجع سابق ، ص 144.
[3]- عزمي بشارة ، **الثورة التونسية المجيدة** ، مرجع سابق ، ص ص 339-340.
[4]- عميره عليه الصغير ، مرجع سابق ، ص 39.
- أنظر أيضا : شيماء معروف فرحان ، مرجع سابق ، ص146.
[5]- عزمي بشارة ، **الثورة التونسية المجيدة** ، مرجع سابق ، ص 342.

–الموقف الألماني : كان الأكثر اعتدالا حيث دعت ألمانيا و منذ الأيام الأولى لاندلاع الثورة التونسية جميع الأطراف للحوار ولإيجاد حلول سلمية و الحد من وقوع المزيد من الضحايا و الأضرار ،كما دعت المستشارة " أنجيلا ميركل" جميع الأطراف المعنية الى بذل كل الجهود لإجراء حوار و حل المشكلات سلميا لمنع وقوع المزيد من العنف و التصعيد و أردفت قائلة أن " هناك الآن فرصة لبداية جديدة في تونس ... و أنه يتعين على تونس أن تتخذ خطوات باتجاه الديمقراطية و الحقوق الاساسية مثل حرية الصحافة و التجمع...." معربة عن استعداد بلادها للمساعدة في ذلك [1].

– الموقف الروسي : لقد كان لروسيا موقف ثابت وواضح من الثورات العربية ولم تظهر أي اهتمام بها أو تأييدها على أقل تقدير بل وقفت ضدها ، وقد اعتمدت السياسة الخارجية الروسية بشكل عام على مصطلحات عدم الاستقرار والاضطرابات في وصف الثورات العربية ولم تخف بالقول أنها «فوضى لا جدوى من ورائها »، ونقلت وسائل الاعلام الروسية تصريحات " ميدفيدف " في وصفه للثورات العربية بقوله " .. هذه الدول صعبة المراس و من المرجح جدا أن يحمل لها مستقبل تلك الأحداث أوقاتا عصيبة بما في ذلك أن يقفز الى السلطة المتطرفون .. وهو ما يعني أن هذه الدول ستعيش في حروب لعقود مقبلة و ينتشر فيها الارهاب و قد تتجزأ الى دويلات قزمية ..." [2] ، و لم تبد روسيا موقفا واضحا من الثورة التونسية حتى تنحي بن علي ، فخلال الأيام الأولى للثورة التونسية وصف التلفزيون الروسي ما يجري على أنه " انقلاب " فيما نأى الكرملين بنفسه عن توجيه أي تحذيرات للنظام التونسي فيما يخص الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين و اكتفى بالتزام الصمت ، وبعد سقوط نظام بن علي أصدرت وزارة الخارجية الروسية بيانا أعربت فيه عن أملها في انهاء أعمال العنف في تونس،حيث جاء فيه "...تتابع موسكو بقلق كبير تطور الأوضاع في تونس الصديقة ..." [3] .

الفرع الثالث : الموقف الأمريكي من الثورة التونسية

تسعى الادارة الامريكية منذ اندلاع الثورات العربية الى استثمار قدر كبير من جهودها للحفاظ على مواقفها في المنطقة و ضمان اقامة أنظمة يمكن أن تبدأ معها و تحافظ على حوار استراتيجي مثل الحوار الذي كان قائما ، و تشكل تونس محورا مهما في السياسة الخارجية الأمريكية في شمال افريقيا لما يسمى الحرب على الارهاب و تنفيذ أجندة المصالح الأمريكية في أفريقيا خلال العقدين الأخيرين سواء على صعيد التسهيلات العسكرية التي كانت تتمتع بها الأفركوم (استعمال الموانئ ، استخبار ...) أو على صعيد القضية الفلسطينية و استضافة حركة فتح لسنوات ، أو على صعيد القضايا العربية و استضافة

---

[1]- شيماء معروف فرحان ، مرجع سابق ، ص ص 146- 147.

[2]- محمد عبد الرحمن يونس العبيدي ، « موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية » ، **دراسات اقليمية** ، العراق : جامعة الموصل ، السنة 10 ، العدد 31 ، 2013 ، ص ص 31-32.

[3]- عزمي بشارة ، **الثورة التونسية المجيدة** ، مرجع سابق ، ص 345.

تونس لمقر جامعة الدول العربية لسنوات أيضا ، ناهيك عن دورها في ضرب معاقل الحركة الاسلامية في البلاد و المنطقة بالتعاون مع المخابرات الأمريكية .

و برغم كل الخدمات الجليلة التي قدمها نظام بن علي للولايات المتحدة الامريكية إلا أن موقفها من الثورة بدا مترددا ، فبعد أن أحرق البوعزيزي نفسه و خروج ألاف المحتجين الى الشوارع بدا الموقف الأمريكي و كأنه يدعو –وفق خطوات متدرجة – الى ضرورة ما سمي ب " استتباب الأمن " ثم الطلب من بن علي بضرورة ضبط النفس مرورا بتأييد الاصلاحات ثم طلب اقالة بعض الوزراء و حل الحكومة [1] ، وفي 7 جانفي استدعت وزارة الخارجية الأمريكية السفير التونسي في واشنطن " محمد صلاح تقية " حيث سلمته رسالة تعبر عن القلق الأمريكي من الطريقة التي تم التعامل بها مع الاحتجاجات في تونس وتطالب باحترام الحريات الفردية ، وفي 12 جانفي أعرب المتحدث باسم الخارجية الأمريكية " مارك تونر " أن " الولايات المتحدة قلقة جدا بسبب تقارير عن استخدام الحكومة التونسية المفرط للقوة ضد المحتجين " [2]، و بعد 14 جانفي سارعت الادارة الأمريكية الى تهنئة الشعب التونسي بنجاح ثورته حيث أشاد الرئيس الأمريكي "باراك أوباما " بشجاعة و كرامة الشعب التونسي و دعا الى اجراء انتخابات نزيهة حرة قائلا " أن الولايات المتحدة الأمريكية تقف الى جانب المجتمع الدولي لتشاهد هذا النضال الشجاع للشعب التونسي من أجل الحصول على حقوقه .. وسنذكر على الدوام صور الشعب التونسي الذي يسعى لإسماع صوته .[3].

و الأكيد أن السلوك الأمريكي ازاء الثورة التونسية و باقي الثورات مرتبط بالمصالح الأمريكية دائما والتي يمكن ايجازها في الاتي :

–تأمين الوجود السياسي و العسكري في المنطقة بالأشكال المختلفة الموجودة فيه.

–حماية مصادر الطاقة وفي مقدمتها النفط و تأمين تدفقها للأسواق الغربية .

–ضمان القدرة الاستهلاكية الكبيرة للأسواق في المنطقة للمنتوجات الامريكية .

– حفظ أمن اسرائيل وسلامتها [4].

و تذهب بعض الكتابات الى اعتبار سقوط نظام بن علي بل كل الأنظمة العربية التي سقطت عملية مدبرة من الأمريكيين ، وهذا ما أكده الصحفي الفرنسي " تيري ميصان " و رئيس " شبكة فولتار " بالقول أن " الجنرال عمار رفض أوامر بن علي في اطلاق الرصاص على المحتجين و أبلغه أن الجنرال وليام وارد قائد الأفركوم يأمره بالهروب حالا ... " [5]، وفي السياق عينه أكد

---

[1]- سناء عبد الله عزيز الطائي ، « موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية »، **دراسات اقليمية** ، العراق : جامعة الموصل ، السنة 9 ، العدد 27 ، 2012 ، ص 326.

[2]- عزمي بشارة ، **الثورة التونسية المجيدة** ، مرجع سابق ، ص ص 326-327.

[3]- راغب سرحان ، مرجع سابق ، ص 98.

[4]- حميد حمد السعدون ، «رياح التغيير في الوطن العربي و مواقع التأثير الأمريكي » ، **دراسات دولية** ، العراق : جامعة بغداد ، العدد 50، 2011، ص 43.

[5]- عميره عليه الصغير ، مرجع سابق ، ص 40 .

التقرير الذي نشره مركز " بيتر سبرغ " لدراسات الشرق الأدنى المعاصر في 31 مارس 2011 هذا الطرح و تحدث عن الدور الأمريكي في تأجيج الاحتجاجات ، و علق بالقول أن " ... قادة حركات الاحتجاجات قد تم تدريبهم من قبل الأمريكان عبر حملات و منظمات بواسطة وسائل الاتصال الحديثة... " ، و اعتبرت روسيا أن هذا الحراك منذ بدايته نتاجا مباشرا للمبادرة الشرق الأوسطية التي أشرفت على 350 برنامجا منذ عام 2001 تحت ادارة الخارجية الأمريكية خضع من خلاله عشرات الآلاف من المواطنين العرب للتدريب و التعبئة السياسية باستخدام وسائل الاتصال الحديثة [1] ، غير أن نائب كاتب الدولة الأمريكي للشؤون الخارجية و المكلف بالشؤون السياسية "وليام بارنس " نفى عند زيارته لتونس في 8 ماي 2011 أي تدخل للأمريكيين في الأحداث التي شهدتها تونس[2].

ومن وجهة نظرنا فالثورة التونسية قامت في بيئة داخلية مأزومة بين السلطة والشعب الذي عانى ولعقود من الزمن من تناقضات وأزمات جاهزة للانفجار ، لكن ذلك لم يكن بمنأى عن رؤية القوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي ساهمت الولايات المتحدة في اندلا ع الثورة التونسية – وباقي الثورات – على قاعدتين [3]:

الأولى: ضبط ايقاع ردود فعل الأنظمة و اخضاعها الى قواعد القانون الدولي الذي يحرم استعمال العنف ضد المتظاهرين.

الثانية: دعم العمل من داخل المنطقة و هو ما يعفي الولايات المتحدة من تغيير النظم السياسية بالقوة العسكرية المسلحة – باستثناء الحالة الليبية – وتكرار تشويه صورتها المرفوضة عالميا كقوة تفرض ارادتها على الغير بدواعي مكافحة الارهاب الدولي ، و تتطلع الولايات المتحدة الى الظهور كمساند متميز داعم لتطلعات الشعوب الى الحرية و الديمقراطية لكنها في الواقع ستدخل الثورات في دوامة من الصراع و بما ينسجم مرة أخرى مع المشاريع الاستراتيجية التي لطالما تحدثت عنها و هي الفوضى الخلاقة المستندة الى تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي صدرت بموجبه خرائط جغرافية متعددة.

عموما يمكن القول أن الدول الغربية انما تدخلت في الثورة التونسية وباقي الثورات الأخرى لجملة من الأسباب نذكر منها :

1-تحسين صورة الغرب عند الشعوب خاصة بعدما أصبحت الشعوب العربية تنظر اليه على أنه مستعمر و معاد لها وذلك لممارساته تجاهها ومن ذلك :

-عون الغرب لهذه الأنظمة فترة من الزمن في كل المجالات على ظلم الشعوب و كبتها .

-العدوان الذي مارسه الغرب على الأمة الاسلامية و العربية تحت مسمى مكافحة الارهاب.

---

[1]- خليدة كعسيس خلاصي ، مرجع سابق ، ص 230.

[2]- عميره عليه الصغير ، مرجع سابق ، ص 40.

[3]- حسين حافظ وهيب ، « الدور الاستراتيجي الأمريكي في احلال النظم الديمقراطية » ، **دراسات دولية** ، العراق: جامعة بغداد ، العدد 55، 2013 ، ص 63.

-رجحان كفة الشعوب على كفة الحكام .

-استباق الأحداث و محاولة كسب ود الحكومات القادمة التي ستقوم على الثورية الشعبية [1].

تأسيسا على ما سبق ، نستنتج أن التحركات و المواقف الغربية لا تنطلق من مبادئ و لكن بناءا على مصلحة تدور وتتغير و تتباين ، وهذا ما يفسر ازدواجية المواقف الغربية حيال الثورة التونسية — وباقي الثورات الأخرى — اذ جاءت في نهايتها تتماشى وتطلعات الشعب التونسي و طموحاته بعد أن كانت في بدايتها متخوفة من ذلك الحراك متذرعة بمخاوف تتعلق بما قد يخلفه من أثار سلبية على أوروبا في اطار حماية مصالحها و تهديدها ، و مهما كان موقف الدول الكبرى و حكوماتها فالمتتبع لصدى الثورة التونسية في العالم يلمس تقديرا و حتى اعتزازا بما قام به هذا الشعب الصغير و بوسائل سلمية من اسقاط أحد أسوأ الديكتاتوريات البوليسية من أجل حريته و كرامته .

المبحث الثالث : مؤشرات التحول في المشهد السياسي التونسي بعد الثورة

شهدت الساحة السياسية و الفكرية في تونس بعد الثورة جدلا كبيرا بخصوص قيادة التحول السياسي و المجتمعي الحاصل وتصور النموذج الأمثل لقيادة ذلك الواقع وطرق ا دارة شأني الدولة و المجتمع ، و ان عرفت الأشهر الأولى للثورة تخبطا واضحا في الاختيارات و بعض الارتباك في تبني الخطوط العريضة لمشروع مستقبل تونس السياسي والاقتصادي و الأمني و الاجتماعي ، فقد استقر الرأي عقب ذلك على وجوب الرجوع الى نقطة الصفر و تدشين المرحلة الجديدة بمجلس تأسيسي جديد يأتمنه شعب تونس عبر الاقتراع على نحت شكل المستقبل و التشريع له ، وبعد مرور خمس سنوات منذ اندلاع ثورة الياسمين يمكن تلخيص أبرز تطورات المشهد السياسي التونسي في ما يلي :

- تجدد الغضب الشعبي الذي دفع المتظاهرين للاعتصام مجددا في ساحة الحكومة المعروفة بساحة القصبة في مناسبتين اثنتين عرفتا ب " القصبة 1" و " القصبة 2 " ، وتركزت مطالب المحتجين في اعتصام القصبة واحد في التخلص من رموز النظام السابق وفي مقدمتهم رئيس الحكومة " محمد الغنوشي" ووزير داخليته " أحمد فريعة " ، أما اعتصام القصبة 2 الذي انطلق في 20 فيفري فقد جدد فيه المتظاهرون مطالبهم بإسقاط حكومة الغنوشي و حل حزب التجمع و حل مجلس النواب و الاعداد لانتخابات مجلس تأسيسي [*]، وقد انتهى باستقالة الغنوشي يوم 27 فيفري و تولي " الباجي قائد السبسي " رئاسة الوزراء وقد أظهر منذ تصريحاته الأولى قدرات ملموسة على التواصل مع الشارع التونسي

---

[1]- احمد عبد الكريم ،« غياب الايدولوجيا عن الثورات العربية » ، مرجع سابق ، ص 170 .

[*]وللاستجابة للمطالب الشعبية وقع بعث ثلاث هيئات الأولى لجنة اصلاح التشريعات و المؤسسات ترأسها " عياض بن عاشور" ، و دمجت هذه اللجنة لاحقا في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة و الاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي بمقتضى مرسوم مؤرخ في 15 فيفري 2011، أما اللجنة الثانية فكانت اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة و الفساد المالي تحت ادارة استاذ القانون " عبد الفتاح عمر"، أما اللجنة الثالثة فكانت لتقصي الحقائق حول دور قوات الأمن في اطلاق الرصاص على المتظاهرين ، أنظر : - عميره عليه الصغير ، مرجع سابق ، ص 15.

ومع مختلف القوى السياسية و الاجتماعية ، وبدا واعيا بسقف المطالب الشعبية المرتفعة وبحجم القطيعة الجذرية المطلوبة مع العهد السابق وبضرورة اشراك مختلف الفاعلين في ادارة المرحلة الانتقالية [1].

- جرى انتخاب المجلس التأسيسي في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2011، وبناءً على نتائجه تشكَّل حِلفٌ ثلاثيٌّ عُرف باسم الترويكا لإدارة المرحلة الانتقالية وعملية صَوْغ الدستور، وضمَّ المجلس كلًّا من "حركة النهضة" ذات التوجه الإسلامي المعتدل التي ترأّست الحكومة، وحزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" المنتمي إلى التيَّار الوسطي العلماني الذي أسَّسه منصف المرزوقي وأصبح رئيسًا للجمهورية ، وحزب "التكتّل الديمقراطي من أجل العمل والحريات" ذي التوجهّات الاجتماعية الديمقراطية بقيادة مصطفى بن جعفر الذي تولى رئاسة المجلس التأسيسي .
- انقسام المجتمع السياسي في تونس بعد انتخابات 23 أكتوبر الى فريقين ، فريق مؤيد للترويكا و فريق معارض لها و هو ما ساهم في تكريس الاستقطاب الثنائي والصراع الحاد على السلطة .
- تزايد نزعة الهيمنة لدى حركة النهضة على مجمل العملية السياسية ، وقد تجلى ذلك في تعيين أنصاره و المقربين له في المناصب الحساسة ووضع يده على القضاء و الاعلام في سياق تركيز السلطة ، وقد انعكس النقص في مستوى الخبرة العملية بشؤون الحكم على الأداء السياسي لحركة النهضة التي انتقد الملاحظون سياستها المترددة و قراراتها المرتجلة في بعض الأحيان ، اذ ترددت الحركة في تسليم مقاليد الحكم عقب استحقاق 23 أكتوبر و استهلكت كثيرا من الوقت في توزيع الحقائب الوزارية وأمضت قرابة الشهرين في ترتيب شروط المحاصصة الحزبية داخل الترويكا [2].
- تميزت الساحة الحزبية في تونس في أعقاب سقوط نظام بن علي بحل حزب التجمع الديمقراطي و بحالة حراك حزبي كثيف ، حيث قامت العديد من القوى السياسية بتأسيس أحزاب جديدة فاق عددها المائة حزب مستفيدة لأول مرة من حالة الانفتاح السياسي [3].
- انحياز الاتحاد العام للشغل الى الحراك الاحتجاجي المدني و الحزبي المعارض للترويكا بعد تراجع شعبيتها بسبب ما اعتراها من تفكك داخلي (بخاصة حزب المؤتمر وحزب التكتل) و بسبب ترددها في الاصلاح ومكافحة الفساد و فشلها في مواجهة التهديدات الارهابية .
- حياد المؤسسة العسكرية والذي ساهم استبعاد فكرة الانقلاب على الشرعية القائمة وسمح بانتقال سلس للسلطة [4].

---

[1]- السيد ولد أباه ، مرجع سابق ، ص 24 .

[2]- أنور الجمعاوي ، «الاسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الجديدة : قراءة في تجربة حركة النهضة » ،مرجع سابق، ص 489.

[3] - Kristina Kausch , «Political Parties in Young Arab Democracies », **Policy Brief** , N° 130 , May 2012, p . 2.

[4]- أنور الجمعاوي ، " المشهد السياسي في تونس : الدرب الطويل نحو التوافق "، ص ص7-8 ، متحصل عليه من :
http://www.dohainstitute.org/file/Get/256c6afb-ca8c-49ff-91f0-4a19cfcf1fcb.pdf , (2014-05-29).

- تنامي حوادث العنف السياسي والمواجهات المضطردة بين الشرطة والمتظاهرين ، حيث اتخذ العنف منحى جديدا لم تعرفه الساحة التونسية من قبل وهو منحى الاغتيال السياسي الذي راح ضحيته المعارض السياسي"شكري بلعيد" الذي اغتيل في 6 فيفري 2013، وتبع ذلك اغتيال المعارض السياسي "محمد براهمي" في 25 جويلية 2013 ، [1]لتكون الضربة القاصمة لعملية الحوار الوطني في المجلس التأسيسي ، وقد طالبت الجماهير بعد عمليات الاغتيال بحله وحل الحكومة وتشكيل حكومة انقاذ وطني و تكليف لجنة خبراء بإعداد الدستور وعرضه على الاستفتاء الشعبي.
- اصدار قانون العزل السياسي الذي ينص على استبعاد قيادات حزب التجمع الديمقراطي و رموز النظام السابق من الحياة السياسية لمدة لا تقل عن خمس سنوات ، ليصوت المجلس التأسيسي التونسي شهر ماي 2014 على اسقاط الفصل 167 المقترح تضمينه في القانون الانتخابي والذي ينص على اقصاء أو عزل رموز نظام بن علي، لينتهي بذلك الجدل السياسي الطويل الذي عرفته تونس حول تحديد المستقبل السياسي لرموز النظام السابق[2].
- تساقط الحكومات في ظرف وجيز اذ عرفت تونس الى الآن ست حكومات يمكن أن نطلق عليها مصطلح حكومات ما بعد الثورة ، وتبدأ بحكومة محمد الغنوشي(14 جانفي 2011)الذي أعلن عن توليه السلطة مؤقتا بعد فرار بن علي وفقا لأحكام المادة 56 من الدستور ، ثم بلجي قايد السبسي (27فبراير2011)[3] ،ثم حمد جبايلي(24-12-2011) ، ثم علي العريض(7مارس2013) ، ثم المهدي جمعة (29 جانفي 2014) ، ثم حكومة الحبيب الصيد (6 فيفري 2015 الى الان) .
- طرحت بعض مكونات المجتمع المدني في ظل الأزمة المركبة والعميقة التي تهدد استقرار تونس مبادرة للحوار السياسي بين أطراف النزاع ، وفي 17 سبتمبر 2013 طرح الرباعي الراعي للحوار (الاتحاد التونسي للشغل ، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، هيئة المحامين ، الاتحاد التونسي للصناعة و التجارة) خريطة طريق كأرضية للحوار [*] ، و جرت أول جلسة للحوار يوم 25 أكتوبر 2013 و بسبب الخلافات بين أطراف النزاع توقف الحوار أكثر من مرة ، وفي النهاية

---

[1]- أحمد يوسف أحمد ، نيفين مسعد ، « حالة الأمة 2012-2013 : مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة »، **المستقبل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 36 ، العدد 414 ، أوت 2013، ص 15 .

[2]- للمزيد من المعلومات أنظر : - " اسقاط قانون العزل السياسي في تونس " ، متحصل عليه من :
http://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/fa2c2759-3eed-45be-b704-b6815c8b0600 , (2015-06-12).

[3] - Thomas Schiller, "Tunisia – A Revolution And Its Consequences ", Kas International Reports , 2011, pp.14-15, http://www.kas.de/wf/doc/kas_22802-544-2-30.pdf?110516130505 , (2012-03-27).

[*] وقع عليها أبرز أحزاب المعارضة الى جانب حزبي حركة النهضة والتكتل الحاكمين ، ورفض كل من حزب المؤتمر و تيار المحبة التوقيع عليها اضافة الى بعض الأحزاب التي توصف بأنها صغيرة الحجم وذات الاشعاع المحدود ، و تنص على استكمال أعمال المجلس التأسيسي ، واختيار أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وتركيزها في مدة لا تتجاوز أسبوعا واحدا ، و اصدار القانون الانتخابي في مدة أقصاها أسبوعان ، و تحديد المواعيد الانتخابية بمدة لا تتجاوز أسبوعين ، وتصديق الدستور خلال مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع بالاستعانة بلجنة خبراء ، و تشكيل حكومة جديدة من الكفاءات المستقلة على أن تلتزم الأطراف السياسية مواصلة الحوار الوطني برعاية الرباعي الراعي له ، أنظر :
- أنور الجمعاوي ، " المشهد السياسي في تونس : الدرب الطويل نحو التوافق "، مرجع سابق ، ص 20.

وبفعل عوامل داخلية (اشتداد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية) وأخرى خارجية (الضغوطات الاقليمية و الأوروبية والأمريكية) نجح الرباعي في دفع أكثر ما يمكن من الأحزاب لقبول مضمون خارطة الطريق ، وانتهت الجولة الأولى من الحوار الوطني بالتوصل الى اختيار رئيس حكومة جديد (مهدي جمعة) عن طريق آلية الانتخاب وذلك بموافقة تسعة أحزاب وامتناع سبعة أحزاب عن التصويت وانسحاب الحزب الجمهوري من الحوار [1].

- شهدت نهاية سنة 2014 اجراء انتخابات تشريعية و رئاسية أدت الى نتائج مختلفة جذريا عن الانتخابات التأسيسية لسنة 2011 ، و هي اختلافات تعكس تحول كبير سواء على مستوى المشهد السياسي أو على مستوى توجهات الرأي العام .

على ضوء ما سبق ، تحاول الدراسة في ما يلي تقديم قراءة لأبرز المؤشرات التي ستسهم في الكشف عن حقيقة و حجم التحول في المشهد السياسي التونسي ما بعد الثورة :

المطلب الأول : الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في تونس بعد الثورة

طالما كان الواقع السياسي في تونس قبل الثورة عائقا أمام انشاء و عمل الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني بسبب القيود القانونية و المراقبة التي سلطها النظام السابق ، لكن الواقع السياسي تغير بعد ثورة 14 جانفي حيث عرفت تونس ولادة أحزاب سياسية وجمعيات غير حكومية عكس ت حالة الانفتاح الكبير الذي أصبح يسود هذا البلد بعد القمع السياسي الذي عانى منه لأكثر من 20 سنة ، و في ما يلي اطلالة على الواقع الحزبي و الجمعوي في تونس ما بعد الثورة :

الفرع الأول : الأحزاب السياسية في تونس بعد الثورة

عرف المشهد الحزبي التونسي تحولات جذرية بعد الثورة حيث تلقت وزارة الداخلية قرابة الثمانين طلبا لتأسيس أحزاب سياسية ، وقد تجاوز عدد الأحزاب المرخص لها المائة حزب من بينها حركة النهضة الاسلامية برئاسة راشد الغنوشي وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية ، كما منع الحزب الدستوري من العمل وانهارت أحزاب المعارضة الموالية المرتبطة بالنظام السابق [2]، لكن بقدر ما وفرت الثورة هذه الفرصة التاريخية للأحزاب السياسية فإن هذه الأخيرة وجدت نفسها أمام تحديات جمة بسبب حالة الضعف والهشاشة الذي بقيت تشكوا منه نتيجة المرحلة الاستبدادية التي مرت بها تونس منذ العهد البورقيبي والتي ازدادت اتساعا وخطورة في عهد نظام بن علي [3]، ومواكبة لهاته التطورات أصدر رئيس الجمهورية الأسبق فؤاد المبزع في 24

---

[1]- عبد اللطيف الحناشي ، " الحوار الوطني التونسي : الآليات و المآلات " ، ص 4 ، متحصل عليه من:
http://studies.aljazeera.net/ResorceGallery/ 2014/2/6/National%20Dialogue%20in20Tunisia.pdf , (2015-03-21).

[2]- عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة** ، مرجع سابق ، ص 178.

[3]- صلاح الدين الجورجي ، «تونس : المشهد الحزبي بعد ثورة الحرية والكرامة »، في: امحمد مالكي واخرون ، مرجع سابق، ص 249.

سبتمبر 2011 المرسوم رقم 87 لتنظيم المشهد الحزبي بعد الثورة و الذي يمكن حصر أهم الأحزاب السياسية الفاعلة فيه فيما يلي :

– حركة النهضة : ظهرت في بداياتها الأولى في شكل جماعة دعوية سميت ب "الجماعة الإسلامية(1959-1979) أسسها راشد الغنوشي و عبد الفتاح موروا مع عدد من الشباب المتدين المتأثر بجماعة "الدعوة والتبليغ " التي نهجوا نهجها في الدعوة الى اتباع السلف الصالح وإحياء سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد دفعت عدد من التطورات الحركة الاسلامية الى مراجعة مقولاتها الدعوية وتطوير منظومتها الايديولوجية [*] و لتنخرط في نسيج الحياة السياسية استجابة لتطلعات الناس وبحثهم عن بديل حزبي معارض يتحدى هيمنة التيار البورقيبي الدستوري و انفراده بالسلطة على مدى عقود بعد الاستقلال ، وفي 6 جوان 1981 تقدم زعيما الحركة –و ذلك بعد عقدهما مؤتمرا صحفيا شرحا فيه أهم الأسس التي تقوم عليها الحركة – بطلب رسمي للحصول على الشرعية القانونية لممارسة نشاطها السياسي العلني في تونس إلا أن الحركة لم تحصل على الترخيص المطلوب[1]، ودخلت في صدام مع السلطات التونسية التي قامت بحملة اعتقالات واسعة شملت قيادات وكوادر وأعضاء الحركة وتقديمهم للمحاكمات [*] ، عموما تميز تاريخ هذه الحركة بثلاث سمات بارزة:

–الأولى: انتقال الحركة من جماعة دعوية الى حزب سياسي.

–الثانية: دخول الحركة في مواجهة مباشرة مع الآلة القمعية للدولة الحاكمة في عهدي بورقيبة وبن علي ، وهو ما ساهم في انحسار وجودها العلني في الساحة التونسية واضطرارها الى العمل السري وتحويل نشاطها الى المهجر.

–الثالثة: عملت الحركة خلال حقبة النفي والإقصاء على تطوير مقولاتها السياسية (موقفها من الحريات ومن المرأة والتداول على السلطة...) ما أهلها لأداء دور فاعل في المشهد السياسي التونسي بعد 14 جانفي 2011.

وبعد حصولها على تأشيرة العمل القانوني في 1 مارس 2011 أصدرت الحركة بيانا في هذا الخصوص جاء فيه أنها " تجدد تمسكها بمبادئها المعلنة واحترامها للتنوع والحق في الاختلاف ورفضها للوصاية على الاسلام وتمسكها بالعمل المشترك على قاعدة النضال من أجل تحقيق الانتقال الديمقراطي وتجسيد مبادئ الثورة وتحقيق مطالبها" ، وبذلك أرسلت قيادات الحركة رسائل ايجابية الى مكونات المجتمع التونسي بدت فيها حريصة على احترام حالة التنوع الثقافي والأيديولوجي الذي يميز المجتمع التونسي وانخرطت في

---

* نشير على سبيل المثال لا الحصر الى حركة الاحتجاج الشعبي على نظام بورقيبة عام 1978 بزعامة اتحاد الشغل ، انتصار الثورة الاسلامية في ايران على نظام الشاه في عام 1979، أحداث قفصة عام 1980 ...الخ، ، لمزيد من التفصيل أنظر:
- أنور الجمعاوي، "الاسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي قراءة في تجربة حركة النهضة"، في: أحمد جبرون و آخرون، **الاسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب**، (لبنان : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2013)، ص 469.

[1]- توفيق مديني ، **المعارضة التونسية : نشأتها وتطورها** ، (سوريا : منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 2001) ، ص ص 284-285.

[*] واشتملت لائحة الاتهامات المقدمة ضد الحركة ما يلي : الانتماء الى جمعية غير مرخص لها ، النيل من كرامة رئيس الجمهورية ، نشر أنباء كاذبة ، توزيع منشورات معادية ، وتبع ذلك اعلان صدر عن وزير الداخلية "ادريس قيقة" مفاده أن السلطات التونسية حصلت على وثيقة تفضح ارتباط الاتجاه الاسلامي بجهة أجنبية ، للمزيد من التفصيل أنظر: - المرجع نفسه ، ص 289.

مسار التنافس النزيه على السلطة ، وقد أثمرت استراتيجيتها الذكية المعتمدة في استقطاب الناس وصوغها برنامجا انتخابيا واعدا وطموحا فوزا كاسحا في أول انتخابات ديمقراطية يشهدها المجتمع التونسي [1] ، وقد شكل هذا الفوز حدثا مهما ومنعرجا تاريخيا في سيرة الحركة.

–الحزب الديمقراطي التقدمي : من أبرز أحزاب المعارضة التقليدية منح الترخيص القانوني في عام 1998 وترأسه "مية الجريبي" منذ عام 2006 والتي خلفت مؤسسه "أحمد نجيب الشابي"، ومع اندلا ع الثورة وقف الحزب الى جانب المتظاهرين وطالب الحكومة بسحب قوات الأمن وبإطلاق سراح جميع المعتقلين وإجراء اصلاحات هيكلية تتصل بالنظام السياسي وبإستراتيجية التنمية المتبعة عن طريق تحرير الحياة السياسية ورفع القيود المفروضة على نشاط الأحزاب والجمعيات المدنية [2]، إلا أنه وبترحيبه بقرارات "بن علي"في خطابه الأخير وطرح خطاب اصلاحي ارتكب خطأ تاريخيا في مسيرته في وقت لم يعد فيه الشعب يرضى بأقل من اسقاط النظام ، وهو ما وضعه في دائرة انتقاد كبيرة خاصة بعد أن بادر الى المشاركة في حكومة محمد الغنوشي الأولى وتبني الموقف العلماني المتصلب و التصعيد ضد حركة النهضة .

–القطب الديمقراطي الحداثي : ذو توجه يساري علماني، أنشئ في 31 ماي 2011 وهو تكتل يضم أحد عشر حزبا أبرزها : حركة التجديد(الحزب الشيوعي التونسي سابقا) والحزب اليساري والاشتراكي ، بالإضافة الى مثقفين علمانيين بارزين لم يتميزوا بمعارضتهم للنظام السابق ، أنتج التكتل الجديد برنامجه السياسي على أسس علمانية متطرفة و كرس في خطابه السياسي مواجهة الاسلاميين وحاول أن يشكل قوة موازية لتأثيرهم في المجتمع التونسي لكنه كان الخاسر الأكبر في انتخابات المجلس التأسيسي بحصوله على 5 مقاعد فقط [3] ، ويعيد القطب الحداثي أسباب هزيمته الى اخفاق القوى الحداثية وضعف البعد الاستراتيجي لديها و تواضع قاعدتها الشعبية الى جانب الثقة العمياء التي كانت لديه في نجاح المسار الديمقراطي الحداثي .

–المؤتمر من أجل الجمهورية : أسس عام 2001 ولم يحصل على الترخيص إلا بعد نجاح الثورة(8مارس 2011) تميز بحدة نقده للنظام السابق ، دعا منذ تأسيسه الى تبني مبدأ " المقاومة المدنية" ضد النظام الحاكم وقاد طيلة العشرية الماضية تلك المقاومة وهو ما عرض قياداته لعمليات انتقامية من قبل نظام بن علي تراوحت بين حظر السفر والسجن والتعنيف وصولا الى محاولة الاغتيال ، ويعد رئيسه الحالي منتصف المرزوقي أول من طالب بتشكيل حكومة وطنية تضم مختلف التيارات

---

[1]- أنور الجمعاوي، مرجع سابق،ص ص 271-273.

[2]- عبد اللطيف الحناشي، «الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها»، في : امحمد مالكي واخرون ، **ثورة تونس الأسباب و السياقات و التحديات** ، مرجع سابق، ص 225.

[3]- قوي بوحنية، «هل تؤدي الانتخابات الى الديمقراطية : حالة تونس »، ص 14 ، متحصل عليه من :

http://arabsi.org/attachments/article/1801/%D9%87%D9%84%20%DA4%D8% 9%8A%D8%A9.pdf , (2015-01-03).

في تونس باستثناء التجمع الدستوري الحاكم سابقا [1]، ودخل انتخابات المجلس الوطني التأسيسي كحزب ديمقراطي علماني و شدد برنامجه السياسي على ضرورة التمسك بالهوية العربية والإسلامية كحامل حضاري لتونس ، كما انفتح المؤتمر على النهضة والأحزاب الاسلامية وأخذ موضع تيار الوسط بينها وبين التكتل الديمقراطي الحداثي [2].

–التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات : تأسس في 9 أفريل 1994 اثر الانتخابات التشريعية التي جرت في 20 مارس 1994 ولم يحصل على التأشيرة القانونية إلا في 25 أكتوبر 2002 يرأسه مصطفى بن جعفر ، تمثلت أبرز مطالبه في الفصل بين الحزب الحاكم و أجهزة الدولة ، تطهير المناخ السياسي ، تنقيح التشريعات، تنظيم انتخابات حرة نزيهة وإعادة التوازن بين السلطات ...الخ ، و قد تعرض الأعضاء المؤسسين للتكتل طوال فترة حكم بن علي للمضايقة ومتابعة الشرطة ، الاعتقالات المتعددة و عقوبات جائرة وحرمان من السفر، وبعد الثورة دخل الحزب انتخابات المجلس الوطني التأسيسي ببرنامج سياسي ينص على ارساء الديمقراطية وبناء اقتصاد قوي ، اضافة الى طروحاته الاشتراكية حول مكافحة الفقر و الصحة ، كما ركز على ضرورة بناء ائتلاف وطني يضم مختلف القوى السياسية [3].

– حزب العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية : أسسه الدكتور محمد الهاشمي الحامدي في 3 مارس 2011 ، تبنى خطابا توفيقيا اسلاميا وتقدميا من ناحية الحقوق الاجتماعية ليكون منافسا لحركة النهضة والأحزاب اللائكية معا ، وقد أحرزت القوائم المستقلة التي رشحها الحامدي بإسم العريضة الشعبية على 27 مقعدا في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التي جرت في 23 أكتوبر 2011 مما جعله زعيما للقوة السياسية الثالثة في البلاد ، وفي 22 ماي 2013 أعلن مؤسس العريضة الشعبية الدكتور الحامدي عن ميلاد تيار المحبة بتوجه اجتماعي ديمقراطي محافظ يركز على حماية الحريات السياسية للتونسيين وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق مكاسب ملموسة للفقراء و الشباب والعاطلين عن العمل [4] .

– أما حزب **التجمع الدستوري** فبعد سلسلة من المشاورات تقرر حله بحكم قضائي ألغى وجوده حيث اعتبر خطرا حقيقيا على الثورة ، وقد عللت المحكمة حكمها بتأكيد أن حزب التجمع الدستوري الديمقراطي «خالف بتصرفاته النظام الجمهوري ومبدأ سيادة الشعب » الى جانب التنقيحات التي أدخلت على الدستور منذ سنة 1988 والتي انحرفت ليصبح التشريع يوافق مصلحة رئيس الحزب وليس المصلحة العليا للبلاد ، وقد رحبت مختلف الأوساط السياسية والشعبية بهذا الحكم الذي ألغى وجود حزب حكم البلاد لمدة 23 عاما ، فيما اعتبر العديد من كوادر الحزب أن بن علي قد انحرف بحزبهم و حوله الى جهاز قمعي تسلطي ، وفي هذا السياق أسس بعض أعضاءه السابقين حزبا جديدا أطلقوا عليه "حزب الوطن" الذي حصل

---

[1]- أنظر موقع حزب المؤتمر من أجل الجمهورية: http://mottamar.net/le-parti

[2]- قوي بوحنية، مرجع سابق، ص ص 12-13.

[3]- أنظر موقع حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات : http://www.fdtl.org/ar

[4]- أنظر موقع تيار المحبة: http://www.alhachimi.net

على الترخيص القانوني كمحاولة لاستقطاب الآلاف من الكوادر الحزبية السابقة التي وجدت نفسها بدون غطاء حزبي بعد انهيار النظام وحل حزب التجمع الدستوري، والأكيد أن مهمة هذا الحزب الجديد ستكون صعبة بالنظر للرفض الواسع للتونسيين لكل ما يذكرهم بالمرحلة السابقة [1]، وقد أكدت ذلك النتائج المتواضعة التي حصل عليها الحزب في انتخابات المجلس التأسيسي .

بعد مرور خمس سنوات يمكن القول أن المشهد الحزبي ما بعد الثورة في تونس يتسم بالخصائص التالية :

– التشتت : وخاصة بعد حصول 113 حزبا على التأشيرة القانونية ، ولن يساعد ذلك على رسم خريطة حزبية واضحة لدى الشعب التونسي.

– ضعف الثقة في الأحزاب : لوحظ وجود شك لدى قطاعات واسعة في قدرات الأحزاب على ادارة شؤون البلاد واتهامها احيانا بأنها تريد ركوب الثورة من أجل الوصول الى السلطة.

– عناوين من دون برامج : انشغلت الأحزاب بترتيب أوضاعها الداخلية وبالتالي لم تتوفر لأغلبيتها برامج متكاملة تجيب على تحديات المرحلة الجديدة في المجالين السياسي والاجتماعي [2] .

و عقب انتخابات المجلس التأسيسي انتقل المشهد الحزبي التونسي الى الانتظام ضمن أربع جبهات سياسية هي :جبهة الترويكا الحاكمة، الجبهة الليبرالية، الجبهة اليسارية/ القومية ، وجبهة الانقاذ [*]، والواضح أن الحراك مستمر و

---

[1]- صلاح الدين الجورجي ، مرجع سابق ، ص ص 263-264.

[2]- المرجع نفسه ، ص ص 265-266 .

[*]- جبهة الترويكا: نعني بالترويكا الائتلاف الحزبي الثلاثي الذي أدار تجربة الحكم بتونس بداية من 16 ديسمبر 2011، تضم كل من حركة النهضة ذات المرجعية الاسلامية، حزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل من أجل العمل والحريات.

- الجبهة الليبرالية : اتخذت عدة أحزاب علمانية ليبرالية مباشرة اثر توليها مهماتها في ديسمبر 2011 موقفا معارضا من حكومة الترويكا، واعتبرت أنها غير معنية بالتحالف معها أو المشاركة في حكومة وحدة وطنية ، من أبرز تلك الأحزاب : الحزب الجمهوري الذي يعد امتدادا للحزب الديمقراطي التقدمي بزعامة أحمد نجيب الشابي والذي تدارك خسارته في الاستحقاق الانتخابي وضعف حضوره في المشهد السياسي بالدخول في تحالف سياسي موسع معارض للترويكا الحاكمة تمثل ب " الاتحاد من أجل تونس"، الذي ضم الى جانب "الحزب الجمهوري" ، حزب "افاق تونس " بزعامة "ياسين ابراهيم " ، حزب "نداء تونس" والذي تحصل على تأشيرة العمل القانوني في مارس 2012 ويقوده رئيس الحكومة الانتقالية الثالثة الباجي قائد السبسي، واستطاع هذا التحاف أن يشكل قوة ضاغطة على الترويكا وكان في صدارة القوى السياسية الداعية لاستقالتها.

-الجبهة اليسارية/القومية : تشكلت ضمن ما يعرف بالجبهة الشعبية، وهي تجمع يضم 14 حزبا من القوميين وأقصى اليسار من أبرزها: حركة الشعب، حزب العمال..الخ، والتي لا تحظى بتمثيلية واسعة داخل المجلس التأسيسي ولا بعمق شعبي كبير غير أنها تتمتع بنفوذ داخل المنظمات النقابية والجمعيات الحقوقية والهياكل التمثيلية العمالية، وقد تبنت توجها راديكاليا في معارضة الترويكا الحاكمة عموما وحركة النهضة خصوصا وحملتها مسؤولية تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والامنية ونجحت في تحريك الشارع ودفعه نحو تنظيم عديد الاعتصامات والاضرابات ، لتساهم بذلك في تصعيد درجة الاحتقان السياسي والاجتماعي من ناحية أخرى.

- جبهة الانقاذ الوطني : أعلن عن تأسيسها يوم 26 جوان 2013 اثر اغتيال عضو المجلس التأسيسي وزعيم التيار الشعبي " محمد براهمي" في 25 جوان 2013، تكونت من عدد من الأحزاب السياسية المعارضة كحركة نداء تونس ، الجبهة الشعبية وعدد من الأحزاب الاشتراكية والليبرالية والتحق بها الاتحاد من أجل تونس، وضمت اليها حركة تمرد السياسية وست عشر منظمة مدنية وحقوقية ، وعبرت الجبهة في بيانها التأسيسي عن سعيها لتحقيق عدة أهداف من بينها تشكيل الهيئة الوطنية للإنقاذ الوطني الممثلة للأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني تتولى استكمال صوغ الدستور وعرضه على الاستفتاء الشعبي ، وتشكيل حكومة انقاذ وطني محدودة العدد لا تترشح في الانتخابات المقبلة ترأسها شخصية وطنية مستقلة تكون محل وفاق ، للمزيد من التفصيل أنظر :

التحالفات السياسية لم تستقر بعد وذلك في انتظار الكشف عن خيارات الأحزاب ونظرة كل واحد منها لطبيعة المشروع المجتمعي لتونس ما بعد الثورة.

خلاصة القول ، بما أن النظام الديمقراطي لا يتأسس إلا بوجود أحزاب ديمقراطية وقوية ، فإن المشهد الحزبي التونسي مدعو الى الابتعاد عن التشرذم والتمحور حول أقطاب فاعلة وقائمة على برامج ومقاربات مختلفة، وهو ما من شأنه أن يوفر الأرضية المناسبة لإدارة الاختلاف والتنافس ويوفر للتونسيين فرصة الاختيار الديمقراطي بين مشاريع مجتمعية متباينة وذات مضامين واضحة ومقنعة.

الفرع الثاني : منظمات المجتمع المدني في تونس بعد الثورة

شهدت تونس بعد صدور المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 نموا كميا سريعا في عدد جمعيات المجتمع المدني مقارنة بالعشرية الفارطة ، فمثلا منذ سنة 1990 الى 2010 لم تشهد تونس سوى زيادة بما يقارب 5000 جمعية بنسق تطور مكبوح (سنة 1990 4821 جمعية، سنة 2010 9600 جمعية)، بينما في سنتي 2011 و 2012 شهدت زيادة تقارب 2500 جمعية بعدد جملي تقريبي وهو 12000 جمعية سنة 2012، ولئن يمكن اعتبار هذا النمو في عدد الجمعيات ظاهرة صحية أو طبيعية بالنظر الى حالة الانفتاح السياسي الفجائي التي شهدتها تونس ، إلا أن المتتبع لنشاطها يجد أن مجموعات كبيرة منها تعمل على تهيئة الأرضية الانتخابية لبعض الأحزاب السياسية ، ومجموعات أخرى نصبت نفسها حكما على كل المشاريع السياسية والحزبية رافضة لها فانتصبت معارضة للسلطة والدولة بكل أشكالها ، وقد أحدث هذا الخرق لحدود النشاطات والاختصاصات المجتمعية ارتباكا كبيرا في المشهد السياسي التونسي عموما خاصة لما يرتبط ببحث مصادر التمويل المحلية والأجنبية للأحزاب وحملاتها الانتخابية ، فكان التضخم الكبير في عدد الجمعيات سببا في تحول العديد منها الى معابر قانونية لمصادر التمويل المشبوهة والأجنبية لبرامج حزبية بعينها ، كما تحولت بعض الجمعيات الى مكاتب للاسترزاق أو مواقع استعلامات متقدمة للمجموعات الأوروبية وشبكاتها المعلوماتية تقوم من خلالها بجمع المعلومات وتجنيد مجموعات الشبان بهدف صناعة رأي عام وتوجيهه خدمة لأغراضها وأهدافها التدخلية في الشأن التونسي [1].

-أنور الجمعاوي ، «المشهد السياسي في تونس : الدرب الطويل نحو التوافق »، **سلسلة دراسات** ، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2014، ص ص 2-5.

1- محمد نجيب وهيبي، " المجتمع المدني التونسي خصائصه وآفاق تطوره " ، متحصل عليه من :
http://www.arabjo.net/index.php?option=comcontent&view=15798:% 7%D9%849&Itemid=73 , (2014-08-30).

وقد تميزت الارادة السياسية منذ الاعلان عن نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي وتكوين التحالف الحكومي الثلاثي بين أحزاب حركة النهضة والمؤتمر من اجل الجمهورية والتكتل من أجل العمل والحريات بعدم الوضوح والضبابية ازاء تفعيل المرسوم 88 ، وتضارب الاراء حوله بين التعبير الصريح عن النية في اصدار قانون جديد يعوض ويلغي المرسوم 88 لضعفه ومحدوديته من حيث المضمون والشكل* وبين التشبث به والعمل على تطبيقه وتفعيله ،

وقد أدى هذا التناقض والتذبذب الى اضعاف المشروعية التي حظي به المرسوم لدى صدوره و الى تهميشه كإطار قانوني قابل للتحسين والتطوير والى اعتبار أن الجمعيات الموجودة تنشط في حالة من الفراغ القانوني ومن انعدام الرقابة على أعمالها ، وبرز ذلك بالخصوص في شأن عدم تطبيق العقوبات المنصوص عليها بالمرسوم على بعض الجمعيات التي تستخدم العنف في أنشطتها ولا تعترف بقانون الجمعيات *، وفي أول بلاغ رسمي في الشأن عبرت رئاسة الحكومة التونسية في 4 جوان 2013 عن التزامها بتطبيق المرسوم 88 و أكدت على وجوب تقيد كافة الجمعيات بأحكامه لتفادي الوقوع تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها بالفصل 45 من المرسوم المذكور [1].

يناضل الفاعلون التونسيون في المجتمع المدني اليوم من أجل تحديد أدوارهم في المراحل الانتقالية الحالية بعد أن أدوا دورا حاسما في اسقاط نظام بن علي نذكر على وجه الخصوص" الاتحاد العام التونسي للشغل " الذي يعد من أهم الاتحادات والكيانات المدنية في تونس يعود تأسيسه الى سنة 1946 ، يتكون من عدد من الهيئات والمجالس أهمها : المؤتمر الوطني، المجلس الوطني، الهيئة الادارية الوطنية، النقابة العامة...الخ ، و مع بداية الثورة أدت قواعد الاتحاد والنقابات دورا أساسيا بشكل عام مثل: نقابة المحامين ومنظمات حقوق الانسان وناشطيها ، أما قيادة الاتحاد فقد تأخر انضمامها الى الثورة حتى بلغت أيامها الأخيرة ، وبعد 14 جانفي 2011 أدى الاتحاد العام التونسي للشغل دورا سياسيا مهما عبر تبنيه للتحركات

---

*لا يخلوا المرسوم 88 من بعض النقائص المتعلقة بمدى احترامه للمبادئ والمعايير الدولية خاصة تلك الواردة بالمادة 21 فقرة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية ، وتتمثل هذه النقائص في عدم وضوح مسألة التمويل الخارجي أو الأجنبي من دول لا تربطها بتونس علاقات دبلوماسية (الفصل 35) مما يعتبر تضييقا لحرية الجمعيات ولا يتماشى مع شروط التقييد الواردة بالمادة 21 فقرة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، كما لا يذكر المرسوم بالتفصيل نوعية الأنشطة الاقتصادية التي يمكن للجمعيات القيام بها (الفصل 34)مما يقلص كذلك من حرية الجمعيات في المجال الاقتصادي ، كما أنه يفرض على الجمعيات صرف مواردها في مجال أنشطتها (الفصل 37) مما من شأنه أن يفرض قيودا اضافية مخالفة للمعايير والمبادئ الدولية في مجال تسيير الجمعيات ، وأما بالنسبة للضوابط على ممارسة حرية الجمعيات (الفصل 4) فيتبين أنها ضوابط عامة وواسعة تحتاج الى المزيد من التدقيق والتعديل طبقا للمادة 21 فقرة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لأنها تسند للسلطة التنفيذية سلطة تقديرية ولأنها لا تنص على معايير التناسب والضرورة في اطار مجتمع ديمقراطي ، وبالنسبة لقواعد التأسيس يتضمن المرسوم بعض النقائص ومنها ضرورة اضافة حالات واضحة دقيقة يمكن معها رفض مطلب التأسيس وذلك بلجوء السلطة العمومية المختصة الى المحاكم طبقا للفصل 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية كما هو معمول به في دول أخرى منها فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا ، كما يحتوي المرسوم أيضا على بعض الثغرات الأخرى مثل عدم تعرضه الى جمعيات المصلحة العامة والمؤسسات أنظر :

- منير السنوسي، " البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس : الواقع و الآفاق " ، ص ص 8-9 ، متحصل عليه من :
http://www.icnl.org/programs/mena/afan/Docs/Mounir%20Snoussi.pdf , (2014-10-19).

*ينطبق ذلك خاصة على ما يسمى ب"رابطات حماية الثورة" وهي تنظيمات خارجة في أغلبها عن التنظيم القانوني تعتمد في أنشطتها على العنف اللفظي والجسدي ،اتهمت في الاعتداءات على اجتماعات عدة أحزاب سياسية معارضة ومنعتها من الانعقاد ، وكذلك في الاعتداء العنيف ضد المقر المركزي للاتحاد العام التونسي للشغل في 2012.12.04 فضلا عن مشاركتها في اغتيال المعارض وعضو اتحاد الصناعة والتجارة "لطفي نقض" بمدينة تطاوين في الجنوب التونسي ، للمزيد من التفصيل انظر: - منير السنوسي ، المرجع نفسه ، ص ص 11-15.

[1]- المرجع نفسه ، ص 12.

الموجهة للحفاظ على منجزات الثورة ولتغيير النظام فعلا ولعدم عودة رموزه ولاسيما أنه شكل سقفا أو مظلة شرعية للعديد من القوى السياسية في غياب قيادة سياسية واضحة للثورة [1]، فقد سعى في ظل حكومتي الغنوشي الى الضغط بالإضرابات والاعتصامات من أجل إسقاطهما ، وبالفعل أدت الضغوطات التي مارسها مجلس حماية الثورة – الذي تشكل من عدة أطراف كان هيكلا متمحورا بالأساس حول الاتحاد – على الحكومة والرئيس المؤقتين الى فرض تنازلات عليهما من أجل اعطاء دور رسمي أكبر لهذا الهيكل في المرحلة القادمة ، وهو ما تحقق بإصدار الرئيس المؤقت مرسوما بتشكيل " الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي " التي أوكلت اليها مهام اعداد نظام انتخابي مؤقت في اطار الاعداد لتشكيل مجلس تأسيسي يصدر دستورا جديدا للبلاد بعد تجميد العمل بدستور 1959[2] ، وينتظر أن يزيد الدور السياسي للاتحاد العام التونسي للشغل أهمية في المرحلة القادمة سواء كمنظمة وطنية ضخمة أو عبر حزب سياسي قد ينخرط فيه عدد كبير من النقابيين .

مع ذلك و برغم الدور المعتبر الذي يلعبه الاتحاد العام التونسي للشغل كأحد أقوى الفاعلين في المجتمع المدني يبقى تأثير هذا الأخير محدودا على العمليات السياسية الحالية ويرجع ذلك لعوامل عدة نذكر منها :

–الانقسام العميق بين مجموعات المجتمع المدني العلمانية و الاسلامية و هو انعكاس طبيعي للاستقطاب الثنائي و للانقسام الذي يشهده المشهد السياسي والاجتماعي التونسي اعتمادا على معايير متصلة بالهوية وبالانتماء الديني والثقافي وبمدى الارتباط بالنظام السابق.

–ضعف التفكير الاستراتيجي ازاء عدد من المسائل المرتبطة ببناء عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع.

–نقص العمل الجماعي بين مجموعات المجتمع المدني ، ونتيجة لذلك لم يتم تطوير استراتيجيات مشتركة لإرساء آليات أكثر شمولية مرتبطة بعملية اتخاذ القرارات بين هذه المجموعات الأمر الذي قلص تأثيرها على العملية الانتقالية.

–انخراط ضعيف في اليات المراحل الانتقالية القائمة ، اذ أبدى الفاعلون في المجتمع المدني نقصا في ادراك مختلف الأدوار التي يمكنهم تأديتها في العملية الانتقالية خاصة تلك المتعلقة بالمراقبة،المشورة ، تقديم الخدمات والخبرات والتربية المدنية والتماسك أو التسيير الاجتماعي.

– بيئة تنظيمية مقيدة و متغيرة تشهد ارساء قوانين جديدة والتفاوض على القوانين والإجراءات الموجودة أنشأت ظروفا سلبية متعلقة بإطار العمل من أجل تأثير مستدام على العملية الانتقالية [3].

---

[1]- عزمي بشارة ، **الثورة التونسية المجيدة : بنية ثورة و صيرورتها من خلال يومياتها** ، مرجع سابق ، ص ص 182-187.

[2]- عدنان المنصر، «الاتحاد العام التونسي للشغل : جدلية السياسي والاجتماعي »، في : امحمد مالكي و اخرون ، **ثورة تونس الأسباب و السياقات و التحديات**، مرجع سابق ، ص 293.

[3]- " المجتمع المدني في المرحلة الانتقالية : مواجهة التحديات الحالية في تونس ومصر "، ص 2 ، متحصل عليه من :

-بروز نوع من التقارب بين العمل الجمعياتي والعمل الحزبي وحدوث نوع من التطابق بين المطالب الصادرة عن المجتمع المدني والمطالب الصادرة عن الأحزاب السياسية وترتب عنه أيضا تركيز الجمعيات على المطالبة بالحقوق السياسية وبحقوق الانسان ، والابتعاد نوعا ما عن طرح المسائل الاجتماعية والاقتصادية وهي من الأولويات ومن الأسباب المباشرة لاندلا ع الثورة [1] .

كخلاصة ، يجدر بمؤسسات المجتمع المدني في تونس السعي الى حصول حوارات شاملة حول مستقبل الدولة والاقتصاد والمجتمع والقضايا الراهنة بهدف اعادة وضع حاجات الشعب في قلب النقاش ، مع ضرورة فهم تعددية الأدوار التي يمكن لها تأديتها والإقرار بها وتسهيلها وتعزيز آليات المشاركة الشاملة وسيساعد ذلك على معالجة الأسباب الرئيسية التي تقف خلف القطيعة المتزايدة بين النخب والشعب.

المطلب الثاني : العملية الانتخابية في تونس بعد الثورة

تعد الانتخابات بمختلف أشكالها أحد أهم مؤشرات المشاركة السياسية على الرغم من اختلاف دلالاتها و نتائجها ، وتمثل انتخابات المجلس التأسيسي في أي بلد قيمة مضافة واستثنائية بالنظر لوظيفتها التأسيسية حيث يتولى المجلس صياغة دستور البلاد ليكون أساس القواعد القانونية التي تفتح المجال لإنشاء دولة القانون، واستجابة للمطالب الشعبية أعلن رئيس الجمهورية التونسية المؤقت يوم 3 مارس 2011 تعليق العمل بدستور عام 1959 وحل مجلس النواب والمستشارين المنبثقين من الدستور وإجراء انتخابات المجلس التأسيسي يوم 23 اكتوبر 2011 ، وحسب المتتبعين شكلت هذه الانتخابات مرحلة مفصلية لإنهاء المرحلة الانتقالية الاولى وتأسيس برلمان جديد[2].

تميزت انتخابات المجلس التأسيسي التي تمت بواسطة الاقتراع العام المباشر تحت اشراف الهيئة العليا المستقلة بقدر عال من الشفافية و النزاهة والتنظيم و حرية التعبير والإقبال الكبير من جانب الناخبين وهذا ما أكدته تقارير المنظمات الوطنية والعربية والدولية، ترجمت في حقيقة الأمر ارادة الشعب التونسي نحو انتخاب سلطات جديدة بصورة ديمقراطية [3] ، حيث شارك فيها قرابة 4 ملايين و 439 ألف ناخب منهم 652 ألف بالخارج من التونسيين المهاجرين، وبلغ عدد المترشحين 11618 للمئتين وسبعة عشر مقعدا في المجلس الوطني التأسيسي موزعين على 655 قائمة مستقلة و 828 قائمة أحزاب و 34 قائمة تحالف أي مجموع 1517 قائمة[4]، و أسفرت النتائج الرسمية التي أعلنتها الهيئة العليا للانتخابات يوم 14 نوفمبر عن حصول حركة النهضة على 89 مقعدا، يليها حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي تحصل على 29 مقعدا، ثم العريضة

---

http://graduateinstitute.ch/files/live/sites/iheid/ccdp/shared/6305/Cairo_Issue%20Brief_AR.pdf , (2014-09-18).

[1]- منير السنوسي، مرجع سابق ، ص 13

[2]- قوي بوحنية ، مرجع سابق ، ص7 .

[3]- المرجع نفسه ، ص 9.

[4]- عميره عليه الصغير، مرجع سابق، ص 16

الشعبية للحرية والعدالة والتنمية ب 26 مقعدا، فيما تحصل حزب التكتل من أجل العمل والحريات على 20 مقعدا والحزب الديمقراطي التقدمي على 16 مقعدا، يليه حزب المبادرة والقطب الديمقراطي الحداثي بخمسة مقاعد لكل منهما وحزب أفاق تونس بأربعة مقاعد ، ثم قائمة البديل لحزب العمال الشيوعي التونسي بثلاثة مقاعد، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحركة الشعب بمقعدين لكل منهما، فيما تحصلت 16 قائمة أخرى على مقعد واحد لكل منها [1].

ويفضي النظر الى هذه النتائج الى القول أن انتخابات المجلس التأسيسي أسفرت عن صعود لافت ومميز لحزب حركة النهضة [*] وبفوارق كبيرة ودالة عن باقي الأحزاب الأخرى ، وقد اتجهت عديد الاراء الى التأكيد على أن فوز حركة النهضة ما هو إلا ترجمة لتعطش غالبية المجتمع التونسي الى احياء الدين وإخراجه من دوائر التغييب والإقصاء ، فقد تمكنت الحركة بخطابها المعتدل وبرسائلها المؤكدة على عزمها الحفاظ على المكاسب الحداثية للمجتمع التونسي خاصة فيما تعلق بمجلة الأحوال الشخصية وحقوق المرأة في ظل رؤية اسلامية وسطية ومعتدلة من ابهار عموم الشعب التونسي ففازت بأصواته ، ومن هذا المنطلق يمكن – وبمنطق سببي – ربط تصويت التونسيين لحركة النهضة بظاهرة ما يسمى بالإحياء الديني أو بعودة الدين الى الشارع والى المجتمع التونسي حيث نجحت الحركة في توظيف العامل الديني فكسبت التعاطف الوجداني للناخبين معها [**] ، والى جانب ذلك ساهمت الموارد المادية لدى النهضة بشكل مباشر أو غير مباشر في فوزها فضلا عن نجاحها في الاستفادة من القمع الذي مورس عليها في عهدي بورقيبة وبن علي في جذب تعاطف الكثير من الشرائح ، هذا و يبقى انتصار حزب النهضة في هذه الانتخابات نسبيا اذا ما احتسبنا نسبة الأصوات التي تحصل عليها (ما يقارب مليون وخمسمائة صوت) ضمن الجسم الانتخابي ككل أي ما يناهز ثمانية مليون ناخب،هذا لم يمنع كوادر حزب النهضة وممثليهم في المجلس التأسيسي من التموقع كأغلبية تمثل الارادة الشعبية[2].

شكلت الأحزاب الحائزة على المراتب الأولى ائتلافا حاكما سمي ب" الترويكا"، ويتكون هذا الائتلاف من حزب حركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل للعمل والحريات ، و تقاسمت هذه الأحزاب السلطة فيما بينها بعد

---

[1]- عائشة التايب، « قراءة في مضامين و دلالات نتائج الانتخابات في تونس »، **سلسلة تقييم حالة** ، قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، جانفي 2012، ص ص 13- 14.

[*] لقد أثبتت نتائج انتخابات المجلس التأسيسي أن القمع الذي تعرضت له حركة النهضة في بداية تسعينات القرن الماضي لم يقض عليها كتنظيم متماسك، فعل اثر سقوط نظام بن علي أعادت الحركة تنظيم صفوفها بشكل فعال بعد أن استرجعت العناصر المسجونة والعناصر المهجرة والخلايا النائمة، كما نجحت في استقطاب عناصر جديدة رغم المنافسة التي وجدتها من قبل التيارات الاسلامية الاخرى كحزب التحرير والسلفيين من جهة والاحزاب الجديدة (كحزب العدل والتنمية وحزب الاصلاح والتنمية ..) ذات التوجهات الاسلامية من جهة أخرى ، انظر:
- أسماء نويرة، « تونس: الانتخابات وماذا بعد؟ »، **أوراق المتابعة السياسية** ، مبادرة الاصلاح العربي، جانفي 2012، ص ص 2-3، متحصل عليه http://www.arab-reform.net/sites/default/files/%20%D9%839%85%D9%84%D8%A9_32.pdf , (2013-07-02).

[**]مع ذلك تبقى فرضية التصويت الانتقامي أو العقابي واردة في بعض أبعادها الفردية لكنها تظل مستبعدة – بنظرنا- في صيغها الجماعية وذلك لسبب بسيط وهو افتقاد حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل لعناصر توليف قوية بين منخرطيه وروابط نضالية متينة كان بإمكانها الصمود بعد الثورة والتحول بالحزب الى طور العمل السياسي السري، للمزيد من التفصيل حول هذه النقطة أنظر: عائشة التايب، مرجع سابق، ص 17-21.

[2]- أسماء نويرة، مرجع سابق، ص ص 2- 3.

جولات من المفاوضات الماراثونية وبعد رفض الأطراف الأخرى الممثلة في المجلس المشاركة في الحكومة المقبلة و توصلت في النهاية الى تقاسم الرئاسات الثلاثة فيما بينها فكانت رئاسة الجمهورية من نصيب رئيس المؤتمر من أجل الجمهورية السيد منصف المرزوقي و رئاسة الحكومة من نصيب أمين عام حزب النهضة السيد حمادي الجبالي وأخيرا رئاسة المجلس التأسيسي كانت من نصيب رئيس حزب التكتل من أجل العمل والحريات السيد مصطفى بن جعفر، وتم توزيع المناصب الحكومية على الأحزاب الثلاثة وتشكلت حكومة ذات أغلبية نهضوية [1].

عموما يمكن التوصل عند قراءة نتائج انتخابات المجلس التأسيسي الى ما يلي:

– شكلت انتخابات المجلس التأسيسي اختبارا حقيقيا أولا لوثوق التحول الديمقراطي ورقي الثقافة السياسية التونسية، كما شكلت مناسبة لتحدي النظام السابق على مستوى هوية الشعب التونسي وانتمائه أكثر مما شكلت تنافسا بين كتل سياسية [2].

–أعادت نتائج هذه الانتخابات ترتيب الخريطة السياسية والحزبية في تونس بصورة جذرية ، اذ مكنت حزب النهضة من الحصول على أكثر المقاعد في المجلس التأسيسي ، وهو ما أسقط كل الأوهام و " فزاعات" النظام المخلوع عن هذا الحزب الذي أظهر انفتاحا في خطابه وبرنامجه على الرغم من استمرار الصاق تهمة ازدواجية الخطاب بقياداته [3].

–أعطت النتائج موقعا متميزا لحزب المؤتمر من أجل الجمهورية على الرغم من صغر حجمه ومحدودية تجربته التنظيمية اذ فاجأ منافسيه بترتيبه ثانيا بعد حصوله على 29 مقعدا ، وذلك لتركيز رموزه القيادية و خاصة رئيسه الحقوقي الدكتور المنصف المرزوقي في حملتهم الانتخابية على الهوية العربية الاسلامية للبلاد وقيم الحداثة والعدالة والدولة المدنية والاستقامة ، والتزامهم بمطالب الثورة في بناء نظام ديمقراطي ومحاربة الفساد والاستبداد وتطهير جهاز الدولة من رموز النظام السابق ، وفي جانب أخر كرست نتائج هذه الانتخابات موقع حزب التكتل من أجل العمل والحريات الذي كان منتظرا.

– الخاسر الأكبر في انتخابات المجلس التأسيسي هو حزب المحامي نجيب الشابي" الحزب الديمقراطي التقدمي" المعارض الأبرز لبن علي ، وعكس التكهنات التي كانت تصنفه أولا أو ثانيا لم يتحصل إلا على 16 مقعدا رغم الأموال الكثيرة التي صرفها في حملته الانتخابية.

– هزيمة أتباع النظام السابق من الذين ترشحوا ضمن الأحزاب المتولدة عن حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل

---

[1] - أسماء نويرة ، المرجع نفسه ، ص 5.

[2] - قوي بوحنية، مرجع سابق، ص21.

[3] - عبد اللطيف الحناشي، «انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي : الإطار ، المسار ، والنتائج »، **سلسلة دراسات** ، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، مارس 2012، ص 42.

ان كانوا في قوائم حزب المبادرة أو الحزب الحر الدستوري ، اذ لم يحصل الحزبان مجتمعين إلا على 6 مقاعد وحتى وان أضفنا لهما مقاعد حزب افاق أخيهما في التوجهات وفي الأصول فإن مجموع نوابهم هو 10 فقط من جملة 217 نائبا بالمجلس التأسيسي [1] .

– لم تسجل نتائج هذه الانتخابات حصادا يذكر لأصحاب القوائم المستقلة بالمقارنة مع وزنها الكمي حيث بلغ عددها 655 قائمة مترشحة من أصل 1519 قائمة ، وبثقلها النوعي الذي جعل من بعضها يحمل أسماء مهمة لمناضلين ولشخصيات وطنية مشهود لها بالنزاهة وبالصدق و الكفاءة في ميادين مهنية مختلفة كالقضاء والتعليم العالي والمحاماة وغير ذلك من المجالات [2] .

– كشفت نتائج الانتخابات ضعف بنية الأحزاب التي نشأت مباشرة بعد الثورة وعدم جاهزيتها ، اذ لم تظفر بأي مقعد في المجلس التأسيسي ، كما لم يتمكن نحو 40 حزبا من بين هذه الأحزاب الجديدة حتى من تكوين قائمة انتخابية ، ويمكن ارجاع ذلك للبناء الداخلي لتلك الأحزاب و الذي تمخض عنه أحيانا نزاع مفضوح حول الأحقية
بالزعامة فضلا عن ضعف علاقاتها بالأوساط الشعبية و افتقار أغلبها الى الموارد المالية اللازمة لخوض غمار عملية السياق الانتخابي [3].

–أدت النتائج الى استقالات من بعض الأحزاب لعل ابرزها استقالة السيدة "أمنة منيف" الناطق الرسمي وعضو المكتب السياسي لحزب " آفاق " الى جانب استقالة جماعية لسبعة عشر (17) عضوا من الحزب من بينهم ثلاثة من الأعضاء المؤسسين [4].

– فشل مئات الشخصيات والقيادات اليسارية والإسلامية التي انشقت عن حركات وأحزاب كانت تنتمي اليها واختارت منافستها تحت يافطة مستقلة أو حزبية جديدة ، وفي هذا السياق لم تفز جل قائمات ورموز أقصى اليسار "الماركسية والبعثية" في معظم الدوائر بأي مقعد ، فيما فاز ثلاثة منها بمقعد واحد في دائرة واحدة بفعل نظام "أكبر البواقي" [5].

– كشف النظام الانتخابي في تونس عن ثغرات فيما يخص تمويل الحملات الانتخابية وتنظيمها بشكل أثر سلبا في بعض جزئيات العملية الانتخابية.

---

[1]- عميره عليه الصغير، مرجع سابق، ص ص 18-20

[2]- عائشة التايب، مرجع سابق، ص 22.

[3]- المولودي الأحمر ، « الانتخابات التونسية : خفايا فشل القوى الحداثية و مشاكل نجاح حزب النهضة الاسلامي » ، **تقييم حالة** ،قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسيات ، ديسمبر 2011 ، ص 12 .

[4]- عبد اللطيف حناشي ، مرجع سابق ، ص 42.

[5]- قوي بوحنية ، مرجع سابق ، ص 11.

– بينت نتائج الانتخابات التونسية أن طريقة الانتخابات بالقائمة النسبية — حتى ولو كانت على مستوى الدوائر– تمنح تمثيلا أكثر تنوعا و عدالة ، فلو اعتمدت طريقة الانتخابات بالأغلبية لما حصلت أحزاب الأقلية على أي تمثيل أو بالكاد و لاستأثرت حركة النهضة بأغلبية ساحقة من المقاعد دون أن تكون لها أغلبية الأصوات [1].

– **قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية و التشريعية في تونس** 2014 :

تبنى المجلس الوطني التأسيسي بعد مرور ثلاث سنوات من الثورة القانون الانتخابي الجديد في الفاتح ماي 2014 ما من شأنه أن يتيح تنظيم انتخابات رئاسية و تشريعية قبل نهاية عام 2014 كما نص عليه الدستور ، وقد نص القانون الانتخابي على تنظيم الانتخابات الرئاسية باقتراع الأغلبية على دورتين وفي المقابل نص على تنظيم الانتخابات التشريعية بنظام النسبية على دورة واحدة في كل دائرة بدون تحديد عتبة دنيا للحصول على عضوية مجلس الشعب ، ولئن حظي قانون الانتخابات برضا أغلب الأحزاب السياسية و الكتل الممثلة بالمجلس التأسيسي التي أثنت على المزايا التي تضمنها مثل اعتماد طريقة الانتخاب على القوائم و تعزيز مشاركة المرأة و الشباب و التشديد في مراقبة تمويل الحملات الانتخابية لمنع تسرب المال الفاسد و غيرها ، إلا أنه بالمقابل لم يرق الى تطلعات العديد من الأحزاب الأخرى التي خاب ظنها من عدم التنصيص على اقصاء رموز النظام السابق [2].

–الانتخابات التشريعية : أعادت نتائج انتخابات مجلس النواب التونسي التي أجريت في 26 أكتوبر 2014 رسم ملامح المشهد السياسي في السنوات المقبلة ، لاسيما فيما يخص تبدل أدوار القوى الرئيسية و تحديدا حزب نداء تونس و حركة النهضة ثم الأحزاب الأخرى التي جاءت في المراكز التالية و قد بلغت نسبة المشاركة نحو 69 % من الناخبين المرسمين و بذلك لم تتجاوز نسبهم ثلث الناخبين المفترضين و هم في حدود 8.289.294، و في الوقت الذي حصل فيه حزب نداء تونس على 85 مقعدا و حركة النهضة على 69 مقعدا ، نجد أن 15 تشكيلا حزبيا (مستقل أو ائتلاف) قد حصل على 63 مقعدا بنسبة 30،04 % ، مما يؤكد الاستقطاب الثنائي بين الحزبين الأساسيين حزب نداء تونس و حركة النهضة [3] ، عموما نتج عن هذه الانتخابات ثلاث معطيات جديدة على الأقل غيرت المشهد السياسي تمثلت في [4]:

---

[1]- قوي بوحنية ، المرجع نفسه ، ص 21.

[2]- " المجلس الوطني التأسيسي يتبنى القانون الانتخابي الجديد " ، متحصل عليه من : http://www.alalam.ir/news/1590383

- أنظر كذلك : - خميس بن بريك ، " ميزات وعيوب قانون الانتخابات الجديد بتونس " ، متحصل عليه من :
http://m.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/5/2/%D9%D8D9%88%D9%86%D8%B3, (2014-09-11).

[3]- عبد اللطيف حناشي ، « الانتخابات التشريعية التونسية : قراءة في النتائج و الدلالات »، **تحليل سياسات** ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، نوفمبر 2014 ، ص ص 4-7 .

[4]- حمادي الرديسي ، حافظ شقير ، « الانتخابات الرئاسية في تونس : بين التنافر و التوافق »، **بدائل سياسات** ، مبادرة الاصلاح العربي ، مارس 2015 ، ص ص 1-2 ، متحصل عليه من :
http://www.arab-reform.net/sites/default/files/%D8%A7%D9%84%D8%%AAD9%81%D9%82.pdf, (2015-09-12).

-فقدان الترويكا للأغلبية و ان حافظت حركة النهضة على حضور محترم بفوزها ب 69 مقعدا مقارنة ب 87 في انتخابات 2011 ، و لم يتحصل المؤتمر من أجل الجمهورية إلا على 4 مقاعد مقابل 29 سابقا ، و انهار التكتل الديمقراطي من أجل الشغل و الحريات بغيابه عن المشهد البرلماني .

-بروز حزب نداء تونس الحديث العهد كأول حزب يتصدر المشهد بأسبقية عددية بنسبة 86 مقعد .

-دخول الجبهة الشعبية ذات الميول اليسارية كقوة رابعة لا يفصلها عن الاتحاد الوطني الحر الليبرالي التوجه إلا مقعد واحد (15 مقابل 16 مقعد) .

شكل رقم (1) : نسبة مقاعد الأحزاب في مجلس النواب التونسي 2014

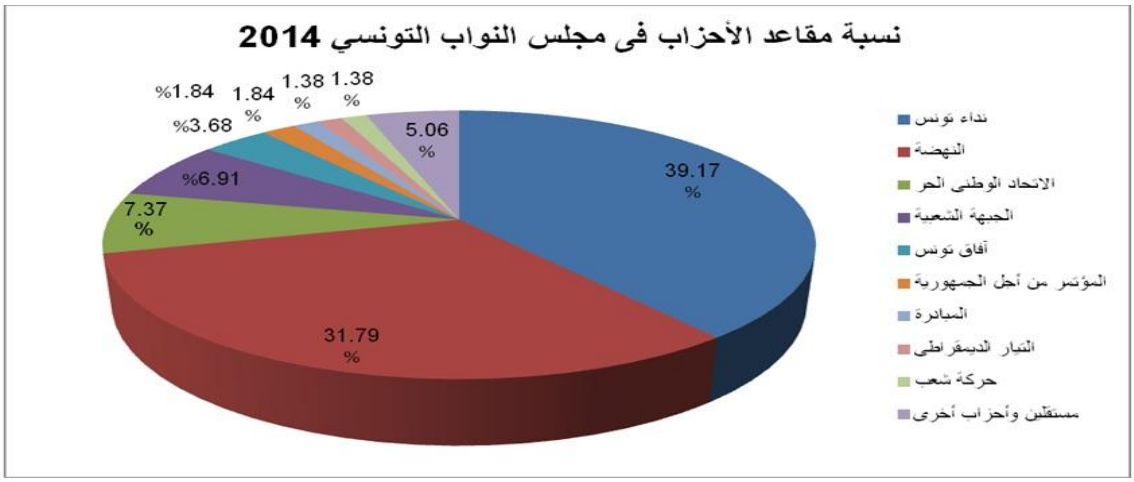

المصدر :- " دلالات نتائج الانتخابات التشريعية التونسية " ، متحصل عليه من :

http://www.rcssmideast.org/Article/2773/%D8%AF %D8%A9#.VvjuorJsc7I

-الانتخابات الرئاسية التونسية 2014: تعد أول انتخابات رئاسية بعد اقرار دستور تونس 2014 الجديد و عاشر انتخابات رئاسية في تاريخ تونس ، عقدت دورتها الأولى في 23 نوفمبر 2014 و شهدت تنافس 27 مرشح تصدر على اثرها " قائد السبسي " المرتبة الأولى بنسبة 39.46 % ، يليه " المرزوقي " بنسبة 33.4 % ، و بعد أن أخفق أي من المرشحين في تحقيق نسبة تصويت أكثر من 50 % جرت دورة ثانية في 21 ديسمبر 2014 فاز فيها مرشح حزب نداء تونس " الباجي قائد السبسي " بعد حصوله على 1.731.529 صوتا بنسبة 55.68 % ، فيما حصل " المرزوقي " على 1.378.513 صوتا بنسبة 44.32 % ، و قد شهد الدور الثاني للانتخابات حالة من التشنج أجبرت الاطراف السياسية و وسائل الاعلام على التدخل و المطالبة بتهدئة الأوضاع و التحلي بروح المنافسة ، و حسب المتتبعين كان انتصار" قائد السبسي" متوقعا لعدة أسباب أهمها ، غياب مخزون انتخابي هام لصالح المرزوقي حيث أعلن "حمة التهامي " الثالث في

الترتيب باسمه و باسم الجبهة الشعبية على قرار قطع الطريق أمام المرزوقي لتورطه في السياسة الخرقاء للترويكا و اعتماده على روابط حماية الثورة ، أما "سليم الرياحي" فقد ساند علنا "السبسي " فضلا عن قائمة طويلة من المساندين الذين التحقوا بما سمي بالأغلبية الرئاسية حول السبسي [1]، و تجدر الاشارة الى أن نسبة المشاركة كانت متقاربة بين الدورتين اذ نزلت من 62% من المسجلين في سجل الناخبين الى 59% .

كخلاصة ، جسدت المحطات الانتخابية السابق ذكرها قطيعة سياسية وقانونية مع النظام السابق ومناسبة تاريخية وفرصة لإعادة ثقة المواطنين في مشهد سياسي تلطخ بالاستهتار بالفرد وباستبعاده العلني من دوائر الاستشارة وتحدد المصير لعقود من الزمن ، فقلد كانت تجربة تصالح للتونسيين مع أنفسهم أولا ومع بعضهم البعض ثانيا ومع ماضيهم وحاضرهم السياسي والاجتماعي ثالثا ، ومن المؤكد أن الصندوق سيكون من هنا فصاعدا الشاهد الأصدق على من يراه الشعب الأحق ببناء دولة الديمقراطية التي يتطلع اليها .

المطلب الثالث : حقوق الانسان و الحريات العامة في تونس بعد الثورة

شهدت تونس منذ الثورة تكريسا مطردا لحقوق الانسان والحريات الأساسية على مستوى التشريع أساسا وبدرجة أقل على مستوى الممارسة ، تكريس برز جليا فى مضامين دستور البلاد الجديد الذى أسس باعتباره النص الأعلى فى نظام الجمهورية لاحترام الحريات الفردية ولحرية تكوين الجمعيات و الأحزاب ونص على مؤسسات ضامنة لاحترام الحقوق والحريات فى طليعتها المحكمة الدستورية ، مع ذلك واجهت الحكومات التونسية المتعاقبة اتهامات عديدة بانتهاك الحريات وحقوق الإنسان ، سيتم القاء الضوء على أبرزها في الاتي :

الفرع الأول : حقوق الانسان في تونس بعد الثورة

لقد شكلت حقوق الانسان منطلق الثورة التونسية وهو ما دفع مختلف الحكومات المتتالية بعد 14 جانفي للمشاركة في تعزيز احترام حقوق الانسان ، ففي 19 فيفري 2011 أعلنت تونس مصادقتها على مجموعة من الاتفاقيات والبروتوكولات الأكثر أهمية في مجال حقوق الانسان [*]، وبالتوازي مع ذلك قبلت تونس منذ فيفري 2011 التوصية التي قدمتها المفوضة السامية لحقوق الانسان شهر جانفي 2011 المتعلقة بتوجيه دعوة مفتوحة دون قيد أو شرط لجميع المقررين الخاصين التابعين لمجلس حقوق الانسان وافتتاح مكتب للمفوضية السامية في تونس ، إلا أنه وبرغم وجوب التنصيص على مبدأ سمو القانون

---

[1]-حمادي الرديسي ، حافظ شقير ، مرجع سابق ، ص 5 .

[*] يتعلق الأمر بالاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، ونظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، الاتفاقية بشأن امتيازات وحصانة المحكمة الجنائية الدولية و البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللانسانية أو المهينة، لتستتبع ذلك بسحب تحفظاتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في 24 اكتوبر 2011، أنظر :

-"رسالة اللجنة من أجل احترام الحريات وحقوق الانسان في تونس " ، فيفري 2014، ص ص 6-7، متحصل عليه من:

http://www.e-joussour.net/files/Lettre%20CRLDHT%20Ar%20Fevrier%2014.pdf , (2014-05-02).

الدولي على القانون المحلي فإن الدستور التونسي الجديد لم يكرس ذلك حيث احتلت القوانين الدولية مرتبة أدنى من النص الدستوري الوطني [1].

بسقوط نظام بن علي وفراره لم تتوقف انتهاكات حقوق الانسان اذ استمرت قوات الأمن في استخدام القوة المفرطة أحيانا في التصدي للاحتجاجات والاعتصامات التي نشبت لأسباب متعددة ، ففي شهر فيفري 2011 قتلت قوات الأمن ثلاثة أشخاص خلال فض اعتصام القصبة ، وفي شهر جوان قتلت قوات الأمن طفلا وهو يتابع فض مظاهرة بالقوة في سيدي بوزيد ، كما استخدمت القوة المفرطة نهاية شهر نوفمبر 2011 لتفريق الاحتجاجات واسعة النطاق و أفضت الى اصابة نحو 300 متظاهر فقد بعضهم بصره جراء استخدام الخرطوش، وفي 9 أفريل 2012 استخدمت قوات الأمن القوة المفرطة لتفريق مظاهرة سلمية الطابع ضد قرار حظر التظاهر الأمر الذي أسفر عن بعض الاصابات كالكسور في صفوف المتظاهرين [2]، كما توفي عدد من الضحايا من جراء التعذيب كالمواطن "فاروق عبد الرؤوف الخماسي" الذي توفي في 8 مارس 2012 بعدما اعتقلته الشرطة في 8 ماي بشبهة السرقة، وأيضا حالة المواطن " بدري التليلي " الذي احتجزته وزارة الدفاع لاستجوابه ووجد متوفيا في زنزانته [3]، وفي 19 ماي 2013 أطلقت قوات الأمن الذخيرة الحية ورصاص الرش على المتظاهرين بمدينة تونس مما أسفر عن مقتل شخص واحد وإصابة ثلاثة اخرين [4]، ومن نماذج الانتهاكات أيضا الاعتقالات التعسفية التي قامت بها الشرطة في أعقاب اغتيال المعارض اليساري " شكري بلعيد " حيث اعتقلت 375 شخصا [5]، وبموجب قانون الطوارئ الذي يمنع تجمع ما يزيد عن ثلاثة أشخاص تمت ملاحقة بعض المتظاهرين قضائيا لخرقهم للقانون وذلك على الرغم من أن السلطات التونسية معنية بموجب التزاماتها الدولية بتأمين حرية التجمع السلمي ولاسيما من خلال اعطاء أوامر لوقف كل أعمال القمع تجاه المتظاهرين وإخضاع مرتكبي هذه الأعمال الى الملاحقة القانونية بموجب القانون [6].

وصف وزير الداخلية التونسي السابق السيد "حبيب الصيد " خلال مقابلة مع بعثة الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان هذه الانتهاكات بالتجاوزات ونسبها الى ممارسات منفردة موروثة من العادات السيئة للماضي حيث كان التعذيب يمارس بشكل منتظم ودون عقاب، كما برر اللجوء الى القوة بوجود مخربين مندسين في هذه المظاهرات وصرح بالقول أن " هذه التجاوزات وقعت ردا على أعمال اجرامية منها السرقة والنهب" ، كما كرر التزامه بفتح تحقيقات داخلية وبانجاز التحقيقات المفتوحة

---

[1]- -"رسالة اللجنة من أجل احترام الحريات وحقوق الانسان في تونس " ، المرجع نفسه، ص 8.

[2]- " تقرير حقوق الانسان الخاص بتونس لعام 2012 " ، ص 5، متحصل عليه من :
http://www.humanrights.gov/wp-content/uploads/2013/10/TUNISIA-ARA-Final.pdf , (2012-12-07).

[3]- محسن عوض و اخرون ، مرجع سابق ، ص ص 104-107 .

[4] - "Tunisia 2013 Human Rights Report " , p . 2, available at :
http://photos.state.gov/libraries/tunisia/231771/PDFs/2013%20human%20rights%20report.pdf , (2014-01-15).

[5] -Ibid, p. 7.

[6]- "التحول الديمقراطي واستمرار انتهاكات لحقوق الإنسان "، الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان ، جوان 2011، ص 21، متحصل عليه من :
http://www.fidh.org/IMG/pdf/tn567ar.pdf , (2012-08-17).

لإبراز الحقيقة مع التركيز على أهمية تكوين قوات الأمن لتفادي ارتكاب مثل هذه الأعمال في المستقبل [1]، والمعلوم أن السلطات التونسية وعلى مدار السنوات الثلاثة الماضية أخفقت في التحقيق في أغلب قضايا التعذيب التي ارتكبت في عهد المخلوع بن علي فلم تأخذ عديد البلاغات التي قدمها الضحايا ضد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الانسان مجراها أو أغلقت ، وفي المحاكمة الوحيدة المرتبطة بالتعذيب أدانت محكمة وزير الداخلية الأسبق " عبد الله قلال" وثلاثة من كبار مسؤولي الأمن ب "استخدام العنف ضد اخرين سواء بشكل مباشر أو من خلال الاخرين "وحكمت عليهم بالسجن لعامين[2].

كخلاصة ، حققت الثورة التونسية تحسينات هامة لحقوق الانسان إلا أن معدل التغيير بطيء للغاية وهناك قلق من استمرار انتهاكات حقوق الانسان خاصة وأن الكثير من المسؤولين عن الانتهاكات المرتكبة أثناء الثورة أو بعدها أو في السنوات السابقة لها ما زالوا في مناصبهم ، وهو ما يفرض اصلاح النظام القضائي وإظهار ارادة سياسية واضحة لملاحقة هؤلاء المسؤولين لتتم محاكمتهم بشكل منصف وتعويض الضحايا.

الفرع الثاني : الحريات العامة في تونس بعد الثورة

انتزع المجتمع التونسي بثورته مساحة غير مسبوقة من حرية الرأي والتعبير بمعناها الواسع كما أسقط الرقابة واحتكار الدولة للإعلام و استجابة لسلسلة من الضغوط شرعت الحكومة الانتقالية التونسية في اصلاحات هامة لإلغاء النظام القانوني التقليدي الذي تحكم بوسائل الاعلام وحرية التعبير في الماضي ، وقد مثل اطلاق سراح الصحفيين الذين حكم عليهم بموجب القوانين القمعية المعمول بها في النظام السابق اثر عفو عام أحد أولى القرارات التي اتخذتها الحكومة ، لتستتبع بتأسيس لجنة مفوضة مستقلة لإصلاح الاعلام والاتصالات شهر فيفري 2011 تكون بمثابة هيئة مستقلة اناطت بها مسؤولية تشكيل قالب تشريعي جديد لسن القوانين واللوائح الخاصة بالإذاعة والتلفزيون وإنشاء اذاعة جديدة للخدمات العامة.

ولقد شكل تبني المرسوم عدد 41 لسنة 2011 المتعلق بحق النفاذ الى الوثائق الادارية للهياكل العمومية الخطوة الأولى الى الأمام في مجال الحق في الاعلام [3]، ليتعزز هذا التوجه في 2 نوفمبر 2011 بإطار تشريعي عبر المرسومين رقم 115 و116 بشأن حرية الصحافة والطباعة والنشر وإعادة تنظيم المجال السمعي والمرئي وإحداث هيئة عليا مستقلة للاتصال

---

[1]- "التحول الديمقراطي واستمرار انتهاكات لحقوق الإنسان "، المرجع نفسه ، ص ص 24-25.

[2]-" التقرير العالمي 2014: تونس "، المنظمة الدولية لحقوق الانسان ، ص 4 ، متحصل عليه من :
http://www.hrw.org/sites/default/files/related_material/tunisia_ar_2.pdf, (2015-02-12).

[3]- "تطور وسائل الاعلام والاتصال بتونس " ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ، سبتمبر 2012، ص ص 26-30 .

السمعي والمرئي تتولى ترخيص البث الاذاعي والتلفزيوني وتعيين المسؤولين عن ادارة المؤسسات الاعلامية المملوكة للدولة [1]، وقد شكلت هذه المراسيم قطيعة نهائية مع عهد بن علي في مجال حرية الصحافة وذلك بتنقيح قانون الصحافة لعام 1975 [*] الذي لا يتضمن أي ضمان لحق الصحفيين في المحافظة على سرية مصادرهم [**]، وفي سياق متصل أصدرت الحكومة أكثر من 30 ترخيصا لمحطات تلفزيونية جديدة وإذاعات مستقلة بينها الاذاعة المستقلة " كلمة" التي كانت تكافح للحصول على ترخيص منذ عام 2008 ،كما اتخذت الحكومة عدة اجراءات لإنهاء الرقابة الرسمية على الأنترنيت وبموجب ذلك لم تعد المواقع المحجوبة في السابق مثل موقع مراسلون بلا حدود و اليوتوب عرضة للرقابة[2].

و في 4 جويلية 2012 أعلن رئيس الهيئة الوطنية المستقلة السيد " كمال لعبيدي" عن وضع حد لأنشطة الهيئة بسبب رفض الحكومة أخذ توصياتها بعين الاعتبار وعدم تطبيق المرسومين الجديدين عدد 115 و116 و غياب أي اجراء ملموس يعكس ارادة سياسية حقيقة في وضع أسس اعلام حر ومستقل مطابق للمعايير الدولية ، وبعد سلسلة من الضغوط الدولية والمحلية قررت السلطات التونسية في ماي 2013 تنفيذ المرسوم عدد 116 بشأن الاعلام السمعي والبصري وقد تطلب تنفيذه انشاء هيئة عليا مستقلة لتنظيم الاعلام السمعي والبصري ، إلا أن السلطات التنفيذية قامت بتعيين رؤساء محطات الاذاعة و التلفزة ويمثل ذلك خرقا لمعايير حرية التعبير الدولية المنظمة لاستقلال الاعلام العام [3]، مع ذلك ومقارنة بواقع حرية الاعلام في عهد نظام المخلوع بن علي صارت وسائل الاعلام أكثر استقلالية بعد الغاء المنظومة المركزية للرقابة ، وهذا ما برز جليا في التحقيقات الميدانية الناقدة التي قامت بها عديد المحطات الاذاعية والتلفزية ، إلا أنه و في غياب اصلاح للمنظومة القانونية ولهيكلة المؤسسات الاعلامية العمومية خصوصا فيما يتعلق بتعيين المسيرين ظلت المخاوف من خطر تدخل الحكومة قائمة خاصة ، وعلى صعيد اخر تواجه وسائل الاعلام الخاصة سلسلة من الضغوط السياسية والاقتصادية بما في ذلك ضغوطات من أطراف غير حكومية بحكم أن جل الصحف تتحكم فيها مجموعات ضغط سياسية أو تجارية ، ولذلك فإن أولوياتها تتمثل في عدم انتاج أي محتوى تحريري ضد مصالحها [4] .

---

[1]- محسن عوض وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص 108-109.

[*] والذي كان ينظم بشكل أساسي عمل وسائل الاعلام المطبوعة وخضع الى عدد من التعديلات في سنوات 1988 و 1993 و 2001 و 2006 لكن بدلا من اتاحة المزيد من الحرية كانت تلك الاصلاحات تهدف الى تعزيز السيطرة السياسية على الاعلام وبموجب قانون الصحافة فرضت عقوبات مادية ومالية عدة على الصحافيين الذين يجرأون على تجاوز الخطوط الحمراء للدولة، للمزيد من التفصيل أنظر :
- فاطمة العيساوي ، "الاعلام التونسي في مرحلة انتقالية" ، **أوراق كارنيجي** ، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي ، جوان 2012، ص 8.

[**]حيث نص الفصل 11 من المرسوم عدد 115 على ضمان قانوني لحماية المصادر بالعبارات التالية "تكون مصادر الصحفي عند قيامه بمهامه ومصادر كل الأشخاص الذين يساهمون في اعداد المادة الاعلامية محمية " ، كما نص المرسوم في ذات الفصل على بعض الاستثناءات في حق حماية مصادر المعلومات وهو يعطي للسلطات القضائية الحق في المطالبة بكشف هذه المصادر " إلا اذا كان ذلك مبررا بدافع ملح من دوافع أمن الدولة أو الدفاع الوطني ، أنظر : - "تطور وسائل الاعلام والاتصال بتونس " ، مرجع سابق، ص 34.

[2]- محسن عوض واخرون، مرجع سابق ، ص 108.

[3]- التقرير العالمي 2014 : تونس ، المنظمة الدولية لحقوق الانسان ، مرجع سابق ، ص ص 1-2،

[4]- تطور وسائل الاعلام والاتصال بتونس ، مرجع سابق ، ص ص 32-33.

تحفل التقارير الوطنية والدولية رغم التحسن الملموس لواقع الاعلام في تونس بعد الثورة بمئات من نماذج الملاحقات القضائية والاعتداءات على الصحفيين والإعلاميين والمفكرين ، وعلى سبيل المثال لا الحصر نشير الى اعتقال " سامي الفهري "مدير قناة "التونسية" التي تبث برنامجا سياسيا شهيرا يتميز بالنقد اللاذع والتهكم لتصدر المحكمة العليا بالبلاد "محكمة النقض العليا" في 28 نوفمبر 2012 أمرا بإخلاء سبيله ولكن وزير العدل أوقف أمر اطلاق سراحه [1]، وقد سجلت وحدة الرصد بمركز تونس لحرية الصحافة في الفترة الممتدة من اكتوبر 2012 الى سبتمبر 2013 "306" انتهاكا اعلاميا طال 325 عاملا في القطاع وشمل 237 ذكرا و 88 أنثى مثلما طال 22 مؤسسة اعلامية[2]، هذا و شهد شهر ديسمبر 2013 محاكمة رئيس تحرير صحيفة " المساء" استعجاليا وغيابيا ب 17 شهرا نافذة على خلفية شكايتين تعلقتا ب "جرائم نشر" وقد عزز هذا الحكم ظاهرة تجاوز منطوق المرسوم 115 الذي يمنع الحكم بالحبس في القضايا المتعلقة بالطباعة والصحافة والنشر [3]، و عرف شهر فيفري 2014 تصاعدا جليا للاعتداءات الأمنية على الاعلاميين اذ سجلت وحدة رصد وتوثيق الانتهاكات بمركز تونس لحرية الصحافة 31 اعتداءا على العاملين في المجال الاعلامي [*]كان أبرزه الاعتداء الفج الذي استهدف عددا من الاعلاميين أثناء تغطيتهم لوقفة احتجاجية بالقصبة يوم 28 جانفي 2014 ، وبررت السلطات هذه الاعتداءات بالاعتماد على الأمر عدد 50 لسنة 1978 المؤرخ في 26 جانفي 1978 والمتعلق بتنظيم حالة الطوارئ ، على اعتبار أن الاعلاميين كانوا يغطون تحركا غير قانوني من شأنه تعكير صفو النظام العام في تحد لحرية تغطية الأحداث ولحق المواطنين في الحصول على المعلومة ، ولقد قدم وزير الداخلية والناطق الرسمي باسم وزارته اعتذارا لعدد من مديري وسائل الاعلام على هذه الاعتداءات ووعدا بفتح تحقيق اداري فيها ومحاسبة المسؤولين عنها [4].

و على الرغم من الخطوات الكبيرة المتخذة باتجاه تنويع قطاع الاعلام في تونس بعد الثورة وتحريره من القيود السابقة ثمة عدد من العوامل المترابطة التي تفرض تحديات على الصحافة التونسية من أهمها وعي الاعلاميين لدورهم الأساسي في مساءلة

---

[1]- "تقرير حقوق الانسان الخاص بتونس لعام 2012 " ، مرجع سابق ، ص 8.

[2]- لمزيد من التفصيل أنظر :- "التقرير السنوي الأول حول الانتهاكات الواقعة على الاعلام التونسي "، أكتوبر 2012-سبتمبر 2013، مركز تونس لحرية الصحافة ، ص 22 ، متحصل عليه من :
http://www.ctlj.org/images/pdf/Press_under_threats/ar.pdf , (2013-12-29).

[3]- "تقرير حول الانتهاكات الواقعة على الاعلام التونسي" ، ديسمبر 2013 ، مركز تونس لحرية الصحافة ،ص ، متحصل عليه من:
http://ctlj.org/images/pdf/a/12.pdf , (2014-02-07) .

[*]- تضرر منه 35 شخصا، وقد مس الانتهاك 28 رجلا و 7 نساء يشتغلون في 10 قنوات تلفزيونية و 4 اذاعات و 5 صحف ووكالة أنباء وتلفزيون الكتروني، للمزيد من التفصيل أنظر:" تقرير حول الانتهاكات الواقعة على الاعلام التونسي" ، فيفري 2014، مركز تونس لحرية الصحافة ، متحصل عليه من : http://www.ctlj.org/images/pdf/2014/a/a2.pdf , (2014-06-05).

- كما لوحظ تصاعد الانتهاكات في حق الصحفيات التونسيات حيث سجلت وحدة الرصد 28 اعتداءا على 38 عاملة في المجال الاعلامي في الفترة الممتدة من اكتوبر 2012 الى افريل 2013 ، وتختلف من المنع من العمل الى التتبعات القضائية الى مصادرة أدوات العمل، للمزيد من التفصيل أنظر:
- "الانتهاكات الواقعة على الاعلاميات التونسيات اكتوبر 2012- أفريل 2013 " ، مركز تونس لحرية الصحافة ، ص 4 ، متحصل عليه من :
http://www.ctlj.org/images/pdf/a/f.pdf , (2013-11-18).

[4]- "تقرير حول الانتهاكات الواقعة على الاعلام التونسي فيفري 2014 " ، مرجع سابق ، ص 1.

السلطة وليس إرضاءها و استقلالية الجسم الصحافي عن الدوائر السياسية ، اذ أصبحت وسائل الاعلام المسرح الرئيس للمعركة السياسية والأيديولوجية الشرسة الدائرة بين المعسكرين المتنافسين في البلاد الاسلاميون المحافظون والنخبة العلمانية ، وقد حول الاصطفاف الحزبي للصحافيين بين هذين المعسكرين وسائل الاعلام الى منبر للدعاية لهذين الطرفين [1] ، ومن هذا المنطلق لا يزال التطور نحو صحافة مستقلة يشكل التحدي الرئيس للعاملين في وسائل الاعلام الذين لم يتمكنوا بعد من ممارسة دور مهني يتجاوز مجرد خدمة أجندة سياسية ، و تؤكد هذه الصعوبات وغيرها أن عملية الانتقال من الحكم السلطوي لا تتطلب تغيير رأس النظام وحسب بل أيضا اجراء تغييرات في جميع مؤسسات هذا النظام تواكبها نهضة راسخة لوسائل الاعلام التونسية ووعيا لدورها كبارومتر الديمقراطية الجديدة في البلاد .

المطلب الرابع : الدستور التونسي الجديد

صادق نواب المجلس الوطني التأسيسي التونسي في 26 جانفي 2014 على دستور تونس الجديدة لفترة ما بعد الثورة بعد مرور عامين وأربع مسودات و سلسلة تهديدات بحل المجلس الوطني التأسيسي في صيف العام 2013[2] ، وقد صادف أن يوافق يوم المصادقة النهائية على الدستور اثر أول قراءة له وبنسبة موافقة فاقت 90 % يوم اعلان تشكيلة الحكومة الجديدة التي ستتولى ادارة البلاد في ما تبقى من المرحلة الانتقالية وتهيئ المناخ السياسي والاجتماعي لانتخابات نزيهة وشفافة تجري في ظل تطبيق الدستور الجديد ، فضلا على أنها ستعمل على انعاش الاقتصاد وبسط الأمن وإعادة هيبة الدولة في اطار تطبيق القانون وتفعيل المؤسسات الدستورية[3].

اختارت حركة النهضة باعتبارها فريق الأغلبية العمل على صوغ الدستور في اطار توافقي [*] ، وتجلى ذلك من خلال تشكيل ست لجان من مختلف الأحزاب تضم كل لجنة حوالي 20 عضوا، وناقشت اللجان المعنية المكونات التالية للدستور: الديباجة والمبادئ الأساسية ، الحقوق والحريات ، السلطات التشريعية والتنفيذية والعلاقة بينها ، العدالة الاجتماعية والمالية والدستورية ، الهيئات الدستورية المكلفة بالتعامل مع التعددية الاعلامية و النظام المالي والسياسة والدين وتطبيق القانون والشؤون الأمنية، القضايا المحلية والإقليمية والبلدية ، ولم تخل مرحلة التأسيس الدستوري باعتبارها مرحلة صعبة في فترة الحكم الانتقالي من تجاذبات وسجالات حادة بين النهضة وشركائها في الحكم، وبين الفرقاء السياسيين عموما من المشاركين في لجان

---

[1]- فاطمة العيساوي، مرجع سابق، ص 15.

[2]- مونيكا ماركس، "أي أسلوب اعتمدته النهضة في صياغة الدستور التونسي: الاكراه، الاقناع أو تقديم التنازلات؟"، **مركز بروكنجز**، قطر ، فيفري 2014، ص 3.

[3]- فتحي الجراي، "الدستور التونسي الجديد ومستقبل الانتقال الديمقراطي"، مركز الجزيرة للدراسات، جانفي 2014، ص 7، متحصل عليه من : http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery /2014/1//280Tunisias%20new%20constitution.pdf , (2014-03-11).

[*] وفي تعليقهم على دور حركة النهضة في جميع مراحل عملية صياغة الدستور مال المحللون الغربيون لوصف الحركة على أنها حزب برغماتي ومنظم ومستعد لتقديم تنازلات لاسيما في ما يتعلق بالقضايا الرئيسية بخصوص دور الدين في المجتمع وطبيعة النظام السياسي في تونس، على سبيل المثال يرى الباحثان " فرانشسكو كافاتورتا" و " ريكي هوستراب هوغبول" أن " البرغماتية تعلب دورا أكبر من الدور الذي تعلبه مواقف أيديولوجية ثابتة في تشكيل النهج الذي اعتمدته حركة النهضة في المناقشات الدستورية " ، أنظر:- مونيكا ماركس، مرجع سابق، ص 6.

صياغة الدستور نتيجة تباين الخلفيات الأيديولوجية والأجندات الحزبية للأطراف المشاركة ، فكان التحدي الحقيقي ماثل في بلورة دستور وفاقي يرضي الاسلاميين والعلمانيين والعروبيين واليساريين والليبراليين وجموع المواطنين[1].

وقد شكل الخلاف حول مكانة الدين في الدستور التونسي القضية الخلافية الأولى والتي أخذت حيزا كبيرا من الاهتمام ليتم الاكتفاء – بعد سلسلة طويلة من النقاشات– بمنطوق الفصل الأول من دستور 1959 والذي ينص على أن " تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة ،الاسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها " [2] ، وعلق راشد الغنوشي على ذلك قائلا " ..أن اعتماد حركته للفصل الأول من دستور 1959 انتصار للدولة الديمقراطية المسلمة ...والتونسيين بمختلف انتماءاتهم السياسية مجمعون الاسلام دينا للدولة ، لكن بعضهم يتوجس من الشريعة بسبب التطبيقات السيئة لها في العصر الحديث... واعتماد الفصل دون تغيير هو تنازل عن لفظ لا يتفق حوله الناس وقبول بلفظ يقبله الجميع ...والدساتير تبنى على المشترك وليس على المختلف حوله.. "[3]، مع ذلك انتقد محللون قانونيون تونسيون بارزون بمن فيهم قيس سعيد و شفيق صرصار و عياض بن عاشور المادة (141) من الدستور والتي نصت على أن " الاسلام دين الدولة " و أكدت في الوقت ذاته على "طبيعة الدولة المدنية " مما سيخلق حسبهم مساحة غامضة لصراع محتمل[4].

ولم يكن الجدل في المسائل الدستورية قاصرا على الشريعة بل دار حول قضايا أخرى ولاسيما فيما يتصل بمضامين الفصل السادس المثير للجدل والذي تضمن اشارة الى " حرية الضمير" بدت للبعض غامضة ومضللة والتزاما للدولة "بمنع دعوات التكفير والتحريض على الكراهية و العنف وبالتصدي لها" [5] ، كما تجسد الخلاف أيضا بمعارضة ادراج مرجعية معينة في الدستور والمثال البارز على ذلك معارضة تضمين الاعلان العالمي لحقوق الانسان باعتباره مرجعية للحقوق والحريات بحجة تضمن الاعلان لما يخالف " هوية التونسيين"، اضافة الى الجدل حول عبارة " ثوابت الاسلام" التي اعتبرت لدى العديد من الأطراف و الخبراء والمنظمات عبارة فضفاضة وعامة لأن ما هو ثابت عند البعض قد لا يكون كذلك عند البعض الاخر [6]، كما أثيرت قضايا أخرى من بينها الجدل في شأن حقوق المرأة و اصرار الليبراليين على اعتبارها مساوية للرجل في الحقوق والواجبات ، واشتد النزاع كذلك في شأن صلاحيات المجلس الأعلى للقضاء ومدى استقلاليته وكيفية تعيين أعضاءه [7] ، الى جانب ذلك اثيرت نقاشات مطولة حول شروط الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية التونسية خاصة ما تعلق بالسن الأقصى

---

[1]- أنور الجمعاوي، مرجع سابق ، ص ص 503-504 .

[2] - Sélim Ben Abdesselem , «La Constitution Tunisienne : Les Dix Points Clefs» , Institut De Relations Internationales et Stratégiques , paris , Février 2014 ,P . 7.

[3]- أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص 505.

[4]- مونيكا ماركس، مرجع سابق، ص 4.

[5]- فتحي الجراي، مرجع سابق، ص 4.

[6]- نادر الحمامي ، " الدستور التونسي الجديد : صراع المرجعيات والمصالح"، ص 5 ، متحصل عليه من : http://www.mominoun.com/arabic/arsa/articlespdf/5058?fileName=%84%D8%AF8A%D8%AF.pdf , (2014-12-30).

[7]- أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص ص 506- 507.

للترشح و كذلك حالة حيازة المترشح لجنسية أخرى غير الجنسية التونسية و التي سيكون مطالبا بالتنازل عنها في حالة انتخابه[1] ، و الثابت أن الحوار كان مفيدا فالنقاشات كانت حيوية دالة على أن عملية التأسيس الدستوري هي عملية تفاعلية تشاركية لا عملية أحادية أو مسقطة من طرف ما على الاخر تحت يافطة الأغلبية الحزبية أو الشرعية النضالية ، وأثمر الحوار نتائج وفاقية في خصوص القضايا الخلافية وذلك حفاظا على الوحدة الوطنية و ضمانا لاستمرار الدولة واستجابة لآمال المجتمع المدني في بلورة دستور استثنائي يناسب تطلعات الثورة .

جاء التصويت على الدستور التونسي الجديد فصلا فصلا ثم نصا متكاملا في 26 جانفي 2014 و بنسبة فاقت 90 % ، و يضم مئة وتسعة وأربعين فصلا موزعة على عشرة أقسام ويعتبر من الدساتير الطويلة حيث غطى مشروعه النهائي (نسخة 23 جانفي 2014) ستا وثلاثين صفحة ، ويعزى طول هذا الدستور مقارنة بعموم الدساتير حول العالم الى الاسهاب في ابراز بعض التفاصيل القانونية والخوض في بعض المسائل الجزئية التي يكون موضوعها في الأصل في النصوص القانونية[2]، ويهمنا هنا التأكيد على بعض النواقص ومنها :

- أن الدستور الجديد لم يشمل تنصيصا واضحا على حقوق الأقليات العرقية والدينية .
- لم يقع التنصيص على الغاء عقوبة الاعدام واحترام الحق في الحياة رغم الصيحات العديدة التي أطلقتها مكونات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية.
- أن التوافقات التي سادت الجلسات الأخيرة للمجلس التأسيسي لم تمنع من وجود فصول تفتح الباب على مصراعيه للتأويل ، سواء في الفصل الأول وعما اذا كان الاسلام دين الدولة أم دين التونسيين بل كذلك عن تأويلات الفصل السادس الداعي الى "منع المساس بالمقدسات" دون تحديد محتوى المقدس[3].

ومع ذلك كله يحسب لهذا الدستور الذي جاء توافقيا بامتياز أنه عبر عن ارادة أطياف واسعة من التونسيين ، وكان للمجتمع المدني نصيب في صياغته قلما حظي به حتى في أكثر الدول ديمقراطية واحتراما لحقوق الانسان ، وفي هذا الصدد يتوقع أن يكون المنوال الذي صيغ وفقه دستور تونس الجديد أنموذجا جديرا بالدراسة من قبل فقهاء القانون الدستوري.

[1] - Sélim Ben Abdesselem, Op .Cit, P12·

[2]- فتحي الجراي، مرجع سابق ، ص 2.

[3]- " رسالة اللجنة من أجل احترام الحريات وحقوق الانسان في تونس "، مرجع سابق، ص 1.

المبحث الرابع : تحديات التحول الديمقراطي في تونس و افاقه المستقبلية

ككل التحولات التاريخية الكبرى لاسيما تلك التي تعقب ثورات شعبية تطيح بموازين القوى القديمة وتسعى لإرساء موازين جديدة ، تواجه تجارب التحول السياسي نحو الديمقراطية في تونس عديد التحولات و العوائق التي تحول دون انتقال سلس أو بالأحرى دون توافقات حول المشتركات و القيم الرئيسة المؤسسة للنظام الجديد ، وهذا فضلا عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الشائكة ، وتشكل هذه التحديات اختبارا لقدرة القادة على ادارة المرحلة الانتقالية و ما يطبعها من تعقيدات ، و مقارنة بالنموذج الليبي –و الذي يعد أكثر عرضة للانزلاق و الانتكاس لما يعانيه من انقسامات داخلية و موجة العنف الشديدة التي تعيشها البلاد والتي قد تصيب المسار الانتقالي بالشلل – يمكن القول أن التحديات التي يواجهها القادة التونسيون أقل حدة و أكثر قابلية للحل أو الاحتواء ، و في ما يلي عرض لأبرز هذه التحديات و افاقها المستقبلية :

المطلب الأول : التحديات السياسية في تونس بعد الثورة و افاقها المستقبيلة

تواجه الحكومة التونسية الحالية تحديات سياسية هائلة في ظل التجاذبات التي تشهدها الساحة السياسية و التراجع الملحوظ لأهم المؤشرات الاقتصادية و تصاعد التوترات الاجتماعية و حالات الانفلات الأمني التي تشهدها بعض المناطق ، كل هذه باتت معضلات تهدد مسار الانتقال الديمقراطي في تونس ، و هو ما يحتم على الحكومة القائمة معالجة التحديات التي تعيق عملية التحول الديمقراطي على كافة الأصعدة :

الفرع الأول : التحديات السياسية

تطرح التطورات السياسية المتلاحقة في تونس و التي تتجه في خطها العام باتجاه انجاز تحول ديمقراطي جملة من التحديات ناتجة بحسب خبراء تونسيين عن افتقار الطبقة الحاكمة الجديدة للخبرة في اتخاذ القرارات المفصلية ، فضلا عن تصلب أراء و مواقف الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي التونسي ، عموما يمكن اجمال أبرز هذه التحديات في الاتي :

- عجز الحكومات المتتالية عن تحقيق تطلعات قطاع كبير من التونسيين وهو ما ساهم في توتير الواقع السياسي وتصاعد الاحتجاجات المطلبية .

- أزمة الثقة العميقة والحادة بين الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي التونسي و تنامي حوادث العنف السياسي و انتقال الصراع السياسي من حيز السجال الى حيز قتل الخصم على خلفية هويته السياسية [*].
- تنامي العصبيات الجهوية والدينية و الأيديولوجية الساعية لتحويل معركة البناء في المرحلة الانتقالية الى معركة صراع هوياتي وتناحر داخلي تقض أسباب التوافق و تهدد الوحدة الوطنية [1].
- هيمنة روح الغلبة و اصرار الأطراف المتصارعة على التمسك بجميع مطالبهم دون ابداء الاستعداد للتعامل بالحد الأدنى المشترك و تطويره تماشيا مع ما تتطلبه مرحلة الانتقال الديمقراطي من مرونة و توافق بغض النظر عن موازين القوى السائدة [2].
- فشل الجمعيات والمؤسسات المدنية الناشطة في خلق منظومة للعمل المدني مستقلة عن الشأن السلطوي والتنافس الحزبي و الانتخابي ، وعجز أغلبها عن وضع تصورات عصرية لأشكال تنظمها وعملها وعن الاشتغال باحترافية على مصادر تمويلها الذاتي ، وارتباط جلها بشبكات تمويل و أنشطة الاتحاد الاوروبي ، فتحولت الى مواقع استعلامات متقدمة لها تقوم من خلالها بجمع المعطيات وتجنيد مجموعات الشبان بهدف صناعة رأي عام وتوجيهه خدمة لأغراضها و أهدافها التدخلية في الشأن التونسي [3].
- تحول وسائل الاعلام بعد الثورة الى مسرح للمعركة السياسية والأيديولوجية الشرسة التي تدور بين الاسلاميين والعلمانيين ، فضلا عن افتقار وسائل الاعلام التونسية للاحترافية ، الخبرة ، التخصص و الموضوعية في تناولها لبعض القضايا الساخنة كالفساد ، المخدرات ، السلفية في ظل استمرار حالات الاعتداء و التهديد ضد الصحفيين رغم بدء نفاذ قانون الصحافة الجديد [4].
- ضعف الأحزاب السياسية واتسام الكثير منها بدرجة عالية من الضبابية في الاختيارات السياسية و الأيديولوجية خاصة تلك الناشئة التي لا تزال تعمل من أجل التعريف بنفسها بما يعنيه ذلك من غياب للرؤية السياسية ناهيك عن ضعف البرامج المقدمة ، وتصرف بعضها من منطلق مصلحي فئوي غير مكترثة بالمصلحة العليا للبلاد و غير مدركة لحجم المسؤوليات التي تقع على عاتقها .

---

[*] و يعد اغتيال المعارض اليساري "شكري بلعيد " زعيم تيار الوطنيين الديمقراطيين في 6 فيفري 2013 و المعارض "محمد براهمي" في 25 جوان 2013 على يد ارهابيين منسوبين الى التيار السلفي الجهادي (أنصار الشريعة) تأكيدا صريحا على ذلك ، أنظر :
- أنور الجمعاوي ، «المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق » ، مرجع سابق، ص 16

[1]- المرجع نفسه، ص 24.

[2]- عبد اللطيف الحناشي ، «الحوار الوطني التونسي : الأليات والمالات »، مرجع سابق ، ص 9.

[3]- محمد نجيب وهيبي ، مرجع سابق ، ص 4.

[4] - Zineb Touati , « Presse et révolution en Tunisie : role , enjeux et perspectives » , **Journal For Communication Studies** , Vol .5, no. 1 , (septembre 2012) , pp . 147-148.

- بطء وتيرة الاصلاحات و عدم استجابتها لتطلعات المواطنين في اقامة دولة حرة عادلة وديمقراطية وهو ما ساهم في توسع حركات الاحتجاج الشعبي على أداء الحكومة.
- استمرار انتهاكات حقوق الانسان و خاصة من خلال قمع التجمعات والاحتجاجات السلمية فضلا عن استمرار ممارسة التعذيب و اساءة معاملة المحتجزين .

الفرع الثاني : الافاق السياسية

ان المتتبع لخطوات الانتقال الديمقراطي التي حققتها تونس على أرض الواقع يجد أنها نجحت في عبور اختبار مرحلة انهيار النظام السلطوي ، و هي الان في مرحلة ما بعد انهيار النظام السلطوي التي تشهد نزاعا سياسيا سلميا في ظل مناخ يسوده الشك و اللاثقة و غياب الاجماع حول اليات الانتقال و مضمونه و حده الزمني ، مع ذلك يمكن للفاعلين السياسيين التونسيين تجاوز تعقيدات هذه المرحلة بنجاح من خلال :

- فتح باب الحوار والنقاش الشفاف و الصريح بين كل الأطراف السياسية المتباينة لضمان الوصول الى توافقات ذلك أن نزعة الديمقراطية الوفاقية تؤسس استراتيجية الانتقال التدرجي على أساس الحيز الزمني الذي يستغرقه الخطاب الوفاقي الضاغط من أجل تفكيك أسس الاستبداد القائم بالعمل على دفع الحكومة القائمة كما المعارضة الى مزيد من التنازلات ، و تليين مواقفها والانخراط في سياسة بناء تحالف و اجماع واسع و قبول توسيع الخطوات الانفتاحية و تطويرها الى منتهاها الطبيعي أي الديمقراطية [1] .
- تكوين حكومة كفاءات مستقلة تضم جميع الفرقاء السياسيين و تنكب على معالجة الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني بتعقيداته المختلفة ، وتساهم بسلوكها الحيادي في ازالة أسباب الاحتقان بين المتنازعين في السلطة.
- اعادة الاعتبار للدولة كجهاز ضامن للحقوق و حارس للحريات و الواجبات فهي صمام الأمان في بناء المجتمع المدني و اقرار السلم الاهلي [2].
- اعادة النظر في النظام الانتخابي و العمل على تمتين آليات وضمانات شفافية الانتخابات ونزاهتها سواء تعلق الأمر بالرئاسيات أم بانتخاب أعضاء البرلمان ، وسيكون من الأهمية بمكان اخضاع تكوين هذا الأخير لمبدأ الانتخاب الحر والإرادي والنزيه ان على صعيد الغرفة الأولى أو الثانية.

---

[1]- سهيل الحبيب ، **المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية** ، مرجع سابق ، ص 43 .

[2] - أنور الجمعاوي، « المشهد السياسي في تونس : الدرب الطويل نحو التوافق » ، مرجع سابق ، ص ص 25- 26.

- الاعتراف بالقضاء كسلطة مستقلة على الصعيد الوظيفي أو العضوي و اقرار مصفوفة الحقوق والحريات والانخراط في المنظومة الدولية المقرة لها والناظمة لكل أصنافها ، والعمل على صيانتها على صعيد الاعمال والممارسة.
- تطوير مكانة المؤسسة التشريعية وتوسيع سلطاتها ، وسيمكن تقليص السلطة الترتيبية لرئيس الدولة من رفع قدرات المؤسسة التشريعية و تمكينها من استرجاع وظيفتها الأصلية في التشريع والرقابة [1] .
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني واضطلاعها بأدوار أساسية في تكريس التحول الديمقراطي وإرساء معالم الديمقراطية التشاركية وذلك من خلال نشر العمل المؤسسي و ارساء قيم الممارسة الديمقراطية ، و تعزيز الحوار بين مختلف المجموعات لاسيما القوى الاسلامية والعلمانية والترويج لمفهوم أوسع وأكثر شمولية للمجتمع المدني ، و العمل على اشراك حركات المجتمع المدني في النهوض بالعملية التنموية على المستويات الوطنية و المحلية بما يخدم مصالح الجميع و يساعد على تكميل مجهودات الحكومة والجماعات المحلية [2].
- تقديم الدعم لإطار قانوني و مؤسسي يتيح ظهور مشهد اعلامي يترافق والتحديات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تواجه تونس ، و قادر على دعم ظهور وسائل اعلام حرة ومستقلة مدعومة بجهاز قضائي مستقل[3].
- جعل تنمية حقوق الانسان من الأولويات الأساسية و دعم المنظومة التشريعية والدستورية الخاصة بها وذلك بالارتقاء بأحكامها من القواعد المكملة الى القواعد الملزمة [4] .
- خلق الشروط الملائمة لنمو الهياكل النقابية المستقلة التي تستطيع أن تستوعب الاحتجاج و الاعتراض و الاختلاف على أسس سياسية و أرضيات عقائدية صريحة و عقلانية ، وبالتالي اتاحة الفرصة لتطوير الهيكلية الجديدة للمجتمع و التي ستضمن عدم تحول الانفتاح الى انفجار جماهير هوجاء لا منظم لها [5]
- اقامة أسس قانونية رصينة لتنظيم نشاط الأحزاب السياسية و ضمان مشاركتها الفاعلة في العمل السياسي وهو ما سيسهم في تطوير الأداء الوظيفي للبرلمان كسلطة تشريعية و مؤسسية رقابية فاعلة قائمة على اسس ديمقراطية

---

[1]- امحمد مالكي ، « الأسس الدستورية للجمهورية التونسية الثانية»، في : امحمد مالكي محررا، **ثورة تونس : الأسباب والسياقات والتحديات**، مرجع سابق، ص ص 396-399.

[2]- قوي بوحنية، بوطيب بن ناصر ، " دول الربيع العربي والدور الفاعل لحركات المجتمع المدني في تكريس التحول الديمقراطي وإرساء معالم الديمقراطية التشاركية "، ورقة مقدمة في : ملتقى خصوصيات الانتقال الديمقراطي في تونس المكاسب و التحديات ، مركز دراسة الاسلام والديمقراطية ، تونس ، 28-29 مارس 2014 ، ص ص 3-5.

[3]- " هل تحول الربيع الى شتاء؟ انجازات هشة و تحديات استثنائية للمدافعين عن حرية التعبير " ، تقرير مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس، جوان 2012، ص 24، متحصل عليه من :
http://www.ifex.org/tunisia/2012/07/springintowinterifextmgreport_july2012_arabic_final.pdf , (2013-03-27).

[4]- فوزي أوصديق ، " أثر الثورات العربية على منظومة حقوق الانسان " ، متحصل عليه من :
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/170220.html , (2014-07-13) .

[5]- سهيل الحبيب ، مرجع سابق ، ص 58 .

تعددية ، ذلك أن اعتماد التعددية الحزبية من خلال الحياة البرلمانية الحقيقية نهجا لبناء مؤسسات الدولة يعد القاعدة الرصينة التي من خلالها تشيد الحياة الديمقراطية ، وبدورها فالأحزاب السياسية التونسية مطالبة بتبني مشاريع و برامج واضحة تتماشى ومتطلبات المرحلة الراهنة .

المطلب الثاني : التحديات الاقتصادية والاجتماعية في تونس بعد الثورة و افاق تجاوزها

تواجه الحكومة التونسية تحديات اقتصادية و اجتماعية خطرة قد تعرقل عملية الانتقال الديمقراطي الهشة إذا لم يتم معالجتها ، و هو ما يستلزم فتح الملفين الاقتصادي و الاجتماعي ودراستهما بتأن وموضوعية لاستنباط الحلول الكفيلة بالانطلاق بالاقتصاد التونسي الى آفاق أرحب تنهي معاناة المواطن التونسي ، و وضع علاجات سريعة للمشاكل الاجتماعية و احتواء الاحتقان الشعبي المتصاعد .

الفرع الأول : التحديات الاقتصادية و الاجتماعية في تونس بعد الثورة

أنتج واقع ما بعد الثورة تحديات اقتصادية واجتماعية جمة لم تفلح الحكومات المتعاقبة لحد الان على ايجاد حلول ناجعة لها ، يأتي في مقدمتها :

- اللاستقرار السياسي و الانفلات الأمني الذي تعيشه تونس يشكل أحد أبرز العوائق التي تحول دون تحقيق الانتعاش الاقتصادي المأمول [1].
- التأثير السلبي لحالة الركود التي يعاني منها الاقتصاد الأوروبي –كنتيجة لتفاقم أزمة ديونه السيادية – على الصادرات التونسية ، حيث تراجع الطلب الموجه لتونس و تفاقم عجز الميزان التجاري وتراجع الاحتياطي من العملة الصعبة .
- تراكم البطالة اضافة الى ما شهدته البلاد من عودة جماعية لليد العاملة من ليبيا وللغلق المتكرر للمصانع خاصة في بداية الثورة مما تسبب في ارتفاع معدلات البطالة [2] من 500 ألف سنة 2010 الى أكثر من 750 ألف خلال السداسي الأول من 2012 ، وبلغت حوالي 193 ألف في أوساط خريجي الجامعات الذين سيفوق عددهم خلال السنوات القادمة 76 ألف خريج سنويا ، وهو ما يشكل تحديا كبيرا على الحكومة لتوفير مناصب الشغل [3].
- انتعاش التجارة الموازية و ارتفاع عمليات التهريب عبر الحدود في ظل الانفلات الأمني و ضعف الرقابة [4].

---

[1] - Mohamed Haddar,« La Transition en Tunisie Défis et Perspectives» , Dans : Mohamed Haddar , **Les Défis De La Transition** , (Tunis : Université Tunis El Manar,2013), p.19.

[2]- " دراسات حول واقع وآفاق الاقتصاد التونسي ، المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية " ، وزارة التنمية الجهوية والتخطيط ، تونس ، جانفي 2013، ص 2.

[3] -Mohamed Haddar, Ibid , pp.36-37.

[4] -Ibid, p. 36.

- تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث سجلت انخفاضا قدر ب 25% سنة 2011 مقارنة بما سجلته سنة 2010 ، وذلك نتيجة الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد وعواقب الأزمة المالية العالمية [1].
- تفاقم ظاهرة الرشوة و الفساد في القطاع الاقتصادي بعد الثورة ، حيث بين النتائج الصادرة عن تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2011 أن تونس سجلت تراجعا هاما في مستوى مؤشر الفساد حيث بلغ 3.8 سنة 2011 مقابل 4.3 نقطة سنة 2010 مما انعكس سلبا على ترتيبها [2].
- انخفاض مردودية القطاع السياحي في الاقتصاد التونسي بنسبة 50% .
- عدم استقرار الأوضاع السياسية في ليبيا والتي تعد الشريك الاقتصادي العربي الرئيس لتونس على مدى عقود لما تشغله من عمالة تونسية ولما بين البلدين من مبادلات تجارية ضخمة [3].
- ارتفاع التوقعات الاقتصادية والاجتماعية مع تراجع المؤشرات الاقتصادية (بما في ذلك انخفاض النشاط الاقتصادي و انهيار السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر) ، و هو ما أدى الى محدودية فرص الاقتراض في الأسواق الدولية وعروض خجولة من الجهات الاقليمية والدولية المانحة [4] .
- معاناة القطاع المصرفي التونسي من المنافسة المحدودة ومستويات مفرطة من القروض المتعثرة ، وتمثل هذه القروض أكثر من 12 % من اجمالي القروض في القطاع المصرفي في تونس مقارنة ب 8 % في الأردن و 4.8 % في المغرب .
- ضعف النظام المالي التونسي الذي مثل عقبة في تحقيق النمو لكونه يرفع تكلفة رأس المال وهو ما أدى الى تخصيص الموارد المتاحة بطريقة غير ناجعة[5].
- تراجع احتياطي تونس من العملة الأجنبية و ارتفاع قيمة الدين الخارجي (2.5 مليار يورو سنة 2013) وتفاقم عجز الميزان التجاري (8.8 %) مما أثر سلبا على الوضع الاجتماعي .
- تدهور المقدرة الشرائية للمواطن و انحسار الطبقة الوسطى و الغلاء المشط للأسعار وهو ما أدى الى اتساع دائرة الفقر لتشمل 24.5 % من مجموع السكان [6].

---

[1]- " دراسات حول واقع و افاق الاقتصاد التونسي ، مرجع سابق، ص 83.
[2]- المرجع نفسه ، ص 98.
[3]- أنور الجمعاوي ، مرجع سابق، ص 511.
[4]- حسن العشي ، «التحديات الاقتصادية في تونس »، **أوراق كارنيغي** ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، ديسمبر 2011، ص 7.
[5]- حسن العشي ، المرجع نفسه ، ص 15.
[6]- أنور الجمعاوي ، « المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق » ، مرجع سابق ، ص ص 14-15.

- تدهور مستوى و نوعية الخدمات العامة الأساسية بشكل ملحوظ ، وخاصة في المناطق الريفية التي تعاني نقصا كبيرا في الخدمات الصحية والتعليمية و غيرها من الأسس المعيشية الضرورية [1].
- تزايد حدة الاحتجاجات و الاضطرابات الاجتماعية والتي أثرت سلبا على الاقتصاد التونسي [2].

الفرع الثاني : الأفاق الاقتصادية و الاجتماعية

ان استعادة حيوية الاقتصاد التونسي مطلب ضروري ومطمح شعبي و رهان حقيقي تسعى الحكومة التونسية الى كسبه في المرحلة الراهنة ، ذلك أن تحسين المؤشرات الاقتصادية يساهم الى حد كبير في استعادة الثقة بين المواطن والدولة و في وضع حد لحالة اللايقين تجاه التجربة الديمقراطية الوليدة في الداخل والخارج ، و هو ما يستلزم :

- دعم الاستثمار وذلك بتعزيز الاصلاحات الرامية الى تحسين مناخ الأعمال وإرساء اطار ملائم لدفع الاستثمار الخاص الداخلي والخارجي ، و العمل على الرفع من مردودية الاستثمارات العمومية وتسريع وتيرة الانجاز عبر اعطاء الأولوية لدعم مردودية البنية التحية القائمة.
- تطوير التجارة الخارجية وذلك بدعم سياسة الانفتاح وتوسيع مجال الاندماج الاقتصادي ضمن الاعداد للتفاوض بخصوص ارساء شراكة مميزة والتأسيس لاتفاق تبادل حر شامل مع الاتحاد الأوروبي ، وفتح افاق تبادل جديدة والعمل في ذات الوقت على تحسين تنافسية الاقتصاد الى جانب اتخاذ مجموعة من التدابير من أجل التحكم في الواردات غير الضرورية من جهة ودعم الأنشطة الموجهة للتصدير من جهة أخرى.
- تفعيل الآليات الجديدة للتشغيل والإجراءات الاستثنائية لإحداث مواطن شغل اضافية والشروع في اصلاح البرامج والسياسات النشيطة للتشغيل والتشجيع على الانتدابات داخل المؤسسات الاقتصادية وذلك بالتوازي مع ارساء شراكة وتعاون مع كبار المشغلين والمراكز والجمعيات المهنية وتأهيل منظومة التكوين.
- تحديث الوظيفة العمومية عبر تطوير نظام التصرف في الموارد البشرية على أساس الجدارة والكفاءة ودعم القدرات التحليلية ومناهج العمل الاداري بتركيز أنظمة معلوماتية مندمجة و إحكام التصرف المالي من خلال تعميم لمنهجية التصرف في الميزانية حسب الاهداف ، و اعتماد منهج الاستشارة الموسعة لضبط الميزانية ونشر التقرير والمعطيات الاحصائية .
- تعزيز التنمية الجهوية باعتبارها ركيزة التنمية المستقبلية و ذلك بالعمل على الحد من التفاوت بين الجهات الساحلية والجهات الداخلية وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجهوي بما يسهم في تحفيز الاستثمار ودعم التشغيل ، والعمل

[1] - Mohamed Haddar , Ibid , pp. 35-36.
[2] - Ibid , p.19.

من جهة أخرى على تطوير التعاون الدولي اللامركزي وإقامة علاقات شراكة بين الجهات و المناطق التونسية مع مثيلاتها من جهات أوروبية وجهات عربية و افريقية [1].

- تطوير السياسات القطاعية في اتجاه الترفيع في حصة القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية والقائمة على التجديد والابتكار في هيكلة الناتج المحلي الاجمالي.
- تطوير هيكلة القطاع البنكي وتحسين محفظة البنوك فضلا عن ضرورة الرفع من القدرات المالية والتقنية للبنوك وتكريس احترام معايير صيغ التصرف و الحوكمة وتطوير جودة الخدمات البنكية وتنويع مجالاتها.
- دعم قطاع التأمين وذلك بالعمل على تعزيز القدرة الاحتفاظية للقطاع مع ضرورة تحسين اداء مؤسسات التأمين عبر النهوض بأصناف التأمين ذات الطاقة الادخارية وتحسين نوعية الخدمات المسداة .[2]
- مراجعة نظام المالية العامة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للعبء الضريبي وذلك من خلال تبسيط الأنظمة الضريبية و القضاء على الاعفاءات الضريبية غير المبررة ، وتضييق الخناق على المتهربين من دفع الضرائب .[3]
- تعزيز سلطات الجهاز المشرف على احترام قواعد المنافسة داخل الأسواق و تنفيذ أنظمة و ولوائح تشجع على المنافسة الشريفة ، فعلى مستوى النصوص تبدوا قوانين المنافسة في تونس متماشية مع المعايير الدولية ولكن لا يزال تطبيقها محدودا.[4]
- ارساء قواعد الحوكمة الرشيدة وذلك بمكافحة الفساد الاداري والمالي ودعم الشفافية ومحاسبة المسؤولين وذلك بتكوين هيئة عليا مستقلة لمكافحة الرشوة والفساد والمحسوبية وتفعيل التصريح على الشرف بالممتلكات لكبار المسؤولين.
- ترشيد الانفاق العمومي وتنويع التمويل وتوجيهه نحو مصادر غير محدثة للمديونية .[5]
- ضمان السلام الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة و مكافحة مظاهر الاقصاء و اللامساواة .[6]
- العمل على استتباب الأمن و تحقيق الاستقرار السياسي باعتبارهما شرطين أساسيين لاستئناف النمو الاقتصادي ولذلك ينبغي ايلاء اصلاح القطاع الأمني و كذلك الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية أولوية عالية.

---

[1]- " دراسات حول واقع وآفاق الاقتصاد التونسي " ، مرجع سابق، ص ص 9-15.

[2]-" استراتيجية التنمية لتونس الجديدة "، وزارة التنمية الجهوية والتخطيط التونسية، ماي 2012، ص ص 8-11، متحصل عليه من :
http://www.micievents.tn/fileadmin/ upload/Strategie_DeveloppementTunisie_Nouvelle_Ar.pdf , (2012-10-28).

[3]- حسن العشي، مرجع سابق ، ص 1

[4]- المرجع نفسه ، ص 14.

[5]- أنور الجمعاوي ، مرجع سابق، ص ص 515-516.

[6] - Mohamed Haddar, Ibid, p 52.

المطلب الثالث :التحديات الأمنية في تونس ما بعد الثورة و افاق تعزيز الأمن

تعيش تونس منذ سقوط نظام بن علي الى اليوم تدهورا أمنيا ملحوظا بالرغم من مجهودات الحكومة و المؤسسة الأمنية للسيطرة على الوضع خاصة و أنها تمر بمرحلة انتقالية حساسة تتطلب توفير عنصري الأمن و الاستقرار الاجتماعي باعتبارهما أساسي المرحلة ، و هو ما يستوجب وضع استراتيجية متأنية و محددة الأهداف و مستندة للاستخبارات لمكافحة الارهاب و ايجاد حلول ناجعة للتحديات الأمنية الراهنة :

الفرع الأول : التحديات الأمنية

يواجه القطاع الأمني في تونس بعد مرور خمس سنوات على الثورة تحديات جمة تتعدد أسبابها وتتداخل ، نذكر منها :

- اهتزاز شرعية المؤسسات الأمنية و المدنية في الدولة وانعدام التوافق السياسي بين مختلف الأطراف والمؤسسات الرئيسية في الدولة .
- محدودية قدرة الدولة على معالجة الملف الأمني في جميع مكوناته ، اذ يشكل الانفلات الأمني وما يتبعه من تصدع في مستوى العلاقة بين المواطن وعون الأمن خطرا على تثبيت المسار الديمقراطي في تونس فضلا عن انعكاساته السلبية على النمو الاقتصادي والاجتماعي.
- اهتزاز ثقة المواطنين في قوات الأمن بسبب الانتهاكات السابقة واستمرار الافلات من العقاب.
- تعدد التهديدات الأمنية وتصاعد وتيرتها(الجريمة المنظمة ، الإرهاب ، اغتيال القيادات السياسية...) بشكل يستنزف قدرات القوات الأمنية .
- مقاومة الاصلاح من جانب المؤسسة الأمنية أو العسكرية أو أطراف أخرى ، خاصة ما تعلق بتجديد القيادات والهياكل والتنظيمات الأمنية وقدراتها على مجابهة كل المخاطر [1].
- انتشار مخازن السلاح في مناطق مختلفة و بروز رغبات واضحة لجهات أمنية منظمة لإطلاق يدها في البلاد لإعادة فرض النظام الأمني القديم بدعوى مواجهة العمليات المسلحة.

[1]- هيكل بن محفوظ ، " تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة و في خلال سنة 2013" ، ص ص 2-6 ، متحصل عليه من :
http://carnegieendowment.org/files/Security_Sector_inTunisia_in_2013_1.pdf, (2014-02-15).

– تنامي التطرف و الارهاب بشكل غير مسبوق من حيث خطورته بحكم تحوله الى ظاهرة اقليمية عابرة للحدود و استغلاله لحالة الانهيار المؤسساتي و الأمني و انتشار فوضى السلاح بعد سقوط القذافي ، مما أتاح له الفرصة للتغلغل بقوة في تونس و الانتقال الى مرحلة المواجهة المسلحة المباشرة ضد ما يعتقد أنها نظم كافرة و معارضة للإسلام .

الفرع الثاني : الافاق الأمنية

بالرغم من أن عملية انتقال تونس السلس نسبيا من الثورة الى حكومة انتقالية منتخبة ديمقراطية خطوة كبيرة ، إلا أنه لا يزال هناك الكثير من العمل ، ويظل من الأساسي وجود اصلاح جاد لقطاع الأمن وذلك من خلال :

- اعادة بناء المؤسسة الأمنية و تأهيلها للتعامل مع المواطنين بطريقة حضارية من ناحية ، و اعادة بناء الذهنية المواطنية الجماعية من ناحية أخرى لتتعامل مع رجل الأمن بوصفه فاعلا مدنيا يضطلع بدور خدماتي ويسهر على ضمان الاستقرار الأمني[1] .
- اعادة النظر في السياسة الأمنية السابقة التي كانت تقوم على تحقيق الاستقرار و أمن الدولة والنظام فقط و مراجعتها على أساس الاعتراف بالارتباط الوثيق بين التنمية و الأمن بشكل تصبح فيه المؤسسة الأمنية شريكا في ارساء مناخ اجتماعي و اقتصادي و سياسي مناسب للتنمية و تسهر على استقراره.
- تحديد الاحتياجات الأمنية و ضبطها بما يعكس احتياجات المواطنين ومتطلباتهم من حرية و عدالة اجتماعية و تنمية واستقرار ، ووضع الآليات التي من شأنها أن تستجيب الى ذلك و تسهر على حماية ما أنجز .
- تطهير المؤسسة الأمنية من بعض رموز الفساد أو القمع من خلال اتخاذ اجراءات صارمة وكشف الحقائق وإرساء ضمانات عدم العودة الى ممارسات الماضي ، و هو ما يحققه مسار العدالة في اطار الكشف عن انتهاكات الماضي والمساءلة ثم المصالحة[2] .
- معاضدة الجهود الأمنية و الاستخباراتية الرامية الى تفكيك مراكز التدريب و قنوات الانتداب و التجنيد المسؤولة على تغذية الارهاب في تونس و اقحام الشباب التونسي من منطلقات عقادية في الحروب الدائرة في سوريا و العراق و مالي و غيرها من بؤر التوتر في العالم ، مع ضرورة التحرك لمحاصرة مصادر التمويل الخارجية للأطراف التونسية التي ثبت تواطئها مع المجموعات الارهابية العاملة بتونس .

ويبقى التساؤل مطروحا حول قدرة الحكومة التونسية على مواجهة هذه التحديات و ايجاد حلول ناجعة لها وسيشكل نجاحها في التعامل الايجابي مع هذه التحديات الضمانة الوحيدة لاستكمال المسار الانتقالي بنجاح وتفادي

---

[1]- أنور الجمعاوي، «المشهد السياسي في تونس : الدرب الطويل نحو التوافق » ، مرجع سابق ، ص 26.
[2]- هيكل بن محفوظ ، مرجع سابق ، ص ص 5-7.

الانتكاسة و التراجع ، وعليه فالحكومة مطالبة بوضع استراتيجيات واتخاذ اجراءات استعجالية لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي و الأمني وتحقيق نمو شامل و مستدام .

خلاصة الفصل :

قطعت تونس بعد مرور خمس سنوات على اندلا ع ثورة الياسمين الأشواط الأكثر تعقيدا بالمقارنة مع المسارات الانتقالية التي تسلكها البلدان العربية التي عرفت هي الأخرى ثورات ، و لنجاح المسار الانتقالي في تونس لابد من توفير مناخ ملائم لاستزراع المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية ، ويقتضي هذا المناخ استعداد جميع مكونات المجتمع من أحزاب و جمعيات و أفراد و سلط مؤقتة لقبول قواعد اللعبة الديمقراطية و العمل وفقها ، مع ضرورة الاتفاق على صياغة رؤية مستقبلية للنموذج الديمقراطي المرتجى والذي يمكن أن يكون مثلا تحتذي به الدول العربية الأخرى ، و على الرغم من الصعوبات التي قد تعترض مساعي القادة التونسيين الرامية لخلق توافقات سياسية و ايجاد حلول للأزمات المتصاعدة اقتصاديا و اجتماعيا و أمنيا .

تجدر الاشارة الى قدرة النخبة التونسية على ادارة المرحلة الانتقالية –رغم تعقيداتها – بنجاح و تفادي مخاطر الانزلاق الى العنف أو الانتكاس الى الخلف و بالتالي اجهاض المسار الثوري ، ولعل أخطر ما قد يواجه التحول الديمقراطي في تونس في المستقبل القريب أن يؤدي عجز الحكومة الى أن يطمح التونسيون المحبطون الذين اعتادوا على راحة مادية نسبيا الى العودة الى ما يسمى بالشرعية المبنية على النتائج ، لذا ينبغي على الحكومة تحقيق تحسينات اقتصادية ستساعد في توطيد الديمقراطية ، اذ اثبتت تجارب الانتقال السابقة عبر العا لم أن التحسن الاقتصادي يسير جنبا الى جنب مع التحول الديمقراطي ، و يمكن القول أن مستقبل الانتقال الديمقراطي في تونس مرهون بمدى توفر الارادة السياسية و التزام النخبة بالتغيير ، وينبغي أن يأخذ القادة التونسيون في الاعتبار الطبيعة طويلة المدى للتحول الديمقراطي اذ على الأرجح ستستغرق فيها عملية التحول ان نجحت سنوات طويلة .

الفصل الثالث :

الثورة الشعبية الليبية :
دراسة تحليلية

أحدثت ثورة 17 فيفري التي فجرها الشباب الليبي تحولا كبيرا في تاريخ ليبيا السياسي ، و التي كانت خاضعة لحكم العقيد الراحل معمر القذافي لما يقارب 42 عاما سيطرت خلالها القبلية على مفاصل العملية السياسية بالشكل الذي حرم أغلب فئات المجتمع من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي ، فضلا عن انفراد القذافي و أفراد قبيلته في ادارة دفة الحكم الى جانب حصر جميع الامتيازات في شخصه و أفراد عائلته ، و قد أخذت الثورة الليبية منحا مختلفا عن ما حدث في تونس و مصر ، اذ لم يستطع الشعب الليبي قيادة عملية التغيير بنفسه نتيجة للسياسة الصارمة التي كان يتبعها نظام القذافي ، و هو ما دفع المجتمع الدولي الى التدخل من خلال قوات حلف الناتو التي وفرت غطاءا جويا لقوى المعارضة الليبية التي نجحت في الاطاحة بنظام القذافي .

و كما لاحظ بعض الذين اهتموا بدراسة الانتفاضات و الثورات فبمجرد أن تنجح الثورة في تغيير النظام يبدأ حراك جديد متمثلا في ظهور خلافات بين الفرق التي اشتركت في الثورة أو الانتفاضة ، و على رأي جولد ستون Gold Stone فإن هذا الحراك الجديد سيأخذ مدة زمنية لا تقل عن خمس سنوات ، و بالنسبة للحالة الليبية فقد قدر أن المدة اللازمة قبل أن تستقر الأمور ستزيد عن خمس سنوات ، بسبب ظهور نوع من السباق بين الجماعات التي شاركت في الثورة لاحتلال المراكز المرموقة و هو ما يؤكد الصراع الدائر منذ جوان 2014 ، و على ضوء معطيات المشهد السياسي الجاري في ليبيا و بهدف الالمام بمختلف أبعاد و تجليات المشهد الليبي منذ اندلاع الثورة الى يومنا هذا ارتأينا تقسيم هذا الفصل الى خمس مباحث ، نتناول في **المبحث الأول** بنوع من الاسهاب طبيعة النظام السياسي الليبي في عهد القذافي ، مرجعيته الفكرية و أبرز سماته ، لنركز في **المبحث الثاني** على بحث دوافع اندلاع الثورة الليبية و مسارها و أبرز خصائصها ، و بالنظر لثقل الدور الخارجي في الحالة الليبية خصصنا **المبحث الثالث** لبحث مواقف القوى الاقليمية و الدولية من الثورة الليبية ، أما **المبحث الرابع** فسيخصص لعرض تطورات المشهد السياسي الليبي ما بعد الثورة عبر عرض عدد من المؤشرات السياسية ، لنستعرض أبرز التحديات التي تواجه المرحلة الانتقالية في ليبيا و افاق تجاوزها في **المبحث الخامس** .

المبحث الأول : النظام السياسي الليبي في عهد القذافي

قام النظام السياسي في ليبيا قبل اندلاع ثورة 17 فبراير على ما يسمى ب "النظام الجماهيري "الذي وضعه العقيد معمر القذافي بالاعتماد على ما أطلق عليها اسم الشعب و حكم الشعب لنفسه بنفسه وفق آليات معقدة ، و قد تميز نظام الحكم في عهده بكونه لا يماثل أي نظام حكم أخر في العالم ، و بغرض الالمام بتاريخ ليبيا السياسي ما قبل الثورة سيخصص هذا المبحث لبحث طبيعة النظام السياسي الليبي في عهد القذافي مع تبيان مرجعيته الفكرية و أبرز سماته كخلفية و منطلق لدراسة المشهد السياسي الليبي بكل معطياته، تجلياته و أبعاده بعد 2011 :

المطلب الأول : طبيعة النظام السياسي الليبي في عهد القذافي

يعد الفاتح من سبتمبر عام 1969 بمثابة بداية جديدة لتاريخ دولة ليبيا [*] بعد قيام حركة " الضباط الوحداويين الأحرار في الجيش الليبي بقيادة الملازم الأول معمر القذافي بالاستيلاء على السلطة والإطاحة بالحكم الملكي بعد انقلاب عسكري أصر على وصفه بالثورة [**] بينما كان الملك ادريس السنوسي في زيارة استجمام بتركيا واليونان [1]، و منذ السنوات الأولى لحكمه أزال القذافي جميع ملامح ما اعتبره ممارسات رجعية مرتبطة بالماضي [***] ،فعطل دستور 1951 الذي أسس و جسد الشرعية الدستورية التي قامت عليها الدولة كما ألغى البرلمان الوطني وعدة مؤسسات أخرى مرتبطة بالملكية ، كما قام أيضا بتأميم

---

[*] عانت ليبيا من مرارة الاستعمار لسنوات طويلة حيث سلمتها الدولة العثمانية عام 1912 الى ايطاليا بموجب معاهدة " أوشي" واستمر الاحتلال الايطالي الى عام 1932 وقوبل بمقاومة وجهاد كبيرين من الليبيين ، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 ونتيجة لتقاسم الدول المنتصرة للعالم تم تقسيم ليبيا بين كل من بريطانيا وفرنسا ، حيث حكم البريطانيين " طرابلس وسرنة" أما منطقة " فزان" فكانت من نصيب الفرنسيين ، لتحصل ليبيا - بعد صدور قرار من الامم المتحدة عام 1949 ينص على استقلال ليبيا وتشكيل لجنة دولية تشرف على الاستقلال في مدة اقصاها سنتين - على استقلالها في 24 ديسمبر 1951وتسلم الملك محمد ادريس السنوسي الحكم ، وتم اعلان الدستور الليبي تحت اسم المملكة الليبية المتحدة تتمتع بنظام فيدرالي يضم ثلاثة ولايات: طرابلس، برقة وفزان، لتصبح ليبيا في عام 1953 دولة موحدة تحت اسم المملكة الليبية بعد تعديل الدستور والغاء النظام الفيدرالي ، أنظر :
-" الديكتاتور المعمر ليبيا: 4 عاما تحت سيطرة العقيد "، تقرير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان ،أوت 2009، ص1، متحصل عليه من : http://www.anhri.net/reports/libya/ , (2011-12-03).

[**] صدر في 8 سبتمبر 1969 قرار مجلس قيادة الثورة بترقية الملازم الاول معمر بومنيار القذافي الى رتبة عقيد بالجيش الليبي وتعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة الليبية ، وفي اليوم الثالث عشر صدر القرار رقم 1969/3 بتسمية العقيد معمر القذافي رئيسا لمجلس قيادة الثورة ، أنظر:
-ابراهيم فتحي عميش، **التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا**، ج 1، (ليبيا: برنيق للطباعة و النشر و الترجمة، 2008)، ص 399.

[1]-عبد الله موسى،«الثورة الليبية تشكل الجسم السياسي والعبور نحو الدولة»،**أوراق المتابعة السياسية**، مبادرة الاصلاح العربي، سبتمبر 2012،ص 1

[***] سن العقيد معمر القذافي منذ وصوله الى السلطة المئات من القوانين في مختلف المجالات عكست في غالبيتها حرصه الشديد على تحصين نفسه بسد الثغرات امام اي رأي او تيار اخر منافس لسلطته ، ولتشديد قبضته على الدولة تبعتها العديد من القوانين الداعمة لذلك والتي جاءت معاكسة لاتجاه الديمقراطية والحرية ،و من هذه القوانين:
- قانون حماية الثورة في 11 ديسمبر 1969 والذي نصت المادة الاولى منه على ان " يعاقب بالاعدام كل من رفع السلاح في وجه النظام الجمهوري لثورة الفاتح او اشترك في عصابة مسلحة لهذا الغرض".
- وفي 16 جانفي 1970 قام القذافي بتشكيل الوزارة(الثانية) ليصبح العقيد معمر القذافي (رئيس مجلس قيادة الثورة، القائد العام للقوات المسلحة الليبية، ورئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع، وتولى فيما بعد ايضا منصب رئيس مجلس القضاء الأعلى .
- القانون رقم 45 لسنة 1972 والذي يحرم الاضرابات والاعتصامات والمظاهرات.
- قانون رقم 71 لسنة 1972 بشأن تجريم الحزبية والذي اعتبرت احدى مواده ممارسة الحياة الحزبية خيانة في حق الوطن .
- قانون رقم 75 لسنة 1973 بشأن تأميم الصحف والدوريات الخاصة المستقلة او الاهلية وايلولتها بالكامل الى الدولة وكانت بينها انذاك صحف" البلاغ، الرائد، الحرية، الشورى، الجهاد ، الراي، الميدان، الحقيقة".
- قانون رقم 52 لسنة 1974 في شأن اقامة حد القذف والذي يعني جلد المتهم بالقذف والتشهير عدد ثمانون جلدة
- وثيقة الشرعية الثورية في 9 مارس 1990 التي جاءت امعانا في كبت الحريات وإهدار حقوق الانسان وأعطت لقائد النظام حصانة من اي مسائلة قانونية ، واعطت تعليمات القذافي قوة القانون وجعلها ملزمة لكافة المؤسسات، بما فيها المؤتمر الشعبي العام والمؤتمر الشعبي الاساسي.
- قانون رقم 5 لسنة 1991 بشأن تطبيق مبادئ الوثيقة الخضراء الكبرى وهي المستمدة من الكتاب الاخضر والتي جاء في مقدمتها ان " الكتاب الاخضر دليل البشرية نحو الخلاص النهائي من حكم الفرد والطبقة والطائفة والقبيلة والحزب من اجل اقامة مجتمع كل الناس فيه احرار ، للمزيد من التفصيل أنظر : -
الديكتاتور المعمر ليبيا : 40 عاما تحت سيطرة العقيد" ، مرجع سابق ، ص ص 3-5.
-أنظر كذلك : ابراهيم فتحي عميش ، مرجع سابق ، ص 404.

المصارف الخاصة عام 1970 وبشكل عام انتزع السلطة من أيدي النخبة الاقتصادية الصغيرة في البلاد ، كما عمل على تصفية معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة وإعادة بناء المجتمع الليبي على مقاس طموحاته الخاصة ووضع أطر العمل السياسي وفق تصوراته [1] ، كما جرد القذافي أيضا المؤسسة الدينية التقليدية من سلطتها وعزز السيطرة المركزية على الحياة الدينية و أضعف دور علماء الدين بجعلهم مستشارين للمحاكم بدلا من السماح لهم بإصدار قرارات ملزمة حول تطبيق الشريعة الاسلامية ، وسعى في نفس الوقت لمنح شرعية دينية لنظامه حيث أحدث اصلاحات مثل حضر الكحول والدعارة والنوادي الليلية اضافة الى اصدار مرسوم بجعل جميع أوجه القانون تنسجم مع الشريعة الاسلامية .

وعلى الصعيد الخارجي تحرك القذافي بسرعة ليضع بصمته على البلاد حيث أكد بحزم على السيادة الليبية في علاقتها مع الغرب وعزز سلطة الدولة وقام بوضع حد لاستعمال القوات الجوية الأمريكية لقاعدة " ويلوس ايرفيلد" في عام 1970 ، واتخذ خطوات لترسيخ سيطرة الدولة على الاقتصاد وذلك من خلال تأميم حيازات الشركات الأجنبية في قطاع النفط [2] ، وفي عام 1975 قاد القذافي* ما أسماه "ثورة شعبية" بهدف حل الدولة ومؤسساتها وأصدر لاحقا كتابه الأخضر الذي حكم ونظم النشاطات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية [3] ، و في 2مارس1977 غير القذافي اسم ليبيا الى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، وصاغ لدولته نظاما جماهيريا تغلب عليه الطوباوية السياسية عبر الكتاب الاخضر الذي بشر فيه بالنظرية العالمية الثالثة والتي ترتكز على فكرة رئيسية تعد خليطا ما بين الأفلاطونية المثالية وأفكار جان جاك روسوا وهي رفض النيابية، فالجماهير حسبه يجب أن تمارس السلطة والثروة والسلاح [4] ، وبتاريخ 14 أفريل 1986 أضاف القذافي وصف " العظمى" الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بعد تعرضها للقصف الأمريكي المتبوع بحصار عسكري واقتصادي كلفها ما يزيد على 30 مليار دولار الى جانب تدهور صناعة النفط ، وهو ما أدى الى اضعاف النظام بصورة كبيرة وتدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية لشرائح كبيرة من المواطنين [5].

---

[1]- ديدي ولد السالك، " مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي"، ص 4 ، متحصل عليه من : http://www.cemi-tunis.org/medias/files/bulletin-cemi-06-1.pdf ,(2013-05-14).

2- "الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا و الشرق الأوسط : فهم الصراع في ليبيا "، تقرير الشرق الأوسط رقم 107،جوان 2011، ص ص 5-6: http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/North%200ARABIC.pdf ,(2012-03-1)

* - تتجع بعض الدراسات الغربية وخاصة " جوي ارنولد" في كتابه حول ليبيا the Maverick state صفات القذافي الشخصية الى البدوية التي نشأ فيها حيث كان ولدا على ثلاث بنات عانى من عقدة الوحدة وغياب السيطرة فضلا عن اكتسابه قيم الحذر والترقب البدوية ومحاولة التفرد عن الآخرين ومن جانب اخر تأثر بخطب الزعيم المصري الراحل جمال عبد الناصر الذي اصبح بالنسبة له الرمز والموجه فضلا عن ميوله الصوفية جراء انتشار الحركة السنوسية في الفضاء الليبي منذ القرن 19، للمزيد من التفصيل انظر :

- خالد حنفي،"القذافي و الثورة الليبية:خيارات السقوط و الصمود"، متحصل عليه من :

http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/10.htm , (2015-03-12).

[3]- عبد الله موسى ، مرجع سابق ، ص 1.

[4]- خالد حنفي ، مرجع سابق .

[5]- عبد العظيم جبر حافظ ،«التطورات السياسية في ليبيا على اثر ثورة 17 فيفري 2011: رؤية سياسية تحليلية »، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية** ، العراق : جامعة المستنصرية العدد 38، 2012 ، ص 107 .

مثلت تسعينات القرن العشرين تحديا هاما للنظام الليبي الذي واجه قدرا متناميا من الاستياء خصوصا بين فئات الشباب نتيجة للعقوبات الدولية وانخفاض أسعار النفط والآثار التراكمية لسنوات من سوء الادارة الاقتصادية ، وبحلول النصف الثاني من العقد نجحت مجموعة من المسؤولين الكبار بمن فيهم عبد العاطي العبيدي، عبد الرحمن شلقم وموسى كوسا ومحمد بلقاسم الزاوي في اقناع القذافي بالحاجة لإعادة بناء العلاقات مع المجتمع الدولي ، فأظهر الزعيم الليبي الجانب البرغماتي من شخصيته وأدرك بعد 11سبتمبر 2001 بأنه لم تعد لديه مصلحة في أن يدرج ضمن قائمة الدول الارهابية ، فقام بالتفاوض مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية حول جملة من القضايا بما فيها تسليم المشتبه بهم بقضية لوكاربي لمحاكمتهم في هولندا وتعويض ضحايا تفجير لوكربي وبرنامج أسلحة الدمار الشامل في البلاد، ووافقت طرابلس في ديسمبر 2003 على التخلي عن برنامجها وهو ما أدى الى استئناف العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن ، و طوال هذه الفترة كان نظام القذافي حريصا على اظهار بعض التغييرات المحلية أيضا وقد كان ذلك لمصلحة العالم الخارجي بشكل جزئي الذي كانت ليبيا بحاجة لاستثماراته في قطاع النفط، وبات خطاب النظام يؤكد بشكل متزايد على التحديث الاقتصادي ، ففي عام 2000 على سبيل المثال صرح القذافي بالقول أن " ليبيا ترغب بتشجيع الاستثمارات والشركات ا لأجنبية ليس فقط لمصلحة هذه البلاد بل أيضا لمصلحة القارة الافريقية بجملها التي تمثل ليبيا بوابتها الى أوروبا....اننا نؤسس للمناخ المناسب للمستثمر ..."، فقد أطلق هو وغيره تصريحات مماثلة فيما يتعلق بالتنوع المطلوب للاقتصاد من أجل تخفيف الاعتماد الكبير على النفط[1].

وفي عام 2003 قرر نظام القذافي الدخول في عمليات تطوير أو اصلاح ارتكز بشكل أساسي على الاصلاح الاقتصادي و ان شمل بعض جوانب الاصلاح السياسي ،كان الهدف أن يحقق هذا الاصلاح تجديدا لشرعية النظام ومن ثم اطالة عمره وربما التأسيس للتوريث بعد وفاة معمر القذافي أو عجزه أو تخليه عن السلطة لابنه سيف الاسلام ، ويبدوا أن الذي جعل القذافي يقبل على بعض الخطوات الاصلاحية كان احساسه بأهمية توزيع الأدوار داخل نظامه وإعطاء فرصة لابنه سيف الاسلام في استيعاب حراك الشباب والإصلاحيين بالداخل والخارج بما يضمن استمرار النظام بدون تهديد حقيقي [2] ، فأصبح سيف الاسلام يمثل الوجه الاصلاحي للنظام فأقر بوجوب التغيير وبات يدافع عن اقتصاد السوق وتحرير الاقتصاد و تحدث عن الشفافية وأشاد بالديمقراطية ، و أكد أن هذه الاصلاحات ستجلب معها هيكلا اداريا جديدا وتؤدي الى عقد شعبي يبقي نظام الجماهيرية لكن بصيغة جديدة تختلف عن الصيغة الأولية السيئة ، وكان أول ما فعله هو حصوله على دور من خلال مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية والتنمية التي أسسها عام 1997 وهذا مكنه من لعب دور محلي ودولي فاعل وأصبح لموقفه كداعم للإصلاح داخل النظام وزن

كبير* ، فقد سعى لتعزيز الانفتاح في ليبيا فأسس وسائل اعلام شبه مستقلة و أنشأ منظمة لحقوق الانسان ، و رغم

---

[1]- "الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا و الشرق الأوسط : فهم الصراع في ليبيا "، مرجع سابق ، ص 13.

2- يوسف محمد الصواني، " الانتقال الديمقراطي في ليبيا : التحديات والآفاق" ، ورقة مقدمة للقاء السنوي الحادي والعشرين لمشروع دراسات الديمقراطية : محصلة التحركات من أجل الديمقراطية في الدول العربية، 31 أوت 2013 ، جامعة أكسفورد ، ص 10.

* اطلق سيف الاسلام مبادرة لتشجيع السجناء الاسلاميين على " الصلاح والتوبة" مقابل اطلاق سراحهم، وبموجب هذا البرنامج اطلق سراح أكثر من 100 عضو في جماعة الاخوان المسلمين الليبية المحظورة في مارس 2006، ومئات من اعضاء الجماعة الاسلامية الليبية المقاتلة على دفعات اعتبارا من عام 2008 فصاعدا ، كما قام سيف الاسلام في العديد من المناسبات بالتوسط في اتمام صفقات هامة بما في ذلك اطلاق سراح الرهائن الذين اعتقلتهم مجموعة ابوا سياف في الفلبين عام 2000، والموافقة على اطلاق سراح الطواقم الطبية البلغارية والفلسطينية التي حكم عليها بالموت في ليبيا بتهمة نقل عدوى فيروس الايدز

محدودية الانفتاح ورغم أن انتقاد القذافي والشخصيات الرفيعة في النظام شخصيا كانت محظورة فإن الحكومة وغيرها من مؤسسات الدولة كانت تتعرض لانتقادات شديدة لقلة كفاءتها وفسادها ، وعلى نحو مماثل حاول سيف الاسلام وضع دستور جديد حيث شكل سلسلة من اللجان لإعداد وثيقة الدستور ورغم أن المسودة التي قدمت في النهاية لم تتعد اقتراح تشكيل مجلس تنفيذي يضم مائة عضو من القيادات الشعبية الاجتماعية ونقابات العمال والجمعيات المهنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص تكون على قمة نظام الجماهرية بوصفها الهيئة التنفيذية الرئيسية ، إلا أن هذا الدستور لم يرى النور بعد أن رفضه القذافي مدعيا بأنه يزعزع أساسيات الجمهورية [1].

وضع العقيد القذافي التيار الاصلاحي تحت ضوابط صارمة فكانت العملية الاصلاحية تخضع لضوابط مركزية ذلك أن اطلاق العنان لها ضمن النظام ذاته كانت ستقود الى اطار عام لحوكمة جديدة وعلاقة جديدة بين كل مكونات النظام وعلاقته بالمجتمع ، وهذا ما لم يكن ممكنا بالنسبة للقذافي وحتى نجله سيف الاسلام الذي حدد في خطاب ألقاه في 20 اوت 2007 أربع خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها : الاسلام وتطبيق الشريعة، أمن واستقرار ليبيا، الوحدة الوطنية ومعمر القذافي ، مما جعلها فعليا مسألة تغييرات هامشية و تجميلية دون أي تغييرات جذرية أو شاملة [2]، ومع مرور السنوات اكتسب سيف الاسلام سمعة اطلاق وعود لا تتحقق حيث لم يحقق شيء من تعهده بتقديم أولئك الذين يمارسون التعذيب الى العدالة ،كما فقدت خطاباته المتعلقة بالفساد مصداقيتها مع مراكمته هو و أسرته ثروات كبيرة في ظل تعمق التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية وتدهور الظروف المعيشية للمجتمع الليبي .

المطلب الثاني : المرجعية الفكرية للنظام السياسي الليبي

اعتبر القذافي أن الكتاب الأخضر الذي أصدره العام 1975 يقدم الحل النهائي لمشكلة أداة الحكم ويرسم الطريق أمام الشعوب لتعبر عصور الدكتاتورية الى عصور الديمقراطية الحقيقية ، فأداة الحكم حسبه هي المشكلة السياسية الأولى التي تواجه الجماعات البشرية و كل النظم السياسية السائدة في العالم اليوم هي أنظمة دكتاتورية ويبدوا واضحا تزييفها للديمقراطية ، وتقوم نظريته الجديدة على أساس " سلطة الشعب دون نيابة أو تمثيل وتحقق ديمقراطية مباشرة بشكل منظم وفعال غير تلك المحاولة القديمة للديمقراطية المباشرة المفتقرة الى امكانية التطبيق على أرض الواقع والخالية من الجدية لفقدانها للتنظيم الشعبي على المستويات الدنيا"[3] ، وفيما يلي أبرز الأفكار الواردة في الكتاب الاخضر والتي شكلت مرجعية فكرية للنظام السياسي الليبي :

–انعدام فكرة التمثيل والنيابة: وهي احدى أهم خصائص النظام الجماهيري وقد رفض القذافي فكرة التمثيل النيابي باعتبارها تمثل حاجزا شرعيا بين الشعب وممارسة السلطة التي تصبح حكرا على النواب ، لذا فهي محظورة حضرا باتا في كل

الى 117 طفل في مستشفى في بنغازي، كما ساعد في اعادة الليبي المدان بتفجير لوكربي المقراحي من المملكة المتحدة في عام 2009 ، أنظر : "الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا و الشرق الأوسط : فهم الصراع في ليبيا "، مرجع سابق ، ص 11.

[1]- المرجع نفسه ، ص ص 11-14.

[2]- رشيد خشانة ،«ليبيا البدوقراطية بين التوريث و الاصلاح »، **أوراق المتابعة السياسية** ، مبادرة الاصلاح العربي ، جانفي 2010 ، ص 6.

[3]- معمر القذافي ، **الكتاب الأخضر :النظرية العالمية الثالثة** ،(ليبيا : المركز العالمي لأبحاث و دراسات الكتاب الأخضر ، 1975)، ص 4.

المؤسسات التشريعية والتنفيذية والرقابية والنقابية وعلى جميع المستويات المحلية والقومية لكونها تتناقض مع الديمقراطية المباشرة ومضادة تماما لكل قيم المجتمع الجماهيري [1] ، و يشرح القذافي ذلك في الكتاب الأخضر على النحو التالي " البرلمان هو تمثيل زائف للناس والحكومات البرلمانية تمثل حلولا مضللة لمشكلة الديمقراطية.... وأعضاء البرلمان يمثلون أحزابهم وليس الشعب...في أنظمة من هذا النوع يصبح الناس ضحايا تخذلهم وتستغلهم الهيئات السياسية...التمثيل تدجيل"[2].

– **الطبيعة الجماعية لممارسة السلطة:** فالممارسة الجماعية للسلطة في كافة المؤسسات التشريعية والتنفيذية والرقابية هي المبدأ الدستوري الأكثر أهمية وأي اتجاه للعمل الفردي هو مضاد للديمقراطية و لخصائص المجتمع الجماهيري[3] .

– **السلطة للشعب بالكامل** : فالديمقراطية حسب القذافي تعني سلطة الشعب لا سلطة نائبة عنه ومجرد وجود مجلس نيابي معناه غياب الشعب والديمقراطية الحقيقية لا تقوم إلا بوجود الشعب نفسه لا بوجود نواب عنه ، و هذا ما عبر عنه في كتابه بالقول " أن السلطة يجب أن تكون بالكامل للشعب" و ذهب أبعد من ذلك في النظرية العالمية الثالثة ليعتبر " السلطة والثروة والسلاح للشعب فلا احتكار لها في المجتمع الجماهيري " [4]، و هكذا فإن الايمان بالشعب هو القاسم المشترك لكافة الحلول المطروحة في النظرية العالمية الثالثة .

–**تجريم حق تكوين الأحزاب** : اعتبر القذافي أن الحزب هو أداة الحكم الدكتاتورية الحديثة تمكن أصحاب الرؤية الواحدة أو المصلحة الواحدة من حكم الشعب بأكمله ، و أن اللعبة الحزبية لعبة هزلية خادعة ت قوم على شكل صوري للديمقراطية ومحتوى أناني سلطوي أساسه المناورات والمغالطات واللعب السياسي، وعلى هذا الأساس منع القذافي الأحزاب السياسية فأصدر القانون رقم 71 لعام 1972 الذي ينص على أن" أي شخص يشارك في أي نشاط جماعي يستند الى أيديولوجيا تتعارض مع مبادئ الثورة يعرض نفسه للإعدام بجرم الخيانة" ، فكل من يمارس الحياة الحزبية خائن وعميل ويقف أمام نهضة وتطور البلاد ، و يؤدي حسبه الصراع الحزبي على السلطة الى " تحطيم أسس أي انجاز للشعب ويضرب أي مخطط لخدمة المجتمع ، لأن تحطيم الانجازات و تخريب الخطط هو المبرر لمحاولة سحب البساط من تحت أرجل الحزب الحاكم ليحل محله المنافس له ... والأحزاب في صراعها ضد بعضها ان لم يكن بالسلاح – وهو النادر– فبشجب وتسفيه أعمال بعضها بعضا وتلك معركة لابد أن تدور فوق مصالح المجتمع الحيوية والعليا وهكذا تكون مصالح المجتمع وبرامجه ضحية صراع الأحزاب على السلطة " ، وبهذا المعنى فإن أحد الاثار الرئيسية للجماهيرية تتمثل في ازالة أي تنظيم أو مؤسسة من شأنها أن

تتحدى النظام [*] ، كما كان من اثارها تكوين نظام حكم رسمي في غاية التعقيد يضم جملة كبيرة من المؤتمرات و اللجان

---

[1]- ابراهيم أبو خزام ، **الوسيط في القانون الدستوري** ، (لبنان : دار الكتاب الجديد المتحدة ، 2000) ، ص 391 .
[2]- معمر القذافي ، مرجع سابق ، ص ص 7-8 .
[3]- ابراهيم أبو خزام ، مرجع سابق ، ص 391 .
[4]- المرجع نفسه ، ص 385 .

التي تتمتع في كثير من الاحيان بصلاحيات متقاطعة والتي أسهمت في اشاعة احساس بالفوضى الدائمة والمنظمة ومقابل ذلك فقد مكن ذلك القذافي من الاحتفاظ بالسلطة لنفسه [1] .

– الصحافة: لخص القذافي رؤيته للصحافة بالقول" أني أشهد بنفسي أن كل الصحف الحرة هي صحف مرتشية وبذلك تكون صحفا فاسدة"، واعتبر أن الصحافة الديمقراطية هي التي تصدرها لجنة شعبية مكونة من كل فئات المجتمع المختلفة في هذه الحالة فقط ولا أخرى سواها تكون الصحافة أو وسيلة الاعلام معبرة عن المجتمع ككل وحاملة لوجهة نظر فئاته العامة ، وبذلك تكون الصحافة ديمقراطية أو اعلاما ديمقراطيا.

–الرقابة: أكد القذافي في الكتاب الأخضر على أنه ما دام أن الشعب هو أداة الحكم ففي هذه الحالة هو الرقيب على نفسه ، فديمقراطيا ليس ثمة جهة تدعي حق الرقابة النيابية عن المجتمع في ذلك و أن أي ادعاء بذلك من أي جهة هو دكتاتورية لأن الديمقراطية تعني مسؤولية كل المجتمع ، فالرقابة اذن من كل المجتمع تلك هي الديمقراطية ويتحقق ذلك حسبه "عن طريق أداة الحكم الديمقراطية الناتجة عن تنظيم المجتمع نفسه في المؤتمرات الشعبية الأساسية وحكم الشعب بواسطة المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ثم مؤتمر الشعب العام (المؤتمر القومي)الذي تلتقي فيه امانات المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية "[2] .

وفقا لهذه النظرية فالنظام الديمقراطي بناء متماسك كل حجر فيه مبني على ما تحته ، وليس هناك أي تصور اخر لمجتمع ديمقراطي على الاطلاق غير هذا التصور ، وقد تفنن العقيد القذافي في ابتداع عدد من العناوين الجديدة لتحل محل المؤسسات التي تعرفها المجتمعات الأخرى ، وتم تطبيق نظام الجماهيرية من خلال تركيبة سياسية رسمية على رأس الهرم فيها اللجنة الشعبية العامة(تؤدي دورا يشبه دور مجلس الوزراء) ،المؤتمرات الشعبية و المؤتمر الشعبي العام (شكل من اشكال البرلمان) والمؤتمر الشعبي الاساسي (شبيه بالمجالس المحلية او البلدية) :

1–اللجنة الشعبية العامة (الحكومة): وهي المسؤولة عن تنفيذ القرارات التي يتخذها مؤتمر الشعب العام (البرلمان) وهي تتكون من مجموعة من الامناء(الوزراء)الذين يتغير عددهم بشكل متكرر حسب قرارات القذافي الذي دأب على احداث وإلغاء الامانات (الوزارات)حسب رغبته.

---

* وبالرغم من ذلك ظهرت عدد من الحركات السياسية المعارضة، وكان تيار الجماعة الاسلامية " الاسم الليبي لجماعة الاخوان المسلمين في ليبيا" هو الاكثر ظهورا على الساحة ، كما تمكنت مجموعة من الحركات الليبرالية مثل: التحالف الوطني الليبي، الاتحاد الدستوري، التجمع الوطني الديمقراطي من تشكيل " مؤتمر المعارضة الوطنية" وعقد له مؤتمرين في لندن 2005 و2008 وطالب القذافي بالتنحي ودعا الى العودة الى الشرعية الدستورية.

[1]- معمر القذافي ، مرجع سابق ، ص 2 .

- أنظر أيضا : "الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا و الشرق الأوسط : فهم الصراع في ليبيا "، مرجع سابق ، ص 7.

[2]- معمر القذافي ، مرجع سابق ، ص ص 5-6.

-أنظر كذلك : - ابراهيم أبو خزام ، مرجع سابق ، ص 386.

2- المؤتمرات الشعبية : طرحها القذافي كآلية للمشكلة الديمقراطية في جانبها التمثيلي التشريعي ، فتم تنظيم سكان ليبيا في اطار عدد من الهيئات واللجان والمؤتمرات الشعبية الأساسية ، وتمثل هذه المؤتمرات من الناحية النظرية مركز القوة وصنع القرار حيث تنتقل قراراتها الى مؤتمر الشعب العام الذي يقوم بصياغة القرارات ، واعتبر القذافي أن أي نظام للحكم خلاف لهذا الأسلوب أسلوب المؤتمرات الشعبية هو نظام حكم غير ديمقراطي ، وذهب أبعد من ذلك ليعتبر أن كافة أنظمة الحكم السائدة في العالم ليست ديمقراطية ما لم تهتد الى هذا الأسلوب " فالمؤتمرات الشعبية هي أخر المطاف لحركة الشعوب و الثمرة النهائية لكفاحها من أجل الديمقراطية " [1] .

3- مؤتمر الشعب العام : هو بمثابة البرلمان مسؤول عن وضع السياسات طبقا لرغبات الشعب ، عدد أعضائه 750 عضوا يحتلون قمة النظام الهرمي في البلاد المكونة من مؤتمر الشعب الاساسي (2000 عضوا) المنتشر في كل أنحاء الجماهيرية الليبية ، يقوم مؤتمر الشعب العام بتشكيل اللجان الشعبية المتخصصة بتنفيذ السياسات حيث تتولى هذه اللجان ادارة المسائل أو الشؤون الاقليمية والعربية.

4- المؤتمرات الشعبية الأساسية : هي بمثابة منابر لليبيين كي يتناقشوا ويصوتوا على القضايا المتعلقة بالسياسات قدر عددها بحوالي 432 من هذه المؤتمرات التي تعقد اجتماعات سنوية تكون عادة في شهر جانفي ، وتدوم بين عشرة ايام الى 15 يوما ، و لكل مؤتمر شعبي أساسي(بما في ذلك المؤتمر الشعبي العام) أمانة عامة ينتخب اليها الأشخاص عن طريق ما يعرف بعملية التصعيد أي برفع الأيادي ، ويشغل المناصب في هذه الأمانات بشكل عام الموالون للنظام الذين يكونون عادة أعضاء في حركة اللجان الثورية وهي قوة شبه قانونية متغلغلة في جميع نواحي الحياة الليبية [2] .

بالمحصلة ، أنتج نظام الجماهيرية نظام حكم رسمي بالغ التعقيد يشمل وفرة من المؤتمرات واللجان مع صلاحيات متداخلة في الغالب أسهمت في نشوء احساس بالفوضى المنسقة والدائمة ، ويبدوا بأن هذه" الفوضى المنظمة" كانت النتاج المقصود لتصميم القذافي على بسط السيطرة الفردية الكاملة مع منع ظهور أي شخص أو أي كيان قادر على تحدي حكمه رسمية في [*] ، فتم تشكيل كيانات مستقلة بذاتها وقام القذافي بالتعيينات في مناصب السلطة بطريقة مخصصة وغير ، و بذلك محاولة واضحة لتجنب التركيبات السياسية الأفقية التي من شأنها أن تسهل ظهور المعارضة لحكمه انعدمت الخصائص الرسمية للتسلسل الهرمي الحكومي المرتبط بتركيبات الدول الأكثر تقليدية .

---

[1]- المرجع نفسه ، ص 389.

[2]-"الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا و الشرق الأوسط : فهم الصراع في ليبيا "، مرجع سابق ، ص 8.

[*]قام القذافي بتفويض قدر من الصلاحيات في الدائرة الداخلية له المؤلفة من عائلته والمقربين،على سبيل المثال كان سيف الاسلام القذافي اكثر أعضاء الدائرة تأثيرا وتصرف كرئيس وزراء فعلي، ومن بين ابناءه الاخرين كان خميس يقود " كتيبة خميس" القوية والتي يزعم انها المسؤولة عن الامن الشخصي للقذافي، بينما كان المعتصم يقود كتيبة اخرى قوية وعين مستشارا للامن القومي في عام 2007 ، و السنوسي قائد المخابرات العسكرية هو عديل القذافي، بينما ابنة اللواء الخويلدي الحميدي - المفتش العام للقوات المسلحة- متزوجة من احد ابناء القذافي ، للمزيد من المعلومات أنظر :

-"تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا " ، جانفي 2012 ، ص 12-13 ، متحصل عليه من :

http://www.pchrgaza.org/files/2012/FFM_Libya-Report-arabic.pdf،(2012-05-12) .

المطلب الثالث : سمات النظام السياسي الليبي في عهد القذافي

وفر العقيد القذافي البيئة الداخلية المناسبة لاستمرار حكمه منذ اللحظة الأولى التي أنجز فيها انقلابه العسكري فوظف ثروة البلاد في بناء أجهزة أمنية ضاربة وفي شراء ولاء القبائل ومارس الارهاب ضد المعارضين لحكمه ونشر الخوف في المجتمع ومنع أي شكل من أشكال التعبير والاحتجاج حتى أكثرها تواضعا و أقلها رمزية[1] ، هذا وتكشف المرجعية الفكرية للنظام الليبي حجم التباين بين نظرية سلطة الشعب التي صاغها القذافي في كتابه "الكتاب الأخضر" وتطبيق هذه النظرية على أرض الواقع ، وهو ما تبرزه الممارسات التالية:

–تناقض الأداء الرمزي للسلطة السياسية في عهد القذافي وواقع الممارسة : فقد جاء الخطاب السياسي مليئا بمناشدة للقيم مثل المساواة والحرية و الديمقراطية والوعود بالانجازات والمكافآت والإصلاحات مثل" السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب" ، " المؤتمرات الشعبية تقرر واللجان الشعبية تنفذ"، وما سمي " الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان وغيرها ، أما من حيث الممارسة فقد ظلت هذه الوعود مجرد حبر على ورق .

–مركزية مفرطة : استند القذافي كليا تقريبا على رؤيته السياسية ولم يسمح بأي مجال للمعارضة وهكذا سيطر القذافي وأفكاره فعليا على جميع أوجه الحياة ، وانتهج خطاب سياسي تحريضي وتعبوي هدفه تسفيه مبادئ الديمقراطية وتجريم من يتبناها وذلك من خلال تضمين محتويات هذا الخطاب في مناهج التعليم الرسمي و أيضا في مؤسسات التكوين السياسي، ومن ضمن هذه المحتويات التعبيرات التي جاء بها القذافي في كتابه الاخضر ك " التمثيل تدجيل"، "الحزبية اجهاض للديمقراطية "، " من تحزب خان "، " لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية " وغيرها [2]، الى جانب ذلك عمل القذافي على التغيير المستمر لمؤسسات الدولة بالإلغاء والإنشاء اضافة الى التبديل المتواصل للقوانين وإجراءات العمل بالنظام ، فعمل القذافي على الخلخلة المتواصلة لكل شيء للحيلولة دون مأسسة السياسة والممارسة وكوسيلة فعالة لمنع نشوء أية معارضة سياسية ، لذلك استحق هذا السلوك الوصف الشعبي لنظام القذافي بأنه " اللانظام"[3].

– اظهر تطبيق نظرية القذافي في الشعب الليبي فشلا ذريعا بسبب عدم اقتناع هذا الاخير بالمشاركة من خلال المؤتمرات واللجان الشعبية ، فلم يتعدى عدد المشاركين بها 2 بالمئة من الشعب الليبي ويرجع ذلك في الاساس لغياب المصداقية على العملية السياسية [4] ، و بذلك أدت ممارسات النظام الى لجوء الناس الى عالمهم الخاص وهو ما جعل المصالح والحقوق الفردية تسمو على المصالح الوطنية.

– اعتمد القذافي على جملة من الأدوات لضمان استمرار نظامه تكونت من أيديولوجيا فريدة غير قابلة للتغيير أو

---

[1]- عبد الاله بلقزيز ، **ثورات و خيبات في التغيير الذي لم يكتمل** ، مرجع سابق ، ص 86.

[2]- زايد عبيد الله مصباح ،«اشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم و اتخاذ القرار »،**المستقبل العربي**، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 35، العدد 403، سبتمبر 2012، ص76-77.

[3]-يوسف محمد الصواني ، مرجع سابق ، ص 7.

[4]-زياد عقل،«عسكرة الانتفاضة:الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية »،**السياسة الدولية**، مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، السنة 47، العدد 184، أفريل2011 ، ص 70 .

التعديل و تأسيس مجموعة من شبكات السلطة غير الرسمية مكنته [*] و تعزيز موقع عائلته و قبيلته في النخبة الحاكمة ، و قد ادارته الذكية وتلاعبه بهذه العناصر من البقاء في السلطة لأربع عقود.

– الافتقار الشديد للمؤسساتية: تميزت ليبيا في عهد القذافي بغياب دستور يشكل مرجعية لكل القوانين والبنى السياسية والتنظيمية والمؤسسية في الدولة ينظم علاقات السلط ببعضها البعض، وكذلك الغياب شبه التام لكل البنية البيروقراطية المؤسساتية اضافة الى غياب البنية السياسية والاجتماعية خارج النظام من أحزاب ونقابات وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني [1] ، ومن المعروف أن " فلسفة" الكتاب الاخضر والنظريات الثانوية خلفها قتلت كل الوسائط الممكنة بين الدولة والمجتمع ، وخلقت بذلك فراغا مهولا من حيث شبكة العلاقات الممكنة والمطلوبة بينهما فقد اعتبرت "النظرية الثالثة" مفاهيم التمثيلية والوساطة والتعبير عن الاختيارات والاطرادات خيانة فحاربتها وحظرت اللجوء اليها أو اعتمادها في الممارسة ، وبالمقابل سعى النظام الى تكريس مفاهيم وقيم الولاء القبلي و الانتماءات الضيقة على حساب الهوية الوطنية ، وبذلك ظل مغلقا ومتكورا حول نفسه (أي زعيمه تحديدا) واستمر بالنتيجة نظاما شموليا وغير ديمقراطي .

– لم يكن للقذافي أي دور رسمي داخل نظام الجماهيرية فهو ليس رئيسا ولا رئيس دولة فخري وبدلا من ذلك أعطى لنفسه لقب " قائد الثورة " أو ببساطة الأخ القائد للدولة [*] ، و قد سمح له هذا النأي بنفسه عن المؤسسات الرسمية وأبعده عن المساءلة داخل آليات النظام ، وقد استعمل القذافي هذا الغياب لمنصب رسمي لتحميل الحكومة أو المؤسسات

---

[*]شبكات السلطة غير الرسمية: لقد كانت السلطة الحقيقية في ليبيا دائما في ايدي القذافي واسرته وشبكة تتكون من الاشخاص الذين يتمتعون بسلطات غير رسمية، وتتكون هذه الدوائر من :

- رجال الخيمة: لقد كانت الشبكة غير الرسمية المكونة من مستشارين وشخصيات موثوقة يشار اليها احيانا برجال الخيمة سمة اساسية للنظام منذ الثورة، هذه الحلقة الداخلية تتكون من اعضاء اسرة القذافي نفسه وفرعه الخاص من قبيلة القذافة ، وتضم هذه الدائرة شخصيات هامة من عائلته تتكون من ابناء عمومته احمد قذاف الدم الذي كان منذ مدة طويلة مسؤولا عن العلاقات مع مصر، واحمد ابراهيم نائب امين المؤتمر الشعبي العام ورئيس المركز العالمي لابحاث ودراسات الكتاب الاخضر، كما تضم هذه الشبكة عددا من الشخصيات التي قامت بالثورة مع القذافي واشخاص اخرون موالون تربطهم علاقات شخصية بالقذافي من فترة ما قبل الثورة..

-اللجان الثورية:كانت تنظيما شبه عسكري انشأه القذافي في عام 1977 وكانت مهمتها " حماية الثورة" مؤلفة من افراد موالين للقذافي ومن الثوريين الملتزمين المكلفين بتعبئة الجماهير ونشر ايديولوجية النظام ، ثم اصبحت تعمل كجهاز امني شبه قانوني مسؤول مباشرة امام القذافي وبالتلي يتجاوز مؤسسات الدولة الرسمية ، كما لعبت اللجان الثورية دورا داخل المؤسسات الرسمية فقد اعطيت سلطة الاعتراض على المرشحين للمناصب داخل المؤتمرات الشعبية والاشراف على هذه الهيئات، وبمرور الوقت تغلغلت في جميع المؤسسات حيث عملت كهيئة رقابية لاستئصال اولئك الذين يشك بولائهم، ومنحت في عام 1980 رسميا الحق في انشاء محاكم ثورية تتكون منهم انفسهم وليس من القضاة او المامين الرسميين، وكانت هذه المحاكم مكلفة بشكل اساسي بمكافحة القضايا السياسية، وقد اسست اللجان وسائل اعلامها الخاصة بما في ذلك جريدة" الزحف الاخضر" وانشأت مقرات لها في كل بلدة او منطقة ،كانت هذه اللجان تعطي من جهة مشروعية للحكم عبر الايحاء بأنه يرتكز الى مقومات شعبية ، كما شكلت من جهة ثانية حلقة رابطة بين مكونات الشعب الليبي، منتجة لنخبة تتسم غالبيتها بالطفيلية والانتهازية مدعومة بالاجهزة الامنية التي كانت تسيرها كيفما تريد،

- القبائل والقيادات الشعبية الاجتماعية: تشير التقديرات الى ان ليبيا تضم حوالي 140 قبيلة وعشيرة بعضها يمتد من مصر الى تونس، ويقدر بأن هناك حوالي 20 الى 30 من هذه القبائل تتمتع بنفوذ حقيقي ، وقد سعى القذافي للعب على الخلافات بين القبائل وعلى شراء الولاء القبلي بالنظر الى صغر حجم ونفوذ قبيلته هو شخصيا "القذافة" حيث يبلغ عدد افرادها حوالي 100 الف المركز الرئيسي للقبيلة هو في سرت ولكن لها اعضاء في سبها وطرابلس، ونظرا لضعف هذه القبيلة فقد عقد القذافي تحالفات بينها وبين بعض اهم القبائل خصوصا "المقارحة" و "الورفلة" وقد دأب القذافي على تعيين افراد جهازه الامني من هذين القبيلتين الكبيرتين اللتين اعتبر دعمهما جوهريا واللتين ظلتا مواليتين لنظامه بشكل تام ، أنظر :

- "تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا " ، مرجع سابق ، ص 15.

-أنظر كذلك : "الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا و الشرق الأوسط : فهم الصراع في ليبيا "، مرجع سابق ، ص ص 9-10.

[1]- ديدي ولد السالك ، مرجع سابق ، ص 5.

[*]تبنى القذافي على مر سنين حكمه عددا من الالقاب التي توفر نظرة سابقة الى كيفية رؤيته لذاته العظيمة بدأ بمجرد قائد للثورة، ليتخذ لنفسه لاحقا موقع" ملك ملوك شمال افريقيا و"عميد الملوك الرؤساء العرب"، وانتحل لنفسه في 1991 في مواجهة حركة التكفير والهجرة سلطة" امام المسلمين معمر القذافي" وزعيم القيادة الشعبية الاسلامية العالمية ، أنظر :

الرسمية للدولة مسؤولية الأخطاء والعثرات ويدين الشعب الليبي لعدم قدرته على تنفيذ أفكاره بصورة سليمة، و قد ذهب في خطاب ألقاه في ذكرى الثورة في سبتمبر 2004 الى حد تحميل الشعب الليبي المسؤولية عن المواجهات التي خاضتها البلاد مع العالم الخارجي لأنه فشل في تنفيذ وممارسة سلطة الشعب بشكل سليم .

– **غلبة النرجسية والنزعة الفردية على سياسة القذافي** التي ارتكزت على أساس السيطرة القسرية وتوفير مغريات قوية لضمان استمرار الولاء لسلطته ، وقد وجدت تلك النزعة من العوامل ما زاد من حدتها بحكم طبيعة الحكم العسكري الديكتاتوري الذي عادة ما يمزج بين " مكافأة الولاء ومعاقبة عدم الولاء "، وعمل القذافي على التصفية الجسدية لخصومه السياسيين داخل و خارج ليبيا * ، و يعتبر ملف السجناء السياسيين و المفقودين و المغيبين داخل السجون الليبية من أهم الملفات التي تبين حجم الانتهاكات التي ارتكبتها الدولة الليبية في حق مواطنيها بالرغم من توقيعها على أغلب الاتفاقيات المتعلقة بمبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وتعتبر مذبحة سجن أبو سليم التي وقعت في 29 جوان 1996 وراح ضحيتها نحو 1200 سجين سياسي من ضمن الجرائم الأشد ضد الانسانية ، وقد أدت سياسة القمع والتخويف الى تغير المفهوم الحقيقي للأمن والذي صار يعني أمن النظام الحاكم بدلا من كونه يعني أمن المواطن والمجتمع ، ليقترن بذلك مطلب الامن بدرجة الولاء والاقتراب من مركز النظام [1].

– **انعدام الحريات بما فيها حرية الرأي** شأنها في ذلك شأن الكثير من الدول ذات الأنظمة الديكتاتورية ، فكان الخطاب الاعلامي في عهد القذافي مختزلا في تمجيد شخصية القذافي وتبجيلها ، وقام منذ توليه الحكم بمصادرة الصحف الخاصة و انشاء صحف ذات " توجه ثوري موجه"، واعتقل الآلاف من الصحفيين بسبب كتاباتهم المخالفة لتوجهات النظام الليبي ودخلت الصحافة في ليبيا مرحلة " تثوير الجرائد" وفرض الهيمنة الكاملة للنظام السياسي عليها وغياب أي هامش لحرية الصحافة خاصة فيما يتعلق بالمواضيع والقضايا الهامة والمتعلقة مباشرة بحقوق المواطنة وبممارسة السلطة وتركيبتها والنظام السياسي وتجاوزاته القانونية والإدارية في ادارته للشأن العام ، وبالرغم من التطورات الهائلة التي عرفتها حرية الصحافة واستقلال قطاع الاعلام في أغلب دول العالم إلا أن المشهد الصحافي الليبي وصل في عهد القذافي الى حالة من الفشل والتراجع على مستوى القوانين وعلى مستوى الممارسة ، فلم يوجد بها سوى أربع صحف رئيسية فقط ثلاثة منها (الجماهيرية والشمس والفجر الجديد) تابعة للمؤسسة العامة للصحافة وواحدة (الزحف الاخضر) تتبع حزب " حركة اللجان الثورية" وهي الجهة الوحيدة التي من حقها أن تصدر الصحف ومهمة هذه الصحف تتمثل في الترويج لأفكار الكتاب الاخضر والدعاية لثورة 1969 وتمجيد العقيد القذافي[2].

-موريال ميراك،**مهووسون في السلطة:تحليل نفسي لزعماء استهدفتهم ثورات 2011**،(لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر،2012)،ص 42.

*من ابرز الشخصيات المختفية قسرا في سجون النظام الليبي والتي يعتقد انه تم تصفيتهم داخل المعتقلات ومراكز الحجز والشرطة :

-منصور الكيخيا : دبلوماسي ليبي وناشط بارز لحقوق الانسان والامين العام للتحالف الليبي الوطني اختفى في القاهرة بمصر العام 1993.

- جاب الله حامد مطر وعزت يوسف المقريف : اثنان من الاعضاء البارزين في الجماعة الليبية المعارضة "جبهة الانقاذ الوطني الليبي" وقد اختفيا في القاهرة في مارس 1990،اختفاء الامام موسى الصدر خلال زيارة الى ليبيا في العام 1978 ، للمزيد من التفصيل أنظر:

- " الديكتاتور المعمر ليبيا : 40 عاما تحت سيطرة العقيد " ، مرجع سابق ، ص 17.

[1]- زايد عبيد الله مصباح ، مرجع سابق ، ص ص 78-79.

[2]- " الديكتاتور المعمر ليبيا : 40 عاما تحت سيطرة العقيد " ، مرجع سابق ، ص ص 6-7.

– **اهدار الأموال الليبية** : تعد ليبيا واحدة من أكبر الدول المصدرة للنفط والغاز وتمتلك واحدا من أكبر احتياطات النفط في افريقيا وسابع أكبر احتياطي في العالم ، وقد قدرت ثروتها الطبيعية مع نهاية عام 2009 بحوالي 46،6 مليار برميل من النفط بحسب منظمة أوبك ، ولم يستفد المجتمع من هذه الثروة في بناء بنية تحتية سليمة ونظام اقليمي وصحي فاعل بسبب استئثار النظام السياسي الليبي بالثروة ، وهو ما أدى الى انخفاض مستويات المعيشة وتعمق الفقر واللامساواة وهبط نصيب الفرد الليبي من الدخل القومي الى مستويات أدنى من مستويات الستينات ، وفي تقرير مؤشرات (مدركات الفساد) لعام 2010 جاءت ليبيا بالمرتبة 146 من بين 178 بلدا فقد اغتنت عائلة القذافي وأتباعها على حساب تنمية البلاد، وبدد القذافي ثروة البلاد في مشاريع غير ذات جدوى في الداخل والخارج و
مغامرات باهظة التكاليف في الخارج [*] .

– **لم يترك القذافي أي فرصة لبناء اقتصاد** يمكن أن يولد نسيجا اجتماعيا تبرز من رحمه قوة سياسية معارضة ، فعمل على سلب القطاع الخاص والطبقة الوسطى الناشئة والأطراف الاجتماعية الأخرى من كل عنصر للقوة أو وسائل مجدية للتأثير المحتمل أو النفوذ من خلال تأميم مجمل القطاعات الاقتصادية.

– **حضر كل أشكال التظاهر والتجمع السلمي** كصورة من صور التعبير الجماعي من قبل القطاعات والفئات الشعبية والمهنية والطلابية وسمح فقط بالمظاهرات المؤيدة له ، وفي عام 1972 أصدر القذافي أمرا شفهيا ثم كتابيا ينص على " اخراج العاملين والموظفين في المسيرات والتظاهرات التي تنظمها السلطة ومعاقبة المتخلفين عن ذلك والرافضين للمساهمة فيها "، ووصل الامر في معظم الأحيان الى حد دفع مبالغ مالية للمتظاهرين سواء كانوا ليبين أو عرب أو أجانب ، وبالمقابل لم يتوان القذافي عن اطلاق أوامره بالاعتداء على المتظاهرين المعارضين له ووصل الأمر الى حد اصدار أوامر بإطلاق النار على المتظاهرين الليبين الذين تظاهروا أمام مكتبه الشعبي بالعاصمة البريطانية سنة 1984.

–**توظيف العامل القبلي**: لعب العامل القبلي دورا كبيرا في استبداد النظام السياسي الليبي السابق، فقد اعتمد القذافي على التضامنات القبلية في بناء سلطته ، فالمناصب الاستراتيجية داخل هيكلية السلطة – خصوصا قيادة الوحدات الاكثر ولاءا في قوات الأمن– كانت في يد أعضاء أسرة القذافي نفسها وعشيرته وقبيلته وغيرها من القبائل المتحالفة معها على نحو وثيق ، فعدت بذلك القبيلة واحدة من العوامل التي أثرت في تشكيل الثقافة السياسية الحديثة والمعاصرة في ليبيا ، وقد أدت الطريقة

---

[*] فقد انفق النظام الليبي بعد الثورة ما لا يقل عن 40 بالمئة من عائدات ليبيا النفطية على شراء السلاح وتكديسه وعلى الانفاق العسكري حسب ما أورده الدكتور محمد يوسف المقريف رئيس ديوان المحاسبة الاسبق وسفير ليبيا في الهند في مقالته عن" مأساة ليبيا ومسؤولية القذافي في عام 2002"، فيما كشف الرائد عبد السلام جلود ان النظام الليبي انفق منذ الانقلاب وحتى عام 1989 ما نسبته 22 بالمئة اي نحو (44 مليار دولار) على تمويل ومساعدة حركة الثورة العالمية وحركات التحرر ، مضيفا ان " القذافي لم يكن سعيدا بانفاق هذا المبلغ على حركات التحرر حيث يجده اقل من اللازم"، وحسبما يشير نفس المصدر فقد ساعد القذافي في تمويل ورعاية عمليات وحركات التحرر في اكثر من 40 دولة عربية وافريقية واسيوية واوروبية ،وفي 16 اوت2009 نقلت شبكة ال"بي بي سي" عن جريدة التيليجراف مقالا للكاتب" ديفيد بلير" قال فيه " ان القذافي عمل خلال السبعينات والثمانينات كممول لعدد من الجماعات الارهابية بما في ذلك الجيش الجمهوري الايرلندي ، وان العديد من القادة الملطخة ايديهم بالدماء تمتعوا بدعم القذافي بما في ذلك " عيدي أمين" في اوغندا و " شارلس تايلور" في ليبيريا ، أنظر : - عبد العظيم جبر حافظ ، مرجع سابق ، ص 106
أنظر كذلك : - " الديكتاتور المعمر ليبيا : 40 عاما تحت سيطرة العقيد " ، مرجع سابق ، ص ص 11-12.

التي لعب فيها القذافي الورقة القبلية الى اشتعال التنافس بين القبائل في محاولة كل منها الحصول على المنافع والامتيازات مستفيدا من توزيع الريع النفطي عليها بشكل واسع [1].

نستنتج من التحليل النظري للنظام السياسي الليبي أن القذافي خلق في ليبيا نظاماً "بدوقراطياً" يفتقر الى الحد الأدنى من المأسسة و يختلف اختلافا شديدا عن النظم السياسية المتعارف عليها في العلوم السياسية ، ومن هذا المنطلق ، فهو ليس نظاما Bédouinocratieيعرف الباحث المنستيري النظام الليبي بكونه " نظاما نظاما بدوقراطيا ثيوقراطيا أو اوتوقراطيا أو أي نموذج من النماذج المعروفة في العلم السياسي الكلاسيكي ، و هكذا اتسم نظام القذافي البدوقراطي بغياب الدولة و من ثم غياب رئيس لها [2]، وقد دفعت الأوضاع السياسية المزرية بالشعب الليبي الى القيام بمجموعة من ردود الفعل والمقاومة السياسية والعسكرية توجت بثورة 17 فيفري التي أسفرت عن سقوط نظام القذافي القذافي ونقلت ليبيا الى حقبة تاريخية جديدة .

المبحث الثاني : الثورة الليبية : الدوافع ، المسار و الخصائص

تعتبر ليبيا من الدول الجديرة بدراسة البناء الديمقراطي المرتقب فيها و هذا ما تتطلع اليه بعد ثورة 17 فيفري التي وضعت نهاية لحقبة مؤلمة و مظلمة دامت أربعة عقود و نصف من حكم القذافي ، و قد تظافرت جملة من العوامل الداخلية منها و الخارجية أدت الى اندلاع ثورة 17 فبراير و التي كانت لها خصوصيتها التي ميزتها عن باقي الثورات الأخرى و بموجبها دخلت ليبيا مرحلة انتقالية عسيرة ، و من هذا المنطلق سنتناول في هذا المبحث العوامل التي قادت الى اندلاع الثورة و المسار الذي سلكته حتى سقوط نظام القذافي،مع ابراز أهم الخصائص التي انفردت بها فيما يلي :

المطلب الأول : دوافع قيام الثورة الليبية

لم تكن شخصية القذافي الطاغية على ليبيا وحدها من عوامل الثورة عليه اذ افرز نظامه السياسي الجماهيري مجموعة من العوامل البنيوية أدت الى اندلاع الثورة الليبية ثم عسكرتها في وقت لاحق ، فيما لعبت عوامل أخرى ذات طبيعة ظرفية دورا كبيرا في الخروج الى الشارع وكسر ثقافة التخويف ، ويمكن حصر العوامل البنيوية التي ساهمت في الثورة على نظام القذافي فيما يلي:

1- تآكل أسس شرعية النظام الليبي والتي تمثلت في أربع ركائز أساسية أولها الثورة القومية وثانيها المساواة والعدالة الاجتماعية والركيزة الثالثة شرعية الكرامة والهوية الوطنية وأخيرا القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد الامبريالية الدولية وتبديده لثروات الشعب الليبي في مغامراته الخارجية ودعمه للعديد من منظمات وحركات التمرد في العالم في حين كان يعاني الكثير

[1]- عبد العظيم جبر حافظ ، مرجع سابق ، ص 105.
[2]-رشيد خشانة ، مرجع سابق ، ص 9.

من الليبيين من الفقر والحرمان النسبي في مجالات التعليم والصحة والمرافق العامة والبنية التحتية على الرغم من ثراء بلدهم [1] ، تلك هي أكثر العوامل المؤدية للثورة والمطالبة بإجراء اصلاحات سياسية واسعة مثل صياغة دستور جديد للبلاد ووضع حد لانتهاك الحقوق المدنية للمواطنين وحرية تشكيل الأحزاب وإطلاق حرية الرأي والتعبير.

2- انتهاكات حقوق الانسان من قبل الأجهزة الأمنية و المسؤولين في الدولة وترويع المواطنين الى حد يصل الى ارتكاب المجازر ضد المعارضين لعل أبشعها مجزرة سجن أبو سليم في 29 جوان 1996 والتي راح ضحيتها 1200 سجين،فرغم أن ليبيا وقعت و صادقت على أغلب –ان لم يكن جميع- اتفاقيات حقوق الانسان دوليا وإقليميا [*] غير أن هذه التصديقات لم تتعدى كونها مجرد حبر على ورق ، وقد قوبلت سياسة انتهاك حقوق الانسان في عهد القذافي بإصدار المنظمات الدولية تقارير سلبية عن حالة حقوق الانسان فيها ، نشير على سبيل المثال لا الحصر الى تقرير اللجنة الدولية لحقوق الانسان لعام 2007 و الذي أبدت فيه اللجنة عن قلقها حول العدد الكبير لحالات الاختفاء القسري و الأحكام المستعجلة و القاسية الصادرة ضد المتهمين و الاعدام بدون محاكمات عادلة ،كما أشارت اللجنة لتقصير السلطات في توضيح أحداث سجن أبو سليم بالرغم من مرور ما يزيد عن عشر سنوات على الحادثة [2].

3- احتكار السلطة و القوة : استطاع العقيد القذافي الحفاظ على سلطته ونظامه لفترة طويلة عبر سياسة فرق تسد و التبشير بمجموعة أفكار شديدة العمومية التي ضمنها في كتابه (الكتاب الأخضر) ،كما استند الى مجموعة مؤسسات ممثلة في المؤتمرات و اللجان الشعبية و التي أضفت قدرا من الشرعية المؤسسية و قدرة على الضبط و السيطرة [3]،كما أطلق الزعيم الليبي العنان لأبنائه في أن يحلوا محل مجلس قيادة الثورة عبر سيطرتهم على الملفات الرئيسية في البلد وكأنه يقيم هيكلا غير رسمي بموازاة المؤسسات الرسمية بما أضعفها ، فسيف الاسلام الذي نظر له على أنه وجه اصلاحي هيمن على ملف الاصلاح في مؤسسات الدولة بينما سيطر معتصم وخميس والساعدي على الملفات الاقتصادية والأمنية[4].

4- احتكار الثروة : فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بشعوب عربية اخرى (تفوق ارصدة النظام الليبي 200 مليار دولار من الفوائض المالية النفطية علاوة على خمسين مليون دولار تدخل الخزينة الليبية سنويا) فانه توجد حالات تفاوت كبير في توزيع الثروة ، اذ لا يتعدى متوسط دخل الفرد في ليبيا عن 14 الف دولار وهو رقم لافت قياسا بثروات البلاد ومحدودية السكان اذ لا يزيدون عن 6.5مليون نسمة ، حيث استأثرت بها دائرة ضيقة تلتف حول القذافي وعائلته ، ويبدوا

---

[1]- كفاح عباس رمضان الحمداني ، «حركة التغيير في ليبيا» ، **دراسات اقليمية** ، العراق : جامعة الموصل ،العدد34 ، 2014 ، ص 69.

[*]- اتفاقيات الأمم المتحدة مثل العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية سنة 1966، و العهد الدولي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، وعلى المستوى الافريقي الميثاق الافريقي لحقوق الشعوب و المواطن و غير ذلك من الاتفاقيات المتخصصة بحقوق المرأة و الطفل و المعاقين ...الخ .

[2]- صالح مفتاح الزوي ، "حقوق الانسان كمعيار لبناء الدولة المؤسسات : نظرة قانونية " ، ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة الى الدولة : تحديات المرحلة الانتقالية ، الدوحة ، 7-8 جانفي 2012، ص ص 3-5.

[3]-كفاح عباس رمضان الحمداني ، مرجع سابق ، ص 70.

[4]-خالد حنفي ، مرجع سابق .

أن الوصف الدقيق لهذه العقود الأربعة التي هيمن عليها القذافي هو " تبديد أرصدة الثروة و القوة في المجتمع الليبي "[1] ، و قد أكدت تقارير ويكيليكس أن القذافي يتصدر قائمة أثرياء الزعماء العرب بثروة تقدر ب 131 مليار دولار و هي ثروة تقارب ستة أضعاف ميزانية ليبيا للعام 2011 البالغة 22 مليار دولار [2]

5– تفشي الفساد الذي تجلى في مظاهر عديدة منها صفقات السلاح و تراخيص الاستيراد و التصدير الى المحسوبية في تعيين الأبناء و الأصهار و أفراد قبيلة القذاذفة في كل مواقع المسؤولية فظلوا يحتكرونها لأكثر من أربعين سنة (1969-2011)[3] ، و قد انعكس ذلك سلبا على ترتيب ليبيا اذ احتلت المرتبة 146 من بين 178 دولة في تقرير مدركات الفساد لعام 2010 وهو ما يعد مؤشرا على تغلغل الفساد المالي في أبنية الدولة .

6–التمايز الطبقي و الحرمان الاقتصادي زاد من حدة الصراع مناطق شرق ليبيا و غربها ، و هذا ما يفسر سر انطلاق الثورة في المناطق الشرقية من البلاد و تحديدا في بنغازي حيث تعد من أكثر المناطق المهمشة من قبل العقيد القذافي والتي لم تمارس أي دور في عملية صنع القرار السياسي،لذا كانت من المناطق المهيأة لإحداث الثورة في ليبيا [4] . **7– اضعاف المؤسسة العسكرية** : اذ عمد القذافي على مدار عقود حكمه على اضعاف المؤسسة العسكرية خوفا من أن تكون أداة التغيير السياسي في المجتمع بعد هيمنته على القوى القبلية والمدنية، لذا بدا الفارق واضحا بين المؤسسة العسكرية المصرية ذات الطابع الوطني التي لعبت دورا في حماية ثورة 25 يناير, وبين المؤسسة العسكرية الليبية التي تتشكل من ولاءات عشائرية وقبلية وغالبية قياداتها من المقربين للقذافي.

8– التغير الديمغرافي وازدياد شريحة الشباب العمرية وانفتاحهم على العالم الخارجي ، فالشباب الليبي الذي يشكل حوالي 52% من مجموع السكان(تحت سن 25 سنة) لم يكن مستعدا لقبول تلك التناقضات بين الشعارات والسياسات التي تربى عليها ونشأ في اطارها والتي تؤكد على قيم الاشتراكية والعدالة الاجتماعية وملكية الشعب ، وبين واقع يناقض ذلك تماما في ظل سياسات الانفتاح والخصخصة التي هددت قطاعات كبيرة من هؤلاء الشباب بل وهددت مصالح بعض أنصار النظام الأمر الذي خلق شعورا بعدم الرضا تجاه تلك السياسات[5].

9–تقلبات في السياسة الخارجية : فتقلبات السياسة الخارجية الليبية بين السعي للوحدة العربية تارة و الافريقية تارة أخرى ، و ما بين مشاريع وحدوية ثنائية حينا و مشروعات اتحادية جماعية حينا اخر ، و مغامرات النظام في دعم و مساندة العديد

1-محمد عاشور ، "الثورة الليبية: الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل " ، ورقة مقدمة في مؤتمر نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال افريقيا و تداعياتها ، اثيوبيا ، 31 ماي 2011، ص 11، متحصل عليه من :
http://www.issafrica.org/uploads/31May11CriticLook2011NAfricaRrevol.pdf , (2011-09-11).

[2]-كفاح عباس رمضان الحمداني ، مرجع سابق ، ص 72.

3- سعد الدين ابراهيم ، مرجع سابق ، ص 132

[4]- منى حسين عبيد ، « أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا »، **دراسات دولية** ،العراق : جامعة بغداد ، العدد 51، 2012، ص 39.

[5]- محمد عاشور، مرجع سابق ، ص 12.

من منظمات و حركات التمرد عبر العالم رسخت شعورا بالمرارة لدى قطاعات كبيرة من المواطنين الليبيين بسبب تبديد ثروات بلادهم في تلك المغامرات و السياسات و التعويضات ، في حين يعاني الكثيرون منهم من الفقر و الحرمان النسبي في مجالات التعليم و الصحة و المرافق العامة و البنية التحتية ...الخ [1].

10–تراجع المؤشرات الاقتصادية : يشير تقرير صادر عن وكالة الأنباء الافريقية "أفرول" في 16 فيفري 2011 الى أن ليبيا هي أغنى بلد في شمال افريقيا و من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي تنتمي ليبيا بالفعل الى مستوى أوروبا الشرقية ، ولكن ذلك لا ينعكس على الاقتصاد الحقيقي للإنسان الليبي المتوسط حيث يقع حوالي نصف السكان خارج دائرة الاقتصاد المدفوع بالنفط،و معدل البطالة مرتفع بشكل كبير حيث بلغ 30 % ، بينما تقدر بطالة الشباب بما بين 40و50 %و هما أعلى نسبتين في شمال افريقيا،كما لا يزال 20 % من الليبيين أميين[2].

إن مثل هذه العوامل الهيكلية التي وفرت بيئة للثورة على النظام ساندتها عوامل ظرفية أطلقت شرارة الثورة ضد نظام القذافي ومنها:

– اندلاع الثورة الشعبية في تونس في 18 ديسمبر العام 2010 والثورة المصرية في 25 يناير 2011 احتجاجا على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونجاحهما في اسقاط اقوى الانظمة العربية وأكثرها استقرارا في اقل من شهر ، فضلا عن تقويض الصورة النمطية عن أجهزة القمع العربية وقدرتها الفائقة على التنبؤ بالأحداث وقدراتها الدائمة على سحق التمردات والقضاء عليها كان بمثابة الشرارة التي أطلقت عنان الثورة الليبية خاصة في شرق البلاد أملا في تغيير النظام الجاثم وتحقيق تطلعات الشعب الليبي الثائر.

– اعتقال المحامي "فتحي تربل" الذي كان يتولى الدفاع في قضية مجزرة سجن أبو سليم في 14 فيفري 2011 كان سببا رئيسا في بدء التظاهرات [3].

– الدعوة الى يوم غضب في السابع عشر من فيفري عبر الفايس بوك [*] على غرار ما حدث في مصر وتونس واليمن و غيرها ، حيث نزل آلاف الليبيين الى الشوارع ورغم تهديدات سيف الاسلام في مداخلته على التلفزيون يوم 20 فيفري بنشوب حرب اهلية إلا ان الاحتجاجات استمرت ، مما أدى الى قمع أمني عنيف وسقوط قتلى، ولأنه كلما زاد مستوى العنف أدى الى

---

[1]- كفاح عباس رمضان الحمداني ، مرجع سابق ، ص 75.

[2]-جلبير الأشقر ، **الشعب يريد بحث جذري في الانتفاضة العربية** ، ترجمة : عمر الشافعي ، (لبنان: دار الساقي ، 2013) ، ص 210.

[3]- زياد عقل ، مرجع سابق ، ص 72.

[*]- فرضت السلكات الليبية رقابتها على المواقع المعارضة بالرغم من غياب اي اطار قانوني محدد لآليات رقابة وحجب المواقع المختلفة ، واستعانت الاجهزة الامنية بخبرات اجنبية في هذا المجال من اجل زيادة قبضتها على تصفح الانترنيت، الا انه ورغم الرقابة والتضييق الذي فرضته السلطات الليبية على استخدام شبكة الانترنيت الا انها اثبتت نجاحا ملحوظا كوسيلة اعلامية مؤثرة في حالة مظاهرات بنغازي التي اندلعت في 17 فيفري لتتجدد بعد خمس سنوات في نفس التاريخ والمكان ولتشكل شرارة اولى لتحولات ادت الى اسقاط النظام ، للمزيد من المعلومات أنظر :
-" الديكتاتور المعمر ليبيا : 40 عاما تحت سيطرة العقيد" ، مرجع سابق ، ص ص 8-9.

التفكك فقد وقعت انشقاقات في صفوف القوات المسلحة التي رفضت قتل المتظاهرين وهو ما أدى الى عسكرة الثورة الليبية .

– عنف النظام في مواجهة المظاهرات أوقد نيران الثورة فكان لسقوط الضحايا وسيلان الدم اثر تجاوز عقبة أو حاجز الخوف الذي تعزز بفعل ما يمكن وصفه بتأثيرات الدومينو لما كان يجري في تونس ومصر بعد أن تمكنت الجماهير من كسر حاجز الخوف [1].

نصل مما تقدم الى أن النظام الليبي السابق مال الى التركيز الشديد للسلطة في يد العقيد القذافي و مجموعة صغيرة من الأفراد في ظل عدم وجود مؤسسات رسمية تتميز بالكفاءة و احتكار الاقتصاد و سوء توزيع الثروة ، انعكست كل هذه الظواهر الاستبدادية على طبيعة القرار السياسي لغير صالح الشعب الليبي،مما أدى الى تصاعد نقمة الرأي العام ضد النظام الليبي سيما بعد التصعيد الشعبي ضد بعض الأنظمة العربية الأمر الذي أدى في النهاية الى انهياره .

المطلب الثاني : مسار الثورة الليبية

انطلقت الثورة الليبية بمحاكاة نموذج الثورتين التونسية والمصرية بتعبئة وحشد الجماهير، اذ تم توجيه الدعوة من خلال موقع الفايس بوك* ليوم غضب يوافق السابع عشر من فيفري 2011 ، و قبل اليوم المحدد للثورة خرجت مظاهرة في مدينة بنغازي يوم 15 فيفري لتمتد الى أغلب مدن الشرق ومدينة الزنتان في الغرب الليبي ، لتشهد البلاد يوم 17 فيفري تحركا جماهيريا واسع النطاق نظرا لما يمثله ذلك التاريخ من ذكريات أليمة للشعب الليبي حيث صادف ذكرى اشتباكات وقعت في بنغازي في العام 2006 حيث قتلت قوات الأمن العديد من المحتجين الذين كانوا يحاولون اقتحام القنصلية الايطالية وذكرى تنفيذ أحكام الاعدام بعدد من المعارضين لنظام العقيد القذافي في بنغازي أيضا في عام 1987[2] ، و قد أعلن المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية و ناشطون ليبيون انضمامهم ليوم الغضب الليبي ، كما أيد الدعوة المعارضون الليبيون في المنفى ، ثم ساندت عدد من القبائل تلك التظاهرات و من ضمن القبائل التي انضمت الى الاحتجاجات قبيلة ورفلة (وقد انضمت يوم 20 فيفري 2011 وهي أكبر قبائل ليبيا) و قبيلة ترهونة و قبيلة الزوية في جنوب ليبيا ، وقبائل الطوارق في الجنوب، و قبيلة

---

[1]- يوسف محمد الصواني ،"الانتقال الديمقراطي في ليبيا : التحديات و الافاق " ، مرجع سابق ، ص 16.

*أنشأ الناشط "حسن الجهمي" يوم الجمعة 28 جانفي2011 صفحة تدعو الى انطلاق ثورة في كافة انحاء ليبيا يوم 17 فيفري ، وعبر البيان المنشور في الصفحة عن ضرورة الخروج للشوارع للتعبير عن الفساد والقهر الذي يعيشه الليبيون، وكان للبيان مطالب محددة وواضحة تلخصت في الآتي : اسقاط النظام، الحرية، الكرامة، انشاء دولة الدستور والقانون ، محاسبة المجرمين الذين سفكوا دماء الشعب الليبي ،وقد تزامن بيان صفحة 17 فيفري مع صدور بيان اخر من قوى سياسية ليبية متعددة بالمهجر تطالب فيه القذافي بالتنحي عن الحكم وتؤكد حق الشعب الليبي في التعبير و التظاهر ، ونظرا لغياب الاحزاب السياسية وقوى المعارضة عن المشهد السياسي الليبي فقد تمثلت هذه القوى في التنظيمات النقابية وكان لنقابة المحامين الدور الاكبر في اشعال شرارة الاحتجاج داخل ليبيا ، أنظر : -زياد عقل ، مرجع سابق ، ص 72.

[2]- توفيق المديني ، " المرحلة الانتقالية في ليبيا: تحديات البناء " ، ص 2 ، متحصل عليه من :
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/2011/9/191734libya%20in%20transition.pdf , (2014-03-02).

الزنتان و قبيلة بني وليد ، و قبيلة العبيدات و أخيرا قبيلة القذاذفة التي ينتمي اليها القذافي بدأت تشهد انشقاقات واضحة منها مثلا استقالة أحمد قذاف الدم [1].

وقد أعد القذافي مسبقا سيناريوهات لقمع ومواجهة أي محاولة لمحاكاة الثورتين التونسية والمصرية و أكد ذلك في خطابه وخطاب نجله سيف الاسلام يومي 21 و22 فيفري ، و أمام موقف القذافي الرافض لحركة ثورات الربيع العربي اكتسبت الثورة الليبية أهم خصائصها بأنها ثورة شعبية مسلحة لإسقاط نظام معمر القذافي[2] ، وبالرغم من ردة فعل السلطة العنيفة فإن المتظاهرين رفعوا سقف شعاراتهم بحيث وصل الى مستوى "الشعب يطالب بإسقاط النظام " وعكس هذا التحرك الجماهيري حقيقة هامة وهي أن الشعب رغب في تغيير نسق القيم التي نظمت حياتهم على مدى أكثر من 40 عاما ، و لم يتردد القذافي والميليشيات التابعة له عن استخدام الأسلحة الثقيلة والقذف الجوي والدبابات لمواجهة الثوار ولاستعادة المناطق التي تم تحريرها ، كما لجأ القذافي الى استجلاب مرتزقة من الدول الافريقية المجاورة من أجل محاربة الثوار ، وقد أدت المواجهات بين ميليشيات القذافي والقوى المناوئة له الى سقوط آلاف القتلى والجرحى [3] و دفع تحول الثورة الليبية الى حرب أهلية القوى الكبرى للتدخل العسكري المباشر تحت ذريعة حماية المدنيين من هجمات قوات القذافي من خلال قرار مجلس الأمن رقم 1973 و الذي تم بموجبه فرض حظر جوي على ليبيا بقيادة فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وحلف الناتو ، وينص على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين من خلال فرض حظر الطيران كما تضمن مجموعة من الاجراءات التي من شأنها اضعاف النظام الليبي مثل انفاذ حضر الأسلحة وتجميد أصول بعض كيانات النظام ورجاله [4].

و الأكيد أن الثورة الليبية كانت الأكثر دموية وعصفا بالأنفس والأرواح مقارنة بما شهدته أوطان عربية أخرى نتيجة اشتداد القبضة بين :

1-القذافي : الذي لم يخف مساندته للرئيسين المخلوعين بضغط من الشارع المصري و من قبله التونسي [*] و هو الذي ينفي عن نفسه تولي أي منصب رسمي في الدولة فبرأيه تخلى عن السلطة بإعلانه سلطة الشعب في 2 مارس 1977، فهو يقول عن نفسه " معمر القذافي ليس له منصب حتى يستقيل منه كما فعل الرؤساء.. " على الرغم من عدم تأخره عن تقديم نفسه في القمم العربية والمحافل الدولية بصفة عميد الحكام العرب وملك ملوك افريقيا و أمام المسلمين و صاحب المكانة

---

[1]-رمزي المنياوي ، مرجع سابق ، ص 115.
[2]- موسى عبد الله ، مرجع سابق ، ص 2.
[3]- دينا شحاتة ، مرجع سابق ، ص 16 .
[4]- زياد عقل ، مرجع سابق ، ص 73.
[*]تهجم القذافي بشدة على الشعبين التونسي والمصري معتبرا أن انتفاضتيهما من أعمال التخريب، وقد أمر بتجهيز قوة تدخل من أجل ابقاء وحماية حكم بن علي في تونس، كما أمر جميع خطباء المساجد في ليبيا يوم 4 فيفري بإدانة أحداث تونس ومصر ونعتها بالخروج على ولي الأمر مما يستوجب العقاب الشديد ، ولم يكن في ذلك يحسب أي حساب للشعب الليبي ، أنظر :
- عبد الوهاب محمد الزنتاني ، **ثورة الشعب الليبي : مآثر و بطولات** ، (مصر: المجموعة الدولية للطباعة و النشر و التوزيع ،2012) ، ص71.

العالمية ، ووصف القذافي المشاركين في الانتفاضة بالجرذان والخونة وتعهد في خطاب ألقاه في 22 فيفري "بمعاقبة كل ليبي يشهر السلاح بالإعدام" و ألقى بالملامة على جهاز الاستخبارات الاسرائيلية " الموساد" وعلى الولايات المتحدة الامريكية واتهمهما بالتحريض [1]، وأمر مواطنيه الليبيين بالتعبئة قائلا " أيها الرجال والنساء الذين تحبون القذافي ...أخرجوا من بيوتكم واملاؤا الشوارع اتركوا بيوتكم وهاجموهم في أوكارهم يأخذون أولادكم ويسكرونهم ويرسلون الى الموت من أجل ماذا ؟...لتدمير ليبيا...لحرق ليبيا.."[2] ، كما توجه ابنه سيف الاسلام بخطاب اعتبره معارضو نظام أبيه "خطاب اعلان الحرب" لما تضمنه من لغة التهديد والوعيد قائلا " أيها الليبيون انسوا حاجة اسمها البترول واستعدوا لحرب أهلية " ما ادخل البلاد في منعرج أكثر دموية [3].

2– معارضوه: الذين اتخذوا من مدينة بنغازي مكان لقيادة أركانهم بعد اعلان تأسيس المجلس الوطني الانتقالي بتاريخ 5 مارس 2011 كممثل وحيد للشعب الليبي ، ويصنف الباحث "لويس مارتيناز" المتخصص في الشؤون الليبية القوى المعارضة لنظام القذافي الى خمس مجموعات رئيسية [4]:

- متعاطفون مع النظام الملكي المطاح به سنة 1969.
- وطنيون مصدومون من تحويل القذافي وحاشيته لمسار الجمهورية وتوجهاتها عقب الانقلاب.
- الاسلاميون الذين يمكن التمييز بين تيارين منهم الاخوانيون والجهاديون .
- تحالف الديمقراطيين الليبيين المؤسس من طرف المعارض منصور الكيخيا المفقود بالقاهرة سنة 1993.
- المتظاهرون الشباب الذين وحدهم من استطاع اطلاق موجة الاحتجاجات.

و في 27 فيفري تشكل المجلس الوطني الانتقالي مطالبا برحيل القذافي ، و بعد ثمانية أشهر من الثورة التي بدأت سلمية و تحولت الى عسكرية محلية يدعمها حلف شمال الأطلسي بالتغطية الجوية نجح الليبيين بخلع العقيد القذافي ، و قد مرت هذه الثورة بمراحل منها صدور بيان في 14 فيفري لشخصيات تمثل مجموعة من الفصائل و القوى السياسية و التنظيمات و الهيئات الحقوقية يطالبون برحيل القذافي ، و في 15-19 فيفري حدثت احتجاجات قمعت بعنف في بنغازي و البيضاء ، و في 21 فيفري شهدت ليبيا استقالات في الحكومة الليبية احتجاجا على قمع المتظاهرين بينهم وزير العدل و وزير الدولة لشؤون الهجرة و المغتربين علي الريشي و مندوبا ليبيا في منظمة الأمم المتحدة و الجامعة العربية ، و السفراء بكل من بريطانيا

---

[1]- موريال ميراك ، مرجع سابق ، 45 .
[2]-المرجع نفسه ، ص 38.
[3]- عبد الوهاب محمد الزنتاني ، مرجع سابق ، ص 91.
[4]- منصور لخضاري ، «الأزمة الليبية و انعكاساتها على منطقة الساحل الافريقي »، **مجلة البحوث و الدراسات العلمية**، الجزائر:جامعة يحي فارس، العدد السادس ، ج2 ، جوان 2012 ، ص 176.

و الصين و الهند و اندونيسيا و بنغلاديش و بولندا ، و في 22 فيفري انضم الى الثورة وزير الداخلية و أصبح تدريجيا من أعمدتها و تبعته عشرات الشخصيات السياسية و العسكرية ، و في 23-25 فيفري سيطر الثوار على كل المناطق المهمة .

و في 19 مارس انطلقت عملية " فجر الأوديسة العسكرية ضد النظام الليبي بمشاركة فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والتي تهدف لمنع النظام الليبي من استخدام القوة ضد المدنيين ، و في 10- 11 أفريل أعلن القذافي قبوله خطة الوساطة الافريقية في الأزمة الليبية إلا أن الثوار قاموا برفضها لأنها لم تنص صراحة على تنحي القذافي و أسرته عن السلطة ، وفي 23 أفريل اعترفت مجموعة الاتصال بشأن ليبيا بالمجلس الوطني الانتقالي و دعت الى رحيل القذافي ، و في 27 أفريل أرسلت لندن و روما و باريس مستشارين عسكريين الى المجلس الانتقالي تلتها في ذلك مصر و الولايات المتحدة [1]، و في 29 أفريل تعهد القذافي في خطاب طويل ألقاه بالمقاومة وقال لمحاوريه الدوليين في عملية خيالية لقلب الأدوار " قدمنا لكم كل الوسائل لإخراجكم من المأزق الذي أنتم فيه و أنتم تواجهون شعبا مصرا على الموت " وقال " الحرية أو الموت" وتعنت في موقفه" لن نستسلم ..لن نغادر..لن نذهب الى المنفى "[2] ، و في الفاتح من ماي أعلنت الحكومة مقتل أحد أبناء الرئيس الليبي و ثلاثة من أحفاده في ضربة لحلف شمال الأطلسي ، و بعد معارك استمرت حوالي شهرين استولى الثوار على مطار مصراتة شرق طرابلس ، و مما زاد الوضع سوءا تجاه العقيد القذافي اصدار المحكمة الجنائية الدولية في 28 جوان 2011 مذكرة توقيف بحقه و بحق نجله سيف الاسلام و رئيس المخابرات الليبية عبد الله السنوسي بتهمة ارتكاب جرائم ضد الانسانية ، مما كان لذلك تأثيره في تصعيد الموقف تجاه العقيد القذافي حيث ضاعفت قوات حلف الناتو حملاتها الجوية تجاه قوات القذافي بالشكل الذي ساعد الثوار من فرض سيطرتهم الكاملة على طرابلس في 22 أوت 2011 و انسحب القذافي الى مدينة سرت مسقط رأسه و استمرت المعارك البرية و معها ضربات حلف الناتو الجوية ، و في 20 أكتوبر وقع القذافي في قبضة الثوار و قاموا بقتله [3] ، و في 23 أكتوبر أوقف الناتو طلعاته الجوية وقد تم تنفيذ 9658 طلعة تحت امرته بين 31 مارس و 23 اكتوبر 2011 تضاف اليها 2000 طلعة جوية تمت بين 19 و 30 مارس ، ليتم القبض على سيف الاسلام القذافي في 18 نوفمبر أثناء محاولته الهروب باتجاه الجنوب على بعد قرابة 1500 كلم [4].

المطلب الثالث : خصائص الثورة الليبية

مثلما تمتعت ليبيا بخصوصية شديدة في نطاقها السياسي وعلاقاتها الخارجية وخطابها السياسي منذ بدء حكم القذافي العام 1969 اتسمت ثورة شعبها بخصوصيات عديدة اختلفت كثيرا عن الثورتين التونسية غربا والمصرية شرقا:

---

[1]- سناء عبد الله عزيز الطائي ، « موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية » ، مرجع سابق ، ص ص 318-319 .

[2]- موريال ميراك ، مرجع سابق ، ص 41.

[3]- سناء عبد الله عزيز الطائي ، مرجع سابق ، ص 318.

[4]- عبد الوهاب محمد الزنتاني ، مرجع سابق ، ص 156.

1- الطابع المسلح : اختلف نهج نظام القذافي في التعامل مع الأحداث عن نهج حسني مبارك و بن علي حيث استخدم عنفا مسلحا في مواجهته للشباب المنتفض ، وهي الاضافة التي أدخلها على النموذج الليبي من خلال كتائبه الأمنية خاصة بعد فشل قوات الأمن في السيطرة على المتظاهرين ووقوع المنطقة الشرقية تحت سيطرة الثوار وانشقاق عدد من الوزراء عن معمر القذافي ونظامه [1] ، وقد أدى العنف والعنف المضاد منذ اللحظات الأولى للثورة الى استبعاد امكانيات الحوار بصورة أصبحت معها اللغة الوحيدة هي لغة السلاح و أضحت كل التوافقات مستبعدة خاصة بعد رفض القذافي القاطع للدخول في مفاوضات مع المتظاهرين خوفا من حلقة مفرغة من التنازلات السياسية تقوده الى سيناريو تنحي مبارك وبن علي.

2- **الطابع المحلي**: فهي ثورة وطنية أخذت شكل انتفاضات محلية متمايزة من حيث الفعاليات التي بادرت اليها (مجاميع قبلية، تكتلات مهنية، مجموعات عسكرية) [2]، فنشأت تلقائيا في كل منطقة تشكيلات ثورية مدنية وعسكرية مستقلة عن غيرها من التشكيلات و ان ارتبطت في الهدف فلم يكن بينها أي صلات تنظيمية أو حتى اتصالات لأنها تشكلت تلقائيا وفي بلد واسعة و مترامية الأطراف جغرافيا ، ولم يكن للمجلس الانتقالي الذي قاد الثورة سياسيا القدرات والإمكانيات اللوجستية المناسبة لإقامة شبكة وثيقة للتواصل والتحكم والتوجيه وإدارة الصراع الدائر .

3- التلاحم الشعبي : تميزت الثورة الليبية منذ انطلاقتها بمشاركة واسعة و كبيرة لفئات المثقفين والأغنياء ورجال الأعمال ثم الشباب والمرأة لعب فيها المثقفون أو ما يمكن وصفهم بالانتلجنسيا من شرائح ضمن الطبقة الوسطى دورا هاما في التعريف بالثورة وأهدافها وحشد الدعم الداخلي و الخارجي ، بينما كان الشباب وقود الجبهات الذين خاضوا الحرب ضد كتائب القذافي في المناطق المختلفة ، في حين دعمت فئة الأغنياء ورجال الأعمال الثورة سياسيا وماديا في مناطق مختل فة ومدها بالأموال ، ويعود هذا الموقف الى أن هؤلاء وان كونوا أموالهم عن طريق الدولة والتعامل مع النظام الذي كان لأربعة عقود المتعاقد الوحيد والممول والصندوق الوحيد فإنهم في الحقيقة كانوا دائما يشعرون بالخطر ، كما لعبت المرأة الليبية دورا لا يستهان به بفعل مساهماتها المتعددة كإعداد الرايات وطهي الطعام والقيام بأعمال التمريض[3]

4- البعد القبلي: شكل مكونا جديدا لم يكن موجودا في ثورتي تونس ومصر فالمجتمع الليبي يقوم في النهاية على أساس قبلي يعلوا فيه الانتماء للقبيلة على الانتماء للدولة ، وتجلت هذه الطبيعة القبلية للمجتمع الليبي في اعلان عدد من القبائل انضمامها للثورة وإصدار بيانات مؤيدة للثوار وذلك بعد تعرضهم لعنف مفرط من قبل قوات القذافي ، واللافت للنظر أن الدور القبلي لم يكن تفريقيا ولم يشتت الثوار على خلفية انتماءاتهم القبيلة بل كان دورا تعبويا أسهم في زيادة عدد الثوار

---

[1]- زياد عقل ، مرجع سابق ، ص 72.

[2]- المختار بن عبدلاوي ،" ليبيا بين مقتضيات اعادة بناء الدولة و تحديات التحول الديمقراطي " ، ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة الى الدولة : تحديات المرحلة الانتقالية ، الدوحة ، 7-8 جانفي 2012 ، ص 7 .

[3]- يوسف محمد الصواني ،" الانتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات و الافاق" ، مرجع سابق ،ص ص 18-19 .

وزيادة الزخم حول الثورة الليبية [1] التي استطاعت الى درجة كبيرة ان تنتزع من القبيلة فتيل الصراع والعنف الداخلي الذي ورثته وحاول النظام تفجيره ، وهكذا تم تحويل الارث الاجتماعي القبلي الى عنصر قوة وتضامن بين المجموعات السكانية بما يؤكد ترسخ فكرة الوطنية لدى الشعب الليبي [2] ، و يوضح الجدول التالي القبائل الليبية الموالية للقذافي و تلك المؤيدة للثورة :

الجدول رقم (2) : توزيع القبائل الليبية بحسب الموقف من نظام القذافي

القبائل الليبية المؤيدة للثورة	القبائل الليبية الموالية لنظام القذافي
العبيدات، البراعصة ، ورفلة (الشرق) ، ترهونة (الشرق) ، الزنتان ، الرحيبات ، كاباو ، أدرسة ، نالوت ، الغزايا ، جادو ، يفرن ، القلعة ، ككلة العواقير(بنغازي) ، التوارق ، شكشوك ، زوارة ، مصراطة ،الفرجان (الشرق)، قبائل مصراتة،زليطن	القذاذفة،أولاد سليمان،ورفلة (الغرب)،أمسلاتة،زليطن ترهونة(الغرب)، العمامرة ، المعدان ، الحرابة، ورشفانة المشاشية ، تاورغة، المقارحة ، أولاد يوسف ، النوايل الصيعان ، العجيلات، الرقيعات ، الرياينة، القواليش الأصابعة، الفرجان (سرت و ترهونة)، قبائل الخمس

المصدر : – محمد نجيب بوطالب ، مرجع سابق ، ص 15.

5– غياب القيادة والبعد الأيديولوجي بجميع انتماءاته عن الثورة الليبية وشبابها فقد قامت بلا قيادة ولا أيديولوجية مركزية أو عقيدة محددة ، فالذين خرجوا من شتى الأطياف كانت لهم قضية جامعة وخطاب سياسي موحد تبنته القوى الثورية الشابة والمتمثلة بالحرية والكرامة وتحقيق العدالة الاجتماعية بعد التخلص من نظام القذافي ، وكان هذا الوضع أمرا مفيدا في البداية حيث توحد الجميع من أجل هدف واحد لكنه تحول الى نقطة ضعف بعد القضاء على القذافي حيث فتح الباب أمام بعض الجماعات للسيطرة على المشهد السياسي وتوجيهه وجهة معينة [3] .

6– ثقل الدور الخارجي : تفردت الثورة الليبية ببروز العامل الخارجي ، إذ فتح قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 الصادر في مارس 2011 بحماية المدنيين بجميع الوسائل الممكنة الطريق أمام حلف شمال الاطلسي (الناتو) لشن حملة قصف جوي لعبت دورا كبيرا في مساعدة المعارضة علي الإطاحة بالقذافي ، ورغم أن حملة حلف الأطلسي المدعومة أمريكيا واجهت انتقادات قوية من روسيا والصين وبعض الدول النامية التي قالت أن حملة الحلف تجاوزت التفويض الذي نص عليه قرار مجلس الأمن فإن سقوط القذافي مثل نجاحا غير مسبوق للحلف، لاسيما مع التجارب السلبية للتدخل الدولي في أفغانستان

---

[1]- زياد عقل ، مرجع سابق ، ص 72 .

[2]-محمد نجيب بوطالب ،«الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية : مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية و الليبية» ، **سلسلة دراسات و أوراق بحثية** ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، أكتوبر 2011 ، ص 16 .

[3]- مصطفى عمر التير ،" تحديات التحول الديمقراطي : من ثقافة الرعية الى ثقافة المواطنة " ، ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة الى الدولة : تحديات المرحلة الانتقالية ، الدوحة ، 7-8 جانفي 2012 ، ص 15.
-أنظر كذلك : - أحمد عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص 182.

والعراق بما قد يكرس وجود الحلف في المنطقة ، و الأكيد أن القوى الكبرى لم تهدف من وراء هذا التدخل الى اقامة دولة رفاه اجتماعي ديمقراطية بل أرادت فقط تقسيم ليبيا على أساس " النفط زائد مساحة محيطة" أي ذات الأسلوب الذي اتبع مؤخرا في تقسيم السودان[1] .

7– الطابع الشبابي : سجلت فئة الشباب حضور مميزا في الثورة الليبية التي بددت عقدة الخوف التي سيطرت على أذهانهم لعقود طويلة من الزمن وأطاحت بفكرة الطاعة العمياء لأولي الأمر لصالح فكرة الحرية المسؤولة وبفكرة الراعي الصالح والرعية التابعة الخاضعة لصالح فكرة المواطنة الكاملة وبفكرة الاستئثار بالسلطة لصالح تداولهما الحر.

8–القدرة على استخدام التقنيات الالكترونية وسبل النشر والحوار عن بعد فقد كسرت هذه الأساليب الحديثة احتكار السلطة للمعلومات وأتاحت للشباب فرصة طرح ونشر المعلومات البديلة من خلال وسائل لا تستطيع السلطة السيطرة عليها بالكامل ، وقد أدى اعتماد الشباب المنتفض على مواقع التواصل الاجتماعي " الفايس بوك" بالدرجة الأولى في التحضير والإعداد والتخطيط والتجنيد والخروج الى الشارع الى اعتبار البعض أن الثورة الليبية و الثورات العربية عموما وليدة الفايس بوك، وقد لقي هذا الطرح انتقادات واسعة من عديد الباحثين لعل أبرزهم

" بنيامين ستورا" الذي رد على أنصار هذا الطرح في مؤلفه " تأملات حول الثورات الجارية" بالقول أن "الثورات العربية ليست وليدة الفايس بوك ...فالفايس بوك وحده لا يكفي لصنع الثورة انه مجرد أداة " ، ليضيف " أن صانع الثورة الحقيقي هو الانسان ، أي ذلك الشخص الذي قرر النزول الى الشارع والمغامرة بنفسه وتقديم التضحية العظمى التي لا تضحية بعدها" [2].

المبحث الثالث : المواقف الاقليمية و الدولية من الثورة الليبية

تباينت المواقف الاقليمية و الدولية ازاء الثورة الليبية التي حظيت باهتمام واسع من قبل القوى الكبرى ، و كان للأخطاء التي وقع فيها القذافي أثرها في تصعيد مواقف و ردود فعل القوى الاقليمية و الدولية ، و هذا ما سيتم تناوله بالتفصيل في المطالب التالية :

المطلب الأول : مواقف المنظمات الاقليمية و دول الجوار من الثورة الليبية

---

[1]- جيمس بتراس ، **الثورة العربية و الثورة المضادة أمريكية الصنع** ، ترجمة : فاطمة نصر ،(مصر : مكتب سطور للنشر ، 2012) ، ص 80.

[2]-هاشم صالح ، مرجع سابق ، ص 325.

انقسمت المواقف الرسمية لدول المغرب العربي و المنظمات الاقليمية في التعاطي مع الثورة الليبية بين متحفظ و صامت يترقب انجلاء الموقف و بين داعم و مؤيد للثورة و اسقاط نظام العقيد القذافي ، و عليه سنركز على بحث مواقف المنظمات الاقليمية و موقف كل من الجزائر و المملكة المغربية لتباينهما ، في ظل تواضع الموقفين التونسي و الموريتاني حيث وجهت الأولى و بسبب الفترة الانتقالية الحرجة التي تعيشها كل اهتمامها الى أوضاعها الداخلية و بدا موقفها متحفظا بالنظر لتخوفها من العقيد القذافي و دعمه في حالة نجاته لاضطرابات على أرضها ، أما موريتانيا فقد أبانت عن تضامنها مع نظام القذافي بالنظر للدعم السياسي و المالي الكبير الذي تلقاه نظام ولد عبد العزيز بعد انقلابه ، فضلا عن تعهد القذافي سنة 2009 بمنحه 500 مليون دولار و مشاريع كان النظام الموريتاني يتوقع أن تعود بالنفع الكبير على أوضاعه الاقتصادية و الاجتماعية في سنواته الصعبة[1] .

الفرع الأول :موقف المنظمات الاقليمية من الثورة الليبية

على مستوى المنظمات لم تتعدى مواقف كل من جامعة الدول العربية و الاتحاد الافريقي مرحلة اصدار البيانات التي تشجب الاستخدام المفرط للقوة من قبل القذافي :

–موقف جامعة الدول العربية : مع اندلاع الثورة الليبية و استهداف القذافي للمدنيين ، أصدرت جامعة الدول العربية قرارا على مستوى المندوبين الدائمين يمنع مشاركة ليبيا في اجتماعات جامعة الدول العربية و مؤسساتها ، و في 2 مارس 2011 نددت الجامعة العربية في اجتماع المجلس الوزاري بجرائم السلطات الليبية و دعت الى الوقف الفوري لأعمال العنف مع رفض قاطع لكافة أشكال التدخل الأجنبي في ليبيا ، لكن و مع تمادي القذافي في استخدام الأسلحة الثقيلة و ارتفاع عدد الضحايا المدنيين دعا المجلس الوزاري للجامعة في 12 مارس 2011 الى فرض حظر جوي على ليبيا بهدف حماية المدنيين و طلب من مجلس الأمن فرض هذا الحظر و هي خطوة لبت جزئيا طلب الدول الغربية التي اشترطت تأييدا عربيا لفرض هذا الحظر [2]، عموما يمكن القول أن القرارات التي صدرت عن جامعة الدول العربية رقم 7298 و7360 و البيان رقم 136 بشأن الأزمة الليبية هي قرارات جريئة إلا أنها افتقدت لقوة التنفيذ و لوسائل القوة العسكرية للتدخل و انهاء الصراع المسلح في ليبيا بقوات عربية ، لذا يمكن القول أن دورها اقتصر على اعطاء الضوء الأخضر للتدخل الغربي في ليبيا دون أن تضع ضوابط أو قيود عليه .

---

[1]- أمين محمد ، "الأنظمة المغاربية و الثورة الليبية " ، متحصل عليه من :
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/3/14/%D8%A7%D9%8A%D8%A9, (2014-05-03).

[2]- " موقف جامعة الدول العربية تجاه التغيرات السياسية العربية 2010-2012 " ، ص 74 ، متحصل عليه من :
www.alazhar.edu.ps/Library/aattachedFile.asp?id_no=0046269.pdf ,(2014-02-28).

أما **الاتحاد الافريقي** فقد اتسم موقفه منذ بداية الثورة الليبية بالتحفظ حتى أنه امتنع عن توجيه أي ادانة مباشرة للنظام الليبي بالنظر للمصالح التي كانت تربط عدد كبير من القادة الأفارقة بالعقيد القذافي ، كما لم يعلق مشاركة ليبيا في اجتماعاته الرسمية كما فعلت جامعة الدول العربية و اكتفى بإدانة ما وصفه بأسلوب القمع العنيف ضد المتظاهرين معربا عن استنكاره للاستخدام المفرط و العشوائي للقوة و الأسلحة ضد المتظاهرين ، و في 25 مارس 2011 عقد الاتحاد الافريقي قمة طارئة في أديس أبابا نتج عنها خارطة طريق لحل الأزمة الليبية صاغتها لجنة خماسية مؤلفة من خمس دول افريقية هي موريتانيا ، جنوب افريقيا ، مالي ، الكونغو، أوغندا و قد دعت الى : حماية المدنيين ووقف الأعمال العدائية ، توصيل المساعدات الانسانية للسكان المتضررين سواء كانوا ليبيين أو من العمالة الأجنبية ، بدء حوار سياسي بين كل الأطراف في ليبيا للتوصل لتوافق حول سبل انهاء الأزمة و البدء في مرحلة انتقالية شاملة و تطبيق اصلاحات سياسية لتلبية متطلبات الشعب الليبي [1]، و قد رحب العقيد القذافي بالمبادرة التي قوبلت بالرفض القاطع من المعارضة الليبية .

الفرع الثاني : الموقف الجزائري من الثورة الليبية

أدى تأخر اعتراف الجزائر بالمجلس الوطني الانتقالي ممثلا شرعيا للشعب الليبي الى اتهامها بدعم نظام العقيد القذافي عن طريق السماح بإدخال الامدادات العسكرية و المرتزقة الأجانب عبر الأراضي الجزائرية [2]، و قد نفت وزارة الخارجية الجزائرية تلك الادعاءات ، و ردا على تأخر الاعتراف الجزائري بالمجلس صرح رئيسه مصطفى عبد الجليل أنه " من الغريب أن تكون كل دول الجوار و الشعوب الشقيقة راضية عن ارادة الشعب الليبي و ثورته و الاعتراف بها ، في حين نسجل تأخر الاعتراف الجزائري " ، و قد بررت الدبلوماسية الجزائرية موقفها على لسان وزيرها الأول السابق أحمد أويحي بالقول أن " الموقف الذي اتخذته الجزائر في بداية النزاع راجع ببساطة لكونها أعبرت عن امالها في أن تسوي القضية الليبية عن طريق السلم و دون تدخل قوة أجنبية " ، و في تعليقه عن استقبال الجزائر لأفراد من عائلة القذافي في 10 أوت 2011 أوضح الوزير الأول الأسبق أويحى أن " ما قامت به الجزائر بالنسبة لعائلة القذافي لا يخرج عن الاطار الانساني " [3]، يذكر أن الجزائر أيدت مبادرة الاتحاد الافريقي مؤكدة على " ضم صوتها الى صوت الاتحاد الافريقي للدعوة الى وقف فوري لكل الأعمال العدائية و اطلاق حوار جامع بين الأطراف الليبية من أجل الاتفاق حول أطر تسوية الأزمة " .

و في 21 أكتوبر 2011 صرح الناطق الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية أن الجزائر " تعرب عن أملها في أن يكرس العهد الجديد الذي ولجته ليبيا المصالحة و الوئام و الوحدة بين الاخوة الليبيين و أن يسمح بتحقيق كامل تطلعاتهم الشرعية في الديمقراطية و دولية القانون و

---

[1]- زياد عقل ، "الاتحاد الافريقي و الأزمة الليبية " ، مرجع سابق .

[2]- كفاح عباس رمضان الحمداني ، « الجزائر و حركات التغيير العربية 2011»، **دراسات اقليمية** ،العراق : جامعة الموصل ، العدد 28 ، 2012، ص 137 .

[3]- كفاح عباس رمضان الحمداني ، المرجع نفسه ، ص ص 12-15 .

الرخاء " ، و بعد سقوط نظام القذافي قام مصطفى عبد الجليل بزيارة الجزائر و لقاء الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة و تناول اللقاء قضايا انتشار السلاح على الحدود و ما تبقى من العناصر التابعة للعقيد القذافي الذين دخلوا التراب الجزائري دون التطرق الى تسليم أفراد عائلة القذافي .

الفرع الثالث : الموقف المغربي من الثورة الليبية

اعترفت المملكة المغربية في 22 أوت 2011 بالمجلس الوطني الانتقالي كممثل شرعي ووحيد للشعب الليبي ، و في 24 من ذات الشهر حل وزير الخارجية المغربي "الطيب الفاسي الفهري" ببنغازي معقل المجلس الوطني الانتقالي حاملا رسالة ملكية أكدت وقوف المملكة المغربية الى جانب الشعب الليبي في كل المراحل المقبلة سواء على المستوى السياسي أو بخصوص جميع القضايا المرتبطة بإعادة البناء و التعمير ، و بدوره أشاد مصطفى عبد الجليل بدعم و مساندة المملكة قائلا " ان دعم و مساندة المملكة المغربية للثورة الليبية كان واضحا منذ الأسبوع الأول لتكوين المجلس الوطني الانتقالي " و أكد أن المملكة المغربية كان لها دور فعال من خلال اجتماعات جامعة الدول العربية و كانت من ضمن الدول التي حفزت الدول العربية لاتخاذ موقف موحد ازاء الحظر الجوي لحماية المدنيين .

وقد دافعت الدبلوماسية المغربية عن موقفها من الثورة الليبية مؤكدة على لسان وزير خارجيتها" أن المملكة عملت على تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بخصوص ليبيا بحظر الأسلحة و منع الولوج الى التراب المغربي و تجميد الودائع "، بالإضافة الى المشاركة النشيطة و الفعالة في اجتماعات "فريق الاتصال " كمجموعة غير رسمية تضم دولا عربية و غربية اضافة الى منظمات اقليمية كجامعة الدول العربية و منظمة التعاون الاسلامي و منظمات دولية كالأمم المتحدة ، و عموما يمكن تفسير الموقف المغربي الداعم للثورة الليبية على ضوء المكاسب التي سيحققها بسقوط نظام القذافي

في الاتي:

- ✓ تحقيق مكاسب دبلوماسية : اذ يؤدي سقوط نظام العقيد القذافي الى تضييق الخناق على خصومه من قضية الصحراء الغربية على اعتبار أن القذافي يشكل أحد أبرز حلفاء جبهة البوليساريو.
- ✓ اقامة علاقات اقتصادية قوية مع الدولة الليبية الجديدة :و ذلك بعد تضرر العلاقات بين البلدين لأربع عقود من حكم القذافي بسبب دعمه للتوجهات الانفصالية لجبهة البوليساريو ، و بحكم القرب الجغرافي والخصائص المشتركة تأمل المملكة المغربية أن تحقق تعاونا اقتصاديا كبيرا و أن تضاعف عدد عمالتها هناك و أن تستقطب رؤوس أموال كبيرة ، و أن تجد مكانا للمقاولات و الشركات المغربية في السوق الليبية الجديدة [1].

[1]- محمد اليوسفي ، " الدبلوماسية المغربية و الثورة الليبية " ، متحصل عليه من :
http://www.akhbarona.com/writers/8500.html , (2013-07-18) .

المطلب الثاني : المواقف الأوروبية و الأمريكية من الثورة الليبية

اتسمت المواقف الدولية من الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في ليبيا بالخجولة والمترددة فلم يشهد الشهر الذي سبق الاعلان عن قرار مجلس الأمن رقم 1973 موقفا غربيا صريحا ولا واضحا مع الثوار أو ضد النظام الليبي الذي استخدم كل منظومات القوة العسكرية المسلحة ضد الثوار و المتمردين حتى يستعيد المدن و المواقع التي كان الثوار قد سيطروا عليها ، و يمكن تفسير ذلك بأهمية البترول الليبي كمصدر أساسي للطاقة و بخاصة للدول الأوروبية المتوسطية فضلا عن أهمية ليبيا المالية للولايات المتحدة و الدول الأوروبية الكبرى ، لتشهد مواقف هذه الأخيرة منعرجا أخر مع صدور القرار رقم 1973 ، و نستعرض فيما يلي موقف الاتحاد الأوروبي من الثورة الليبية في الفرع الأول مع تخصيص الفرع الثاني لدراسة الموقف الفرنسي بالنظر لثقله ، و من ثم التطرق لموقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورة الليبية في الفرع الثالث :

الفرع الأول : موقف الاتحاد الأوروبي من الثورة الليبية

قاد الرئيس الفرنسي و الايطالي خلال الأيام الأولى للثورة الليبية و الثورات العربية عموما السياسة الأوروبية في شمال افريقيا بإظهار قدر عالي من التعاطف مع الأنظمة القائمة في تلك البلدان و استمرار الحفاظ على مصالح أوروبا في شمال افريقيا و جنوب الصحراء فيما يتعلق بقوانين منع الهجرة و استمرار امداد دول جنوب أوروبا بالنفط العربي القادم من شمال افريقيا ، و هو ما دفع بعض الدول الأوروبية في بداية الثورة الليبية الى اعلان عدم تأييدها للضربة العسكرية الجوية خوفا من قطع امدادات النفط الليبي عنها ، لكن سرعان ما تغير هذا الموقف أمام شعورها بتعاظم الخطر الليبي بسبب دعوات القذافي المتصاعدة بإمكانية اطلاق العنان أمام الهجرة و قطع امدادات النفط عن جنوب أوروبا [1]، و أمام هذه التهديدات فرضت فرنسا و الاتحاد الاوروبي عقوبات على نظام القذافي شملت حظرا على الأسلحة و السفر الى الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي و شمل الحظر الزعيم الليبي و 25 من عائلته و المقربين منه ، كما قامت عدد من الدول الأوروبية بتجميد أرصدة القذافي و أفراد عائلته و عدد من المسؤولين في نظامه حيث عمل البنك المركزي النمساوي على تجميد أرصدة الأشخاص المعنيين بالعقوبات التي فرضها الاتحاد ، كما قامت وزارة الاقتصاد الألمانية بتجميد أموال أحد أبناء القذافي ، فضلا عن قيام بريطانيا بتجميد أرصدة العقيد و عائلته ، و بحسب التقديرات البريطانية فالعقيد يمتلك نحو 20 مليار جنيه استرليني (32،2 مليار دولار) من السيولة و لاسيما في لندن[2] ، ثم قادت تحالف دولي لضرب ليبيا *.

و نستعرض في ما يلي المواقف الرسمية لأبرز دول الاتحاد الاوروبي

---

[1]- شيماء معروف فرحان ، مرجع سابق ، ص ص 142-143 .

[2]- منى حسين عبيد ، مرجع سابق ، ص 44 .

* و مجاراة للديناميات الجديدة و في محاولة لفرض المزيد من النفوذ في ليبيا و المنطقة المغاربية و العربية عموما أصدرت الهيئة الأوروبية بيانان نشر الأول في مارس 2011 تحت عنوان "الشراكة من أجل الديمقراطية و الازدهار المشترك" ، في حين نشر الثاني شهر ماي 2011 تحت عنوان "استجابة جديدة لجوار متغير " و عدد من المبادرات الأخرى سيتم التفصيل فيها بالدراسة و التحليل في الفصل الاخير .

- **ألمانيا** : رغم معارضتها فيما بعد لحل العسكري في ليبيا انطلاقا من القاعدة الشعبية العريضة التي عارضت مشاركة ألمانيا في الحرب على ليبيا و لتخوفها أيضا من عودة فرنسا للعب دور عسكري في العالم و خاصة في بلد غني كليبيا حيث للشركات الألمانية استثمارات كبيرة , إلا أن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل كانت أول من علق على خطاب الزعيم الليبي الأول في 22 شباط 2011 حيث وصفت ميركل الخطاب " بأنه مرعب لما تضمنه من إعلان الحرب بشكل صريح على شعبه , وأكدت أن بلادها ستؤيد فرض عقوبات على النظام الليبي إذا لم يتوقف عن استخدام العنف ضد المتظاهرين " , كما عبر وزير الدولة الألماني للشؤون الأوروبية "فيرنر هوير " في تصريح له حول الأزمة الليبية عن " انزعاجه من تهديد ليبيا بعدم التعاون مع أوروبا بوقف الهجرة الغير شرعية إلى الاتحاد الأوروبي إذا لم تتوقف أوروبا عن الدفاع عن المحتجين المناهضين للحكومة " , وأضاف هوير أنه "يتعين على الاتحاد الأوروبي ألا يسمح لنفسه بأن يتم ابتزازه مقابل السكوت عما يجري في ليبيا " .
- **إيطاليا**: اتسم الموقف الايطالي بالتردد في تأييد فرض الحظر الجوي حتى مؤتمر باريس و يرجع ذلك الى أن روما المستعمر القديم لطرابلس خشيت خسارتها السوق الليبية , فضلا عن كون شركة " ايني" الايطالية هي أكبر الشركات النفطية العاملة في ليبيا اذ تنتج نحو 550000 برميل يوميا ، و تمثل عائداتها من النفط الليبي 14 % من مجمل عائدات المجموعة ** ، وفي إشارة للبيان الصادر عن مكتب رئيس الوزراء الايطالي فقد أجرى "سلفيو برلسكوني" مكالمة هاتفية مع القذافي عقب اتهام الأخير لإيطاليا والولايات المتحدة بتزويد المحتجين الليبيين بالصواريخ وقد نفى برلسكوني ذلك و دعا القذافي للتوصل إلى حل سلمي للأوضاع المضطربة في ليبيا [1].

الفرع الثاني : الموقف الفرنسي من الثورة الليبية

تصدرت فرنسا المواقف الدولية بالرغم من تحالفها السابق مع نظام العقيد القذافي الذي عقد الكثير من الصفقات العسكرية مع النظام الفرنسي ، و قد أدانت فرنسا القمع المتصاعد للجيش الليبي ضد المتظاهرين على لسان رئيسها السابق ساركوزي الذي صرح في 21 فيفري قائلا " أن فرنسا تدين الاستخدام غير المقبول للقوة ضد المتظاهرين في ليبيا و طالب بالوقف الفوري لأعمال العنف و دعا الى حل سياسي يلبي توق الشعب الليبي الى الديمقراطية و الحرية " ، ليصعد من لهجته و امتعاض فرنسا من العقيد القذافي في تصريح اخر يوم 25 فيفري قائلا " أن السيد القذافي يجب أن يرحل " و أضاف " فيما يتعلق بالتدخل العسكري ستنظر فرنسا في أي مبادرة من هذا النوع " [2]، مما يؤكد الرغبة الفرنسية و الغربية في تشكيل جبهة عريضة من أجل التدخل العسكري و هو ما تم فعلا .

**تليها شركة "ماراثون أويل" الأمريكية بنسبة 11 % تليها شركة " أو أم في " النمساوية بنسبة 10 % و شركة "ريبسول" الاسبانية بنسبة 5 % في حين تأتي شركة "توتال" الفرنسية في مرتبة متدنية ، اذ تبلغ عائداتها من النفط الليبي نحو 2 % من مجمل عائداتها ، أنظر :
- « التدخل العسكري الغربي و مستقبل ليبيا» ، **تقدير موقف** ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، مارس 2011، ص 2 .

[1]- خليل سامي أيوب ، " موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية " ، متحصل عليه من :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%20285741, (2015-01-03) .

[2]- منى حسين عبيد ، مرجع سابق ، ص 45 .

عموما ثمة عدة اعتبارات سياسية و استراتيجية تفسر خصوصية الموقف الفرنسي من ليبيا ، لعل أبرزها [1]:

-رغبة الرئيس الفرنسي في الانفراد في بادئ الأمر بضربة استباقية تتيح له البروز كقائد لبلد رائد في مجال مواكبة التغييرات الواقعة على الساحتين الشمال افريقية و الشرق أوسطية .

-تعديل الموقف الفرنسي السابق الموالي لبن علي و حسني مبارك خصوصا و أن سقوط هذين الرئيسين أضعف موقف حلفائها السياسيين التقليديين .

-تدهور شعبية الرئيس السابق ساركوزي بسبب الأزمات المحلية السياسية و الاقتصادية الخانقة ، فجاءت الثورة الليبية لتكون مطية لممارسة السياسة المحلية من خلال السياسة الخارجية ، أي الخارج لإنقاذ الداخل .

- شكلت الثورة الليبية فرصة ذهبية لتفعيل الدبلوماسية الفرنسية و اسماع صوت فرنسا في ظل افتقار ساركوزي لأي مشروع يسوقه و يبرر به سياساته خاصة بعد انتكاسة مشروع الاتحاد من أجل المتوسط .

- رغبة فرنسا في تصفية حساباتها التاريخية مع القذافي لاسيما فيما تعلق بالإرهاب و الحرب مع تشاد حول شريط أوزو (تدخلت فرنسا حينها لنصرة حليفها التشادي) .

- تأخر القذافي في الوفاء بوعوده فيما يخص بعض الصفقات التي تم الاتفاق عليها أثناء زيارته لفرنسا ، ثم قراره بالغاءها في الأيام الأولى من الثورة .

- معارضة القذافي الشديدة لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط و محاولته حث الدول العربية ضده فضلا عن تقويضه لنفوذ فرنسا في القارة الافريقية – بقصد أو بدون قصد – بفضل القوة المالية لليبيا و اسهامها في بناء بعض المؤسسات الافريقية مثل صندوق النقد الافريقي ، و من هنا فالموقف الفرنسي يجب تحليله في اطار صراع النفوذ في افريقيا .

ووفقا لهذه الاعتبارات بدأ الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي حملة على نظام القذافي أثناء انعقاد القمة الأوروبية و دفع الملف الليبي الى مجلس الامن الذي أصدر القرار رقم 1973 بفرض حظر جوي على ليبيا و قامت به ثلاثة دول هي الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا و بريطانيا لتسلم القيادة العسكرية الى حلف الناتو في 17 مارس 2011 ، و في 20 أفريل استقبل ساركوزي رئيس المجلس الوطني الانتقالي مصطفى عبد الجليل ووعده بتلبية مطالبه و توفير المساعدات الانسانية اللازمة ، و بالمقابل عبر مصطفى عبد الجليل عن شكره لفرنسا لما وصفه بموقفها "الشجاع" في دعم الثورة ووعد بأن يكون

---

[1]- عبد النور بن عنتر ،" المواقف الدولية من الثورة الليبية " ، مركز الجزيرة للدراسات ، أفريل 2011، متحصل عليه من :
http://studies.aljazeera.net/reports/2011/20117223266875954.htm , (2013-09-15).
-أنظر أيضا : - براء ميكائيل ، "أوروبا أمام الثورة الليبية : اتحاد بمواقف متضاربة " ، متحصل عليه من :
http://fride.org/download/_aljazeera_qatar_bm_14_5_11.pdf , (2013-05-11).

لها دور كبير في ليبيا بالمستقبل و تعهد بإقامة دولة ديمقراطية و محاربة الارهاب و الهجرة غير الشرعية ، و مع تفاقم الوضع العسكري و عدم التوصل الى حسم المعركة بدأ العمل للحل السياسي في اجتماع مجموعة الثماني شهر سبتمبر 2011 ، و خصصت فرنسا جلسة للشرق الأوسط و شمال افريقيا و اجتماع للائتلاف الدولي في ليبيا ، كما عقدت مجموعة من الاجتماعات مع المعارضة و الشخصيات المقربة من القذافي بغية التوصل الى صفقة يتنحى بموجبها القذافي عن السلطة ، كما دعت أيضا الدول الغربية لتمويل نفقات المجلس الوطني الانتقالي و التي كانت باريس أول المعترفين به [1].

الفرع الثالث : الموقف الأمريكي من الثورة الليبية

راقبت واشنطن عن كثب التطورات المتسارعة في ليبيا بعد أن امتدت الاضطرابات الى العاصمة طرابلس و منها الى باقي المدن الليبية و سقوط عشرات القتلى في أنحاء البلاد،و بعد خمس أيام من انطلاق المظاهرات أبدت وزارة الخارجية الأمريكية في أول تصريح لها قلق الولايات المتحدة من الأحداث و نصحت موظفي سفارتها بمغادرة ليبيا كما حثت رعاياها على ارجاء السفر الى هذا البلد ،و أعلنت وزيرة الخارجية أنها قدمت اعترافات شديدة اللهجة لحكومة القذافي بشأن" استخدام القوة القاتلة مع متظاهرين مسالمين" ثم قررت ارسال قطع بحرية الى البحر المتوسط و هو وضع إن دل فإنما يدل على أن تفكيرها ينصب على حماية مصالحها وتدفق البترول اليها بصرف النظر عن الأوضاع الانسانية[2].

و مع الأيام الأولى للقتال بين الثوار و كتائب العقيد القذافي دارت نقاشات حادة في البيت الأبيض حول الأزمة الليبية حيث دعت أصوات الى فرض حظر جوي على القذافي و منهم السيناتور " جون مكين " و " جو ليبرمان " ، و بالمقابل قللت أصوات أخرى من أهمية ليبيا الاستراتيجية للولايات المتحدة أمثال " ريتشار هاس " رئيس مجلس العلاقات الخارجية قائلا " ليست ليبيا نقطة حاسمة للسياسة الأمريكية سواء للنفط أو الاستقرار الاقليمي " ، و أمام اشتداد القتال و رفض كتائب القذافي الدعوات العربية و الدولية لوقف العنف و بضغط أمريكي –أوروبي صدر قرار مجلس الأمن رقم 1973 لفرض حظر جوي على ليبيا و تولى حلف الناتو العمليات العسكرية ، و الملاحظ أن رد الفعل الأمريكي و الغربي عموما – وبخلاف الحالة المصرية و التونسية –كان حاسما و سريعا بتدخل عسكري كامل و بدعم لوجيستي و بفرض حظر طيران و بتوفير السلاح للثوار [3] ، و قد برر الرئيس أوباما تدخل بلاده في ليبيا –رغم التحفظات التي قدمتها وزارة الدفاع و الكونغرس – في كلمة ألقاها يوم 19 مارس 2011 قائلا "..اليوم نحن جزء من تحالف عريض نحن نستجيب لمطالب شعب يتعرض للخطر .. اننا نعمل

---

[1]- مفيد كاصد الزيدي ، « العلاقات الفرنسية – الليبية:خلفية تاريخية و رؤية مستقبلية »، **دراسات دولية** ،العراق :جامعة بغداد ، العدد 55،2013 ، ص ص 49-51 .

[2]- سناء عبد الله عزيز الطائي ، مرجع سابق ، ص 330 .

[3]- ميثاق عبد الله جلود ،« موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية 2011: مصر و ليبيا أنموذجان »، **دراسات اقليمية** ،العراق: جامعة الموصل ، العدد 30 ، 2013 ، ص ص 237-238 .

لمصالح الولايات المتحدة في العالم " [1]، هذا و يكشف تحليل المفكر الاستراتيجي ووزير الخارجية الأمريكية الأسبق " هنري كيسنجر " الرؤية و المخطط الأمريكي في المنطقة العربية عموما قائلا " أن اشاعة الفوضى الخلاقة على نطاق واسع و عالمي يمثل المرحلة الثانية من الاستراتيجية الأمريكية العالمية ...و اذا كانت المرحلة الأولى من هذه الاستراتيجية قد جرت تحت شعار الحرب على الارهاب فإن المرحلة الثانية ستجري تحت شعار الحرب على الاستبداد مع ابقاء فكرة توظيف الديمقراطية كبوابة للولوج الى خلق الفوضى التي تستهدف اسقاط الأنظمة الفاسدة و ادخال اصلاحات سياسية بعيدة المدى في الوطن العربي".

الواضح أن تطورات الموقف الأمريكي كانت تعبيرا عن رؤية تتفق مع مبدأ أوباما و مقاربته للمصالح القومية من دون أن تعني الذهاب منفردة الى الحرب كما حدث في تدخلات أمريكا الخارجية قبل 11 سبتمبر 2001 ،كما جاء التدخل أيضا ترجمة لما احتوته الرؤية الاستراتيجية للأمن القومي الصادرة في 2010 و التي انطلقت من امكانية و أهمية العمل على تحقيق المصالح الأمريكية من خلال الوسيلة الدبلوماسية[2] ، و عليه انطلق التعامل الأمريكي مع الثورة الليبية من الفكرة التي تقول " ادفع أصدقاءك الى المقدمة في سياستك الخارجية و أعطي الموقف المزيد من المستلزمات الدولية و كأنك تساير تطبيقها "، و هذا ما كان واضحا في طريقة التعامل الأمريكي مع قرار مجلس الأمن رقم 1973 حيث دفع الأمريكيون الفرنسيين الى الواجهة مستفيدين في ذلك من طموح الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي في أن يكون شخصية دولية مؤثرة قادرة على الالتزام و الفعل ، و الواقع أن الولايات المتحدة كانت المستفيدة الأولى من الاجماع الدولي لأنها أشعرت الجميع بضرورة وجودها معهم و بذلك ربحت الموقف من زاوية أن أي عمل دولي لا تكون هي قائدته يتعرض للخسارة [3]، و بعد اسقاط نظام القذافي تعهد الرئيس الأمريكي بأن تكون بلاده صديقا جيدا و شريكا لليبيا الجديدة و ناشد القيادة الجديدة بتفادي الانتقام و دعا الى عملية انتقالية تجمع كل الأطراف و تؤدي الى تكوين دولة ديمقراطية ، و أوضح أنه و لمساعدة ليبيا على تجاوز التحديات الهائلة الجديدة سوف يلجأ الى توجه عالمي من خلال الأمم المتحدة أو من خلال آلية أخرى تجمع الولايات المتحدة و الدول الأوروبية التي لها مصالح مباشرة و تاريخية مع ليبيا من فرنسا الى ايطاليا الى ألمانيا بعد أن تستقر الأوضاع في هذا البلد [4].

تبين المراجعة الواعية لتسلسل الاحداث و الحقائق أن هدف الولايات المتحدة من التدخل لم يكن حماية المدنيين بل اسقاط النظام و التخلص من القذافي ،لذلك تم التلاعب بالحقائق و نشر المعلومات التي تساعد على جعل الأمر يبدو عملا انسانيا خالصا و يبرر تدخلها ، و هذا ما كشفته دراسة نشرتها مجلة International Security

[1]- يوسف محمد الصواني ، « الولايات المتحدة و ليبيا : تناقضات التدخل و مستقبل الكيان الليبي » ، مرجع سابق ، ص 16

[2]- يوسف محمد الصواني ، المرجع نفسه ، ص 13 .

[3]-حميد حمد السعدون ، مرجع سابق ، ص 46 .

[4]-ميثاق خير الله جلود ، مرجع سابق ، ص 239 .

صيف 2013 حيث أكدت أن الثورة الليبية لم تكن أبدا سلمية منذ بدايتها بل عنيفة و مسلحة و أن تدخل حلف الناتو رغم استلهامه المبدأ الانساني لم يستهدف أساسا حماية المدنيين بل اسقاط نظام القذافي ولو على حساب زيادة الضرر بالليبيين ، فضلا عن ذلك ذهبت الدراسة الى أبعد من ذلك و اعتبرت أن ما قام به حلف الناتو جعل أمد الحرب أطول ست مرات مما كان يمكن أن يكون عليه الحال بلا تدخل خارجي و أن عدد الضحايا تضاعف أيضا سبع مرات على الأقل [1]، بعد كل هذا فإن التساؤل يصبح مبررا بشأن الدوافع الحقيقية للتدخل و تصبح التبريرات الديمقراطية و المكاسب المتحققة ضئيلة و أقل ملائمة للتفسير .

المطلب الثالث : التدخل العسكري في ليبيا : الأطراف المشاركة و الأهداف

اجتمع مجلس الأمن الدولي في 26 فيفري 2011 لمناقشة تطورات الوضع الليبي ليتوج الاجتماع بإصدار القرار رقم 1970[2]، و في 14-15 مارس عقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي اجتماعا في المجر من أجل التوصل الى قرار الحظر الجوي، و بالرغم من التحفظات التي أثيرت من بعض الدول -خاصة ألمانيا خشية التورط في دوامة التدخل العسكري -تمكن مجلس الأمن من اصدار قراره رقم 1973 في 17مارس 2011 الذي أيدته 10 دول و امتنعت خمس عن التصويت ، نص القرار على حماية المدنيين و دعا الى وقف فوري لإطلاق النار و الوقف الكامل للعنف ضد المدنيين و أذن القرار للدول الأعضاء بأن تتخذ جميع التدابير الضرورية لحماية المدنيين بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة مع استبعاد أي شكل من أشكال احتلال الأراضي الليبية ، اضافة الى ذلك سمح للدول الأعضاء باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ حظر الطيران في المجال الجوي الليبي ،كما عزز نص القرار حظر الأسلحة و منع طيران الخطوط الجوية الليبية و قرر تجميد الأصول المالية الليبية مثل تلك التي جرى تحديدها في القرار 1970 [3]،و قد أثار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 جدلاً في الأوساط السياسية والأكاديمية والشعبية العربية حول ماهية التدخل الخارجي و مآلاته رغم أنّ القرار جاء بناءً على طلب صريح من الجامعة العربية بتدخّل مجلس الأمن لوقف قتل المدنيين الليبيين من قبل نظام القذافي .

و بموجب القرار 1973 قامت الدول الأعضاء في حلف الناتو بالتدخل العسكري في ليبيا في مارس 2011 مبررة ذلك بأنه يستند الى الترخيص الممنوح لها من طرف مجلس الأمن ، بالرغم من أن القرار المذكور لم يتضمن اشارة واضحة

---

[1]-يوسف محمد الصواني ،« الولايات المتحدة و ليبيا : تناقضات التدخل و مستقبل الكيان الليبي » ، مرجع سابق ، ص 17 .

[2]- للإطلاع على تفاصيل القرار 1970 بشأن ليبيا أنظر الموقع التالي :
http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/IMG/pdf/Resolution_1970_cle0cf122.pdf

[3]- للمزيد من التفصيل حول مضمون القرار 1973 أنظر الموقع التالي :
http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/IMG/pdf/Resolution_1973_cle054529.pdf

تفوض حلف الناتو التدخل العسكري في ليبيا باستثناء نصه على انشاء منطقة حضر جوي ، إلا أن الدول الأعضاء في الحلف عملت على اسقاط نظام القذافي من خلال تنفيذ الحظر الجوي على ليبيا بهدف حماية المدنيين ، و في البداية حظي التدخل العسكري الغربي في ليبيا بنوع من القبول نتيجة لطبيعة نظام القذافي وفقدانه البعد الأخلاقي لاستخدامه القوّة وبكثافة ضدّ المتظاهرين المدنيين سلميا ، إلاّ أنّ العمليات العسكرية أثّرت في الرّأي العام العربي الشعبي و الاكاديمي أخْذا في الاعتبار حساسية الرأي العام للتدخّل العسكري الأجنبي بعد احتلال العراق .

الفرع الأول : الأطراف المشاركة في التدخل العسكري في ليبيا

مع اصدار مجلس الأمن للقرار رقم 1973 سارعت كل من بريطانيا و فرنسا و مصر الى اتخاذ خطواتها لتنفيذ قرار الحظر اذ قامت مصر بوقف رحلات الطيران و غلق الممرات الجوية التي كانت تعبر أجواء ليبيا و تحديد مسارات بديلة تبعد عن الأجواء الليبية ، و أعلنت كل من الدنمارك و كندا مشاركتهما في فرض الحظر الجوي كما أعلنت ايطاليا و اسبانيا أنهما ستضعان قواعدهما العسكرية تحت تصرف جهود فرض الحظر ، كما أعلنت كل من النرويج ، بلجيكا ، هولندا ، الامارات و قطر عن مشاركتها .

و في 19 مارس شرع الناتو في تطبيق القرار الدولي و أطلقت الولايات المتحدة [*] على هذه العملية بعملية "فجر أوديسا " أما فرنسا فقد أطلقت على ذات العملية تسمية " هرمتان " و بريطانيا تسمية "ايلامي " [1]، و قد بدأت عمليات الناتو ضعيفة ثم طور عملياته الى هجمات مكثفة على القواعد الجوية و المنشآت الحيوية و القوات البرية للعقيد القذافي [2]، و هو ما أدى الى اضعاف قدرات قواته و اتاحة الفرصة لقوات الثوار للتقدم و السيطرة على المدن تدريجيا الى أن تم اسقاط نظام القذافي بعد القاء القبض عليه و قتله في 20 أكتوبر 2011 ، و في 23 أكتوبر 2011 أوقف الناتو طلعاته الجوية وقد تم تنفيذ 9658 طلعة تحت إمرته بين 31 مارس و 23 أكتوبر 2011 تُضاف إليها 2000 طلعة جوية تمت بين 19 و30 مارس ، للإشارة فإن كل هذه الطلعات لا تنتهي بقصف أو بإطلاق النار ، لأن جزءًا منها يخص عمليات استطلاع ومراقبة أما في عرض البحر فقد تم استجواب 3124 سفينة تم تفتيش 296 منها، فيما حُوّلت 11 منها إلى القواعد البحرية الأطلسية في المتوسط [3].

---

[*]- تجدر الاشارة الى أن الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت في 4 أفريل 2011 عن تعليق استخدام طائراتها في العملية العسكرية باستثناء تلك المزودة بالوقود جوا الضرورية لمواصلة الحرب، ويرجع المفكر " جون فلوري" في مؤلفه" الازمة الليبية معطى جيوبوليتيكي جديد" انسحابها هذا الى عدم رغبتها في تحمل المسؤولية ان فشلت الثورة الليبية والحد من الكلفة العسكرية لتدخلها، وضرورة تقاسم الاعباء و أن تتحمل اوربا المسؤولية في جوارها الجغرافي ، للمزيد من التفصيل أنظر :

- عبد النور بن عنتر ،" الأزمة الليبية معطى جيوبوليتكي جديد" ،مراجعات كتب ،مركز الجزيرة للدراسات ، جانفي 2013، ص 5، متحصل عليه من: http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/1/27Libyan%20crisis.pdf , (2013-11-05).

[1] - Congressional Research Service," Operation Odyssey Dawn Libya, Background and issues for congress", 28 March 2011, PP. 13-14 , available at: https://www.fas.org/sgp/crs/natsec/R41725.pdf , (2013-12-08).

[2]- منى حسين عبيد ، مرجع سابق ، ص 46.

[3]- عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص 6 .

شكل رقم (2) : الأطراف المشاركة في عملية فجر أوديسا

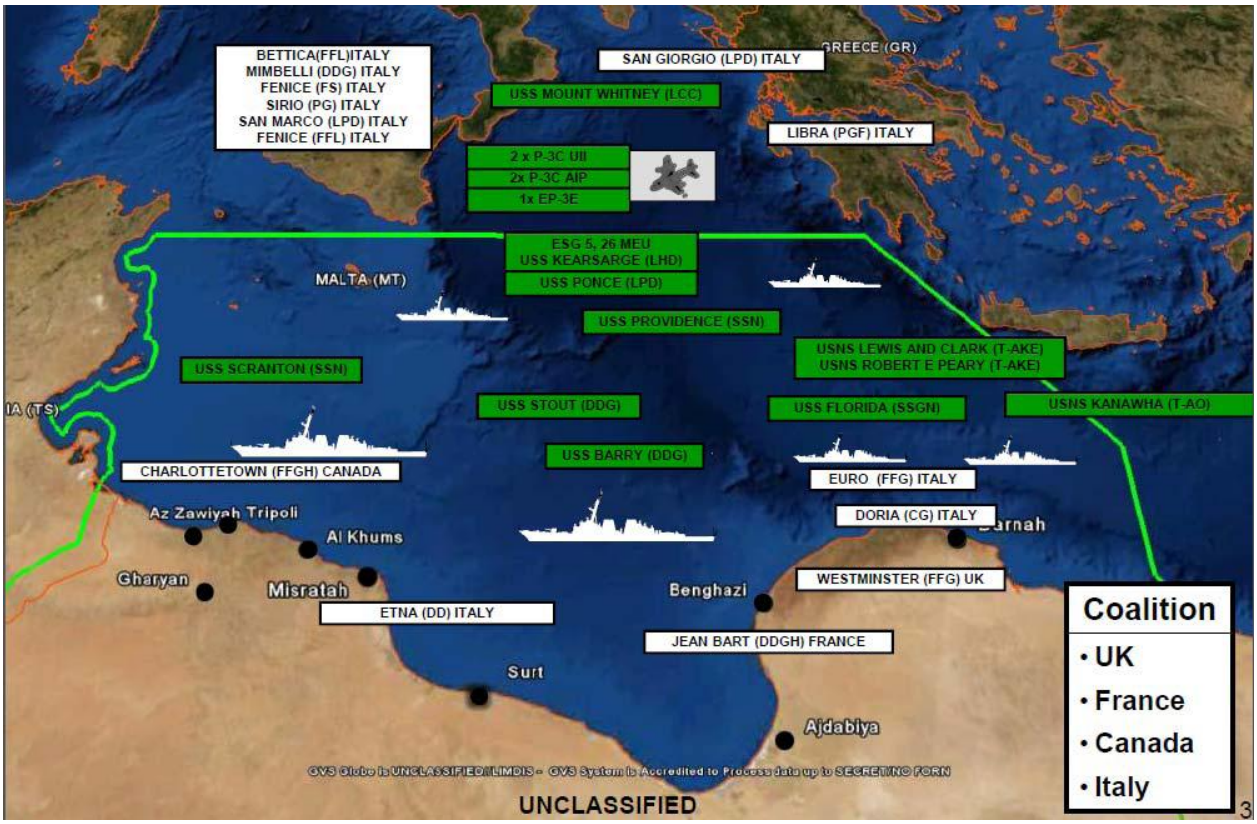

-" Operation Odyssey Dawn Libya, Background and issues for congress", Op., Cit , P. 12 .

و الواقع أن دول الناتو انتهكت نص القرار 1973 الذي لم يأذن لأعضاء الأمم المتحدة سوى باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين و المناطق الأهلة بالسكان المدنيين ، وبذلك أصبحت دول الناتو و حلفاءها العرب شركاء بالكامل في الحرب الأهلية الجارية في ليبيا [1]، فمع تدخل قوات حلف الناتو في ليبيا تحولت المعادلة البسيطة من شعب ثائر و حاكم ديكتاتوري يقمع الثورة الى معادلة مركبة تتكون من ثوار و تدخل أجنبي غير بريء و حاكم مستبد لبس مع التدخل العسكري لباس المقاوم الوطني للاحتلال ، و قد أدى هذا التدخل لتعقد المسألة فالناتو تدخل طمعا في النفط الليبي و لإيجاد

[1]-جلبير الأشقر ، مرجع سابق ، ص 252 .

موطئ قدم راسخة في ليبيا و هنا تطل الفوضى الخلاقة فقد أتيح لها أن تجد فرصة للعمل عبر قوات الناتو و التدخل الأجنبي .

الفرع الثاني : خلفيات و أهداف التدخل العسكري في ليبيا

رأت الولايات المتحدة و حلفاؤها الأوروبيين في ليبيا فرصة سانحة باعتبارها بلد غني و منتج للنفط و الأكثر من ذلك أن شروط تغيير النظام فيه قد أينعت ، باختصار كان الموقع الأسهل بالنسبة الى الناتو كي يشق طريقه الى المنطقة العربية ، و قد نجحت الدول الأعضاء في حلف الناتو في الحصول على عقوبات من مجلس الأمن ضد نظام القذافي وفقا للقرار 1970 ثم جاء بعده القرار 1973 الأكثر فعالية و الذي صيغ بأسلوب فضفاض يتيح التحرك العسكري مع استبعاد نشر القوات البرية ، لكن سرعان ما تبين أن معظم الذرائع المعتمدة للتدخل العسكري في ليبيا كانت اما مبالغا فيها أو مفتعلة لتبرير تدخلها ، حيث استند قرار الأمم المتحدة و قصف الناتو الذي تلاه الى حالة طارئة مبالغ فيها لإنقاذ بنغازي من الابادة الجماعية في أعقاب تهديد العقيد القذافي لها ، الى جانب ذلك ثمة تضليل اخر بخصوص حالات الاغتصاب الجمعي و استخدام المرتزقة الأفارقة [1] .

و الواقع أنه جرى استغلال مبدأ حق الحماية المثير للجدل لتبرير التدخل العسكري بذرائع انسانية ، اذ تصب عديد المعطيات و المؤشرات لصالح طروحات أنصار نظرية المؤامرة حيث كشفت عديد التقارير و الدراسات التي نشرت عقب اندلا ع الثورة في ليبيا و باقي الدول الأخرى عن تورط القوى الكبرى في تفجير هذه الثورات لتحقيق مصالحها و البحث عن امتيازات جديدة بالمنطقة العربية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر كشف التحقيق الوثائقي الذي بثه التلفزيون الفرنسي Channel Plus تحت عنوان " الغاز و النفط و الحروب السرية " و أعده الصحافي الفرنسي "باتريك شارل ميسانس"بالاستناد الى شهادات و مقابلات مع ضباط من جهاز الاستخبارات الخارجية الفرنسية أن فكرة تدمير ليبيا عسكريا واسقاط نظام القذافي تبلورت أطلسيا،فرنسيا،بريطانيا و قطريا عام 2009 و أن الاستخبارات الفرنسية و القطرية قامت بتنفيذ عمليات لتحضير الأرضية للثورة مطلع شهر فيفري 2011 بالتزامن مع تحرك التظاهرات في ليبيا ، و أن الخرائط العسكرية لضرب نظام القذافي كانت جاهزة قبل صدور قرار مجلس الأمن الدولي [2].

أما الولايات المتحدة فيمكن تفسير موقفها و تخليها عن نظام القذافي رغم التحسن الكبير في علاقاتها به منذ 2003 بانزعاجها الكبير من خطاباته في السنوات الاخيرة لحكمه و التي اعتزم فيها القذافي تأميم البترول و الغاز الليبي ، و هذا ما

---

[1]- مروان بشارة ، « أهداف الولايات المتحدة و استراتيجيتها في العالم العربي » ، **دراسات** ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، مارس 2013 ، ص ص 18-19 .

[2]- حسن محمد الزين ، **الربيع العربي اخر عمليات الشرق الأوسط الكبير** ، مرجع سابق ، ص 23 .

أشارت له برقية من السفارة الأمريكية نشرت بموقع ويليليكس تقول " أنه من الظاهر أن الليبيين سيسلكون بوتيرة متصاعدة سياسات وطنية في قطاع الطاقة يمكن أن تهدد الاستغلال الأمثل لاحتياطات ليبيا الهائلة من النفط و الغاز " ، و قد تضاعف القلق الأمريكي بعد تهديد القذافي سنة 2008 خلال لقاء جمعه بالرئيس التنفيذي لشركة Conco-Phillips بطرد الشركات الأمريكية و خفض انتاج البلد من النفط ، و قد أشارت صحيفة "نيويورك تايمز " في عددها الصادر يوم 11 جوان 2011 الى اتخاذ ليبيا خطوات عملية في هذا السياق حيث قامت بتعديل قوانين العمل من أجل تأمين فرص العمل و قامت بالضغط على الشركات لتوظيف أبناء البلد في مواقع قيادية [1] .

عموما يمكن القول أن عامل النفط لعب دورا كبيرا في تفسير التدخل الخارجي حيث يحيل الى ثلاثة عناصر [2]:

- ✓ توزيع الحصص في استغلال نفط و غاز ليبيا (عقود و امتيازات راهنة و مستقبلية).
- ✓ حصص السوق الليبية المربحة و المرجح أن تكون كبيرة (سوق تطوير البنى التحتية ، و أيضا سوق اعادة البناء التي يستلزمها الدمار الناجم عن الحرب).
- ✓ اجتذاب مليارات البترو دولارات من الصناديق السيادية الليبية .

و تعكس الأرقام الواردة في الجدول التالي و المتعلقة باحتياطات ليبيا النفطية و الغازية ما ذهبنا اليه انفا :

جدول رقم (3) احتياطي النفط و الغاز الطبيعي في ليبيا (2006-2010)

	2006	2007	2008	2009	2010
احتياطي النفط (بالمليون برميل)	41،46	43،66	44،27	46،42	46،42
احتياطي الغاز الطبيعي (مليار)	1،420	1،540	1،540	1،549	1،549

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2011 ، ص ص 336-337 .

بالمحصلة ، يمكن القول أن الموقف الغربي من الثورة الليبية هو في الحقيقة ووفقا للمنظور الواقعي في التحليل أكثر ارتباطا و صلة بالنفط و الغاز و المصالح الغربية من تعبيره عن القيم و المثل المتصلة بدعم الثورة أو الديمقراطية التي تجهد نظرية السلام الديمقراطي نفسها في الدفاع عنها ، وقد اتسم الموقف الغربي منذ البداية بالوضوح بدعم الثوار بالسلاح و العتاد و كان خيار الاطاحة بالقذافي هو الخيار الأول ، و الواقع أن الغرب يرغب في ابرام صفقة وحيدة مع ليبيا هي النفط الليبي مقابل الدعم

[1]-يوسف محمد الصواني ، « الولايات المتحدة و ليبيا : تناقضات التدخل و مستقبل الكيان الليبي »، **المستقبل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 38 ، العدد431 ، جانفي 2015 ، ص 15 .

[2]- جلبير الأشقر ، مرجع سابق ، ص 251 .

الغربي لأي حكومة كانت تخرج من رحم الثورة الليبية ، و قد أكد التباين في الرؤى الغربية تجاه الثورات العربية أن التحركات الغربية تنطلق بناءا على مصلحة تدور و تتغير و تتباين من بلد الى اخر و هو ما يفسر ذلك الصعود و الهبوط في التعامل مع الثورات العربية .

المبحث الرابع : تطورات المشهد السياسي الليبي بعد الثورة و مؤشرات التحول

تميز المشهد السياسي الليبي منذ سقوط نظام القذافي أواخر العام 2011 بحالة من عدم الاستقرار و دوامة العنف و التوتر و انتاج و اعادة انتاج الأزمات بأنواعها المختلفة ، و لكن ذلك لا يلغي عدة حقائق جديرة بالاهتمام يجب الاشارة اليها [1]:

-القضية الأولى : سقوط نظام القذافي و طي صفحة الدولة الشمولية التي استمرت لأكثر من 42 عاما .

-القضية الثانية : منذ العام 2011 حتى الآن أنجزت خطوات مهمة غيرت طبيعة النظام السياسي و شكله الذي تحول من الاستبداد باتجاه الديمقراطية ، و ما رافق العملية السياسية من مكاسب هامة كالتعددية السياسية و الحزبية حيث تشهد الساحة ولادة أحزاب و تنظيمات جديدة باستمرار ، كما أجرت ليبيا أول انتخابات ديمقراطية في سابقة هي الأولى من نوعها بعد أكثر من نصف قرن في جوان 2012 ، و تم انتخاب مؤتمر وطني من 200 عضو ليتولى قيادة المرحلة كما حددتها خريطة الطريق بالإعلان الدستوري المؤقت .

عموما يمكن تقسيم المشهد السياسي الليبي منذ اسقاط نظام القذافي الى ثلاث مراحل انتقالية أولها قادها المجلس الوطني الانتقالي التوافقي الذي سلم السلطة في 9 أوت 2012 للمؤتمر الوطني العام المنتخب ليقود المرحلة الثانية ، ثم مرحلة ما بعد انتخابات البرلمان 25 جوان 2014 :

-المرحلة الانتقالية الأولى : 27 فيفري 2011-9 أوت 2012

تقرر في 27 فيفري 2011 تشكيل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت عقد اجتماعه الأول في 5 مارس أكد فيه أنه الممثل الوطني الشامل لكل مناطق و مدن ليبيا بكافة قواتها و تياراتها و بمختلف توجهاتها و واجهة للثورة الليبية [*] ، وفي 4 سبتمبر 2011 أصدر المجلس الوطني الانتقالي " الاعلان الدستوري " تحدث فيه عن الديمقراطية و التعددية السياسية و دولة

---

[1]-محمد عبد الحفيظ الشيخ ، « ليبيا بين جماعات العنف و الديمقراطية المتعثرة »، **المستقبل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ،السنة 37 العدد 432 ، فيفري 2015 ، ص ص 132-133 .

[*] ضم 30 عضوا يمثلون كافة مناطق ليبيا و كل شرائح الشعب ، و هدف لتأكيد سيادة الشعب الليبي على كامل اراضيه ، و اضطلع بالمهام التالية : ضمان سلامة التراب الوطني و المواطنين ، تنسيق الجهود الوطنية لتحرير بقية ربوع الوطن ، تنسيق جهود المجالس المحلية للعمل على عودة الحياة المدنية ، الاشراف على المجلس العسكري بما يضمن تحقيق العقيدة الجديدة للجيش الليبي في الدفاع عن الشعب و حماية حدود ليبيا ، الاشراف على انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يطرح للاستفتاء ، تشكيل حكومة انتقالية تمهد لإجراء انتخابات حرة ، تسيير و توجيه السياسة الخارجية و تنظيم العلاقات مع الدول الأخرى و المنظمات الدولية و الاقليمية و تمثيل الشعب الليبي أمامها ، أنظر :
-كفاح عباس رمضان الحمداني ، «حركة التغيير في ليبيا » ، مرجع سابق ، ص ص 95-96 .

المؤسسات و اشتمل على 37 مادة في خمس أبواب فيها الكثير من الغموض و التسرع ، و يلحظ المهتمون بالشأن الليبي مركزية المادة 30 التي احتوت على ما يمكن اعتباره خارطة طريق الانتقال الديمقراطي و التأسيس للنظام السياسي الذي يحكم المرحلة وصولا الى اقرار الدستور الدائم و الانتخابات العامة ، و قد حددت المادة 30 الخطوات التالية من أجل ذلك :بعد اعلان التحرير ينتقل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت الى مركزه الرئيس في طرابلس و يشكل حكومة انتقالية خلال مدة أقصاها ثلاثين يوما ، و خلال مدة لا تتجاوز تسعين يوما من اعلان التحرير يقوم المجلس بالاتي : اصدار قانون خاص بانتخاب المؤتمر الوطني العام ، تعيين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ، الدعوة الى انتخاب المؤتمر الوطني العام [1] .

و في 22 أكتوبر 2011 أعلن رئيس الوزراء المكلف " عبد الرحمن الكيب" تشكيل الحكومة الانتقالية التي ستتولى ادارة شؤون البلاد الى نهاية حزيران 2012 ، بعد أن نالت ثقة أغلبية أعضاء المجلس الوطني الانتقالي ، و تضم الحكومة الانتقالية 24 حقيبة وزارية و تم استحداث بعضها للمرة الأولى مثل (وزارة الشهداء و الجرحى ووزارة المجتمع المدني)، و أعلنت الحكومة في بيان أولوياتها و في مقدمتها : توفير الأمن و الاستقرار و اعادة الحياة الطبيعية عبر تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية و دفع الرواتب و ارساء عدالة تضمن حقوق الأفراد الذين تعرضوا لسوء المعاملة ابان النظام السياسي الليبي السابق و منذ سقوطه و تضمن للمتهمين محاكمات عادلة و الالتزام بدعم جهود المجلس الوطني الانتقالي للتوصل الى مصالحة وطنية[2] ، عموما لم يرتق المجلس الوطني الانتقالي الى مستوى الأحداث بل كان يتخبط في تناقضاته الداخلية ثم مواقفه و قراراته الانفرادية ، مما خلق خلافا بينه و بين الشعب الذي يفترض أن يمثله [*]،و في 9 أوت 2012 سلم المجلس الانتقالي السلطة للمؤتمر الوطني العام المنتخب لتبدأ مرحلة انتقالية ثانية :

-المرحلة الانتقالية الثانية :9 اوت 2012-25 جوان 2014

اندلعت مع مطلع شهر فيفري 2014 موجة من الاحتجاجات التي طالبت برحيل المؤتمر الوطني العام نظرا لفشله في صوغ دستور جديد في الآجال المحددة في الاعلان الدستوري الأول ، وتزامن ذلك مع اصرار بعض الأطراف على التصعيد رغم تراجع المؤتمر الوطني العام عن قرار التمديد لنفسه و الدعوة الى انتخابات مبكرة شهر جوان ، فضلا عن دعوة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الليبيين الى الادلاء بأصواتهم يوم 20 فيفري لاختيار لجنة الستين المنوط بها صوغ الدستور [3].

– المرحلة الانتقالية الثالثة : 25 جوان 2014–الى يومنا هذا

---

[1]- يوسف محمد الصواني ، " الانتقال الديمقراطي في ليبيا : التحديات و الآفاق " ، مرجع سابق ، ص ص 20-21 .

[2]-عبد العظيم جبر حافظ ، مرجع سابق ، ص 112.

[*]- للإطلاع على أبرز الانتقادات التي وجهت للمجلس الانتقالي الليبي أنظر: - عبد الوهاب محمد الزنتاني ، مرجع سابق ، ص ص 124-126.

[3]- "ليبيا : تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة " ، ص ص 1-2، متحصل عليه من :
http://www.dohainstitute.org/file/Get/031f2c19-b52a-448c-bd50-05819a5a9080.pdf , (2015-02-11).

أدت انتخابات مجلس النواب في 25 جوان 2014 و ما أسفر عنها من نتائج و التي أظهرت عن هزيمة ثقيلة للجماعات الاسلامية و صعود وجوه مدنية بالأساس الى اندلاع الاضطرابات و تصاعد أعمال العنف التي شهدتها مدن كثيرة عدة ، و قد ترتب على ذلك مسارين يتمثل **الأول** في اندلاع صراع مسلح بين المنضوين تحت مظلة " عملية الكرامة " للمطالبة بالإطاحة بالوضع الدستوري القائم و المنضوين تحت مظلة عملية "فجر ليبيا" للمطالبة باستمرار المسار الانتقالي ، و قد أنتج تقاطع القوى السياسية في الساحة الليبية مع تحالفاتها من الميليشيات العسكرية [*] وضعا مقلقا و خطيرا ، أما **المسار الثاني** فكان في تبلور الانقسام السياسي ووجود ثنائية في مؤسسات الدولة اذ نشبت أزمة دستورية لدى انعقاد مجلس النواب في طبرق في 2 أوت 2014 أدى الى استئناف انعقاد المؤتمر الوطني العام و تشكيل حكومة انقاذ وطني استنادا لاستمرار احتفاظه بالسلطة و التفويض الشعبي المؤيد لعملية "فجر ليبيا " بعد سيطرتها على طرابلس في 24 أوت و مسارعة مجلس النواب باتخاذ قرارات مصيرية تتعلق بهيكل الدولة ، لكن ظل مجلس النواب يمارس صلاحياته رغم صدور قرار الدائرة الدستورية –ليس على أساس فاعلية أعضائه و لكن استنادا للدعم الخارجي [1] .

و في ظل استمرار تصاعد أعمال العنف بذلت العديد من الجهود الدبلوماسية لتسوية الأزمة وعودة الهدوء الى المشهد السياسي و الأمني الليبي ، و في هذا الاتجاه برزت محاولات أممية عديدة من أجل لم شمل فرقاء العمل السياسي و دعت كل الأطراف الى حل النزاع عبر الحوار بما يسهم في الحد من عبث فوضى جماعات العنف ، إلا أن حوار "غدامس 1 " و "غدامس 2 " [**] لم يسجل أي انفراج للأزمة بسبب تعنت الأطراف المعنية و اطلاقها شروطا تعجيزية ، حيث اعتبر مجلس

---

[*]- عقب انتخابات يوليو 2014 تحالفت حكومتي طرابلس و طبرق مع عدد من الميليشيات العسكرية ، حيث يصطف مع حكومة طرابلس 11 كيانا كيانا مسلحا هي : "قوات فجر ليبيا" و " درع الغربية" و "تنظيم أنصار الشريعة "و "درع الوسطى " و "ثوار مصراتة"و "كتائب الدروع "و"مجلس شورى ثوار بنغازي" و "كتيبة راف الله السحاتي"و " تنظيم مجلس شورى مجاهدي درنة و ضواحيها " و تنظيم شباب شورى الاسلام "و أخيرا "كتيبة الفاروق " ، و على الجهة الأخرى يصطف مع حكومة طبرق 12 كيانا عسكريا و هي ما يسمى ب "قوات رئاسة أركان الجيش""قوات حرس المنشآت النفطية" و "كتائب الزنتان"و " درع الغربية" و "كتائب رشنافة" و "صحوات المناطق""كتيبة حسن الجويفي"و "كتيبة 319 التابعة للجيش" و"كتيبة 204 دبابات" و "كتيبة 21 صاعقة"و " قوات الصاعقة" وأخيرا "كتيبة محمد المقريف" ، أنظر : -محمد عبد الحفيظ الشيخ ، مرجع سابق ، ص 126 .

[1]- عمر خيري ، " السياقات الدستورية للأزمة السياسية في ليبيا " ، مركز الجزيرة للدراسات ، 16 ديسمبر 2014 ، ص 6 ، متحصل عليه من : http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2014/Politics%20in%20Libya.pdf , (2014-12-29).

[**] عقدت في 29 سبتمبر 2014 في " غدامس " جنوب ليبيا الجولة الأولى من الحوار بين الفرقاء السياسيين الليبيين برعاية الأمم المتحدة ، و أعلن رئيس بعثة الأمم المتحدة لدى ليبيا " برناردينو ليون " أن الحوار جرى في أجواء بناءة و ايجابية و أن المجتمعين اتفقوا على بدء العملية السياسية و مناقشة كل القضايا ، وفي 9 ديسمبر 2014 أعلنت الأمم المتحدة تنظيم جولة حوار "غدامس 2" بين الاطراف السياسية و العسكرية في مناطق شرق ليبيا و غربها لكن المبعوث الدولي عاد و أعلن في الموعد المقرر نفسه تأجيل جولة غدامس 2 بعد فشله في تحقيق التوافق بين الأطراف الليبية ، و في 14 جانفي 2015 انطلقت الجولة الأولى من الحوار في جنيف بمشاركة الحكومة المعترف بها دوليا و مقرها طبرق و أعضاء من مجلس النواب المنحل و عدد من الشخصيات السياسية دون مشاركة المؤتمر الوطني العام و الحكومة المنافسة التي تتخذ من طرابلس مقرا لها ، و في 26 جانفي أجريت جولة ثانية من الحوار في جنيف و تم الاعلان عن موافقة أطراف الحوار على نقله الى ليبيا ، ليقرر المؤتمر الوطني العام في 28 جانفي المشاركة في الحوار بعد أن تقرر نقله الى ليبيا ، و في 11 فيفري انطلقت الجولة الثالثة من الحوار الوطني بين فرقاء الأزمة برعاية الأمم المتحدة في مدينة غدامس ، و صرح رئيس بعثة الأمم المتحدة في ليبيا "برناردينو ليون " أن تلك الجولة تميزت بروح ايجابية لدى المشاركين فيها معبرا عن تفاؤله بما لمسه لدى الطرفين ، و على الصعيد الغربي، بدا واضحًا أنَّ هناك انقسامًا بين الموقف البريطاني والأمريكي، الذي يصر على أن المخرج يكمن في تقاسم السلطة، بغض النظر عن نتائج الانتخابات أو أي توافقات قانونية سابقة، وتجلى هذا الموقف في تصريح السفيرة الأميركية بالجزائر "جوان بولاشيك " التي جزمت بأن الحل في ليبيا لن يكون عسكريًا ، في مقابل الموقف الفرنسي والإيطالي المتشكك في إمكانية نجاح الحوار، والذي تجلّت رسالته في تصريح وزير خارجية إيطاليا بباولو جينتيلوني، الذي أعلن فيه استعداد بلاده للتدخل العسكري في ليبيا حال طلب الأمم المتحدة ذلك، للمزيد من التفصيل أنظر:
-" جلسات الحوار الليبي " ، متحصل عليه من :
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/2/12/%D88A%D8%A8%D9%8A , (2015-12-29).

النواب في طبرق أن تمسك ميليشيا فجر ليبيا بشرعية المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته سيساهم بشكل كبير في عرقلة المشاورات من أجل بلورة حلول عاجلة للأزمة ، فيما اعتبر الطرف المقابل أن مجلس النواب قد انتهت شرعيته بحكم المحكمة الدستورية [1] .

بعد أكثر من سنة من المفاوضات الشاقة وقعت الأطراف الليبية يوم الخميس 17 ديسمبر 2015 على الاتفاق السياسي في مدينة الصخيرات المغربية و أعلنت الأطراف الليبية المشاركة موافقتها على شكل الاتفاق السياسي المعلن من قبل الأمم المتحدة ، و ينص الاتفاق على تشكيل حكومة وفاق وطني تقود مرحلة انتقالية تنتهي باجراء انتخابات تشريعية بعد عام ، و توسيع المجلس الرئاسي ليتكون من تسعة أشخاص ، رئيس و خمسة نواب و ثلاثة وزراء دول ، كما ينص على أن السلطة تتشكل من ثلاث مؤسسات دولة رئيسية هي : مجلس النواب و يمثل السلطة التشريعية ، ومجلس الدولة و هو بمثابة غرفة برلمانية استشارية و مجلس رئاسي ، و تنقل كافة صلاحيات المناصب العسكرية و المدنية و الأمنية العليا المنصوص عليها في القوانين و التشريعات الليبية النافذة الى المجلس الرئاسي فور توقيع الاتفاق و يتم اتخاذ أي قرار بإجماع مجلس رئاسة الوزراء [2].

أعلن المجلس الرئاسي الليبي في 19 جانفي 2016 تشكيل حكومة وفاق وطني جديدة تهدف إلى توحيد الفصائل المتحاربة في البلاد بموجب خطة تدعمها الأمم المتحدة ، تتشكل من اثنين وثلاثين عضوا، على أن يعمل بالقرار من تاريخ اعتماد مجلس النواب لهذه التشكيلة المقترحة، بكاملها ومنحها الثقة ، ومن أبرز أسماء الوزراء المكلفين، المهدي البرغثي لوزارة الدفاع، والعارف الخوجة لوزارة الداخلية، ومروان أبو سريويل لوزارة الخارجية، والطاهر سركز لوزارة المالية، وخليفة عبدالصادق لوزارة النفط، وشكلت التشكيلة امرأة واحدة هي أسماء الأسطى لوزارة الثقافة

وصدر المرسوم لتوقيع رئيس مجلس الوزراء ونوابه الأربعة إضافة إلى وزير شؤون المجالس المتخصصة ووزير شؤون المجتمع المدني، وهم السبعة الذين يشكلون بكليتهم مجلس رئاسة الوزراء لحكومة الوفاق، وفق ما نص عليه اتفاق الصخيرات المعدل [3]، و في تصريح أدلى به لوكالة الأنباء الألمانية في 17 مارس 2016 دعا مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا "مارتن كوبلر" إلى البدء في تولي حكومة الوفاق الوطني الليبية زمام السلطة في العاصمة طرابلس ، حيث تسيطر حكومة منافسة ذات خلفية إسلامية،

- أنظر كذلك : - هشام الشلوي ، " حوار غدامس وغياب القوى الليبية الفاعلة " ، متحصل عليه من :
http://studies.aljazeera.net/reports/2014/10/2014101481349598655.htm , (2015-12-28).
- أنظر أيضا:-"غدامس 2:تغيّر في الأجندة وأطراف الحوار"، متحصل عليه من : http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/49514/

[1]-محمد عبد الحفيظ الشيخ ، مرجع سابق ، ص 134 .

[2]- " ليبيا : التوقيع على اتفاق السلام في الصخيرات " ، متحصل عليه من :
https://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/943e7ba1-b993-4aff-9cca-b28635cc4d15 , (2015-12-27) .

[3]- " ليبيا : تشكيل حكومة الوفاق ب 32 حقيبة وزارية " ، متحصل عليه من :
http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2016/01/19/%D9%84%D9%8A%D8%A9.html , (2016-02-27).

"في غضون أيام" مؤكدا على ضرورة أن " أن يكون هناك نقل للسلطة من النظام القديم إلى الحكومة الجديدة، ويجب أن يحدث ذلك بسرعة – خلال أيام" [1] .

و فيما يلي عرض لأبرز مؤشرات المشهد السياسي الليبي ما بعد الثورة :

المطلب الأول : الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في ليبيا بعد الثورة

الحديث عن الأحزاب و منظمات المجتمع المدني في ليبيا ابان حكم العقيد معمر القذافي يعد ضربا من الخيال، و قد شكلت طبيعة النظام الشمولي الذي رفع شعار ''من تحزب خان'' أهم العوائق أمام ممارسة عمل سياسي حر ومستقل ، وهو ما أنتج أحزابا وتشكيلات سياسية مشوهة بعد سقوط النظام ، فالقوى السياسية الليبية لا تزال في مرحلة تطور و ان كان قد ظهر بعد الثورة الكثير من الكيانات السياسية وهو ما اعتبره مراقبون أمرا طبيعيا بعد تصحر سياسي دام لعقود .

الفرع الأول : الأحزاب السياسية في ليبيا بعد الثورة

ألغى المجلس الوطني الانتقالي القيود التي كانت مفروضة في عهد القذافي على تشكيل الأحزاب السياسية [*] في أعقاب ثورة 17 فيفري ، اذ أعطى الاعلان الدستوري الصادر في 3 أوت 2011 أهمية كبيرة للأحزاب السياسية ، فعلى سبيل المثال تشير المادة 4 منه الى " أن تعمل الدولة على اقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التعددية السياسية و الحزبية و ذلك بهدف التداول السلمي الديمقراطي على السلطة " ، كما تؤكد المادة 15 على أن " تكفل الدولة حرية تكوين الأحزاب و الجمعيات و سائر منظمات المجتمع المدني ، و يصدر قانون بتنظيمها ، و لا يجوز انشاء جمعيات سرية أو مسلحة أو مخالفة للنظام العام أو الآداب العامة ، و غيرها مما يضر بالدولة و وحدة التراب الوطني " [2] ، و في 2 ماي 2012 أصدر المجلس الوطني الانتقالي قانون تنظيم الأحزاب السياسية رقم (29) اضافة الى القانون بشأن ضوابط الكيانات السياسية رقم (30) لسنة 2012 و هما المنظمان لنشاط الأحزاب و الكيانات السياسية ، و هو ما فتح المجال لظهور ما يزيد عن 200 حزبا بتوجهات مختلفة ، وقد شكلت النزعات الاسلامية المعتدلة و السلفية و القومية و الليبرالية و اليسارية أحزابا في حين عكست أحزاب أخرى مرجعيات محلية أو قبلية أو اقليمية [3] ، و يمكن الاشارة بإيجاز لأبرز الأحزاب السياسية التي تتمتع بالمكانة الأهم في الساحة السياسية الليبية فيما يلي :

---

[1]- " كوبلر يدعو حكومة الوفاق الوطني الى تولي السلطة في ليبيا " ، متحصل عليه من :
http://www.dw.com/ar/%D9%83%D9%88%D8%A8%D9D8%D9%8A%D8%A7/a-19126536 , (2016-03-20).

[*] مع ذلك و رغم حظر تأسيس الأحزاب السياسية فإن الانتماءات الفكرية و السياسية المعارضة كانت واضحة بمعالمها و ألوانها في الشارع الليبي فكانت في ليبيا قيادات اقليمية لفروع أحزاب سياسية قومية و دينية بكل أنواعها و انحيازاتها اليمينية و اليسارية المتشددة و المعتدلة و التي كان لها صداها في الشارع الليبي كتنظيم جماعة الاخوان المسلمين ، حزب البعث الاشتراكي ، حركة القوميين العرب ، حزب التحرير الاسلامي ، للمزيد من التفصيل حول نشأة ، قادة و نشاط هذه الأحزاب ، أنظر : - ابراهيم فتحي عميش ، مرجع سابق ، ص ص 264-310 .

[2]- مصطفى خشيم ، " الأحزاب السياسية في ليبيا الجديدة بين النظرية و التطبيق " ، ص 1 ، متحصل عليه من :
http://arabsi.org/attachments/article/615/%D8%A7%D9%84%DD8%B2%D8%A7%DD9%82.pdf , (2014-12-11).

[3]- بول سالم ، أماندا كادليك ،« تحديات العملية الانتقالية في ليبيا » ، في: أحمد الخمسي و اخرون ، **الربيع العربي : ثورات الخلاص من الاستبداد** ، (لبنان : دار شرق الكتاب ، 2013)، ص 134 .

- تحالف القوى الوطنية : تأسس شهر فيفري 2012 على يد أحد السياسيين القلائل المتمتعين بالخبرة محمود جبريل و يضم التحالف 44 حزبا صغيرا إضافة إلى مئات الشخصيات المستقلة ومنظمات المجتمع المدني .
- حزب العدالة و البناء :و هو الفرع السياسي لحركة الاخوان تم تأسيسه في شهر مارس 2012من طرف محمد الصوان
- الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا : أنشأت سنة 1981 بالخرطوم في السودان من طرف السفير الليبي السابق في الهند "محمد يوسف المقريف" و بالرغم من كونه يعتبر من أقدم الحركات المعارضة للنظام السابق فإن أداء هذا الحزب في انتخابات المؤتمر الوطني العام سنة 2012 لم يكن جيدا نظرا لنشأته و تطوره في الخارج طيلة السنوات الثلاثين الأخيرة [1].
- التجمع الوطني للحرية و العدالة و التنمية : شكله كل من عبد الحليم بلحاج و الشيخ علي الصلابي صاحب النفوذ و التأثير ، و الذي أكد أن أهداف الحزب تستند الى تفسير معتدل للعقيدة و أنه أكثر وطنية في نواياه من الاسلاميين ، فيما يقول منتقدوه أن روابط قادة الحزب مع قطر تخفي أجندة اجتماعية و سياسية أكثر محافظة ، وحسب المتتبعين من المرجح أن يكون لهذا الحزب وجود كبير في طرابلس و يمكن أن يكون اما منافسا محتملا أو شريكا لجماعة الاخوان المسلمين [2].

و من خلال تتبع بعض الاعلانات التأسيسية للأحزاب السياسية الجديدة في ليبيا يتضح وجود نمطية لهذه الأحزاب الى درجة تمكننا من القول بأن مبادئها متكررة بشكل ملموس ، وباستثناء التحالف الوطني و الى حد ما حزب العدالة و البناء يلاحظ أن بقية الأحزاب الأخرى تتسم بالنمطية و ذلك على النحو التالي [3]:

- ✓ تقارب مسميات الأحزاب التي تأسست حيث يلاحظ مثلا تكرار مصطلح أحزاب الوسط أو الوسطية ، أو الحزب الليبي أو الديمقراطي على العديد من الأحزاب الجديدة .
- ✓ عدم النضوج السياسي للكثير من الأحزاب حيث يلاحظ مثلا أن بعضها يتم الاعلان عنها بشكل شخصي أو في اطار قبيلة معينة الأمر الذي يرجح تغليب رابطة الدم على المصلحة السياسية التي تقام على أساسها الأحزاب المعاصرة.
- ✓ الخلط بين المبادئ و الأهداف حيث تشير العديد من البيانات التأسيسية للأحزاب الليبية الى مبادئ عامة لا يمكن أن تكون هدفا قابل للتحقيق على أرض الواقع .
- ✓ عدم تماشي المبادئ المعلن عنها مع أيديولوجية الحزب حيث يلاحظ مثلا أن بعض الأحزاب تعلن في بياناتها التأسيسية على الوسطية في الوقت الذي تطالب فيه بتغيير الأوضاع القائمة الأمر الذي يصنفها في خانة اليسار المتطرف ، أو كأن تدعي

---

[1]- "تقرير فريق الاتحاد الاوروبي لتقييم الانتخابات في ليبيا " ، 7 جوان 2012 ، ص 9 ، متحصل عليه من :
http://www.eueom.eu/files/pressreleases/other/eueat-libya-2012-final-report_ar.pdf , (2013-08-09).

[2]-بول سالم ، أماندا كادليك ، مرجع سابق ، ص 136 .

[3]-مصطفى خشيم ، مرجع سابق ، ص ص 4-5 .

أحزاب أخرى الوسطية و تطالب في نفس الوقت بتطبيق الشريعة الاسلامية كمصدر وحيد للقانون في ليبيا الجديدة ، و هو ما يصنفها في خانة اليمين المتطرف .

- ✓ التأكيد على مبادئ ليس لها علاقة بوظائف و نشاطات الأحزاب السياسية و من أمثلة ذلك تكرار البيانات التأسيسية لمبدأ فصل السلطات الذي يحدده دستور البلاد في العادة بعد الاستفتاء عليه من قبل الشعب ككل .

عموما تفتقد الأحزاب التي تم الاعلان عن تشكيلها حتى الآن في ليبيا الى المكونات و العناصر التي تميز الأحزاب في النظم الديمقراطية ، و ينطبق عليها ما يراه الباحث محمد نور الدين أفاية بشأن الأحزاب السياسية في دول الثورات العربية من أنها " عاجزة أن تعلب دور الفاعل السياسي و الاجتماعي بما يحقق نجاح الانتقال الديمقراطي لأنها بحاجة للقطع مع القبيلة و الغنيمة و العقيدة ... وأن لا تعتمد الشعارات و التحريض و الشعبوية العامية "[1]، مع ذلك و على الرغم من غياب الثقافة السياسية للأحزاب في ليبيا الجديدة إلا أن زخم الحراك السياسي القائم منذ قيام ثورة 17 فيفري يعتبر ملموسا و يشير من ناحية الى بروز عدد كبير من الأحزاب التي قد لا تتسع لها الساحة السياسية في ليبيا الجديدة ، كما يعكس من ناحية أخرى عدم نضوج مفهوم الحزبية لدى البعض ، لكن تاريخ الأحزاب السياسية يؤكد على أن بداية عملية التحول الديمقراطي ترتبط في الغالب بعدم نضوج حزبي من ناحية و كثرة الأحزاب السياسية من ناحية أخرى ، و الأكيد أن الديمقراطية و دور الأحزاب السياسية فيها يجسد عملية تراكمية تحتاج الى وقت كافي ، ولاشك أن ليبيا الجديدة تحتاج الى وقت كافي لكي تتشكل الأحزاب السياسية و تؤدي الوظائف المناطة بها .

الفرع الثاني : منظمات المجتمع المدني في ليبيا بعد الثورة

لقد عانى المجتمع المدني في ليبيا و كل أنماط و مستويات العمل الأهلي من هيمنة الدولة و تسلطها و ذلك سواء تعلق الأمر بالنظام الملكي أو بنظام القذافي، لذلك و كما يعتبر الباحث منصف وناس فإن " تاريخ العمل الجمعياتي في ليبيا تاريخ تقطاعات و ليس تاريخ تراكمات " ، فمثلت ليبيا القذافي نموذجا في التعامل مع المجتمع المدني عكس مثلما يستخلص محمد زاهي المغيربي " كوربورتارية الدولة" ، اذ كان لزاما على النقابات و الروابط المهنية الجماعية الالتزام بالسياسة العامة للدولة التي تملك وحدها حق انشاء أو حل هذه التنظيمات ، لذلك لم تحتل منظمات المجتمع المدني أي فضاء مستقل و منفصل عن الدولة بل اعتبرت جزءا من آليات النظام السياسي [*] ، لذلك فإن غياب هذا المكون في ليبيا يجعل عملية الانتقال أكثر

---

[1]-يوسف محمد الصواني ،« الانتقال الديمقراطي في ليبيا : التحديات و الافاق »، مرجع سابق ، ص 24 .

[*]- تراوح عدد الجمعيات في عهد القذافي ما بين 90 الى 95 جمعية تم تسجيلها وفقا لقانون الجمعيات الأهلية رقم 111 لسنة 1970 و قانون رقم 19 لسنة 2001 لإعادة تنظيم الجمعيات الأهلية و الذي كان يوصف بقانون كبت الجمعيات الأهلية و تقييدها ووضعها في مسار النظام ، أنظر :
- وليد الصالحي ، خليل جبارة ، "المجتمع المدني : الواقع و التحديات " ، مؤسسة المستقبل (ليبيا) ، جوان 2012 ، ص 14 ، متحصل عليه من :
http://www.foundationforfuture.org/en/Portals/0/Publications/% D8%A7%D8%B3%D8%A7.pdf , (2013-05-07).

عرضة للفشل في تحقيق أي مستوى من الديمقراطية [1]، و بعد اسقاط نظام القذافي شهدت الساحة الليبية بروز عدد كبير من منظمات المجتمع المدني يتراوح عددها حاليا ما بين 1800 و 1900 منظمة و جمعية تعددت و اختلفت أحجامها و طبيعتها بحسب الفئات و المناطق الجغرافية التي تستهدفها ، و كان لهذه المنظمات دور هام في ولادة العديد من الكيانات السياسية التي تقدمت بالترشح لانتخابات المؤتمر الوطني العام،و هو ما جعلها تلعب دورا مؤثرا على المشاركة السياسية ومحاولة رسم معالم النظام الليبي الجديد [2].

و قد عملت منظمات المجتمع المدني التي نشأت حديثا اثر اندلاع الثورة على تنظيم مبادرات اغاثة خيرية للاستجابة للحالة التي فرضتها الثورة على الأرض و تقديم المساعدات الطبية و الغذائية ، و عقب اعلان التحرر في 23 أكتوبر 2011 تحولت اهتمامات المنظمات و الجمعيات الى قضايا التوعية بموضوعات المصالحة الوطنية و السلم الأهلي و الحوار و المواطنة و الديمقراطية و العدالة الانتقالية و حقوق الانسان و الشفافية و قضايا المركزية و اللامركزية و الفدرالية ، بالإضافة الى دعم و تقوية مشاركة المرأة و الشباب في الحراك السياسي [3]، و الملاحظ أن منظمات المجتمع المدني الناشئة في ليبيا تميزت بغلبة الطابع الجهوي أو المحلي اضافة الى أن الكثير منها تعرضت للتشرذم و الانقسامات و الانشقاقات بما يعكس عدم القدرة على تبني و استيعاب الرؤى المختلفة ، فضلا عن ذلك يظل المجتمع المدني في الكثير من الحالات متعمدا على الادعاء بشرعية اكتسبها أثناء الثورة و الحرص على استثمار هذه الشرعية و هو ما خلق دينامية صراعية في علاقات المنظمات ببعضها ، حيث تقوم المنظمات المرتبطة بالأحزاب بشكل خاص باستخدام هذه الأداة و هو ما يجعل المجتمع المدني يدخل دائرة الصراع الحزبي و ينحرف عن أهدافه و

يحول في الوقت ذاته دون نشوء أي كتلة حرجة للتأثير في السياسة ، ولا يجعل المجتمع المدني المستقل قادرا على منافسة منافسة منظمات تتسلح بالموارد المادية و بالشرعية الثورية [4].

المطلب الثاني : العملية الانتخابية في ليبيا بعد الثورة

حدد الاعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3 أوت 2011 من قبل المجلس الوطني الانتقالي مدة 240 يوما عن اعلان التحرير موعدا لإجراء انتخابات المؤتمر الوطني العام ، و تم انشاء المفوضية العليا للانتخابات كهيئة وطنية مخولة بالإشراف على اجراء انتخابات المؤتمر الوطني العام بموجب أحكام القانون رقم 3 لسنة 2012 الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي ،كما أصدر قانون بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام ثم اصدار قانون الانتخابات في 23 جوان 2012 و حددت

---

[1]-يوسف محمد الصواني ، « الانتقال الديمقراطي في ليبيا : التحديات و الافاق »، مرجع سابق ، ص 26 .

[2]- وليد الصالحي ، خليل جبارة ، مرجع سابق ، ص 10 .

[3]- المرجع نفسه ، ص ص 18-19 .

[4]- يوسف محمد الصواني ، « الانتقال الديمقراطي في ليبيا : التحديات و الافاق » ، مرجع سابق ، ص 27 .

المادة (30) منه عدد أعضاء المؤتمر الوطني العام ب 200 عضو منتخب 120 منها للمرشحين المستقلين و 80 للأحزاب و الائتلافات المختلفة ، و تم توزيع مقاعد المؤتمر الوطني على المناطق الجغرافية بواقع 100 مقعد للمنطقة الغربية و 60 مقعدا للمنطقة الشرقية و 40 مقعدا للمنطقة الجنوبية ، بناءا على هذا التوزيع خاضت ليبيا بتاريخ 7 جويلية 2012 أي في اليوم المحدد برغم التشكيكات التي سبقت اجراءها و شهدت مشاركة كثيفة و أجواء أمنية مناسبة بعكس كل التوقعات ، تنافس للفوز بمقاعد المؤتمر الوطني العام 2639 مترشحا فرديا (مستقلا) و 374 كيانا سياسيا (قوائم) ، و حسب التقارير بلغ العدد الاجمالي العام للمسجلين 2865937 و أدنى ما نسبته 62 % من اجمالي المسجلين بأصواتهم و تعتبر نسبة جيدة ، و تميزت الانتخابات بحضور كثيف للمراقبين الدوليين و المحليين الذين اكدت تقاريرهم حسن الاعداد و التنظيم و نزاهة الانتخابات مع تسجيل بعض الملاحظات الهامشية[1] .

و قد اختلفت توجهات و طروحات القوى السياسية التي اشتركت في الانتخابات بين الاسلاميين و العلمانيين و القوميين و سيطرت على المشهد السياسي خمسة أقطاب متنافسة يمكن وضعها في الترتيب الاتي [2]:

- المجلس الوطني الانتقالي و ما يحتويه من معارضين ناشطين في ظل النظام السابق ، فضلا عن عناصر منشقة عنه.
- القادة الميدانيين الذين أفرزتهم الثورة و الذين أصبح لهم دور بارز في مرحلة الانتخابات كعبد الكريم بلحاج وأحمد باني
- الجماعات الاسلامية الناشطة في ليبيا و التي تستند على قاعدتها التنظيمية التي يعود تأسيسها الى ثمانينات القرن الماضي ، و ما تتمتع به من دعم شعبي .
- معارضة المهجر التي تتميز عن غيرها من النخب بامتلاكها رؤية سياسية أكثر تفصيلا بالرغم من بعض القصور الذي يشوب رؤاها في ما يتعلق بالمستقبل .
- النخبة السياسية ذات الخلفية القبلية و التي تسعى لإثبات وجودها على الساحة السياسية .

أفضت النتائج النهائية للانتخابات الى التصريح بفوز تحالف القوى الوطنية ب 39 مقعدا من مجموع 80 مقعد مخصص للكيانات السياسية ، و تحصل حزب العدالة و البناء على 17 مقعدا و غنم حزب الجبهة الوطنية ب 3 مقاعد ، في حين فاز كل من الحزب الوطني الوسطي و حزب الوحدة من أجل الأمة و حزب وادي الحياة للديمقراطية و التنمية بمقعدين ، و تحصل 15 كيانا سياسيا اخر على مقعد لكل منها ، و في اطار التنافس بالأغلبية تم انتخاب 120 نائبا للمؤتمر الوطني العام في 69 من جملة 73 دائرة انتخابية فرعية اعتمد فيها التصويت بالأغلبية تحصلت من بينهم امرأة واحدة

---

[1]-" تشكل الجسم السياسي في ليبيا" ، مرجع سابق ، ص 3 .
-أنظر كذلك :- أمنة محمد علي ، « تحديات التحول الديمقراطي و بناء الدولة في ليبيا »، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية** ، العراق : جامعة الكوفة ، العدد17 ،2013 ، ص 244 .
[2]-المرجع نفسه ، ص 245 .

فقط على مقعد [1]، و قد مثل فشل الاحزاب الاسلامية المفاجأة الكبرى لهذه الانتخابات فقد كان من المتوقع أن يستفيد حزب العدالة و البناء من الفوز الجهوي للأحزاب الاسلامية في كل من تونس و مصر ، في حين كان من المتوقع أن يستفيد حزب الوطن و هو حزب اسلامي بارز اخر من الجدارة التي اكتسبها عبد الحكيم بلحاج كقائد عسكري أثناء الثورة إلا أنه فشل و لم يحصل حتى على مقعد واحد في معقله ببنغازي ، و يمكن ارجاع هذا الاخفاق الى عدم وجود بيئة اجتماعية و سياسية ملائمة لنجاح أطروحات و رؤى و برامج هذه الاحزاب كما في تونس و مصر ، فالليبيون بطبيعتهم مجتمع اسلامي محافظ يمارسون الاسلام بروح و نمط وسطي دون مغالاة و بالتالي هناك ثقافة استهجان لكل فرد أو جماعة أو حزب يحاول الاستعراض الديني و تسييس أو توظيف الدين لتحقيق مكانة أو موضع أو مصلحة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية .

و في 20 فيفري 2014 نظمت انتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور بموجب الاعلان الدستوري بصيغته المعدلة من قبل المؤتمر الوطني بتاريخ 9 أفريل 2013 و قانون رقم (17) لعام 2013 (قانون الانتخابات) و قانون رقم (8) لعام 2013 (بخصوص انشاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات) و اللوائح الصادرة من مجلس المفوضين للمفوضية ، و الملاحظ أن هذا الاطار القانوني وفر أساسا لإدارة الانتخابات في بعض الجوانب إلا أنه لم يف بشكل كامل بالتزامات ليبيا الدولية بخصوص اقامة انتخابات ديمقراطية ، و قد شكل الافتقار للاقتراع المتساوي بسبب الاختلافات الكبيرة في عدد السكان في الدوائر الانتخابية المختلفة و القيود على حقوق الترشح و حق الناخبين في الطعن مصدر قلق خاص ، بالإضافة الى ذلك فقد خلق استخدام نظامين انتخابيين مع وجود أحكام مختلفة لتخصيص مقاعد للمرأة و المجموعات الاثنية و العرقية نوعا من الارتباك بين الأطراف أصحاب المصلحة [2].

وقد ساد التوتر و طغى العنف على أجواء الانتخابات بينما قاطعت بعض الأقليات الاثنية ، و في يوم الاقتراع فتح 1496 مركزا انتخابيا [*] في جميع أنحاء البلاد و قدرت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات أن أقل من 50 % من الناخبين المسجلين و الذين بلغ عددهم مليونا وألفا و 910 ناخب، و في 1 مارس عقد مؤتمر صفحي تم الاعلان فيه عن النتائج النهائية ل 47 مقعدا من أصل 60 مقعدا في هيئة صياغة الدستور ، و قرر المؤتمر الوطني العام في 25 مارس اعادة الاقتراع

---

[1]- "تقرير فريق الاتحاد الاوروبي لتقييم الانتخابات في ليبيا " ، مرجع سابق ، ص 6 .

[2]- " انتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في ليبيا 2014 " ، مركز كارتر ، مارس 2014 ، ص 4 ، متحصل عليه من :
http://www.cartercenter.org/resources / publications/election_reports/drafting-arabic-final.pdf , (2014-03-29).

[*]- و بسبب المخاوف الأمنية الناجمة عن الهجمات على مراكز الاقتراع و ممانعة بعض الجهات للانتخابات لم تفتح 115 محطة اقتراع يوم الانتخاب أبوابها على الاطلاق (بما في ذلك 34 مركزا كانوا مخصصين للمكون الأمازيغي) كما أجبرت 34 محطة منها على اغلاق أبوابها خلال اليوم الانتخابي ، و تم تأجيل الاقتراع لهذا المراكز و اعادة تحديد موعد جديد لها في 26 فيفري ، و أعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات أنها ستمضي قدما بفتح محطات الاقتراع و أسفرت الجهود الرامية الى استئناف التصويت الى فتح 22 مركزا كما تم انشاء مراكز اقتراع خاصة بالنازحين و العاملين في الحقول النفطية ، أنظر: - المرجع نفسه ، ص 6 .

في الدوائر التي تعطل الاقتراع فيها يومي 20و 26 فيفري ،كما قرر اجراء انتخابات للمقعدين المخصصان للأمازيغ [1]،و بحلول نهاية العام كانت الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور قد أصدرت توصياتها الأولية و طرحتها للتشاور العام.

كما شابت المقاطعة و العنف و انخفاض عدد المصوتين الانتخابات التي انعقدت في 25 جوان 2014 لتشكيل مجلس النواب "البرلمان الجديد" المكون من 200 عضوا و الذي استبدل المؤتمر الوطني العام ، و بسبب المقاطعة و انعدام الأمن تم شغل 188 مقعدا فحسب ، و في أعقاب الانتخابات اجتمع قرابة 158 من أعضاء البرلمان الجديد في طبرق شرقي البلاد متذرعين بمخاوف أمنية في طرابلس و قاطع قرابة 30 عضوا برلمانيا هذه الخطوة ، و في الأول سبتمبر اختار البرلمان "عبد الله الثني" لشغل منصب رئيس وزراء ليبيا و في خطوة مناوئة للبرلمان المتركز في طبرقة أعلن بعض أعضاء المؤتمر الوطني العام السابق اختيارهم " عمر الحاسي " لشغل منصب رئيس الوزراء ، و في 6 نوفمبر أصدرت المحكمة العليا الليبية حكما يقضي بعدم دستورية أحد تعديلات الاعلان الدستوري الذي مهد السبيل الى قانون انتخابات مجلس النواب [*] و رفض البرلمان المنتخب قرار المحكمة العليا ، كما اجتمع بعض أعضاء المجلس التشريعي السابق " المؤتمر الوطني العام " و أعلنوا أنهم جهة التشريع الشرعية و طالبوا بحل مجلس النواب
ليدخل الطرفان في نزاعات مسلحة [2].

خلاصة القول ، لقد مثلت مختلف المحطات الانتخابية التي شهدتها ليبيا بعد ثورة فيفري 2011 خطوة مؤسساتية مطلوبة للتقدم بليبيا و أثبتت أن هناك تصميما للمضي قدما بالتحول الديمقراطي في البلاد بالرغم من الظروف السياسية الصعبة و المخاوف الأمنية المثيرة للقلق ، هذا و تؤكد الصعوبات الاجرائية و المستويات المنخفضة من المشاركة على الحاجة الملحة للمزيد من الحوار السياسي لضمان استمرار جميع الليبيين كجزء من العملية الانتقالية و أن يتمكنوا من الاسهام في تشكيل مستقبل دولتهم ، و لهذا الأمر أهمية بالأخص قبل اجراء أي عمليات انتخابية مقبلة حتى يتسنى للهيئة المنتخبة أن تمثل ارادة الشعب الليبي بشكل فعال .

المطلب الثالث : مسار المصالحة الوطنية و العدالة الانتقالية في ليبيا

احتلت قضية المصالحة الوطنية و العدالة الانتقالية ولا تزال موقعا مركزيا في النقاش الدائر في الأوساط السياسية الليبية ما بعد الثورة ، و في 26 فيفري 2012 بادر المجلس الوطني الانتقالي بإصدار قانون بشأن ارساء المصالحة الوطنية [**]و

---

[1]- المرجع نفسه ، ص 37 .

[*]- ابطال الفقرة 11/30 من الاعلان الدستوري و التي سبق تعديلها في 11 مارس 2014 باعتبار أن اصدارها خالف اللائحة الداخلية للمؤتمر الوطني و هو ما يترتب عليه بطلان الانتخابات التشريعية لمجلس النواب ، أنظر : - عمر خيري ، مرجع سابق ، ص 6 .

[2]- " التقرير العالمي 2015: ليبيا " ، منظمة هيومن رايتس ووتش ، جانفي 2015 ، ص 1 ، متحصل عليه من :
http://www.hrw.org/sites/default/files/related_material/libya_ar_2.pdf , (2015-04-09).

[**]تعني المصالحة الوطنية في أبسط معانيها عملية للتوافق الوطني على أساسها تنشأ علاقة بين الأطراف السياسية و المجتمعية قائمة على التسامح

العدالة الانتقالية بهدف ترسيخ السلم الاجتماعي و ردع انتهاكات حقوق الانسان ، بيد أن هذا القانون قوبل بانتقادات عديدة أبرزها أنه أعطى الأولوية للمصالحة الوطنية على مصطلح العدالة الانتقالية و أنه صدر على عجل دون مناقشته بالشكل الكافي و دون اشراك المجتمع المدني و ضحايا النظام السابق و ذويهم في الحوار حوله، كما جاء القانون قاصرا عن استيعاب العدالة الانتقالية كعملية و ليست مجرد هيئة لتلقي المنازعات التي تعرض عليها كما لم يعالج التعقيدات القانونية المتعلقة بالتقادم في القانون الجنائي و المدني [1]، و قد أفضت هذه الانتقادات و غيرها [*] لإقرار البرلمان الليبي و بعد جدال كبير قانون العدالة الانتقالية في 22 سبتمبر 2013 [**] و ذلك بعد موافقة 97 نائب عليه من أصل 120 حضروا الجلسة .

و قد اتخذت ليبيا عددا من الخطوات لتحميل أعضاء النظام السابق مسؤولية حكمهم ، اذ يتواجد حوالي 200 من كبار المسؤولين في النظام السابق في السجون الليبية ، و في أكتوبر 2013 مثل حوالي 38 منهم أمام المحكمة في طرابلس بما في ذلك رئيس الوزراء السابق البغدادي المحمودي ووزير الخارجية السابق عبد العاطي العبيدي و رئيس المخابرات السابق عبد الله السنوسي ، بالإضافة الى ذلك أرسلت السلطات الليبية طلبات اعتقال الى الأنتربول بحق 40 من كبار المسؤولين السابقين الذين لا يزالون طليقين بمن فيهم ابن عم القذافي و مساعده السابق أحمد قذاف الدم ووزير الداخلية السابق ناصر المبروك و ابنة القذافي عائشة [2].

و حسب المتتبعين قد يؤدي قانون العزل السياسي [***] الذي تم اقراره تحت السلاح و محاصرة و اقتحام وزارتي العدل و الخارجية من قبل الميليشيات المسلحة الى تقويض فرص تحقيق المصالحة الوطنية ، لكون هذا القانون يغامر ليس فقط بتوفير

و العدل و ازالة اثار صراعات الماضي لتحقيق التعايش السلمي بين أطياف المجتمع كافة ، بما يضمن الانتقال الصحيح للديمقراطية من خلال آليات محددة و وفق مجموعة من الاجراءات ، أنظر :

- محمد عبد الحفيظ الشيخ ، « مسار المصالحة الوطنية و السلم الاجتماعي بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا » ، **شؤون عربية** ، مصر :الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، العدد 160 ، شتاء 2014 ، ص ص 67 -68 .

[1]- محسن عوض و اخرون ، مرجع سابق ، ص ص 245-246 .

[*]- نشير أيضا الى الانتقادات التي وجهت للمجلس الوطني الانتقالي بعد اصداره للقوانين رقم 35 و 37 و 38 أواخر شهر أفريل 2012 بضغط من الكتائب المسلحة لحمايتها من المحاكمة بسبب جرائم الحرب أو انتهاكات حقوق الانسان التي ربما ارتكبها أفرادها خلال الثورة ، و تتناقض هذه القوانين عمليا مع ما يسعى قانون العدالة الانتقالية لتحقيقه ، اذ يمنح القانونان رقم 35 و38 العفو عن أي أعمال قد تعتبر ضرورية خلال ثورة 17 فيفري ، أما القانون 37 فقد أقر لتجريم الأفعال أو الكلام الذي يعتبر ضارا بجهود الثورة ، لكن تم الغاء هذا القانون الاخير في 14 جوان 2012 ، للمزيد من التفصيل أنظر : - بول سالم ، أماندا كادليك ، مرجع سابق ، ص 128 .

[**]يقصد بالعدالة الانتقالية في القانون رقم 29 لسنة 2013 و في مادته الأولى " معالجة ما تعرض له الليبيون خلال النظام السابق من انتهاكات جسيمة و ممنهجة لحقوقهم و حرياتهم الأساسية من قبل الأجهزة التابعة للدولة عن طريق اجراءات تشريعية و قضائية و اجتماعية و ادارية ، و ذلك من أجل اظهار الحقيقة و محاسبة الجناة و اصلاح المؤسسات و حفظ الذاكرة الوطنية و جبر الضرر و التعويض عن الاخطاء التي تكون الدولة مسؤولة بالتعويض عنها "، أنظر : - " قانون رقم 29 لسنة 2013 بشأن العدالة الانتقالية " ، ص 2 ، متحصل عليه من :

http://www.aladel.gov.ly/main/uploads/sections/459_Transitional_Justice_Law.pdf

- للمزيد من التعمق في مفهوم العدالة الانتقالية ، نشأتها و أبرز تجاربها الناجحة ، أنظر :

-أحمد شوقي بنيوب ، «العدالة الانتقالية : المفهوم و النشأة و التجارب »، **المستقبل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 35 ، العدد 413 ، جوان 2013 ، ص ص 129-152 .

[2]- ابراهيم شرقية ، " اعادة اعمار ليبيا : تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية " ، مركز بروكنز الدوحة ، ديسمبر 2013 ، ص 22 ، متحصل عليه من :

http://www.brookings.edu /papers/2013/12/03-libya-national-reconciliation-sharqieh/arabic.pdf , (2014-03-15).

[***]صدر في 5ماي 2013 ينص على حرمان فئتين من حقوقهم السياسية ، تضم الفئة الأولى كل من تولى خلال الفترة من 1 سبتمبر 1969 وظائف

الظروف الملائمة لنشوء معارضة قوية بل أنه يفتح الباب لانقسام أكثر تتضاءل أمامه القدرة و الرغبة في التسامح ، و هو ما يعرض الديمقراطية الناشئة للخطر خصوصا اذا اعتمد منهج واسع في تنفيذه ما يؤدي الى تهميش جزء كبير من الشعب الليبي و يهدد وحدته ، و في هذا الصدد حذر محمود جبريل من أن نصف مليون شخص من ذوي الخبرة سيفقدون وظائفهم نتيجة لتنفيذ قانون العزل و في ذلك محو للذاكرة المؤسساتية للدولة الليبية ، و قد ظهرت تداعيات هذا القانون و بوضوح في عدد من الأزمات الأخيرة و في هذا السياق لابد من القول أن المحاولة الانقلابية الفاشلة الأخيرة في فيفري 2014 بقيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر يجب وضعها في اطار الهزات الارتدادية لقانون العزل السياسي و محاولة القوى و الرموز المستهدفة من هذا القانون البقاء و ضمان وجودها في الخريطة السياسية المستقبلية لليبيا [1] ، و في 2 فيفري 2015 ألغى مجلس النواب الليبي قانون العزل السياسي بعد جدل طويل بين مختلف الأطراف و تمت عملية التصويت بحضور 101عضو من أعضاء المجلس ، و هو ما سيمهد حسب المتتبعين لحكومة توافق [2].

و في اطار التحديات المرتبطة بتحقيق المصالحة الوطنية تحضر مسألة العدالة الانتقالية كمتغير ذي أهمية كبيرة كونه شديد الصلة باقتراب المصالحة الوطنية ، و هنا تبرز مجموعة من التحديات القديمة أو الجديدة في اطار مفهوم العدالة الانتقالية التي يتوقف نجاح العملية السياسية و المصالحة الوطنية على طريقة التعاطي معها منها قضية المساءلة و العدالة و الولاءات الفرعية و اشكالية المواطنة ، و قضية العنف و الارهاب و الاغتيال و انتشار السلاح و الميليشيات غير المنضوية الى سلطة الدولة ، وصراع النخب الحاكمة و الأحزاب و قضية التوافقات السياسية ، والالتزام و التنصل ، و التدخلات الاقليمية و الدولية و مدى استعداد الأطراف المتنازعة للدخول في اجراءات المصالحة و تقديم التنازلات و التضحيات من أجل انجاحها ، و تجنب وضع شروط تعجيزية للاندماج في المصالحة الوطنية و خاصة في ظل تنامي نوايا الثأر عند بعض المنتمين الى النظام الجديد من النخب التي كانت محسوبة على النظام السابق ، اضافة الى محدودية التجارب الناجحة في اتجاه

أو مهام حددها في (18)وظيفة منها منسق القيادات الشعبية الاجتماعية و الوظائف التنفيذية في الدولة و بعض الوظائف الدبلوماسية و الاكاديمية و الأجهزة الامنية و الاتحادات الطلابية و اللجان الثورية و قيادة القوات المسلحة ، و تشمل الفئة الثانية السلوك المؤدي لإفساد الحياة السياسية و الاقتصادية و الادارية خلال الفترة المشار اليها و حددها ب (8) فئات منها المتعاونون مع الأجهزة الأمنية لنظام القذافي و من تكرر منه تمجيد للنظام السابق و الكتاب الأخضر ، و من اتخذ موقفا معاديا لثورة 17 فيفري و من ساهم في قتل أو سجن مواطنين ليبيين و من تورط في نهب أموال الشعب أو أثرى على حسابه ، ولا يحق للأشخاص المشمولين بالقانون تولي المناصب و الوظائف القيادية و قد حددها في 11 وظيفة من بينها رئاسة أو عضوية الهيئات التشريعية أو الرقابية أو التأسيسية و الوظائف السيادية في الدولة ، كما أنشأ هيئة مستقلة تسمى "هيئة تطبيق معايير تولي المناصب العامة " و تتمتع بالشخصية الاعتبارية ، أنظر :

-محسن عوض و اخرون ، مرجع سابق ، ص 247 .

[1]- محمد عبد الحفيظ الشيخ ، «تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011»، **المستقبل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة37، العدد 431 ، جانفي 2015 ، ص 105 .

[2]- " البرلمان الليبي المنحل يلغي قانون العزل السياسي " ، متحصل عليه من :

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/2/3/%D8%A7%D9%84%D81% 8%B3%D9%8A , (2015-04-02).

المصالحة باستثناء بعض الحالات التي حققت نجاحات نسبية كحالة جنوب افريقيا و المغرب [1]،عموما و لتحقيق المصالحة و العدالة الانتقالية في ليبيا ينبغي على النظام الجديد[2]:

-الانخراط في عملية تحقيق العدالة الجزائية على أن ينقلب القصاص الى عدالة سياسية بل يجب تقييده بحكم القانون.

-الالتزام بجدول عمل مبني على العدالة الترميمية و ذلك بتطبيق سياسات اعادة تأهيل الضحايا و التعويض لهم مهما بلغت تكاليفها المادية و انعدمت جدواها السياسية .

-تطوير سياسات المكاشفة و الشفافية ، فإزالة الستار عن الحقائق التي وقعت في الماضي توفر للنظام الليبي الجديد فرصة لخلق مجتمع صريح منفتح يكون قادر على التعلم من عثرات الماضي .

المطلب الرابع : حقوق الانسان و الحريات السياسية في ليبيا بعد الثورة

تواصلت انتهاكات حقوق الانسان في ليبيا بعد القضاء على النظام السابق و أخذت أنماطا جديدة ، حيث برزت على وجه الخصوص قضية الممارسات الثأرية تجاه أعوان النظام السابق الفعليين أو المفترضين في ظل احتفاظ عدد كبير من المواطنين بالأسلحة التي توافرت في أيديهم أثناء الثورة ، و قد أشار تقرير أصدرته منظمة العفو الدولية شهر فيفري 2012 الى عمليات اعتقال و تعذيب متكررة للأشخاص الذين زعم أنهم من أنصار القذافي ،كما أن هناك نحو 8 ألاف محتجز موقوفين منذ 2011 مازالوا في مرافق الاحتجاز حوالي ثلاثة آلاف منهم في عهدة الحكومة و البقية تحت سلطة الميليشيات ولا يمكن لأغلب الموقوفين التواصل مع محامين أو اجراء مراجعات قضائية لاحتجازهم [3]، و في 14 مارس 2013 أعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق من أعمال التنكيل و الاحتجاز التعسفي و الحبس دون وجه حق و اساءة المعاملة و التعذيب و الاعدام خارج اطار القانون ، و دعا الحكومة الليبية الى تسهيل العملية القضائية و منع انتهاكات حقوق الانسان و التحقق فيها و شدد على مسؤولية الحكومة بصفة أساسية عن حماية السكان .

و على صعيد حرية الرأي و التعبير و التجمع السلمي انتزع المجتمع الليبي خلال الثورة حقه في التعبير و ابداء الرأي ، فانتشرت الصحف المستقلة و المواقع الالكترونية و غيرها من أشكال الاعلام الالكتروني ، لكن المسؤولين لم يعنوا بتحصين هذا الحق في الاعلان الدستوري و لم يحظ بأولوية في التشريعات التي صدرت منذ القضاء على نظام القذافي و حتى القانون الصادر في شأن تنظيم الحق في التظاهر لم يرق الى المستوى المأمول كجزء من حرية الرأي و التعبير [4]، بل و الأكثر من ذلك عمل المؤتمر الوطني العام على تضييق الخناق على حرية التعبير و التجمع و تكوين الجمعيات و الانضمام اليها ، فحظر

---

[1]- محمد عبد الحفيظ الشيخ ، مرجع سابق ، ص ص 106-108 .

[2]-نويل كالهون، **معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية الى دول ديمقراطية** ، ترجمة : ضفاف شربا ، (لبنان: الشبكة العربية للأبحاث)، و النشر ، 2014) ، ص ص 84-85 .

[3]- بول سالم ، أماندا كادليك ، مرجع سابق ، ص ص 126-127 .

[4]- محسن عوض و اخرون ، مرجع سابق ، ص ص 255- 256 .

المرسوم 2014/5 القنوات التلفزيونية الفضائية بث أراء معادية لثورة 17 فيفري ، بينما خول المرسوم 2014/13 السلطات صلاحية وقف البعثات الدراسية و رواتب موظفي الدولة خارج البلاد عن الأشخاص الذين شاركوا في أنشطة معادية لثورة 17 فيفري ، و عدل القانون 2014/5 المادة 195 من قانون العقوبات ليجرم اهانة الموظفين الرسميين و شعار الدولة و علمها و أي فعل يرى أنه يشكل مساسا بالثورة ، كما تزايدت الاعتداءات على الاعلاميين مع تفشي عدم الاستقرار ، اذ تعرض العديد منهم للاختطاف و القتل ، ففي 5 أكتوبر 2014 تم قتل "الطيب عيسى " مؤسس قناة تومسات–الطوارق ، و بعد أيام تم قتل الاذاعي "معتصم الورفلي " في بنغازي عندما قام مسلحون بإطلاق النار عليه ، و في شهر نوفمبر تم الحكم على " عمارة الخطابي " رئيس تحرير صحيفة الأمة غيابيا بالسجن خمس سنوات بعد ادانته بتهمة قذف مسؤولين عموميين لنشره مقالا في عام 2012 ادعى فيه وجود فساد في القضاء ذاكرا أسماء أكثر من 80 قاضيا ووكيل نيابة .

و في ما يخص عقوبة الاعدام فقد فرضت محاكم عسكرية و مدنية 28 حكما بالإعدام على الأقل ، و قد صدر 12 حكما منهم غيابيا و ذلك منذ سقوط نظام القذافي ، كما استمرت الهجمات على المواقع الدينية الصوفية في شتى أنحاء البلاد و لم تبذل السلطات جهدا لحماية المواقع الدينية الخاصة بالأقليات أو القبض على المسؤولين عن هذه الهجمات ، فعلى سبيل المثال قام مجهولون شهر أوت 2014 بتدنيس أضرحة صوفية في طرابلس ، كما تم شهر سبتمبر اغتيال قيادي صوفي على يد مسلحين مجهولين بمدينة درنة شرق ليبيا [1]، كما تمت عمليات تصفية في حق عدد من الناشطين السياسيين و الحقوقيين ففي شهر جوان 2014 على سبيل المثال قتلت محامية و ناشطة حقوق الانسان " سلوى بوقعيقص" اثر اطلاق النار عليها في بيتها عقب اجراء مقابلة مع الاعلام اتهمت فيها الجماعات المسلحة بتقويض الانتخابات البرلمانية ، و في ذات الشهر قتل مجهولون عضو المؤتمر الوطني العام " فريحة البركاوي " في درنة ، و في 19 سبتمبر قتل ما لا يقل عن 10 أفراد بمن فيهم ناشطان شابان على يد مجهولين [2].

أما المرأة الليبية ما بعد الثورة فقد ظلت تواجه التمييز في القانون و في الواقع الفعلي ، و لم توفر لها الحماية الكافية من العنف الذي تتعرض له على أساس نوع جنسها ، و قد ازدادت التقارير التي تتحدث عن التحرش الجنسي و جرى تبني مرسوم ينص على تعويض ضحايا العنف الجنسي من قبل ممثلي الدولة في ظل حكم القذافي و ابان الثورة بيد أنه ظل دون

---

[1]- " التقرير العالمي 2014 : ليبيا " ، منظمة هيومن رايتس ووتش ، جانفي 2014 ، ص ص 4-6 ، متحصل عليه من :
http://www.hrw.org/sites/default/files/related_material/libya_ar_1.pdf , (2014-05-12).

[2]- " حالة حقوق الانسان في العالم " ، تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2015/2014 ، ص ص 301-302 ، متحصل عليه من :
https://www.amnesty.org/fr/documents/pol10/0001/2015/arabic.pdf , (2015-06-07).

تنفيذ الى حد كبير ، كما واجهت المرشحات لانتخابات "الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور" صعوبات في الدعاية لأنفسهن و في التسجيل كمرشحات و تعرضن في بعض الحالات للاعتداءات من جانب الميليشيات [1].

و قد تسبب الاقتتال الدائر حاليا في دمار واسع للممتلكات وإصابات و قتلى في صفوف لمدنيين فضلا عن نزوح قرابة 400 ألف مواطن داخليا في ليبيا من بينهم 100 ألف من قاطني طرابلس وفر 105 ألف شخص غيرهم و بينهم أجانب الى خارج ليبيا و قامت أغلب السفارات الأجنبية، والأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ووكالات دولية بإجلاء العاملين بها، وإغلاق مقار بعثاتها في جوان الماضي ، و تفيد التقارير أن القتال الدائر أدى الى مقتل حوالي 100 شخص و اصابة 500 آخرين في ورشفانة ، كما تسبب القتال في جبل نفوسة في مقتل أكثر من 170 شخص و نزوح أكثر من 5700 عائلة ، و في لقي بأن ما يقرب من 470 شخصا حتفهم خلال الفترة الممتدة من منتصف شهر أكتوبر الى منتصف ديسمبر 2014 [2].

باختصار ، حصدت الثورة الليبية منذ اندلاعها و الى اليوم الكثير من الأرواح ووقوع الآلاف ضحايا للاعتقال التعسفي و التعذيب و عمليات القتل غير المشروعة و غيرها من الانتهاكات الجسيمة ، و تواجه السلطات الليبية الجديدة تحديات هائلة في هذا الخصوص مع دخول البلاد مرحلة انتقالية ، غير أنها تحظى بفرصة سانحة غير مسبوقة للتصدي للكثير من أخطاء الماضي ووضع الأمور في نصابها بعد تصحيحها و ذلك من أجل بلورة ضمانات وقائية فعالة تحول دون تكرار وقوع تلك الأخطاء مرة أخرى .

المطلب الخامس : مشروع الدستور الليبي الجديد

تمر ليبيا بمرحلة انتقالية تاريخية تؤسس لبناء الدولة الجديدة و مؤسساتها ، و يعد الدستور هو الضمانة الأهم للمسار الديمقراطي و بالتالي هو الاستحقاق الأهم في هذه المرحلة و ذلك لسببين رئيسيين ، الأول يكمن في الأهمية القانونية للدستور بحد ذاته بكونه يحتل قمة الهرم القانوني للدولة و يحدد طبيعة الحكم فيها و شكل النظام و يحفظ الحقوق و الحريات السياسية و المدنية ، أما السبب الثاني فيتمثل بعملية تطوير الدستور و التي تعتبر فرصة للحوار حول عقد اجتماعي جديد يتوافق من خلاله الليبيون على كيفية ادارة المجتمع و الاقتصاد و الموارد و اعادة ترسيم العلاقات فيما بينهم من جهة و بينهم و بين الدولة من جهة أخرى .

---

[1]- " حالة حقوق الانسان في العالم " ، تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2015/2014 " ، المرجع نفسه ، ص 303 .

[2]- " تحديث حول انتهاكات القانون الدولي لحقوق الانسان و القانون الدولي الانساني أثناء العنف المستمر في ليبيا " ، تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، 23 ديسمبر 2014 ، ص ص 4-7 ، متحصل عليه من :
http://www.ohchr.org/Documents/Countries/OHCHRJointly_report_Libya_23.12.14_AR.pdf , (2015-01-11).
- للمزيد من المعلومات أنظر كذالك : - " التقرير العالمي 2015 : ليبيا " ، مرجع سابق ، ص 1.

ان صياغة دستور جديد تحتاج الى حوار مجتمعي موسع في أوضاع مستقرة و هو ما لم يتيسر لحد الآن في الحالة الليبية و قد تمثل العائق الأساسي في الكيفية التي سيتم بها تأسيس لجنة صياغة الدستور ، و قد دارت التساؤلات حول ما اذا كان سيتم تعيين الهيئة من قبل المؤتمر الوطني العام أو ما اذا كان سيتم انتخابها مباشرة من قبل الشعب ، وفي الأصل كانت اللجنة تؤسس بالتعيين إلا أنه و بضغط من الفيدراليين غير المجلس الوطني الانتقالي موقفه في نهاية فترة ولايته و دعم الانتخاب المباشر بدلا من ذلك ، و في قرار لاحق من قبل المحاكم الليبية ألغت بموجبه قرار المجلس الوطني الانتقالي و لكن بقيت المسألة مفتوحة ، و في 10 أفريل 2013 صوت المؤتمر الوطني العام لصالح الانتخاب المباشر ، و عليه أصبح الدور الرئيسي للمؤتمر الوطني يتمثل في صياغة الدستور و بالتالي تمرير قانون الانتخابات الذي من شأنه أن يمكن من انتخاب لجنة صياغة الدستور في شهر جوان و اخيرا وافق المؤتمر على القانون [1]، و قد اتسمت

الحوارات الجارية بالفئوية المحدودة العدد نسبيا نتيجة التنافر بين أطراف المعارضة فكريا و شخصيا ، و قد فتحت مسألة صياغة الدستور النقاش على دين الدولة و مصادر التشريع و الهوية و اللغة .. الخ [*] ، و قد قامت منظمة منتدى ليبيا الديمقراطية باستطلاع رأي الليبيين حول الدستور و مطالبهم في المناطق الثلاث نوردها في الجدول التالي :

جدول رقم (4)يوضح أولويات و توقعات الليبيين من دستور ليبيا الجديدة

أولويات وطنية	**أولويات المناطق**
نظام حكم : – يضمن الحصول على الخدمات العامة – يعزز الديمقراطية و يضمن عدم عودة الديكتاتورية – يضمن توزيع عادل للثروة – يضمن تنمية متوازنة	**الهجرة و الجنسية في المنطقة الجنوبية :** – ترسيخ و تثبيت الهوية الليبية – ترتيب الوضع القانوني للسكان –حصر ضبط الحدود و ضمان الأمن بالدولة – ضمان حق المرأة المتزوجة من غير ليبي في منح الجنسية لأولادها
الحريات العامة :	**ادارة الموارد و الثروة في المنطقة الشرقية :** –ادارة الموارد و الثروة بشكل يؤمن الانماء المتوازن

[1]- كريستوف شيفيس،جوفري مارتيني ،" ليبيا ما بعد القذافي:الدروس والآثار المستقبلية "، ترجمة: ادريس محمد قناوي ،ص 45 ، متحصل عليه من : http://www.rand.org/content/dam/ research_reports/RR500/RR577/RAND_RR577.arabic.pdf , (2015-06-12).

[*]- دعت بعض الأطراف الى العودة الى دستور الاستقلال كحل و مخرج لفتنة الصراع على مشروع الدستور الجديد ، خاصة و أنه ينص صراحة على أن دين الدولة الاسلام ، فهو يحسم مسألة المرجعية بالنصوص التالية ، المادة (5)الاسلام دين الدولة ، و المادة (40)السيادة لله و هي بإرادته تعالى وديعة الأمة ، و الأمة مصدر السلطات ، كما ينص دستور الاستقلال أيضا على الحقوق و الحريات العامة في المواد 21،22،23،24،29، 192 ، للمزيد من التفصيل أنظر :
- محمد علي أحداش ، «تقويم الحالة الدستورية في ليبيا » ، **تحليل السياسات** ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، سبتمبر 2011، ص ص 7-8 .
- للإطلاع على مواد دستور الاستقلال ، أنظر : "دستور ليبيا 1951 " ، متحصل عليه من :
https://www.cdalibya.org/assets/files/5_1_1409499220.pdf

–حريات تعزز الاستقرار السياسي – حريات تعزز التعبير و التجمع – حريات تعزز الرفاه الاقتصادي – حريات تضمن التنوع الثقافي بما فيها استعمال اللغة – دستور يضمن حقوق المرأة و ذوي الاحتياجات الخاصة	– ادارة الموارد و الثروة على أسس الشفافية و المراقبة – ادارة الموارد و الثروة و توزيعها انطلاقا من معايير عادلة
	العدالة و التسامح في المنطقة الغربية : –دستور يضمن العدالة بين الجميع – دستور يضمن المساواة بين الجميع – دستور يضمن الأمن للجميع – تحديد المسار من أجل المصالحة

المصدر : " توقعات الليبيين من دستور ليبيا الجديدة " ، منتدى ليبيا الديمقراطية ، ص ص 2–3 ، متحصل عليه من :

https://www.beyondrd.com/assets/Introduction%20Constitutional%20Briefs%20-%20BRD.pdf

و تجدر الاشارة الى أن الفترة الانتقالية في ليبيا شهدت سبعة تعديلات دستورية يمكن القول أنها لم تكن معالجة صحيحة لأزمات الفترة الانتقالية ليس بسبب ضعف صياغتها ، و لكن لأنها جاءت في سياق انقسام سياسي عميق و بالتالي لم تسهم في حل الأزمات بقدر ما رسخت جذورها ، و الملاحظ أن التعديلات الدستورية السبعة ارتبطت كلها بإعادة توزيع السلطة السياسية ما بين المؤتمر الوطني العام و الهيئة التأسيسية و المفوضية العليا للانتخابات ، و فيما أجرى المجلس الوطني الانتقالي ثلاثة تعديلات دستورية اضطلع المؤتمر الوطني العام بأربعة تعديلات كان أهمها تغيير التعديل الثالث (6 جوان 2012) لاختصاص المؤتمر الوطني باختيار الهيئة التأسيسية لانتخابات مباشرة ، و هو ما يعني تقلص وظيفة المؤتمر الوطني لتقتصر على وضع الضوابط و المعايير اللازمة لتكوين الهيئة التأسيسية ، هذا و اتجهت تعديلات المؤتمر الوطني لتثبيت وضع ما بعد القذافي و بلورة النظام السياسي الجديد ، حيث تصدى التعديل الرابع (1 سبتمبر 2012) لتحقيق الاجماع على القرارات و القوانين التي تؤثر على هيكل الدولة و الموافقة عليها بأغلبية 120 صوتا ، و تناول التعديل الخامس ما اصطلح على تسميته بالتحصين الدستوري للعزل السياسي في 11 أفريل 2013 حيث اعتبر أن عزل بعض الأشخاص و منعهم من تولي المناصب العامة لفترة مؤقتة لا يشكل اخلالا بحقوق المواطنة و الفرص المتساوية الواردة في المادة (6) من الاعلان الدستوري .

و شكلت تعديلات فيفري و مارس 2014 ذروة الجدل الدستوري حيث وضعت أساس مرحلة انتقالية ثالثة اتسمت بالتوسع في صلاحيات الهيئة التأسيسية و اعادة هيكلة سلطات الدولة تكون بدايتها بإجراء انتخابات تشريعية مبكرة المادة (2/30) لتكوين مجلس النواب ثم انتخاب رئيس الدولة ، و هناك تعديل اخر يتعلق بالقسم الدستوري (المادة 19) حيث شهد تغيرا في مضمونه و أولوياته و انتقل من التأكيد على استقلال الدولة ووحدة أراضيها و أولوية ثورة 17 فيفري الى تبني

تعديلات في شهري فيفري و مارس 2014 تخلت عن الاشارة لوحدة البلاد و الاقتصار على الالتزام بسلامة أراضي الدولة ،كما يشكل صدور حكم قضائي في 6 نوفمبر 2014 بإبطال التعديل الدستوري السابق تعديلا اضافيا حيث يعيد ترتيب المراكز القانونية للمؤسسات وذلك بإلغاء نتائج الانتخابات و حل مجلس النواب [1].

لعل النتيجة المهمة تتمثل في أن التعديلات جعلت عملية الدستور شديدة التعقيد ، فقد صار مشروع الدستور يتم على ثلاث مراحل بعد اقرار انتخاب الهيئة بدلا من اختيارها ، اعداد قوانين الانتخاب و انعقاد هيئة المنتخبين لاختيار أعضاء الهيئة ثم انعقاد هيئة الناخبين للاستفتاء على مشروع الدستور الجديد بأغلبية الثلثين ، و هو ما ترتب عليه بدء عملية سياسية منفصلة عن السلطة العليا في الدولة ، مما أنتج سلطات مناظرة لكل من المؤتمر و الهيئة حيث صارت هيئة مستقلة استقلالا تاما عن السلطة التشريعية و السيادية و صاحبة الاختصاص الوحيد في صياغة مشروع الدستور ، و لم يحدد الاطار الدستوري طريقة أو نظاما لمراجعة أعمالها أو كيفية التصرف في حالة اخلالها بالدستور ،

و الأكيد أن ليبيا تحتاج بالأساس الى نشر ثقافة احترام الدستور و ليس الى معركة صياغة دستور جديد .

كخلاصة ، و رغم الجهود المبذولة من قبل بعض الأطراف السياسية لبناء المؤسسات و وضع لبنات دستور ديمقراطي إلا أن العملية السياسية الديمقراطية توقفت و بشكل خطير عقب انتخابات جوان 2014 و أصبحت الميليشيات أكثر رسوخا و استمرت حالة انعدام الأمن حيث لا تمارس الدولة سيطرة تذكر في مناطق بأكملها من البلاد ، اذ يفتقد المجتمع الليبي للتقاليد الديمقراطية و تهيمن عليه الهوية القبلية فضلا عن الانقسامات الناجمة عن استخدام القذافي أسلوب فرق تسد و افتقاده لأية مؤسسة مستقلة سواء في مجال الاعلام أو القضاء أو في تكوينات المجتمع المدني الحديث ، و في ظل هذه الأوضاع ليست ثمة خيارات كثيرة أمام الليبيين لإنجاح مسارهم الديمقراطي فإما الاستمرار في حالة الحرب و الاقتتال الداخلي و تبديد ثروات البلاد و بروز شبح التقسيم الذي تدعمه أطراف خارجية لإجهاض مسار الثورة ، و اما خيار الانتقال السلمي على أسس ديمقراطية حقيقية .

المبحث الخامس : تحديات و افاق بناء الدولة و التحول نحو الديمقراطية في ليبيا

يواجه الانتقال الديمقراطي في ليبيا تحديات عدة و من المؤكد أن فرص نجاح عملية الدمقرطة تتضمن القدرة على الاستجابة لهذه التحديات ، و بينما تشترك ليبيا بالتأكيد مع الحالات العالمية المشابهة في ما يتصل بمرحلة ما بعد الصراعات

[1]- عمر خيري ، مرجع سابق ، ص ص 3-4 .

أو الحروب الأهلية و كيف تلقي هذه بضلالها الكثيفة على أي تحول ديمقراطي فإن ليبيا تتوفر على مكونات و تحديات خاصة بها تستوجب معالجة حقيقية لها عبر استراتيجيات و خطط قابلة للتنفيذ .

المطلب الأول : التحديات السياسية في ليبيا و افاق تجاوزها

تواجه المرحلة الانتقالية في ليبيا تحديات سياسية قد تعصف بطموحات الشعب الليبي نحو بناء دولة مدنية ديمقراطية بعد عقود من ا لاستبداد السياسي والقبضة الأمنية ، وقمع الحريات في عهد العقيد الراحل معمر القذافي ،و الأكيد أن نجاح الليبيين في إعادة بناء دولتهم مرهون بوحدتهم الداخليَّة , ومدى قدرة قيادتهم الجديدة على التماسك وتجاوز تحديات المرحلة الجديدة ،و فيما يلي عرض لأبرز التحديات السياسية متبوعة بالحلول و الأفاق الممكنة لتجاوزها :

الفرع الأول : التحديات السياسية

عادة ما تواجه عملية مأسسة الثورة و الانتقال من الحالة الثورية الى نظام سياسي جديد تحديات هائلة ،كما هو الشأن في الحالة الليبية التي تعترضها تحديات سياسية كبيرة نورد أبرزها في الاتي :

1– تحدي بناء الدولة وإعادة هيبتها واحترام القانون في ظل التأخر في ملء الفراغ السياسي والإخفاق في ايجاد مؤسسات سياسية قوية .

2– اشكالية التوصل الى اتفاق بين القوى السياسية على شكل الدولة سواء اكانت ليبرالية أو اسلامية أو ملكية وقد تشكل أحد التحديات الأساسية في المرحلة الحالية على الساحة الليبية ، خاصة أنه الى الان لا توجد رؤية واضحة في هذا الصدد ، فالبعض يرى استمرار الصورة القائمة للدولة المركزية ، ويرى آخرون عدم ملائمة النمط المركزي لدولة بمساحة ليبيا و أن الاولى اقامة دولة فيدرالية تتيح درجة من اللامركزية مع الاقاليم الليبية الثلاثة التي تتباين تنمويا وقبليا ، ويرى فريق ثالث أن تجمع الدولة بين الامرين المركزية واللامركزية تجنبا لأي تشتت مناطقي ، و لاشك أن عدم التوصل الى حل مرض لهذه المسألة بين القوى المختلفة سيعقد من امكانية التقدم في الملفات الأخرى[1]

3– انقسام الآراء حول طبيعة نظام الحكم القادم في ورش عمل ضمت أحزاب سياسية وناشطين من المجتمع المدني بين ثلاثة نماذج : النظام البرلماني ، النظام الرئاسي ، النظام شبه الرئاسي:

– يشير أنصار النظام البرلماني الى ويلات السلطة التنفيذية المركزة في ظل حكم القذافي وه ؤلاء يخشون من أن رئاسة قوية سوف تعيد خلق الأنماط القديمة للاستبداد ويؤكدون أن الطبيعة التعددية للثورة تتطلب آلية للمشاركة الواسعة في السلطة تتحقق بالشكل الأفضل من خلال نظام برلماني.

---

[1]- محمد عاشور مهدي ، " ليبيا ما بعد القذافي : ميراث من التحديات " ، ص 4 ، متحصل عليه من :
http://www.sis.gov.eg/VR/35/4.htm , (2014-07-18).

– أما أنصار النظام الرئاسي فيعتبرون أن ليبيا في حاجة ماسة الى سلطة تنفيذية قوية وفعالة و أن أفضل وسيلة لتأمين ذلك يكون عبر النظام الرئاسي ، وهم يجادلون بأن تفتيت السلطة في الوضع الراهن ما بعد الثورة هو بالضبط نقطة ضعف ليبيا ، ويتعين التغلب عليه من خلال سلطة تنفيذية قوية منتخبة شعبيا ، ويعتبرون أيضا أن النظام الرئاسي سيكون الأكثر كفاءة في اتخاذ العديد من القرارات والمبادرات التي ينبغي اتخاذها بسرعة كي تتعافى الدولة والاقتصاد.

–ويحاول أنصار النظام شبه الرئاسي أخذ الموقف الوسطي بين الاثنين السابقين ، وهم يشيرون الى النموذج الفرنسي الذي يتقاسم فيه الرئيس المنتخب شعبيا السلطة التنفيذية مع رئيس الوزراء يكون مسؤولا أمام البرلمان ، ويؤكدون أن هذا المزيج هو الأفضل لليبيا في مرحلة ما بعد القذافي[1] .

4– اشكالية الاستعصاء الديمقراطي : ان غياب الديمقراطية والفراغ الثقافي – السياسي وغياب ثقافة الديمقراطية و هيبة القانون لدى قطاعات عريضة من الشعب الليبي قرابة نصف قرن من الزمن ستكون له انعكاسات سلبية ستترك صداها على عملية البناء الديمقراطي في ليبيا ، و يتفق المحللون تقريبا على أن الثقافة السياسية لليبين هي " ثقافة الراعي والرعية ...ثقافة المطلق والنسبي...ثقافة السادة والعبيد ..."، وهذا ما جعلها تعاني من عناصر قصور واضحة فيما يتعلق بمسألة الديمقراطية على وجه العموم وتفتقر بشكل عام الى العناصر المعززة للمشاركة السياسية والشعور بالاقتدار السياسي والاستعداد للمشاركة ، وتوفر روح المبادرة والثقة بين المواطن والنظام السياسي ، ومن شأن ذلك أن يفسر الصعوبات التي يمكن أن تواجهها عملية تفعيل دور المواطن وتعزيز درجة ومستوى وكفاءة أية عملية سياسية تخوضها البلاد [2]، ويمكن القول أن أحد أهم التحديات البنيوية هي تلك المتعلقة بالفرص التي يمكن أن يتيحها التحول الديمقراطي لتكييف الأشكال التقليدية من التنظيم الاجتماعي والولاءات والتفكير مع مطالب الديمقراطية فالمسألة تتعدى مجرد بناء الدولة الى بناء المجتمع أيضا .

5– ضعف التعاطي مع مفهوم العدالة الانتقالية و التركيز على المصالحة الوطنية بدون تحديد لشروطها و آليات تطبيقها و القواعد التي يستند اليها ، مما أدى الى عرقلة عملية اعادة بناء الدولة الوطنية و الانتقال السلس للديمقراطية ، وتجلى ذلك في الانقسامات و المحاصصة و التوافقات ، اضافة الى ضعف الوعي بالعدالة و ضعف ثقافة التسامح مما عزز الانقسامات الاجتماعية و خلق معوقات للتعايش تشتد تأثيراتها بدوافع سياسية مثلما هو الحال اليوم[3] .

6– **تنامي مخاطر التقسيم التي تتغذى من الانشقاقات والصراعات القبلية والعرقية** (العرب مقابل البربر) والجغرافية (الشرق مقابل الجنوب)، والتي أصبحت أكثر حدة ومحمومة بالانتقام القبلي المتبادل على خلفية الاستئثار القبلي الذي ساد

---

[1]- بول سالم ، أماندا كادليك ، مرجع سابق ، ص 141 .

[2]-يوسف محمد الصواني ،" التحول الديمقراطي في ليبيا : تحليل للتحديات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية " ، ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة الى الدولة : تحديات المرحلة الانتقالية ، الدوحة ، جانفي 2012 ، ص 5 .

[3]- محمد عبد الحفيظ الشيخ ، « مسار المصالحة الوطنية و السلم الاجتماعي بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا » ، مرجع سابق ، ص 71 .

في مرحلة حكم القذافي وفي المرحلة التي أعقبت سقوطه ، وفي هذا السياق يؤكد الباحث الأمريكي في معهد "كاتو" للدراسات "تيد كاربنتر" أنه " من الممكن أن تقبل الأطراف المتنازعة بتقسيم فعلي للبلاد بين قبائل الشرق وقبائل الغرب لكن احتمالا كهذا يبقى مستبعدا " ، لكنه يعتبر " أن تقسيما غير رسمي لليبيا سيكون اكثر تناغما مع المعطيات الديمغرافية والسياسية والتاريخية من الاصرار على المحافظة على ليبيا بشكلها الحالي" ويؤكد أن " البديل الأكثر احتمالا للتقسيم السلمي للأراضي سيكون حربا أهلية متواصلة او انتصارا ثوريا سيولد امتعاضا في الجزء الغربي من البلاد ويهيئ لجولة جديدة من القتال خلال أعوام من الآن " [1] ، ومن هذا المنطلق يتمثل التحدي الرئيس في مدى امكانية نجاح الحكومة الانتقالية والبرلمان الذي سيناط به تشكيل اللجنة التي ستضع الدستور في تمثيل جميع القوى السياسية والقبلية في البلاد من جهة وفي أداء المهام المكلفة بها بفعالية من ناحية اخرى.

7- تحدي عودة معارضة المهجر لممارسة العمل السياسي بها واحتمالات نشوب خلافات بينها وبين القوى والنخب السياسية المحلية خاصة فيما يتعلق بتمثيل تيارات المهجر في المرحلة المقبلة ومدى شرعيتها داخل المشهد السياسي الليبي .

8- **تحدي التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية** : وقد عبرت تقارير مختلفة عن قيام دول خارجية بالتدخل في المنافسة أو الصراع السياسي بين قوى سياسية ليبية لصالح طرف دون الاخر ، ويمكن هنا أن نستحضر الجدل والنقاش الساخن الذي تمحور حول التدخل القطري في الشؤون الداخلية والاتصالات أو الدعم المقدم لفئات من الاسلاميين وهو ما أثار حفيظة الكثيرين من ساسة ليبيا الذين أقدم بعضهم على انتقاد قطر بطريقة جاوزت أحيانا العرف الدبلوماسي [2] .

9- الدور المتوقع للناتو في مرحلة ما بعد القذافي : اذ ثمة غموضا لافتا حول المقابل العسكري والاقتصادي والسياسي الذي سيحصل عليه الناتو لاسيما و أنه كان شريكا أساسيا للمجلس الوطني الانتقالي ومقاتليه في اسقاط نظام القذافي ، وسيكون على الشعب الليبي ونظامه الذي سيختاره بحرية أن يخوض فصولا من المعاناة كي يحفظ لنفسه استقلالية قراره الوطني [3] .

10- الاختلاف الفكري والثقافي المتوزع ما بين القوى السياسية الفاعلة على الساحة الليبية و الذي أدخلها في صراع على السلطة في بلد لم يألف الديمقراطية على مستوى الممارسة السياسية أو المجتمعية ، في ظل تنامي المخاوف من ميل الثورة لأحد التيارات المتنافسة على السلطة أو صراعا ما بين هذه القوى وشباب الثورة التي شاركت بجهد كبير في اشعالها و انهيار النظام الليبي السابق وهو ما أدخل البلاد في دوامة حقيقية من الفوضى وعدم الاستقرار.

---

[1]- توفيق المديني ، " المرحلة الانتقالية في ليبيا : تحديات البناء " ، مرجع سابق ، ص 4 .
[2]- يوسف محمد الصواني ،" التحول الديمقراطي في ليبيا : تحليل للتحديات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية " ، مرجع سابق ، ص 7 .
[3]-عبد الاله بلقزيز ، مرجع سابق ، ص 231 .

11- ضعف البنى السياسية والاجتماعية التي ظهرت (الأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني)أمام البنى التقليدية بسبب تضخم السلطة و غياب الدولة والحياة السياسية في ليبيا لما يزيد عن أربعين عاما مع ما يتبعه ذلك من ظواهر الخلاف بين سلطة الدولة الوحيدة والسلطة الأهلية التقليدية وربما التقاتل بينهما ، الأمر الذي قد يؤدي الى اصطدام مشروع الدولة المدنية الديمقراطية بالمجتمع التقليدي (القبلي) [1]، وذلك في ظل افتقار الأحزاب السياسية المشكلة الى المكونات والعناصر التي تميز الأحزاب في النظم الديمقراطية وعجزها على وضع برامج سياسية محددة وتحديد هويتها السياسية وموقفها من القضايا الراهنة من جهة وطغيان الارتباطات القبيلة أو الجهوية و أحيانا العائلية على توجهات ومواقف تنظيمات المجتمع المدني من جهة أخرى ، والخشية أن يؤدي اصطدام مشروع الدولة المدنية الديمقراطية بهذا الاجتماع الاهلي التقليدي الى اضطرار النظام السياسي القادم الى التنازل أمامه قصد تجنب الاخفاق في ادارة سلطة الدولة من جهة ثانية .

12- ازدواجية التناقض بين الانتماء الى المجتمع المدني من جهة والانتماء الى القبيلة من جهة أخرى في مرحلة البناء الديمقراطي في ليبيا ، وذلك بسبب غياب المجتمع المدني طوال أربعة عقود ونصف وهو ما ساهم في تكريس الانتماءات الضيقة على حساب الهوية الوطنية فالانتماء القبلي قد يعيق فعالية المجتمع المدني حتى في ظل قواعد اتخاذ القرارات المبنية على الديمقراطية ، حيث سيحرص كل طرف على نصيبه من السلطة حسب الانتماءات بعيدا عن الشعور بالانتماء للوطن .

13- اشكالية غياب الوعي الانتخابي الناجم عن الأثر السلبي الذي تركته سياسة الاستبداد والتسلط التي اتسمت بها الحقبة القذافية ، فالفراغ الدستوري الذي فرضته طبيعة الحكم الاستبدادي من عام 1969 الى عام 2011 وما نجم عنه من ترسخ لمظاهر الثقافة السياسية التابعة في أنماط متعددة من اللامبالاة ستظل انعكاساتهما السلبية مستمرة على المديين القصير والمتوسط ، وستبرز مخاطرهما حتى في وجود قواعد اتخاذ القرار في اطار ديمقراطي [2].

14- تصاعد الحديث عن دور ومستقبل الاسلام السياسي في ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي في ظل دورهم الكبير في اسقاط حكم القذافي ، وقد بدا انقسام واضح بين شركاء معركة اسقاط القذافي بالأمس حول هوية النظام وتوجهاته ما بين فريق يرى ضرورة ا لأخذ بالنمط الليبرالي الغربي في الديمقراطية والحكم و اخر يرى أن الهوية الليبية هوية اسلامية ولا ينبغي التحايل عليها أو الالتفاف حولها بأي صورة من الصور أو مبرر من المبررات[3].

---

[1]-عبد العظيم جبر حافظ ، « التطورات السياسية في ليبيا على اثر ثورة 17 فيفري 2011 : رؤية سياسية تحليلية » ، مرجع سابق ، ص 115 .
[2]-زايد عبيد الله مصباح ، مرجع سابق ، ص ص 82-84 .
[3]- محمد عاشور مهدي ، مرجع سابق ، ص 8 .

15- غياب اعلام فاعل غير مسيس لصالح قوى معينة فقدت برزت في المرحلة التالية للثورة على القذافي وسائل اعلام تفتقر للشروط المهنية منحازة لخدمة توجهات أو أجندات سياسية وتوفر في الغالب المجال لظهور نخب أو قيادات ذات رؤية محددة [1] .

الفرع الثاني : الافاق السياسية

ان التحول من نظام ديكتاتوري شمولي الى دولة ديمقراطية سيتطلب جهد كبير من القوى السياسية الليبية التي ينبغي أن تضع خلافاتها و مصالحها الضيقة جانبا و توحد جهودها لتحقيق الاتي :

1- بناء الدولة وإعادة هيبتها من خلال ممارسة الدور الأساسي للسلطة المركزية للدولة ، وهذا يتطلب في المقام الأول اعادة بناء مؤسسات الدولة السيادية وفي المقدمة مؤسسة الجيش الوطني والمنظومة الأمنية ومؤسسات القضاء والعدالة الاجتماعية ، ويستلزم الأمر أعواما من الممارسة الديمقراطية المقرونة بسياسة ثقافية هادفة الى غرس قيم الحرية والعدالة والتعددية بدلا من ثقافة الشخصنة والخضوع للاستبداد السلطوي والانتماءات العشائرية و الجهوية الضيقة التي كرسها القذافي طيلة 42 عاما [2].

2- خلق فهم مشترك لدور القانون في مرحلة بناء الدولة على نحو يمكن أن يقوم بدور مزدوج يتمثل أولا في كونه شرط أساسي أو جزء من البنية الأساسية لترسيخ النظام وإعادته في حال اضطرابه ، كما أنه من أهم عوامل استمرار هذا النظام من ناحية أخرى ، مع ضرورة أن يستوعب الجميع ويساعد على تطبيق السياسات لمصلحة الجميع والعمل على عدم تسييسه ومنع استخدامه لفرض أجندات سياسية بعينها واستبعاد غيرها ، بما يؤدي الى اعادة بناء الدولة وبشكل سريع وفعال ومنتج للسلم والآمان والتوزيع العادل للثروات على نحو يؤدي الى الرفع من المستوى الاقتصادي والاجتماعي لجميع أفراد المجتمع [3] .

3- تحديد المصالح العليا للدولة في مرحلة البناء وبالتالي تحديد دور القانون في هذا الشأن ووظيفته وكيفية تفعيله لخدمة السياسات العامة والنهوض بالاقتصاد الوطني والاتفاق على تحديد مقومات الأمن الوطني الليبي ووضع خطط ارشادية لتوضيح كيفية تحقيق كل هدف منها والوقت اللازم لذلك وصلاحيات الجهات التي تكلف بالقيام بها [4]

4- بناء توافق وطني قائم على تعاقد جديد يستمد مشروعيته من الشعب الليبي كضمانة وحيدة للاستقرار ولملء الفراغ السياسي الذي عمل النظام الشمولي السابق على استدامته بكل الأشكال ، وهو ما لا يمكن أن يتحقق في ظل مشاعر الثأر

---

[1]-يوسف محمد الصواني ، مرجع سابق ، ص 6 .
[2]- زايد عبيد الله مصباح ، مرجع سابق ، ص 84 .
[3]-صالح الزوي ، مرجع سابق ، ص ص 10-11.
[4]-المرجع نفسه ، ص 23 .

و الكراهية ، وما لا يمكن أن يسترجع انسجامه إلا في ظل قيم مدنية و روح المواطنة ، ومشروع كبير قادر على أن يستوعب ويتجاوز النزاعات المحلية الضيقة كمشروع بناء المغرب العربي الكبير[1] .

5-تنظيم مشاورات و حوارات مع مختلف الفرقاء السياسيين بشأن المضامين الدستورية و خاصة المسائل الخلافية منها و التي يمكن أن تأخذ حيزا أكبر من الوقت للتوافق بشأنها (كطبيعة النظام السياسي و قائمة الحقوق و الحريات و التنظيم الاداري للدولة ...) ، أو تكليف جهة محددة تتولى القيام بذلك تحت اشرافه بهدف الوصول الى توافقات سياسية في أقرب الاجال و تسهيل المهمة على الهيئة التأسيسية ، بحيث تتمكن من الاسراع في عملية صياغة مشروع الدستور[2].

6- بناء ثقافة ديمقراطية: اذ يحتاج الواقع الليبي الى خلق ثقافة ديمقراطية تؤكد على القيم الكبيرة والحاضنة للشأن والوعاء الديمقراطي المنشود ، وتسعى الى تأكيد قيم التنوع والاختلاف والتعدد المواطني حقوقا وواجبات وتشجع وتدفع الكل للمشاركة في المجال الوطني والسياسي باعتباره مجالا عاما وليس خاصا بعيدا عن الأنانية و الجهوية والنزاعات الشوفينية والقبلية التي تحول دون تطوير المشهد الديمقراطي .

7- دعم المصالحة الوطنية و العدالة الانتقالية باعتبارها احدى الآليات الأساسية العملية لإعادة البناء في ليبيا التي يتميز بالتعدد القبلي و الثقافي و الاجتماعي ، و يتطلب نجاح هذه الآلية توفر شروط و مقومات تساعد في تحقيق الاستقرار السياسي و الاجتماعي ، ولذلك ينبغي ايلاء الاهتمام بالقضايا التالية[3]:

- منح الليبيين دون استثناء حق المشاركة في النظام الجديد بدون عزل سياسي أو تمييز سياسي أو اجتماعي و على أساس حقوق المواطنة الكاملة لليبيين .
- الخروج بتصور للجنة الحقيقة و الانصاف التي تحاكم المجرمين و ليس بمفهوم العقاب الجماعي لأنصار النظام السابق و الابتعاد عن سياسة الانتقام و اللجوء الى القانون و المحاكمة العادلة بشأن أي مخالفات أو انتهاكات سابقة .
- اعداد مرتكزات عمل للمصالحة الوطنية عبر الحوار الشامل لتحقيق التعايش السلمي المشترك .
- اعتماد اجراءات عملية لتحقيق الوحدة الوطنية ووضع أولوية المصالح الوطنية من خلال تقديم حلول الوسط و التنازلات المتبادلة ، وخلق ثقافة تقوم على احترام التعدد و التنوع و ضمانته دستوريا و قانونيا و سياسيا .

8- ان النخبة السياسية مدعوة لأن تضع تحديات المرحلة فوق اعتبارات المكاسب السياسية الضيقة لتيار أو اخر ، فينبغي أن يظل التطلع لبناء دولة و مجتمع يستوعب الجميع دون أي اقصاء هو القاسم المشترك ، فلا يمكن احداث حراك

---

[1]-المختار بن عبدلاوي ، مرجع سابق ، ص 9 .

[2]-"صياغة مشروع الدستور:تجارب مقارنة و دروس مستفادة "،المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات ،جوان 2013 ، ص 46، متحصل عليه من: http://www.idea.int/wana/upload/Policy-brief-R9.pdf , (2014-03-26).

[3]- محمد عبد الحفيظ الشيخ ، « مسار المصالحة الوطنية و السلم الاجتماعي بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا » ، مرجع سابق ، ص ص 80-81 .

سياسي واقتصادي واجتماعي يقودهم نحو تحقيق النهضة والتطور بذات المسببات وذات الدوافع التي تنطلق من تصورات أيديولوجية ستساهم في الاستقطاب بشكل مرضي[1] .

9- ان أساليب الادارة اللامركزية في ليبيا تبدوا مطلوبة وتحتاج الى المزيد من النقاش العام حولها حيث تبدو هي الأنجع في تقديرنا للحفاظ على وحدة التراب الليبي الذي يؤهل ليبيا لتنتقل من مرحلة البناء الى مرحلة التفاعل والتأثير مع اقليمها العربي والإفريقي بما يعد اضافة لعناصر القوة الشاملة الليبية والعربية والإفريقية [2] .

10- ضرورة خلق مفهوم موحد لحقوق الانسان يلبي مطالب كل الليبيين بمختلف مشاربهم وتوجهاتهم سواء السياسية أو العرقية و يحفظ حقوق الأقلية ليشكل بذلك عنوانا وأساسا للمصلحة الوطنية في كل الخطوات التي تهدف الى تصفية الأجواء نحو المصالحة الوطنية ويؤسس على المواطنة التي يجب أن يتمتع بها كل ليبي ، فالاحتكام الى حقوق الانسان سيؤدي الى رفع الشعور بالمسؤولية عند الأفراد و السلطة، كما أنه يدفع نحو تكريس ثقافة الشفافية والوضوح في الاجراءات و الأعمال التي تصدر عن كل منهما، فالتصرف سيكون مقيد بحدود الحق وتعديه سيؤدي الى حصول انتهاك قد يرتب مسؤولية قانونية يمكن أن تشمل جزاءات أو على الأقل وسائل لمعالجة الانتهاكات [3].

11- تأهيل القضاء للعمل وفقا لمفاهيم جديدة مما سيساهم في قيامه كآلية قانونية بدوره في اعادة البناء وتحقيق العدالة وهذا الدور لا يمكن أن يتعزز أو يكتسب ثقة جميع الأطراف إلا اذا قام القضاء بحماية الحريات ومنع المساس بها من قبل الجميع.

12- ضرورة أن تلعب الجمعيات الأهلية دورا مهما في تأسيس ثقافة "نحن الوطنية " بدلا من ثقافة "الانا الأنانية " ونشر مفهوم حقوق المواطنة بين أفراد الشعب على نحو يدفعهم الى الشعور بالمساواة أمام القانون ، وللقيام بهذا الدور يمكن للجمعيات استخدام وسائل الاعلام المختلفة أو التعاون مع الاعلام وربما وزارات التعليم والثقافة ، كما يمكن أن تمارس نفس الدور من خلال التعاون مع وزارات الداخلية والدفاع فيما يتعلق بأعمال الأمن والتوعية بمخاطر انتشار السلاح على الأنفس والأموال بالإضافة الى الأضرار بالاقتصاد وضرب عملية التحول السياسي أو التأثير عليها بشكل سلبي .

13- ضرورة فتح وسائل الاعلام للتعبير وطرح الافكار الايجابية على أن لا يكون السبق الصحفي أو الاخباري مسبقا على المصلحة الوطنية و أمن البلاد [4].

---

[1]-يوسف محمد الصواني ، مرجع سابق ، ص 9 .
[2]-أماني الطويل ، مرجع سابق ، ص 9 .
[3]-صالح الزوي ، مرجع سابق ، ص ص 22-23 .
[4]-المرجع نفسه ، ص ص 15-19 .

14– ضرورة الوعي بالتنوع الوطني وإدراكه الواقعي بمختلف انواعه كمرحلة ضرورية تحتاج الى ضمانة دستورية لها وتحديد السياسات المطلوبة بشأن ادارته على نحو متوازن لا يتجاهل مصالح جهوية أو عرقية ، وينظر باعتبار الى السياسات الدولية التي توظف الادارة العربية السلبية للتنوع ، جهلا أو عندا في سياقات مهددة للمصالح الوطنية العربية عموما والليبية خصوصا [1].

15– الحرص على عدم تدخل القوى الخارجية و الغربية بشكل خاص في السياسات الداخلية و الخارجية للنظام الجديد في ليبيا ، عدا ما هو مشروع من حصولها و غيرها على النفط الليبي و مشاريع اعادة اعمار ليبيا بمنافسة مفتوحة و مشروعة أمام الأطراف الخارجية الدولية الأخرى كافة و بدون ابتزاز النظام الجديد من خلال ما قدمته من دعم جوي للثورة [2] .

16–حث جماعات العنف المتشددة على التحول الى مؤسسات مدنية تعبر عن أفكارها و تدافع عنها بشكل سلمي ، و يتطلب ذلك تبني استراتيجية متعددة الآجال –الطويل منها و القصير– تتضمن تطوير مناهج التعليم و تطوير وسائل الاعلام و تحقيق العدل الاجتماعي و الاقتصادي و الشفافية و المحاسبة و حفظ الحقوق السياسية و المدنية و احترام القيم و المبادئ الاسلامية و تضمين كل ذلك في دستور لكل الليبيين [3].

المطلب الثاني : التحديات الاقتصادية و الاجتماعية في ليبيا و افاق تجاوزها

تمتلك ليبيا ما يكفي من الامكانات المادية و البشرية لبناء مستقبل اقتصادي مشرق يمكن مختلف الفئات و الفعاليات داخل هذا البلد من أن تستفيد من ثرواته ، إلا أن بلوغه لن يكون سهلا فهو على العكس من ذلك يفتح المجال أمام تحديات عدة لا يستهان بها ، تتطلب البحث عن حلول ناجعة ووضع استراتيجيات فعالة .

الفرع الأول : التحديات الاقتصادية والاجتماعية

تواجه السلطات الليبية الجديدة جملة من التحديات الاقتصادية و الاجتماعية نورد أبرزها في الاتي :

–تحدي اصلاح البنية التحتية المتضررة من القتال وإعادة تعبئة خزائن الدولة فأية حكومة جديدة لن تتمكن من التعويل على العائدات النفطية في المديين القصير أو المتوسط لحل مشاكلها خاصة في ظل تأكيدات الخبراء في هذا الصدد على أن ليبيا ستحتاج الى ثلاثة أعوام على الأقل قبل أن يعود الانتاج النفطي الى مستويات ما قبل الحرب والذي يعادل 1،8 مليون برميل يوميا [4] .

---

[1]-اماني الطويل ، مرجع سابق ، ص 9 .
[2]-محمد عبد الحفيظ الشيخ ، « مسار المصالحة الوطنية و السلم الاجتماعي بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا » ، مرجع سابق ، ص 81 .
[3]- محمد عبد الحفيظ الشيخ ، «ليبيا بين جماعات العنف و الديمقراطية المتعثرة » ، مرجع سابق ، ص ص 135-136 .
[4]-توفيق المديني ، " المرحلة الانتقالية في ليبيا : تحديات البناء " ، مرجع سابق ، ص 5.

–تحدي توزيع النفوذ والموارد بما يرضي جميع الاقاليم والقبائل والجماعات العرقية خاصة في ظل بروز هواجس التخوف وعدم الثقة في ضمان عدم تكرر واقع الحرمان الذي ذاقت مرارته العديد من الأقاليم خاصة الشرقية في حقبة حكم القذافي[1] .

–تحدي تبني سياسات اقتصادية فاعلة تمكن من تأهيل الاقتصاد الليبي بالإضافة الى تحسين الاداء العام وتوحيد واستكمال وتطوير التشريعات تعزيزا لسيادة القانون.

– تحدي تأمين الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الحيوية الضرورية لإعادة الاستقرار للبلاد .

– تحدي تأهيل الطاقات البشرية ورفع قدراتها على تزويد اسواق العمل باليد العاملة ذات المهارات في ظل الهجرة القسرية للعمال الاجانب [2].

– تحدي تنويع مصادر الدخل خارج قطاع النفط الخام (95 بالمائة من الصادرات)والاستفادة من الموارد الطبيعية في الزراعة والصناعة والخدمات اللازمة لمواكبة التطورات العصرية في كل المجالات ، وذلك بعد فشل الادارة السابقة للدولة في تحقيق التنويع الهيكلي للاقتصاد الليبي على الرغم من أن تنويع مصادر الدخل كان عنوان كل الخطط التنموية التي فشلت في خلق قطاعات بديلة للنفط على المدى البعيد .

– على الصعيد الخارجي يجمع المراقبون الليبيون قبل الخارجيين على أن العون الخارجي الغربي لمناهضي نظام القذافي له ثمنه الذي يتعين على النظام الليبي الجديد أيا كانت طبيعته او توجهاته الوفاء به يأتي في مقدمة تلك الاستحقاقات اعادة النظر في عقود التنقيب عن البترول وإعادة الاعمار وحصص كل من دول الشرق(الصين، روسيا) والغرب وحلفائه (فرنسا ،بريطانيا ،الولايات المتحدة الامريكية ، قطر) ، وفي هذا السياق وتأكيدا على ما سبق ذكره صرح وزير الدفاع الفرنسي جيرار لونجيه الى صحيفة لوموند يوم 22 اكتوبر 2011 بالقول " أن فرنسا تنوي لعب دور شريك أساسي في ليبيا التي يعلم قادتها الجدد انهم مدينون لها كثيرا "، أما بريطانيا فقد أرسلت الى المجلس الوطني الانتقالي ما تعتبره خطة لإعادة الحياة للاقتصاد الليبي ولإعادة بناء البنية الاساسية المدمرة ، وتبلغ الاعتمادات المخصصة لهذه الخطة حوالي 30 مليار دولار امريكي الامر الذي يكشف جانبا من حجم الكعكة الاقتصادية التي يتم التنافس عليها حاليا بين الحلفاء ، وهو ما يزيد من تعقيد الصورة امام الحكومة الانتقالية وما سوف يليها من حكومات من كيفية التعامل مع تلك الاستحقاقات مع الحفاظ على ثروات البلاد وسيادتها .

---

[1]-زايد عبيد الله مصباح ، مرجع سابق ، ص 82 .

[2]-الحسن عاشي ، " ليبيا : التحديات الاقتصادية ما بعد الثورة " ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، أكتوبر 2011 ، متحصل عليه من : http://carnegie-mec.org/publications/?fa=45663 , (2013-06-15).

– مشكلة الهوية التي كانت أسرع المشكلات بروزا على سطح التحديات الاجتماعية في حقبة ما بعد القذافي ، اذ أنه وعلى الرغم من التجانس الديني والمذهبي الليبي على المستوى القاعدي الشعبي إلا أنه وفي اعقاب سقوط القذافي بدا أن هناك صراع هوية متعددة الأبعاد والمستويات نشير على سبيل المثال لمواضيع ك(اعادة الاعتبار لثقافة الأمازيغ، دور ومستقبل الاسلام السياسي في ليبيا ما بعد القذافي [1] .

– ميراث الأمية الثقافية والضحالة العلمية التي خلفها نظام القذافي تمثل تحديا جادا امام النظام الليبي الجديد المطالب بتطوير التعليم وربطه بالتقدم في العالم واحتياجات المجتمع الليبي .

الفرع الثاني : الأفاق الاقتصادية و الاجتماعية

يمكن للسلطات الليبية الجديدة التصدي للتحديات الاقتصادية و الاجتماعية من خلال جملة من الاجراءات التي يمكن من خلالها ايجاد قاعدة للانطلاق باتجاه المسار الاقتصادي و الاجتماعي الحقيقي ، و هي :

– تجاوز النموذج الاقتصادي الذي ساد خلال الفترة الماضية والذي اقترن بالتعويل المفرط على عائدات النفط وترسيخ شبكة الوصاية ، وتوزيع الريع على المقربين من النظام ، وتقتضي هذه الخطوة صوغ عقد اجتماعي جديد يتوافق عليه مختلف الأطراف و الفاعليات ينتقل بالبلد الى اقتصاد منتج يحكمه القانون والمؤسسات.

– تطوير قطاع مصرفي ديناميكي يضمن الوصول الى التمويل وخلق اطار قانوني وتنظيمي واضح يحمي حقوق الملكية ويقي من الممارسات الضارة بالمنافسة ، ونظاما قضائيا غير منحاز يسهر على تنفيذ مقتضيات العقود و آليات مناسبة لتعزيز الثقة الاجتماعية في مجتمع افتقر الى مثل هذه الثقة مدة اربعة عقود ونصف.

– تحديث القوانين و الأنظمة التي تحكم الادارة في المؤسسات و الدوائر لتنشيط السوق و وضع استراتيجية شاملة من أجل تشجيع مبادرات القطاع الخاص للولوج الى مختلف القطاعات الاقتصادية على أساس احترام مبادئ القانون والالتزام بقواعد المنافسة [2]، والعمل على استقطاب الخبرات والاستثمارات الأجنبية التي يحتاج البلد اليها بصورة ماسة اضافة الى المهاجرين ، فمن شأن هؤلاء المهاجرين الى جانب أصحاب المشاريع المحليين المساعدة في انشاء استثمارات وفرص عمل جديدة وفي تعزيز النمو الذي يشمل الجميع .

– ادارة عائدات النفط الليبية بالشكل الأمثل ادارة حكيمة تقوم على الوضوح والشفافية والمصلحة الوطنية – لتفادي اية نزاعات مستقبلية حول موارد الدولة –من قبل مؤسسة اقتصادية متخصصة يمكن أن يساهم في اختصار مدة بناء الدولة و المؤسسات الوطنية و على نحو غير متاح لبعض الدول الأخرى في المنطقة في حقبة ما بعد الثورة .

---

[1]-محمد عاشور مهدي ، مرجع سابق ، ص ص 7-8.
[2]-الحسن عاشي ، مرجع سابق .

–مكافحة الفساد المالي و الاداري و وضع التشريعات التي تجرم القائمين على هذه الأفعال لأجل السيطرة على الثروة الوطنية و توجيهها بالاتجاه الصحيح .

–الاستفادة من المميزات الطبيعية و الجغرافية و التاريخية و الانفتاح في مجال السياحة لكي تستطيع أن تأخذ مكانتها في النشاطات الاقتصادية .

–مواكبة التطورات العالمية في مجال مكافحة التصحر و التغيرات المناخية و دخول مجالات جديدة فيما يخص قطاع الطاقة باعتماد الطاقات المتجددة و الصديقة للبيئة لاسيما و أن ليبيا لديها مقومات طبيعية يمكن أن تساعد بهذا الاتجاه [1].

– تنويع مصادر الدخل وتطوير الانتاج من خلال تبني السياسات والبرامج اللازمة لتطوير مصادر المياه واستخداماتها وزيادة الانتاج الحيواني والزراعي ، ويتم ذلك من خلال وضع سياسات زراعية حافزة للمحافظة على الأراضي الزراعية وتنميتها ، وإعادة هيكلة المصرف الزراعي وتشكيلة التسهيلات التي يقدمها من قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجال ، وكافة أشكال الدعم للأسمدة والبذور والمبيدات .

– النهوض بقطاع الصناعة التحويلية وذلك بتشجيع القطاع الخاص على الريادة في هذا القطاع واستغلال الموارد المحلية و اقامة صناعات تصديرية ، وتوفير ما يلزم هذا القطاع من وسائل دعم وتشجيع منها ايجاد قنوات تمويلية وتشريعات كتقديم القروض والإعفاء من الضرائب لفترات محددة و المساعدة في اعداد وتنفيذ برامج التكوين والتدريب.

– تطوير الموارد الطبيعية وذلك بوضع سياسات طويلة الأمد وتحديد مخصصات للاهتمام بالاستكشاف كسياسة دائمة، وتطويرها بما يضمن تنامي الموارد حجما ونوعا ، واستثمارها الاستثمار الملائم وزيادة الصادرات منها ودعم الانتا ج القائم عليها [2].

– اعادة تأهيل وتطوير مقومات البنية التحتية بما يلبي متطلبات عملية التنمية وتحسين آليات التحويل الخارجي وتوجهها بما يخدم متطلبات عملية التنمية.

– اجراء اصلاحات لاحتواء فاتورة الاجور ولزيادة كفاءة القطاع العام وتشمل الاجراءات المتوسطة المدى التي نجح تنفيذها في بلدان اخرى تخفيض الاعتماد على القطاع العام باعتباره جهة التوظيف الرئيسية ، وتوسيع الفروق في هيكل الأجور وموائمة أجور الخدمة المدنية مع السوق .

---

[1]-امنة محمد علي ، مرجع سابق ، ص 256 .

[2]-عبد الحميد محفوظ الزقلعي ، " نحو مستقبل أفضل للاقتصاد الليبي : رؤية تنموية " ، ص 7 ، متحصل عليه من :
http://www.arabsi.org/attachments/article/1898/%D9%86%D8%%20%D9%85%D9%8A.pdf , (2014-09-25).

– **وضع اطار واضح للسياسات المالية العامة الكلية يقوم على قاعدة مالية منسقة** و هو ما يتطلب انشاء وحدة لسياسات المالية العامة الكلية في وزارة المالية تضطلع بوضع سياسات المالية العامة تعكس الأهداف الاقتصادية للبلد والطابع المتقلب للإيرادات القائمة على قطاع الهيدروكربونات ، مع ضرورة تحرير السياسة النقدية بالتدرج في جوانبها المختلفة وكبح جماح التضخم وتطوير القطاع المصرفي وخدماته لترقى الى المستوى الدولي [1].

– **مكافحة البطالة** : وذلك بتضافر كل الجهود في مختلف القطاعات لإعطاء الاولوية لمعالجة البطالة من خلال استحداث مواقع عمل حقيقية جديدة ، ذلك أن الاسهام في معالجة البطالة وتشجيع ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبخاصة في المدن الصغيرة والقرى والمناطق النائية ، وأخذ البعد الاجتماعي دائما في الحسبان بتحسين دخول الفئات محدودة الدخل وتحقيق العدالة في الفرص سيؤدي الى زيادة الرفاهية في المجتمع ويسهم في تحقيق التوازن الاقتصادي والسلم الاجتماعي.

– **معالجة مشكلات الفقر لردم الفجوة بين المواطن و الدولة و التخطيط لنظام صحي جديد للأسرة الليبية** ضمن اطار العناية بالإنسان صحة و علما و تثقيفا و الاستفادة في تنفيذ هذا النظام من تجارب بعض الدول المتقدمة مع تثقيف و تربية المواطن بالمساهمة في تكاليف هذا النظام ، و تشمل خطة تطوير القطاع الصحي الاهتمام بالأطباء الليبيين و تخصصهم و دراساتهم العليا و تطوير التمريض و توفير المباني و الأجهزة و المعدات الطبية [2].

المطلب الثالث : التحديات الأمنية في ليبيا و افاق ترسيخ الأمن

يشكل الوضع الأمني الهش في ليبيا منذ انطلاق ثورة 17 فيفري أهم التحديات أمام المسار الليبي نحو بناء الدولة والإصلاح الديمقراطي المحفوف بالعديد من المخاطر والتحديات ، و يعد وجود و استمرار هذه التحديات تهديدا كبيرا لاستقرار و أمن ليبيا و المنطقة ككل .

الفرع الأول : التحديات الأمنية

نستعرض فيما يلي أبرز التحديات والتهديدات الأمنية التي تواجهها السلطات الليبية الجديدة :

– **تحدي نزع السلاح وتفكيك الميليشيات:** تسببت السيول الكبيرة للأحداث وتنوع اللاعبين في الساحة الداخلية الليبية إضافة إلى الدعم الخفي المقدم للثوار من الخارج وحدوث فوضى انتشار المجالس العسكرية في مختلف المدن ونظامها الخاص في توزيع السلاح على الأفراد في الانتشار الواسع والكثيف للسلاح في الداخل الليبي، وحمل كافة القبائل الليبية للسلاح الذي ساعد على إحياء صراعات قديمة ويشكل في الوقت ذاته أعباء أمنية كبيرة على السلطات الليبية الجديدة يصعب إدارتها

---

[1]-رالف شامي و اخرون ، " ليبيا بعد الثورة : التحديات و الفرص " ، صندوق النقد الدولي ، 2012 ، ص ص 13-15 ، متحصل عليه من : https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/dp/2012/1201mcda.pdf , (2013-08-30).

[2]- عبد الحميد محفوظ الزقلعي ، مرجع سابق ، ص 8.

وحلها، مما يتسبب في تأجيل استقرار الوضع الداخلي في البلاد [1] ، ويذكر بأن أكثر من 125000 ليبي يحملون السلاح الآن ، ولا تنظر هذه الجماعات إلى نفسها على أنها تعمل تحت قيادة سلطة مركزية حيث أنها تتبع إجراءات منفصلة في تسجيل أعضائها وأسلحتها وفي إجراءات اعتقال واحتجاز المشبوهين [2]، وهو ما يطرح عددا من المشاكل قد يكون أكثرها حدة أن كل منها تقوم بعملية مأسسة خاصة بها مقلدة تنظيم الجيوش النظامية وتبني هيكليات موازية ستصبح بمرور الوقت أكثر ترسخا وتزداد صعوبة اقتلاعها، وكذا مخاطر اصطدامها ببعضها البعض [3]، وحسب المتتبعين ستزداد هذه الجماعات تشددا خاصة مع حصولها على مواقع وأصول تريد الدفاع عنها ، كما أن انتشار الأسلحة والتجاذبات المناطقية والمخاوف المتعلقة بمن ينبغي فعله حيال المقاتلين الشباب العاطلين عن العمل بعد تفكيك الميليشيات تعقد من احتمالات تفكيك المجموعات المسلحة أكثر فأكثر ، ولذلك فليس من المحتمل أن تتخلى هذه الميليشيات ولا المدن التي تدعمها بشكل كامل عن الأسلحة وحل هذه الميليشيات قبل أن يثقوا في العملية السياسية .

– **تحدي المصالحة الوطنية وإدماج قوات الأمن في النظام السابق** : مسألة لا تقل خطورة وأهمية باتت تشكل دينامية جديدة في المشهد الأمني الليبي المتشرذم خاصة مع تصاعد التوترات بين الثوار الذين اكتسبوا قوة جديدة والذين كانوا في الماضي دون أية قوة أو كانوا مقموعين في ظل النظام السابق والقيادات الأمنية والسياسية والبيروقراطية النخبوية التي عملت لفترة طويلة تحت ظل نظام القذافي [26]، وككل ثورات العالم ستكون هناك حاجة ملحة للمصالحة [4] بين الثوار ومؤيدي معمر القذافي، لكن التحدي في ليبيا سيكون غياب أو ضعف مؤسسات الدولة المناط بها القيام بالوظائف القضائية، كما أن غياب سيادة القانون ستؤثر كثيرا في إمكانية اللجوء لقنوات شرعية لتحقيق هذه المصالحة ، وبالرغم من تصريحات المسؤولين الليبيين حول ضرورة التعامل الحضاري مع مؤيدي نظام القذافي ودمجهم في النظام الجديد، فإن انتشار السلاح ورسوخ مفهوم وقيم الثأر في الثقافة البدوية بشكل عام قد يشكل عائقا أمام دخول هذه التصريحات حيز التنفيذ.

– **تحدي إعادة بناء القوات النظامية:** شكل تفتت البنى والمؤسسات الأمنية وكذلك المرتبطة بالأمن المحلي كمراكز الشرطة وكذلك مؤسسات الإصلاح "السجون" وهروب عديد المساجين احد أهم مصادر التهديد الأمني في حقبة ما بعد القذافي وفي ظل ذلك تواجه السلطات الليبية الجديدة التحدي الهائل المتمثل في إعادة بناء القطاع الأمني في البلاد، وهي المهمة التي

---

[1]- كامل عبد الله، "دور السلاح في إشعال الصراعات الداخلية في ليبيا " ، متحصل عليه من : www.siyassa.org.eg/Category/2/1020.aspx

[2]-أماني الطويل ، " ليبيا الجديدة تحديات ادارة التنوع "، ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة الى الدولة : تحديات المرحلة الانتقالية ، الدوحة ، جانفي 2012 ، ص 4 .

[3]- " التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي"، تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 115 حول الشرق الأوسط ، ديسمبر 2011 ، ص 18،متحصل : http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Mid20Challenges%20Qadhafi%20ARABIC.pdf , (2012-08-06).

[4]-" التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي"، المرجع نفسه ، ص 12 .

تترتب عليها آثار بليغة ولاسيما في الشرق [1] ، هذا و يمثل بناء الجيش الوطني والشرطة أولوية ملحة وقد وضعت الحكومة خطة لإصلاح قطاع الأمن تشمل التوظيف والتأهيل والتدريب والمعدات وذلك بمساعدة عدد من الحكومات مثل الأردن، قطر وتركيا.

– **تحدي تأمين الحدود الليبية** : أدى سقوط نظام القذافي إلى نشوء أزمة دائمة في ما يتعلق بضبط الحدود الليبية البالغ طولها 4300 كلم، واستعادة السيطرة على الأسلحة السائبة من ترسانة القذافي التي تعبر هذه الحدود، وفي هذا السياق تواجه السلطات الليبية الجديدة قضيتين شائكتين تتعلقان بتركة النظام السابق[2] :

– منطقة جنوبية مهملة اقتصاديا واجتماعيا يعتمد سكانها إلى حد كبير على التجارة عبر الحدود لتأمين معيشتهم بسبب التهميش الذي تعرضت إليه هذه المجتمعات العابرة للحدود لفترة طويلة على يد الدولة، وهو ما دفعها إلى إنشاء شبكات من التبعية مع امتداداتها في الدول المجاورة التي تسهل عملية الاتجار غير المشروع، وتشكل قبيلتي التابو والطوارق أحد أقوى القبائل في الجنوب الليبي وتعترف كلتاهما أن الحدود من الناحية العملية مفتوحة على مصراعيها، ولكن ما لم يتم الاهتمام بمصالحهما المحلية فإنهما ليستا مستعدتين للمساعدة في معالجة مصالح ليبيا في تأمين الحدود.

–قطاع امني متهالك يفتقر إلى التنسيق المركزي الواضح والمعدات والروح المعنوية.

ويتسبب عجز ليبيا عن السيطرة على حدودها بمشاكل كبيرة للمنطقة ككل ذلك أن عملية تهريب الأسلحة والبشر والوقود والبضائع تتم بحرية إلى حد ما من جميع أنحاء المغرب العربي وذلك بفضل الجماعات العرقية وعلاقاتها الوثيقة بشبكات الإجرام المنظم التي تعمل على ربط المنطقة ببعضها البعض ، هذا وقد تزايدت المخاوف الإقليمية والدولية بعدما تسبب أبناء قبيلة الطوارق المدججين بالسلاح عبر استخدامهم الطرق العابرة للحدود الليبية جزئيا في سلسلة من الأحداث أدت في مارس 2012 إلى وقوع انقلاب عسكري في مالي المجاورة.

– **تحدي بناء الأمن في شرق ليبيا:** تواجه ليبيا حالة مزمنة من عدم الاستقرار ناجمة عن عدد من الصراعات المحلية حول الهوية والطاقة والموارد في المناطق الغربية والجنوبية والشرقية، مما يبعث على القلق أن تلك الصراعات تؤثر على قدرة الدولة وربما عرقلة ظهور مؤسسات ديمقراطية، كما تشجع الصراعات الكتائب الثورية القوية التي اضطرت الحكومة الانتقالية التي تفتقر إلى وجود قوة شرطة وجيش وطني فعالين إلى استمالتها لإخماد القتال ، الأكثر إلحاحا من هذه الصراعات المحلية الحالة الأمنية المتدهورة في إقليم برقة الشرقي ، نشير على سبل المثال إلى الاشتباكات الدامية بين التبو وهي أقلية افريقية من غير العرب

---

[1]– أمال العبيدي ،" الأمن الوطني في ليبيا : تحديات المرحلة الانتقالية "، ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة الى الدولة : تحديات المرحلة الانتقالية ، الدوحة ، جانفي 2012 ، ص 6.

[2] - بيتر كول ، " فوضى خطوط الحدود : تأمين حدود ليبيا " ، ص ص 1-3 ، متحصل عليه من : carnegieendowment.org /libya-ar.pdf

مهمشة منذ فترة طويلة والزوي القبيلة العربية التي كان القذافي يؤثرها ، فجذور المظالم في الشرق الليبي عميقة و ترتبط جزئيا بإرث سياسة القذافي التي همشت المنطقة ، وقد ظهرت مجموعة من الأحزاب الفيدرالية الجديدة في الشرق تطالب بالحكم الذاتي، وفي 6 مارس 2012 عقد مؤتمر جماهيري في مدينة بنغازي حضره سياسيون وزعماء القبائل في الشرق جرى خلاله إعلان تشكيل المجلس التأسيسي لإقليم برقة برئاسة أحمد الزبير، وهو من بين الأعضاء المؤسسين للمجلس الوطني الانتقالي الذي حكم البلاد بعد سقوط نظام القذافي، وقد أصدر المشاركون في المؤتمر بيانا تحت عنوان «ميثاق برقة للعيش المشترك» طالبوا فيه بالعودة إلى الدستور الملكي رافضين الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي ، ومشددين على أن نظام الاتحاد الفيدرالي يعد خيارا لإقليم برقة في إطار دولة ليبية مدنية ودستورية تكون شريعتها الإسلام [1] ، وقد شكل المجلس جناح مسلح هو جيش برقة، واقع الأمر أن المحاولة التي قام بها المؤتمر لاستغلال الفراغ الدستوري من أجل تشكيل هيئة حاكمة بصورة أحادية هي دليل على هشاشة المرحلة الانتقالية الراهنة ، و بسبب افتقارها الى القدرة على بسط سلطتها اعتمدت الحكومة الليبية على تحالفات الميليشيات المحلية لاستعادة الأمن في الشرق، وعلى وفود من شيوخ القبائل للتفاوض على وقف إطلاق النار ، في كلتا الحالتين فشلت هذه الإستراتيجية غير الرسمية في توفير سلام دائم أو معالجة الجذور الراسخة للصراع ، وفي بعض الحالات انتهى بها الأمر إلى تأجيج التوترات بصورة اكبر والى منح قدر خطير من النفوذ إلى قوى غير رسمية [2].

– **تحدي التشدد السلفي والجهادية** : تواجه السلطات الليبية الجديدة تنامي نشاط الجماعات الإسلامية المتشددة وهو ما يمثل تطورا مزعجا يثقل كاهلها ، فقبل انتفاضة 2011 * كانت الحركة الجهادية الرئيسية المنظمة في الدولة وهي الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة قد تخلت بالفعل عن الراديكالية و اعتزلت ، وقد حاولت هذه الجماعة بعد أن تأسست بعد الجهاد ضد السوفييت الإطاحة بنظام القذافي في منتصف التسعينيات لكنها بدأت التحرك بعيدا عن الصراع المسلح في 2006 ، وفي 2009 تفاوض أعضاء مجلس شورى الجماعة –بعضهم في السجون الليبية وآخرون منفيون في أوروبا– لإنهاء الصراع مع النظام عبر ابن القذافي سيف الإسلام ، وأما البقية التي خالفت القرار فقد انضمت إلى القاعدة في باكستان تاركة وجودا غير منظم في ليبيا [3]، وبعد اندلاع الانتفاضة في بنغازي قامت الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا والتيار الجهادي مثلهما مثل

---

[1]- فريدريك ويري،" تحدي بناء الأمن في شرق ليبيا "،أوراق كارنيغي ،مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2012 ، ص ص 1-4 ،متحصل عليه من:
http://carnegieendowment.org/files/Fulltext.pdf , (2013-03-22).

[2]- فريدريك ويري ،المرجع نفسه ، ص 17 .

*وقد كان الشرق مصدرا لمعظم تيارات المعارضة الاسلامية المختلفة سواء منها المعتدلة (مثل الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، الذراع المحلي للاخوان المسلمين)والجهادية المتشددة (مثل الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، للمزيد من التفصيل أنظر:" فهم الصراع في ليبيا "،مرجع سابق،ص 15.

[3]-هارون زيلين ، " الحضور الجهادي في ليبيا " ، متحصل عليه من :
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/jihadisms-foothold-in-libya , (2014-10-12).

الإخوان المسلمين وفروعها بدعم ثورة فيفري 2011 ولعبت دورا هاما في الإطاحة بنظام القذافي ، وجلبت الحركة ثروة من القوات شبه العسكرية ذات الخبرة إلى الثوار عديمي الخبرة نسبيا في ليبيا، ومن بعد ذلك غيرت الجماعة اسمها في مارس 2011 لتصبح الحركة الإسلامية الليبية من أجل التغيير، ووضعت أعضاءها تحت قيادة المجلس الوطني الانتقالي [1].

وقد ميز إضفاء الطابع المؤسسي على الجهاديين السلفيين مرحلة أخرى من تطورهم تمثلت في ظهور فرع من جماعة أكثر تطرفا انضوى تحت اسم جماعة أنصار الشريعة التي أعلنت تأسيسها في أفريل 2012بزعامة سفيان بن قمو ، وهي مؤلفة من عناصر أكثر تشددا تابعة لكتيبة شهداء أبو سليم التي عارضت دمج الكتيبة في اللجان الأمنية العليا ، كما تتواجد أيضا جماعة أنصار الشريعة في بنغازي بقيادة محمد علي الزهاوي وهو مؤسس الهيئة العليا لحماية وتحقيق أهداف ثورة فيفري 2011 وجمعية الدعوة الإسلامية والإصلاح ، وتهدف هذه الأخيرة إلى توحيد كل الجماعات الإسلامية في ليبيا والجهاد ضد الطغاة والمشركين وإلغاء المحاكم العلمانية في البلاد [2] ، وترفض هذه الجماعة الرضوخ إلى سلطة وزارة الداخلية كما ترفض الانتقال إلى السياسة الحزبية والاندماج في مؤسسات الدولة شأنها في ذلك شأن كتائب الشيخ عمر عبد الرحمن السجين ، بالمقابل قبلت تشكيلات إسلامية مسلحة أخرى الاندماج في مؤسسات الدولة الجديدة في ليبيا مثل اللجنة الأمنية العليا (وزارة الداخلية)وقوات درع ليبيا(وزارة الدفاع) ، كما استوعبت قوات الحرس الوطني برئاسة نائب زعيم الجماعة الاسلامية الليبية المقاتلة السابق خالد شريف أكثر من 30 كتيبة أغلبها من الغرب والجنوب الغربي [3].

ومنذ أوائل العام 2012 فرضت فئة سلفية رافضة في الشرق حضورها بقوة عبر شن عدد من الهجمات على المصالح الغربية مثل مقابر الحرب العالمية الثانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، والقنصلية الأمريكية وموكب لبعثة الدعم التابعة للأمم المتحدة بليبيا ، وقد مثلت حادثة الهجوم على القنصلية الأمريكية ومقتل السفير الأمريكي نقطة تحول في حالة المراوحة بين المجموعات المتشددة المسلحة وسلطة ثورة 17 فيفري ، وذلك بصدور قرار حكومي يقضي بحل كافة التشكيلات المسلحة واستلام المقرات التي تشغلها ومصادرة أسلحتها ، مع ذلك يأخذ جل المراقبين على الحكومة افتقارها إلى الرؤية المتكاملة للتعامل مع الكتائب المسلحة ومن بينها المحسوبة على التيارات المتشددة، هذا علاوة على عدم قدرتها على مواجهتها في حال أصرت على عدم التخلي عن سلاحها[4] ، ويبدوا أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أكثر اهتماما

---

[1]- عمر عاشور، "تحديات الصعود: دور اسلاميي ليبيا في بناء دولة ما بعد الثورة "، متحصل عليه من:
http://arabsi.org/attachments/article/1788/%D8%AA%D8%%8A%D8%A7%D %D9%88%D8%AF.pdf , (2015-01-09).

[2]-فريدريك ويري ، مرجع سابق ، ص ص 11-12 .

[3]-محمد عاشور ، " الجماعات الاسلامية في ليبيا : الأقلية الجهادية و البوصلة السياسية لليبيا ما بعد القذافي " ، متحصل عليه من :
http://www.brookings.edu/ar/research/opinions/2012/09/15-libyan-jihadism-ashour , (2015-02-18).

[4]-السنوسي بسيكري ، " ليبيا : تحديات الحكومة في مواجهة الجماعات المتشددة " ، متحصل عليه من :
studies.aljazeera.net/.../2012107101114220108.htm , (2014-05-16) .

باستخدام ليبيا كقاعدة دعم لوجيستي ، وفوق كل هذا صارت معبرا للمقاتلين من شمال أوروبا والمغرب متوجهين إلى سوريا ، وتؤكد التقارير الإخبارية والمصادر الجهادية أن بعض هؤلاء الأفراد قد حضروا معسكرات التدريب في مصراتة وبنغازي وفي الصحراء القريبة من بلدة هون والجبل الأخضر في الشرق .

والأكيد أنه في ظل الضعف الذي كشفته طريقة تعامل السلطات الليبية الجديدة مع الجماعات المتشددة فإن العديد منها ستظل تقاوم عملية إعادة الدمج وشرعية السلطات الحاكمة ، خاصة في ظل استمرار رفض العديد منها تسليم أسلحتها.

الفرع الثاني :آفاق ترسيخ الأمن في ليبيا

أبانت مختلف السياسات والقرارات التي اتخذتها السلطات الليبية الجديدة في تعاملها مع التحديات الأمنية السابقة الذكر عن محدودية الرؤى وغياب استراتيجيه واضحة و فعالة ، ولكي تتمكن من احتواء هذه التحديات وتحقيق الأمن والاستقرار ينبغي عليها:

– العمل على تطبيق مبدأ السيطرة الديمقراطية على المؤسسات الأمنية مع ربط مفهوم الأمن بقضايا حقوق الإنسان .

– بناء المؤسسة العسكرية ودعمها وتحديد دورها من خلال الدستور كحامية وأداة للدفاع عن الوطن والقيم الدستورية والديمقراطية.

– التأكيد على مسألة تعزيز حكم القانون كأحد الأسس التي تساهم في تعزيز أمن الوطن والمواطن .

– ضرورة تحويل ولاء المليشيات المسلحة التي تم دمجها في الأجهزة الأمنية إلى الدولة الليبية ، كما ينبغي الاستفادة من الكفاءات الموجودة في الأجهزة الأمنية السابقة ، والتي لم ترتكب أية انتهاكات ولم تتورط في قمع الليبيين[1].

– إصلاح الجهاز الأمني وإضفاء الطابع الرسمي عليه بدرجة من اللامركزية تسمح لعناصر هذا الجهاز بالانتشار السريع في مختلف أنحاء ليبيا والتعامل مع متطلبات فرض الأمن في كل منطقة على حدى مع ربطه بمظلة مركزية توفر له غطاءا قانونيا وشرعيا تحت السلطة الانتقالية في البلاد ، وسيشكل ذلك حسب المتتبعين أفضل السبل لمعالجة مصادر عدم الاستقرار في شرق ليبيا على المدى القريب.

– ضرورة العمل على خطوات بعيدة المدى لتفكيك الميليشيات وإعادة إدماج مقاتليها مع ضرورة التشاور مع المجالس العسكرية والمدنية وإشراك القادة الدينيين والاجتماعيين في العملية[2] .

---

[1]- محمد مجاهد الزيات ، " اعادة هيكلة الأجهزة الأمنية في دول الثورات " ، ص 8 ، متحصل عليه من : studies.aljazeera.net/.../2013124104712534604.htm , (2014-05-27).

[2]-"التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي "، مرجع سابق، ص 32.

– الشروع بتأسيس شركات لدعم وخلق فرص جديدة كأرضية تمهيدية لإدماج مقاتلي الميليشيات في المستقبل .

– توفير تنسيق أفضل داخل مؤسسات الدولة يمثل خطوة أولى حاسمة إذ يجب على الإدارات التابعة لوزارات الداخلية والدفاع العمل معا لتأمين حدود ليبيا مع ضرورة تحديد الصلاحيات داخل وبين الإدارات بشكل واضح ويتعين على وزراء الحكومة البدء في التعاون على المستوى التنفيذي ، وتنسيق السياسات والممارسات على نحو أفضل بين المدن والمراكز الحدودية ، وكذلك الاستثمار في المعدات والتدريب والبنية الأساسية لمراكز الأمن الحدودية.

– العمل على تفكيك شبكة المصالح الاقتصادية والمحلية التي تغذي انعدام أمن الحدود ، مع ضرورة اتخاذ خطوات جريئة لدمج القبائل المهمشة في المجتمع الليبي وذلك عبر تخفيف التنمية المحلية ومعالجة المظالم الاجتماعية بإنشاء المزيد من المؤسسات الحكومية القوية في جنوب وشرق ليبيا[1] .

– ضرورة منح الأولوية لتطوير وفرض معايير واضحة لمنع الانتهاكات بحق الأشخاص المحتجزين أو التمييز ضد جماعات بأكملها،كأرضية تمهيدية للمصالحة التي تتطلب تحرك سريع لبناء مؤسسات قضائية تستند للقانون في التعامل مع الاتهامات الجنائية والسياسية،كما تحتاج هذه المؤسسات لسلطة تنفيذية تكون الذراع القائمة على تنفيذ أحكامها.

– إن منطق الإقصاء والإبعاد يفاقم من ظاهرة التشدد ولذا يكون من الأجدى التعامل بمنطق الشراكة الوطنية والمواطنة الفعالة التي عليها تقوم الدول الديمقراطية وضرورة حث الجماعات المتشددة على التحول إلى مؤسسات مدنية تعبر كيف شاءت عن أفكارها بشكل سلمي ،ويتطلب ذلك تبني إستراتيجية متعددة الآجال الطويل منها والقصير تتضمن تطوير مناهج التعليم، وتطوير وسائل الإعلام، وتحقيق العدل الاجتماعي والاقتصادي والشفافية والمحاسبة ومحاربة الفساد، وحفظ الحقوق السياسية والمدنية واحترام القيم والمبادئ الإسلامية وتضمين كل ذلك في الدستور [2].

خلاصة القول ، على الرغم من الوضعية الحرجة التي تشهدها المرحلة الانتقالية في ليبيا إلا أن أمامها فرصة جيدة لبناء دولة ديمقراطية و مزدهرة ، والأكيد أن حسن التعامل مع هذه التحديات والتصدي لها سيشكل العامل الرئيسي في تحديد مستقبل ليبيا في المرحلة المقبلة ، وسيكون بمثابة صمام الأمان للنظام الجديد في مواجهة محاولات الاختراق والتغلغل من العديد من القوى الخارجية ، وعدم الخضوع لمشروع الوصاية الجديدة الغربية لاسيما في ظل وجود النفط والغاز وتكالب هذه القوى على استغلاله وعلى استدامة الوضعية الحالية بصفتها فرصة استثنائية لتحقيق أكبر المكتسبات ، وفي المقابل فإن الفشل في التصدي لمثل تلك التحديات سيمثل المنفذ الرئيسي لاختراقات خارجية و تمزقات داخلية يصعب التنبؤ بآثارها على وحدة ليبيا واستقرار المنطقة.

---

[1]- بيتر كول، مرجع سابق، ص ص 1-2 .

[2]- السنوسي بسيكري، مرجع سابق، ص 6.

خلاصة الفصل :

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن ليبيا- منذ سقوط نظام القذافي- تمر بمرحلة انتقالية ترافقها مجموعة من المشكلات و على مختلف الأصعدة ، هذا التحول أنتج ديمقراطية هشة و أزمة ثقة بين القوى السياسية و المكونات الاجتماعية ، فالديمقراطية في ليبيا ما زالت في طور التخلص من ذهنية ما قبل الديمقراطية ، لأن الديمقراطية لا تعني مجرد انتخاب وإنما هي منهج و قيم و حالة ثقافية لا تلقينية ، انها تفترض تأطير النوازع السلطوية البدائية و كبحها و هذه عملية تتحقق بالتمرين و المراس و تقود الى نظام حكم يقوم على الترتيبات المؤسسية و الاجتماعية الأساسية التي تشيد هيكلية آليات الحكم و تحدد وسائل و مضمون العلاقات بين الدول و المجتمع على أسس ديمقراطية ، بالمحصلة فإن الفراغ السياسي والغياب المطلق للممارسة الديمقراطية والعجز الواضح في الثقافة السياسية الديمقراطية كلها عوامل تلعب في صالح غموض مستقبل تطور ليبيا بعد سقوط نظامها .

لا يمكن اذن ادارة ليبيا تمهيدا لإعادة بناء الدولة من دون تنازلات تقدمها القوى السياسية و الاجتماعية الفاعلة ، وبناءا على ذلك فإن ما يجب أن يحكم سلوك النخب السياسية و الأمنية الليبية في مثل هذه الأحوال هو الحرص على المؤسسات الوطنية و المصلحة العامة ووحدة الدولة قبل أي شيء اخر ، وعدم السماح لأي جهة -مهما كان توجهها- بفرض نفسها بطريقة القوة لأن ذلك سوف يدخل ليبيا في صراع أهلي مدمر خاصة و أن السلاح في المجتمع الذي تحكمه الروابط التقليدية و القبلية أو الجهوية أو المناطقية أمر متاح ، و قد عكس الاقتتال مدى الانقسام الذي وصلت اليه النخب الليبية و حجم التصدع في النسيج الاجتماعي الذي تنامى بين عدد من المدن الليبية بسبب التصادم على مراكز السلطة و الموارد و النفوذ ، و سيؤدي تعنت الأطراف المتقاتلة الى اطالة أمد الصراع ما يهدد تماسك الدولة الليبية و سيادتها ، فهل ينجح الليبيون في تجاوز هذه المرحلة بنجاح ؟ أم أن الأطراف السياسية الليبية المتناحرة ستفشل في بناء دولة حديثة تتجاوز كل مظاهر الظلم والطغيان والاستبداد الذي عانى منه الشعب الليبي على مدار أربعة عقود ؟ هذا هو ما ستكشف عنه المرحلة القادمة .

لم يكن من الممكن أن تبقى الجزائر و المغرب في منأى عن التحولات التي أحدثتها الثورة في كل من تونس و ليبيا و مصر ، حتى و ان كانت ظاهرة الاحتجاج في الشارعين الجزائري و المغربي سابقة لهذه الثورات و تحولت الى نوع من العمل اليومي لفئات ذات مطالب اجتماعية ، و قد شهدت الجزائر عدة مظاهرات قام بها شباب منتفض ، و برزت في المغرب حركة 20 فيفري التي بدأت بشكل متواضع و سرعان ما تحولت الى حركة يشارك في مسيرتها الالاف بعد أن انضم اليها بعض الأحزاب

و القوى اليسارية مكنتها من زخم جماهيري ملحوظ رفعت خلاله الجماهير شعار "الشعب يريد الاصلاح و القضاء على الفساد " .

تأسيسا على ذلك يستهدف هذا الفصل بحث و دراسة الحركة الاحتجاجية للشباب في كل من الجزائر و المملكة المغربية بالموازاة مع انطلاق الثورات في بعض البلدان العربية ، و ذلك باستعراض خلفيات ، دوافع و مسار هذا الحراك و تشريح الخطوات الاستباقية لكلا النظامين عبر تحليل استراتيجيتهما و مبادرات الاصلاح السياسي و الدستوري المعلن عنها ، مع التطرق الى دور العامل الخارجي و بيان حدود تأثيره في مسار الحراك و مبادرات الاصلاح ، لنسلط الضوء في الأخير على أبرز التحديات التي تعترض مسار الاصلاحات السياسية في كلا البلدين و الافاق الممكنة و التي يمكن أن تساهم في توجيه هذه الإصلاحات وجهاتها الصحيحة بما يسهم في ترسيخ أسس الديمقراطية .

الفصل الرابع :

الحركات الاحتجاجية و مبادرات الاصلاح السياسي الجديدة في المنطقة المغاربية :

الجزائر و المملكة المغربية نموذجا

المبحث الأول : الحركة الاحتجاجية و الاصلاحات السياسية الجديدة في الجزائر

اندلعت بالجزائر مطلع العام 2011 موجة احتجاجات متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في العالم العربي طالب فيها الشباب الجزائري المنتفض باجراءات سياسية و اقتصادية و اجتماعية ، و قد رجحت عديد الأوساط الاكاديمية فرضية حدوث تحول سياسي عميق في الجزائر يفضي الى تغيير النظام بيد أن شيئا من ذلك لم يحدث ، لتشكل بذلك الجزائر " الاستثناء " في خضم موجة الثورات التي عصفت بعديد الدول العربية ، وفي سياق ذلك أعلن النظام السياسي الجزائري على لسان رئيسه السيد عبد العزيز بوتفليقة عن حزمة من الإصلاحات السياسية كخطوة استباقية جاءت استجابة للضغوط الخارجية من جهة ، و لجملة من الضغوطات المحلية ومطالب الطبقة السياسية التي تعاظم إصرارها على إحداث التغيير من جهة أخرى ، هذا وقد أبدت القيادة الجزائرية إرادة جادة عكسها وبوضوح جملة الإصلاحات السياسية المعلن عنها ، و قد تباينت الأراء و المواقف ازاءها، بين فريق يعتبر أن هذه الاصلاحات السياسية تهدف الى الحفاظ على الوضع القائم و اخر يرى أنها ستؤدي الى تعزيز المسار الديمقراطي في البلاد ، على ضوء ذلك نطرح التساؤل الاتي : هل تعد مبادرة النظام الجزائري الى الاصلاح السياسي في ظل الحراك العربي خطوة استباقية ترمي الى تكريس الديمقراطية الحقة ؟ أم أنها تهدف فقط الى الحفاظ على الوضع القائم و تجنب الفوضى ؟ .

المطلب الأول : الملامح العامة للإصلاحات السياسية السابقة

تميزت الفترة التي أعقبت الاستقلال الوطني بعدم الاستقرار السياسي و الصراع على السلطة ، فالى غاية نهاية ثمانينات القرن الماضي لم تنتج آلية ديمقراطية لتداول السلطة فيها ، فقد أطاح وزير الدفاع و القائد العام للأركان العقيد هواري بومدين بالرئيس المدني أحمد بن بلة في انقلاب عسكري في 19 جوان 1965 ، و بعد وفاة الرئيس بومدين في 28 ديسمبر 1978 حسم الجيش أمر الرئاسة و عين الشاذلي بن جديد رئيسا للجزائر في 7 فيفري 1979 ، و بعد أحداث 1991 اجبر الرئيس الشاذلي على الاستقالة ليخلفه المجلس الأعلى للدولة برئاسة محمد بوضياف الذي اغتيل في 30 جوان 1992 ، ثم عين القائد المتقاعد علي كافي ثم أعقبه قائد الجيش اليمين زروال رئيسا للبلاد في فيفري 1994 ، ثم قرر تقديم موعد اجراء الانتخابات الرئاسية فقدم استقالته في 11 سبتمبر 1998 قبل اكمال مدته الرئاسية التي فاز بها عبد العزيز بوتفليقة

حيث حصل على 73،79 % من الأصوات [1] ، و تم انتخابه لثلاث عهدات أخرى سنوات 2004و 2009 و 2014 .

مع نهاية ثمانينات القرن الماضي عرفت الجزائر مجموعة من الاصلاحات السياسية كانت اثارها واضحة في التعديلات و التغيرات التي طرأت على بنية و هيكل النظام السياسي الجزائري ، لعل أهمها :التعديل الجزئي للدستور في 3 نوفمبر 1988 ، الاصلاحات في دستور فيفري 1989 ، قانون الجمعيات السياسية في 5 جويلية 1989 ، قانون الانتخابات المؤرخ في 7 أوت 1989 ، قانون الاعلام المؤرخ في 3 أفريل 1990 ، فقد نقل دستور 23 فيفري 1989 المسار السياسي والقانوني للبلاد نقلة شاملة تتميز بنظرة جديدة من حيث المبنى والفحوى لمختلف الهيئات الحاكمة تبرز من خلال ما حمله من انفتاح سياسي وظهور لمفاهيم جديدة كالشفافية والحوار الصريح وانتقال تدريجي نحو نظام دولة القانون والديمقراطية القائم على الفصل بين السلطات واستقلال المجتمع المدني عن الدولة وإنهاء الدور السياسي (ولو ظاهريا)للمؤسسة العسكرية ، وقد مهد هذا الدستور لإجراء أول انتخابات بلدية وتشريعية تعددية في تاريخ الجزائر(1990-1991) التي ألغيت نتائجها مباشرة بعد إعلان فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ وهو ما شكل الشرارة التي أدخلت البلاد في مرحلة عنف وعدم استقرار لأكثر من عقد من الزمن .

بوصوله الى السلطة عام 1999 أبدى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عدم رضاه على دستور 1996 لانطوائه على بعض التناقضات على مستوى تنظيم السلطة التنفيذية ، و لم تسمح الظروف و أولويات المرحلة انذاك بالمبادرة بتعديلات دستورية عميقة ، على هذا الأساس انصب التعديل الدستوري الأول و المقتضب سنة 2002 على تعديل المادة الثالثة من دستور 1996 بكل مكوناتها الى لغة وطنية الى جانب اللغة العربية ، و بعد ذلك بادر سنة 2008 بتعديل دستوري كان مجاله واسعا هذه المرة على اعتبار أنه طال تنظيم السلطة التنفيذية و رموز الثورة و الحقوق و الحريات [2] ، فعلى مستوى السلطة التنفيذية تم فتح المجال أمام رئيس الجمهورية المنتخب للترشح لأكثر من عهدتين خلافا لما نص عليه دستور 1996 الذي جعلها قابلة للتجديد مرة واحدة فقط ، و قلص من مدتها في حدود خمس سنوات بعدما كانت سبع سنوات ، اضافة الى ذلك فقد أعاد هذا التعديل تنظيم السلطة التنفيذية من الداخل بتقوية مكانة رئيس الجمهورية و توضيح العلاقة بينه و بين الحكومة حيث أصبح الأمر متعلقا بوزير أول تقتصر مهمته على تنسيق عمل الحكومة بغية تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية الذي يمتلك سلطة تقديرية واسعة في تعيينه و انهاء مهامه ، أما فيما يتعلق برموز الثورة فكان الهدف من وراء تعديل المادة 5

---

[1]- كفاح عباس رمضان ، « مستقبل النظام السياسي في المغرب العربي : الجزائر أنموذجا » ، **دراسات اقليمية** ، العراق : جامعة الموصل ، العدد 21 ، 2011 ، ص 153 .

[2]- عمار عباس ،«التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي الى الاصلاح الدستوري الشامل: دراسة لإجراءات التعديل القادم و مضمونه » **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية** ، العدد 12 ، جوان 2014 ، ص 98 .

من دستور 1996 هو اضفاء طابع الثبات على هذه الرموز ، و فيما يتعلق بترقية الحقوق السياسية للمرأة فقد أكد التعديل الدستوري لسنة 2008 على ارادة الدولة الجزائرية في العمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة تنفيذا لالتزاماتها الدولية و ذلك بمضاعفة حظوظها في النيابة ضمن المجالس المنتخبة بشكل يعكس مكانتها الحقيقية في المجتمع [1].

رغم أهمية الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي إلا أن مسار التحول نحو الديمقراطية وإرساء التعددية لإضفاء الفعالية والديناميكية على الممارسة السياسية ظل مليئا بالعثرات لعل من أبرزها تزامن تلك الإصلاحات مع تصاعد حاد في مستوى العنف ، مما أدى إلى إضفاء الطابع الأمني لحوالي عقد كامل على الممارسة السياسية بل وما تزال تداعيات تلك الفترة تلقي بضلالها على هذه الممارسة ، وبحكم طبيعة الدراسة سيتم التركيز على الإصلاحات السياسية المعلن عنها شهر أفريل 2011 ، و هو ما يستوجب بحث دوافع و خصوصيات الاحتجاجات الشعبية المعتبرة التي شهدتها الجزائر مطلع العام 2011 كمقدمة ضرورية لتوصيف و تحليل مضامين هذه الاصلاحات و مؤشراتها الأولية لاحقا .

المطلب الثاني : دوافع الحركة الاحتجاجية في الجزائر و خصوصياتها

تعد الجزائر أول بلد عربي يواجه موجة غضب شعبي كبرى في أكتوبر 1988 *و أدت تلك المظاهرات الى محاولة أولى لانفتاح النظام و بناء نظام ديمقراطي ، لكن التجربة فشلت بسبب التقاء جزء من السلطة مع التيار الاسلامي على هدف مشترك و استطاع الطرفان أن يفرضا على البلاد مواجهة أدت الى وضع حد للتجربة الديمقراطية ، و قد ساهمت عديد العوامل في شحن الشباب الجزائري الذي خرج الى الشوارع مطلع العام 2011 رافعا شعارات الاصلاح و مطالبا بتحسين أوضاعه ، و قد كشفت هذه الاحتجاجات و بقوة عن الملامح التفصيلية للحالة الجزائرية بمختلف تجلياتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية فهي تحيل ذلك على الركود الذي يميز اداء المؤسسات السياسية الرسمية و المعارضة ، كما تؤشر على الضيق في الساحتين السياسية و الاعلامية و التخبط في الاداء الاقتصادي ، إلا أنها لم تصل الى درجة العاصفة —كما في تونس مصر و ليبيا — التي يمكن أن تؤدي الى تغيير جذري على مستوى النظام الجزائري الذي اكتسب فن التحكم في

---

[1]- عمار عباس ، المرجع السابق ، ص 101 .

*- بالعودة إلى تاريخ الاحتجاجات في الجزائر يمكن الإشارة الى انتفاضة سكان قسنطينة سنة 1986 ثم انتفاضة اكتوبر 1988 التي كانت دافعا للاصلاحات الكبرى في 1989 و التي تم التراجع عنها ، مما مهد الطريق الى انتفاضة سنة 2001 التي راح ضحيتها أكثر من 70 قتيلا ، و أدخلت الجزائر في ممارسات سياسية جهوية و التي يمثلها ما يعرف بتنسيقية العروش التي تأسست في 14 جوان 2001 ، كما شهدت البلاد أحداث عنف مذهبي في منطقة وادي ميزاب ذات الأغلبية الاباضية في جنوب البلاد ما بين 2008 و 2010 و التي فسرها البعض بالتناحر المذهبي برغم حقيقة أن تلك المناطق تعاني بؤسا اجتماعيا ، للمزيد من المعلومات أنظر :

- الزبير عروس ، « الانتفاضات العصية : الخصوصية الجزائرية في استيعاب الاحتجاجات الشعبية » ، **السياسة الدولية** ، مصر : مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، السنة 47 ، العدد 184 ، أفريل 2011 ، ص 89 .

الوسائل التي تضمن بقاءه ، و منها استغلال تخوف المواطن من الرجوع الى حالة عنف التسعينات و لا تزال اثارها قائمة على مستوى الروح البشرية و تدمير امكانيات البلاد المادية [1] .

الفرع الأول : دوافع الحركة الاحتجاجية الجزائرية

خرجت الجماهير الجزائرية الى الشارع في جانفي 2011 اعتراضا على سوء الأوضاع المعيشية و تفشي الفساد و قد شهد ذروتها حي باب الواد العريق الذي شكل على مر الزمن قلعة من قلاع الاحتجاج الشعبي ، إلا أنه لوحظ أن بعض هذه التظاهرات و الاحتجاجات خرج عن طور المباشرية في طرح المطالب مثل غلاء الأسعار نحو المطالبة بمزيد من الاصلاح و الانفتاح السياسي و النقابي ، و قد كان لرد فعل الحكومة السريع بالاستجابة للمطالب المطروحة دور في تهدئة الأوضاع و تفادي الانزلاقات التي واجهتها السلطات بقدر من العنف و القوة من خلال القاء القبض على عدد من المحتجين و تفريق الباقين بالقوة ، و عموما يمكن ارجاع دوافع اندلاع الحركة الاحتجاجية في الجزائر الى :

أ–دوافع مباشرة :

–اندلاع الثورة الشعبية في تونس احتجاجا على الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية السيئة و استطاعت هذه الثورة في أقل من شهر الاطاحة بالرئيس التونسي بن علي .

– اندلاع الثورة الشعبية في مصر و التي تأثرت بالثورة الشعبية التونسية و استطاعت هذه الثورة اسقاط أقوى الأنظمة العربية و هو نظام مبارك خلال 18 يوما من اندلاعها .

ب–دوافع غير مباشرة : يمكن اجمالها في الاتي :

–الفساد السياسي و الاداري و الذي بات يشكل جزءا من البنية الأساسية للنظام ، فحسب ترتيب مؤشرات الفساد عن منظمة الشفافية الدولية سنة 2009 فقد احتلت الجزائر الرتبة 111 ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم.

–المطالبة بإصلاحات سياسية : تتهم المعارضة الجزائرية حكومة الرئيس بوتفليقة بغلق المجال السياسي من خلال ما يسمى بالتحالف الرئاسي الذي يضم ثلاث أحزاب مشكلة للحكومة و مسيطرة على البرلمان منذ 1999.

–قانون الطوارئ : تم فرض حالة الطوارئ عام 1992 مباشرة بعد الغاء الانتخابات التشريعية التي فازت بها الجبهة الاسلامية للإنقاذ المحظورة حاليا بعدد كبير من الأصوات و دخول البلاد في دوامة عنف مسلح قتل فيها مئات الالاف من الجزائريين.

[1]- الزبير عروس ، مرجع سابق ، ص 88 .

–ظاهرة البوعزيزية (ظاهرة احراق الذات) في الجزائر : قام عدة مواطنين بإشعال النار في انفسهم بشكل منفصل احتجاجا على الأوضاع المعيشية و الاقتصادية و السياسية السيئة [1] .

–ارتفاع ظاهرة التضخم و معاناة الشعب من الارتفاع غير المسبوق لأسعار المواد الغذائية ، و فشل سياسات الدعم الحكومي في مساعدة الفئات الأكثر فقرا .

–ارتفاع معدلات الفقر و سقوط النسبة الأكبر من السكان تحت خط الفقر ، و يبلغ الراتب الأدنى للحد المضمون بالجزائر 15 ألف دينار أي ما يعادل 200 دولار و هو راتب لا يغطي الحاجات الضرورية للحياة .

–ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب و ضعف نتائج برامج التشغيل و هو ما جعل عدد كبير من الشباب تبرز لديه مؤشرات اليأس من سوق العمل حيث يبلغ معدل البطالة في الجزائر نحو 10 % حسب الأرقام الرسمية ، غير أن منظمات مستقلة تقدره بنحو 25% [2] .

رغم كل هذه المعطيات إلا أن النظام الحاكم فسر هذه الاحتجاجات بغير طبيعتها السياسية كونها اتسمت بذات الخصائص لسابقاتها من الانتفاضات كعدم الاستمرارية و التأطير وفق برنامج واضح للتغيير الجذري و غياب المطالب السياسية الواضحة عكس الحالتين المصرية و التونسية اللتين شهدتا اصرارا على الاستمرار في الاحتجاج و مطالبات سياسية محددة .

الفرع الثاني : خصوصيات الحركة الاحتجاجية الجزائرية

لقد أصبحت الجزائر محل تساؤلات لعدم انسياقها في مسار ما عرف بالربيع العربي ، حيث كان يؤهلها البعض لأن تكون من بين أولى الدول التي تعرف مثل هذه الحركية ، و قد تعددت الأطروحات حول أسباب الخصوصية الجزائرية التي يمكن ارجاعها الى العوامل التالية :

–تضامن الدوائر التي تشكل السلطة الفعلية في الجزائر أمام أي تهديد من خارج السلطة ، فبرغم التنافس القائم بين هذه الدوائر إلا أنها تحدد من جديد لما تحس بالخطر .

–أعطت أحداث أكتوبر 1988 للسلطة الجزائرية قوة خاصة في مواجهة أي وضع طارئ ، كما أعطتها التجربة القدرة على معرفة هل أن الوضع ملائم لتقديم بعض التنازلات الشكلية أم أنه يسمح باتخاذ موقف صلب .

–انضباط المؤسسة العسكرية و الأمنية الجزائرية يشكل العامل الأساسي الذي يضمن بقاء السلطة لحد الآن .

---

[1]- كفاح عباس رمضان الحمداني ، « الجزائر و حركات التغيير العربية 2011» ، مرجع سابق ، ص144 .

[2]- عمار حميد ياسين ، عبير سهام مهدي ، «العوامل الداخلية و الخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية » ، **دراسات دولية** ، العراق : جامعة بغداد ، العدد 58 ، 2014 ، ص 87 .

-عجز المعارضة الجزائرية في تحقيق وحدة و لو مرحلية لأسباب موضوعية تتجاوز طموحات الشخصيات البارزة ، فتشتيت المعارضة يعد عاملا أساسيا في ركود المجتمع الجزائري وفشل حركات الاحتجاج التي عرفتها البلاد لحد الآن [1].

-تطلع الشعب الجزائري الى الأمن جعله لا يستقبل كل ما من شأنه أن يمس بالاستقرار و السكينة العامة و ذلك بعد عشرية دموية خلفت خسائر بشرية و مادية بليغة .

-ضعف مستوى التأطير السياسي للمجتمع الجزائري مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى شكل عاملا لم يسمح بتعبئة المجتمع و حمله على الانسياق في عمل احتجاجي واضح المعالم ، حيث لوحظ غياب ملموس للقوى الحزبية في التفاعل مع هذه الاحتجاجات باستثناء حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية و الذي نال تضييقا من جانب السلطات على محاولاته للالتحام مع هذه التظاهرات .

- مكنت البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر منذ منتصف سنوات العقد الأول من الألفية الثالثة- نتيجة ارتفاع أسعار النفط - من شراء السلم الاجتماعي عن طريق ارضاء الفئات الشعبية المتذمرة ، فعلى سبيل المثال قررت الدولة الجزائرية تقديم مساعدات من شأنها السماح للشباب بإنشاء مؤسسات صغيرة ، و قد كلفت هذه العملية قرابة 2 مليار دولار دفعت من الخزينة العمومية [2].

كل هذه العوامل مجتمعة جعلت الجزائر تبقى على هامش التغييرات الجذرية التي عرفتها بعض البلدان العربية المجاورة و السؤال الذي يطرح نفسه هو : هل يمكن اعتبار الجزائر محصنة ضد هذه التغييرات ؟ أم أن الأمر يعد بمثابة تأجيل لما هو آت لا محالة ؟ ، و هو احتمال تؤكده تجدد موجات الاحتجاج سنتي 2012 و 2013 و مطلع العام الحالي 2016 في عدد من الولايات ، فعلى سبيل المثال تؤكد تقديرات الأمن الوطني أن عدد الاحتجاجات في عام 2012 وصل الى 4536 احتجاجا ، و هناك تقديرات أخرى تقول أن قوات الأمن الوطني العامة قد تدخلت نحو 11 ألف مرة في عام 2012 لفض الاحتجاجات التي غلب عليها الطابع الاجتماعي و الاقتصادي [3].

المطلب الثالث : مضامين الاصلاحات السياسية الجديدة و مؤشراتها الأولية

جاءت الاصلاحات السياسية في الجزائر تجسيدا لخطاب الرئيس الجزائري عبد العزيز للأمة في 15 أفريل 2015 اثر الاحتجاجات التي شهدتها عدد من المناطق الجزائرية ، و من أهم ما جاء فيه " ... ان المطلوب اليوم هو المضي قدما نحو تعميق المسار الديمقراطي و تعزيز دعائم دولة الحق و القانون .. فبعد استعادة السلم و الأمن و اطلاق برامج تنموية طموحة قررت استكمال هذا

---

[1]- كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سابق ، ص ص 162-163 .

[2]- لطفي بومغار ، نوران سيد أحمد ، «الحركات الاحتجاجية في الجزائر : الحقائق و الأفاق » ، في : عمرو الشوبكي محررا ، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر ، المغرب ، لبنان ، البحرين ، الجزائر،سوريا ، الأردن)** ، ط 2 ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2014) ، ص ص 331-332.

[3]- لطفي بومغار ، نوران سيد أحمد ، المرجع نفسه ، ص 327 .

المسعى ببرنامج اصلاحات سياسية الغاية منه تعميق المسار الديمقراطي و تمكين المواطنين من مساهمة أوسع في اتخاذ القرارات التي يتوقف عليها مستقبلهم و مستقبل أبنائهم "[1] ، فقد وعد الرئيس الجزائري في خطابه هذا بجملة من الاصلاحات و الخطوات التقدمية ، أولها رفع حالة الطوارئ المقرة منذ حرب العشرية السوداء و تحسين المرافق و الخدمات العمومية و اعطاء المساحة للأحزاب و القوى السياسية للتعبير عن نفسها في أجهزة الاعلام ، و اطلاق حزمة جديدة من قوانين تنظيم الأحزاب و النقابات و الجمعيات و هي اجراءات ساعدت على امتصاص هذه الاحتجاجات و الحيلولة دون لحاقها بركب الثورات العربية .

و في السياق نفسه تشكلت هيئة المشاورات السياسية برئاسة عبد القادر بن صالح رئيس الغرفة العليا للبرلمان للحوار مع الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني و الشخصيات الوطنية لإعادة صياغة التشريعات ، و قد أجرت الهيئة سلسلة لقاءات مع الأطراف المعنية على مدار شهر كامل بين 21 ماي و 21 جوان 2011 نوقشت خلالها قضايا عديدة شملت مشاركة المرأة في الحياة السياسية و قوانين الانتخابات و صلاحيات المؤسسات الدستورية و قانون الاعلام و سبر الاراء [2] ، و حسب بعض الاراء فقد انحصر دور هذه اللجنة على الاستماع الى المدعوين من دون أي التزام حيالهم ما عدا ايصال ارائهم و مواقفهم الى الرئيس الذي يعود له أمر البحث فيها ، بمعنى أن هذه الاصلاحات لم تأت نتيجة ثورة كما كان الحال في عدد من البلدان العربية بل جاءت بفعل مبادرة من نظام الحكم القائم .

الفرع الأول : مضامين الاصلاحات السياسية الجديدة

دشن خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة علامة فارقة في الخطاب السياسي الاصلاحي الجزائري و هو ما عد في نظر أنصار هذه الخطوة نقطة تحول الى الأمام ، اذ أعلن رسميا في سنة 2011 عن اصلاح قانون الجمعيات المحلية لتتبعها في جانفي 2012 الاصلاحات الستة الشهيرة نوردها في الاتي :

– **القانون العضوي رقم 1/12 المتعلق بالانتخابات** : يعد أول قانون تمت المصادقة عليه من طرف البرلمان ، دخل حيز التنفيذ في 12 جانفي 2012 ، ينص على أن الانتخابات التي تنظمها الادارة تجري تحت الاشراف العام للقضاة و مراقبة ممثلي الأحزاب السياسية و القوائم المستقلة المشاركة في الانتخابات ، ويرمي هذا القانون إلى تعميق الممارسة الديمقراطية عبر تكريس الشفافية و القواعد الضامنة لاختيار شعبي نزيه و حر إلي جانب تعزيز الضمانات قصد توطيد علاقات الثقة بين المواطنين و المنتخبين و المؤسسات ، وهذا ما أكده وزير الداخلية دحو ولد قابلية خلال عرضه لمشروع هذا القانون العضوي بالقول " أن هذا القانون العضوي جاء ليقدم ضمانات قوية وكافية في جميع مراحل العملية الانتخابية ولجميع الاستشارات

[1]- رئاسة الجمهورية ، " خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة للأمة " بتاريخ 15 أفريل 2011 " ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الاشهار ، مارس 2012 ، ص 49 .

[2]- محسن عوض و اخرون ، مرجع سابق ، ص 113 .

الانتخابية " ، و تنص المادة 2 على أن يكون " الاقتراع عام مباشر و سريا " و يدوم يوما واحدا يحدد بمرسوم رئاسي كما هو منصوص عليه في المادة 25 ، و يكفل القانون الجديد للمرشحين الحق في الحصول فورا على محاضر فرز الأصوات على مستوى مكاتب الاقتراع و محاضر تجميع النتائج و مطابقتها على مستوى البلدية و الولاية و هي العملية التي يقوم بها القضاة ، و خفض القانون الجديد السن القانونية المطلوبة للترشح لعضوية مجلس الأمة ، و كذا قلص عدد التوقيعات المطلوب جمعها من طرف المرشحين لرئاسة الجمهورية ،كما نص على عقوبات توقع على كل من يمس بشفافية الانتخابات و نزاهتها و مصداقيتها و حسن سيرها [1].

-القانون العضوي رقم 12 /2 المتعلق بحالات التنافي مع العهدة البرلمانية : صدر هذا القانون في 12 جانفي 2012 و جاء لتأكيد ضرورة تفرغ النائب لعهدته البرلمانية ، و بحسب المادة 3 من هذا القانون " تتنافى العهدة البرلمانية مع وظيفة عضو في الحكومة ، العضوية في المجلس الدستوري ، عهدة انتخابية أخرى في مجلس شعبي منتخب ، وظيفة أو منصب في الهيئات و الادارات العمومية و الجماعات الاقليمية و المؤسسات العمومية أو العضوية في أجهزتها و هياكلها الاجتماعية ، وظيفة أو منصب في مؤسسة أو شركة أو تجمع تجاري أو مالي أو صناعي أو حرفي أو فلاحي ، ممارسة نشاط تجاري ، مهنة حرة شخصيا أو باسمه ، مهنة القضاء ، وظيفة أو منصب لدى دولة أجنبية أو منظمة دولية حكومية أو غير حكومية ، رئاسة الأندية الرياضية الاحترافية أو الاتحادات المهنية"[2] .

-القانون العضوي رقم 12/3 المحدد لكيفيات توسيع تمثيل المرأة على مستوى المجالس المنتخبة: تمت المصادقة عليه وفقا للمادة 31 مكرر من الدستور الجزائري التي تنص على " أن تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة " ، يحتوي هذا القانون على 8 مواد تتعلق بزيادة فرص حصول المرأة على تمثيل في المجالس النيابية المنتخبة بنسبة تتراوح بين 20 % و 50 % لانتخابات النواب و بين 30 % و 35 % لانتخابات المجالس الشعبية الولائية و اخيرا 30 % لانتخابات المجالس الشعبية البلدية [3]، ولزيادة فعالية هذه الأحكام أدخلت السلطة التشريعية حافزا من خلال توفير مساعدة مالية خاصة للأحزاب السياسية وفقا لعدد المرشحات المنتخبات في المجالس الشعبية البلدية و الولائية والبرلمان (المادة 7) .

– القانون العضوي رقم 12 /4 المتعلق بالأحزاب السياسية : صدر في 12 جانفي 2012 تضمن 87 مادة تنظم العلاقة بين الادارة و الحزب ، و قد نص في المادة 8 على احترام النظام الدستوري و عدم المساس بالطابع الجمهوري للدولة و قيم الاسلام و قيم ثورة الأول من نوفمبر و قيم السيادة و الحريات الاساسية و الهوية الوطنية و الاستقلال الوطني و

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون العضوي رقم 12/1المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية ، **الجريدة الرسمية** ، السنة 49 ، العدد 1 ، 14 جانفي 2012 ، ص ص 9-15 .

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون العضوي رقم 12/2المؤرخ في 12 جانفي 2012 المحدد لحالات التنافي مع العهدة البرلمانية ، **الجريدة الرسمية** ، السنة 49 ، العدد 1 ، 14 جانفي 2012 ، ص 41.

[3]- محسن عوض و اخرون ، مرجع سابق ، ص ص 114-115 .

الحفاظ على وحدة و سلامة التراب الوطني و الدفاع عن الوطن ، و تمنع المادة 5 من هذا القانون تأسيس حزب سياسي أو المشاركة في تأسيسه أو في هيئاته المسيرة على كل شخص مسؤول عن استغلال الدين الذي أفضى الى المأساة الوطنية ، و يشجع هذا القانون الجديد ترقية مكانة المرأة داخل الهيئات القيادية للحزب السياسي بل و اشترط وجود تمثيل نسائي كشرط للتأسيس علاوة على ضمان الشفافية في تسيير الموارد المالية للحزب بغية مكافحة الفساد بكل أشكاله ، الجديد في هذا القانون يتمثل في وجوب تسليم وزارة الداخلية وصل إيداع للتصريح (المادة 18) ولكن من دون أن يحيط بهذا الواجب ضمانة فعلية على المستوى العملي ، فضلا عن إمكانية لجوء الحزب إلى مجلس الأمة في سائر مراحل عملية التشكيل في حال وجود رفض قابل للطعن من قبل الإدارة ، بالإضافة إلى ذلك يفرض هذا القانون شروطا صارمة جدا على اعتماد الأحزاب بما في ذلك المادة (21) التي تقضي بوجوب امتلاك الأعضاء المؤسسين للحزب مقرا له قبل الحصول على اعتماده الذي يسمح له باكتساب الشخصية القانونية ،كما تمنع المادة 50 أي ارتباط عضوي أو تبعي أو رقابي مع نقابة أو جمعية أو أي منظمة أخرى ليس لها طابع سياسي ، و في حالة قيام حزب سياسي ما بنشاطات مخالفة لأحكام هذا القانون العضوي أو غير تلك المنصوص عليها في قانونه الأساسي يمكن للوزير المكلف بالداخلية أن يطلب حل الحزب السياسي أمام مجلس الدولة بحسب ما نصت عليه المادة 70 [1].

-القانون العضوي رقم 12/5 المتعلق بالإعلام : صدر في 12 جانفي 2012 و أنهى 50 سنة من احتكار الدولة للقطاع السمعي البصري وسمح للمؤسسات الخاصة بفتح قنوات تلفزيونية ومحطات إذاعية ، يهدف هذا القانون الى تحديد المبادئ و القواعد التي تحكم ممارسة الحق في الاعلام و حرية الصحافة فبحسب المادة 84 " يعترف للصحفي بحق الوصول الى مصدر الخبر ما عدا في الحالات الاتية : عندما يتعلق الخبر بسر الدفاع الوطني أو بأمن الدولة أو السيادة الوطنية ، أو يتعلق بسر البحث و التحقيق القضائي أو بسر اقتصادي استراتيجي أو بخبر يمس بالسياسة الخارجية و المصالح الاقتصادية للبلاد " ، و زيادة على الأحكام الواردة في المادة 2 و التي نصت على أن " الإعلام هو نشاط لابد أن تتم ممارسته بحرية في إطار التشريعات المعمول بها " تفرض المادة 92 أيضا على الصحفي" الاحترام الكامل لآداب و أخلاقيات المهنة خلال ممارسته للنشاط الصحفي مع ضرورة احترام شعارات الدولة و رموز ها و الامتناع عن تمجيد الاستعمار و المساس بالتاريخ الوطني و الامتناع عن الاشادة بالعنصرية و عدم التسامح و العنف ... " ،كما نص أيضا على "حماية أفضل" للصحفي على الصعيدين الاجتماعي و المهني مثلما نص أيضا على "إلغاء أحكام السجن المتعلقة بجنح الصحافة"، و يتضمن هذا القانون "إنشاء هيئتين للضبط" تخص الأولى الصحافة المكتوبة (حلت محل المجلس الأعلى للإعلام الذي أقره قانون 90-07) أما الثانية فتتعلق بضبط الحقل الإعلامي السمعي البصري وهو القطاع المدعو

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون العضوي رقم 12/4المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية ، **الجريدة الرسمية** ، السنة 49 ، العدد 2 ، 15 جانفي 2012 ، ص ص 10-17 .
-أنظر كذلك : - محسن عوض و اخرون ، مرجع سابق ، ص 144 .

للانفتاح ، و بهدف دعم الصحافة و ترقيتها نصت المادة 127 من هذا القانون على تعهد الدولة بمنح اعانات لترقية حرية التعبير لاسيما من خلال الصحافة الجوارية و الصحافة المتخصصة و تحدد مقاييس و كيفيات منح هذه الاعانات عن طريق التنظيم [1].

– القانون العضوي رقم 12/6 المتعلق بالجمعيات : صدر في 12 جانفي 2012 يهدف الى تحديد شروط و كيفيات تأسيس الجمعيات و تنظيمها و سيرها و مجال تطبيقها ، و يلزم هذا القانون الادارة بأن تقدم ردها على طلب تسجيل الجمعية في أجل محدد مع النص على اعتبار عدم رد الادارة بمثابة اعتماد للجمعية المعنية و ان رفض الموافقة يخول للجمعية الحق في اللجوء الى الهيئات القضائية ، كما يقضي هذا القانون أيضا بأن تفي الجمعيات ببعض الالتزامات و لاسيما فيما يتعلق بنزاهة مسيريها و الشفافية في ادارتها خاصة الادارة المالية و احترام قوانينها الاساسية خاصة ما يتعلق منها بميدان نشاطها و احترام الدستور و التشريعات المعمول بها و كذا عدم المساس بالنظام العام ،و حسب المادة 35 يخضع منح الاعانات العمومية لكل جمعية الى ابرام عقد برنامج يتلاءم مع الأهداف المسطرة من طرف الجمعية و مطابق لقواعد الصالح العام ، و يمنح هذا القانون صفة " جمعية ذات منفعة عمومية " للجمعيات التي يشكل نشاطها أولوية بالنسبة للمجتمع ، هذا و سيعلق نشاط كل جمعية أو تحل في حالة التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد أو المساس بالسيادة الوطنية حسب ما ورد في المادة 39 [2].

يرى مؤيدو هذه الاصلاحات على أنها تنطوي على ملامح ايجابية عديدة و أنها جاءت في سياق دولي و اقليمي مهم و ضمن اكراهات فرضت على النظام الجزائري التعاطي معها بنجاعة و سرعة ، و بالمقابل يذهب حقوقيون و معارضون للنظام الى أن الهدف من هذه الاصلاحات لا يخرج عن اطار الحفاظ على الوضع القائم و تحديد قواعد التسلطية ، فقد اعتبر عميد السياسيين الجزائريين " عبد الحميد مهري " أن ما يسمى بالإصلاحات السياسية التي أعلن عنها النظام لا ترقى الى تطلعات الجزائريين مؤكدا أن التغيير يجب أن يكون شاملا و تشارك فيه كل القوى السياسية الوطنية دون اقصاء ، أما المعارضة ممثلة في جبهة القوى الاشتراكية فقد رفضت المشاركة السياسية حول الاصلاحات و اعتبرت أن اسناد مهمة الاشراف على الاصلاحات لوزارة الداخلية يؤكد بما لا يدع مجالا للشك غلبة الهاجس الأمني على نظرة السلطة الى العملية السياسية .

---

[1]-الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون العضوي رقم 12/ 5 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالاعلام ، **الجريدة الرسمية** ، السنة 49 ، العدد 2 ، 15 جانفي 2012 ، ص ص 22-32 .

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون العضوي رقم 12/6المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات ، **الجريدة الرسمية** ، السنة 49 ، العدد 2 ، 15 جانفي 2012 ، ص ص 34-38 .

و لم تسلم مشاريع قوانين الاصلاحات حتى من انتقادات أحزاب السلطة كحركة مجتمع السلم التي اعتبر رئيسها أن البعد السياسي في الاصلاحات قد تم الالتفاف عليه لصالح بعض التعديلات التقنية العديمة الجدوى ، و من جهتها رابطة الدفاع عن حقوق الانسان أن مشاريع قوانين الاصلاحات تمثل تراجعا خطيرا عن المكاسب التي حققها الجزائريون في مجال الممارسة الديمقراطية منذ عام 1989 ، و يتضح ذلك من خلال تقرير صادر عن The Economist Intelligence Unit (EIU) شهر ديسمبر 2011 و يتناول واقع الديمقراطية في العالم ، و قد احتلت الجزائر وفقا لهذا التقرير المرتبة 130 عالميا من أصل 167 ، و استنادا الى التعريف الاجرائي الذي اعتمده التقرير في تعريف الديمقراطية فقد منح معدوه الجزائر 2،17 /10 فيما يتعلق بالعملية الانتخابية و التعددية السياسية مقابل 2،21 نقطة لأداء الحكومة ، و 2،78 للمشاركة السياسية و 5،36 للثقافة السياسية و 4،41 للحريات [1].

على أية حال ، تبقى الميزة الأساسية لهذه الاصلاحات أنها من صنع النظام ، أي أنها ممنوحة بدلا من أن تكون محصلة لنقاش وطني بين كل الفاعلين السياسيين و الاجتماعيين دون اقصاء و تمت صياغتها على أسس أمنية بحتة ، و لم ترافقها اجراءات اعادة الثقة بين المواطن و السلطة و بالتالي يبقى تطبيقها مرهونا بإرادة النظام .

الفرع الثاني : المؤشرات الأولية للإصلاحات السياسية الجديدة في الجزائر

حلت الجزائر الثالثة عربيا في مقياس الديمقراطية لسنة 2014 بفضل حزمة الاصلاحات السياسية التي أطلقها النظام الجزائري سنة 2011 ، فقد بينت نتائج التقرير الصادر عن شبكة مبادرة الاصلاح العربي احرازها تقدما كبيرا في مجال الممارسات الديمقراطية برغم بعض العراقيل المسجلة ، و حصلت على علامة (616) و قد تقدم معدل علامات مؤشراتها ب 105 نقطة ، ووفقا لذات التقرير فقد تأثرت الجزائر ايجابيا بالأحداث التي شهدتها بعض الدول العربية و استطاعت خلال هذه المرحلة المضطربة أن تضفي على نفسها صورة البلد المستقر [2]، و فيما يلي عرض لأبرز هذه المؤشرات :

–مؤشر الاحزاب السياسية : عرفت الساحة الحزبية الجزائرية بروز 38 حزبا جديدا عقب صدور قانون الاحزاب الجديد ، إلا أنه و حسب المتتبعين لم يغير قانون الأحزاب الجديد شيئا في واقع تحكم السلطات في تسيير الحياة الحزبية ، اذ يحظر هذا القانون انشاء حزب سياسي يحمل في برامجه مواد أو نصوصا تأسيسية أو أيديولوجية لحزب سياسي سبق حله ، كما يمنع هذا القانون الأحزاب من الحصول على أو تلقي تمويل من أي جهة أجنبية و يلزم مسؤولي الأحزاب بتقديم حساباتهم السنوية الى وزارة الداخلية لضمان تعقب الموارد المالية للأحزاب و مراقبة تسييرها ، كما يفرض كذلك حظرا على الانضمام للأحزاب

---

[1]- فتحي بولعراس ، « الاصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء و منطق التغيير » ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 35 ، أوت 2012 ، ص ص 17-19 .

[2]- " مقياس الديمقراطية العربي 2014 " ، مبادرة الاصلاح العربي ، أوت 2014 ، ص 44 ، متحصل عليه من :
http://www.arab-reform.net/sites/default/files/ADI_4_AR_0.pdf , (2014-12-15).

السياسية بالنسبة للأشخاص المتورطين في أنشطة تخريبية أو ارهابية ، و من الواضح أن هذا الحظر استهدف بشكل أساسي منع منخرطين سابقين في الجبهة الاسلامية للإنقاذ المنحلة من الانخراط مجددا في العمل السياسي أو الحزبي [1] ، و عليه اذا ركزت هذه الأحزاب الجديدة —اضافة الى باقي الأحزاب الأخرى — على وضع برامج واضحة و التغلّب على تحدّياتها المؤسّساتية و بناء قواعد شعبية أقوى فستتمكن في نهاية المطاف من تجاوز مستويات الدعم الشعبي الضعيفة و تنمو لتصبح قوى فعالة للديمقراطية و التعددية الحقة ، و سيلعب مصير هذه الأحزاب الناشئة دوراً هـ اما في تحديد نجا ح الاصلاحات السياسية الجديدة من عدمه .

– **مؤشر الانتخابات** : شهدت الجزائر منذ الاعلان عن حزمة الاصلاحات السياسية الجديدة مطلع العام 2011 اجراء انتخابات تشريعية في 10 ماي 2012 في ظل القانون الجديد للانتخابات و زيادة مقاعد البرلمان الى 462مقعدا بعد أن كانت 389 ، و تخصيص حصة للنساء " كوتة المرأة " و اشراف اللجنة الوطنية للانتخابات ، و قد شارك فيها 44 حزبا و 186 قائمة مستقلة و تمت العملية الانتخابية بمراقبة أكثر من 500 مراقب دولي و افريقي و عربي ، و قدرت نسبة المشاركة في الانتخابات ب 43،14 % و جاءت النتائج بفوز الحزبين الحاكمين أي " جبهة التحرير الوطني" و " التجمع الوطني الديمقراطي" بأغلب المقاعد بعدد 291 مقعدا من أصل 462 مقعدا (بواقع 221 مقعدا لحزب الجبهة و 80 مقعدا لحزب التجمع الوطني) ، في حين تعرضت الأحزاب الاسلامية المتحالفة و المنفردة المنخرطة في السلطة و المعارضة لخسارة كبيرة فلم تحقق مجتمعة سوى 59 مقعدا ، للإشارة حازت النساء في هذه الانتخابات على 146 مقعدا في المجلس من مجموع 362 مقعدا بنسبة تقدر ب 31،6 % [2]، كما شهدت الجزائر شهر أفريل 2014 اجراء انتخابات رئاسية فاز فيها الرئيس بوتفليقة بعهدة رابعة بنسبة 81،53 % متفوقا على خصمه اللدود علي بن فليس بنسبة 12.18% ، وبلغت نسبة التصويت 51.70% وهي أقل بكثير من نسبة التصويت المسجلة عام 2009 التي تجاوزت 74% ، و قد شككت أحزاب معارضة في الجزائر في نتائج الانتخابات الرئاسية ، فيما رحبت أحزاب الموالاة بالنتائج وبالظروف التي جرت فيها الانتخابات [3].

– **مؤشر حرية التجمع** : أبقت السلطات الجزائرية على الحظر الذي فرضته على جميع المظاهرات في العاصمة رغم أن قوات الأمن سمحت لبعضها بالخروج دون أن تعترض سبيلها و في حالات أخرى فرقت المتظاهرين بالقوة و بخاصة تلك التي نظمتها

---

[1]- عصام الدين محمد حسن و اخرون ، **سقوط الحواجز: حقوق الانسان في العالم العربي 2011** ، (مصر : مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، 2012) ، ص 128 .

[2]- منير مباركية ، « الانتخابات التشريعية في الجزائر 2012 : قراءة في التوقعات و النتائج و التداعيات » ، **سلسلة دراسات** ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، أكتوبر 2012 ، ص 10 .

[3]- " بوتفليقة رئيسا للجزائر لولاية رابعة بنسبة 81 % " ، متحصل عليه من :
http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/algeria-elections/2014/04/18 %D8%A9.html , (2015-01-12).

" حركة بركات " احتجاجا على قرار الرئيس بالترشح للانتخابات الرئاسية لولاية رابعة ، و قد اتهمت منظمة العفو الدولية الجزائر بتصعيد حملتها القمعية ضد المواطنين المحتجين على مشاكل البطالة و التنقيب عن الغاز الصخري و ذلك خلال النصف الأول من السنة الماضية (2015) حيث تم تقديم 17 شخصا للمحاكمة بسبب مشاركتهم في مظاهرات احتجاجية ، و انتقدت ذات المنظمة المنظومة القانونية التي تستند اليها الدولة الجزائرية لتقنين ممارساتها واصفة اياها بالقوانين القمعية لإخماد المعارضة ، و هو ما يتعارض حسبها مع القوانين الدولية الكافلة لحق المواطنين في التعبير السلمي عن ارائهم [1].

–مؤشر حرية التعبير : فرضت السلطات الجزائرية بحسب ما ورد في التقرير الصادر عن منظمة العفو الدولية لسنة 2015 قيودا على حرية التعبير فقد واجه منتقدو الحكومة الجزائرية قيودا على حرياتهم و مضايقات قضائية من جانب السلطات ، ففي 12 مارس 2014 أغلقت قوات الأمن قناة الأطلس التلفزيونية بتهمة بث برامجها دون ترخيص رسمي ، و قد دأبت هذه القناة على نقل الاحتجاجات المناهضة للحكومة و أتاحت الفرصة لبعض المعارضين للظهور على الهواء [2] ، نشير أيضا الى الاجراءات العقابية غير المباشرة ضد بعض الصحف الناقدة و كان من نماذجها مطالبة صحيفة " الوطن " المعروفة بانتقاد سياسات الحكومة بسداد نحو 2،8 مليون دولار لسداد اشتراكات سابقة للتأمينات الاجتماعية عن الصحفيين المتعاونين و المستقلين [3]، و قد تعرض قانون الاعلام الجديد لانتقادات من جانب بعض الصحفيين أبرزها أنه لم يرتقي الى مستوى ما وعد به الرئيس من اصلاح و لا يفي بالمعايير الدولية لحرية الرأي و التعبير و خاصة أنه يحتوي على 32 مادة على الأقل يمكن استخدامها لتقييد حرية الرأي و التعبير [4]، عموما و بقراءة نقدية لقانون الاعلام الجديد نلحظ أنه برغم بعض ملامحه الايجابية كالحد من العقوبات السالبة للحرية في جرائم الصحافة و ان استبدلتها بعقوبات مالية مبالغ فيها و السماح نظريا للمؤسسات الخاصة بدخول المجال السمعي البصري ، فقد انطوى على الزام الاعلاميين بجملة واسعة من الضوابط الفضفاضة التي يسهل تأويلها لقمع حرية التعبير و الاعلام ، و يندرج في اطار هذه الضوابط "احترام القيم الروحية للمجتمع " و " الهوية الوطنية " و " متطلبات أمن الدولة و الدفاع الوطني" و " متطلبات السياسة الخارجية " و التزامات الخدمة العمومية و الدستور و القوانين و احترام سرية التحقيقات الأمنية و القضائية [5].

---

[1]- " العفو الدولية تتهم الجزائر بتصعيد قمعها ضد المحتجين " ، متحصل عليه من :
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/250632.html , (2015-12-11).

[2]- " حالة حقوق الانسان في العالم " ، تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2015/2014 ، ص 158 ، متحصل عليه من :
https://www.amnesty.org/download/Documents/POL1000012015ARABIC.PDF , (2015-12-29).

[3]- محسن عوض و اخرون ، مرجع سابق ، ص 120 .

[4]- المرجع نفسه ، ص 116 .

[5]- عصام الدين محمد حسن و اخرون ، مرجع سابق ، ص 128 .

–مؤشر منظمات المجتمع المدني : الملاحظ أن قانون الجمعيات الجديد يعظم القيود على العمل الأهلي و الحقوقي و يجافي بصورة صارخة المعايير الدولية التي تكفل حق التنظيم ، فقد بات تأسيس الجمعيات يشترط موافقة مسبقة من قبل السلطات التي يتيح لها القانون صلاحيات واسعة في رفض تأسيس الجمعية تحت دعاوى تعارض أهدافها مع النظام العام أو الاداب العامة أو القوانين أو التنظيمات المعمول بها في البلاد ، و يمنح القانون السلطات صلاحيات للتحكم في تمويل المنظمات غير الحكومية حيث يلزمها بالتحصل على موافقة السلطات الخاصة لتلقي أي أموال من هيئات أجنبية أو منظمات غير حكومية ، كما يحظر هذا القانون أيضا الانتساب الى منظمات غير حكومية دولية إلا المنظمات التي تنشط على المستوى القومي و يشترط في هذا الاطار حصولها على موافقة وزارة الداخلية [1]، و قد كشف تحقيق ميداني بشأن جمعيات المجتمع المدني في الجزائر اختفاء ثلثي تلك الجمعيات التي أحصتها وزارة الداخلية عام 2011 (حوالي 93000 جمعية) وقال أن اعتمادها لم يجدد ، و ترى مديرة مكتب منظمة العفو الدولية بالجزائر حسينة أوصديق أن " الدولة الجزائرية مطالبة بتوفير دعم مادي للجمعيات خاصة و أن القانون الجزائري عكس الدول الأخرى يشدد و يضع عراقيل في قضية التمويل الأجنبي " ، كما طالبت الحكومة الجزائرية ب "تسهيل وتشريع قوانين تمكن الجمعيات من الحصول على دعم أجنبي بطرق سهلة وشفافة " لأن هذا الأمر وفق رأيها "معمول به في كل دول العالم" [2].

– مؤشر مكانة المرأة : أبرزت مديرة فرع منظمة العفو الدولية بالجزائر " حسينة أوصديق " خلال ندوة صحفية عقدتها شهر فيفري 2015 التطور الملحوظ المسجل في مجال حقوق المرأة سنتي 2014 و 2015 و ذكرت بوضع صندوق النفقة للمرأة المطلقة الحاضنة و صندوق تعويض ضحايا العنف خلال عشرية التسعينات ، و بفضل قانون " الكوتا النسائية "تزايد حضور المرأة في الانتخابات التشريعية الجزائرية من 31 منتخبة عام 2007 الى 143 عام 2012 ، و الحقيقة أن هذه الجهود الحكومية لم تكن وليدة مطالب شعبية أو أولويات ورشة الاصلاح و انما كانت تطبيقا لأجندة غربية (المنظورات الليبرالية / التحديثية)، و عليه يتضح أن النظام الحاكم استخدم تدعيم و تعزيز تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة كسلعة سياسية يتم مبادلتها في سوق سياسية أساسها الفاعل الأجنبي للتخفيف من ضغوطه و البحث عن شرعية خارجية داعمة في مقابل أزمة دعم داخلي لمؤسساته و نخبه ، انها أزمة الشرعية تجدد نفسها كلما جدد النظام نفسه خاصة في ظل اعتماده على نفس المقاربات للحفاظ على استمراريته [3].

---

[1]- عصام الدين محمد حسن و اخرون ، المرجع نفسه ، ص 127 .

[2]- ياسين بودهان ، " توقف ثلثي جمعيات المجتمع المدني بالجزائر " ، متحصل عليه من :
http://www.aljazeera.net/news/humanrights/2015/9/30/%D8%AA8%A7%D8%A6%D8%B1, (2014-07-16).

[3]- طارق عاشور ، « تجارب الاصلاح العربي بعد حراك 2011 : الحالة الجزائرية اطار للتحليل » ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 37 ، شتاء 2013 ، ص ص 41-42 .

جدول رقم (5) : تطور حضور المرأة في الانتخابات التشريعية الجزائرية منذ عام1997

	1997	2002	2007	2012
المرشحات	**322**	**694**	**1018**	**7700**
المنتخبات	**12**	**27**	**31**	**143**

المصدر :- طارق عاشور ، مرجع سابق ، ص 42 .

خلاصة القول ، عمل النظام السياسي الجزائري في خضم التحولات السياسية التي يشهدها العالم العربي منذ 2011 وفي ظل الاحتقان الشعبي الداخلي على إرساء الاعتقاد بأن نهج الإصلاح والتغيير السلمي عبر الحوار والتشاور هو الحل المناسب للحالة الجزائرية – وذلك على خلاف نهج الثورة الشعبية الذي اعتمد في عدة دول عربية أخرى – وما تبعه من خطوات وإصلاحات قانونية وتشريعية ، و يعرف المشهد السياسي الجزائري العديد من العراقيل و العقبات والتي يرهن استمرارها مستقبل هذه الإصلاحات الجديدة التي تتطلب صدق الممارسات وجديتها وتراكم الانجازات والتطورات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي حتى يصبح الاستقرار ناتج فعلا عن الرضا الشعبي وليس استقرارا هشا ينتظر المناسبة حتى يثور على النظام القائم.

المبحث الثاني : الحركة الاحتجاجية و مبادرات الاصلاح السياسي و الدستوري في المغرب

شهد المغرب كغيره من عديد الدول العربية خروج آلاف المغاربة الى الشارع في سياق حركة 20 فبراير رافعين شعارات مطالبة بمحاربة الفساد و الاستبداد ، و في خضم سقوط بعض الأنظمة العربية بدا المغرب حالة فريدة دفعت البعض الى وصفه بالاستثناء ، هذا الاستثناء حصل باقتراح المؤسسة الملكية لإصلاحات سياسية و دستورية في سياق مقاربة استباقية ، وقد أظهر النظام المغربي قدرة على التجاوب مع الحركة الاحتجاجية اذ تميز سلوكه بمستويين ، مستوى التكيف مع الاحتجاجات و مستوى تحريك المؤسسات و خلق أجهزة أو تعديل مسميات قديمة بأسماء جديدة لاستيعاب الرأي العام الناتج عن الاحتجاجات ، و في هذا السياق نطرح التساؤل الاتي : هل تشكل الاصلاحات التي أطلقها الملك محمد السادس خطوة على درب اقامة مؤسسات تمنح الحقل السياسي ما يلزم من الصلابة و شروط الاستمرارية ؟ أم أنها خطوة استباقية ذكية للتكيف الظرفي و الالتفاف على الحراك الشبابي ؟ .

المطلب الأول : المشهد السياسي المغربي ما قبل 2011

تميز المغرب منذ حصوله على استقلاله سنة 1956 باستقرار يميل الى الركود و لم يشهد أي تغيير الى حدود بداية التسعينات من القرن الماضي ، حيث سلك هذا البلد ذو النظام الملكي طريق الاصلاح و اتخذ الملك الحسن الثاني الخطوات الأولى على هذا الطريق استجابة لظرفية دولية متغيرة ووعيا بقرب انتهاء فترة حكمه الطويلة ، و استكمل ابنه محمد السادس المسار بعد اعتلاءه العرش سنة 1999 ، و قد أحدثت مبادرات الاصلاح السياسي و الدستوري المتعددة بعض التغييرات الايجابية في المشهد السياسي المغربي الذي لا يزال يعاني العديد من الاعتلالات ، على ضوء ذلك سيتم التركيز فيما يلي على بحث طبيعة و سمات النظام السياسي المغربي في الفرع الأول ، ثم التطرق لأبرز الاصلاحات السياسية و الدستورية المتخذة الى حدود سنة 2010 و تقييمها في الفرع الثاني :

الفرع الأول : طبيعة النظام السياسي المغربي

تعددت التصورات التي ساقها الباحثون حول توصيف النظام السياسي المغربي و تنحصر في وصفه بأنه نظام يجمع بين التقليدية و الحداثة ،كما يوصف بأنه نظام يجمع بين نمطين من الشرعية أولهما النمط المرتبط بالخلافة أي الشرعية الدينية و الثاني مستوحى من الديمقراطية التحررية ، و هناك من يرى أن هذا التناقض مرجعه الطبيعة الدينية لنظام يعتمد في تسويغ شرعيته على المصدر التقليدي الذي يشتمل على بعد ديني اسلامي ، غير أنه حاول تدعيم هذا المصدر بمصادر اضافية من خلال اسباغ مظاهر العقلانية كمصدر اخر للشرعية بهدف زيادة فعالية النظام [1] ، وقد أقرت جميع الدساتير المغربية منذ دستور 1962 الى أخر دستور 2011 بأن نظام الحكم في المغرب ملكية دستورية ديمقراطية و اجتماعية ، و قد أعطت هذه الدساتير للملكية مكانة سامية باعتبار أن الدستور لم ينشىء هذه المؤسسة و انما أقر حقيقة تاريخية على عكس المؤسسات الأخرى و التي يمكن عد الدستور هو المنشىء لها [2] .

يمتاز نظام الحكم في المغرب بقوة سياسية للمؤسسة الملكية تجاه باقي أطراف اللعبة السياسية لكنه يواجه أزمة حقيقية في ايجاد التوازن بين نظام السلطة الحديثة و التقليدية لضمان استمرار الهيمنة على العملية السياسية برمتها، وقد كان على الأنظمة الملكية التي تواجه مثل هذه المشكلة أن تختار أحد الحلول الثلاثة التي طرحها هنتنغتون وهي:

-قيام نظام ملكي دستوري حديث ترجع السلطة فيه للشعب من خلال الأحزاب و البرلمان .

-دمج سلطة الملك بسلطة الشعب ضمن النظام السياسي .

-احتفاظ النظام الملكي بالسلطة و بكونه الفاعل الرئيس في العملية السياسية .

---

[1]- محمد صالح شطيب ، « اشكالية التوفيق بين التحول الديمقراطي و الموروث التقليدي للنظام السياسي المغربي »، **دراسات اقليمية** ، العراق: جامعة الموصل ، العدد 25 ، 2012، ص 331 .

[2]-علي سلمان صايل ، « النظام السياسي في المملكة المغربية : قراءة في طبيعة عمل المؤسسات السياسية و الدستورية » ، **دراسات دولية** ، العراق : جامعة بغداد ، العدد 53 ، 2012 ، ص 29 .

و قد عمل النظام الملكي على استبعاد البند الأول جملة و تفصيلا أما البند الثاني فقد عمل به النظام المغربي في الفترة التالية للاستقلال ، إلا أن هذا الخيار فشل لعدم قدرة الحكومات على التوفيق بين مطالب المؤسسة الملكية و مطالب الأحزاب السياسية ، مما جعل المؤسسة الملكية تتجه الى الخيار الأخير [1] ، عموما يمكن ايجاز أهم ملامح النظام السياسي المغربي فيما يأتي :

– هيمنة الملك على الحياة السياسية ، فالملك يسود و يحكم أي أنه يحدد الاختيارات الكبرى للدولة في المجال السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و العلاقات الخارجية ، و يكمن الجوهر الأيديولوجي لهذه السلطة و أساس تبرير مشروعيتها في كون الملك يعتبر أمير المؤمنين و قبول أغلب الفاعلين السياسيين لهذه المشروعية المرتكزة على هذه الصفة أو على الأقل عدم مجادلتها و معارضتها بشكل مفتوح .

–تلعب وزارة الداخلية دورا أساسي في تأطير الحقل السياسي بتحكمها عبر سلطات واسعة اعترف لها بها و تم توسيعها باستمرار ،و هي تجسد لدى الشعب و في تصوره مفهوم " المخزن " أي السلطة كقوة اكراه و قمع لا يقهر.

– احتواء النخبة السياسية ، اذ عمل النظام المغربي على تأطير و احتواء و تعبئة جزء هام من المواطنين في اطارات سياسية أو نقابية و اشراكهم في اللعبة السياسية ، و المساهمة بذلك في تبريرها و شرعنتها عبر تفاوض مستمر و انتزاع مكاسب جزئية و اصلاحات محدودة لا تؤثر في جوهر توزيع السلطة و الثروات ، و انما تساعد على تلطيف القمع و على التكيف التدريجي للنظام .[2]

– اتجاه أسلوب ادارة السلطة في المغرب نحو اعادة ترتيب التوازنات السياسية و ذلك بالقطع النهائي مع مرحلة الصراع الطويل بين مكونات الحركة الوطنية و المؤسسة الملكية حول طبيعة السلطة و صناعة القرار السياسي و الانتهاء بتحويل النقاش على طبيعة النظام السياسي الى النقاش على فاعلية المؤسسة السياسية ، و قد توج اعادة ترتيب التوازن السياسي بخروج المؤسسة الملكية كطرف في موضوع الصراع و ادخال اللعبة السياسية في نزاع ما بين ثلاث توجهات ، توجه الاسلاميين و توجه أحزاب الحركة الوطنية و توجه الحزب الجديد المتمثل في الأصالة و المعاصرة الذي فرض نفسه بقوة داخل اللعبة السياسية ، فيما يبقى باقي الفاعلين تابعين لهذه التوجهات [3].

– عدم مطابقة العلاقات السياسية للعلاقات الأيديولوجية بحيث نجد تطابقا أيديولوجيا بين قوى سياسية بينها اختلاف سياسي حاد في الوقت الذي نجد تقاربا سياسيا بين قوى مختلفة اختلافا كبيرا على الصعيد الأيديولوجي ، ويعتبر الاسلاميون

---

[1]-المرجع نفسه ، ص 28 .

[2]-عبد العزيز النويضي ، «محصلة التجربة السياسية المعاصرة في المملكة المغربية » في : عبد العزيز النويضي محررا ، **نحو رؤية جامعة لتعزيز الانتقال الديمقراطي في المغرب** ، (د ب ن : الجماعة العربية للديمقراطية ، 2007) ، ص ص 17-24 .

[3]- عبد الاله سطي ، أسئلة حول فرضية الانتقال الديمقراطي بالمغرب ، المركز العلمي العربي للأبحاث و الدراسات الانسانية ، ص 10 ، http://www.arabsi.org/attachments/article/4660/%D8%A3%D8%B39%84% %D8%B1%D8%A8.pdf , (2014-11-26).

و اليساريون من أهم القوى السياسية الفاعلة في المغرب نظرا لما يتوفرون عليه من تصورات فكرية و سياسية و زخم نضالي ، إلا أن العلاقة بينهم ظلت الى وقت قريب مشوبة بتوتر ساهمت فيه مجموعة من الأحداث كالأحداث الطلابية في بداية عقد التسعينات و أحداث الجامعة الربيعية سنة 1995 و أحداث 16 ماي 2003 ناهيك عن الانقسامات السياسية الحادة التي يعرفها الصف الاسلامي و الصف اليساري[1] ، و كان لذلك انعكاس واضح على مسار الحراك و مآله .

– أما التجربة الانتخابية بالمغرب فيمكن الاشادة بها على أنها بدأت تحافظ على مواعيدها و أنها بدأت تدار ببنية قانونية حديثة ، لكن ما يعاب على هذه التجربة هو ضعف المشاركة الانتخابية الى جانب الخروقات التي تشوب هذه العملية فالنسب المتدنية للمشاركة الانتخابية أدى الى اضعاف مردودية هذه الأخيرة و الى اضعاف شرعية النخب التي تفرزها كذلك ، الى جانب الحضور الوازن للمال الذي يضرب شفافية العملية الانتخابية [2].

– رغم انفراد المملكة المغربية من بين الدول العربية الى الأخذ بنظام التعددية و نص دستورها على حرمة نظام الحزب الواحد ، إلا أن الأحزاب المغربية لم تأخذ مجالها المناسب كما أنها لم تؤد الوظائف المنوط بها كالوظيفة التمثيلية و التنظيمية و الاتصالية ، فضلا عن عدم ضمان المساواة بين الأحزاب السياسية في مجال الدعم المادي و الاعلامي و اتجاه النظام السياسي الى اقامة التوازنات الحزبية بما يضمن مصالحه [3].

كخلاصة يمكن القول أن جوهر السلطة السياسية المغربية يجعل الملكية فوق المنافسة السياسية ، و هي مؤسسة المؤسسات و هو ما يعني أنها غير قابلة للخضوع لقواعد التنافس السياسي مع كونها جوهر العملية السياسية ، و من هنا فإن القاعدة الأساسية للعملية السياسية في المغرب هي استمرارية لهيمنة المؤسسة الملكية ، و قد أبدى النظام السياسي المغربي قدرة كبيرة على التكيف مع اكراهات المحيط الداخلي و الدولي و يعود ذلك لتقييمه الدقيق لموازين القوى و التحولات الداخلية و الخارجية و تكييف سلوكياته و مبادراته و خططه مع متطلبات كل مرحلة والاستجابة الى الحد الأدنى من الاصلاحات و التغييرات التي يتطلبها الوضع دون المساس بجوهر السلطة الملكية المطلقة ، و نستعرض فيما يلي أبرز الاصلاحات السياسية و الدستورية التي عرفتها المملكة المغربية الى حدود 2010سنة بإيجاز .

الفرع الثاني : مبادرات الاصلاح السياسي في المغرب قبل سنة 2011

بدا واضحا منذ مستهل العشرية الأخيرة من القرن الماضي أن هناك وعيا متناميا من لدن النظام المغربي و الفاعلين السياسيين لأهمية التحولات الديمقراطية الجارية في العالم ، نلمس ذلك في العديد من الخطب الملكية و المذكرات المصوغة من

---

[1]-محمد باسك منار ، " محصلة التحركات الراهنة من أجل الديمقراطية في المملكة المغربية " ، ورقة مقدمة في اللقاء السنوي الحادي و العشرون ، الجماعة العربية للديمقراطية ، جامعة أكسفورد ، 31 أوت 2013 ، ص 10.

[2]-عبد الاله سطي ، مرجع سابق ، ص 8.

[3]- علي سلمان صايل ، مرجع سابق ، ص 60 .

طرف الأحزاب السياسية و المقدمة الى أنظار الملك تحديدا منذ أول مذكرة في 11 أكتوبر 1991 ، و هكذا نقرأ في خطاب الفاعلين ووثائقهم المتبادلة ما يفيد حصول اقتران الارادات بشأن الانخراط في دينامية الاصلاحات السياسية و الدستورية الكفيلة بتأهيل المجال السياسي المغربي و تحفيز فرقائه على التكاتف من أجل انجاح الانتقال الديمقراطي ، و الذي بدا و كأنه مشروع الجميع دولة و نخبا و مجتمعا [1] .

استهدفت الاصلاحات التي سنها الملك الحسن الثاني أربع مجالات : حقوق الانسان و التوسيع المحدود لسلطة البرلمان و تعزيز فرص مشاركة الأحزاب و المجتمع المدني في الحياة السياسية و محاولة الحد من الفساد ، و قد ظهرت بوادر الانفتاح بتأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان ثم المحكمة الادارية و المصادقة على أهم المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان فضلا عن الافراج عن بعض السجناء السياسيين ، تعديل القوانين الخاصة بالاعتقال الاحتياطي و المظاهرات العمومية ، بالإضافة الى مراجعتين دستوريتين [*] ، بيد أن المؤشرات الحقيقية في الانفتاح السياسي لم تتجلى ظاهريا إلا من خلال تدشين التوافق بين المؤسسة الملكية كمؤسسة حاكمة و فصائل المعارضة المتمثلة بالأساس في الحركة الوطنية و ذلك بتنصيب حكومة التناوب التوافقي برئاسة أحد أبرز المعارضين " عبد الرحمن اليوسفي " سنة 1998 ، ثم السماح لعناصر المعارضة بالعودة الى الوطن و استقطاب المنظمات المعادية سابقا للنظام و منح منظمات المجتمع المدني حرية أكبر [2] ، و اللافت للانتباه خلال هذا العقد تشديد خطاب الفاعلين السياسيين على مركزية احداث تغييرات كفيلة بفتح امكانية الانتقال الى مرحلة جديدة في الحياة السياسية المغربية قوامها الشفافية و احترام المؤسسات و تكريس دور القانون و صيانة الشرعية الدستورية ، ولعل لجوء الحكومة و الأحزاب السياسية لأول مرة في تاريخ المغرب السياسي المعاصر الى التوقيع على تصريح مشترك في 28 فيفري 1997 تلتزم الأطراف بمقتضاه باحترام المسلسل الانتخابي و الجهر بصحة نتائجه وسلامتها [3] ، و هو ما يثبت مركزية شعار الاصلاح و مقصد الانتقال في عقد التسعينات بيد أن الممارسة السياسية للفاعلين ما انفكت تكشف عن حدود الخطاب و صعوبة مطابقته للأعمال و السلوكيات .

و على خطى أبيه عمل الملك محمد السادس منذ وصوله الى العرش على تحسين أوضاع حقوق الانسان فأنشأ هيئة الانصاف و المصالحة سنة 2004 لتسليط الضوء على الانتهاكات المرتكبة بين 1956 و 1999، كما أفرج عن عدد كبير

---

[1]-أمحمد مالكي ، «المغرب و تجربة الانتقال الى نظام حكم ديمقراطي في اسبانيا : الدروس المستفادة» في : علي خليفة الكواري ،عبد الفتاح ماضي **لماذا انتقل الآخرون الى الديمقراطية و تأخر العرب** ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009) ، ص 250 .

[*]اعتاد النظام الملكي أن يقدم على تعديل الدستور تحت ضغط الأحداث أو الضرورات المستقبلية (دستور 1962 و قوة الحركة الوطنية التقدمية ، دستور 1970 و اعتقالات 1969 ، دستور 1972 و الانقلاب الأول ، ثم بعد ذلك بدأ التفكير في مصير النظام ، دستور 1992 و الرغبة في التناوب ، دستور 1996 و النجاح في التناوب من أجل استمرار النظام و تصفية رواسب الماضي ، للمزيد من التفصيل أنظر :
- علال الأزهر ، **المسألة الدستورية و الاصلاح الدستوري في المغرب** ، (المغرب : مركز حقوق الناس ، 2005) ، ص ص 121-122 .

[2]- مارينا أوتاواي ، ميريديث رايلي ، «المغرب من الاصلاح الهرمي الى الانتقال الديمقراطي » ، **أوراق كارنيغي** ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، سبتمبر 2006 ، ص 9 .

[3]- -أمحمد مالكي ، «المغرب و تجربة الانتقال الى نظام حكم ديمقراطي في اسبانيا : الدروس المستفادة» ، مرجع سابق ، ص ص 254-255 .

من المعارضين السياسيين و قام بمزيد من التدابير لملائمة القوانين المغربية مع المعاهدات الدولية كتغيير القانون الجنائي لتجريم التعذيب ، كما عمل على مكافحة الفساد و الادماج السياسي المحكم للجماعات و الأحزاب السياسية الجديدة [1] ، الى جانب فتح الأسواق المحلية أمام أسواق اقتصادية كبرى بعقد اتفاقيات التبادل الحر، مما أعطى صورة عن مدى الانفتاح الذي يعرفه المغرب ، فضلا عن المصادقة على مدونة الأسرة (23 جانفي 2004) لضمان المساواة بين المرأة و الرجل داخل الأسرة ، و اعتماد قانون جديد للأحزاب السياسية في 17 مارس 2005 يهدف الى اعطاء المزيد من المصداقية للعمل السياسي و ضمان الشفافية في تسيير الأحزاب السياسية ، كما دشنت العملية الانتخابية ابتداءا من انتخابات ديسمبر 2007 نوع من المصداقية و الشفافية التي فقدت في باقي الاستحقاقات الماضية و كانت بهذه المناسبة أول حكومة في المغرب يتم انتخابها طبقا للمنهجية الديمقراطية [2] ، و من جهة أخرى عمل الملك محمد السادس على خلق رأي عام شعبي متضامن حول خطابه السياسي و عبر مبادرات تستجيب للحركات الاجتماعية و السياسية الموروثة عن فترة والده (الحركة الأمازيغية ، الحركة النسائية ، الحركة الحقوقية و مسيرة العدالة الانتقالية) ، و سعى أيضا لملائمة السياسة الداخلية مع الأجندة الدولية في محاورها الثلاثة [3]:

-الحرب على الارهاب .

-الاصلاحات الماكرو اقتصادية كما يدعو الى ذلك البنك الدولي لملائمة الاقتصاد المغربي مع شركائه في العالم (الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة).

-أهداف الألفية و صيغها الاجتماعية في السياسات العمومية مثل مقتضيات التنمية البشرية و محاربة الفقر و التهميش و الاقصاء و اجراءات التمكين للفئات و المناطق المتضررة .

برغم المبادرات و الجهود الاصلاحية المتعددة التي أطلقها النظام المغربي إلا أن المعارضة المغربية اعتبرت أن المغرب يشهد اطار دستوريا ملكيا و ليس دستورية حقيقية ، و أن هذه المبادرات لا تخدم كثيرا التحول الديمقراطي لاعتبارات عديدة نورد أبرزها في الاتي :

- اتجه المغرب الى وضع منظومة اصلاحية ذات مرجعية سوسيوسياسية بالأساس بتحسين صورة حقوق الانسان أمام المنتظم الدولي و تحديث البنية القانونية ثم التخفيف من حدة الفقر و البطالة لدى الفئات الاجتماعية ، فهذه

---

[1]- مارينا أوتاواي ، ميريديث رايلي ، مرجع سابق ، ص 11 .

[2]- مناصر ماركسي ، " حول الاصلاح الدستوري و السياسي في دول المغرب الكبير " ، ص 5 ، متحصل عليه من :
http://www.arabsi.org/attachments/article/4396/%D8%AD%D9%88% % A8%D9%8A%D8%B1.pdf , (2014-04-18).

[3]-أحمد الخمسي،«الربيع العربي في طبعته المغربية»،في:حسن كريم وآخرون ،**الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد**، مرجع سابق، ص 300.

الاصلاحات لم تتجاوز حدودها الاجتماعية و الاقتصادية الى عمق البنية المؤسسية و السياسية ، اذ لم يشمل الاصلاح قواعد النظام السياسي و طبيعة توزيع السلط ، فلازال العمل الحكومي لا يمتلك القدرة على المبادرة و الاختيار وفق البرنامج الذي يعتمده ، و لازال الفاعلون السياسيون في الحكومة لم يحدثوا قطيعة مع موقع الفاعل الثانوي في الهندسة السياسية [1].

– عدم المساس بالصلاحيات الممنوحة للملك و هو ما عكس في مجمله الطابع السياسي لا الدستوري لهذه الاصلاحات .

– لم تندرج في سياق برنامج اصلاحي شمولي و لكن كانت جزئية تقتصر على مجال دون اخر أو تركز على حلول أنية دون استحضار رؤية مستقبلية ، فأغلب هذه المبادرات لم تؤسس على دراسات تقييمية للواقع و لكن على تخمينات و انطباعات أو دراسات متسرعة محكومة بخلفيات سياسية تحكمية [2].

– لم تأتي نتيجة اقتناع ذاتي بضرورة و جدوى الاصلاح بل كانت غايتها ضمان الاستمرارية و استجابة لضغوط خارجية و تخوفا من فقدان بعض المصالح و رغبة في تلميع صورة البلاد جلبا للمساعدات و توفيرا الاستثمارات و تجنبا للانتقادات .

– تطرقت لقضايا ثانوية أو نخبوية أو فئوية و لم تصب الاهتمام على القضايا الرئيسية و ذات الأولوية ،كما أنها لم تأت في اطار تشاركي و لكن فرضت بهيمنة و نظرة أحادية [3].

و عليه فالاتجاه الاصلاحي الذي سلكه النظام المغربي هو اتجاه نحو التحديث أكثر مما هو شيء أخر ، فرغم التطور الذي مس وضعية حقوق الانسان و الاهتمام بالقطاع الاجتماعي إلا أنها تبقى متغيرات تابعة و غير ثابتة ، فلم تشهد المؤسسات السياسية و قواعد اللعبة السياسية تطورا على مستوى الفعالية مادام التركيز كان على اصلاح الاطار الانتخابي و الاهتمام بالجانب الحقوقي للتسويق الخارجي و خلق هامش من حرية التعبير التي تبقى متغيرات تابعة و غير ثابتة ، الشيء الذي يفسر التراجعات التي تحدث في كثير من الأحيان في هذا الباب مادامت المتغيرات المستقلة التي تضبط قواعد اللعبة و التوازن المؤسسية و التي تفصل في الحقوق و الواجبات غائبة من أي اصلاح جذري

المطلب الثاني : دوافع الحركة الاحتجاجية المغربية و القوى المحركة لها

حاولت بعض الجهات الرسمية في المغرب بعد توالي الاحتجاجات العربية خاصة في تونس و مصر تسويق خطاب مفاده أن المغرب يشكل استثناء من كل ذلك نظرا للإصلاحات التي أقدم عليها الملك محمد السادس ، لكن ذلك الخطاب لم يصمد طويلا اذ سرعان ما ظهرت بعض التسجيلات على الأنترنيت تدعوا الشعب الى الخروج يوم 20 فيفري 2011

---

[1]- عبد الاله سطي ، مرجع سابق ، ص 11 .

[2]- محمد صالح شطيب ، مرجع سابق ، ص 343 .

[3]-عمر أحرشان ، « الوضع السياسي الراهن و سبل الانتقال الديمقراطي » ، في : عبد العزيز النويضي محررا ، **نحو رؤية جامعة لتعزيز الانتقال الديمقراطي في المغرب** ، مرجع سابق ، ص ص 88-89 .

للمطالبة بما طالب به الشباب العربي في معظم الدول العربية ، وقد شكل سقوط نظام بن علي في تونس حافزا مهما للمزيد من الاصرار على الاحتجاج يوم 20 فيفري خاصة في ظل الأوضاع المتردية لفئات عريضة من الشعب المغربي .

الفرع الأول : دوافع الحركة الاجتماعية المغربية

عرفت المملكة المغربية تناميا ملحوظا للاحتجاج بالنظر الى وجود دواعي و مبررات حقيقية للاحتجاج و الانتفاض [*] ، و هو ما يستبعد فرضية أن الحركة الاحتجاجية المغربية كانت فقط مجرد تقليد لما عرفته دول عربية أخرى ، و يمكن رصد هذه المبررات و الدواعي في الاتي :

أ–دواعي و مبررات سياسية :

- احتكار المخزن لكل السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية ، و في هذا الصدد يوضح الباحث عباس بوغانم مفهوم المخزن قائلا " أن المخزن في صيغته المغربية يشكل دولة موازية و مكدسة داخل الدولة و خارجة عنها ، فالمخزن هو المتحكم في قواعد اللعبة و هو المحدد لطبيعة الأدوار التي يجب أن يقوم بها كل فاعل سياسي مع تكريس هيمنة السلطة الحاكمة كقوة تحكمية و تحكيمية تتموقع فوق كل القوى الاجتماعية و السياسية ... و في كلمة ، أصبح مفهوم المخزن كناية عن كل ممارسة سلطوية استبدادية قوامها اذعان و خضوع الجميع للحاكم الواحد الأحد"[1].
- تعرض الديمقراطية الفتية بالمغرب لضربات عديدة يمكن التأريخ لها رسميا بتعيين وزير أول لم يشارك في الانتخابات التشريعية لسنة 2002 ، و ما حمله هذا التعيين من تراجع عن عرف ديمقراطي كان يقضي بتعيين الوزير الأول من الحزب الأول الفائز في الانتخابات التشريعية ، فضلا عن شن النظام المغربي حملة تضييق و ضغط على حزب العدالة و التنمية ابتداءا من سنة 2003 و فتح السجون أمام المنتسبين لهذا التيار بعد متابعات قضائية غابت فيها شروط المحاكمة العادلة ، كما شنت حملات الضغط و التضييق على الصحافة الحرة و تم تعليق تنفيذ توصيات هيئة الانصاف و المصالحة الى أجل غير مسمى ، و في هذا السياق التراجعي تم صناعة حزب اداري جديد " حزب الأصالة و المعاصرة " أصبح هو الحزب الأول في البرلمان في الولاية التشريعية السابقة دون أن يكون قد شارك في الانتخابات التشريعية لسنة 2007 ، كما أصبح هو الحزب الأول في الجماعات المحلية بعد الانتخابات المحلية لسنة 2009 [2] و ظهر بوضوح أن هناك غياب ارادة حقيقية للإصلاح السياسي و

---

[*] نذكر في هذا الصدد على سبيل المثال لا الحصر احتجاجات أزيلال أيام 20 و 21 و 22 مارس 2010 احتجاجا على الانقطاع المتكرر للكهرباء و الماء و ارتفاع فاتورة الاستهلاك ، و احتجاجات أيت أحمد بتاريخ 9 ماي 2010 ضد التهميش و الاحتجاجات بمناطق الغرب بتاريخ 24 أكتوبر 2010 ، ناهيك عن الاحتجاجات المتكررة لمجموعات العاطلين عن العمل.

[1] -رشيد يلوح ، « خطاب التغيير في المغرب » ، **سلسلة تحليل السياسات** ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، أكتوبر 2011 ، ص 3 .

[2] -عبد العلي حامي الدين ، تعقيب على مقال : محمد باسك منار ، « حركة 20 فبراير في المغرب : قراءة في السياق و المسار و تقييم المحصلة » ، في : علي خليفة الكواري ، عبد الفتاح ماضي محرران ، **الديمقراطية المتعثرة : مسار التحركات العربية من أجل الديمقراطية** ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2014) ، ص ص 343-344.

المؤسسي الشامل ، و في سياق هذه التراجعات التي كان يعرفها المغرب اندلعت الاحتجاجات الشعبية في عدد كبير من الدول العربية الأخرى فلم يحد الشارع المغربي عنها و التحق بالموجة رافعا شعار " اسقاط الفساد و الاستبداد " .

- فقدان الثقة في المؤسسات السياسية و كان من أبرز تجليات ذلك العزوف الكبير عن المشاركة في انتخابات 7 نوفمبر 2007 حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة 37 % .
- تراجع الدور التأطيري للأحزاب السياسية بسبب استمرار الدولة المغربية في اعتبار المخزن كدائرة محيطة مباشرة بالمؤسسة الملكية أكثر تمثيلية للأمة من أي فاعل سياسي أخر ، و هو ما أدى لانخفاض عدد المنتمين بل المتعاطفين مع الأحزاب من 50 % بداية الاستقلال سنة 1956 الى أقل من 5 % كمنخرطين في الأحزاب سنة 2000 .
- اشتعال فتيل التغيير من خارج الحدود و الذي شطب من نفسية الشباب المغربي تعقيدات المجتمع التقليدي المحلي المغلق و خلق لديهم تلقائية و انسانية في التواصل و الاحتجاج و التعبير عن مطالبهم [1].
- تراكم خبرات الحركة الاجتماعية المغربية [*]، فكانت حركة 20 فبراير تعبيرا عن روح و مطالب معظم هذه الحركات اذ قامت ببلورة الواقع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و رفعته في صيغة مطالب و شعارات اقتربت و تلامست مع الشارع المغربي .
- تطور وسائل الاتصال السياسي بالتوازي مع انتشار التقنيات الحديثة في البلاد و التي مكنت من ايصال فكرة الاحتجاج عن طريق تمكين الأفراد من فضاءات موسعة و تعددية لممارسة حرية افتراضية [2].

ب– دواعي و مبررات اقتصادية : يعاني الاقتصاد المغربي من اختلالات عدة انعكست سلبا على الوضع المعيشي للمواطنين الذين عبروا عن سخطهم بالخروج الى الشارع ، و يمكن رصد أبرز هذه الاختلالات في الاتي :

- ارتهان السياسة الاقتصادية للمغرب منذ الحصول على الاستقلال لهاجس الحفاظ الصارم على استقرار المؤشرات الاقتصادية الكبرى مما انعكس سلبا على الثورة الشرائية للمواطنين و على فعالية السوق الداخلي .
- تعمق العجز التجاري سنة 2008 بسبب ارتفاع قيمة الواردات و خاصة النفط (36،2 % مقابل 16،8 % سنة 2007) و ضعف قيمة الصادرات ، و ظل معدل تغطية الصادرات للواردات ضعيفا بنسبة 45 % ، كما سجلت قطاعات هامة كقطاع النسيج انخفاضا كبيرا مما تسبب في اغلاق مجموعة من المعامل وتسريح الآلاف من العمال .

---

[1]- أحمد الخمسي ، «الربيع العربي في طبعته المغربية » ، مرجع سابق ، ص ص 278-281 .

الأحزاب الى [*] وبخاصة الخبرات التأطيرية للشباب عبر تنسيقيات العاطلين عن العمل ، فبعد أن انسدت في وجوههم كل المسالك :مسالك التوظيف بسبب تحول هيئات للحكم ، و مسالك الليبرالية و اليسا بسبب الاستقطاب العام ضد التيارات الدينية باسم الحرب على الارهاب ابتكر الشباب المتخرج من الجامعة و العاطل عن العمل أسلوب تنظيم تنسيقية لكل فوج و لكل تخصص ، كما انتهج أسلوب التظاهر أمام البرلمان و المؤسسات الحكومية لعرض مطالبه و الدفاع عنها ، و هو ما مهد الأرضية لحركة 20 فبراير الاحتجاجية ، أنظر :-المرجع نفسه ، ص 280 .

[2]-أسماء فلحي ، «معادلة المجال الافتراضي و المجال الواقعي في المغرب : دراسة حالة لحركة 20 فبراير » ، في : محمد العجاتي محررا ، **جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي الى الثورة** ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013)، ص177.

- التراجع الملحوظ للنشاط الاقتصادي بالمغرب سنة 2010 بسبب الجفاف و تزايد تكاليف الموارد الأولية المستوردة و ارتفاع المديونية العمومية و استمرار اثار الأزمة العالمية ، ليسجل نمو بنسبة 4 % مقابل 4،9 % سنة 2009 و 5،6 % سنة 2008 ، و على الرغم من ارتفاع المداخيل الضريبية و مداخيل الفوسفات فإن عجز الميزانية قدر ب 4،5 % متأثرا بارتفاع نفقات التسيير و بتقلص مداخيل الخصخصة و ارتفاع تكاليف صندوق المقاصة .
- عودة المغرب الى الاقتراض الخارجي سنة 2010 باقتراضه لمليار أورو ، مما رفع المديونية الخارجية مقارنة بالناتج الداخلي الخام الى 15 % [1].
- تقلص الاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب بنسبة 28،6 % بسبب الأزمة العالمية المالية و هو ما انعكس سلبا على عائدات السياحة الخارجية في وقت قفزت فيه المديونية سنة 2008بنسبة 10 % لتصل الى 11،9 مليار أي بنسبة 20 % من الناتج الوطني الخام خلال عام واحد [2].
- احتكار رسم التوجهات الاستراتيجية للسياسة الاقتصادية و خضوع البرامج الحكومية للتوجيهات الملكية في المشاريع التنموية بما يضمن الحفاظ على مصالح الكبار و سيادة اقتصاد الريع ، و تكريس التوزيع غير العادل للثروات من أراض و أموال و امتيازات و تراخيص في مجالات اقتصادية متنوعة مثل : تصاريح النقل ، الصيد البحري ، و استخراج الرمال ..الخ ،كما لجأ المخزن –حماية لمصالحه –الى محاصرة الفاعلين الاقتصاديين غير الدائرين في فلك المؤسسة الاقتصادية المخزنية مراكما ثروة ضخمة بيد مجموعة صغيرة من العائلات [*].

- تفشي الفساد :اذ يقع المغرب حسب منظمة الشفافية الدولية في اللائحة الحمراء للدول الأكثر رشوة في العالم و احتل الرتبة 85 سنة 2010 ، و الأسوأ أنه تراجع بثمان درجات في هذا الترتيب بين سنتي 2007 و 2011 .
- هيمنة شركات العائلة الملكية على معظم القطاعات الانتاجية و الثروات الطبيعية ، و قد أثارت أرباح هذه الشركات التي بلغت الزيادة فيها 34،7 % في سنة 2010 انتقادات واسعة في وقت يعاني فيه القطاع الخاص من أزمة خانقة ،اضافة الى

---

[1]-محمد باسك منار ، مرجع سابق ، ص ص 5-6 .

[2]- Catherine Graciet ,Éric Laurent , **Le Roi Prédateur** , (France : Éditions Du Seuil , 2012) , P . 10 .

[*]تداولت تجمعات الشباب الالكترونية أسماء " الماجيدي " و "بنهمو" و "الهمة " و " الشرايبي " و غيرهم من أصدقاء الملك المقربين منه، كما رفعت التظاهرات الغاضبة صور هؤلاء و أسماءهم باعتبارهم عناصر فاسدة اقتصاديا و سياسيا تساهم في تعميق أزمات المغرب السياسية و الاجتماعية ، أنظر :- رشيد يلوح ، مرجع سابق ، ص ص 7-8 .

ما نشرته مجلة "فوربس " الأمريكية عن رتبة الملك السادس السابعة ضمن لائحة أغنى ملوك العالم بثروة قدرت ب 2،5 مليار دولار [1] .

هذه التراجعات الاقتصادية كان لها انعكاس اجتماعي واضح على فئات عريضة من المجتمع المغربي و هو ما سيتم التطرق اليه فيما يلي :

ج –دواعي و مبررات اجتماعية : يمكن حصرها في الاتي :

- محدودية الحصيلة الاجتماعية لحكومة التناوب التوافقي ، و يمكن ارجاع ذلك الى عدة أسباب نذكر منها :

– عدم الانطلاق في تلك الاصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية من مرتكزات دستورية و سياسية ذات طبيعة تعاقدية واضحة ، لأن هناك تداخلا و تفاعلا موضوعيا و جدليا بين قطبي الاصلاح الاقتصادي و الاجتماعي من جهة و الدستوري و السياسي من جهة أخرى .

– ثقل الارث و ضخامة الانتظارات و هذا ما عبر عنه السيد عبد الرحمان اليوسفي صراحة في تصريحه الذي قدمه أمام البرلمان بتاريخ 2 أوت 2002 .

– اكراهات المناخ العالمي فرياح العولمة دفعت آنذاك في اتجاه تحقيق التوازنات المالية و التحكم في التضخم بناءا على نفس المنطق الذي تحكم في سياسة التقويم الهيكلي في بداية ثمانينات القرن الماضي مما خلق أضرارا اجتماعية واضحة .

- تعثر الحوار الاجتماعي مع النقابات بسبب تواضع عروض الحكومة التي لم ترق الى مستوى طموحات الشغيلة ، وازدادت معاناة المواطنين بشكل ملحوظ خاصة فيما يتعلق بالماء الصالح للشرب و السكن و التعليم و الصحة [2].
- اتساع دائرة الفقر : اذ بلغت نسبة الفقر في المغرب 18،1 % حيث يعيش أكثر من 5 ملايين مغربي ب 10 دراهم في اليوم بحسب التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 2008 ، كما احتل المغرب وفقا لذات التقرير الرتبة 126 من بين 177 بلدا فيما يخص التنمية البشرية [3] ، هذا و قدر الدخل السنوى للفرد في المغرب سنة 2009 ب 4950 دولار أي نصف دخل التونسيين و الجزائريين بحسب احصائيات البنك الدولي [4] ، و في سنة 2010 احتل المغرب الرتبة 114 من بين 165 دولة في تقرير التنمية البشرية و أتى في أسفل الترتيب عربيا باحتلاله الرتبة 12 من بين 16 بلد عربي ، و بلغ معدل الفقر 28 % وفقا للبنك الدولي و برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

---

[1] -Catherine Graciet ,Éric Laurent , Op,. Cit , P .9 .

[2] -محمد باسك منار ، مرجع سابق ، ص ص 6-7 .

[3] - Catherine Graciet ,Éric Laurent , Op,. Cit , pp .9-10 .

[4] -Ibid ,p . 17.

- ارتفاع نسبة الفئة الشبابية في المجتمع المغربي حيث يشكل الشباب (15-43 سنة) ما يقارب 36 % من نسبة السكان ، و بحسب الاحصائيات الرسمية لسنة 2011 فإن الفئة العمرية (15-24سنة) تمثل نسبة 35،7 % من مجموع السكان النشيطين في حين تمثل الفئة (25-34 سنة) نسبة 61،5 %من هؤلاء ، وبحسب ذات الاحصائيات تبلغ نسبة العاطلين عن العمل في الفئة العمرية الأولى من السكان النشيطين 17،4 % ، وفي الفئة العمرية الثانية نسبة 13،1 % في حين حددت هذه الاحصائيات نسبة السكان النشيطين العاطلين عن العمل بنحو 9،1 % ، و قد اعترف تقرير الخمسينية للتنمية البشرية بالعجز الكبير الذي يسجله المغرب في التعامل مع قضايا شبابه انطلاقا من غياب معرفة دقيقة بهذه الفئة وصولا الى القصور في عملية ادماج الشباب اجتماعيا و اقتصاديا و الذي ظل محدودا خلال السنوات الخمسين الماضية [1].
- ارتفاع نسبة الأمية التي تصل الى 56 % لمن هم فوق سن 15 سنة ، هذا و يصل معدل اتمام مرحلة التعليم الابتدائي 80 % ، و بالنسبة لوضع قطاع الصحة سجل تقرير البنك الدولي أن نسبة الانفاق على الرعاية الصحية من اجمالي الناتج المحلي في المغرب تبلغ 5،5 % ،كما تتفاوت الأجور ما بين 1 و 1000 بينما لا يقل هذا التفاوت أحيانا عن نسبة 1 الى 10 في دول أوروبا ، و من ذلك نستنتج أن الكثير من مؤشرات التنمية البشرية لا تزال دون المتوسط و هو ما عمق حدة الغضب و الاحتقان في الشارع المغربي [2].

كل ذلك أحدث موجة من الاحتجاجات الاجتماعية و جعل فئات عريضة من الشعب المغربي متهيئة للتأثر بأحداث الربيع العربي خاصة مع بروز حركة 20 فبراير التي رفعت شعارات و مطالب جريئة دفعت قطاعات شبابية معتبرة للالتفاف حولها و دعمها بغية تحقيق مطالبها التي هي بالأساس مطالب الشارع المغربي ، و هو ما سيتم التطرق اليه بالتفصيل في الاتي :

الفرع الثاني : القوى المحركة للحركة الاحتجاجية المغربية

عقب هروب الرئيس التونسي المخلوع في 14 جانفي 2011 و انطلاق أحداث الثورة المصرية في 25 جانفي 2011 برزت في الساحة المغربية أصوات شبابية جديدة تدعو الى تغيير عميق و حقيقي ، و قد شكلت حركة 20 فيفري تحولا نوعيا في مظاهر الاحتجاج بالمغرب* ، و يمكن رصد عناصر هذا التحول على مستوى تنظيم الاحتجاج

---

[1]-أسماء فلحي ، مرجع سابق ، ص 163.

[2]- رشيد يلوح ، مرجع سابق ، ص ص 2-8 .

*يمكن التأريخ للحركات الاحتجاجية في المغرب منذ منتصف التسعينات الى اليوم و ذلك لتحولها الى احتجاجات سلمية غير عنيفة عكس ما كانت عليه من قبل ، و من المؤكد الى أن السبب المحوري لهذا التحول وفق ما أشار اليه الدكتور عبد الرحيم منار السليمي هو ما طرأ على بنية النظام السياسي و تحوله من نظام مغلق الى نظام سياسي مفتوح نسبيا نتيجة مجموعة من الأسباب بعضها خارجي يتعلق بانهيار الاتحاد السوفياتي ، و زيادة الانتقادات الموجهة للنظام المغربي من فرنسا حول حقوق الانسان ، و ظهور نواة جديدة للمنظمات الحقوقية ، و البعض الأخر داخلي بادراك الأحزاب و النقابات بأنها قادرة على الدعوة الاحتجاجات و التظاهرات و الاضرابات ، لكنها ليست قادرة بعد ذلك على السيطرة عليها ، و هناك عامل اخر أثر بشكل كبير في تزايد الحركات الاجتماعية في المغرب و هو تجربة حكومة التناوب في العامين (1998 و 2002) بانتقال الأحزاب التي ظلت تعارض لمدة 40 عاما الى رئاسة الحكومة و بالتالي تعلقت

و طبيعته و مجاله ، فقد تم الانتقال من الاحتجاج التلقائي الذي يكون بمثابة رد فعل على أوضاع خاصة الى احتجاج منظم و مبادر،و من الاحتجاج ذي الطبيعة الاجتماعية في الغالب الى احتجاج عام تؤطره شعارات سياسية بالأساس و من احتجاج فئوي أو مناطقي تعرفه فئات أو مناطق معينة الى احتجاج شعبي تشارك فيه مختلف المناطق و الفئات.

ينحدر المستقلون من الشباب المغربي المنتفض في الغالب من طبقة وسطى حيث تلقوا تكوينهم السياسي في أسر كانت لبعض أفرادها تجارب في أحزاب يسارية أو جماعات اسلامية أو نقابات ، بينما يشكل الجزء الاخر من تلك الأصوات امتدادا لفعاليات اسلامية أو يسارية معارضة ظلت محرومة لوقت طويل من الفضاءات و الفرص المناسبة للتعبير عن مطالبها بشكل صحيح ، و كان لشعار 20 فبراير رمزية مؤثرة جمعت معظم هذه الأصوات رغم اختلافاتها الأيديولوجية و الفكرية ، و هو العنوان الذي ارتضاه شباب التغيير لحركتهم التي انطلقت في 20 فبراير 2011 مطالبة بتغيير سياسي عميق [1] ، و هكذا ظهرت في البداية وثيقة تحت عنوان "من أجل الكرامة –الانتفاضة هي الحل " بتاريخ 20 فيفري لتليها بعد ذلك عدة أوراق كالبيان التأسيسي ل " حركة حرية و ديمقراطية الان " ووثيقة الأرضية التأسيسية ل "حركة الشعب يريد التغيير " ، ووثيقة " مطالب الشعب المغربي :النقاط ال 20 الملحة " ، لتظهر في ما بعد وثيقتان تحملان عنوان " الملكية البرلمانية " و " الشعب المغربي يريد اسقاط النظام " [2].

و على غرار الحركات الاحتجاجية العربية الأخرى صاغت حركة 20 فبراير شعاراتها المناهضة للاستبداد و الفساد بجرأة و بمعزل عن المؤسسات التقليدية كالأحزاب و النقابات و مؤسسات المجتمع المدني ، و ان وجدت السند و الدعم من قوى سياسية يسارية و اسلامية مناهضة و رافضة لنمط و توجهات النظام المغربي كالحزب الاشتراكي الموحد و حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي ، حزب الأمة (حزب اسلامي محظور)، حزب النهج الديمقراطي و جمعيات حقوقية و مدنية و مجموعات شبابية و سلفية [3] ، و قد شكلت مقرات هذه الأحزاب و الجمعيات –الى جانب المساحات الاعلامية

عليهم امال المواطنين في تحقيقها لطموحاتهم و لكن ذلك لم يحدث ، و عموما يمكن تصنيف أنماط الحركات الاحتجاجية في المغرب منذ الاستقلال الى : الاحتجاجات العنيفة المرتبطة بالعنف و سنوات الرصاص ، الاحتجاجات السلمية و تتعلق بجيل احتجاجات الصراع حول استعمال الأماكن و الفضاءات العامة ، الاحتجاجات على السياسات العامة الحكومية ، أنظر :

-عمرو الشوبكي ، « الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي :مصر –المغرب –لبنان -البحرين» ، **المستقبل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 33، العدد 384 ، فيفري 2011 ، ص 108 .

-للمزيد من التفصيل حول أنماط الاحتجاجات بالمغرب أنظر :-عبد الرحيم منار السليمي ، «الحركات الاحتجاجية في المغرب : المسار و المآل » ، في :عمرو الشوبكي ، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر –المغرب –لبنان –البحرين –الجزائر–الاردن)** ، مرجع سابق ، ص ص 140-165.

[1]- رشيد يلوح ، مرجع سابق ، ص 2 .

[2]- توفيق عبد الصادق ، «حركة 20 فبراير الاحتجاجية في المغرب : مكامن الاختلال و امكان النهوض » ، **المستقبل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 37 ، العدد 426 ، أوت 2014 ، ص 77.

[3]- رشيد يلوح ، مرجع سابق ، ص 2 .

الافتراضية–أرضية مادية يقف فوقها الشباب المستقل و كذا الشباب المنتمي للعمل السياسي المعارض من خارج المؤسسات ، و هو ما وفر لهذه الحركة الوليدة نسيجا اجتماعيا و تنظيميا عبر 50 تجمعا سكنيا في أول خروج لها يوم 20 فيفري [1].

اتخذت مطالب حركة 20 فبراير طابعا سياسيا و دستوريا و اقتصاديا و اجتماعيا ، و قد لخصها البيان التأسيسي للحركة في تسع نقاط هي [2] :

- ✓ دستور ديمقراطي شكلا و مضمونا يمثل الارادة الحقيقية للشعب .
- ✓ حل الحكومة و البرلمان و تشكيل حكومة انتقالية مؤقتة تخضع لإرادة الشعب .
- ✓ قضاء مستقل و نزيه .
- ✓ محاكمة المتورطين في قضايا الفساد و استغلال النفوذ و نهب خيرات الوطن .
- ✓ الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية الى جانب العربية و الاهتمام بخصوصيات الهوية المغربية لغة و ثقافة و تاريخا .
- ✓ اطلاق كافة المعتقلين السياسيين و معتقلي الرأي و محاكمة المسؤولين .
- ✓ الادماج الفوري و الشامل للمعطلين في أسلاك الوظيفة العمومية .
- ✓ ضمان حياة كريمة بالحد من غلاء المعيشة و الرفع من الحد الأدنى للأجور .
- ✓ تمكين عموم المواطنين من ولوج الخدمات الاجتماعية و تحسين مردوديتها .

و قد لقيت المطالب و الشعارات التي رفعتها هذه الحركة دعما و مساندة واضحة من عدد من الأكاديميين المغاربة ، اذ يرى الباحث "عبد الله الحمودي" أن " حركة 20 فبراير أخرجت المجتمع المغربي من مرحلة الولاء و الخوف و أدخلته الى زمن السياسة التي ترفع شعاراتها بكل وضوح ... كما ساهمت في تغيير عقلية المجتمع بفضل حركية الشباب التي وقفت ضد المحسوبية و اقتصاد الريع .." ، أما الباحث "علاء بنهادي" فيرى أن هذا الفاعل الجديد قد أمسك بمشعل الحركة الوطنية وورث رسالتها اذ يقول " ان حركة 20 فبراير و شبابنا المغربي هي جواب عن كل الأسئلة المؤرقة التي اغتالتها سنوات الرصاص ... انها محاولة لإخراج كل تلك القيم النبيلة و المطالب التاريخية التي حلم و ناضل من أجلها قادتنا السياسيون الوطنيون " [3] ، و مما يسجل لهذه الحركة أنها تمكنت من تجاوز – على الأقل خلال الأشهر الأولى لتأسيسها –مجموعة العقبات التي وضعها

النظام لافشالها و منها العنف الأمني و المحاصرة و استخدام البلطجية و الاعتقالات و المحاكمات،و ترويج الاشاعات لتشويه الشباب و تجريمهم أو اتهام جماعة العدل و الاحسان و حزب النهج الديمقراطي بالسيطرة على الحركة .

المطلب الثالث : مسار الحركة الاحتجاجية المغربية و مواقف القوى السياسية المغربية منها

---

[1]- أحمد الخمسي ، مرجع سابق ، ص ص 281-282 .
[2]- محمد باسك منار ، مرجع سابق ، ص 12 .
[3]-رشيد يلوح ، مرجع سابق ، ص 11 .

انبثقت حركة 20 فبراير في ظل حقل سياسي مغربي يتسم بالبؤس و ضعف الفاعلين السياسيين الذين –و حسب أنصار هذه الحركة– يتحملون مسؤولياتهم في عرقلة التغيير و تعطيله نظرا لتبعيتهم لأجندة الدولة و حساباتها الخاصة ، وقد طالبت الحركة بمراجعة علاقة الفاعل السياسي بالمجتمع و استنكرت أيديولوجية الانتقال الديمقراطي التي باتت شعارا فارغا من أي محتوى سياسي ملموس أو موضوعي ، و كان خروج الشباب المغربي للتظاهر نابعا من اقتناعهم بأن الوضع السياسي في المغرب يفتقر الى آليات حقيقية للمحاسبة و المساءلة و ضعيفا أيديولوجيا و تنظيميا و سوسيوثقافيا و فاقدا لمقومات الحياة السياسية بمفهومها الحديث ، و أمام هذا الاندفاع الشبابي و الجرأة التي اتسمت بها الشعارات و المطالب المرفوعة تباينت مواقف و أراء القوى السياسية المغربية و هو ما سيتم التطرق اليه في الاتي:

الفرع الأول : مسار الحركة الاحتجاجية المغربية

لم تكسب حركة 20 فبراير رهان وجودها الفعلي إلا عبر النزول الى الشارع و تمكنها من حشد دعم الفاعلين المدنيين و السياسيين و التحاق المواطنين بالمسيرات التي دعت اليها ، و قد شكل 20 فيفري 2011 تاريخا تجمعت فيه تطلعات شباب من مختلف المشارب ورغم اختلافاتهم الأيديولوجية اتضح منذ البذور الأولى أن الحركة لا تهدف الى اسقاط النظام و انما تطويره الى ملكية برلمانية [1*] ، و قد عبرت كل التنظيمات السياسية التي أعلنت دعمها لشباب 20 فبراير عن التزامها بسقف المطالب الواضحة من خلال ملكية برلمانية يسود فيها الملك ولا يحكم بضمانات دستورية و قانونية [2].

*برزت الملكية البرلمانية كاختيار بديل وضعت له مرتكزات محددة و هي : - ضرورة خضوع جميع المؤسسات و السلطات لأحكام الدستور وحده .
- الاعتراف الصريح بأن الشعب هو صاحب السيادة و المنبع الأصلي للشرعية و مصدر كل السلطات .
- التنصيص على أن المغرب دولة مدنية ديمقراطية تفصل مجال القداسة عن مجال السياسة ، و أن ديانة غالبية سكانه هي الاسلام مع الاعتراف بحرية معتنقي الديانات الأخرى .
- الالتزام بتوفير الضمان التام للحريات و حقوق الانسان و كرامته .
- التنصيص ألا يمارس الملك و أفراد أسرته الذين يحملون لقب أمراء و أميرات أعمالا تتصل بالمال ، و عدم الجمع بين السلطة و أعمال المال في كل مستويات المسؤوليات التنفيذية و الادارية و القضائية .
- انجاز المطلب الذي مرت عليه سنوات عديدة و المتمثل في دسترة كل مطالب هيئة الانصاف و المصالحة ، للمزيد من التفصيل أنظر :
- عبد العزيز قراقي ، « المغرب : تحول في اطار الاستمرارية » ، في : حسن كريم و اخرون ، **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد** ، مرجع سابق ، ص 255.

[2]-أسماء فلحي ، مرجع سابق ، ص 171 .

توج تفاعل الشباب المغربي على الشبكة العنكبوتية و تنسيقهم بخروج أزيد من 120 ألف مغربي يوم 20 فيفري في تظاهرات عارمة في أكثر من 54 مدينة و قرية بالمغرب و خارجه لتسجل الحركة بذلك نجاحا بارزا في أول أيامها الاحتجاجية ، و بذلك اكتسبت الحركة زخما جماهيريا كبيرا لترتفع وتيرة الاحتجاج ففي يوم 20 مارس 2011 مثلا بلغ عدد المتظاهرين في مجموع أنحاء المغرب 800 ألف متظاهر و متظاهرة في أكثر من 100 نقطة داخل المغرب و خارجه مما أفضى الى اطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين ، و في يوم 24 أفريل تزايد عدد المتظاهرين ليبلغ أكثر من مليون محتج و محتجة تلته زيادة في الأجور و لأول مرة بلغت 600 درهم لمجموع موظفي الدولة في القطاع العام[1] .

استطاعت حركة 20 فبراير أن تبهر المتتبعين و تخرج الى الشارع حشودا كبيرة و مع ذلك فقد ظلت الاستجابة الشعبية محدودة ، يمكن ارجاع ذلك لعدة أسباب لعل من أهمها الثقافة السياسية السائدة التي تضفي هالة مبالغ فيها على المخزن و تستبطن الخوف منه ووجوب الولاء له و عدم الاعتراض عليه ، و عدم دعم بعض القوى الاجتماعية الثقيلة للحركة فضلا عن تعدد أرضيات حركة 20 فيفري و عدم التدقيق في مطالبها و غياب التوافق بين القوى السياسية الداعمة لها بخصوص خطوات التغيير المطلوبة* ، بالإضافة الى بعض مناورات النظام المغربي التي جعلت الاحتجاج المغربي محدود التأثير ، كما شكلت الأحداث الدموية في ليبيا خوفا لدى بعض المواطنين من أن يعرف المغرب نفس المصير مما أثر سلبا على الانخراط في الحراك .

الفرع الثاني : مواقف القوى السياسية المغربية من الحركة الاحتجاجية

أكدت مجموعة من الهيئات السياسية و الحقوقية دعمها لحركة 20 فبراير ، اذ صدر بتاريخ 16 فيفري 2011 بيان عن المجلس القطري لشباب جماعة العدل و الاحسان يؤكد انخراطه و دعمه للحركة ، كما أعلن كل من حزب النهج الديمقراطي و الاشتراكي الموحد و الطليعة دعمهم أيضا ، و انخرطت شبيبة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بشكل حذر في الحراك ، و رغم أن حزب العدالة و التنمية كان في المعارضة فإنه لم يدعم الحركة رسميا مما اضطر بعض قياديه الى الخروج في تظاهرات

---

[1]-أسامة الخليفي ، «مكاسب حركة 20 فبراير و الأفاق » ، في : " 20 فبراير مسار و مآل لحراك مغربي من أجل الحرية و الكرامة " ، كتيب صادر عن حركة أنفاس الديمقراطية ، فيفري 2015 ، ص 16 ، متحصل عليه من :
http://anfass.ma/wp-content/uploads/2015/02/%D8%A7%D9%D8AD9%85%D8%A9.pdf , (2015-03-11).

* و يرجع هذا الاختلاف الى كون تلك الأرضيات لم تكن منبثقة بالكامل عن شباب مستقل ، بل حكمتها توجهات أيديولوجية و سياسية معينة تنتمي في الغالب الى القوى السياسية التي دعمت الحركة فيما بعد ، و بتاريخ 15 فيفري 2011 حاولت القوى الشبابية المحتجة تجاوز الخلاف الحاصل من خلال اصدار بيان مشترك لمجموعة شباب 20 فيفري بين كل من "حركة 20 حرية و ديمقراطية الأن " و " حركة 20 فيفري الانتفاضة من أجل الكرامة " ، و "حركة 20 فيفري الشعب يريد التغيير " ، لكن بوادر الالتباس ظهرت من جديد مع المبادرة التي أقدم عليها بعض الشباب لتوحيد تلك الأرضيات ، ليصبح بيان شباب 20 فيفري الذي تم تقديمه خلال الندوة الصحفية التي احتضنها مقر الجمعية المغربية لحقوق الانسان يوم 17 فيفري 2011 بمثابة البيان التأسيسي لحركة 20 فيفري ، وقد كانت نقطة الاختلاف الأساسية بين ما ورد في البيان المشترك لمجموعات شباب 20 فيفري و بيان شباب 20 فيفري المعلن عنه في الندوة الصحفية هو مطلب "الملكية البرلمانية " ، ففي الوقت الذي أشار فيه البيان المشترك لمجموعات شباب 20 فيفري لذلك المطلب بشكل واضح ، نجد أن بيان شباب 20 فيفري لم يجعل من ذلك مطلب و شدد فقط على مطلب دستور ديمقراطي شكلا و مضمونا ، أنظر :
-محمد باسك منار ، مرجع سابق ، ص 12 .

حركة 20 فبراير بصفة شخصية و قد كاد ذلك أن يسبب مشكلا تنظيميا لهذا الحزب في ظل اصرار أمينه العام "بن كيران " على عدم دعم الحركة الاحتجاجية ، و قد تجلى ذلك بشكل واضح في الضغط على شبيبة الحزب للتراجع عن موقفها المؤيد للحراك و سحب بيانها بذلك الخصوص ، فيما شكل حزب الأصالة و المعاصرة أحد أبرز الأحزاب السياسية المعارضة لحركة 20 فبراير حيث انبرى مجموعة قياديه للحديث عن الاستثناء المغربي ، في حين اختارت مجموعة أخرى من الأحزاب السياسية موقف الترقب و الحذر دون اعلان أي موقف مؤيد ، و أصدرت ما يزيد عن 20 هيئة حقوقية بيانا داعما للحركة و لتظاهرات 20 فبراير ، كما عرف المشهد الاعلامي انقساما واضحا بين مؤيدي الحركة و معارضيها ، و كان دعم المثقفين و الفنانين للحراك محدودا جدا [1].

أما الحركة الأمازيغية فقد دعمت حركة 20 فبراير الى حدود ترسيم اللغة الأمازيغية في الدستور و كأن معركتها مقتصرة فقط على الدسترة ، و بالنسبة للنقابات فأغلبها و ان لم نقل كلها قد توقفت عن دعم حركة 20 فبراير مباشرة بعد الزيادة التي أقرتها الحكومة في 25 أفريل 2011 و المقدرة ب600 درهم لكل موظفي الدولة ، و كان ذلك ثمن شراء سكوتها الذي لم يطل طويلا بعد أن قامت حكومة بن كيران بإقرار زيادات في العديد من المواد الأساسية ، أما الحركة النسائية فقد رفضت الخروج للشارع و من خلال كواليس بعض النقاشات مع أهم قياداتها تبين أن هذا الموقف راجع لوجود تيار اسلامي(العدل و الاحسان)ضمن التنظيمات التي أعلنت عن دعمها للمظاهرات [2] .

عموما يمكن تسجيل ثلاث مفارقات بخصوص تفاعل القوى السياسية المغربية مع حركة 20 فيفري و هي [3]:

- ✓ الاختلاف الأيديولوجي الحاد بين المكونات الداعمة للحراك خاصة جماعة العدل و الاحسان الاسلامية و بين النهج الديمقراطي ذي التوجه اليساري الراديكالي .
- ✓ الانقسام في صفوف الاسلاميين و اليسار بين مؤيد للحراك و رافض له ، بل في الوقت الذي كانت فيه جماعة العدل و الاحسان الاسلامية أكبر قوة داعمة للحراك كان حزب العدالة و التنمية الاسلامي أكبر قوة داعمة للنظام في مواجهته لحركة 20 فيفري .
- ✓ الاختلاف السياسي الواضح بين المكونات الداعمة للحراك خاصة فيما يتعلق بالموقف من الملكية البرلمانية .

و لاشك أن هذه المفارقات تجد أصلها في الخصائص التي تطبع العلاقة بين القوى السياسية في المغرب ، وقد كان لتلك المفارقات أثر سلبي على الحشد الشعبي كما عمل النظام على استغلالها لصالحه مرة أخرى .

---

[1]- المرجع نفسه ، ص ص 12-13 .

[2]-وداد الملحاق ، «حركة 20 فبراير :خلود العزيمة و تحطيم جدار الخوف» ، في : " 20 فيفري مسار و مآل لحراك مغربي من أجل الحرية و الكرامة " ، مرجع سابق ، ص ص 7-8.

[3]-محمد باسك منار ، مرجع سابق ، ص 13 .

المطلب الرابع : الاصلاحات السياسية و الدستورية بالمغرب لسنة 2011 و حصيلة الحراك الأولية

حاول النظام المغربي الخروج بأقل الخسائر من موجة الاحتجاجات العربية و ايجاد طريقه الديمقراطي الخاص به ، و ذلك بكبح تطور الحركة الاحتجاجية من خلال التصديق على دستور جديد في الفاتح جويلية 2011، و تنظيم انتخابات تشريعية في شهر نوفمبر من العام نفسه حيث حملت حزب العدالة و التنمية الاسلامي الى الحكم ، الشيء الذي ساهم في دخول حركة 20 فبراير في سلسلة من التراجعات و حالة من الضعف لفائدة أطروحة تجديد شرعية النظام السياسي المغربي وإثباته قدرته على التكيف مع متطلبات المرحلة،بما يحافظ على استمرار النسق السياسي برمته:

الفرع الأول : طبيعة الاصلاحات السياسية و الدستورية بالمغرب لسنة 2011

شكل خطاب الملك المغربي الذي ألقاه بتاريخ 21 فيفري 2011 أول ردة فعل على حركة 20 فبراير و الذي أعلن فيه عن انشاء المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و تعيين وزير الداخلية السابق "شكيب بن موسى " رئيسا له ، و تلا ذلك اعلان الملك في 3 مارس انشاء المجلس الوطني لحقوق الانسان الذي حل مكان المجلس الاستشاري لحقوق الانسان الذي أنشأ عام 1990 ، إلا أن ردة الفعل الأشهر من النظام الملكي على الحركة الاحتجاجية ارتبطت بما سمي بخطاب 9 مارس 2011 ، ففي هذا الخطاب أعلن الملك ما بدا أنها اصلاحات دستورية ديمقراطية هامة حددها في سبع مرتكزات أساسية هي [1]:

- ✓ التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية .
- ✓ ترسيخ دولة الحق و المؤسسات و توسيع مجال الحريات الفردية و الجماعية و تعزيز منظومة حقوق الانسان .
- ✓ الارتقاء بالقضاء الى سلطة مستقلة .
- ✓ توطيد مبدأ الفصل بين السلطات و ضمان توازنها .
- ✓ تعزيز الآليات الدستورية الضامنة لحقوق الانسان .
- ✓ تقوية اليات تخليق الحياة العامة .
- ✓ دسترة هيئات الحكامة الجيدة و حقوق الانسان و الحريات .

لتنفيذ هذا الاصلاح قرر الملك المغربي انشاء لجنة خاصة مكونة من 19 شخصا من الأساتذة و الباحثين المغاربة في المجالات الدستورية و السياسية و السوسيولوجية لوضع مشروع الدستور قبل عرضه على الاستفتاء ،كما

[1] عبد العزيز قراقي ، مرجع سابق ، ص 254 .

أحدث آلية سياسية للتتبع تتكون من أمناء الأحزاب السياسية و المركزيات النقابية المشاركة في البرلمان [*]، و قد شكل ذلك تقدما واضحا بالمقارنة مع ما كان يجري سابقا بحيث كان الملك ينفرد بوضع الدستور بالاستعانة بخبراء أجانب في الغالب .

أحدث الخطاب الملكي انقساما سياسيا واضحا بحيث اعتبرت مجموعة من الأحزاب السياسية سواء الممثلة في الحكومة أو البرلمان أن الهدف من 20 فبراير تحقق و أن المطلوب الانخراط في مسار التعديل الدستوري الشامل الذي رسمه الملك ، و الملاحظ أن العملية الاصلاحية جرت بعيدا عن حركة 20 فبراير التي ظلت خارج المؤسسات اذ قاطعت لجنة تعديل الدستور و قاطعت الاستفتاء على الدستور و قاطعت الانتخابات التشريعية ، و هو ما يصب لصالح النظام المغربي الذي نجح في تطويق الحركة و الانفراد بالمبادرة السياسية ، مع ذلك عدت حركة 20 فبراير مؤشرا لبداية مرحلة جديدة يؤرخ فيها لعلاقة جديدة بين المجتمع و الدولة ، كما أنها ساهمت في اعادة الاعتبار للمجتمع و القوى الاحتجاجية كمتغير مستقل و مهم في علاقتها بسلطة الدولة و انتقلت بنا الى مرحلة " هيمنة الشارع " كفضاء عمومي فاعل و مؤثر في صنع السياسات العامة داخل الدولة و المجتمع ، إلا أن النظام المغربي نجح في الالتفاف على الاصلاحات السياسية و الدستورية على علاتها و محدوديتها و تطويق حركة 20 فبراير التي أبانت عن اختلالات عدة أدت الى تراجعها ، يمكن اجمالها في الاتي [1]:

- عجز الحركة عن تجاوز حدة التباين في سقف المطالب و الأهداف كما في طبيعتها و توجهاتها السياسية و الفكرية ، وهو ما ساهم في امتناع قطاعات و فئات مجتمعية و تنظيمات و تيارات سياسية من المشاركة .
- عدم نجاعة الحركة في تدبير الخلافات السياسية و الاجابة النظرية –الفكرية المقنعة عن التضارب الأيديولوجي بين مكوناتها .
- النجاح النسبي لمخرجات النظام السياسي الدستورية و السياسية (التعديل الدستوري الجديد في الفاتح جويلية 2011 ، انتخابات تشريعية مبكرة يوم 25 نوفمبر 2011) في لجم و كبح تطور الحركة الاحتجاجية .
- الاعتقالات و حوادث الاغتيالات التي تعرض لها النشطاء و المتعاطفون مع الحركة في عدة مدن مغربية .
- التأثير السلبي الذي خلفه انسحاب جماعة العدل و الاحسان الاسلامية من حركة 20 فبراير الاحتجاجية [*] و الذي منع الى حد ما امكان ترتيب الحركة أوراقها بعد خطوات النظام السياسي الدستورية و السياسية .

---

[*]- للمزيد من التفصيل حول اللجنة الاستشارية و آلية التتبع السياسي و مهامها أنظر :
- محمد باسك منار ، «دستور سنة 2011 في المغرب : أي سياق ؟ لأي مضمون » ، **سلسلة دراسات** ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، جانفي 2014 ، ص ص9-13 .

[1]- عبد الله الترابي ، « تعديل الدستور في المغرب : تطورات في سياق من الثورات » ، مبادرة الاصلاح العربي ، نوفمبر 2011، ص 3 ، http://www.arab-reform.net/sites/default/files/%20%D8%A7%D9%84 D8%B1%D8%A8.pdf , (2013-11-27).

[*] أرجع الباحث " عبد العلي حامي الدين " أسباب انسحاب جماعة العدل و الاحسان الى سببين رئيسيين :
-استشعار الجماعة لمحدودية الاستمرار في الاحتجاج بعد الاصلاحات التي لقيت قبولا شعبيا .
-اصطدام الجماعة بنفور شعبي من الاستمرار في الاحتجاج بعد الانفراج الذي حققه فوز حزب العدالة و التنمية ب 107 مقعدا بمجلس النواب و تعيين الأمين العام للحزب رئيسا للحكومة لأول مرة في تاريخ المغرب ، للمزيد من التفصيل أنظر: عبد العلي حامي الدين،مرجع سابق، ص ص 352-353.

- الانعكاس السلبي الذي أفرزه تعثر التجربة الثورية المصرية و المصير المجهول لبناء الدولة الليبية ، و هو ما جعل الاحتجاج و التظاهر مرادفا للفوضى و القتل في مخيلة العديد من فئات الشعب المغربي .

الفرع الثاني : الحصيلة الأولية للحركة الاحتجاجية المغربية

يمكن تقييم محصلة الحراك المغربي من خلال ثلاثة قضايا كبرى من شأنها الكشف عن معالم النظام السياسي المغربي بعد انبثاق حركة 20 فبراير و عن خياراته السياسية و الاجتماعية ، و الكشف عن مظاهر الاستمرار و التغيير فيه و فحص مدى توفره على مقومات النظام الديمقراطي ، هذه القضايا هي : اقرار دستور الفاتح جويلية 2011، انتخابات مجلس النواب السابقة لأوانها ، و تشكيل حكومة جديدة بقيادة حزب العدالة و التنمية :

أ-دستور الفاتح جويلية 2011 : قدم مشروع الدستور بتاريخ 17 جوان 2011 و تم تقديمه للاستفتاء في الفاتح جويلية و حظي بموافقة 98،5 % وبلغت نسبة المشاركة 83،46 % بحسب ما أعلنته وزارة الداخلية المغربية ، الأمر الذي استفز الكثير من المتابعين الذين اعتبروا أن يد التزوير امتدت الى تشويه هذا الاستحقاق خاصة و أن النسبة التي تم التصويت بها لم تكن تختلف كثيرا عن ما كان يحدث في الدساتير السابقة التي كانت السلطة هي المتحكمة في كافة مسار اعدادها [*]، بينما ذهب آخرون الى تفسير ذلك انطلاقا من كون مشروع الدستور الذي قدمه الملك و صرح علانية على أنه سيصوت لصالحه ، و من ثم فإن كافة المشاريع التي يقدمها الملك تستمد قوتها من الاجماع الذي تحظى به الملكية [1] .

رحبت الأحزاب و القوى السياسية المؤيدة بهذه النتيجة و اعتبرت أن دستور 2011 أكثر تقدما و تطورا و هو ما نقرأه في تصريح الوزير الأول (سابقا) عباس الفاسي الذي قال " و يكون الملك و الشعب قد حققا بعثا جديدا لوطننا من خلال اقرار تعاقد متطور يوطد أواصر اللحمة الوطنية الدائمة القائمة بين العرش و الشعب ..." ، و هو الموقف ذاته الذي عبر عنه "عبد الواحد الراضي " الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي اذ يرى أن الدستور الجديد " يدخل المغرب الى عهد جديد يكون فيه دائما في الطليعة " ، أما "عبد الاله بنكيران " الأمين العام لحزب العدالة و التنمية فاعتبر أن " التصويت على هذ الدستور هو لصالح قانون أفضل بكثير من سابقه على مستوى الديمقراطية و توضيح الصلاحيات "[2] ، هذا و قد أثنت الأطراف المؤيدة للدستور على جملة التغييرات الايجابية التي جاء بها ، نذكر منها [3]:

---

[*] للوقوف على بعض الخروقات التي طالت عملية الاستفتاء على الدستور أنظر ملخص التقرير الصادر عن المجلس الوطني المغربي لحقوق الانسان على الموقع الالكتروني الخاص بالمجلس : http://www.ccdh.org.ma/spip.php?rubrique765

[1]-عبد العزيز قراقي ، مرجع سابق ، ص 259 .

[2]-«تعديل الدستور في المغرب : اصلاح أم احتواء للتحول الديمقراطي »، **تقدير موقف** ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، جويلية 2011 ، ص 4 .

[3]- محمد العجاتي ، «الدستور الجديد و طبيعة النظام السياسي في المغرب » ، **أوراق المتابعة و الرؤى لمنتدى البدائل العربي** ، مصر : منتدى البدائل العربي للدراسات ، جوان 2011 ، ص ص 3-5 .

– تقليص بعض الصلاحيات السياسية و الدينية للملك و تعزيز صلاحيات الوزير الأول الذي أصبح لقبه الجديد "رئيس الحكومة " (الفصل 87 حتى 112).

– يعطي الدستور الجديد رئيس الوزراء صلاحية تعيين الموظفين في الوظائف و الادارات العامة و في المناصب العليا و الهيئات الرسمية و الشركات العامة (الفصل 91) ،كما سيحظى رئيس الوزراء أيضا بصلاحية حل مجلس النواب التي كانت منوطة بالملك وحده في الدستور السابق (الفصل 104).

– توسيع نطاق صلاحيات البرلمان ، اذ أضيفت له سلطة اصدار العفو العام و هو اختصاص منوط بموجب الدستور السابق بالملك حصرا (الفصل 70 حتى 77).

– اعتبار اللغة الأمازيغية لغة رسمية الى جانب العربية باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة من دون استثناء(الفصل 5)

– انشاء مجلس أمني تناط به مهمة دراسة المسائل الأمنية و كل ما يتعلق بأمن الدولة .

– سمو المواثيق الدولية على التشريعات الوطنية و ذلك للمرة الأولى في تاريخ المغرب ، اضافة الى اعتبار البرلمان هو المصدر الوحيد للتشريع (الفصل 19).

–يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلطات و توازنها و تعاونها ، والديمقراطية و المواطنة و التشاركية و على مبادئ الحكم الجيد و ربط المسؤولية بالمحاسبة (الفصل الأول).

رغم احراز الدستور الجديد تقدما في عملية التحرير السياسي البطيئة اعتبرت الأصوات الأكثر انتقادية و تقدمية هذا الأمر غير كاف في هذه المرحلة لضمان قيام المؤسسات الديمقراطية في المغرب ، و قد ذهبت بعض الأحزاب و الجماعات السياسية الى اعتبار أنه دستور ممنوح جاء مخيبا للآمال و المطالب و لم يغير من الطبيعة الاستبدادية للنظام السياسي ، و من أبرز الأصوات المعارضة نذكر حركة 20 فبراير التي دعت في بيان نشر على صفحتها على الفايس بوك الى " مقاطعة مشروع هذا الدستور ورفضه شكلا و مضمونا "، و أضافت " نتمسك بمطالبنا العادلة لتحقيق الكرامة و الديمقراطية و العدالة الاجتماعية بالوسائل السلمية " ،كما دعت أحزاب "الاشتراكي الموحد" ، و " الديمقراطية و الاشتراكية " و " الطريق الديمقراطي " الى مقاطعة الاستفتاء ، و فاجأت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل و هي واحدة من أشهر نقابات العمال في المغرب الجميع بإعلان مقاطعتها للتصويت و بررت قرارها على لسان زعيمها " نوبير الأموي " بكون " المنهجية المتبعة في الاعداد أبعد ما تكون عن المنهجية التشاركية و هو اخلال بالإشراك الفعلي "[1]، أما جماعة العدل و الاحسان أقوى التيارات الاسلامية المعارضة فقد أصدرت ورقة صادق عليها المجلس القطري للدائرة السياسية لجماعة العدل و الاحسان حول الموضوع تحمل عنوان "وفاء و

[1]-محمد العجاتي ، مرجع سابق ، ص 6 .

عصرنة لروح الاستبداد " من أبرز ما ورد فيها " أن منهجية الدستور و شكله و مضمونه بعيدة كل البعد عن مبادئ الدين الاسلامي ، مبادئ الشورى و الحرية و العدل و الكرامة و بعيدة كل البعد عن قيم الديمقراطية الحقة "[1].

و قد لفتت هذه الأصوات المعارضة الانتباه الى عدد من نقاط الضعف التي اعترت الدستور الجديد أهمها :

– المركزية و تركز صلاحيات الملك التي لم تتأثر على الاطلاق و احتفاظ الملك بسلطات تنفيذية أساسية من دون امكانية مساءلته عن المشهد السياسي المغربي ، و يتنافى ذلك مع ما صرح به في خطابه بتاريخ 9 مارس الذي شدد فيه على مفهوم المحاسبة و المساءلة ولا يزال الملك يمارس سلطاته القانونية الخاصة به من خلال مراسيم ملكية تعرف ب " الظهائر " ، هذا و يشدد الفصل 42 على كون الملك " ممثل الدولة الأسمى و رمز وحدة الأمة و ضامن دوام الدولة و استمرارها و الحكم الأسمى بين مؤسساتها "[2].

– بقاء السلطة التشريعية خاضعة للملك اذ يعطي الفصل 51 للملك "حق حل مجلسي البرلمان أو أحدهما بظهير " ، و معناه أنه اذا لم يساير البرلمان رغبات الملك أقدم على حله و بالتالي لا يوجد فصل بين سلطة الملك و السلط الأخرى في هذا الدستور .

– و في مجال السلطة التنفيذية ، يقول الفصل 107 أن " السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التشريعية و عن السلطة التنفيذية " ، و يضيف الفصل 56 " يرأس الملك المجلس الأعلى للسلطة القضائية " ، و الواقع أن رئاسة الملك للسلطة القضائية تلغي استقلالية هذه السلطة .

– و في مجال الحريات يمنع الدستور الجديد على أعضاء البرلمان انتقاد النظام الملكي ، فيقول في الفصل 64 " لا يمكن متابعة أي عضو من أعضاء البرلمان ...ما عدا اذا كان الرأي المعبر عنه يجادل في النظام الملكي " ، و يتناقض هذا المنع مع الفصل 10 الذي يقول " يضمن الدستور بصفة خاصة للمعارضة حرية الرأي و التعبير و الاجتماع "[3].

---

[1]-عبد العزيز قراقي ،« المغرب : تحول في اطار الاستمرارية »، مرجع سابق ، ص ص 272-273 .

[2]-ادريس المغروي ، محمد مدني ، سلوى الزرهوني ، " دراسة نقدية للدستور المغربي للعام 2011 " ، المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات ، 2012، ص 50، متحصل عليه من:http://fr.slideshare.net/ajhir/the-2011moroccanconstitutionacriticalanalysisarabicpdf

[3]-عبد الرحمن النوضة ، " تحليل دستور 2011 : هل هو ديمقراطي أم استبدادي ، ص ص 2-23 ، متحصل عليه من : https://livreschauds.files.wordpress.com/2011/12/d988d8abd98ad98add982d8b1d8a7.pdf , (2014-08-04).

- كما سببت السرعة في اعداد دستور 2011 مجموعة من العيوب و النقائص على مستوى شكل الوثيقة الدستورية و أسلوب صياغتها ، و يمكن تحديد أهم ذلك فيما يلي :

-اغراق النص الدستوري بأوصاف و مرادفات لم تكن لها من فائدة في كثير من الأحيان الا الاطناب و الاطالة و الايحاء باحداث تغييرات لاستمالة النفوس و العواطف ، من ذلك مثلا أن ينص الدستور على الديمقراطية المواطنة و التشاركية ، فهل يعقل تصور ديمقراطية بدون مواطنة و تشاركية.

-الانتقال من 108 فصول في دستور 1996 الى 180 فصلا في دستور 2011 قد يوحي أنه تم الانتقال من دستور القانون الى دستور البرنامج على حد تعبير" دوفرجي"إلا أنه و عند التدقيق في نص الوثيقة الدستورية يلحظ أن بعض من فصول الدستور لم تأت بجديد سوى دسترة ما جاء في قوانين سابقة

-عرفت بعض فصول دستور 2011 و فقراته اضطرابا واضحا في صياغتها ، فضلا عن افتقادها للدقة في الترجمة بين النص العربي و النص الفرنسي ، للمزيد من التفصيل أنظر :

- محمد باسك منار ، «دستور سنة 2011 في المغرب : أي سياق ؟ لأي مضمون » ، مرجع سابق ، ص ص 17-19 .

خلاصة القول ، جاء دستور 2011 متقدما عن سابقه لأنه عزز اختصاصات العديد من المؤسسات، إلا أنه إنه لم يحقق فصلا حقيقيا للسلط رغم إقراره لهذا المبدأ للمرة الأولى في تاريخ الدساتير المغربية، و الأرجح أنه لم يقلص سلطة المؤسسة الملكية و انما أعاد انتشارها بل يظهر من بعض الفصول أنه تم توسيعها ، كما أنه جاء متضمنا للعديد من العيوب من حيث الشكل و المضمون ، الأمر الذي يبرهن على السرعة و الطابع الارتجالي الذي عرفه أثناء الصياغة بالنظر للمرحلة السياسية الدقيقة التي جاء فيها.

ب–انتخابات 25 نوفمبر 2011 : بعد المصادقة على الدستور الجديد كان من الضروري أن يتم تفعيل مقتضياته لاسيما تنظيم انتخابات تشريعية ، و هو ما تم بتاريخ 25 نوفمبر 2011 في ظروف غير مسبوقة تتسم بالضغوط التي أحدثتها موجة المطالب الشعبية العربية التي تحولت الى ثورات أدت الى سقوط أنظمة كانت تعد حليفة للمغرب ، و قد بلغت نسبة المشاركة 45،4 % من المسجلين في اللوائح الانتخابية و هي نسبة أعلى مما كانت عليه في عام 2007 ، و قد اعتبرت السلطة و دعاة المشاركة في الانتخابات ذلك مؤشرا على استعادة الثقة في العملية الانتخابية ، إلا أنه و بنظرة متأنية يمكن القول أن النسبة تبقى ضعيفة باستحضار الاصلاحات التي أطلقها الملك محمد السادس في التاسع من مارس 2011 و ما صاحبها من دعم اعلامي و سياسي شارك فيه ما يقارب ثلاثين حزبا ، و هو ما اعتبرته حركة 20 فبراير و مساندوها استجابة لدعوتهم لمقاطعة هذه الانتخابات ، و في معرض ردود الفعل الدولية أشادت الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي بالانتخابات المغربية ، لكن أكد مراقبون و أطراف سياسية مشاركة و مقاطعة في المغرب أن العملية الانتخابية شابتها عدة خروقات و من هذه الأطراف حزب العدالة و التنمية الذي قدم 18 طعن في نتائج 2 دائرة انتخابية [1].

تبوأ حزب العدالة و التنمية ذي المرجعية الاسلامية موقع الصدارة حيث حصل على 107 من المقاعد و هو عدد لم يكن أشد المتفائلين يتوقعه [*] ، بينما حصلت أحزاب : الاستقلال على 60 مقعد ، التجمع الوطني للأحرار 52 مقعدا ، الأصالة و المعاصرة 47 مقعد ، الاتحاد الاشتراكي 39 مقعد ، الحركة الشعبية 32 مقعد، الاتحاد الدستوري 23 مقعد ،هذا و يوضح الجدول التالي نتائج هذه الانتخابات بالتفصيل :

جدول رقم (6) : نتائج الانتخابات التشريعية بالمغرب 2011

---

[1]- "التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية بالمغرب: 25 نوفمبر 2011 " ، المعهد الديمقراطي الوطني، واشنطن، نوفمبر 2011 ، ص 9 ، متحصل عليه من :https://www.ndi.org/files/Morocco-Final-Election-Report-061812-ARA.pdf

[*]اعتبر عدد من الملاحظين السياسيين أن انتصار حزب العدالة و التنمية كان متوقعا بفضل الاستعداد المنهجي و المنظم لحملتهم الانتخابية التي بينت على سمعة طيبة تتسم بالشفافية و تقديم الخدمة ، فيما اعتبر آخرون بأن الشعارات التي رفعت في حملة الحزب لتعزيز الحكامة الرشيدة لقيت صدى لدى المواطنين الذين يرغبون في رؤية نهاية لفساد الحكومة ، و يرى اخرون أن موقع حزب العدالة و التنمية كمعارض للحكومات السابقة ساهم في تمكينه من حشد دعم كبير من المواطنين الذين يرغبون في الادلاء بأصواتهم ضد الممارسات السابقة و الوجوه القديمة، أنظر : المرجع نفسه ، ص 20.

الحزب	اللائحة المحلية ٪ الاصوات *	اللائحة المحلية ٪ المقاعد	عدد المقاعد المحصلة في اللوائح المحلية			اللائحة الوطنية ٪ المقاعد	عدد المقاعد المحصلة في اللوائح الوطنية			مجموع ٪ المقاعد	مجموع المقاعد	التغير بالنسبة للبرلمان السابق (انتخابات 2007)
			المجموع	النساء			المجموع	النساء	الشباب			
حزب العدالة والتنمية (PJD)	**٪22,78**	**٪27,21**	**83**	**47**	**40**	**٪26,67**	**24**	**16**	**8**	**٪27,09**	**107**	**↑ +٪12,89**
حزب الاستقلال (PI)	**٪12,00**	**٪15,41**	**47**	**40**	**7**	**٪14,44**	**13**	**9**	**4**	**٪15,19**	**60**	**↓ -٪1,41**
التجمع الوطني للأحرار (RNI)	٪11,33	٪13,11	40	35	5	٪13,33	12	8	4	٪13,16	52	↓ -٪0,46
حزب الأصالة والمعاصرة (PAM)	٪11,05	٪11,48	35	30	5	٪13,33	12	8	4	٪11,90	47	↓ -٪5,00 **
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (USFP)	٪8,60	٪9,84	30	24	6	٪10,00	9	6	3	٪9,87	39	↓ -٪2,43
الحركة الشعبية (MP)	**٪5,80**	**٪7,87**	**24**	**17**	**7**	**٪8,89**	**8**	**5**	**3**	**٪8,10**	**32**	**↓ -٪1,7**
الاتحاد الدستوري (UC)	٪5,80	٪5,57	17	12	5	٪6,67	6	4	2	٪5,82	23	↓ -%1,58
حزب التقدم والاشتراكية (PPS)	**٪5,68**	**٪3,93**	**12**	**8**	**4**	**٪6,67**	**6**	**4**	**2**	**٪4,56**	**18**	**↓ -٪0,67**
حزب العمل المغربي (PT)	٪2,26	٪1,31	4	4	0	٪0,00	0	0	0	٪1,01	4	↑ +٪0,09
حزب التجديد والإنصاف (PRE)	(غير متاح)	٪0,66	2	2	0	٪0,00	0	0	0	٪0,51	2	↑ +٪0,21
الحركة الديمقراطية الاجتماعية (MDS)	٪1,71	٪0,66	2	2	0	٪0,00	0	0	0	٪0,51	2	↓ -٪2,19
حزب البيئة والتنمية المستدامة (PEDD)	٪2,30	٪0,66	2	2	0	٪0,00	0	0	0	٪0,51	2	(حزب جديد في البرلمان)
حزب العهد الديمقراطي (AHD)	٪1,73	٪0,66	2	2	0	٪0,00	0	0	0	٪0,51	2	(حزب جديد في البرلمان)
جبهة القوى الديمقراطية (FFD)	٪2,84	٪0,33	1	1	0	٪0,00	0	0	0	٪0,25	1	↓ -٪2,45
حزب العمل (PA)	٪1,73	٪0,33	1	1	0	٪0,00	0	0	0	٪0,25	1	↑ +٪0,30
حزب الوحدة والديمقراطية (PUD)	(غير متاح)	٪0,33	1	1	0	٪0,00	0	0	0	٪0,25	1	(حزب جديد في البرلمان)
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية (PLJS)	(غير متاح)	٪0,33	1	1	0	٪0,00	0	0	0	٪0,25	1	(حزب جديد في البرلمان)
حزب اليسار الأخضر (المغرب) (PGV)	٪0,71	٪0,33	1	1	0	٪0,00	0	0	0	٪0,25	1	(حزب جديد في البرلمان)

المصدر :- التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية بالمغرب: 25 نوفمبر 2011 " ، مرجع سابق ، ص 36 .

عموما يمكن تسجيل بعض الملاحظات العامة حول هذه النتائج [1]:

- ✓ الفرق بين الحزب الأول و الثاني على مستوى النتائج انتقل من 6 مقاعد في انتخابات 2007 الى 47 مقعدا في انتخابات 2011.
- ✓ فوز الحزب الأول "حزب العدالة و التنمية "بما يفوق 27 % من عدد المقاعد ، فيما لم يفز حزب الاستقلال و هو الحزب الأول في انتخابات 2007 إلا ب 16 % من عدد المقاعد .
- ✓ عند مقارنة نتائج الأحزاب السبعة الأولى في انتخابات 2011 نجد أنه باستثناء حزبي الحركة الشعبية و الاتحاد الدستوري اللذان تراجعا على التوالي ب 9 و 4 مقاعد عرفت الأحزاب الأخرى زيادة في عدد المقاعد ، لكن هذه الزيادة اختلفت من حيث الأهمية ففي الوقت الذي تزايد فيه عدد مقاعد حزب العدالة و التنمية ب 61 مقعدا نجد أن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية و التقدم و الاشتراكية لم يتزايدا إلا بمقعد واحد لكل حزب .

كخلاصة ، قد يعد فوز حزب العدالة و التنمية مؤشرا على انفتاح النظام السياسي المغربي كما قد يعد ذلك دليلا على ديمقراطية الانتخابات ، إلا أنه من خلال تتبع استحقاقات 25 نوفمبر 2011 يتبين أنها هي الأخرى لم تستجب بشكل كامل لمعايير الانتخابات الديمقراطية فقد عرفت استمرار انفراد وزارة الداخلية بإدارة الاقتراع و الاشراف عليه ، و عموما شكلت هذه الانتخابات محطة هامة للنظام المغربي لاحتواء الاحتجاجات الشعبية المتصاعدة حيث يتوقع أن تمتص حكومة العدالة و التنمية بعض غضبها ، كما مكنت هذه الانتخابات من تحسين صورة النظام المغربي على الصعيد الخارجي ببروزه

[1]-محمد باسك منار ،« انتخابات 25 نوفمبر في المغرب : السياق و النتائج و الافرازات » ، ص ص 21-22 ، متحصل عليه من : http://www.cemrap.org/doc/pages_telechargements/5320387.pdf , (2013-01-25) .

كنموذج ديمقراطي استطاع أن يوصل الاسلاميين الى السلطة دون ثورة أو خسائر ، و هذا ما ينسجم مع توصيات غربية للحكومات العربية منذ سنوات تنص على ضرورة السماح للإسلاميين المعتدلين بممارسة الحكم .

ج–حكومة بقيادة حزب العدالة و التنمية : انتقل حزب العدالة و التنمية بعد فوزه الكبير في انتخابات 25 نوفمبر من دور المعارضة السياسية الى السلطة و قيادة العمل الحكومي بعد تجربة طويلة في المعارضة تبنى خلالها شعار "الاصلاح في ظل الاستقرار " ، فشارك لأول مرة في الحكومة و عين أمينه العام "عبد الاله بنكيران " يوم 3 جانفي 2012 رئيسا للحكومة ، وضم تحالف الأغلبية كلا من : "حزب الاستقلال " و "حزب الحركة الشعبية " و كلاهما يمين محافظ و "حزب التقدم و الاشتراكية " الحزب الشيوعي قديما ، و ضمت النسخة الأولى لهذه الحكومة 31 وزيرا ضمنهم امرأة واحدة و 5 وزراء تكنوقراط غير منتمين لأي حزب سياسي [1].

واجهت الحكومة تحديات عدة نظر اليها المتابعين على أنها تحديات لحزب العدالة و التنمية بالأساس و امتحان لكيفية ادارته للمرحلة ، من أبرز هذه التحديات نذكر [2]:

- أزمة الأغلبية الحكومية بعد تغيير قيادة حزب الاستقلال في 23 سبتمبر 2012 ، و تعتبر أكبر تحدي سياسي واجهته حكومة العدالة و التنمية خاصة بعد قرار المجلس الوطني لحزب الاستقلال في 11 ماي 2013 الانسحاب من الحكومة ، و قد عمرت هذه الأزمة حوالي عشرة أشهر مما جعل المغرب يعيش حالة من الركود السياسي ، و قد اتهم حزب العدالة و التنمية القيادة الجديدة لحزب الاستقلال بأنه افتعل أزمة الأغلبية الحكومية بهدف التشويش عليها و ربما اسقاطها تأثرا بالتطورات التي تعرفها دول الثورات العربية في المنطقة .
- التفعيل الديمقراطي للدستور و تدبير المرحلة الانتقالية .
- التدبير السلس للعلاقة بين الحكومة و المؤسسة الملكية و الحفاظ على التوافق الدائم في القضايا الخلافية .
- الوصول للسلطة بمختلف أبعادها و هو اختبار لقدرة الاسلاميين على تدبير السياسة من داخل المسؤولية الحكومية.
- محاربة الفساد و الاستبداد و الريع (الفساد المالي و السياسي).
- الدمقرطة و اعادة الصدقية للعمل السياسي و توسيع مجال الحريات .
- الحفاظ على جاذبية المسار الاصلاحي من داخل النظام و ارساء سياسة خارجية تحقق التنمية و تحد من التبعية .

---

[1]-سعد الدين العثماني ، « حزب العدالة و التنمية المغربي : مراجعة و استشراف لمستقبله السياسي » ، ص 2 ، متحصل عليه من : http://www.fikercenter.com/public /ar_Justice%20and%20Development%20Party.pdf , (2015-03-11).

[*]للإطلاع على برنامج حزب العدالة و التنمية في انتخابات 2011 أنظر: http://e2011.pjd.ma/IMG/docs/Barnamaj_intikhabi_pjd.pdf

[2]- رشيد مقتدر ، «تأملات في التجربة السياسية لحزب العدالة و التنمية المغربي في الحكم » ، **سلسلة دراسات** ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، جوان 2013 ، ص ص 29-30 .

- تحدي تحسين الوضعية الاقتصادية و الحفاظ على التوازنات المالية و التوازنات الماكرو اقتصادية في ظل الأزمة المالية و الاقتصادية التي تعرفها أوروبا الشريك الاقتصادي و المالي للمغرب [1].

كما وجهت انتقادات عديدة لأداء حكومة العدالة و التنمية نورد أبرزها في الاتي [2]:

- بطء وتيرة عمل الحكومة في طريقة تفعيل الدستور من خلال مؤشر ضعف عدد مشاريع القوانين المقترحة .
- عدم انسجام الحكومة مع ما جاء في الدستور و البرنامج الحكومي من خلال عدم اعطاء المعارضة السياسية المكانة الخاصة بها ، و هو ما اعتبرته تراجعا عما أسمته الحكومة بالتنزيل التشاركي و الديمقراطي للدستور .
- جنوح الحكومة في منهج تفعيلها للدستور الى تأويل رئاسي لمواد الدستور بدل الاحتكام للتأويل البرلماني ، و هو ما اعتبرته المعارضة افراغا للدستور من مضمونه و فشل في تفعيل مواده .

كخلاصة ، يمكن القول أنه و في خضم التحولات التي يشهدها العالم العربي شكل المغرب نموذجا للاستقرار لكن لم يوازي هذا الاستقرار تغيير حقيقي في مستوى الطموحات و الانتظارات ، بل تم رفع شعار الاستقرار ليقبل الشعب المغربي بتغييرات دون المطمح سرعان ما تأكد أنها كانت فقط للتكيف الظرفي مع موجة الربيع العربي .

المبحث الثالث : حدود تأثير القوى الكبرى على مسارات الاصلاح السياسي في الجزائر و المغرب

شهدت السنوات الأخيرة خطابا عالميا موجها للمنطقة العربية مفرداته الديمقراطية و الاصلاح و التنمية و هو ما يفسر انهمار مشاريع الاصلاح من الخارج بدعوى تأهيل و تحديث الأوضاع و البنى و المفاهيم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في العالم العربي ، من هذا المنطلق سيتم التركيز في هذا المبحث على بحث مبادرات الاصلاح الأمريكية و الأوروبية من حيث منطلقاتها ، مضامينها و أهدافها ، و الوقوف على أوجه التشابه و الاختلاف القائمة بينها ، ثم التطرق لمواقفها من الاصلاحات السياسية و الدستورية الاخيرة في كل من الجزائر و المملكة المغربية :

المطلب الأول : المبادرة الأمريكية للإصلاح السياسي

تجسد الرؤية الأمريكية لشمال افريقيا و الشرق الأوسط [*] طموحا تاريخيا للسيطرة على المنطقة انطلاقا من مثالية

---

[1]- سعد الدين العثماني ، مرجع سابق ، ص ص 3-4 .

[2]-رشيد مقتدر ، مرجع سابق ، ص 26 .

[*]- المقصود بالشرق الأوسط في الاصطلاح الجغرافي – السياسي الأمريكي هو كامل المنطقة الممتدة لمساحة جغرافية تقدر بحوالي 17.778 مليون كلم [2] موزعة كما يلي : الوطن العربي 13.923 كلم [2] أي المساحة الاجمالية لأقطار الجامعة العربية و عددها 22 دولة ، و الدول الأسيوية التالية :باكستان ، أفغانستان ، ايران ، تركيا ، بالإضافة الى قبرص .

-هذا و تمحور الدلالات المفهومية للشرق الأوسط كما جاءت في الأدبيات الغربية حول التوصيفات التالية :

-ان مصطلح الشرق الأوسط لا يشير الى منطقة جغرافية بل انه مصطلح سياسي في نشأته و في استخدامه .

-ان هذه التسمية لا تستمد من طبيعة المنطقة نفسها و خصائصها البشرية أو الحضارية الثقافية أو شكل نظامها السياسي ، بل تسمية تشير الى علاقة الغير بالمنطقة .

ما بعد الحرب الباردة بعد الاعلان عن النظام الدولي الجديد مشحونة بذرائعية ما بعد أحداث 11 سبتمبر بعد تبني عقيدة الرئيس السابق بوش الابن المتمثلة في الحرب على الارهاب ، فقد طورت الولايات المتحدة استراتيجية ثنائية تمثلت في الحرب على المجاميع الارهابية من جهة و الاصلاح السياسي للأنظمة العربية و الاسلامية من ناحية أخرى فعملت على تعزيز شبكة وكلائها من خلال دعم عملائها العرب غير الديمقراطيين و تسليحهم ، مقابل تأمين خدمات استراتيجية و أمنية و استخباراتية و دبلوماسية و اقتصادية ، و قد عرفت تلك الأنظمة بالأنظمة " المعتدلة " بغض النظر عن نظام حكمها الاستبدادي و انتهاكاتها لحقوق الانسان و الحقوق السياسية ، و ظلت النفعية عاملا ثابتا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، لأن الأنظمة الاستبدادية تشكل محطة جامعة تقدم جميع الاحتياجات ، و أصبح ارهابيا كل من رفض اقتراحات الولايات المتحدة أو مبادراتها كما تبدلت قائمة المعتدلين و المتطرفين بين الحين و الاخر بناءا على اصلاحات في سياستهم الخارجية [1].

الفرع الأول : مشاريع الاصلاح الأمريكية : المنطلقات و المضامين

برز مشروع الولايات المتحدة للإصلاح بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و لم يظهر دفعة واحدة بل تطور من خلال عدة مراحل و خطوات مبرمجة نذكرها بإيجاز في الاتي :

–خطاب ريتشارد هاس [*] في 4 ديسمبر 2002 و الذي ألقي أمام مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن تحت عنوان " نحو مزيد من الديمقراطية في العالم الاسلامي " ، و جاء هذا الخطاب عقب أحداث 11 سبتمبر و كمبادرة و تخطيط أولي لتشجيع الديمقراطية في العالم الاسلامي عموما و العالم العربي تحديدا بهدف تحسين الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية عبر عمليات اصلاحية شاملة [2].

–مبادرة كولن باول [**] : أطلق وزير الخارجية الأمريكية السابق "كولن باول" مبادرة تحت عنوان " مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة و الشرق الأوسط " في خطاب ألقاه أمام مؤسسة التراث بواشنطن في 12 ديسمبر 2002 ، و هي أول

-ان هذه التسمية تمزق أوصال الوطن العربي ولا تعامله على أنه وحدة متميزة ، فهي تدخل فيه باستمرار دولا غير عربية ، مثل قبرص و تركيا و افغانستان و باكستان و ايران و اسرائيل ، للمزيد من التفصيل أنظر :
- محمد مراد ، **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي:بين الثابت الاستراتيجي و المتغير الظرفي** ، (لبنان : دار المنهل اللبناني ،2009)، ص 345 -350 .

[1]- مروان بشارة ، « أهداف الولايات المتحدة و استراتيجياتها في العالم العربي » ، **سلسلة دراسات** ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، مارس 2013 ، ص 9 .

[*]رئيس سابق لمجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة .

[2]- ابراهيم محمد عزيز ، **اشكالية الاصلاح السياسي في الشرق الأوسط** ، (العراق : مكتبة رون ،2010) ، ص 58 .

[**]وزير الخارجية السابق في الولايات المتحدة الأمريكية ولد عام 1937 احتل مناصب عدة في الجيش و تقاعد عام 1993 ، و تحول الى السياسة و أصبح وزيرا للخارجية عام 2000-2005 و استقال من منصبه و ترك السياسة .

مبادرة رسمية صادرة عن وزارة الخارجية للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر ، و هدفت هذه المبادرة الى تحقيق [1]:

- ✓ الاصلاح السياسي : و يدور حول تنمية المجتمع المدني و تعزيز دولة القانون و تعزيز التعددية الاعلامية .
- ✓ الاصلاح الاقتصادي : و يتمحور حول المساعدة في تحسين الجودة و تشجيع الاستثمار و تسهيل خلق المؤسسات.
- ✓ الاصلاح التعليمي : و يتمثل في تمكين الجميع من التعلم و تحسين البرامج الدراسية و تأهيل الطاقات البشرية لخوض وظائف التجارة و السوق .
- ✓ الهدف الخاص بالمرأة : و تتحدث المبادرة عن تحسين أحوال المرأة وفق خطة مبرمجة .

وفي سياق هذه المبادرة أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الابن في خطاب ألقاه بجامعة "ساوث كارولينا" في 9 مارس 2003 عن خطوات تكميلية تركزت في ثلاث محاور أساسية هي : تشجيع النمو الاقتصادي ، و تشجيع التعليم و المعرفة ، و تشجيع الحرية و العدالة ، و في اطار هذه المحاور تمثلت أهم هذه الخطوات في الدعوة الى انشاء منطقة تجارة بين الولايات المتحدة و دول الشرق الأوسط و لتحقيق هذا الهدف اتخذت جملة من الخطوات المتدرجة منها : مساعدة الدول التي تنفذ الاصلاحات في أن تصبح أعضاء في منظمة التجارة العالمية ، و التفاوض على معاهدات استثمار ثنائية ، و على اتفاقيات اطار للاستثمار و التجارة مع الحكومات التي تسعى لتحسين نظم التجارة والاستثمار فيها ، و تقديم المساعدات الفنية الضرورية لإصلاح القوانين التجارية و تحسين مناخ التجارة و الاستثمار و تعزيز حقوق الملكية [2].

–مشروع الشرق الأوسط الكبير : أعد هذا المشروع فريق الرئيس السابق بوش الابن على هامش قمة قادة الدول الثماني و التي احتضنتها جزيرة سي اسلاند بجورجيا من 8 الى 10 جوان 2004 تحت شعار "شراكة من أجل المستقبل " ، و قد استقبل قادة الثماني يوم 9 جوان على مائدتهم رؤساء دول كل من أفغانستان و الجزائر و البحرين و العراق و الأردن و اليمن و تركيا لبحث مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تقلص الى شرق أوسط موسع ليشمل افريقيا [3]، يتكون هذا المشروع من مقدمة و ثلاثة عناوين (تشجيع الديمقراطية ، الحكم الصالح و بناء المجتمع المعرفي ، توسيع الفرص الاقتصادية) ، و قد ارتكز على تقريري التنمية البشرية للعامين 2002 و 2003 اللذين حددا النواقص الثلاثة و هي : الحرية و المعرفة و تمكين النساء و هي حالات يعاني منها الوطن العربي ، و عد هذه النقائص مسؤولة عن التطرف ، و ما أدل على هذا المنطق إلا المقال

---

[1]- المرجع نفسه ، ص 75 .

[2]-عصام عبد الشافي ، " مبادرات الاصلاح و عملياته في العالم العربي " ، ص 3 ، متحصل عليه من :
http://www.hadaracenter.com/pdfs/%D9A8%D8%A7%D8%AF %A7%D8%AD.pdf , (2014-06è12).

[3]-عبد القادر رزيق المخادمي ، **مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق و الأهداف و التداعيات** ،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2005) ، ص ص 58-57 .

الذي كتبته كونديليزا رايس في صحيفة "واشنطن بوست " الصادرة بتاريخ 7 أوت 2003 حيث قالت " ان منطقة الشرق الأوسط يؤخرها العجز في الحرية ، فيؤمن الشعور باليأس في أنحاء عديدة منها أرضا خصبة لعقائد الكراهية التي تقنع الناس بالتخلي عن تعلمهم الجامعي و مهنهم و عائلاتهم و بالطموح الى تفجير أنفسهم " ، هذا و يعتمد المشروع بالدرجة الأولى على عدد من الأمور التي ينبغي تحقيقها و لعل في مقدمتها الديمقراطية و الحكم الصالح الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا ، و الذي تكمن معاييره في المشاركة و حكم القانون و الشفافية و حسن الاستجابة و التوافق و المساواة و الفعالية و المحاسبة و الرؤية الاستراتيجية ، و هما بمثابة الاطار الذي تتحقق بداخله التنمية ، فضلا عن تطوير التعليم و تحسينه ، و يخلص المشروع بأن الحرية و الديمقراطية من خلال آليات الانتخابات و استقلالية وسائل الاعلام و تنمية المجتمع المدني و تفعيل دور المرأة هما ضرورتان لازدهار المبادرة الفردية [1].

–مشروع الشرق الأوسط الجديد و الذي أعلنت عنه " كونديليزا رايس وزيرة الخارجية السابقة في 20 جويلية 2006 باعتبار أن واشنطن تريد أن يكون نموذجا لعالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و مفتاحا لإعادة صياغة النظام الاقليمي في المنطقة ، على الرغم من عدم وضوح دعائم المشروع و خطوطه العريضة ، و يمكن الحديث عن سببين مهمين دفعا "رايس " للإعلان عن هذا المشروع على الرغم من ادراكها أن الظروف و المعطيات غير ملائمة و أن فرص نجاحه ضعيفة و محدودة و هما [2]:

- ✓ السبب الأول : اظهار قوة أمريكا و تأكيد أنها مازالت –على الرغم من اخفاقاتها على أكثر من جبهة و تراجعها– هي القوة المسيطرة و المهيمنة و الممسكة بجميع خيوط اللعبة في المنطقة القادرة على رسم الخرائط و تحديد الأدوار و تقديم المشاريع .
- ✓ السبب الثاني :الانشغال و الالهاء و منع حدوث فراغ في المنطقة يمكن أن يفتح المجال أمام طرح مشاريع و خيارات تتعارض مع مصالح أمريكا و حليفها الاسرائيلي .

أما هدف المشروع فيأتي من خلال استراتيجية الولايات المتحدة و يفهم من خلال وقائع الأحداث التي تقع في تلك المنطقة و من أبرزها حرب اسرائيل مع لبنان في جوان 2006 ، و في ظل هذه الأحداث و التطورات يظهر هدفان بارزان اضافة الى الأمن القومي الأمريكي القائم على أساس مثلث "توماس فريدمان " الذي يتكون من حماية اسرائيل ، ضمان تدفق

---

[1]-حسين مصطفى أحمد ، « قراءة سياسية في مشروع الشرق الأوسط الكبير و المحاولات المطروحة لإصلاح النظام الاقليمي العربي » ، **المجلة السياسية و الدولية** ، العراق : الجامعة المستنصرية ، العدد 9 ، 2008 ، ص ص 79 – 80 .
-أنظر كذلك : عبد القادر رزيق المخادمي ، مرجع سابق ، ص 60.

[2]- ابراهيم محمد عزيز، مرجع سابق ، ص ص 79-80 .

النفط الرخيص و منع الاسلام من دخول المعادلة الدولية كشريك القرن الجديد الى جانب اللاعبين الكبار ، أما الهدفان الاخران فهما :

-تقسيم المنطقة على أسس طائفية و عرقية و ذلك لتقديم خرائط بديلة للخريطة الموجودة حاليا .

-اخلاء المنطقة من الحركات الاسلامية المسلحة و المقاومة [1] .

و بالتركيز على أهداف هذا المشروع نلحظ أنه يأتي على حساب الديمقراطية و الحكم الصالح و الدعوة الى الاصلاح السياسي الذي دعا اليه مشروع الشرق الأوسط الكبير ، و هذا هو الفرق الأول بين الشرق الأوسط الكبير و الجديد ، أما الفرق الثاني فهو أن مشروع الشرق الأوسط الكبير بخطوطه العريضة و أبعاده و أهدافه واضحة و صريحة و معلنة بغض النظر بغض النظر عن وجود أهداف غير معلنة في المشروع ، أما مشروع الشرق الأوسط الجديد

فالإعلان عنه فقط دون وجود سمات و أهداف هذا المشروع بشكل واضح وصريح أدى الى تحليلات متنوعة و مختلفة

الفرع الثاني : الأهداف الخفية للمشروع الأمريكي للإصلاح

تتمثل أبرز استهدافات المشروع الأمريكي في مجال تشجيع الديمقراطية و دعم الاصلاحات السياسية في شمال افريقيا و المنطقة العربية بإحلال المفاهيم التالية :

- ✓ أن تكون النخبة المحلية الحاكمة على صلة بأمريكا و الغرب و موالية لها .
- ✓ أن تكون المؤسسات منفتحة لمشاركة المواطنين و لكن بطرق حصرية واضحة .
- ✓ أن تجري الانتخابات بشفافية لكن ضمن خيارات مخطط لها سلفا ، بحيث ينبغي التأكد من أن النخبة التي تخوضها هي وحدها المسموح بها .
- ✓ يوجه الرأي العام بشكل دقيق من خلال الرقابة الذاتية و استطلاعات الرأي التي تتحول الى قوة تهيمن على خيارات الناس .
- ✓ أن تكون الحياة العامة غير مسيسة ، بحيث يتم الفصل بين ما هو سياسي و ما هو اقتصادي ، فالسياسة تدار بواسطة محترفين و بواسطة مؤسسات المجتمع المدني ، في حين يتحول بقية الناس عمليا الى متفرجين يشاركون بين الحين و الاخر في انتخابات مخطط لها بدقة ، و ينشغلون بأمورهم الحياتية و همومهم المعيشية [2]
- ✓ فرض الحصار على البلدان العربية و رفض أي دور عربي متكامل في أمن المنطقة و العمل على فصل المشرق العربي عن المغرب العربي و اقامة أمن اقليمي جديد بدلا من الأمن القومي العربي .

---

[1]- المرجع نفسه ، ص ص 81-82 .

[2]- محمد مراد ، مرجع سابق ، ص 375-376 .

- ✓ أن يكون لأمريكا الكلمة العليا في التخطيط السياسي و الأمني لقضايا المنطقة و الضابط لهذا النظام بالدرجة الأولى ولا يتمتع حلفائها الآخرون إلا بالتشاور معها لتحديد ما يلزم لحماية مصالحهم في المنطقة .
- ✓ ضمان الهيمنة على منابع النفط و على طرق نقله و توزيعه في منطقة الخليج العربي و شمال افريقيا .
- ✓ التبشير بالعولمة " الأمركة " بهدف تحقيق التبعية الكاملة لأمريكا وفق نماذج خاصة تلغي حضارات و ثقافات العالم الأخرى بما فيها الحضارة العربية و الاسلامية ، و تطلق حرية انتقال الأشخاص و الأموال و المعلومات في العالم بما يحقق مصالحا كاملة دون منازع [1].

هذه هي حقيقة الوجه الخفي للمشروع الأمريكي الزاحف الى المنطقة المغاربية و العربية عموما و الذي يستهدف أنظمتها الواحدة تلو الأخرى بما يعنيه هذا الاستهداف من اخضاع و هيمنة ، و من اسقاط و من تحوير و تسويف في عناوين الحرية و الديمقراطية ، بحيث تجاري هذه العناوين الخطوط العامة و التفصيلية للمشروع الأمريكي و تحاكي أهدافه بشكل متطابق .

و لم يكن المشروع الأمريكي للإصلاح وحيدا وفي المنطقة العربية بل شاركت دول أوروبا بتقديم مشاريعها الخاصة ، و هذا ما سنتناوله في المطلب التالي :

المطلب الثاني : المبادرة الأوروبية للإصلاح السياسي

تعد القيم الليبرالية للديمقراطية و حقوق الانسان و التعددية من المبادئ المؤسسة للاتحاد الأوروبي ، وقد كانت —على الأقل من الناحية الاسمية — في قلب جميع الأطر الأساسية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الجوار ، فلقد ظل تعزيز السلام و الديمقراطية و الرخاء من الأفكار المرشدة لعملية برشلونة و سياسة الجوار الأوروبية و الاتحاد من أجل المتوسط (و ان كان بصورة أكثر هامشية) ، إلا أن السنوات الاخيرة شهدت تراجع أوروبي على صعيد دعم الديمقراطية و حقوق الانسان و يرتبط هذا التراجع بالبيئة الدولية المتغيرة ، اذ أدت الأزمة الاقتصادية الى تركيز صنع السياسات على الداخل ، وتعزيز الحماية كما أسقطت عبء الجانب الشرطي من أي اتفاقات تجارية ، كما ساهمت التحديات الأمنية البارزة و المتعددة في تغيير الأولويات و الاهتمامات الأوروبية ، و ترجح الاتجاهات الحالية في الأعمال الخارجية للاتحاد الأوروبي في منطقة شمال افريقيا و الشرق الأوسط أن فكرة القوة التطويعية كمحرك أساسي للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي لم تكن سوى محض خيال ، فعودته الى بناء التحالفات القائمة على الاستقرار مع الحكومات السلطوية تشير الى أن الرؤية الشاملة للاتحاد فيما

[1]- شوقي علي ابراهيم ، « مشروع الشرق الأوسط : دراسة في تطوره السياسي » ، **المجلة السياسية و الدولية** ، العراق : الجامعة المستنصرية ، العدد 16 ، 2010 ، ص ص 32-34 .

يخص منطقة المتوسط و التي كانت وراء عملية برشلونة لم تكن سوى دفعة مؤقتة من الحماس المثالي لسنوات ما بعد الحرب الباردة و التي تعود الآن الى طبيعتها [1].

الفرع الأول : المشروع الأوروبي للإصلاح : المنطلقات و المضامين

طرح الأوروبيون مبادرات مشابهة للمبادرات الأمريكية تستهدف اصلاح الأنظمة السياسية و الاقتصادية في شمال افريقيا و الشرق الأوسط و ربطها بالأسواق الأوروبية :

–مؤتمر برشلونة 1995 : عقد في مدينة برشلونة الاسبانية في 27 نوفمبر 1995 شارك فيه 27 دولة ، 15 منها أوروبية و 12 شرق أوسطية و هي : فلسطين ،الأردن ، مصر ، سوريا ، لبنان ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، تركيا ، مالطا ، قبرص و اسرائيل ، و هدف المؤتمر الى توطيد الديمقراطية و احترام حقوق الانسان و تحقيق نموا اقتصاديا و اجتماعيا مستديما و متوازنا ، و مكافحة الفقر و تنمية أفضل للتفاهم بين الثقافات .

–مبادرة ألمانيا للإصلاح السياسي : عرض وزير الخارجية الألماني السابق "يوشكا فيشر " أمام مؤتمر ميونيخ حول السياسة الأمنية في 7فيفري 2004 مبادرة ألمانية من أجل الشراكة و التعاون الأوربي مع دول شمال افريقيا و الشرق الأوسط ، و جاءت هذه المبادرة لتعكس تغيرا كبيرا في وجهة النظر الأوروبية تجاه المنطقة العربية و تجاه العلاقة بين أوروبا و الولايات المتحدة ، فقد عبرت عن تطور كبير في الرؤية الأوروبية للموقف من الولايات المتحدة و الذي شهد أزمة كبيرة على خلفية الحرب الأمريكية على العراق ، و تقوم نظرة " فيشر "للإصلاح –و التي نظر اليها البعض على أنها تحرك ألماني مضاد للتحرك الأمريكي المتمثل في مبادرتي "باول " و "بوش"– على مرحلتين [2]:

–الأولى : دمج عمليات التعاون الأوروبي في المنطقة مع مبادرات و أدوار أخرى موازية مثل دور حلف الناتو ، حتى يكمل كل منهما الاخر ، بحيث يصل الى عملية متوسطية مشتركة بين الناتو و الاتحاد الأوروبي ، و ذلك على أربعة محاور:الأمن ، و السياسة ، و الاقتصاد، والثقافة،و ما يتعلق بها من موضوعات التعليم و الديمقراطية و المجتمع المدني.

–الثانية : اعلان المستقبل المشترك الذي تشارك فيه دول المنطقة .

اعتبر " فيشر " أن هناك " حاجة لتغيير الأوضاع في المنطقة عن طريق اشراك و اعطاء دور لأبنائها في هذه العملية و عدم تهميشهم و تهميش دول المنطقة " ،كما حذر من عدم الاعتماد على أساليب فرض المبادرات على المنطقة و أشار الى حقيقة مهمة على خلاف المبادرة الأمريكية حيث قال " لا يمكن أن تأتي المبادرة من الخارج ، و انما بالدرجة الأولى من الداخل فمفتاح الاصلاحات

---

[1]- كريستينا كوتش ، « المصالح الأوروبية و الاصلاح السياسي في الشرق الأوسط و شمال افريقيا » ، في : سالي سامي و أخرون ، **افاق الاصلاح السياسي في العالم العربي** ، مرجع سابق ، ص ص 106-109 .

[2]- عصام عبد الشافي ، مرجع سابق ، ص ص 7-8 .

الناجحة يكمن في المنطقة ذاتها " ، و لإنجاح مبادرته و ارساء الديمقراطية و دولة القانون و التخلي عن العنف و عدم احتكار السلطة وضع " فيشر " مجموعة من الشروط نوردها في الاتي :

-تحتاج هذه المبادرة الى نفس طويل كما يجب أن يكون التخطيط لها طويل المدى .

-لا يجب أن نستبعد عنها النزاع الاقليمي الحاسم أي نزاع الشرق الأوسط ، لكن لا يجب السماح لهذا النزاع أن يسد الطريق أمام المبادرة منذ البداية .

-تركيز العمل المشترك على أربعة مراكز ثقل هي: الأمن و السياسة ، الاقتصاد ، القانون و الثقافة ، المجتمع المدني [1].

و حسب "فيشر " يمكن أن تفتح هذه المبادرة افاقا جديدة أمام بلدان شمال افريقيا و الشرق الأوسط .

-المبادرة الفرنسية الألمانية : يحدد هذا المشروع الذي عرض على القمة الأوروبية الخامسة و العشرين في عام 2004 الرؤية الأوروبية المشتركة لما يسمى " شراكة استراتيجية لمستقبل مشترك في شمال افريقيا و الشرق الأوسط " ، جاء هذا المشروع الى الوجود نتيجة أفكار "يوشكا فيشر" و نظيره الفرنسي "دومينيك دوفليبان " وزير الخارجية الفرنسي الأسبق ، و يأتي هذا التوحيد في جهود الدولتين في سياق بلورة موقف أوروبي مشترك و مستقل عن المشروع الأمريكي تجاه قضايا و أحداث المنطقة العربية ، و يقوم هذا المشروع على جملة من المبادئ نوردها فيما يلي [2]:

-ان قوة الدفع ينبغي أن تأتي من المنطقة ، و هو ما يستلزم التحرك عبر الحوار و التحفيز مع الحكومات و مع المجتمعات المدنية .

-ضرورة الأخذ في الاعتبار المشاعر الوطنية و هوية كل بلد .

-أن هذه الشراكة ينبغي أن تكون مفتوحة أمام كل دول الشرق الأوسط بالانطلاق من المسارات القائمة ، مثل نهج برشلونة و الحوار المتوسطي .

-تسوية النزاع الفلسطيني-الاسرائيلي تشكل أولوية استراتيجية لأوروبا .

و تهدف المبادرة الفرنسية –الألمانية الى :

-تعديل الوضع القائم على أساس شراكة صادقة و تعاون و رؤية مشتركة و الحكومات مثلها مثل المجتمع المدني .

-التطلع الى شراكة عبر أطلسية بالتعاون مع المبادرة الأمريكية لتحقيق اصلاح سياسي في شمال افريقيا و الشرق الأوسط،اذ تحدد المبادرة مقاربة متميزة تكمل مقاربة الولايات المتحدة بالاستناد الى مؤسسات الاتحاد الاوروبي الخاصة

---

[1]-ابراهيم محمد عزيز، **مرجع سابق** ، ص ص 93-96 .

[2]-المرجع نفسه ، ص ص 98-99 .

-الحيلولة دون تحويل الأحادية الأمريكية التي يعبر عنها مشروع الشرق الأوسط الى خيار وحيد ، و هي مسألة في غاية الخطورة في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق [1].

هذا و تطرح المبادرة مجموعة من المقترحات العملية و التحركات التي ينبغي للاتحاد الاوروبي القيام بها :

-تكثيف المبادرات نحو حوار أكثر فعالية في اطار تعاون مرن و مفتوح على قاعدة التطوع .

-متابعة التحرك القائم في مجال محاربة الارهاب و الانتشار النووي و مكافحة الجريمة المنظمة ، و الهجرة غير الشرعية .

-التفكير في اطلاق مشروع ميثاق سلام و استقرار في منطقة المتوسط متى يسمح الوضع في الشرق الأوسط بذلك.

و على الرغم من أن هذه المبادرة استفادت من الانتقادات التي وجهت للمشروع الأمريكي إلا أنها تواجه عند التطبيق جملة من الصعوبات يأتي في مقدمتها :

-تردد الاتحاد الأوروبي و أعضاؤه منفردين في اظهار اصرارهم على الربط بين معوناتهم و تنفيذ الدول المستفيدة لبرامج الاصلاح ، بمعنى أخر أنهم لم يجعلوا من اشتراطهم أداة للإصلاح .

- لم تظهر حكومات منطقة الشرق الأوسط حتى الان عزمها على البدء بإصلاح حقيقي .

-تفرق الجهود الأوروبية في البيروقراطية الناجمة عن تمازج برامج الشراكة الأوروبية بسيرورة برشلونة و عن تضارب مصالح الدول الأعضاء مع توجهات الجماعة كمنظومة [2].

أما بالنسبة لدول المنطقة فإن هذا المشروع أتاح لهم تعدد الخيارات و المشاريع في التنصل من الالتزام بتحقيق الاصلاحات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي دعت اليها الولايات المتحدة الأمريكية .

الفرع الثاني : الأهداف غير المعلنة في المبادرة الأوروبية للإصلاح السياسي

من الأهداف غير المعلنة في المبادرة الأوروبية للإصلاح السياسي نذكر :

-ضمان تواجد أوروبي قوي في شمال افريقيا و الشرق الأوسط و ضمان عدم انفراد الولايات المتحدة بتوجيه الأوضاع في المنطقة من أجل الحفاظ على مصالحها الحيوية فيها ، و ضمان خلق عالم متعدد الأقطاب و رفض الهيمنة الانفرادية للولايات المتحدة الأمريكية .

-الوقوف بوجه القضايا و المشاكل التي تصدرها المنطقة لأوروبا و صدها كالإرهاب و الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة ، وفي داخل المنطقة محاصرة و تشديد الضغوط الدولية على الحركات الاسلامية [3].

---

[1]- حسين مصطفى أحمد ، مرجع سابق ، ص ص 89-90 .

[2]-ابراهيم محمد عزيز ، مرجع سابق ، ص ص 101-103 .

[3]- المرجع نفسه ، ص 97 .

-تدعيم الموقف الأوروبي للعب دور عالمي مؤثر يليق بامكانياتها الهائلة .

-دعم الاستقرار في المنطقة المغاربية لضمان تلبية احتياجاتها الطاقوية من المنطقة المغاربية التي تمثل خزانا طبيعيا لتنمية اقتصادياتها .

- اكتساب مواقع أهم و أوسع في الأسواق و الاستثمارات في المنطقة المغاربية .

-استبعاد أي محاولة تقارب بين الدول المغاربية و ذلك بربطها بعلاقات ثنائية لتجنب اصطفافها في اطار موحد سيهدد مصالحها في المنطقة .

المطلب الثالث : أوجه التشابه و الاختلاف في مشاريع الاصلاح السياسي الأوروبية و الأمريكية

تباينت السياسات المطبقة من قبل الولايات المتحدة و الاتحاد الاوروبي في المنطقة المغاربية و العربية عموما ، و من الواضح أن هناك تنافس أوروبي- أمريكي حول المنطقة إلا أنه لم يصل الى حد الصراع التناحري و لن يصل الى ذلك ما دام هناك مصالح مشتركة و خطر مشترك يهددهم جميعا ، و قد وصف "برهان غليون " هذا الوضع بأنه " ليس صراعا تناحرا و لكنه تنافسي يدور حول المصالح و يحسم بالتالي بالتسويات ، و من المستحيل أن يصل الى صدام فعلي طالما أن المصالح الأوروبية في التفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية أعظم بكثير من مصالحهم في التفاهم مع البلدان العربية بل و النامية جميعا " ، و مما يساعد على عدم وصول الأمر الى صراع تناحري مجموعة من الأسس و القواعد الراسخة التي تضبط بدورها حركة التوازنات بين الطرفين في القوة و المصالح و المواقف و التحالفات و الأزمات ، ومن هذه الأسس [1]:

- ✓ الشراكة التاريخية الراسخة .
- ✓ وجود منظومة من القيم التي يتبناها الغرب و في مقدمتها حقوق الانسان و الحريات الشخصية و الحريات الاقتصادية و السياسية و النظام الديمقراطي بأشكاله المتعددة .
- ✓ المصالح المشتركة و التي أحيانا تكون غير مشتركة و قد تكون متعارضة .
- ✓ وضع الأسس اللازمة لضبط حركة المجتمع الدولي في كل دورة تاريخية جديدة مثل تعزيز السلام الدولي و التعاون المشترك لمواجهة التهديدات الجديدة التي تواجه الغرب كالإرهاب .

هذه الأسس ساعدت الطرفين على وجود نقاط تشابه في مشروعاتهم عموما و في مشروع الاصلاح السياسي في المنطقة العربية نورد أبرزها في الاتي :

[1]- ابراهيم محمد عزيز ، مرجع سابق ، ص 105 .

– الاتفاق على عدم القبول بالوضع السائد في المنطقة خاصة ما يتعلق بالحرمان من الحقوق السياسية و الاقتصادية و التخلف في مجال العلم و المعرفة .

– يتفق الطرفان على أهمية التغيير و الاصلاح في المنطقة اصلاحا شاملا .

– يتفق الطرفان على أن الخطر الأكبر القادم من المنطقة هو الارهاب و الهجرة غير الشرعية .

– الرغبة في صياغة رؤية مشتركة للعمل في المنطقة ، و لكن الجانب الأوروبي أكثر حرصا على ذلك و طرح الولايات المتحدة مشروعها "الشرق الأوسط الكبير " على دول الثمانية الكبار دليل على ذلك .

– يتفق الطرفان على ضرورة حل النزاعات في المنطقة خاصة النزاع العربي —الاسرائيلي مع التباين بين الاثنين حيث تنحاز الولايات المتحدة الى اسرائيل بشكل سافر بينما الدول الأوروبية تنحاز بدرجة أقل .

لكن و على الرغم من وجود هذه التشابهات بين الطرفين في مشروعهما الاصلاحي إلا أن هناك جملة من الاختلافات نوجزها في الاتي [1]:

– يركز المشروع الأمريكي على توصيف مخاطر الأوضاع الحالية في بلدان شمال افريقيا و الشرق الأوسط الكبر على أمن و استقرار الولايات المتحدة و حلفاءها في أوروبا متجاهلة خطورة هذه الأوضاع على بلدان المنطقة ، بينما يركز المشروع الأوروبي على المخاطر التي تهدد المنطقة أيضا .

– الولايات المتحدة أرادت أن تفرض مشروعها و تعتمد سياسة الفرض حتى اذا اقتضى الأمر استخدام القوة و التدخل العسكري ، و لكن المشروع الأوروبي أعطى هذا الحق لدول المنطقة و أن الاصلاح يجب أن يكون في الداخل ذلك أن مفتاح الاصلاح يكمن في المنطقة ذاتها .

– المشروع الأمريكي لم يولي قضية النزاع العربي–الاسرائيلي الاهتمام الكافي و المناسب ، بينما المشروع الأوروبي يرى أنها أساس حل المشاكل الموجودة في الشرق الأوسط .

– لم يتطرق المشروع الأمريكي الى مسألة الحوار و التعاون و الشراكة بشكل جدي و لم يستخدم هذه الكلمات إلا نادرا ، بينما المشروع الأوروبي تطرق الى الحوار بين الأديان و التبادل المكثف و التعاون الوثيق في جميع المجالات .

– الولايات المتحدة لا تفكر عموما إلا في أساليب القسر بدءا من العقوبات وصولا الى التغيير بالقوة ، و لكن الأوروبيون يدعون الى مساندة القوى ذات التوجهات الاصلاحية في البلدان المعنية و يحفزون الأنظمة الحاكمة في هذه المنطقة على التجاوب مع تلك القوى من خلال الحوار بدلا من الاعتماد على القسر و القوة .

---

[1]- ابراهيم محمد عزيز ، المرجع نفسه ، ص 106 .

– الخط الرئيسي للاختلاف بين المشروع الأمريكي و الأوروبي للإصلاح هو أن أوروبا ترى المعادلة مكونة من ثلاثة حدود هي : التحديث ، الديمقراطية فالأمن ، في حين تراها الولايات المتحدة مكونة من حدين اثنين هما الديمقراطية و مكافحة الارهاب .

المطلب الرابع : المواقف الامريكية و الأوروبية من الاصلاحات السياسية الجديدة في الجزائر و المغرب

تحتل الجزائر و المغرب موقعا استراتيجيا في الأجندة الأمريكية و الأوربية على حد السواء بالنظر لموقعهما الجيوستراتيجي الهام ، وقد عمدت الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي الى ربط علاقات قوية بالنظامين المغربي و الجزائري و دعمهما و العمل على استقرارهما الذي يخدم مصالحهما بالمنطقة ، و مع اندلاع موجة الاحتجاجات و الاضطرابات بالبلدين اوائل العام 2011 سارعت الولايات المتحدة و أوروبا الى دعم الخطوات الاستباقية و مبادرات الاصلاح المعلن عنها و الدعوة الى الاسراع في تنفيذها :

الفرع الأول : المواقف الأمريكية من الاصلاحات السياسية و الدستورية الجديدة في الجزائر و المغرب

يعتبر السياق السياسي في المغرب و الجزائر أقل خطورة من معظم الدول العربية الأخرى التي تتدخل فيها كل من الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا في اطار برامج تعزيز مبادئ الديمقراطية ، لأن المغرب و الجزائر —حسب الولايات الأمريكية و الدول الأوروبية — قطعتا أشواطا بعيدة في مجالات مهمة كحقوق الانسان و حقوق المرأة و اشراك المعارضة في تسيير الشؤون العامة عوض اقصائها ، و للولايات المتحدة علاقات قوية مع النظامين المغربي و الجزائري اللذين لم يهددا المصالح الأمريكية الى الان ، لذا فالضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة على الملك المغربي و الرئيس الجزائري من أجل القيام بالإصلاحات الديمقراطية اللازمة وصفت بالناعمة .

بالرغم من أن المغرب يعد حسب التصورات الأمريكية حالة مثالية أو على الأقل أنموذجا على طريق التطور الديمقراطي ، إلا أن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة الأمريكية من ممارسة ضغوطات ناعمة تستبعد الأساليب السياسية و الاقتصادية و استخدام سلاح المعونات و تشجيع بعض منظمات المجتمع المدني و مساندتها سياسيا و ماليا مع تأجيج الأزمات الاجتماعية و الاثنية ، لكنها تقوم على تطبيق سياسات اصلاحية سواء على المستوى السياسي أو الحقوقي أو الاقتصادي [1]، و في سياق الأحداث الجارية على الساحة العربية عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تشجيع الملك محمد السادس لإجراء اصلاحات و تغييرات هيكلية و دستورية لمواجهة ردات الفعل الشعبية حيال الأوضاع المتردية في المملكة المغربية و

[1]-محمد صالح شطيب ، « اشكالية التوفيق بين التحول الديمقراطي و الموروث التقليدي للنظام السياسي المغربي » ، مرجع سابق ، ص 336 .

حفاظا على استمرار النظام الملكي المغربي ، فبادر الملك المغربي في الخطاب الملكي في التاسع مارس 2011 بوضع خارطة طريق لحزمة من الاصلاحات الديمقراطية و التعديلات الدستورية على رأسها توطيد مبدأ الفصل بين السلطات و توازنها من خلال تقوية صلاحيات الوزير الأول و جعل القضاء سلطة مستقلة ، وتثبيت مبدأ الجهوية في خطوة يمكن أن تطبع حكم الملك محمد السادس للعشرية القادمة [1]، و قد رحبت واشنطن بما جاء في خطاب الملك المغربي و عبرت عن ذلك في تصريح صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية بالقول " نحن نؤيد تماما تطلعات الشعب المغربي لتوطيد سيادة القانون و احترام حقوق الانسان و تعزيز الحكم الراشد و العمل على الاصلاح الدستوري على المدى الطويل "، و أضافت أنها تعتبر أن المغرب شريك استراتيجي رئيسي و أنها على " استعداد للعمل مع المغرب حكومة و شعبا لتحقيق تطلعاتهم " ، و في 2 جويلية 2011 أشادت "كلينتون " بالاستفتاء الدستوري و اعتبرته خطوة هامة نحو الترسيخ الديمقراطي و صرحت بالقول " نحن نتطلع الى التنفيذ الكامل لمضمون الدستور الجديد كخطوة نحو تحقيق تطلعات جميع المغاربة " [2]، و بهذه الاصلاحات المقترحة تكون المملكة المغربية قد حققت المطالب الأمريكية بالإصلاح الديمقراطي لضمان استمرار النظام السياسي المغربي الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة .

أما بخصوص الاصلاحات السياسية التي باشرتها الجزائر فقد اعتبر السفير الأمريكي السابق في الجزائر " هنري أنشر " أنها تتجاوب مع رغبة و طموحات الشعب الجزائري ، و حسبه " فالتغييرات في الجزائر تسير حسب العملية الاصلاحية داخل النظام و ذلك بوجود ادارة قائمة خلافا لما حدث في بلدان أخرى " [3]، و بدورها أكدت السفيرة الأمريكية الجديدة " جوان بولاشيك " – بعد أن ذكرت بإطلاق الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة و الجزائر سنة 2012 –أنها ستواصل العمل على المضي قدما بالمصالح الهامة لسياسة الولايات المتحدة في الجزائر و المتمثلة حسبها في دعم الاصلاحات السياسية و الاقتصادية الكفيلة بضمان استقرار الجزائر على المدى البعيد ، و تعزيز العلاقات التجارية الثنائية و العمل مع الحكومة الجزائرية على مكافحة الخطر الارهابي و تعزيز الاستقرار بمنطقتي المغرب العربي و الساحل [4].

الفرع الثاني : المواقف الأوروبية من الاصلاحات السياسية و الدستورية الجديدة في الجزائر و المغرب

---

[1]-مجيد كامل حمزة ، « العلاقات المغربية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من أيلول العام 2001 و افاقها المستقبلية » ، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية** ، العراق : الجامعة المستنصرية ، العدد 36 ، 2011 ، ص 135 .

[2] - Carol Migdalovitz ," US-Moroccan Relations How Special ?" **, Note De L'IFRI** , October 2011 ,P.28 , available at : http://www.ocppc.ma/sites/default/files/IFRI_noteocpcarolmigdalovitz.pdf , (2012-03-11).

[3]- " سفير واشنطن بالجزائر : الاصلاحات تتجاوب مع طموحات الشعب " ، متحصل عليه من : http://www.echoroukonline.com/ara/?news=82991 , (2014-11-09).

[4]-" سفيرة الولايات المتحدة المقبلة في الجزائر تبرز بمجلس الشيوخ دور الجزائر في ضمان الاستقرار بالمنطقة " ، متحصل عليه من : http://www.aps.dz/ar/algerie/5479-%D8%B3%D9%81%D9%8D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88 , (2015-04-03).

يعد هدف تعزيز الديمقراطية و احترام حقوق الانسان التزاما سياسيا و قانونيا مهما للاتحاد الأوروبي ، و للوفاء بهذه الالتزامات تعهد الاتحاد الأوروبي من خلال مسار برشلونة بالعمل على دعم هياكل ديمقراطية في الضفة الجنوبية للمتوسط عبر مساندة عمليات الاصلاح الداخلية في بلدان المنطقة ، و العمل مع حكومات المنطقة على تخفيف حدة التوترات الاجتماعية و التي تنعكس أثارها على دول الاتحاد الأوروبي من خلال الضغوط التي تشكلها الهجرة اليها ، و في أعقاب الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها الجزائر و المملكة المغربية و نجاح النظامين الجزائري و المغربي في احتواءها عبر اطلاق جملة من الاصلاحات السياسية و الدستورية أعلن الاتحاد الأوروبي دعمه لهذه الاصلاحات التي اعتبرها خطوة مهمة في طريق ترسيخ الديمقراطية الحقة .

أشادت ممثلة الاتحاد الأوروبي في الجزائر "مانويلا نافارو" في كلمة بمناسبة الاطلاق الرسمي لبرنامج دعم الحكامة الاقتصادية و السياسية "سبرينغ " بالإصلاحات الجديدة و تلك الجاري تطبيقها في الجزائر ، و اعتبرت أنها " تمثل تطورا أكيدا اذ تضع معالم لإصلاحات مستقبلية بتشجيع و دعم من الاتحاد الأوروبي " ، للإشارة يهدف برنامج سبرينغ الذي تم اطلاقه سنة 2011 الى مرافقة دول الجوار بمنطقة المتوسط من بينها الجزائر لتحسين الحكامة السياسية و الاقتصادية و ارساء دولة القانون .[1]

و في سياق موازي ، اعتبر الاتحاد الأوروبي أن النظام المغربي استوعب مختلف التحولات التي يعرفها العالم العربي في وقت تشهد فيه دول أخرى أوضاعا غير مستقرة و أبدى استعداده التام لمواكبة هذه الاصلاحات من خلال مخطط عمل 2014-2017 ضمن اطار سياسة الجوار الأوروبي [2]، و أشادت المفوضية الأوروبية في تقريرها لسنة 2014 المتعلق بتتبع تفعيل سياسة الجوار الأوروبية بكون المغرب واصل منذ المصادقة على دستور 2011 اصلاحاته الديمقراطية و الاقتصادية ، و استمر في تفعيل القوانين الجديدة لتعزيز الديمقراطية و حقوق الانسان و الحريات الأساسية [3].

تأسيسا على ما سبق يمكن رصد دعامتين حكمتا استجابة النظامين السياسيين الجزائري و المغربي لمطالب الاصلاح حسب جداول الأعمال الأمريكية و الأوروبية :

---

[1]- " ممثلة الاتحاد الأوروبي تثني على الاصلاحات الجارية في الجزائر " ، متحصل عليه من :
http://www.sawt-alahrar.net/ara/national/24168.html , (2014-02-07).

[2]-"مجلس الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي يصادق على برنامج عمل لتفعيل الوضع المتقدم بين المغرب و الاتحاد الأوروبي للفترة 2013-2017 " ، متحصل عليه من : https://www.diplomatie.ma/Portals/12/marocue/plandactionar.pdf

[3]- "وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي : المغرب باشر اصلاحات ديمقراطية مهمة " ، متحصل عليه من :
http://www.maroc.ma/ar/%D9%88%D8%B2D8%B1%D8%A9-AE%D8%A7%D8%B1%AC , (2013-12-08).

–أولهما : أن يتم الاصلاح من داخل بنية السلطة القائمة ، فقد استطاع النظامين الجزائري و المغربي أن يحتكرا اجراءات و برامج الاصلاح و التغيير و تحجيم أي دور فاعل أو مؤثر للقوى الأخرى في المجتمع ، فهي اصلاحات محكومة بشدة بوظائف تحسين صورة النظامين من خلال توسيع مجال الحريات السياسية و الفردية دون محاولة تغيير البنية الفعلية للسلطة .

–ثانيهما:أن يكون اصلاحا تدريجيا يتجنب الارتدادات المحتملة لخطوات سريعة نحو الاصلاح ، و الخشية هنا أن يقود الاصلاح الى محصلات تهدد استقرار النظامين المغربي و الجزائري و مصالح الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي على السواء .

خلاصة القول ، الديمقراطية لا يمكن أن تكون نتاجا لضغط خارجي ، فالعامل الخارجي قد يعزز التطور الديمقراطي لكنه أبدا لا يخلقه من العدم ، و الأكيد أن الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي يدركان أن حلول الديمقراطية الحقة في المنطقة المغاربية و العربية عموما على الأقل في المستقبل المنظور ليس من مصلحتها ، لأن ثمة حالة من الخنق في الشارع المغاربي و العربي عموما على السياسات الأوروبية و الأمريكية على وجه التحديد ، و هذا الشارع نفسه هو الذي يفترض أنه سيختار حكاما يعبرون عنه في حالة وجود ديمقراطية حقة .

المبحث الثالث : حدود تأثير القوى الكبرى على مسارات الاصلاح السياسي في الجزائر و المغرب

شهدت السنوات الأخيرة خطابا عالميا موجها للمنطقة العربية مفرداته الديمقراطية و الاصلاح و التنمية و هو ما يفسر انهمار مشاريع الاصلاح من الخارج بدعوى تأهيل و تحديث الأوضاع و البنى و المفاهيم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في العالم العربي ، من هذا المنطلق سيتم التركيز في هذا المبحث على بحث مبادرات الاصلاح الأمريكية و الأوروبية من حيث منطلقاتها ، مضامينها و أهدافها ، و الوقوف على أوجه التشابه و الاختلاف القائمة بينها ، ثم التطرق لمواقفها من الاصلاحات السياسية و الدستورية الاخيرة في كل من الجزائر و المملكة المغربية :

المطلب الأول : المبادرة الأمريكية للإصلاح السياسي

تجسد الرؤية الأمريكية لشمال افريقيا و الشرق الأوسط [*] طموحا تاريخيا للسيطرة على المنطقة انطلاقا من مثالية

---

[*]- المقصود بالشرق الأوسط في الاصطلاح الجغرافي – السياسي الأمريكي هو كامل المنطقة الممتدة لمساحة جغرافية تقدر بحوالي 17.778 مليون كلم [2] موزعة كما يلي : الوطن العربي 13.923 كلم [2] أي المساحة الاجمالية لأقطار الجامعة العربية و عددها 22 دولة ، و الدول الأسيوية التالية :باكستان ، أفغانستان ، ايران ، تركيا ، بالإضافة الى قبرص .

-هذا و تمحور الدلالات المفهومية للشرق الأوسط كما جاءت في الأدبيات الغربية حول التوصيفات التالية :

-ان مصطلح الشرق الأوسط لا يشير الى منطقة جغرافية بل انه مصطلح سياسي في نشأته و في استخدامه .

-ان هذه التسمية لا تستمد من طبيعة المنطقة نفسها و خصائصها البشرية أو الحضارية الثقافية أو شكل نظامها السياسي ، بل تسمية تشير الى علاقة الغير بالمنطقة .

-ان هذه التسمية تمزق أوصال الوطن العربي ولا تعامله على أنه وحدة متميزة ، فهي تدخل فيه باستمرار دولا غير عربية ، مثل قبرص و تركيا و افغانستان و باكستان و ايران و اسرائيل ، للمزيد من التفصيل أنظر :

- محمد مراد ، **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي:بين الثابت الاستراتيجي و المتغير الظرفي** ، (لبنان : دار المنهل اللبناني ،2009)، ص 345 -350 .

ما بعد الحرب الباردة بعد الاعلان عن النظام الدولي الجديد مشحونة بذرائعية ما بعد أحداث 11 سبتمبر بعد تبني عقيدة الرئيس السابق بوش الابن المتمثلة في الحرب على الارهاب ، فقد طورت الولايات المتحدة استراتيجية ثنائية تمثلت في الحرب على المجاميع الارهابية من جهة و الاصلاح السياسي للأنظمة العربية و الاسلامية من ناحية أخرى فعملت على تعزيز شبكة وكلائها من خلال دعم عملائها العرب غير الديمقراطيين و تسليحهم ، مقابل تأمين خدمات استراتيجية و أمنية و استخباراتية و دبلوماسية و اقتصادية ، و قد عرفت تلك الأنظمة بالأنظمة " المعتدلة " بغض النظر عن نظام حكمها الاستبدادي و انتهاكاتها لحقوق الانسان و الحقوق السياسية ، و ظلت النفعية عاملا ثابتا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، لأن الأنظمة الاستبدادية تشكل محطة جامعة تقدم جميع الاحتياجات ، و أصبح ارهابيا كل من رفض اقتراحات الولايات المتحدة أو مبادراتها كما تبدلت قائمة المعتدلين و المتطرفين بين الحين و الاخر بناءا على اصلاحات في سياستهم الخارجية [1].

الفرع الأول : مشاريع الاصلاح الأمريكية : المنطلقات و المضامين

برز مشروع الولايات المتحدة للإصلاح بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و لم يظهر دفعة واحدة بل تطور من خلال عدة مراحل و خطوات مبرمجة نذكرها بإيجاز في الاتي :

–خطاب ريتشارد هاس [*] في 4 ديسمبر 2002 و الذي ألقي أمام مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن تحت عنوان " نحو مزيد من الديمقراطية في العالم الاسلامي " ، و جاء هذا الخطاب عقب أحداث 11 سبتمبر و كمبادرة و تخطيط أولي لتشجيع الديمقراطية في العالم الاسلامي عموما و العالم العربي تحديدا بهدف تحسين الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية عبر عمليات اصلاحية شاملة [2].

–مبادرة كولن باول [**] : أطلق وزير الخارجية الأمريكية السابق "كولن باول" مبادرة تحت عنوان " مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة و الشرق الأوسط " في خطاب ألقاه أمام مؤسسة التراث بواشنطن في 12 ديسمبر 2002 ، و هي أول مبادرة رسمية صادرة عن وزارة الخارجية للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر ، و هدفت هذه المبادرة الى تحقيق [3]:

- ✓ الاصلاح السياسي : و يدور حول تنمية المجتمع المدني و تعزيز دولة القانون و تعزيز التعددية الاعلامية .

---

[1]- مروان بشارة ، « أهداف الولايات المتحدة و استراتيجياتها في العالم العربي » ، **سلسلة دراسات** ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، مارس 2013 ، ص 9 .

[*]رئيس سابق لمجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة .

[2]- ابراهيم محمد عزيز ، **اشكالية الاصلاح السياسي في الشرق الأوسط** ، (العراق : مكتبة رون ،2010) ، ص 58 .

[**]وزير الخارجية السابق في الولايات المتحدة الأمريكية ولد عام 1937 احتل مناصب عدة في الجيش و تقاعد عام 1993 ، و تحول الى السياسة و أصبح وزيرا للخارجية عام 2000-2005 و استقال من منصبه و ترك السياسة .

[3]- المرجع نفسه ، ص 75 .

✓ الاصلاح الاقتصادي : و يتمحور حول المساعدة في تحسين الجودة و تشجيع الاستثمار و تسهيل خلق المؤسسات.

✓ الاصلاح التعليمي : و يتمثل في تمكين الجميع من التعلم و تحسين البرامج الدراسية و تأهيل الطاقات البشرية لخوض وظائف التجارة و السوق .

✓ الهدف الخاص بالمرأة : و تتحدث المبادرة عن تحسين أحوال المرأة وفق خطة مبرمجة .

وفي سياق هذه المبادرة أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الابن في خطاب ألقاه بجامعة "ساوث كارولينا" في 9 مارس 2003 عن خطوات تكميلية تركزت في ثلاث محاور أساسية هي : تشجيع النمو الاقتصادي ، و تشجيع التعليم و المعرفة ، و تشجيع الحرية و العدالة ، و في اطار هذه المحاور تمثلت أهم هذه الخطوات في الدعوة الى انشاء منطقة تجارة بين الولايات المتحدة و دول الشرق الأوسط و لتحقيق هذا الهدف اتخذت جملة من الخطوات المتدرجة منها : مساعدة الدول التي تنفذ الاصلاحات في أن تصبح أعضاء في منظمة التجارة العالمية ، و التفاوض على معاهدات استثمار ثنائية ، و على اتفاقيات اطار للاستثمار و التجارة مع الحكومات التي تسعى لتحسين نظم التجارة والاستثمار فيها ، و تقديم المساعدات الفنية الضرورية لإصلاح القوانين التجارية و تحسين مناخ التجارة و الاستثمار و تعزيز حقوق الملكية [1].

–مشروع الشرق الأوسط الكبير : أعد هذا المشروع فريق الرئيس السابق بوش الابن على هامش قمة قادة الدول الثماني و التي احتضنتها جزيرة سي اسلاند بجورجيا من 8 الى 10 جوان 2004 تحت شعار "شراكة من أجل المستقبل " ، و قد استقبل قادة الثماني يوم 9 جوان على مائدتهم رؤساء دول كل من أفغانستان و الجزائر و البحرين و العراق و الأردن و اليمن و تركيا لبحث مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تقلص الى شرق أوسط موسع ليشمل افريقيا [2]، يتكون هذا المشروع من مقدمة و ثلاثة عناوين (تشجيع الديمقراطية ، الحكم الصالح و بناء المجتمع المعرفي ، توسيع الفرص الاقتصادية) ، و قد ارتكز على تقريري التنمية البشرية للعامين 2002 و 2003 اللذين حددا النواقص الثلاثة و هي : الحرية و المعرفة و تمكين النساء و هي حالات يعاني منها الوطن العربي ، و عد هذه النقائص مسؤولة عن التطرف ، و ما أدل على هذا المنطق إلا المقال الذي كتبته كونديليزا رايس في صحيفة "واشنطن بوست " الصادرة بتاريخ 7 أوت 2003 حيث قالت " ان منطقة الشرق الأوسط يؤخرها العجز في الحرية ، فيؤمن الشعور باليأس في أنحاء عديدة منها أرضا خصبة لعقائد الكراهية التي تقنع الناس بالتخلي عن تعلمهم الجامعي و مهنهم و عائلاتهم و بالطموح الى تفجير أنفسهم " ، هذا و يعتمد المشروع بالدرجة الأولى على عدد من الأمور التي ينبغي تحقيقها و لعل في مقدمتها الديمقراطية و الحكم الصالح الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا ، و الذي تكمن

---

[1]-عصام عبد الشافي ، " مبادرات الاصلاح و عملياته في العالم العربي " ، ص 3 ، متحصل عليه من :
http://www.hadaracenter.com/pdfs/%D9A8%D8%A7%D8%AF %A7%D8%AD.pdf , (2014-06è12).

[2]-عبد القادر رزيق المخادمي ، **مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق و الأهداف و التداعيات** ،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2005) ، ص ص 58-57 .

معاييره في المشاركة و حكم القانون و الشفافية و حسن الاستجابة و التوافق و المساواة و الفعالية و المحاسبة و الرؤية الاستراتيجية ، و هما بمثابة الاطار الذي تتحقق بداخله التنمية ، فضلا عن تطوير التعليم و تحسينه ، و يخلص المشروع بأن الحرية و الديمقراطية من خلال آليات الانتخابات و استقلالية وسائل الاعلام و تنمية المجتمع المدني و تفعيل دور المرأة هما ضرورتان لازدهار المبادرة الفردية [1].

–مشروع الشرق الأوسط الجديد و الذي أعلنت عنه " كونديليزا رايس وزيرة الخارجية السابقة في 20 جويلية 2006 باعتبار أن واشنطن تريد أن يكون نموذجا لعالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و مفتاحا لإعادة صياغة النظام الاقليمي في المنطقة ، على الرغم من عدم وضوح دعائم المشروع و خطوطه العريضة ، و يمكن الحديث عن سببين مهمين دفعا "رايس " للإعلان عن هذا المشروع على الرغم من ادراكها أن الظروف و المعطيات غير ملائمة و أن فرص نجاحه ضعيفة و محدودة و هما [2]:

- ✓ السبب الأول : اظهار قوة أمريكا و تأكيد أنها مازالت –على الرغم من اخفاقاتها على أكثر من جبهة و تراجعها– هي القوة المسيطرة و المهيمنة و الممسكة بجميع خيوط اللعبة في المنطقة القادرة على رسم الخرائط و تحديد الأدوار و تقديم المشاريع .
- ✓ السبب الثاني :الانشغال و الالهاء و منع حدوث فراغ في المنطقة يمكن أن يفتح المجال أمام طرح مشاريع و خيارات تتعارض مع مصالح أمريكا و حليفها الاسرائيلي .

أما هدف المشروع فيأتي من خلال استراتيجية الولايات المتحدة و يفهم من خلال وقائع الأحداث التي تقع في تلك المنطقة و من أبرزها حرب اسرائيل مع لبنان في جوان 2006 ، و في ظل هذه الأحداث و التطورات يظهر هدفان بارزان اضافة الى الأمن القومي الأمريكي القائم على أساس مثلث "توماس فريدمان " الذي يتكون من حماية اسرائيل ، ضمان تدفق النفط الرخيص و منع الاسلام من دخول المعادلة الدولية كشريك القرن الجديد الى جانب اللاعبين الكبار ، أما الهدفان الاخران فهما :

–تقسيم المنطقة على أسس طائفية و عرقية و ذلك لتقديم خرائط بديلة للخريطة الموجودة حاليا .

–اخلاء المنطقة من الحركات الاسلامية المسلحة و المقاومة [3] .

---

[1]-حسين مصطفى أحمد ، « قراءة سياسية في مشروع الشرق الأوسط الكبير و المحاولات المطروحة لإصلاح النظام الاقليمي العربي » ، **المجلة السياسية و الدولية** ، العراق : الجامعة المستنصرية ، العدد 9 ، 2008 ، ص ص 79 – 80 .

-أنظر كذلك : عبد القادر رزيق المخادمي ، مرجع سابق ، ص 60.

[2]- ابراهيم محمد عزيز، مرجع سابق ، ص ص 79-80 .

[3]- المرجع نفسه ، ص ص 81-82 .

و بالتركيز على أهداف هذا المشروع نلحظ أنه يأتي على حساب الديمقراطية و الحكم الصالح و الدعوة الى الاصلاح السياسي الذي دعا اليه مشروع الشرق الأوسط الكبير ، و هذا هو الفرق الأول بين الشرق الأوسط الكبير و الجديد ، أما الفرق الثاني فهو أن مشروع الشرق الأوسط الكبير بخطوطه العريضة و أبعاده و أهدافه واضحة و صريحة و معلنة بغض النظر بغض النظر عن وجود أهداف غير معلنة في المشروع ، أما مشروع الشرق الأوسط الجديد

فالإعلان عنه فقط دون وجود سمات و أهداف هذا المشروع بشكل واضح وصريح أدى الى تحليلات متنوعة و مختلفة

الفرع الثاني : الأهداف الخفية للمشروع الأمريكي للإصلاح

تتمثل أبرز استهدافات المشروع الأمريكي في مجال تشجيع الديمقراطية و دعم الاصلاحات السياسية في شمال افريقيا و المنطقة العربية بإحلال المفاهيم التالية :

- ✓ أن تكون النخبة المحلية الحاكمة على صلة بأمريكا و الغرب و موالية لها .
- ✓ أن تكون المؤسسات منفتحة لمشاركة المواطنين و لكن بطرق حصرية واضحة .
- ✓ أن تجري الانتخابات بشفافية لكن ضمن خيارات مخطط لها سلفا ، بحيث ينبغي التأكد من أن النخبة التي تخوضها هي وحدها المسموح بها .
- ✓ يوجه الرأي العام بشكل دقيق من خلال الرقابة الذاتية و استطلاعات الرأي التي تتحول الى قوة تهيمن على خيارات الناس .
- ✓ أن تكون الحياة العامة غير مسيسة ، بحيث يتم الفصل بين ما هو سياسي و ما هو اقتصادي ، فالسياسة تدار بواسطة محترفين و بواسطة مؤسسات المجتمع المدني ، في حين يتحول بقية الناس عمليا الى متفرجين يشاركون بين الحين و الاخر في انتخابات مخطط لها بدقة ، و ينشغلون بأمورهم الحياتية و همومهم المعيشية [1]
- ✓ فرض الحصار على البلدان العربية و رفض أي دور عربي متكامل في أمن المنطقة و العمل على فصل المشرق العربي عن المغرب العربي و اقامة أمن اقليمي جديد بدلا من الأمن القومي العربي .
- ✓ أن يكون لأمريكا الكلمة العليا في التخطيط السياسي و الأمني لقضايا المنطقة و الضابط لهذا النظام بالدرجة الأولى ولا يتمتع حلفائها الآخرون إلا بالتشاور معها لتحديد ما يلزم لحماية مصالحهم في المنطقة .
- ✓ ضمان الهيمنة على منابع النفط و على طرق نقله و توزيعه في منطقة الخليج العربي و شمال افريقيا .

[1]- محمد مراد ، مرجع سابق ، ص 375-376 .

- ✓ التبشير بالعولمة " الأمركة " بهدف تحقيق التبعية الكاملة لأمريكا وفق نماذج خاصة تلغي حضارات و ثقافات العالم الأخرى بما فيها الحضارة العربية و الاسلامية ، و تطلق حرية انتقال الأشخاص و الأموال و المعلومات في العالم بما يحقق مصالحا كاملة دون منازع [1].

هذه هي حقيقة الوجه الخفي للمشروع الأمريكي الزاحف الى المنطقة المغاربية و العربية عموما و الذي يستهدف أنظمتها الواحدة تلو الأخرى بما يعنيه هذا الاستهداف من اخضاع و هيمنة ، و من اسقاط و من تحوير و تسويف في عناوين الحرية و الديمقراطية ، بحيث تجاري هذه العناوين الخطوط العامة و التفصيلية للمشروع الأمريكي و تحاكي أهدافه بشكل متطابق .

و لم يكن المشروع الأمريكي للإصلاح وحيدا وفي المنطقة العربية بل شاركت دول أوروبا بتقديم مشاريعها الخاصة ، و هذا ما سنتناوله في المطلب التالي :

المطلب الثاني : المبادرة الأوروبية للإصلاح السياسي

تعد القيم الليبرالية للديمقراطية و حقوق الانسان و التعددية من المبادئ المؤسسة للاتحاد الأوروبي ، وقد كانت —على الأقل من الناحية الاسمية — في قلب جميع الأطر الأساسية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الجوار ، فلقد ظل تعزيز السلام و الديمقراطية و الرخاء من الأفكار المرشدة لعملية برشلونة و سياسة الجوار الأوروبية و الاتحاد من أجل المتوسط (و ان كان بصورة أكثر هامشية) ، إلا أن السنوات الاخيرة شهدت تراجع أوروبي على صعيد دعم الديمقراطية و حقوق الانسان و يرتبط هذا التراجع بالبيئة الدولية المتغيرة ، اذ أدت الأزمة الاقتصادية الى تركيز صنع السياسات على الداخل ، وتعزيز الحماية كما أسقطت عبء الجانب الشرطي من أي اتفاقات تجارية ، كما ساهمت التحديات الأمنية البارزة و المتعددة في تغيير الأولويات و الاهتمامات الأوروبية ، و ترجح الاتجاهات الحالية في الأعمال الخارجية للاتحاد الأوروبي في منطقة شمال افريقيا و الشرق الأوسط أن فكرة القوة التطويعية كمحرك أساسي للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي لم تكن سوى محض خيال ، فعودته الى بناء التحالفات القائمة على الاستقرار مع الحكومات السلطوية تشير الى أن الرؤية الشاملة للاتحاد فيما يخص منطقة المتوسط و التي كانت وراء عملية برشلونة لم تكن سوى دفعة مؤقتة من الحماس المثالي لسنوات ما بعد الحرب الباردة و التي تعود الآن الى طبيعتها [2].

الفرع الأول : المشروع الأوروبي للإصلاح : المنطلقات و المضامين

---

[1]- شوقي علي ابراهيم ، « مشروع الشرق الأوسط : دراسة في تطوره السياسي » ، **المجلة السياسية و الدولية** ، العراق : الجامعة المستنصرية ، العدد 16 ، 2010 ، ص ص 32-34 .

[2]- كريستينا كوتش ، « المصالح الأوروبية و الاصلاح السياسي في الشرق الأوسط و شمال افريقيا » ، في : سالي سامي و أخرون ، **افاق الاصلاح السياسي في العالم العربي** ، مرجع سابق ، ص ص 106-109 .

طرح الأوروبيون مبادرات مشابهة للمبادرات الأمريكية تستهدف اصلاح الأنظمة السياسية و الاقتصادية في شمال افريقيا و الشرق الأوسط و ربطها بالأسواق الأوروبية :

–مؤتمر برشلونة 1995 : عقد في مدينة برشلونة الاسبانية في 27 نوفمبر 1995 شارك فيه 27 دولة ، 15 منها أوروبية و 12 شرق أوسطية و هي : فلسطين ،الأردن ، مصر ، سوريا ، لبنان ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، تركيا ، مالطا ، قبرص و اسرائيل ، و هدف المؤتمر الى توطيد الديمقراطية و احترام حقوق الانسان و تحقيق نموا اقتصاديا و اجتماعيا مستديما و متوازنا ، و مكافحة الفقر و تنمية أفضل للتفاهم بين الثقافات .

–مبادرة ألمانيا للإصلاح السياسي : عرض وزير الخارجية الألماني السابق "يوشكا فيشر " أمام مؤتمر ميونيخ حول السياسة الأمنية في 7فيفري 2004 مبادرة ألمانية من أجل الشراكة و التعاون الأوربي مع دول شمال افريقيا و الشرق الأوسط ، و جاءت هذه المبادرة لتعكس تغيرا كبيرا في وجهة النظر الأوروبية تجاه المنطقة العربية و تجاه العلاقة بين أوروبا و الولايات المتحدة ، فقد عبرت عن تطور كبير في الرؤية الأوروبية للموقف من الولايات المتحدة و الذي شهد أزمة كبيرة على خلفية الحرب الأمريكية على العراق ، و تقوم نظرة " فيشر "للإصلاح –و التي نظر اليها البعض على أنها تحرك ألماني مضاد للتحرك الأمريكي المتمثل في مبادرتي "باول " و "بوش"– على مرحلتين [1]:

–الأولى : دمج عمليات التعاون الأوروبي في المنطقة مع مبادرات و أدوار أخرى موازية مثل دور حلف الناتو ، حتى يكمل كل منهما الاخر ، بحيث يصل الى عملية متوسطية مشتركة بين الناتو و الاتحاد الأوروبي ، و ذلك على أربعة محاور:الأمن ، و السياسة ، و الاقتصاد، والثقافة،و ما يتعلق بها من موضوعات التعليم و الديمقراطية و المجتمع المدني.

–الثانية : اعلان المستقبل المشترك الذي تشارك فيه دول المنطقة .

اعتبر " فيشر " أن هناك " حاجة لتغيير الأوضاع في المنطقة عن طريق اشراك و اعطاء دور لأبنائها في هذه العملية و عدم تهميشهم و تهميش دول المنطقة " ،كما حذر من عدم الاعتماد على أساليب فرض المبادرات على المنطقة و أشار الى حقيقة مهمة على خلاف المبادرة الأمريكية حيث قال " لا يمكن أن تأتي المبادرة من الخارج ، و انما بالدرجة الأولى من الداخل فمفتاح الاصلاحات الناجحة يكمن في المنطقة ذاتها " ، و لإنجاح مبادرته و ارساء الديمقراطية و دولة القانون و التخلي عن العنف و عدم احتكار السلطة وضع " فيشر " مجموعة من الشروط نوردها في الاتي :

–تحتاج هذه المبادرة الى نفس طويل كما يجب أن يكون التخطيط لها طويل المدى .

---

[1]- عصام عبد الشافي ، مرجع سابق ، ص ص 7-8 .

-لا يجب أن نستبعد عنها النزاع الاقليمي الحاسم أي نزاع الشرق الأوسط ، لكن لا يجب السماح لهذا النزاع أن يسد الطريق أمام المبادرة منذ البداية .

-تركيز العمل المشترك على أربعة مراكز ثقل هي: الأمن و السياسة ، الاقتصاد ، القانون و الثقافة ، المجتمع المدني [1].

و حسب "فيشر " يمكن أن تفتح هذه المبادرة افاقا جديدة أمام بلدان شمال افريقيا و الشرق الأوسط .

-المبادرة الفرنسية الألمانية : يحدد هذا المشروع الذي عرض على القمة الأوروبية الخامسة و العشرين في عام 2004 الرؤية الأوروبية المشتركة لما يسمى " شراكة استراتيجية لمستقبل مشترك في شمال افريقيا و الشرق الأوسط " ، جاء هذا المشروع الى الوجود نتيجة أفكار "يوشكا فيشر" و نظيره الفرنسي "دومينيك دوفليبان " وزير الخارجية الفرنسي الأسبق ، و يأتي هذا التوحيد في جهود الدولتين في سياق بلورة موقف أوروبي مشترك و مستقل عن المشروع الأمريكي تجاه قضايا و أحداث المنطقة العربية ، و يقوم هذا المشروع على جملة من المبادئ نوردها فيما يلي [2]:

-ان قوة الدفع ينبغي أن تأتي من المنطقة ، و هو ما يستلزم التحرك عبر الحوار و التحفيز مع الحكومات و مع المجتمعات المدنية .

-ضرورة الأخذ في الاعتبار المشاعر الوطنية و هوية كل بلد .

-أن هذه الشراكة ينبغي أن تكون مفتوحة أمام كل دول الشرق الأوسط بالانطلاق من المسارات القائمة ، مثل نهج برشلونة و الحوار المتوسطي .

-تسوية النزاع الفلسطيني-الاسرائيلي تشكل أولوية استراتيجية لأوروبا .

و تهدف المبادرة الفرنسية –الألمانية الى :

-تعديل الوضع القائم على أساس شراكة صادقة و تعاون و رؤية مشتركة و الحكومات مثلها مثل المجتمع المدني .

-التطلع الى شراكة عبر أطلسية بالتعاون مع المبادرة الأمريكية لتحقيق اصلاح سياسي في شمال افريقيا و الشرق الأوسط،اذ تحدد المبادرة مقاربة متميزة تكمل مقاربة الولايات المتحدة بالاستناد الى مؤسسات الاتحاد الاوروبي الخاصة

-الحيلولة دون تحويل الأحادية الأمريكية التي يعبر عنها مشروع الشرق الأوسط الى خيار وحيد ، و هي مسألة في غاية الخطورة في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق [3].

هذا و تطرح المبادرة مجموعة من المقترحات العملية و التحركات التي ينبغي للاتحاد الاوروبي القيام بها :

---

[1]-ابراهيم محمد عزيز، **مرجع سابق** ، ص ص 93-96 .

[2]-المرجع نفسه ، ص ص 98-99 .

[3]- حسين مصطفى أحمد ، مرجع سابق ، ص ص 89-90 .

-تكثيف المبادرات نحو حوار أكثر فعالية في اطار تعاون مرن و مفتوح على قاعدة التطوع .

-متابعة التحرك القائم في مجال محاربة الارهاب و الانتشار النووي و مكافحة الجريمة المنظمة ، و الهجرة غير الشرعية .

-التفكير في اطلاق مشروع ميثاق سلام و استقرار في منطقة المتوسط متى يسمح الوضع في الشرق الأوسط بذلك.

و على الرغم من أن هذه المبادرة استفادت من الانتقادات التي وجهت للمشروع الأمريكي إلا أنها تواجه عند التطبيق جملة من الصعوبات يأتي في مقدمتها :

-تردد الاتحاد الأوروبي و أعضاؤه منفردين في اظهار اصرارهم على الربط بين معوناتهم و تنفيذ الدول المستفيدة لبرامج الاصلاح ، بمعنى أخر أنهم لم يجعلوا من اشتراطهم أداة للإصلاح .

- لم تظهر حكومات منطقة الشرق الأوسط حتى الان عزمها على البدء بإصلاح حقيقي .

-تفرق الجهود الأوروبية في البيروقراطية الناجمة عن تمازج برامج الشراكة الأوروبية بسيرورة برشلونة و عن تضارب مصالح الدول الأعضاء مع توجهات الجماعة كمنظومة [1].

أما بالنسبة لدول المنطقة فإن هذا المشروع أتاح لهم تعدد الخيارات و المشاريع في التنصل من الالتزام بتحقيق الاصلاحات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي دعت اليها الولايات المتحدة الأمريكية .

الفرع الثاني : الأهداف غير المعلنة في المبادرة الأوروبية للإصلاح السياسي

من الأهداف غير المعلنة في المبادرة الأوروبية للإصلاح السياسي نذكر :

-ضمان تواجد أوروبي قوي في شمال افريقيا و الشرق الأوسط و ضمان عدم انفراد الولايات المتحدة بتوجيه الأوضاع في المنطقة من أجل الحفاظ على مصالحها الحيوية فيها ، و ضمان خلق عالم متعدد الأقطاب و رفض الهيمنة الانفرادية للولايات المتحدة الأمريكية .

-الوقوف بوجه القضايا و المشاكل التي تصدرها المنطقة لأوروبا و صدها كالإرهاب و الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة ، وفي داخل المنطقة محاصرة و تشديد الضغوط الدولية على الحركات الاسلامية [2].

-تدعيم الموقف الأوروبي للعب دور عالمي مؤثر يليق بامكانياتها الهائلة .

-دعم الاستقرار في المنطقة المغاربية لضمان تلبية احتياجاتها الطاقوية من المنطقة المغاربية التي تمثل خزانا طبيعيا لتنمية اقتصادياتها .

- اكتساب مواقع أهم و أوسع في الأسواق و الاستثمارات في المنطقة المغاربية .

---

[1]-ابراهيم محمد عزيز ، مرجع سابق ، ص ص 101-103 .

[2]- المرجع نفسه ، ص 97 .

-استبعاد أي محاولة تقارب بين الدول المغاربية و ذلك بربطها بعلاقات ثنائية لتجنب اصطفافها في اطار موحد سيهدد مصالحها في المنطقة .

المطلب الثالث : أوجه التشابه و الاختلاف في مشاريع الاصلاح السياسي الأوروبية و الأمريكية

تباينت السياسات المطبقة من قبل الولايات المتحدة و الاتحاد الاوروبي في المنطقة المغاربية و العربية عموما ، و من الواضح أن هناك تنافس أوروبي- أمريكي حول المنطقة إلا أنه لم يصل الى حد الصراع التناحري و لن يصل الى ذلك ما دام هناك مصالح مشتركة و خطر مشترك يهددهم جميعا ، و قد وصف "برهان غليون " هذا الوضع بأنه " ليس صراعا تناحرا و لكنه تنافسي يدور حول المصالح و يحسم بالتالي بالتسويات ، و من المستحيل أن يصل الى صدام فعلي طالما أن المصالح الأوروبية في التفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية أعظم بكثير من مصالحهم في التفاهم مع البلدان العربية بل و النامية جميعا " ، و مما يساعد على عدم وصول الأمر الى صراع تناحري مجموعة من الأسس و القواعد الراسخة التي تضبط بدورها حركة التوازنات بين الطرفين في القوة و المصالح و المواقف و التحالفات و الأزمات ، ومن هذه الأسس [1]:

- ✓ الشراكة التاريخية الراسخة .
- ✓ وجود منظومة من القيم التي يتبناها الغرب و في مقدمتها حقوق الانسان و الحريات الشخصية و الحريات الاقتصادية و السياسية و النظام الديمقراطي بأشكاله المتعددة .
- ✓ المصالح المشتركة و التي أحيانا تكون غير مشتركة و قد تكون متعارضة .
- ✓ وضع الأسس اللازمة لضبط حركة المجتمع الدولي في كل دورة تاريخية جديدة مثل تعزيز السلام الدولي و التعاون المشترك لمواجهة التهديدات الجديدة التي تواجه الغرب كالإرهاب .

هذه الأسس ساعدت الطرفين على وجود نقاط تشابه في مشروعاتهم عموما و في مشروع الاصلاح السياسي في المنطقة العربية نورد أبرزها في الاتي :

- الاتفاق على عدم القبول بالوضع السائد في المنطقة خاصة ما يتعلق بالحرمان من الحقوق السياسية و الاقتصادية و التخلف في مجال العلم و المعرفة .
- يتفق الطرفان على أهمية التغيير و الاصلاح في المنطقة اصلاحا شاملا .
- يتفق الطرفان على أن الخطر الأكبر القادم من المنطقة هو الارهاب و الهجرة غير الشرعية .

[1]- ابراهيم محمد عزيز ، مرجع سابق ، ص 105 .

– الرغبة في صياغة رؤية مشتركة للعمل في المنطقة ، و لكن الجانب الأوروبي أكثر حرصا على ذلك و طرح الولايات المتحدة مشروعها "الشرق الأوسط الكبير " على دول الثمانية الكبار دليل على ذلك .

– يتفق الطرفان على ضرورة حل النزاعات في المنطقة خاصة النزاع العربي —الاسرائيلي مع التباين بين الاثنين حيث تنحاز الولايات المتحدة الى اسرائيل بشكل سافر بينما الدول الأوروبية تنحاز بدرجة أقل .

لكن و على الرغم من وجود هذه التشابهات بين الطرفين في مشروعهما الاصلاحي إلا أن هناك جملة من الاختلافات نوجزها في الاتي [1]:

– يركز المشروع الأمريكي على توصيف مخاطر الأوضاع الحالية في بلدان شمال افريقيا و الشرق الأوسط الكبر على أمن و استقرار الولايات المتحدة و حلفاءها في أوروبا متجاهلة خطورة هذه الأوضاع على بلدان المنطقة ، بينما يركز المشروع الأوروبي على المخاطر التي تهدد المنطقة أيضا .

– الولايات المتحدة أرادت أن تفرض مشروعها و تعتمد سياسة الفرض حتى اذا اقتضى الأمر استخدام القوة و التدخل العسكري ، و لكن المشروع الأوروبي أعطى هذا الحق لدول المنطقة و أن الاصلاح يجب أن يكون في الداخل ذلك أن مفتاح الاصلاح يكمن في المنطقة ذاتها .

– المشروع الأمريكي لم يولي قضية النزاع العربي–الاسرائيلي الاهتمام الكافي و المناسب ، بينما المشروع الأوروبي يرى أنها أساس حل المشاكل الموجودة في الشرق الأوسط .

– لم يتطرق المشروع الأمريكي الى مسألة الحوار و التعاون و الشراكة بشكل جدي و لم يستخدم هذه الكلمات إلا نادرا ، بينما المشروع الأوروبي تطرق الى الحوار بين الأديان و التبادل المكثف و التعاون الوثيق في جميع المجالات .

– الولايات المتحدة لا تفكر عموما إلا في أساليب القسر بدءا من العقوبات وصولا الى التغيير بالقوة ، و لكن الأوروبيون يدعون الى مساندة القوى ذات التوجهات الاصلاحية في البلدان المعنية و يحفزون الأنظمة الحاكمة في هذه المنطقة على التجاوب مع تلك القوى من خلال الحوار بدلا من الاعتماد على القسر و القوة .

– الخط الرئيسي للاختلاف بين المشروع الأمريكي و الأوروبي للإصلاح هو أن أوروبا ترى المعادلة مكونة من ثلاثة حدود هي : التحديث ، الديمقراطية فالأمن ، في حين تراها الولايات المتحدة مكونة من حدين اثنين هما الديمقراطية و مكافحة الارهاب .

[1]- ابراهيم محمد عزيز ، المرجع نفسه ، ص 106 .

المطلب الرابع : المواقف الامريكية و الأوروبية من الاصلاحات السياسية الجديدة في الجزائر و المغرب

تحتل الجزائر و المغرب موقعا استراتيجيا في الأجندة الأمريكية و الأوربية على حد السواء بالنظر لموقعهما الجيوستراتيجي الهام ، وقد عمدت الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي الى ربط علاقات قوية بالنظامين المغربي و الجزائري و دعمهما و العمل على استقرارهما الذي يخدم مصالحهما بالمنطقة ، و مع اندلا ع موجة الاحتجاجات و الاضطرابات بالبلدين اوائل العام 2011 سارعت الولايات المتحدة و أوروبا الى دعم الخطوات الاستباقية و مبادرات الاصلاح المعلن عنها و الدعوة الى الاسراع في تنفيذها :

الفرع الأول : المواقف الأمريكية من الاصلاحات السياسية و الدستورية الجديدة في الجزائر و المغرب

يعتبر السياق السياسي في المغرب و الجزائر أقل خطورة من معظم الدول العربية الأخرى التي تتدخل فيها كل من الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا في اطار برامج تعزيز مبادئ الديمقراطية ، لأن المغرب و الجزائر —حسب الولايات الأمريكية و الدول الأوروبية — قطعتا أشواطا بعيدة في مجالات مهمة كحقوق الانسان و حقوق المرأة و اشراك المعارضة في تسيير الشؤون العامة عوض اقصائها ، و للولايات المتحدة علاقات قوية مع النظامين المغربي و الجزائري اللذين لم يهددا المصالح الأمريكية الى الان ، لذا فالضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة على الملك المغربي و الرئيس الجزائري من أجل القيام بالإصلاحات الديمقراطية اللازمة وصفت بالناعمة .

بالرغم من أن المغرب يعد حسب التصورات الأمريكية حالة مثالية أو على الأقل أنموذجا على طريق التطور الديمقراطي ، إلا أن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة الأمريكية من ممارسة ضغوطات ناعمة تستبعد الأساليب السياسية و الاقتصادية و استخدام سلاح المعونات و تشجيع بعض منظمات المجتمع المدني و مساندتها سياسيا و ماليا مع تأجيج الأزمات الاجتماعية و الاثنية ، لكنها تقوم على تطبيق سياسات اصلاحية سواء على المستوى السياسي أو الحقوقي أو الاقتصادي [1]، و في سياق الأحداث الجارية على الساحة العربية عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تشجيع الملك محمد السادس لإجراء اصلاحات و تغييرات هيكلية و دستورية لمواجهة ردات الفعل الشعبية حيال الأوضاع المتردية في المملكة المغربية و حفاظا على استمرار النظام الملكي المغربي ، فبادر الملك المغربي في الخطاب الملكي في التاسع مارس 2011 بوضع خارطة طريق لحزمة من الاصلاحات الديمقراطية و التعديلات الدستورية على رأسها توطيد مبدأ الفصل بين السلطات و توازنها من خلال تقوية صلاحيات الوزير الأول و جعل القضاء سلطة مستقلة ، وتثبيت مبدأ الجهوية في خطوة يمكن أن تطبع حكم

[1]-محمد صالح شطيب ، « اشكالية التوفيق بين التحول الديمقراطي و الموروث التقليدي للنظام السياسي المغربي » ، مرجع سابق ، ص 336 .

الملك محمد السادس للعشرية القادمة [1]، و قد رحبت واشنطن بما جاء في خطاب الملك المغربي و عبرت عن ذلك في تصريح صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية بالقول " نحن نؤيد تماما تطلعات الشعب المغربي لتوطيد سيادة القانون و احترام حقوق الانسان و تعزيز الحكم الراشد و العمل على الاصلاح الدستوري على المدى الطويل "، و أضافت أنها تعتبر أن المغرب شريك استراتيجي رئيسي و أنها على " استعداد للعمل مع المغرب حكومة و شعبا لتحقيق تطلعاتهم " ، و في 2 جويلية 2011 أشادت "كلينتون " بالاستفتاء الدستوري و اعتبرته خطوة هامة نحو الترسيخ الديمقراطي و صرحت بالقول " نحن نتطلع الى التنفيذ الكامل لمضمون الدستور الجديد كخطوة نحو تحقيق تطلعات جميع المغاربة " [2]، و بهذه الاصلاحات المقترحة تكون المملكة المغربية قد حققت المطالب الأمريكية بالإصلاح الديمقراطي لضمان استمرار النظام السياسي المغربي الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة .

أما بخصوص الاصلاحات السياسية التي باشرتها الجزائر فقد اعتبر السفير الأمريكي السابق في الجزائر " هنري أنشر " أنها تتجاوب مع رغبة و طموحات الشعب الجزائري ، و حسبه " فالتغييرات في الجزائر تسير حسب العملية الاصلاحية داخل النظام و ذلك بوجود ادارة قائمة خلافا لما حدث في بلدان أخرى " [3]، و بدورها أكدت السفيرة الأمريكية الجديدة " جوان بولاشيك " – بعد أن ذكرت بإطلاق الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة و الجزائر سنة 2012 –أنها ستواصل العمل على المضي قدما بالمصالح الهامة لسياسة الولايات المتحدة في الجزائر و المتمثلة حسبها في دعم الاصلاحات السياسية و الاقتصادية الكفيلة بضمان استقرار الجزائر على المدى البعيد ، و تعزيز العلاقات التجارية الثنائية و العمل مع الحكومة الجزائرية على مكافحة الخطر الارهابي و تعزيز الاستقرار بمنطقتي المغرب العربي و الساحل[4].

الفرع الثاني : المواقف الأوروبية من الاصلاحات السياسية و الدستورية الجديدة في الجزائر و المغرب

يعد هدف تعزيز الديمقراطية و احترام حقوق الانسان التزاما سياسيا و قانونيا مهما للاتحاد الأوروبي ، و للوفاء بهذه الالتزامات تعهد الاتحاد الأوروبي من خلال مسار برشلونة بالعمل على دعم هياكل ديمقراطية في الضفة الجنوبية للمتوسط عبر مساندة عمليات الاصلاح الداخلية في بلدان المنطقة ، و العمل مع حكومات المنطقة على تخفيف حدة التوترات الاجتماعية و التي تنعكس أثارها على دول الاتحاد الأوروبي من خلال الضغوط التي تشكلها الهجرة اليها ، و في أعقاب الاحتجاجات

---

[1]-مجيد كامل حمزة ، « العلاقات المغربية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من أيلول العام 2001 و افاقها المستقبلية » ، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية** ، العراق : الجامعة المستنصرية ، العدد 36 ، 2011 ، ص 135 .

[2] - Carol Migdalovitz ," US-Moroccan Relations How Special ?" **, Note De L'IFRI** , October 2011 ,P.28 , available at : http://www.ocppc.ma/sites/default/files/IFRI_noteocpcarolmigdalovitz.pdf , (2012-03-11).

[3]- " سفير واشنطن بالجزائر : الاصلاحات تتجاوب مع طموحات الشعب " ، متحصل عليه من : http://www.echoroukonline.com/ara/?news=82991 , (2014-11-09).

[4]-" سفيرة الولايات المتحدة المقبلة في الجزائر تبرز بمجلس الشيوخ دور الجزائر في ضمان الاستقرار بالمنطقة " ، متحصل عليه من : http://www.aps.dz/ar/algerie/5479-%D8%B3%D9%81%D9%8D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88 , (2015-04-03).

الشعبية التي شهدتها الجزائر و المملكة المغربية و نجاح النظامين الجزائري و المغربي في احتوءها عبر اطلاق جملة من الاصلاحات السياسية و الدستورية أعلن الاتحاد الأوروبي دعمه لهذه الاصلاحات التي اعتبرها خطوة مهمة في طريق ترسيخ الديمقراطية الحقة .

أشادت ممثلة الاتحاد الأوروبي في الجزائر "مانويلا نافارو" في كلمة بمناسبة الاطلاق الرسمي لبرنامج دعم الحكامة الاقتصادية و السياسية "سبرينغ " بالإصلاحات الجديدة و تلك الجاري تطبيقها في الجزائر ، و اعتبرت أنها " تمثل تطورا أكيدا اذ تضع معالم لإصلاحات مستقبلية بتشجيع و دعم من الاتحاد الأوروبي " ، للإشارة يهدف برنامج سبرينغ الذي تم اطلاقه سنة 2011 الى مرافقة دول الجوار بمنطقة المتوسط من بينها الجزائر لتحسين الحكامة السياسية و الاقتصادية و ارساء دولة القانون .[1]

و في سياق موازي ، اعتبر الاتحاد الأوروبي أن النظام المغربي استوعب مختلف التحولات التي يعرفها العالم العربي في وقت تشهد فيه دول أخرى أوضاعا غير مستقرة و أبدى استعداده التام لمواكبة هذه الاصلاحات من خلال مخطط عمل 2014-2017 ضمن اطار سياسة الجوار الأوروبي [2]، و أشادت المفوضية الأوروبية في تقريرها لسنة 2014 المتعلق بتتبع تفعيل سياسة الجوار الأوروبية بكون المغرب واصل منذ المصادقة على دستور 2011 اصلاحاته الديمقراطية و الاقتصادية ، و استمر في تفعيل القوانين الجديدة لتعزيز الديمقراطية و حقوق الانسان و الحريات الأساسية .[3]

تأسيسا على ما سبق يمكن رصد دعامتين حكمتا استجابة النظامين السياسيين الجزائري و المغربي لمطالب الاصلاح حسب جداول الأعمال الأمريكية و الأوروبية :

–أولهما : أن يتم الاصلاح من داخل بنية السلطة القائمة ، فقد استطاع النظامين الجزائري و المغربي أن يحتكرا اجراءات و برامج الاصلاح و التغيير و تحجيم أي دور فاعل أو مؤثر للقوى الأخرى في المجتمع ، فهي اصلاحات محكومة بشدة بوظائف تحسين صورة النظامين من خلال توسيع مجال الحريات السياسية و الفردية دون محاولة تغيير البنية الفعلية للسلطة .

–ثانيهما:أن يكون اصلاحا تدريجيا يتجنب الارتدادات المحتملة لخطوات سريعة نحو الاصلاح ، و الخشية هنا أن يقود الاصلاح الى محصلات تهدد استقرار النظامين المغربي و الجزائري و مصالح الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي على السواء .

---

[1]- " ممثلة الاتحاد الأوروبي تثني على الاصلاحات الجارية في الجزائر " ، متحصل عليه من :
http://www.sawt-alahrar.net/ara/national/24168.html , (2014-02-07).

[2]-"مجلس الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي يصادق على برنامج عمل لتفعيل الوضع المتقدم بين المغرب و الاتحاد الأوروبي للفترة 2013-2017 " ، متحصل عليه من : https://www.diplomatie.ma/Portals/12/marocue/plandactionar.pdf

[3]- "وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي : المغرب باشر اصلاحات ديمقراطية مهمة " ، متحصل عليه من :
http://www.maroc.ma/ar/%D9%88%D8%B2D8%B1%D8%A9-AE%D8%A7%D8%B1%AC , (2013-12-08).

خلاصة القول ، الديمقراطية لا يمكن أن تكون نتاجا لضغط خارجي ، فالعامل الخارجي قد يعزز التطور الديمقراطي لكنه أبدا لا يخلقه من العدم ، و الأكيد أن الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي يدركان أن حلول الديمقراطية الحقة في المنطقة المغاربية و العربية عموما على الأقل في المستقبل المنظور ليس من مصلحتها ، لأن ثمة حالة من الخنق في الشارع المغاربي و العربي عموما على السياسات الأوروبية و الأمريكية على وجه التحديد ، و هذا الشارع نفسه هو الذي يفترض أنه سيختار حكاما يعبرون عنه في حالة وجود ديمقراطية حقة .

المبحث الرابع : معوقات و افاق الاصلاح السياسي في الجزائر و المغرب

مما لاشك فيه أن النظامين السياسيين الجزائري و المغربي شهدا تحركا نحو الاصلاح السياسي في محاولات متعددة إلا أنها تبقى محدودة و لم تتجاوز بعض الاصلاحات الشكلية أو الجزئية ، و لا ينفي ذلك احتمالات عدم وجود تغييرات فعلية مستقبلا خاصة و أن لكلا البلدين امكانيات كافية تؤهلهم لمواجهة العراقيل التي تعترضها ازاء بناء نظم ديمقراطية راسخة :

المطلب الأول : معوقات الاصلاح السياسي في الجزائر

قطعت الجزائر –و بالرغم من النقائص المسجلة –أشواطا معتبرة في مجال الاصلاح السياسي لكنها لا تزال بعيدة مقارنة بدول أخرى رائدة في الممارسة الديمقراطية التعددية ، و عموما ترتبط مسيرة عملية الاصلاح السياسي في الجزائر بمجموعة من المعوقات يمكن ايجازها في الاتي :

–عدم قدرة النظام السياسي الجزائري على احداث تغيير حقيقي لكون هذا الاصلاح ذو طابع بنيوي مؤسساتي عجز عن تغيير السلوكيات التي هي بمثابة قاعدة و ركيزة أساسية لتفعيل الاصلاح الحقيقي في أي نظام كان .

– صعوبة احداث أو تفعيل الاصلاح على مستوى الادارة التي تحكم بها السلطة نفسها بالنظر لما يتطلبه هذا الأمر من وقت حتى تظهر اثاره في الادارة العامة للدولة [1]

–ضعف الثقافة الديمقراطية وغياب رؤية إستراتيجية للممارسة السياسية وكل ما هنالك هو الاستعمال المرحلي من قبل مختلف الأطراف لما هو متاح لديها من وسائل الضغط وفرص لتعظيم مكاسبها وتقليص الالتزامات والقيود التي تحد من حركتها ، هذه الوضعية لا تساعد إطلاقا على إرساء ممارسة ديمقراطية قائمة على تعددية سياسية في إطار دستوري يحفظ حقوق جميع الأطراف الدولة والمجتمع في المقام الأول ، النظام السياسي والمعارضة بعد ذلك[2] .

---

[1]- صالح بلحاج ، « اصلاح الدول : مكانة التجربة الجزائرية من التجارب الأجنبية » ، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة** ، جامعة الجزائر ، مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة ،العدد الأول ، سبتمبر 2011 ، ص ص 27-28 .

[2]- العياشي عنصر، " التعددية السياسية في الجزائر: الواقع والآفاق " ، ص 18 ، متحصل عليه من :

– **اشكالية الشرعية السياسية** : و هي مشكلة الحكم المركزية في الجزائر و في عديد الدول العربية الأخرى ، و يفسر غيابها و ضعفها الطابع التسلطي و ضعف الفعالية و تفشي الفساد و القمع ، و ما ذلك لا نتيجة لضآلة الشرعية التي يمنحها الشعب للنظام الحاكم و البنى السياسية و الأيديولوجية السائدة [1].

– **ضعف الأحزاب السياسية** : والذي يشكل أحد أكبر عوائق الإصلاح السياسي بسبب:

–احتكار الحياة السياسية وهذا الاحتكار الذي تمارسه أحزاب متحالفة أقرب ما تكون في تعاطيها مع الشأن العام بالأحزاب التوافقية، فقد تحولت الأحزاب الجزائرية المتحالفة إلى أحزاب إدارية على حد تعبير عالم الاجتماع السياسي Philippe Braud، هذه الأحزاب المشكلة للتحالف الرئاسي كيانات مقيمة بالقرب من السلطة ، وهذا يعني أنها مهيأة بصورة روتينية إلى حد ما ووفقا لتقلبات التناوب الديمقراطي لأن تشكل أغلبية أو تدخل في تحالف حكومي [2] .

–غياب الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية بحكم سيطرة "عقلية الزعامة" و"الجهوية الضيقة" و"الروابط العشائرية"، هذا ما أسهم في خلق "أزمة داخلية" في العديد من الأحزاب أدت في النهاية إلى الانقسام في صفوفها وبروز صراعات بين القيادات التاريخية أو المؤسسّين و"الحركات التّصحيحية"،على غرار "حزب جبهة التحرير الوطني"، "والتجمع الوطني الديمقراطي"،و"حركة الإصلاح" [3] ، في الوقت الذي كان ينتظر منها أن تؤدي دورها كتنظيمات لنشر ثقافة سياسية حديثة والعمل على أداء دورها كمصدر للقوة المضادة للسلطة القائمة تحرس على احترام قوانين الممارسة الديمقراطية وصيانتها من تعسف النظام.

– افتقار جل الأحزاب السياسية إلى برامج أو أيديولوجية ورؤى واضحة حول مختلف القضايا الوطنية مثل السياسة الأمنية، والاستثمارات الأجنبية، والمنظومة التربوية، والبطالة، وأولويات التنمية وسبل معالجتها، كما يتميز خطابها بالغموض والتشابه في المضمون .

– اضطراب ذبذبات التحرك الحزبي وارتباطه بالعلاقة الفاشلة بين الناخب والمنتخب، هذه العلاقة التي أخذت أبعادا ارتبطت ب " البرغماتية السياسية" والمرتبطة بدورها بمفاهيم " الاحتماء السياسي" بدل " الاقتناع السياسي"، وهو ما ولد أنواع

---

http://faculty.qu.edu.qa/lanser/files/Political%20Pluralism%20in%20Algeria%20.pdf, (2013-11-05).

[1]- وليد خالد أحمد حسن ، « اشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الاشارة الى تجربة الجزائر »، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 13 ،شتاء 2007 ، ص 197 .

[2]- قوي بوحنية ، «أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية: قراءة نقدية»، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 30، افريل 2011 ، ص63.

[3]- عبد الغفور مرازقة،" الإصلاحات السياسية في الجزائر تحيات وآفاق"، متحصل عليه من: http://democracy.ahram.org.eg/NewsQ/438.aspx, (2014-12-26).

جديدة من الولاء السياسي المقنع بالأيديولوجيات النفعية التكتيكية التي تحتمها ضرورات المصلحة [1] .

– ضعف الثقافة الحزبية لدى جيل الشباب يزيد من صعوبة عمليات إصلاح المنظومة الحزبية التي تبدوا كهياكل فارغة مقابل الحراك الاجتماعي الواسع الذي تقوده حركات اجتماعية احتجاجية مختلفة ، بقيت حتى الآن من دون آفاق سياسية واضحة وقد يكون مآلها الانتكاسة واللجوء إلى العنف وتكرار نفسها إذا غاب التفكير في حلول ذكية لحل هذا الإشكال [2] .

– **ضعف المشاركة السياسية** و التي باتت تشكل سمة بارزة في الحياة الانتخابية السياسية الجزائرية ، و من مظاهرها العزوف عن العمل السياسي و التغيب عن العملية الانتخابية ، و في هذا الاطار برزت عبارة " الكتلة الصامتة " التي أضحت مصطلحا يؤرق النظام السياسي الجزائري و كذا الأحزاب التي تخيب في كل مرة في المواعيد الانتخابية ، وهذه الكتلة تصنف على أنها معارضة من نوع خاص " معارضة ناقمة على الوضع " ، ففي ظرف 23 سنة حافظ مقاطعو الانتخابات على نسب متقاربة في ادارة الظهر لصناديق الاقتراع منذ أول انتخابات محلية تعددية فازت بها الجبهة الاسلامية للإنقاذ و شكل فيها المقاطعون نسبة 41 % ، و تراوحت نسبتهم بعد ذلك صعودا و نزولا ثم صعودا الى غاية تشريعات ماي 2012 لما وصل صمتهم الى 57 % بسبب خيبة أملهم من الساسة و من انعدام البرامج الحزبية الحقيقية [3].

– **ضعف الأداء البرلماني وغياب آليات فعلية وفعالة لتوازن السلطات** : وهي سمة بنيوية ودستورية منغرسة في الثقافة السياسية ، فقد تحول البرلمان الى غرفة تسجيل للقرارات و التصويت الجماعي مفرغا من قيمه التمثيلية في ظل تغييب مكانة النواب و دورهم في المساءلة و الرقابة من جهة ، و تحوله الى جسر للطموح الاجتماعي و خدمة المصالح الشخصية بدلا أن يكون منبرا للتعبير و التمثيل السياسي من جهة أخرى [4] .

– **عجز المعارضة الجزائرية عن تحقيق وحدة و لو مرحلية** لثلاثة عوامل أساسية ، يتمثل الأول في عمل السلطة من أجل تقسيم المعارضة ، و يتمثل الثاني في الخلافات السياسية و الأيديولوجية بين التيارات المعارضة من ديمقراطيين و اسلاميين ووطنيين ، و هي التيارات الكبرى التي تتعايش مع تيارات أخرى ، أما العامل الثالث فيتمثل في استعمال نظام الرشوة السياسية حيث أن أحزابا يقال أنها معارضة تعمل في حقيقة الأمر لصالح النظام ، فتسعى بصفة دائمة الى تلغيم كل

---

[1]- قوي بوحنية ، مرجع سابق ، ص 61 .

[2]-عبد الناصر جابي،«الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية بين ارث الماضي وتحديات المستقبل»، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ،لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 30، افريل 2011، ص43

[3]- قوي بوحنية ، " الجزائر ، المغرب ، موريتانيا في ظل الربيع العربي اصلاحات أو استعصاء ديمقراطي " ، ص ص 7-8 ، متحصل عليه من : http://arabsfordemocracy.org/uploads/alg.bou.Dec2012.pdf , (2015-04-11) .

[4]- عبد القادر عبد العالي، "الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر"، ص 9 ، متحصل عليه من :

http://arabsi.org/attachments/article/1634/10812659-5a5c-4d3d-9c90-fbef5b99e3cd.pdf , (2014-03-29).

المحاولات التي تتم من أجل التقارب بين تيارات المعارضة [1].

– خصوصيات العلاقة التي تربط المدني بالعسكري : والتي تشكل عائقا رئيسا للتغيير والإصلاح بأي حال من الأحوال ، باعتبار أن مسير الواجهة مدني يمكن أن يتغير من دون أن يحصل أي تغيير على صاحب القرار الفعلي العسكري ، و حتى هذا الأخير يمكن أن يشهد تغييرا على مستوى الأشخاص كما حدث أكثر من مرة دون أن يعني ذلك بالضرورة تغييرا في العلاقة المؤسسية بين العسكري و المدني ، وهو ما سيطيل من عمر النظام و آليات تسييره الحالية ويصعب تغييره ويقلص من إمكانية محاسبة المؤسسات والأشخاص ويضعف من شروط الشفافية وتحمل المسؤوليات وهو ما سيضفي صبغة شكلية على هذه الإصلاحات [2] .

–ضعف مؤسسات المجتمع المدني ومحدودية الحركة الجمعوية : رغم أهمية ومركزية إشراك مؤسسات المجتمع المدني والعمل الجمعوي في عملية صنع السياسات ، وذلك كضرورة وكمدخل لبناء وترسيخ الممارسة الديمقراطية في الجزائر ، إلا أن الدارس والمهتم بسياسة النخبة الحاكمة في الجزائر تجاه النشاط الجمعوي يلاحظ أن هذه السياسة يشوبها الكثير من القصور كعدم احترام الرسالة الحقيقية للعمل الجمعوي وأهدافه ، وذلك من خلال محاولة العديد من أجهزة السلطة احتواء وتوجيه نشاط الجمعيات لأغراض تكون في بعض الأحيان زائلة بجعل هذه الجمعيات مكاتب خدمات ودعاية [3]، وفي هذا الإطار يبرز مفهوم المجتمع اللامدني ليشير إلى غياب علاقات الثقة وضعف نسيج المجتمع المدني القائم على التضامن والثقة والطوعية وغياب الاستقلالية السياسية والمالية عن السلطة ، ويعبر ذلك عن إفلاس أو تقهقر في رأس المال الاجتماعي في مقابل سيطرة السلطة الحاكمة على كل مظاهر العمل الجمعوي والتطوعي وتوجيهه لخدمة أهدافها [4] .

–سيطرة الطابع الرسمي على الرسالة الاعلامية في غالبية وسائل الاعلام الجزائرية على حساب القضايا المصيرية و المشاكل الجوهرية التي تعاني منها الشرائح العريضة في المجتمع ، و هو ما أدى الى اتساع الهوى بين الجماهير و الاعلام نتيجة فشله في تمثيلها لدى السلطة و الدفاع عن مطالبها و هو ما أدى الى انعدام المصداقية و الثقة [5].

– اغفال قضايا التغيير السياسي في اطار الأجندات السياسية للنخب و فشلها في ايجاد حركية سياسية مفضية الى الانتقال الديمقراطي ، اذ لم تتخذ مواقف واضحة من عملية الانتقال الديمقراطي و م تدعم المساعي لاختراق السلطة الحاكمة

---

[1]- كفاح عباس الحمداني ، «الجزائر و حركات التغيير العربية 2011 » ، مرجع سابق ، ص 163 .

[2]- عبد الناصر جابي ،" مأزق الانتقال السياسي في الجزائر"، ص 24 ، متحصل عليه من :

http://arabsi.org/attachments/article/687/%D9%85%D8%A3%D8%B2D8%A6%D8%B1.pdf , (2014-06-13).

[3]- صالح زياني ،«الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية»، **دفاتر السياسة والقانون**،عدد خاص أفريل 2011، ص ص 320-321 .

[4]- عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص 8.

[5]- محمد قيراط ، « حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر » ، **مجلة جامعة دمشق** ، المجلد 19 ، العدد (3+4)، 2003 ، ص 120 .

، و يمكن ارجاع ذلك الى [1]:

-ضعف المبادرة السياسية بوضع مشاريع كفيلة باستيعاب تعقد العملية السياسية

- غياب التنسيق للمواقف و الجهود بين أقطاب النخب

- قلة تواصل النخب مع جماهير الشعب

- عدم التزام النخب بالديمقراطية كقواعد تحكم تنظيماتها .

- مشكلة الاقتصاد الريعي : تعد هذه المشكلة تحديا محوريا ومؤثرا للغاية لترجمة الإصلاحات الدستورية في شكل ممارسة سياسية رصينة في ظل عدم التنوع في مداخيل الجزائر واعتمادها على الاقتصاد الريعي بنسبة تفوق 95 %، وعدم امتلاكها السلطة الكاملة على مواردها وعلى احتياطاتها المالية التي تتعرض لاستنزاف مستمر بفعل تنامي مشكلة الفساد بمختلف أشكاله [2] ووجود نسبة تضخم مرتفعة نسبيا ، وعلى الرغم من تخلص الدولة الجزائرية من ثقل المديونية الخارجية إلا أنها لازالت تعاني من التبعية التي تحد من الإرادة السياسية وتهدد الأمن الغذائي ، وكانت نتيجة هذه الاختلالات الاقتصادية وضعف التنمية الاقتصادية بصفة عامة انعكاسات اجتماعية وتبلور قوى طفيلية واقتصاد موازي وارتفاع نسبة البطالة التي تتراوح ما بين 10 إلى 12% بالنسبة لمجموع السكان في سن العمل ، وما بين20 إلى 25% في أوساط الشباب.

- تفشي الفساد : إن تغلغل الفساد في الجزائر يجعل الحديث عن نجاعة الإصلاحات مهما كانت طبيعتها بدون ذي معنى ، فانتشار هذه الظاهرة أدى إلى استنزاف وهدر الكثير من الموارد البشرية والمالية للدولة [*] ، كما أدى إلى عجز النظام ليس فقط في تطبيق الآليات الديمقراطية بل وعجزه في تسيير الشؤون العامة للبلاد وكذا عدم فعاليته وضعفه في تقييم الخدمات العمومية ، وقد صنّف التقرير الصادر في عام 2012 عن «منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية الجزائر في المرتبة 105 من مجموع 175 دولة ، حيث منحتها المنظمة 34 نقطة من أصل 100 نقطة مع الملاحظة أنّ هذا الترتيب لم يتغيّر منذ 2003 ممّا يوحي باستمرار الفساد وتزايد انتشاره [3] ، ولعل من أبرز نتائجه استفحال مظاهر الدولة الرخوة وعلى رأسها انتشار الرشوة كأسلوب للحياة ، السعي للوصول إلى المناصب لتحقيق مغانم معينة، إصدار القوانين وعدم تطبيقها وبروز

---

[1]-مراد بن سعيد ، صالح زياني ، « النخب و السلطة و الأيديولوجيا في الجزائر بين بناء الدولة و التغيير السياسي » ، **المستقبل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 37 ، العدد 430 ، ديسمبر 2014 ، ص 84 .

[2]- صالح زياني، مرجع سابق، ص ص 318-319.

[*]نشير على سبيل المثال لا الحصر إلى فضيحة مجموعة الخليفة قبل عدة سنوات، وهي لا تزال معلقة حتى اليوم، فضائح البنوك الوطنية التي جرى فيها التلاعب بمليارات الدينارات(تمثلت واحدة فقط من تلك الفضائح في تحويل 32 مليار دج)، فضيحة الشركة الوطنية للمحروقات (سونطراك) وفضيحة الطريق السريع شرق-غرب وكلاهما يعد من اكبر قضايا الفساد التي تورطت فيها شخصيات كبيرة ومعروفة في النظام، انظر:

-العياشي عنصر، الحركات الاحتجاجية في الجزائر 1 ، مرجع سابق ، ص5.

[3]- قوي بوحنية ، "الجزائر، المغرب، موريتانيا في ظل الربيع العربي إصلاحات أو استعصاء ديمقراطي؟"، مرجع سابق، ص 11 .

الولاء للعشيرة والقبيلة كبديل للوطن ، ممّا يعيق إنجاز المشاريع والمخططات التنموية من جهة ويزيد من الاحتقان الشعبي ويمس بمصداقية الدولة و بجدية الإصلاحات الديمقراطية من جهة أخرى.

– غياب روح المواطنة كأساس للبناء الديمقراطي : يحظى "مبدأ المواطنة" في البلدان العريقة في الديمقراطية بأولوية على كافة الحقوق لأنه السبيل الوحيد لتنمية إمكانات النضال السياسي السلمي وتكريس الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، انه يسمح للمواطن بشرعية العمل السياسي الجماعي والتأثير في مضمون القرارات الجماعية الملزمة لجميع المواطنين،ولا يخفى على أحد أنه من معوقات الإصلاح السياسي في الجزائر وسائر الأقطار العربية غياب روح المواطنة وضعف روح الولاء للدولة في مقابل تنامي روح " الولاء للعشيرة" أو" القبيلة" و" الزبونية السياسية" .

– فشل السلطة في بلورة مشروع مجتمع بإمكانه أن يحسم في الكثير من القضايا المصيرية مثل الهوية ، الدين ، المرأة الثقافة ...الخ .

– اضعاف المنظومة التربوية بقصد أو عن غير قصد و الفشل في جعلها تواكب التطور الحاصل داخل المجتمع و خارجه [1].

المطلب الثاني : محفزات وبدائل تفعيل الإصلاحات السياسية في الجزائر

ان الأوضاع الداخلية ، الاقليمية و الدولية الراهنة تجعل من الخيار الديمقراطي خيارا لا مفر منه بالنسبة للنظام الحاكم في الجزائر ، و هو ما يستوجب البحث و التفكير في الحلول و الاستراتيجيات الناجعة لتفعيل الاصلاحات السياسية و توجيهها نحو مساراتها الصحيحة ، و سيظل هذا التفعيل مرهونا بتوفر جملة من الشروط و المحفزات نستعرضها في ما يلي:

– **الإرادة السياسية الجادة:** فالرهان الأساسي الذي يتوقف عليه تفعيل الإصلاحات السياسية وترشيد الممارسة السياسية في الجزائر يمر عبر :

– توفر الإرادة السياسية لدى النخبة الحاكمة للانخراط الجاد والفعلي لإصلاح العديد من أوجه الممارسة السياسية المترهلة في الوقت الحاضر.

– تطوير النخبة الحاكمة في الجزائر نظرتها للديمقراطية التي لا تعني فقط إجراء انتخابات والمشاركة فيها بل تعني مشاركة فعلية لقنوات المشاركة المختلفة من خلال مساهمتها في صياغة وإعداد البرامج والسياسات المختلفة ، والطريق لذلك يمر عبر مراجعة النخبة الحاكمة لإصلاحاتها وجعلها تنحوا أكثر نحو تبني مبدأ المشاركة كمكون محوري فيها [2] .

– تكوين نخبة عصرية متشبعة بأفكار الحداثة في جوانبها وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كشرط رئيسي لبناء دولة عصرية .

---

[1]- عبد الوهاب بن خليف ، «الاصلاح السياسي في الجزائر : الواقع و الافاق » ، مرجع سابق ، ص 6 .

[2]- صالح زياني، مرجع سابق، ص ص 326-327.

- **بلورة مشروع فكري وسياسي حقيقي لتفعيل الإصلاحات السياسية و إحداث التغيير الديمقراطي** والعمل على تكوين عمق شعبي وتعبئة قوى الاحتجاج في المجتمع لدعم هذا المشروع [1] ، فالجزائر في حاجة إلى إصلاحات عميقة تؤسس على أرض الواقع المفهوم التعددي الذي أصبح المعامل الأساسي للدولة المعاصرة ، ويتم ذلك من خلال تطوير الوعي بمفهوم المواطنة وتعزيز الحرية والعدالة الاجتماعية من خلال جعل الفرد في مركز كل سياسات الحكومة المنتخبة ، وتوفير وحماية حقوق الإنسان الأساسية والتوزيع العادل للثروة الوطنية [2] .

- ضرورة تحقيق اجماع وطني حول بناء نظام دستوري قائم على أسس متينة في مقدمتها ضرورة تكريس مبدأ الفصل بين السلطات و جعل المنظومة الدستورية للبلاد عاكسة للقيم و المبادئ الوطنية الثابتة .

- اعادة التفكير في العلاقة بين السلطة الحاكمة و النخب الحاملة لرؤى بديلة عن طريق اشراكها بما يحقق تكاملا و تعايشا و انسجاما بينها و بين السلطة الحاكمة ، ولاسيما في ظل التحديات العديدة التي تواجهها الجزائر حاليا و منها عدم فعالية نشاط الدولة و عدم جدية مؤسساتها في الوصول الى الشرائح الاجتماعية الأكثر ضعفا و تهميشا [3].

- **يرتبط نجاح الإصلاحات بمدى الاستعداد لإصلاح الدولة وأجهزتها وذلك عبر:**

- المراجعة الجذرية لطريقة عمل المؤسسات وقواعد التعيين في سلك أعوان وموظفي الدولة ذلك أن حظوظ ضبط حركية الاحتجاج الاجتماعي وإزالة المشاعر الانتقامية تبقى ضئيلة ما دامت مصداقية الدولة لم تسترجع ومشروعيتها مفقودة ، ولن يتأت ذلك إلا بالقضاء على عوامل الظلم الاجتماعي والفساد والإقصاء الذي طال شرائح واسعة من المجتمع على اختلاف مواقعها ومستوياتها [4] .

- تقوية السلطة التشريعية وتمكين البرلمان وممثلي الشعب من ممارسة الرقابة الفعلية على أعضاء الحكومة وكبار المسؤولين بالدولة ، ذلك أن إعطاء الصلاحيات للسلطة التشريعية لكي تمارس وظيفة الرقابة والتقييم والمتابعة والمحاسبة يعني خلق ثقل سياسي فعلي في البلاد يكون بمثابة جهاز ردع للمسؤولين الحكوميين.

- توجيه الاهتمام إلى المشاكل الحقيقية التي تهم المواطن بصفة مباشرة وفتح المجال له لكي يعبر عن آراءه في القضايا التي تهمه

---

[1]- زكرياء بوروني ، النخبة السياسية و إشكالية الانتقال الديمقراطي– دراسة حالة الجزائر، **رسالة ماجستير**، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة، 2009–2010، ص 218.

[2]- أنور نصر الدين هدام ، " الجزائر في حاجة إلى إصلاحات سياسية جذرية"، متحصل عليه من :

http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=2017 , (2014-04-13).

[3]- مراد بن سعيد ، صالح زياني ، مرجع سابق ، ص 88 .

[4]- العياشي عنصر،" التجربة الديمقراطية في الجزائر: اللعبة والرهانات" ، ص 10، متحصل عليه من:

http://faculty.qu.edu.qa/lanser/files/Algeria's%20way%20to%20Democracy.pdf , (2013-12-11).

.[1]

- تفعيل دور الأحزاب السياسية لتدعيم الإصلاح و ذلك عن طريق :

-التأسيس لمدونة أخلاقية تحدد ضوابط و أخلاقيات الممارسة السياسية و العمل الحزبي

-ترسيخ أسس الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب و فيما بينها

-تجاوز احتكار الحياة السياسية ، هذا الاحتكار الذي تمارسه أحزاب تحالفية أقرب ما تكون في تعاطيها مع الشأن العام بالأحزاب التوافقية .

- ضرورة تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني من خلال :

- فتح حوار واسع وجدي مع المجتمع المدني بكل تنظيماته (نقابات، جمعيات مهنية، جمعيات الشباب والنساء وجمعيات حقوق الإنسان...الخ) بعيدا عن الاستخدام الذرائعي لهذه التنظيمات وهي صفة طاغية لحد الآن على سلوك النظام[2] .

- ضمان استقلالية نسبية على الأقل والعمل على إشراكها في اتخاذ القرارات بدل العمل الاستشاري الشكلي.

-الطابع الديمقراطي داخل تنظيمات المجتمع المدني ، بحيث تعتمد على أساليب ديمقراطية في عملية اتخاذ القرارات و احترام اللوائح و التمثيل و المحاسبة و احترام مبدأ التداول على القيادة داخل هذه التنظيمات .

-تعددية التنظيمات للمجتمع المدني ما يضمن بقائها و استمرارها و ما يساعدها على تعلم كيفية التعاون و التفاوض و التنافس بشكل سلمي فيما بينها .

-الكثافة العددية لتنظيمات المجتمع المدني،اذ أن توفير الفرصة للأفراد للانتماء الى كثير من التنظيمات يدفع ذلك بكل تنظيم الى تحديد جملة من الأهداف التي يسعى لتحقيقها فينعكس ذلك ايجابا على البناء الديمقراطي داخل المجتمع[3] .

-ربط الإصلاحات السياسية بالتنمية الشاملة اقتصاديا واجتماعيا : فالجزائر في حاجة إلى إصلاحات شاملة لوضع حد للمتاعب التي يعاني منها الشعب الجزائري منذ عقود ، وهي ضرورة أصبحت أكثر إلحاحا وذلك بالتوزيع العادل للثروات والحد من التهميش والفقر والبطالة والأمية[4] ، فالإنسان لا يبحث عن الديمقراطية والليبرالية وحرية التعبير...الخ إلا بعد إشباع حاجاته الأساسية مثل: الغذاء والشراب وكذلك الأمان من المخاطر التي تهدد الحياة، كالعدوان وعندما يتحقق له ما تقدم تظهر له حاجات أخرى لتحسين وضعه، مثل التعليم والثقافة والتنمية البشرية، وتأتي بعدها وسائل الرفاهية لإشباع الحاجات

---

[1]- صالح زياني، مرجع سابق، ص 327.

[2]- العياشي عنصر،" مرجع سابق ، ص 10.

[3]- عبد الباقي الهرماسي ، **المجتمع و الدولة في المغرب العربي** ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998) ، ص ص 98-99 .

[4]- أمحمد الداسر،"التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي"، ص 16 ، متحصل عليه من :

http://www.iafps.com/books/books(1)/%D8%A7%D9%84%D8%AA% 84%D88%D9%8A.pdf, (2013-11-08).

الروحية مثل الفنون الجميلة والكماليات المادية ، وأخيراً تأتي الديمقراطية والليبرالية وحرية الفرد لإشباع حاجات الإنسان في تأكيد ذاته وإطلاق طاقاته في الإبداع والإنتاج ، واستقلال شخصيته وشعوره بأهميته في المجتمع[1] .

– استقلالية النظام القضائي وذلك عبر :

-إصلاح الإطار المؤسسي وكذا الدستوري والتشريعي من أجل تعزيز واستقلال القضاء وضمان فرص متساوية للجميع في العدالة والمساواة أمام القانون واحترام الحق في محاكمة عادلة.

– تنظيم نقاش واسع ومفتوح دون إقصاء مع مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني حول وضع القضاء و خصوصا المسألة الأساسية المتمثلة في استقلاله [2] .

–استقلالية الإعلام : والاستقلالية التي نعنيها ليست الاستقلالية عن السلطة العمومية فحسب ولكن كذلك عن الخواص واللوبيات ومجموعات المصالح ، مع ضرورة [3] :

– خلق منابر حرة للرأي ولنقد ممارسات السلطة وتصحيح أخطائها .

-رفع الضغوطات والملاحقات على الصحفيين وتوفير الأجواء لهم في تنظيم مؤسساتهم دون وصاية.

– تسهيل الوصول لمصادر الخبر وتطوير قدراتهم البحثية والتكوين المتواصل في مختلف المجالات الإعلامية

– تحرير مجال السمعي البصري بشكل فعال دون الاقتصار على القنوات المتخصصة.

– إلغاء نصوص قانون العقوبات الذي يعاقب على جريمة الصحافة والتشهير.

– تطهير أجهزة الدولة من الفساد والرّشوة وإساءة استعمال النفوذ وغسل الأموال : فالحديث عن ممارسة سياسية جادة في الجزائر يظل بغير ذي معنى إذا لم تتوفر استراتيجيات متساندة لمكافحة الفساد الذي يقود إلى مقاومة النخبة لبرامج الإصلاح السياسي والاقتصادي التي من شأنها أن تنظم مجال الأعمال عبر تطبيق القوانين بالتساوي على الجميع ، وفي نهاية المطاف طبيعة التدابير والجهود الإصلاحية هي التي تحدد إذا كانت هذه الجهود ستكبح الفساد أم ستسهله [4] ، و في هذا الإطار تبرز ضرورة :

---

[1]- عبد الخالق حسين، "معوقات الديمقراطية في العالم العربي"، متحصل عليه من :

http ://www.abdulkhaliqhussein.nl/index.php ?news=472 , (2014-11-05).

[2]-" إصلاح سياسي أم تقييد إضافي للمجتمع وللمجال السياسي في الجزائر: تحليل نقدي"، ص 25، متحصل عليه من :

http://www.la-laddh.org/IMG/pdf/ra-refpol-algerie-ar-150dpi.pdf(2013-12-09).

[3]- عبد الرزاق مقري،" التحول الديمقراطي في الجزائر: رؤية ميدانية"، ص 32 ، متحصل عليه من :

http://boulemkahel.yolasite.com/resources/%D8%A %AA%D8%AD%D9%88% %A %D8%B1.pdf, (2014-04-03).

[4]- سفيان العيسة، "الدول العربية:الفساد و الإصلاح "، متحصل عليه من:

http ://carnegieendowment.org/2008/08/23/%D8%A7 %AF%D9%4%D8%A7%D8%AD/46yt , (2014-06-13).

– تطوير عمل الرقابة المالية والإدارية والسياسية بما يضمن أفضل استخدام للأموال العامة وللقرارات الحكومية و أن يعطى البرلمان وغيره من مؤسسات الرقابة الصلاحيات للتحقيق والتحقق والردع وإيقاف الهدر المالي والسياسي .

– مراقبة المسؤولين الحكوميين إن كان هناك شكوك في استغلالهم للسلطة أو الثراء أو الإساءة للوظيفة العامة أو الانحراف بها نحو المصالح الذاتية [1] .

– نبذ الممارسات العروشية والزبونية من خلال تكثيف الإجراءات والتدّابير الرّدعية والالتزام بالشفافية ومراقبة الصفقات العمومية الإنفاق العام.

– بلورة هيئة تأسيسية للعقلاء في كل حزب تمارس وظيفة " تشخيص النظام والحزب" وتنقل الأحزاب من الشخصنة أي الولاء للأشخاص والمال السياسي الفاسد إلى هندسة تدقيقية لا تمارس التدقيق المحاسبي والتمويلي للأحزاب وحسب ، وإنما تدقيق القوائم الحزبية ومراقبة درجة الالتزام القانوني بأخلاقيات الممارسة السياسية [2] .

– إدخال المزيد من الإصلاحات على النظام الانتخابي والقوانين الانتخابية باعتبارها وسيلة للتغيير السياسي السلمي وليس غاية في حد ذاتها ، فتحتاج العملية الانتخابية إلى :

–روح انتخابية شفافة والى قواعد قانونية عادلة كما أنها ترتبط بثقافة انتخابية بمعايير عالمية ، فالانتخابات تحتاج إلى دولة وأجهزة قضائية والى جهاز لتنفيذ القانون ، ودستور وقواعد عمل وقانون انتخابي يقر بحق المشاركة والتعددية والحق في الانتخاب وتولي المناصب العليا دون تمييز وعلى أساس المساواة .

– إنشاء هيئة مستقلة تتوفر على موظفين إداريين و ماليين وتقنيين مستقلين تعنى خاصة بتبسيط القوائم الانتخابية الوطنية ،تنظيم سير الانتخابات، تعيين وتدريب رؤساء مكاتب الاقتراع ، اعتماد مراقبين محليين ودوليين ، والإشراف على العمليات الانتخابية والفرز ومراقبتها وصياغة تقرير علني عن أعمال هذه الهيئة [3].

–تحديد دور المؤسسة العسكرية في العملية السياسية ذلك أن أي مشروع اصلاح سياسي يقتضي حدا فعليا لتدخل الجيش في السياسة من جهة بعد هذه المؤسسة عن الصراعات و التجاذبات السياسية الداخلية و بقاءها كمؤسسة محترفة تقوم بدورها الدستوري و هو حماية أمن و سيادة البلاد .

– إعادة الاعتبار للنخبة المثقفة وللبحث العلمي لأن الإصلاح الديمقراطي يحتاج إلى تأطير وتحرير الذهنيات وإنارة طريق

---

[1]- أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، **الإصلاح السياسي والحكم الرشيد**، مرجع سابق ، ص 37.

[2]- قوي بوحنية ، «أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية: قراءة نقدية»، مرجع سابق، 62 .

[3]-"إصلاح سياسي أم تقييد إضافي للمجتمع وللمجال السياسي في الجزائر: تحليل نقدي"، مرجع سابق، ص 25.

السياسيين ولأن قضية الديمقراطية والحكم الراشد هي قضية ومسؤولية الإنسان المثقف فبفضله يتحرر العقل ويقبل بالتغيير والإصلاح.

خلاصة القول ، يصعب التنبؤ بالمشهد السياسي الجزائري إذا ما فشلت النخبة الحاكمة في تفعيل هذه الإصلاحات واستمرار المظاهر والممارسات التي أخرجت الشباب الذي يشكل قاعدة الحركة الاجتماعية إلى الشارع في ما عرف بانتفاضة 5 جانفي 2011 ، فبعد استنفاذ "المشروعية التاريخية" و" الشرعية الثورية" و" شرعية مكافحة الإرهاب" نتيجة انفراج الأزمة الأمنية ، لم يبق أمام النظام إلا البحث عن شرعية بديلة قوامها الإصلاحات السياسية الجذرية ، وعلى مستوى الشرائح الشعبية نلمس ظهور نوع من النضوج السياسي تمثل في الترفع عن الانسياق وراء الخطابات الشعبوية وهو ما يعطي بعض الأمل في أن تعرف الديمقراطية بعض التقدم إلى الأمام ، فالشعب الجزائري قدم عبر تاريخه الكثير من التضحيات خاصة أثناء ثورة نوفمبر وأثناء أحداث أكتوبر الأليمة فضلا عن التعقل الذي أبداه مؤخرا في غمرة الأحداث الهائلة التي تشهدها المنطقة العربية وهو جدير بأن ينعم بالحرية والديمقراطية والعدالة.

المطلب الثالث : تحديات الاصلاح السياسي في المغرب

يواجه النظام السياسي المغربي تحديات كبيرة في ظل الظروف الاقليمية الراهنة و الضغوط الدولية شديدة اللهجة أدت الى تصاعد الدعوة الى الاصلاح السياسي و الدستوري للانتقال الى نظام ديمقراطي يوفر للبلاد امكانية حقيقية للاستقرار و التقدم ، و القدرة على اجتياز الأزمة الشاملة الناجمة عن هذه التحديات و التي يمكن ايجازها في الاتي :

الفرع الأول : التحديات السياسية

رغم أهمية الاصلاحات السياسية الجديدة التي أطلقها النظام المغربي إلا أنها تصطدم عمليا بعديد العراقيل نوجز أبرزها في الاتي :

– هيمنة المؤسسة الملكية على باقي المؤسسات الدستورية و تدخلها في الحياة السياسية و احتكارها للقرار في بعض المجالات و تشبثها بخصائص السمو و الهيمنة و التحكم و التدخل كل ذلك يشكل عقبة في وجه الانتقال الديمقراطي ، و هنا تطرح اشكالية العلاقة بين الملكية و الديمقراطية و التي يمكن وصفها بالمعقدة بسبب التأويل الذي يعطى لصفة الملك – كأمير للمؤمنين – لضمان تفوقه في الحقل السياسي و تأمين تدخلات تتفوق على مواقف الحكومة و البرلمان في تحديد الاختيارات الكبرى و السياسات العامة و القطاعية على السواء و ذلك دون أن يكون الملك محاسبا عن عواقب هذه السياسات و الاختيارات [1].

[1]- عبد العزيز النويضي ، « التحالفات السياسية – المدنية و فرص التغيير : حالة المغرب » ، في : سالي سامي و اخرون ، **افاق الاصلاح السياسي في العالم العربي** ، (مصر : مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، 2011) ، ص 73 .

– **ضعف الأحزاب السياسية و عدم قدرتها على تمثيل المجتمع بكافة شرائحه و توجهاته** ، اذ لا نجد تلازما بين التعددية الحزبية و التعددية السياسية اضافة الى افتقارها الى الديمقراطية الداخلية و تهميشها للشباب ، و عدم قدرتها على تأطير الأجيال الجديدة و منحها فرصة الارتقاء في السلالم الحزبية وفق الكفاءة و ليس وفق منطق الزبونية و المحسوبية ، بحيث لم تستطع أن تحقق مطالب الشباب و الشرائح الشعبية في المطالبة بديمقراطية حقيقية توفر الكرامة للمواطن [1] ، فضلا عن ظاهرة الانشقاقات الحزبية التي أضحت من أهم خصائص المشهد الحزبي المغربي و هذا ما زاد

صورة الأحزاب سوءا في مخيلة الشعب المغربي الشيء الذي كان له تأثير سلبي في صورة الممارسة السياسية بصفة عامة [*]

– **عجز البرلمان المغربي عن القيام بمهامه التشريعية و الرقابية** ، و مرد ذلك الى أنه لا يمثل الارادة الشعبية بسبب ما طاله و مازال يطوله من التزييف و الغش و التلاعب من جهة ، و لأنه يعمل في ظل دستور لا يوفر له كامل المتطلبات التشريعية ليقوم بمهامه على أكمل وجه [2] .

–**ضعف منظمات المجتمع المدني** و التي هي أبعد ما تكون عن الوظائف المناطة بها و ذلك بحكم تحاور أطراف عدة داخلية و خارجية على تمويلها و تأطيرها و بالتالي توجيهها و استثمارها سياسيا و اجتماعيا و ثقافيا، فقد اعتمد النظام المغربي سياسة بلقنة و تقسيم و تفتيت هذه المنظمات و استخدامها كوسيلة و أداة لضبط الخريطة السياسية.

–**العزوف عن السياسة** خاصة بالنسبة للشباب و النساء من شأنه حرمان مسار التحول الديمقراطي من احدى القوى الاجتماعية الداعمة له ، و الحال أن الأمر لا يتصل بعزوف بمعنى اللامبالاة بل بموقف مبني على رأي عفوي و حسي أو نقدي وواع ، و هو يأخذ في المغرب و ربما عربيا مظهرين :

–نوع من الاضراب أو بالأحرى العصيان المدني العام من الصحافة ، من النقابة ، و من الادارة ..الخ ، و هو عصيان أبكم حتى الآن .

–توجه نحو حركات متشددة و حتى عنيفة دينيا غالبا ، و هو ما أظهرته و تظهره العديد من حملات الاعتقالات منذ الأحداث المأساوية في ماي 2003 .

---

[1]- أسماء فلحي ، مرجع سابق ، ص 173 .

[*]-يحدد الباحث المغربي " محمد الطوزي " مجموعة من أشكال الانشقاق التي عرفها المشهد الحزبي المغربي و هي : الانشقاقات ذات المرجعية الانقسامية ، الانشقاقات ذات المرجعية الانفصالية ، الانشقاقات المدبرة ، للمزيد من التفصيل أنظر :

- ادريس جنداري ، «التجربة الحزبية في المغرب : غموض التصور و اعاقة الممارسة » ، **سلسلة تقييم حالة** ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، فيفري 2012 ، ص 21 .

[2]- عبد الصمد بلكبير ، " ملاحظات في مسألة الانتقال الديمقراطي مغربيا " ، في : عبد العزيز النويضي محررا ، نحو رؤية جامعة لتعزيز الانتقال الديمقراطي في المغرب ، مرجع سابق ، ص 59.

–تنامي ثقل التكنوقراط خريجوا المدرسة الفرنسية منهم خاصة و الذين حولوا معارفهم الى أيديولوجية و مواقعهم في الادارة الى سلطة سياسية ، ويشكلون اليوم أوليغارشية تتحكم في دواليب الدولة جميعها و توزع خيراتها فيما بينها و في انسجام تام مع القطاع الخاص ، كل ذلك بدعوى الفاعلية و المردودية و فشل الأحزاب و فساد الانتخابات و ضعف البرلمان و المجالس الاستشارية [1].

الفرع الثاني : التحديات الاقتصادية

تواجه الحكومة المغربية الحالية مجموعة من التحديات الاقتصادية و لاسيما في ضوء الطبيعة الهيكلية للاختلالات الاقتصادية ، و كذا تبعات تقادم مخلفات الحكومات التي سبقتها في غياب تبني سياسة اقتصادية واضحة :

– ارتفاع معدلات الاقتراض العمومي و هو ما ينذر بأخطار على التركيبة المالية للدولة و انحدار تصنيف المديونية لاسيما مع اعلان وزارة الاقتصاد و المالية المغربية على أن نسبة الدين العام تمثل 57،8 % من الناتج الداخلي الخام ، وبالتالي أصبحت قريبة من سقف 60 % المحرمة حسب مقتضيات انضباط الموازنة المقدمة في اتفاقية ماستريخت لسنة 1992، و التي تؤكد أن تجاوز الاقتراض لنسبة 60 % من الناتج الداخلي الخام يفتح الباب أمام تدخل صندوق النقد الدولي في الادارة الاقتصادية عبر برامج للتقشف تكبح النمو .

– انتشار الممارسات الريعية وتوسع الاقتصاد غير المنظم وازد ياد درجة الفساد الاقتصادي و هو ما أدى الى خلل في التوزيع أثّر على النواحي الاجتماعية ، حيث بلغت درجة الحرمان عتبة 45% وتجاوزت نسبة الفقر 15%، ليستغل 5% من السكان 40% من الناتج الداخلي الخام ، وتساهم ثلاث جهات فقط من 16 جهة تتكون منها الجغرافيا المغربية في ثلثي الثروات الإجمالية المنتجة وثلث الناتج الداخلي الخام[2].

– تجاوز حجم واردات الدولة حجم صادراتها بواقع الضعف و استفحال العجز التجاري و ارتباطه باتفاقيات التبادل الحر الموقعة مع العديد من الدول و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، فالمغرب لم يجن ثمار هذه الاتفاقيات وهذا ما يفرض مراجعة عميقة لهذه الاتفاقيات بما يخدم المصالح التجارية المغربية .

---

[1]- المرجع نفسه ، ص ص 67-75 .

[2]- يونس بلفلاح،" المغرب:التحديات الاقتصادية في ظل حكومة العدالة و التنمية"، مركز الجزيرة للدراسات،مارس 2014،ص 5، متحصل عليه من :
http://studies.aljazeera.net/Resource /Documents/2014/734Morocco%20EconomicChallenges.pdf,(2015-01-23).

– **تدهور احتياطي الصرف الأجنبي** ، فإلى حدود سنة 2007 كان منسوب الاحتياطي النقدي قادرا على تغطية 10أشهر من قيمة الواردات ، بينما أصبح الان محصورا في أربعة أشهر فقط و يعزى ذلك الى انخفاض تحويلات المغاربة الموجودين بالخارج الى 7 % من الناتج الداخلي الخام ،و هي التي كانت تمثل 10 % سنة 2004 وذلك مرده الى تداعيات الأزمة الاقتصادية و المالية بمنطقة اليورو ، علاوة على أن الارتفاع المستمر لسعر الصرف الحقيقي المرتبط باليورو قد فاقم ضعف موقع المغرب التجاري في الوقت الذي تعمل الدولة المنافسة للمغرب على خفض قيمة عملاتها

– **تفشي الفساد** و الذي يشكل عثرة أمام قوة مناخ الأعمال و القدرة التنافسية للمغرب ، فحسب تقرير منظمة الشفافية العالمية لسنة 2014 يتبوأ المغرب المركز 91 عالميا في سلم الفساد و يخسر سنويا نقطتين من معدل النمو الاقتصادي و 60 ألف منصب شغل ،كما يهدر 6 % من الناتج الداخلي الخام في كل عقد بسبب تفشي الفساد و التضخم البيروقراطي [1].

الفرع الثالث : التحديات الاجتماعية

تواجه الحكومة المغربية تحديات اجتماعية كبيرة يمكن ايجاز أبرزها في الاتي :

– **ارتفاع معدلات الفقر و استمرار الهشاشة و الفوراق الاجتماعية بين مكونات الشعب المغربي** يشكل تحديا كبيرا ، فعلى سبيل المثال استحوذ 10 % من السكان الأكثر ثراءا خلال الفترة الممتدة ما بين 1991 و 2011 على أكثر من 30 % من اجمالي نفقات استهلاك الأسر مقابل 2،6 % لدى 10 % من السكان الأشد فقرا .

–**استفحال الأمية في المجتمع المغربي** و بذلك يظل التعليم العقبة الرئيسية التي تحول دون تحقيق أداء جيد في مجال التنمية البشرية ، فقد احتل المغرب المرتبة 133 من أصل 187 بلدا في مجال التعليم سنة 2014 بحسب الاحصائيات التي نشرها برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 2014 ، فلا يزال المغرب بعيدا في مجال محاربة الأمية حيث أن معدل الالمام بالقراءة و الكتابة للسكان البالغين 10 سنوات فأكثر لا يتعدى 63،3 % على المستوى الوطني ، و 48،8 % في العالم القروي سنة 2012 مقابل فئة مستهدفة تصل الى 80 % سنة 2015 .

–**ضعف الخدمات الصحية** ، اذ يواجه قطاع الصحة تحديات عدة يجب مواجهتها و المتمثلة أساسا في الخصاص على مستوى الموارد البشرية الطبية و الشبه طبية ، بالإضافة الى الفوارق في الولوج للخدمات الصحية بين العالم الحضري و القروي و في المناطق المعزولة[2] .

---

[1]-يونس بلفلاح ،" المغرب : الحصيلة الاقتصادية للملك بعد خمسة عشر عاما " ، مركز الجزيرة للدراسات ،ديسمبر 2014 ،ص ص 4-5 ، متحصل عليه من : http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery /Documents/2014/12/Morocco-economic.pdf , (2015-02-17).

[2]- " التقرير الاقتصادي و المالي لسنة 2014 " ، وزارة الاقتصاد و المالية المغربية ، ص ص 72-78 ، متحصل عليه من : http://www.finances.gov.ma/Docs/2013/db/ref_ar.pdf , (2015-03-11).

– ارتفاع معدلات البطالة و عدم القدرة على خلق فرص الشغل خصوصا عند الشباب ، فالشباب ما بين 25 و 35 سنة هم الأكثر عرضة للبطالة بنسبة 80 % منهم 75 % من الجامعيين ، و يتمركز ربع العاطلين المغاربة بشمال و شرق البلاد و نتيجة لذلك تم تجميد رصيد مهم من الطاقات الشابة و تجاهل قوة ديمغرافية تؤدي الى الدفع بعجلة التقدم الاقتصادي[1].

–تنامي الفساد بكافة أشكاله و عوامله و امتداداته التي تعدت المجال المؤسسي و الاداري الى الفضاء المجتمعي العمومي بل و الى تفاصيل الحياة اليومية برمتها و ذلك مثل الرشوة و المحسوبية و الوساطة و الولاءات الانتفاعية و الوصولية ، و كذلك سوء استعمال السلطة و استغلال النفوذ لتبديد المال العام و نهب ثروات المجتمع بلا مبرر معقول [2] ، الأمر الذي له تبعات و عواقب سلبية خطيرة و الذي يتنافى في نفس الوقت مع ثقافة الديمقراطية و التنمية و الحداثة السياسية المأمولة .

المطلب الرابع : أفاق تفعيل الاصلاحات السياسية في المغرب

ان الحالة المغربية تحتاج الى اصلاحات مترابطة سياسية و دستورية و اقتصادية و اجتماعية تشمل الدولة و المجتمع مع و توفر شروط انضاج وعي الفاعلين و ميزان القوى في اتجاه تمثل الخيار الديمقراطي بشكل كلي لا تراجع فيه ، و أمام ثقل الارث الاستبدادي و ضخامة التحديات ينبغي على النظام المغربي المبادرة بجملة من الخطوات و الاصلاحات الحقيقية سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا :

الفرع الأول : الافاق السياسية

تعتبر المرحلة التي يعيشها المغرب دقيقة و حاسمة في سياق تجربته النهضوية و تطوره الديمقراطي العام ، و يتوقف نجاح الاصلاحات السياسية الجديدة المعلن عنها على توفر مجموعة من الشروط و الضمانات نوردها في الاتي :

– تطوير العملية السياسية و تشجيع عوامل الاقتدار الديمقراطي باستنبات أطر و أخلاقيات فعلية تناسب شعار دولة الحق و القانون بتحديث المؤسسات السياسية و أجهزة الدولة و عصرنة الملكية ، و لا مناص من وضع قواعد مؤسسية انطلاقا من الدستور الجديد لنظام ديمقراطي جدير بإنتاج قيم مضافة للشخصية المغربية في علاقتها بذاتها و بمحيطها العربي و بالعالم و ذلك برفع الالتباسات المرتبطة بآليات اتخاذ القرار ، و الاتقاء بالعمل السياسي الى مستوى لائق من الصدقية و الحيوية و ما تستلزمه المسؤولية من أسئلة حول السياسات و النتائج[3] .

---

[1]- يونس بلفلاح ،" المغرب : الحصيلة الاقتصادية للملك بعد خمسة عشر عاما " ، مرجع سابق ، ص 3 .

[2]- مصطفى محسن ، « المشاركة السياسية و أفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر : نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد و الدلالات » ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 17 ، 2008 ، ص 21 .

[3]- محمد نور الدين أفاية ، « الديمقراطية و متغيرات السياسة في المغرب » ، **سلسلة تقييم حالة** ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، أوت 2011 ، ص ص 18-19 .

–تأسيس ثقافة سياسية تستند الى قيم الديمقراطية في المجال العام و المؤسسات و العلاقات و اشاعة مناخ الثقة في الانسان و المسؤولية في اطار من المراقبة و المحاسبة و الموضوعية و تكريس أخلاق الاعتراف ، و هذه مقتضيات مستعجلة يتعين ضخ مقوماتها العامة و تصريفها في كل مستويات التعلم و التربية ، فحسب المفكر" عبد الله العروي " لا يكفي التعامل مع الديمقراطية باعتبارها شعارا و حتى مطلبا انما هي " صيرورة من التربية و التعليم و التأهيل و تتعزز بالاختيارات الثقافية الحديثة حقا .. و يأتي الاصلاح للعمل على ترتيب قواعد اللعب و التوافق على أساليب تسيير المؤسسات في سياق مناخ من التراضي بقصد الحفاظ على النظام و مراعاة توازن المصالح " [1] .

–العمل على الوصول الى تراض حول المسألة الدستورية بين المؤسسة الملكية و القوى الديمقراطية و الاسلامية ، لأن حل المسألة الدستورية يشكل مفتاحا يسهل التوافقات في جميع الحقول الأخرى للعمل السياسي و المدني كما يسهل مباشرة الاصلاحات الكبرى في المجتمع و الدولة [2].

– ظهور قوى سياسية مستقلة لا يمكن للملك أن يقمعها أو يدجنها كشرط لإصلاح النظام السياسي المغربي و الاصلاحات السياسية الكبرى الأخرى ، و ينبغي أن تكون هذه القوى عبارة عن حركات سياسية ذات قواعد سياسية عريضة و بالتالي غير معتمدة على عطايا الملك لضمان بقائها أو للمحافظة على موقعها وسط الهيئات الأخرى [3].

– بلورة ارادة سياسية و اجتماعية قوية و واعية للإصلاح و التغيير و التجديد مبادرة بذلك الى نقد ذاتي و موضوعي لأشكال و عوامل ضعفها ، و عاملة بذلك أيضا على تفعيل رشيد ممنهج لمهامها و أدوارها السياسية و الاجتماعية و خاصة ما يرتبط منها بوظائف التربية و التكوين و التثقيف و التنشئة السياسية للمواطنين عامة و للأجيال الشبابية الصاعدة تحديدا نظرا لما أصبحت تتمتع به هذه الأجيال من أهمية ووزن و راهنية [4].

– مكافحة الفساد السياسي و تنقية الاجواء السياسية عبر وضع قواعد و اجراءات تختص ب [5] :

–وضع قواعد للتمويل السياسي ووضع قوانين لمراقبة الانفاق السياسي الخاصة بالأحزاب السياسية و بخاصة في ما يتعلق بشراء الأصوات في الانتخابات .

–وضع رقابة على الموظفين الذين يتمتعون بالحصانة و خصوصا في مؤسسات القطاع العام .

–التحقق من فعالية أنظمة الرقابة و أنظمة فرض تطبيق القانون .

–اشراك منظمات المجتمع المدني غير الخاضعة للدولة في مراقبة الأنشطة المذكورة .

---

[1]- محمد نور الدين أفاية ، المرجع نفسه ، ص ص 14 -16 .
[2]- عبد العزيز النويضي ، « التحالفات السياسية – المدنية و فرص التغيير : حالة المغرب »، مرجع سابق ، ص 77 .
[3]-مارينا أوتاواي ، ميريديث رايلي ، مرجع سابق ، ص 16 .
[4]- مصطفى محسن ، مرجع سابق ، ص 26 .
[5]- سمير التنير ، **الفقر و الفساد في العالم العربي** ، (لبنان : دار الساقي ، 2009) ، ص ص 33-37 .

– **تبني حوار عمومي مفتوح و شفاف بين المغاربة** من ممثلين عن القصر ، الحكومة ، الأحزاب السياسية ، وسائل الاعلام ، الأوساط الأكاديمية ، منظمات المجتمع المدني و الشعب المغربي يرمي الى رسم معالم الاصلاحات السياسية و الدستورية و تطلعات التغيير و سبل اعادة اشراك المواطنين في العملية السياسية .

– **تحسين مستوى العمليات الانتخابية المستقبلية من خلال** [1]:

–النظر في التعديلات التي أدخلت على النظام الانتخابي لمعالجة الانقسامات السياسية المستمرة داخل البرلمان و تباين عدد الناخبين الممثلين عن كل مقعد .

–اعادة النظر في قانون ملاحظة الانتخابات لسنة 2011 بالتشاور مع الملاحظين و السلطات المختصة لمعالجة الأحكام التي تقيد و تعيق الملاحظين عن أداء دورهم الدستوري .

–النظر في تشكيل لجنة انتخابات مستقلة لتعزيز و بناء الثقة العامة في العملية الانتخابية .

–اعتماد اجراءات تضمن الولوج العادل و بدون تمييز لوسائل الاعلام من خلال تخصيص فترات زمنية عادلة طوال فترة الانتخابات و تمكين سلطات الملاحظة من التدخل لتصحيح سوء التوزيع .

– **بحث آليات جديدة تهدف الى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة** و لاسيما في قيادة الأحزاب السياسية و ادارة الانتخابات و تولي مناصب حكومية عليا عملا بمبدأ المساواة المنصوص عليها في الدستور الجديد .

– **تفعيل العمل البرلماني** ، لابد أن ينتقل البرلمان المغربي صعيد أدائه من الأنماط التقليدية للعمل التشريعي الى مرحلة الابداع و الفعالية الاستغلال العقلاني لما هو متاح و مباح ، ويقتضي ذلك جملة من الشروط نوردها في الاتي [2] :

–ضرورة القيام بتوزيع دستوري جديد للسلطة و اعادة الاعتبار للبرلمان ، و يتأتى ذلك بتقوية العناصر المدعمة للبرلمان في علاقته بالملك (اعادة النظر في مفهوم التمثيلية و فصل السلطات)، مما يعني سياسيا صيرورة البرلمان كسلطة فعلية و ليس مرفق خدمة .

– ضرورة دمقرطة الفعل الحزبي ، ذلك أن مفاصل أساسية من وهن الفعل الحزبي و محدودية الديمقراطية داخل تنظيماته و فيما بينها ، وعليه يجب أن تعمل الأحزاب على امداد البرلمان بنخبة قادرة على تمثل مفهوم التمثيلية و السعي الى الاجتهاد و المبادرة و الفعل و المتابعة و التقييم ، الأمر الذي يستلزم تغييرا نوعيا و عميقا في الممارسة السياسية الحزبية.

---

[1]- التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية بالمغرب :25 نوفمبر 2011 ، مرجع سابق ، ص ص 7-8 .

[2]- محمد مالكي ، " وضع البرلمان في المغرب " ، المركز العربي لتطوير حكم القانون و النزاهة ، ص ص 68-71 ، متحصل عليه من :
http://www.arabruleoflaw.org/ /Parliament/Arabic/P2/MoroccoFinalReportParliamentP2S3AR.pdf , (2014-05-11).

-الحاجة الى نخبة برلمانية ذات ثقافة سياسية ديمقراطية كشرط لتفعيل البرلمان ، ذلك أن وهن الثقافة السياسية السائدة من المصادر المفسرة لمحدودية اداء البرلمان المغربي.

- تعزيز الاستقلالية المالية للبرلمان سواء بالنسبة لموارده الخاصة و طرق صرفها و تدبيرها أو بالنسبة للسلطة المالية التي تمنحها اياه الوثيقة الدستورية .

-تدعيم قدرات العمل البرلماني من ناحية الموارد البشرية و الوسائل اللازمة لنشاطه ، اذ يحتاج البرلمان المغربي الى بيروقراطية بالمعنى الايجابي قادرة على امداده بالقوة الضرورية لتطوير عمله الاداري و الفني .

-اعادة تأهيل الحقل الحزبي و اصلاحه لمواكبة مطالب و مستجدات المرحلة و يتطلب ذلك جملةمن الشروط هي:

- فتح المجال أمام ممارسة سياسية واضحة في ظل مفهوم حديث للأحزاب يمكن جميع الجماعات و التيارات من السعي الى الوصول للحكم و تطبيق برامجها من خلال الشرعية الشعبية .

-الانتقال من تفويض بعض السلطات التشريعية و التنفيذية الى الاشراك الفعلي للأحزاب السياسية في صناعة القرار السياسي باعتبارها الوظيفة الحقيقية للحزب، و من دون هذه الوظيفة يفقد الحزب بعده السياسي و قيمته التأطيرية [1]

- على الأحزاب السياسية أن تعمل على تجاوز ما تعيشه من أوضاع التشرذم و السعي بكافة الوسائل نحو تشكيل أقطاب مرجعية توجه العمل السياسي فكرا و ممارسة باتجاه دعم المزيد من انماء و خلق فرص التكامل و التحالف و التكتل و التمحور حول توجهات و برامج و مشاريع سياسية قطبية ليبرالية أو يسارية أو وسطية ...الخ ، مع ضرورة اقامة ذلك على أسس حوار سياسي وطني حقيقي نابذ للإقصاء أو التهميش أو الخضوع التام للضغوط و التوجيهات الفوقية أو للحسابات السياسوية الضيقة المحدودة الأفاق الفكرية و الاجتماعية .

-يجب على الأحزاب السياسية خاصة منها تلك المشاركة في البرلمان أو الحكومة أن تجتهد في ظل ديناميكية سياسية فعالة و متواصلة في أن تجعل من مؤسسة البرلمان قوة سوسيو سياسية قادرة على أن تقوم بأدوارها و أن تمارس مجمل صلاحياتها التمثيلية والتشريعية و الاستشارية و الدبلوماسية و السياسية الموكلة اليها ، و أن تجعل من الحكومة كذلك في اطار تواصلها و حوارها الدائم مع البرلمان جهازا تنفيذيا متناغم المكونات مؤهلا وقادرا على امتلاك زمام المبادرة و التدخل لا على مجرد التطبيق و التنفيذ [2].

-تقوية الطابع الديمقراطي للتنظيمات المدنية مرجعية و سلوكا ، ويتم ذلك عبر تبني الديمقراطية في أنظمتها الأساسية و ترجمتها في أجهزتها و أنظمتها الداخلية و ممارساتها اليومية و الصرامة في مسائل التدبير المالي [1].

---

[1]- ادريس جنداري ، مرجع سابق ، ص 23 .

[2]- مصطفى محسن ، مرجع سابق ، ص 24 .

–استقلال القضاء و اصلاحه و حمايته من تدخل السلطة مع توفير الظروف المادية و المعنوية له للقيام بوظيفته بنزاهة و مسؤولية .

و مما لاشك فيه أن فكرة الملكية البرلمانية ستظل تلح على الوعي الديمقراطي المغربي بوصفها هدفا استراتيجيا قابلا للتحقق المادي ان توفرت شروطه ، و في هذا السياق يرى الباحث "عبد الاله بلقزيز " أنه لا يمكن لملكية برلمانية أن تنشأ في مجتمع يعاني من نقص فادح في الثقافة الديمقراطية في نسيجه العام من الأسرة الى الحزب مرورا بالمدرسة و العمل و الادارة و النقابة و الجمعيات المدنية ، و يعاني من ثقل المواريث و الأفكار و الذهنيات و في البنى و المؤسسات ...و حين يتوفر المغرب على ثقافة ديمقراطية عامة و مهيمنة على مجتمع سياسي حي و نظيف و مجتمع مدني حديث حقا و مستقل ، و طبقة سياسية عصرية متشبعة بقيم المسؤولية و المصلحة العامة يمكن حينها أن يكون على موعد مع الملكية البرلمانية " [2].

الفرع الثاني : الافاق الاقتصادية

يشكل تجاوز الوضعية الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها المغرب حاليا أولى الملفات التي ينبغي على الحكومة المغربية معالجتها و ايجاد حلول ناجعة لها ، نستعرض أبرزها في الاتي :

–تحصين التوازنات الاقتصادية لتفادي الأزمات و خفض معدلات التضخم و العجز التجاري و تغطية الاقتراض الى جانب الارتقاء بالنمو الاقتصادي و تنافسية الاستثمارات، والدفع بإجراءات اجتماعية فاعلة تلبي حاجيات المواطنين .

–القيام بإصلاحات بنيوية تشكل العمق الاستراتيجي للمرحلة الراهنة حيث تعتبر مدارج للتغيير الهيكلي و المؤسساتي بالمغرب و قوة دافعة لتجفيف منابع الريع و محاربة الفساد ، مع ضرورة الاهتمام بإصلاح منظومة الدعم مشخصة في صندوق المقاصة و نظام التقاعد و كذلك الاصلاح الضريبي .

–ضرورة الانتقال من دائرة التأثر الريعية الى دائرة التأثير الانتاجية ، و ذلك بتقوية الرأسمال المؤسساتي بتعاقدات توفق المصالح المركزية و اللامركزية ، و تعمل على أن تلتقي السياسات العامة و الاستراتيجيات الاقتصادية لاسيما بالاعتماد على نموذج اقتصادي ينبني على التصنيع كسبيل و منهج للثروة .

– ضرورة توظيف القروض في استثمارات استراتيجية تلعب من خلالها الدولة دور المقاول المحفز لقطاعات اقتصادية بعينها ، و المحفز على التنافسية بسياسة للاقتراض تستفيد من الرافعة المالية عكس ما تقوم به من استغلال القروض في تغطية عجز الموازنة [3].

---

[1]- عبد العزيز النويضي ، « التحالفات السياسية – المدنية و فرص التغيير : حالة المغرب » ، مرجع سابق ، ص 75 .

[2]-عبد الاله بلقزيز ، **ثورات و خيبات في التغيير الذي لم يكتمل** ، مرجع سابق ، ص 216 .

[3]- يونس بلفلاح ، " المغرب : التحديات الاقتصادية في ظل حكومة العدالة و التنمية " ، مرجع سابق ، ص 7.

– **تعزيز مناخ الأعمال** ، و يشكل ذلك أهمية بالغة في الاستراتيجية الحكومية لبناء اقتصاد قوي بإمكانه رفع تحديات تحسن الانتاجية و تنافسية نظامه الانتاجي ، و هو ما يستلزم اتخاذ جملة من التدابير في الجانب التشريعي و القانوني و المؤسساتي قصد تسهيل ممارسة الأعمال و ضمان موقع متميز للمغرب في سلاسل القيمة العالمية ، و كذا ارساء أسس متينة لجذب المستثمرين الوطنيين و الدوليين [1]

– **ضرورة تجديد و تحديث و اصلاح أساليب و مؤسسات و آليات ادارة و تدبير الشأن الاقتصادي** و الاستعمال الرشيد لما أصبح متداولا في كافة حقول تدبير الموارد المالية و المادية و البشرية من تقنيات الاعلام و التبادل و التواصل و المعلوماتية و المراقبة و التدقيق و المحاسبة الوطنية و التقييم المؤسساتي ، و بحوث التشخيص و التطوير و المتابعة و الانماء و التصحيح التقويمي للبرامج و السياسات الاقتصادية المنتهجة .

– **ايقاف نزيف هجرة الكفاءات الوطنية** الشبابية و هدر الامكانيات و الطاقات .

– **خلق بيئة سوسيو اقتصادية نظيفة و معقلنة** كشرط رئيسي لتنشيط الاقتصاد المغربي بشكل قوي و فعال ، و يساعد ذلك على توفير المناخ الملائم و السليم بحق لجلب الاستثمارات الداخلية و الخارجية و رعايتها و تحصينها بما يلزم من الترتيبات و العدد اللوجيستيكية و الادارية و القانونية المتكاملة [2].

الفرع الثالث : الافاق الاجتماعية

شهدت المملكة المغربية في السنوات الأخيرة تنامي حالة الغضب و الاحتقان الشعبي بسبب ارتفاع كلفة المعيشة و تدني القدرة الشرائية للمواطن و هو ما ساهم في تأزم وضعه الاجتماعي ، و في هذا السياق يدعو الخبراء الحكومة المغربية – و كخطوة استباقية – للتحرك السريع و امتصاص الغضب الشعبي و ذلك عبر :

– **فتح حوار اجتماعي جاد بين الحكومة و الشركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين** و هو ما سيسهم في ترسيخ السلم الاجتماعي و تعزيز المسلسل الديمقراطي ، خاصة و أن دستور 2011 جعل من الديمقراطية التشاركية أحد أسس النظام الدستوري للمملكة من خلال مشاركة الفاعلين الاجتماعيين في بلورة السياسات العمومية و تفعيلها و تقييمها كما هو مسطر في الفصل 13 .

–**تعزيز فرص الشغل و اطلاق استراتيجية وطنية للتشغيل** بهدف توفير موارد بشرية كفؤة تستجيب لمتطلبات العرض خصوصا عبر تكوين جيد و تحسين نجاعة برمج انعاش التشغيل .

---

[1]- " التقرير الاقتصادي و المالي لسنة 2015 " ، وزارة الاقتصاد و المالية المغربية ، ص 85 ، متحصل عليه من :
http://www.finances.gov.ma/Docs/2014/DB/ref_ar.pdf , (2015-12-23).

[2]- مصطفى محسن ، مرجع سابق ، ص 22 .

– اجراء اصلاح جوهري للنظام الصحي و ضمان تغطية صحية للجميع و الرفع من مخصصات ميزانية وزارة الصحة و توسيع العرض الصحي بالإضافة الى تنمية سياسة القرب خصوصا بالجهات المعزولة التي لا تستفيد بشكل كاف من الخدمات الصحية .

–ضرورة التسريع بإصلاح قطاع التقاعد الذي يعاني جملة اختلالات و ذلك بإطلاق نقاش موسع مع الشركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين من أجل وضع اصلاح شامل لنظام التقاعد .

–بذل جهود اضافية في مجال المساواة بين الجنسين خصوصا في مجال العمل و الولوج الى المناصب السياسية و الاعتراف بدور النساء المنتخبات و النساء القرويات في التنمية [1].

– اعادة تأهيل نظام التربية و التعليم من خلال اعتماد مقاربة جديدة تركز على تفاعلية المعلمين و تعزيز مهاراتهم الخاصة و منحهم الفرص لإبراز ابداعاتهم و ابتكاراتهم ، مع ضرورة تجاوز العديد من التحديات التي ترتبط أساسا بضعف الأداء الداخلي للنظام التربوي (ارتفاع معدل الهدر المدرسي و معدل التكرار) أو الخارجي (صعوبة الولوج لسوق الشغل) [2].

–تسريع اصلاح العدالة كشرط أساسي لإرساء دولة الحق و القانون و مواكبة التحول الديمقراطي الذي انخرط فيه المغرب ، و يستلزم ذلك توطيد استقلال السلطة القضائية و تخليق منظومة العدالة ، و تعزيز حماية القضاء للحقوق و الحريات ، و الارتقاء بفعالية و نجاعة القضاء و انماء القدرات المؤسساتية لمنظومة العدالة و تحديث الادارة القضائية[3].

---

[1]- "التقرير الاقتصادي و المالي لسنة 2015 "، مرجع سابق ، ص ص 82-84 .
[2]- " التقرير الاقتصادي و المالي لسنة 2014 " ، مرجع سابق ، ص 70 .
[3]- المرجع نفسه ، ص 80 .

خلاصة الفصل :

لم تفض الحركة الاحتجاجية بالجزائر و المغرب الى الثورة التي كان يمكن أن يسهل انفجارها وضع اجتماعي صعب ، حيث استعاد النظامين الجزائري و المغربي السيطرة على الأوضاع بعد أن عرف كيف يتكيفان مع متطلبات المرحلة بخطوات استباقية نجحت في استيعاب الحركة الاحتجاجية و غضب الشارع ، و بدت مقاربتهما الاصلاحية نموذجية في سياق عربي طبعه تعنت النظم في مواجهة مطالب شعوبها ، مع ذلك ينبغي على النظامين بذل مجهودات أكثر جدية خاصة و أن مبادراتهما الاصلاحية كانت ولا تزال موسومة بالتردد بين أفق ديمقراطي يفرضه البحث عن الشرعية و استمرار الدعم الدولي ، و خصائص نظام سياسي مغلق في جوهره رغم انفتاحه على بعض أشكال الديمقراطية ، ففي ظل المتغيرات الجديدة في الدول العربية بدأت ترتفع أصوات في الأوساط السياسية و الثقافية و الاعلامية في كلا البلدين متسائلة بنوع من التشكيك هل المغرب و الجزائر محصنان حقا من رياح التغيير الذي جرف تونس و مصر و ليبيا و مرشح لجرف أنظمة عربية أخرى ؟ ، أم أن تأثيرات هذا التغيير قد تجبر الملك المغربي و الرئيس الجزائري في المستقبل القريب على الوعي بحساسية اللحظة التاريخية و يبادرا بانفتاح سياسي حقيقي .

الفصل الخامس :

انعكاسات التحولات السياسية الجارية في المنطـــقة المغاربيـــة على علاقات دولها بالقوى الكبرى و سيناريوهاتها المستقبلية

لم يقتصر تأثير التحولات السياسية الجارية في المنطقة المغاربية على المشهد السياسي المغاربي فحسب ، بل تعداه ليأخذ بعدا مهما في السياسة الخارجية و مواقف القوى الكبرى و على رأسها "الاتحاد الأوروبي "و"الولايات المتحدة " ، اذ تستأثر المنطقة المغاربية التي تعد مركز تحديد اتجاهات مستقبل المنافسة الدولية باهتمام خاص في الاستراتيجية الأوروبية و الأمريكية سواء لتحقيق الهيمنة أو للاستفادة من ثرواتها و موقعها الجيوستراتيجي ، أو لاستخدامها كوسيلة لكبح جماح القوى المنافسة ، لذا ترى هذه القوى أن ما يجري في المنطقة المغاربية فرصة تاريخية للإبقاء على هيمنتها و توسيع دائرة مصالحها الحيوية فعملت على تعميق علاقاتها بدول المنطقة بعد 2011 في صيغ جديدة و مجالات مختلفة سياسية ، اقتصادية ، أمنية .... الخ ، و سارعت بالمقابل للتحرك و الحد من التداعيات السلبية لهذه التحولات على مصالحها و نفوذها بالمنطقة ، على ضوء ذلك سيخصص **المبحث الأول** لبحث انعكاسات التحولات السياسية الجارية في المنطقة المغاربية على علاقات دولها بالاتحاد الأوروبي ، في حين سيخصص **المبحث الثاني** لعرض انعكاسات التحولات السياسية الجارية في المنطقة المغاربية على علاقات دولها بالولايات المتحدة الأمريكية ، أما **المبحث الثالث** فسيتم فيه عرض السيناريوهات المستقبلية لهذه التحولات السياسية .

المبحث الأول : انعكاسات التحولات السياسية الجارية في المنطقة المغاربية على علاقات دولها بالاتحاد الأوروبي

ينظر الأوروبيون للمنطقة المغاربية في أحسن الأحوال على أنها بئر نفط و سوق ضخمة و يرونها في أسوأ الأحوال بيئة مضطربة و خطرة ، لذلك فإن الوصول الى النفط و اختراق الأسواق و المصالح الأمنية هما العاملان اللذان أثرا الى حد بعيد في صوغ السياسات الأوروبية تجاه هذه المنطقة ، فخلال العقود الماضية سعت السياسات الأوروبية —معتمدة مسميات و مشاريع مختلفة — الى تحقيق الأهداف نفسها : الطاقة و الأسواق و الأمن ، أما الأهداف الأخرى مثل الترويج للديمقراطية و حقوق الانسان و حل النزاعات فغالبا ما كانت تأتي الى ذكرها الوثائق الرسمية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي (المذكرات الاعلامية للهيئة الأوروبية ، و اعلانات المجالس الأوروبية ، و قرارات البرلمان الأوروبي) ، و تبدو تلك المساعي الأوروبية جلية في السياسة المتوسطية الشاملة (1972-1992) ، و الحوار الأوروبي —العربي (1973-1989) ، و السياسة المتوسطية المتجددة (1990-1996) ، و الشراكة الأوروبية-المتوسطية (1995-2008) ، و سياسة الجوار الأوروبية (2004-2012) ، و أخيرا الاتحاد من أجل المتوسط (2008-2012) ، و في بعض الأحيان كان يجري انتهاج سياستين أو ثلاث سياسات متداخلة في ان معا [1].

اتضح أن هذه السياسات لم تكن تهدف لتشجيع الاصلاح في حوض المتوسط الجنوبي بل تشجيع النظام و الاستقرار ، و لتحمي أوروبا نفسها من انعدام الأمن المحتمل و ايجاد بيئة أقل اضطرابا في المناطق الأقرب خارج حدودها ، فعلى جبهة الاصلاح السياسي كانت نتائج الشراكة الأوروبية — المتوسطية مخيبة اذ لم تنخرط دول المغرب العربي في اصلاحات جدية و استمر الاتحاد الأوروبي في التعاطي مع أنظمة سلطوية ، و يعود ذلك الى تفضيل الاتحاد الأوروبي الأمن على حساب الاصلاح السياسي المعروف ب "مأزق الديمقراطية و الأمن " ، فلم تطبق قط الشرطية السياسية التي هي جزء لا يتجزأ من اتفاقات التعاون ، و الأسوأ أن بعض القادة الأوروبيين ذهب الى حد الثناء على التقدم الذي حققته في هذه المنطقة بعض الأنظمة المغاربية كالنظام التونسي بقيادة بن علي .

انطلاقا من هذه الخلفية جاءت موجة الاحتجاجات الشعبية في المنطقة المغاربية لتفرض على الاتحاد الأوروبي الى اعادة النظر في سياساته السابقة و تكييفها انسجاما مع الواقع الجديد الذي برز في المنطقة المغاربية و العالم العربي ككل ، و فيما يلي عرض لواقع العلاقات الأوروبية المغاربية ما بعد 2011 و الاستراتيجيات الجديدة المنتهجة من قبل الاتحاد الاوروبي للتكيف مع المعطيات الجديدة :

---

[1]- بشارة خضر ، «الاتحاد الأوروبي و العرب من الحوار الى الربيع العربي » ، في : أحمد سعيد نوفل و اخرون ، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية** ، مرجع سابق ، ص 187 .

المطلب الأول : العلاقات السياسية الأوروبية –المغاربية

وضعت الاحتجاجات الشعبية في المنطقة المغاربية علاقات الاتحاد الأوروبي بالأنظمة المغاربية و العربية برمتها موضع التساؤل ، فشعر بأن عليه أن يجاري الديناميات الجديدة و هو ما دفعه الى اعادة التفكير في استراتيجيته تجاه المنطقة ، و تجلى ذلك من خلال ما ورد في بيانان صدرا عن الهيئة الأوروبية نشر الأول شهر مارس 2011 تحت عنوان "الشراكة من أجل الديمقراطية و الازدهار المشترك " ، في حين نشر الثاني شهر ماي 2011 تحت عنوان "استجابة جديدة لجوار متغير " ، و جرى انشاق مرفق للمجتمع المدني جديد بقيمة 22 مليون يورو لعام 2011 ، الى جانب رزمة معونات باسم " تعزيز الشراكة و النمو الشامل " بقيمة 65 مليون يورو لعام 2011 و 285 مليون أورو لعام 2012 ، كما قدم اقتراح بإنشاء صندوق أوروبي للديمقراطية [1] :

أ–الشراكة من أجل الديمقراطية و الازدهار المشترك مع حوض المتوسط الجنوبي : ستقوم على أساس التفاضل و الشروط و المساءلة المتبادلة على ثلاثة عناصر : التحول الديمقراطي و بناء المؤسسات ، و شراكة أقوى مع الشعب ، و نمو مستدام و شامل ، و في هذا السياق أكد بيان الهيئة الأوروبية الصادر في 8 مارس 2011 أن الاتحاد الأوربي " لا ينبغي أن يكون مشاهدا متفرجا أمام الحوادث الجارية في الجوار الجنوبي " ، بل عليه " أن يدعم رغبة الشعب من خلال خطوة نوعية الى الأمام ضمن التزام مشترك بالقيم المشتركة : الديمقراطية و حقوق الانسان و العدالة الاجتماعية و الحوكمة الجيدة و حكم القانون " ، و يقترح البيان بشكل أكثر عمومية مقاربة جديدة على أساس الحوافز و على المزيد من التفاضل ، و تسمى هذه المقاربة " المزيد في مقابل المزيد " و هي تكافئ الاصلاح الأسرع بمزيد من الدعم في المساعدات و التجارة و المكانة المتقدمة.

ب–استراتيجية جديدة لجوار متغير : مراجعة لسياسة الجوار الأوروبية : جعلت الاحتجاجات الشعبية في المنطقة المغاربية و العربية من قضية مراجعة سياسة الجوار الأوروبية أكثر الحاحا و الزامية ، و أكد البيان الأوروبي أن " المقاربة الجديدة يجب أن تقوم على المساءلة المتبادلة و على التزام مشترك للقيم العالمية و درجة أعلى من التفاضل ، و بناء شامل للمؤسسات ، و على ديمقراطية الزامية و عميقة " ، و يضيف البيان أن الاتحاد الأوروبي " لا يسعى الى فرض نموذج أو وصفة جاهزة للإصلاح السياسي "، و من أجل تحقيق الأهداف المعلنة يدعم الاتحاد الأوروبي تأسيس صندوق أوروبي للديمقراطية و مرفق دعم المجتمع المدني:

–مرفق دعم المجتمع المدني : يهدف الاتحاد الأوروبي من خلال دعم هذه الأداة الى دعم منظمات المجتمع المدني في المنطقة المغاربية و صقل قدرتها على المدافعة و المناصرة ، و تطوير امكاناتها لمراقبة الاصلاح و تطبيق و تقويم برامج الاتحاد الأوروبي ،

---

[1]- بشارة خضر ، مرجع سابق ، ص ص 224-226 .

- أنظر أيضا :

- Timo Behr ," After the Revolution: The EU and the Arab Transition " , **Notre Europe** , study No. 54 , April 2012 , PP. 8-9 , available at : http://www.institutdelors.eu/media/euarabtransitiont.behrneapril2012.pdf?pdf , (2012-05-6).

و هو ما من شأنه تمكين منظمات المجتمع المدني المغاربية من المساهمة في صنع السياسات و مساءلة الحكومات و ضمان توجيه النمو الاقتصادي نحو التخفيف من الفقر و النمو الشامل .

-الصندوق الأوروبي للديمقراطية : تختلف هذه الأداة عن مرفق المجتمع المدني لأنها تسعى الى تشجيع انشاء منظمات مجتمع مدني ، و توفير المساعدات للنقابات و سواها من الفاعلين الاجتماعيين مثل المنظمات غير الحكومية غير المسجلة ، و لا تزال هذه الأداة قيد النقاش فلم تحشد بعد ما يكفي من التأييد اذ يشكك كثير من المحللين في قيمتها المضافة قياسا بالأدوات القائمة مثل الهيئة القديمة المسماة " الأداة الأوروبية من أجل الديمقراطية و حقوق الانسان " التي أنشأت في عام 2007 لدعم الترويج للديمقراطية[1] .

الفرع الأول : العلاقات السياسية الأوروبية –الجزائرية

ركز الاتحاد الأوروبي في علاقاته بالجزائر –كغيرها من الدول الأخرى –على موضوع المشروطية السياسية و خصوصا موضوعي حقوق الانسان و الحكم الراشد ، و يظهر ذلك في نص المادة الثانية من اتفاقية الشراكة الموقعة بين الطرفين و التي أشارت صراحة الى أن " احترام المبادئ الديمقراطية و الحقوق الأساسية للإنسان يعد مصدر الهام لسياسات الطرفين الداخلية و الدولية كما يشكل عنصرا أساسيا لهذا الاتفاق " ، وقد أظهرت الدبلوماسية الجزائرية تحفظا على سياسة الجوار الأوروبية التي أطلقت عام 2004 و لم تنضم بعد اليها معتبرة أنها مقيدة سيما في مجال السياسة الداخلية للدول الراغبة في الانضمام اليها ، كما اعتبرت أن عدم وجود تشاور مسبق مع مختلف الأطراف يتنافى مع روح الشراكة بين الضفتين الشمالية و الجنوبية ، فضلا عن ذلك انتقدت الجزائر سياسة المشروطية أو ما يطلق عليها ب

" سياسة الجزرة و العصا " و اعتبرتها مذلة و مهينة مضيفة أن التطور الديمقراطي هو مطلب داخلي يتم التعامل معه محليا بعيدا عن أي ضغوط دولية .

دفعت الاضطرابات التي شهدتها المنطقة المغاربية و العربية مطلع العام 2011 بالجزائر الى تحصين نفسها من هذا الخطر بتقديم تنازل استراتيجي ألا و هو ابداء رغبتها بالانضمام لسياسة الجوار الأوروبية ، حيث شاركت في اللقاء الأول المخصص لمراجعة هذه السياسة و قامت خلاله بعرض نظرتها و طالبت بإدراج مبادئ تتعلق بالمرونة و تقديم مخططات على أساس الطلب و ليس العرض ، لتنطلق أولى المحادثات بين الطرفين في 24 جانفي 2012 و التي هدفت لاعتماد خطة عمل مشتركة تمهد لانضمام الجزائر الرسمي لسياسة الجوار الجديدة [2]، الى جانب ذلك أبدت الجزائر حسن النية عن طريق تفعيل

---

[1]- بشارة خضر ، مرجع سابق ، ص ص 231-232 .

[2] -Lotfi Boumghar , " The Algerian Position on the European Neighbourhood Policy " , European Institute of the Mediterranean (IEMed), 2013 , PP. 207-209 , available at : http://www.iemed.org/observatori-en/danalisi/2013/Boumghar%20Algeria%20EN.pdf , (2014-01-11).

اللجنة الفرعية للشراكة في مجال الحوار السياسي الذي بدأ باستقبال لجنة الاتحاد الأوروبي لمراقبة سير الانتخابات التشريعية في ماي 2012 ، هذا الموقف الذي عبر عن انسجام في الرؤى بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي الذي أشاد بحسن سير الاصلاحات في الجزائر و تحسن الأوضاع فيها [*] ، و في اطار برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل (Spring) استفادت الجزائر من مساعدة مالية بقيمة 20 ملايين أورو موجهة لدعم الاصلاحات السياسية و الاقتصادية، إلى جانب تعزيز سيادة القانون بما في ذلك الوصول إلى العدالة وتعزيز مكافحة الفساد[1] .

أكد وزير الشؤون الخارجية و التعاون الدولي " رمطان لعمامرة " خلال الاجتماع التاسع لمجلس الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي المنعقد ببروكسل في 3 جوان 2015 ضرورة أن يتخذ الطرف الأوروبي في علاقاته مع الجزائر امتيازين هامين يتعلقان بدورها كفاعل أساسي في الحفاظ على الاستقرار بالمنطقة و كونها ممونا موثوقا بالغاز للاتحاد الأوروبي ، و كان موقف السيد لعمامرة حاسما فيما يتعلق بالاحترام المتبادل مؤكدا على ضرورة عدم الرجوع الى هذه المسألة ، و قال بهذا الصدد " لا نقبل التوجهات التي تصب في سياق التدخل و الشراكة و لن تقوم على حساب السيادة " ، و قال في تعقيبه على ملاحظات الاتحاد الأوروبي حول حقوق الانسان في الجزائر " نحن نحترم شريكنا و نطلب منه بل نطالبه بأن يحترم سيادتنا " ، كما انتقد " لعمامرة " في اطار سياسة الجوار الأوروبية " الممارسة العقيمة لتصنيف البلدان حسب درجة انصياعها للأوامر الأوروبية " [2] ، و بخلاف ذلك اعتبر الاتحاد الأوروبي أن الاجتماع التاسع لمجلس الشراكة سيساهم في اعطاء دفعة جديدة للحوار السياسي و تعزيز علاقاته مع الجزائر على أسس و قيم مشتركة ، كما أثنى على جهود الدبلوماسية الجزائرية ازاء الأزمة الليبية و تفاعلها الايجابي مع مختلف الأطراف المتصارعة و متابعة الحوار القائم بينها مؤكدا أنه في حال نجح الليبيون في تشكيل حكومة وحدة وطنية ، سيقف الاتحاد معهم وسيدعم انطلاقة مسيرة ليبيا الجديدة [3].

الفرع الثاني : العلاقات السياسية الأوروبية –المغربية

يعد المغرب شريكا رئيسيا للاتحاد الأوروبي بالمنطقة المغاربية و قد أشاد بمبادرات الاصلاح الدستوري و السياسي التي أطلقها الملك المغربي محمد السادس عقب اندلا ع موجة الاحتجاجات الشعبية في مناطق متفرقة من المملكة مطلع العام

---

[*]- للإطلاع على تقرير لجنة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات التشريعية في الجزائر لسنة 2012 أنظر :
- " Élections Législatives : Algérie 2012" , Rapport Final , Union européenne Mission d'observation électorale, Available at : http://www.eueom.eu/pressreleases/english/rapport_final05082012FR.pdf , (2014-1-12).

[1] -"ENP Package – Algeria " , European Commission ,Brussels, 20 March 2013, P.4 , available at : http://eeas.europa.eu/enp/pdf/docs/2013_enp_pack/2013_memo_algeria_en.pdf , (2013-07-29).

[2]- " الجزائر تحدد أطر علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي و تفرض الاحترام المتبادل و توازن المصالح " ، متحصل عليه من :
http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=%2%84% %D3ZOuHMa1A&bvm=bv.102022582,d.bGQ , (2014-03-05).

[3] - "Neuvième Session Du Conseil D'association UE-Algérie : Déclaration de l'Union européenne" , Bruxelles, le 5 juin 2015 , P. 9 , obtenu en parcourant :
http://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-9689-2015-INIT/fr/pdf , (2015-09-12).

2011 ، و جدد تأكيدهعلى استعداده للمساعدة في تنفيذ هذ هالاصلاحات ، و في 2 جويلية 2011 أثنت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي "كاثرين آشتون" و المفوض المكلف بسياسة الجوار الأوروبية "ستيفان فول" بالنتيجة الإيجابية للاستفتاء بشأن الدستور الجديد الذي تضمن الإصلاحات المقترحة من الملك محمد السادس ، و أرسل الاتحاد الأوروبي بعثة من الخبراء لتقييم الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 25 نوفمبر 2011 .

يعتبر المغرب أكبر المستفدين من المساعدات المالية الأوروبية اذ بلغت الميزانية التقريبية المخصصة له للفترة 2011-2013 "580,5" مليون يورو، مما يمثل زيادة بنسبة 20% بالمقارنة مع الميزانية المخصصة للفترة 2007- 2010 ، و تستهدف تطوير السياسات الاجتماعية وتحديث الاقتصاد والدعم المؤسساتي و الحوكمة الجيدة وحقوق الإنسان وحماية البيئة ،كما حصل المغرب على دعم إضافي في إطار آلية الجوار للمجتمع المدني وبرنامج يراسموس موندوس [1]، و في اطار برنامج الشراكة و الاصلاح و النمو الشامل (Spring) خصص الاتحاد الاوروبي مبلغ 80 مليون أورو اضافية للمغرب لدعم حقوق الانسان و قطاعات عدة كالتعليم و الصحة [2] .

و في 7 جوان 2013 و بعد مفاوضات مطولة أصبح المغرب أول بلد متوسطي يوقع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي خاصة بحرية التنقل ، و تهدف هذه الشراكة الجديدة الى ادارة حركة الأشخاص بفعالية أكبر و تطوير التعاون في قضايا الهجرة عبر استحداث أدوات جديدة لمكافحة الهجرة غير الشرعية [3] ، و في 16 ديسمبر 2013 صادق مجلس الشراكة بين المغرب و الاتحاد الأوربي في دورته الحادية عشر المنعقدة ببروكسل على برنامج عمل لتفعيل الوضع المتقدم بين المغرب و الاتحاد الأوروبي للفترة 2013-2017 ، و يعد هذا المخطط خارطة طريق في اتجاه التوصل الى شراكة أكثر تقدما و اطارا أوسع لتعزيز العلاقات الثنائية بغية تعميق التعاون السياسي و تحقيق مستوى أعلى من الاندماج الاقتصادي ، و سيتيح هذا المخطط بشكل عملي تشجيع وضع و تنفيذ السياسات و التدابير الرامية الى تعزيز و توطيد دولة الحق و الديمقراطية و حقوق الانسان و النمو الاقتصادي و التشغيل و التماسك الاجتماعي و التقليص من الفقر و حماية البيئة ، بما يسهم في تحقيق الهدف طويل الأمد للتنمية المستدامة المنشودة [4].

الفرع الثالث : العلاقات السياسية الأوروبية –التونسية

---

[1] -"The EU's response to the 'Arab Spring " , European Union , Bruxelles, 16 December 2011 , P.6 , available at: http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-11-918_en.pdf , (2012-04-23).

[2] - " Réponse de l'UE au Printemps arabe: état des lieux deux ans après " , European Union , Bruxelles, le 8 février 2013, P. 8 , available at :
http://www.consilium.europa.eu/uedocs/ data/docs/pressdata/FR/foraff/135518.pdf ,(2013-05-24).

[3] -" Analysis of the Mobility Partnership signed between the Kingdom of Morocco, the European Union and nine Member States on 7 June 2013" , Euro-Mediterranean Human Rights Network , February 2014 , P. 3 , available at : http://www.statewatch.org/news/2014/feb/eu-morocco-mp.pdf ,(2014-05-12).

[4]- " مجلس الشراكة بين المغرب و الاتحاد الأوروبي يصادق على برنامج عمل لتفعيل الوضع المتقدم بين المغرب و الاتحاد الأوروبي للفترة 2013-2017 " ، متحصل عليه من :
https://www.diplomatie.ma/arab/Politique% C3%A8re/MarocetlUnioneurop%C /Default.aspx , (2015-01-22).

أعرب الاتحاد الأوروبي عقب سقوط نظام بن علي عن دعمه السياسي لتونس بشكل سريع من خلال إجرائه لمجموعة من الزيارات المنتظمة و الرفيعة المستوى بما فيها الزيارة الأولى للممثلة السامية للاتحاد الأوروبي"كاثرين أشتن " في 14 فيفري 2011 أي بعد مرور بضع أسابيع على اندلاع الثورة ، وقد أعقبتها زيارة رئيس المفوضية "باروزو" ورئيس البرلمان الأوروبي "جرزي بوزيك" و عدد هام من الموظفين السامين ، و تم حشد كافة الآليات المالية الخاصة بالاتحاد الأوروبي بسرعة بهدف الاستجابة للتحديات الجديدة ، وجرى تقديم دعم إنساني مهم لمساعدة تونس على مواجهة الأعداد الهائلة من اللاجئين الليبيين الفارين من القتال ،كما قام الاتحاد الأوروبي بتوفير الدعم المباشر لتحضير الانتخابات من خلال تقديم المساعدة الفنية إلى السلطات الانتقالية والدعم المباشر لمنظمات المجتمع المدني [1] .

دشن الاتحاد الأوروبي شكلا جديدا من التعاون مع تونس من خلال انشاء فريق عمل شهر سبتمبر 2011 لضمان تنسيق أفضل مع السلطات التونسية الجديدة و تقديم الدعم لها في اطار مساعيها الرامية لبناء نظام حكم ديمقراطي و القيام بإصلاحات اقتصادية عميقة ، و قد خصص الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية معتبرة لتونس قدرت ب 240 مليون سنة 2011 و عمد لمضاعفتها سنة 2013 لتصل الى 400 مليون أورو ،كما استفادت تونس من دفعة كبيرة للإقراض من بنك الاستثمار الأوروبي خلال الفترة 2011-2013 [2] ، و في اطار برنامج الشراكة و الاصلاح و النمو الشامل (Spring) خصص الاتحاد الأوروبي شهر أكتوبر 2012 مبلغ 25 مليون لإصلاح النظام القضائي و تقديم الدعم التقني للمؤسسات القضائية و تدريب القضاة و المحامين [3]، و مبلغ أورو 100 مليون أورو لدعم الانتقال الديمقراطي و تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني و انعاش الاقتصاد .

أثمرت الاتصالات السياسية المكثفة بين الطرفين بالتوقيع على خطة العمل الجديدة لشراكة متميزة شهر نوفمبر 2012 تستهدف تعزيز التزامات كلا الطرفين في جميع المجالات ، وخاصة فيما يتعلق بسيادة القانون والحكم الرشيد ، واحترام وتعزيز حقوق الإنسان ، و الاقتصاد و التجارة والقضايا الاجتماعية و القطاعية و الدور الأوروبي المرافق لتنفيذ الإصلاحات [4] ، و في 25 جويلية 2014 صادقت المفوضية الأوروبية على وثيقة " الاطار الموحد للدعم " و التي تضبط المحاور الرئيسية و مجالات التعاون مع تونس خلال الفترة 2014-2015 ، و تخص هذه المجالات كل من : الاصلاحات الاجتماعية و الاقتصادية من أجل دعم النمو الشامل و القدرة التنافسية و الاندماج ، و دعم مقومات الديمقراطية : العدالة و دولة القانون و الحوكمة و التنمية الجهوية و المحلية المستديمة و التماسك الاجتماعي ، و بالإضافة الى هذه المحاور سيتواصل الدعم لمساندة منظمات المجتمع المدني و السلطات المحلية و تطوير القدرات المؤسساتية في اطار تحقيق أهداف برنامج العمل ، و على مستوى الدعم المالي لسنة 2014 رصد الاتحاد الأوروبي 200 مليون أورو لتونس متأتية من أليات التمويل التالية : 127

---

[1] - "The EU's response to the 'Arab Spring " , Op., Cit , P. 7 .

[2] - Timo Behr , Op., Cit , P. 18.

[3] -Assem Dandashly ," Building a Security Community in the Neighborhood :Zooming in on the EU–Tunisia Relations " , Norwegian Institute of International Affairs , 2014 , p . 16, available at : http://brage.bibsys.no/ bitstream/handle/11250/277495/ WP-836+Dandashly.pdf?sequence=3 , (2014-10-22).

[4] -" Réponse de l'UE au Printemps arabe: état des lieux deux ans après " , Op., Cit , P.9 .

مليون أورو بعنوان البرنامج التوجيهي الوطني ، 50 مليون أورو بعنوان آلية التمويل (Spring) ، و 33 مليون أورو بعنوان آلية الاستثمار للجوار [1].

الفرع الرابع : العلاقات السياسية الأوروبية – الليبية

يسعى الاتحاد الأوروبي للعب دور ريادي في ليبيا عقب سقوط نظام القذافي اذ باشر اجراءات فورية لمعالجة الاحتياجات العاجلة و لدعم العملية الانتقالية الجارية فيها ، معتمدا على مجموعة شاملة من المشاريع طويلة الآجال ترتكز على دعم الادارة العامة و الأمن و التحول الديمقراطي و المجتمع المدني و الخدمات الاجتماعية و الهجرة غير الشرعية [2]، و في 22 ماي 2011 تعهدت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي " كاثرين أشتون " في أول زيارة لها الى طرابلس بدعم المجلس الوطني الانتقالي و بحثت مع قادته مستقبل ليبيا ما بعد القذافي كما أشرفت على الافتتاح الرسمي لمكتب الاتحاد الأوروبي ببنغازي ، و خلال مرحلة الصراع عام 2011 أنفق الاتحاد الأوروبي مساعدات انسانية بقيمة 80،5 مليون أورو ، كما قدم مساعدات هامة خلال ذات السنة بلغت 39 مليون أورو ، و 68 مليون أورو خلال الفترة 2012-2013[3] ، و خصص للفترة 2014-2015 ما بين 36 و 44 مليون موزعة كما يلي : 45 % لدعم العملية الديمقراطية ، 28 % لدعم انخراط الشباب في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية ، 16 % لقطاع الصحة ، و 11 % لدعم منظمات المجتمع المدني [4] .

أرسل الاتحاد الأوروبي بعثة لمراقبة انتخابات الجمعية التأسيسية في 7 جويلية 2012 و وفر المساعدات الفنية للسلطات الليبية لتنظيم الانتخابات البرلمانية ، و خلصت البعثة الأوروبية المكلفة بمراقبة الانتخابات الى أن العملية الانتخابية تمت بنجاح كما أشادت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي " كاترين أشتون " بالجهود المبذولة من قبل السلطات الليبية "، كما أطلق الاتحاد الأوروبي برنامج دعم الأمن و العدالة و رصد له 10 ملايين أورو يستهدف نشر مبادئ الديمقراطية و الحكم الراشد و خلق ثقافة ديمقراطية ، بالإضافة الى ذلك أطلق سلسلة من البرامج الرامية لبناء منظمات المجتمع المدني في ليبيا و خلق بيئة مواتية تسمح بإشراكها في الحوار السياسي الجاري ، و في شهر ماي 2012 نظم الاتحاد الأوروبي منتدى أوروبي –ليبي حول

---

[1]- " تونس – الاتحاد الأوروبي : امضاء مذكرة تفاهم بخصوص الاطار الموحد للدعم 2014-2015 " ، متحصل عليه من :
http://www.babnet.net/rttdetail-93466.asp , (2015-02-13).

[2] -"ENP Package – Libya", European Commission , Brussels, 27 March 2014 , P.1, available at :
http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-14-228_en.pdf , (2014-06-12) .

[3]- " Réponse de l'UE au Printemps arabe: état des lieux deux ans après " , Op., Cit , P. 7 .

[4] - " Country Strategy Paper/Multi-Annual Indicative Programme : Libya 2014-2015 " , The European Union's , P. 2 , available at :
http://eeas.europa.eu/ lybia_summary ofthestrategy_paper multi-annual_indicative_programme_2014-2015_en.pdf , (2015-06-09).

المجتمع المدني في طرابلس و بنغازي أبرز فيه سبل استفادة المنظمات الليبية من دعم الاتحاد الأوروبي [1] ، و قد أثمرت كثافة الاتصالات بين السلطات الليبية و الاتحاد الأوروبي و تعهد هذا الأخير بمساعدة ليبيا على الاندماج في المجتمع الدولي بإعلان السلطات الليبية شهر جانفي 2013 نيتها في الانضمام للاتحاد من أجل المتوسط كعضو مراقب [2].

تشكل ليبيا مجالا حيويا لصراع الدول الأوروبية الكبرى (فرنسا ، بريطانيا ، ايطاليا ، ألمانيا) ، فبريطانيا لها طموحات بالعودة الى شمال افريقيا من بوابة ليبيا كما أن لها مصالح اقتصادية كبرى بليبيا و تريد لشركاتها و مستثمريها أن يكون لهم موطئ قدم ببلد به فرص جيدة للاستثمار في حال توفر الأمن ، في حين أن ألمانيا و رغم محدودية طموح سياستها الخارجية تجاه شمال افريقيا و ليبيا لكنها تطمح للمنافسة الاقتصادية و الدخول كشريك مهم لإفريقيا عبر ليبيا ، أما ايطاليا و التي تعد البلد الأقرب تاريخيا و اقتصاديا و أمنيا لليبيا فهو غارق هو الأخر في مشاكله السياسية التي لم تنته من قرابة العشرين عاما ، و سيؤدي ضعف النظام السياسي الايطالي الى اضعاف الدور الايطالي بليبيا ، و يبدوا أن المشروع الفرنسي هو الأخطر كونه يقوم بالأساس على توتير المنطقة و جعلها محل اتهام دائم خاصة اذا ما علمنا أن فرنسا أعاقت تحالف الحكومة المالية و بعض القبائل بشمال مالي –و المتضررة من تنظيم القاعدة– على ضرب قواعد التنظيم بشمال مالي ، بل و حاولت دفع ليبيا لدفع و تحمل فاتورة حربها في مالي [3].

دفع الاضطراب الأمني الذي تشهده ليبيا بالاتحاد الأوروبي الى سحب موظفيه بشكل مؤقت من العاصمة الليبية طرابلس ، و قدرت المنظمات الانسانية الدولية أن أزيد من 2،4 مليون ليبي تضرروا من النزاع القائم ، و قد خصص الاتحاد الأوروبي شهر أوت الماضي ستة ملايين يورو لتمويل المساعدات الإنسانية الممنوحة للمتضررين ، و في المجموع خصص الاتحاد الأوروبي ما يقارب 8،7 مليون أورو منذ اندلاع النزاع منتصف العام الماضي [4]، كما تابع باهتمام بالغ المفاوضات بين الأطراف المتصارعة في ليبيا و لعب دورا هاما في دفعها باتجاه تحقيق اتفاق شامل ، و قد أشادت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي " فيدريكا موغيريني " بتوقيع أطراف الحوار الوطني الليبي في الصخيرات بالأحرف الأولى على المسودة الأممية للحل السياسي و اعتبرته " خطوة كبيرة نحو تحقيق الاستقرار و السلام في ليبيا "، و قالت " موغيريني " في بيان صدر عنها يوم 12 جويلية الماضي على موقع الاتحاد الأوروبي أن " الاتفاق الذي تم بين مجلس النواب و الممثلين المستقلين عن مصراتة يضع حلا سلميا للأزمة التي شهدتها ليبيا ، و التي تسببت خلال العام الماضي في انقسام و معاناة الشعب الليبي "، و أكدت التزام

---

[1]-"ENP Package – Libya" , Op., Cit , PP. 2-5 .

[2] -" Réponse de l'UE au Printemps arabe: état des lieux deux ans après " , Op., Cit , P. 8.

[3]- هشام الشلوي ، " سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه ليبيا " ، متحصل عليه من :
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/5/6/%D8% -%D9% A8%D9%8A%D8%A7 , (2014-11-02).

[4] - " Libya" , European Commission Humanitarian Aid , August 2015 , PP. 1-2 , available at :
http://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/factsheets/libya_en.pdf , (2015-10-23).

الاتحاد الأوروبي بدعم حكومة الوفاق الوطني عند الانتهاء من تشكيلها ، كما جددت تعهد الاتحاد الأوروبي بالمساعدة في بناء المؤسسات و السلطات المحلية و استئناف تقديم الخدمات [1].

المطلب الثاني : العلاقات الاقتصادية الأوروبية –المغاربية

أكد بيان الهيئة الأوروبية الصادر شهر ماي 2011 أن الشراكة الاقتصادية هي حجر الأساس مع دول حوض جنوب المتوسط و بخاصة دول المغرب العربي ، و جدد أهمية التعاون الصناعي و التنمية الريفية و النمو الشامل و الاستثمارات المباشرة و العلاقات التجارية ، و قد اقترح اقامة " منطقة تجارية حرة عميقة و شاملة " تتزامن مع تفكيك تدريجي لحواجز التعريفة الجمركية و تحقيق تكامل اقتصادي تدريجي ، و يكمل هذا الهدف التطوير المقترح ل " حيز مشترك للمعرفة و الابتكار " ، كما أبدى البيان الثاني الصادر عن الهيئة الأوروبية في 8 مارس 2011 اهتماما خاصا بتشجيع المشاريع الصغيرة و المتوسطة و ايجاد فرص العمل و زيادة القروض التي يقدمها الصندوق الأوروبي للاستثمار ، و توسيع عمل المصرف الأوروبي للإنشاء و التعمير في دول المنطقة المغاربية ، كما أكد البيان في ملاحظة نقدية أن الاتحاد من أجل المتوسط لم يحقق النتيجة المتوخاة و أنه في حاجة الى الاصلاح ، كي يكون وسيطا يجمع الدول و المؤسسات حول مشاريع ملموسة وفقا لمبدأ الهندسة المتغيرة ، و فيما يتعلق بقضية انتقال البشر أكد الاتحاد الأوروبي عزمه على تسهيل منح تأشيرات السفر و تطوير شراكة الانتقال القائمة و تشجيع الاتصالات بين الشعوب ، إلا أن البيان لم يعط أي تفصيلات في شأن طريقة اعمال هذا الهدف [2].

الفرع الأول : العلاقات الاقتصادية الأوروبية –الجزائرية

تعد الجزائر شريك استراتيجي للاتحاد الأوروبي بحكم مواردها وهو أكبر سوق لصادراتها مع متوسط حصة قدرها 50٪ من إجمالي تجارتها الدولية ، و يمتص السوق الأوروبي أكثر من 80 % من الغاز الجزائري الذي يلبي حوالي 15 الى 20 % من احتياجات الاتحاد الأوربي من الغاز الطبيعي ، كما يستهلك 38 % من النفط الجزائري ، و بالنظر لأهميتها الطاقوية طورت عديد الدول الأوروبية كفرنسا ايطاليا اسبانيا و البرتغال علاقات قوية مع الجزائر باعتبارها الأكثر اعتمادا على مواردها الطاقوية [3] ، للإشارة يرجع أول تعامل اقتصادي بين الجزائر و المجموعة الأوروبية الى سنوات السبعينات من القرن الماضي ، و قد تمت أولى المفاوضات سنة 1972 ، أما التوقيع الرسمي على اتفاقية التعاون و التي تهدف الى تطوير المجالين الاقتصادي و الاجتماعي فكانت في 26 أفريل 1976 ، لتتجدد المفاوضات بين الطرفين منذ 1993 بعد أن عبرت الجزائر عن نيتها في

---

[1]- " الاتحاد الأوروبي : توقيع مسودة الحوار خطوة كبيرة نحو استقرار ليبيا " ، متحصل عليه من :
http://www.assabahnews.tn/article/107057/%D8%A7%D9%84%AA%D8%AA8%D9%8A%D8%A7 , (2015-12-03).

[2]- بشارة خضر ، مرجع سابق ، ص ص 225-226 .

[3] -Mansouria Mokhefi , "Algeria –An Unsteady Partner For Europe " , P. 5 , available at :
http://www.ecfr.eu/page/-/ECFR110_ALGERIA_MEMO.pdf , (2015-02-12).

التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فحظيت بكرسي الملاحظ تجسيدا لنيتها في التوقيع على الاتفاق و قد مرت المفاوضات بمراحل صعبة تميزت بالفتور أحيانا و الانقطاع أحيانا أخرى ، ليتم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة يوم 19 ديسمبر 2001 بمقر اللجنة الأوروبية ببروكسل ، ليشكل 22 أفريل 2002 تاريخ المصادقة الرسمية على الاتفاق بمدينة فالنس الاسبانية ، و قد تمحور اتفاق الشراكة الموقع حول النقاط التالية : تدعيم الاصلاحات بهدف عصرنة و تحديث الاقتصاد ، اعادة تأهيل الهياكل القاعدية الاقتصادية ، ترقية الاستثمارات الخاصة و خاصة مناصب الشغل ، الاهتمام بالجانب الاجتماعي ، اقامة منطقة للتبادل الحر [1].

وصلت مساعدات الاتحاد الأوروبي للجزائر في إطار البرنامج التأشيري الوطني (NIP) للفترة 2007-2010 إلى 184.1 مليون يورو ، وشملت هذه المساعدات الدعم للشركات الصغيرة، والتنويع الاقتصادي، وتعزيز المؤسسات الحكومية والقانونية وتحسين التعليم ومعالجة المياه ، وتم تخصيص 172 مليون يورو إضافية للفترة 2011-2013. يشمل هذا الملف قطاعين: التنمية المستدامة والثقافة (البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتراث والثقافة)، والنمو الاقتصادي والعمالة (النقل والثروة السمكية ودعم اتفاق الشراكة)، مع التركيز الكبير على الشباب، العمالة والمجتمع المدني انسجاما مع الأولويات الأكثر إلحاحا في الجزائر [2] ، و في 15 نوفمبر 2014 كشف سفير الاتحاد الأوروبي بالجزائر " مارك سكوليل " عن اطلاق برنامج جديد يندرج في اطار دعم و تعزيز العلاقات في شتى المجالات من خلال وضعه افاق تمويل جديدة على مدار 7 سنوات و في مرحلة تمتد تحديدا بين 2014-2020 ، كما أكد المتحدث عن تخصيص ما قيمته 135 مليون أورو كمساعدات مالية لتجسيد البرنامج الجديد لصالح الجزائر الى افاق 2017[3] .

و في مجال الاستثمارات دعا الاتحاد الأوروبي الجزائر في العديد من المناسبات الى تحسين بيئة العمل و تطوير المنظومة القانونية بما يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية ، و قد أدى اصدار الجزائر للقاعدة 51/49 % في اطار قانون الاستثمار في عام 2009 الى استياء المستثمرين الأوروبيين الذين اعتبروا أنها سيؤدي الى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر [4] ، و في شهر نوفمبر 2014 أكدَ وزير الصناعة و المناجم "عبد السلام بوشوارب" سحب القاعدة 49-51 % من قانون الاستثمار الجديد ، وهذا في إطار الامتيازات الخاصة والتسهيلات المقدمة للمستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر ، خاصة أن هذه المادة كانت محل جدل واسع لدى المستثمرين الأجانب الذين طالبوا بإلغائها منذ حوالي 5 سنوات

---

[1] -Chambre Algérienne du commerce et d'industrie (CACI), **Mutations,** Revue publié par la (CACI), N°39, Janvier 2002, P.19.

[2] - "The EU and Algeria : Progress in Relations – National Indicative Programme (NIP) 2011-2013" , available at : http://www.enpi-info.eu/files/ Algeria%20press%20pack%20-%20May%202010_ENG.pdf , (2014-03-16).

[3] - " الاتحاد الأوروبي سيمنح مساعدات ب 135 مليون أورو للجزائر " ، متحصل عليه من : http://www.echoroukonline.com/ara/articles/223011.html , (2014-06-04).

[4] - Mansouria Mokhefi , Op, . Cit , P. 7 .

من تطبيقها واعتبروها عائقا للاستثمار ، فيما تعتبر هذه القاعدة أحد أهم الرهانات التي شكلت عائقا أمام انضمام الجزائر للمنظمة الدولية للتجارة.

أعلن مدير متابعة الاتفاقات التجارية و التعاون بوزارة التجارة " سعيد جلاب " عن تأجيل دخول الجزائر للمنطقة الحرة للاتحاد الأوروبي الى 2020 موضحا أن الهدف من اتخاذ هذا القرار هو منح الفرصة للمؤسسات الوطنية للتطور أكثر و تمكينها من خوض غمار المنافسة ، و في تصريح جريء خص به مجلة " الجزائر باريس " أكد رئيس بعثة الجزائر لدى الاتحاد الأوروبي " عمار بلاني " أن الجزائر " شريك مستقر و موثوق لأوروبا يتوفر على عديد الطاقات في المجالات الاقتصادية و التجارية و الطاقوية " ، مضيفا أن الجزائر " تنتظر من الاتحاد الأوروبي اقامة بعض التوازن في شراكات أوروبا من خلال تجاوز العقلية التجارية المحضة و الذهاب نحو اطار تعاقدي شامل يتمحور حول التنمية الشاملة " ، و اعتبر " بلاني " أنه و لفهم حركية العلاقات بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي و الاحاطة بدواليبها الداخلية " يجب أولا تصورها ليس كعلاقة عمودية حسب المخطط الكلاسيكي للعلاقات شمال جنوب و انما كلقاء بين طرفين تحكمهما مصالح متطابقة " ، و تابع قوله أنه " يجب أولا ارساء منطقة سلام و حسن جوار و ازدهار مشترك و بعدها الاستفادة من امتيازاتها المقارنة على الصعيد الاقتصادي و التجاري و الطاقوي ، و ذلك في ظل احترام السيادة الوطنية و توازن المصالح و خصوصيات كل طرف "[1] .

قدم وزير الشؤون الخارجية و التعاون الدولي " رمضان لعمامرة " خلال الاجتماع التاسع لمجلس الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي المنعقد شهر جوان الماضي ببروكسل حصيلة سلبية حول تنفيذ اتفاق الشراكة مؤكدا على ضرورة اجراء تقييم اخر في هذا الصدد و قال أن " الجزائر قد أعطت من خلال هذه الشراكة أكثر مما تلقت " ، معتبرا أن هذه الشراكة التي عادت بالفائدة على الاتحاد الأوروبي على مدار عشر سنوات " يجب الآن أن تفوق الطابع التجاري المحض لتصبح عملا تنمويا " ، و أضاف أن الحواجز الجمركية و غير الجمركية المفروضة على السلع الجزائرية و انخفاض الاستثمارات الأوروبي ة في الجزائر و تراجع حصص شركة سوناطراك بالسوق الغازية الأوروبية كلها عراقيل يجب تذليلها مع الطرف الأوروبي من أجل ضمان توازن الشراكة الاقتصادية الثنائية ، كما لاحظ الطرف الجزائري ضعف التخصيصات المالية الموجهة للجزائر في إطار برمجة الميزانية 2014-2017 التي لم تكن في مستوى الأهداف الطموحة في مجال دعم الحكامة و تنويع الاقتصاد ، معتبرا أن ذلك لا يعكس الامتيازات المقارنة للجزائر خاصة و أنها أهم شريك تجاري و فاعل رئيسي في حفظ الأمن بالمنطقة [2].

وفي مجال المبادلات التجارية سجلت السنوات الأخيرة تطورا هاما في حجم الواردات و الصادرات الجزائرية من و الى الاتحاد الأوروبي ، حيث سجلت الواردات الجزائرية ارتفاعا قياسيا بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005 ، كما

---

[1]- " بلاني : على الاتحاد الأوروبي التخلص من النظرة التجارية في علاقته " ، متحصل عليه من :
http://www.djazairess.com/elayem/222792 , (2015-03-17).

[2]- " الجزائر تحدد أطر علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي و تفرض الاحترام المتبادل و توازن المصالح " ، مرجع سابق .

شهدت بالمقابل ارتفاعا معتبرا في حجم الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي و هذا ما تكشفه الأرقام الواردة بالجدول الاتي :

جدول رقم (7) : المبادلات التجارية الأوربية –الجزائرية (2010–2014) (الوحدة : مليون دولار)

	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي	24،494،4	31،885	33،823،4	33،528،3	40.521.2
الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي	17،121،4	20،444،4	21،561،3	23،309،1	29.491.2

المصدر : –نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015 ، مرجع سابق ، ص ص 97–99 .

الفرع الثاني : العلاقات الاقتصادية الأوروبية –المغربية

بدأت العلاقات بين المغرب والاتحاد الأوروبي باتفاق تجاري بسيط بين المغرب والمجموعة الاقتصادية الأوربية سنة 1969 ثم توسعت لتأخذ شكل اتفاق للتعاون في سنة 1976، قبل أن تتقوى وتتعزز أكثر بعد المصادقة على اتفاقية الشراكة في سنة 1996 وخطة العمل لسياسة الجوار في سنة 2005 ، ومنح المغرب وضعا متقدما في علاقاته بالاتحاد الأوروبي في 2008 ، وجدد الاتحاد الأوروبي عزمه على الالتزام بمواكبة المغرب على المدى البعيد معتبرا أن المغرب يتميز بـ "برؤيته وانخراطه " في إطار سياسة الجوار الأوروبية و أكد دعم الخيار الاستراتيجي للمغرب في ترسيخ و تفعيل مسلسل الإصلاحات الذي انخرط فيه ، وشدد الاتحاد الأوروبي في إعلان توج الدورة الـ 11 لمجلس الشراكة بين المغرب والاتحاد الذي عقد في 16 ديسمبر 2013 ، على أن الشراكة مع المغرب تبقى ذات أهمية رئيسية بالنسبة للاتحاد الأوربي نظرا للدور الهام الذي يضطلع به في منطقة تعج بالمتغيرات وأيضا في الفضاء المتوسطي و افريقيا و اعتبر أن المصادقة على خطة العمل المشتركة الجديدة، 2013–2017 لتفعيل الوضع المتقدم يمهد لمرحلة جديدة في تطوير الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب[1] .

وقع الاتحاد الأوروبي و المغرب عديد الاتفاقيات الاقتصادية نذكر منها اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية و التي دخلت حيز التطبيق في 1 أكتوبر 2012 ، و اتفاقية الشراكة في مجال الصيد البحري و التي دخلت حيز التنفيذ شهر جويلية 2014 ، و بموجب هذه الاتفاقية ستتمكن سفن الاتحاد الأوروبي من الحصول على بعض حقوق الصيد في المياه الاقليمية

[1]- " المغرب و الاتحاد الأوروبي يراهنان على تعاون أوسع في مختلف الميادين " ، متحصل عليه من :
http://www.alquds.co.uk/?p=114681 , (2015-03-12).

المغربية مقابل مساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي لتطوير قطاع الصيد المغربي [1] ، هذا و تتواصل المفاوضات التي انطلقت بين الطرفين مطلع العام 2012 بشأن انشاء منطقة عميقة و شاملة للتجارة الحرة .

شهدت المبادلات التجارية المغربية الأوروبية على غرار باقي الدول المغاربية تطورا ملحوظا منذ 2010 ، و هذا ما تؤكده الأرقام الواردة في الجدول التالي :

جدول رقم (8) : المبادلات التجارية الأوربية –المغربية (2010–2014) (الوحدة : مليون دولار)

	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات المغربية نحو الاتحاد الأوروبي	8،731،5	10،274،4	9،726،7	11،501،8	11.014.6
الواردات المغربية من الاتحاد الأوروبي	15،168،8	17،220،5	16،974،4	18،780،6	18.225.3

المصدر : –نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015 ، مرجع سابق ، ص ص 162–164 .

الفرع الثالث : العلاقات الاقتصادية الأوروبية – التونسية

يعود تاريخ العلاقات الاقتصادية التونسية الأوروبية الى سنة 1969 حيث تم توقيع أول اتفاقية للتبادل التجاري أعقبتها اتفاقية ثانية سنة 1976 تستهدف تطوير القطاعين الاقتصادي و الاجتماعي و التعاون الأمني ، لتتم مراجعة الاتفاقية سنتي 1981 و 1986 قبل أن يقع امضاء اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 17 جويلية 1995 و التي دخلت حيز التنفيذ في 1 مارس 1998 ، و تعد تونس أول دولة مغاربية و عربية متوسطية تبرم اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي ، لتشهد العلاقة بين الطرفين تطورا ملحوظا بعد الموافقة على خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية سنة 2005 [2].

[1]- " اتفاقية الشراكة في مجال الصيد البحري بين الاتحاد الأوربي و المغرب تدخل حيز التنفيذ " ، متحصل عليه من :
http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=38008&id_type=1&lang_id=470 , (2015-04-29).

[2] - Assem Dandashly , Op., Cit , PP 8-9 .

يعد الإتحاد الأوروبي بدوله الثماني والعشرين أول شريك اقتصادي لتونس فهو يستقطب 75 في المائة من صادراته ا ويوفر 65 في المائة من وارداته ا ، و عقب سقوط نظام بن علي تعهد الاتحاد الأوروبي بدعم الحكومة التونسية الجديدة و مساعدتها على اعادة الاقتصاد الى مساره و تكييفه بما يتماشى و المعايير المعمول بها في الاتحاد الأوروبي ، و قد خصص مساعدات مالية و تقنية هامة تستهدف تلبية الاحتياجات العاجلة للاقتصاد التونسي (تقليص البطالة ، النمو الاقتصادي ، جذب الاستثمارات الخارجية ، التخفيف من اللاتوازن المناطقي) [1] ، فعلى سبيل المثال قدم سنة 2012 مساعدة مالية بقيمة 68 مليون أورو لإنعاش الاقتصاد التونسي ، و مبلغ 10 مليون أورو لتطوير قطاع الصحة و مكافحة اللامساواة ، و قد رفع الاتحاد الأوروبي السنة الماضية 2014 من دعمه المالي لتونس ليبلغ 200 مليون يورو وذلك ضمن سياسة الجوار الأوروبية ، و يعتزم هذه السنة مواصلة دعم الإصلاحات في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية خاصة و ترسيخ الديمقراطية والتنمية الإقليمية والمحلية في تونس [2] .

وقع الاتحاد الأوروبي و تونس اتفاقية بشأن تحرير قطاع النقل الجوي عرفت ب " اتفاقية السماء المفتوحة " و التي ستحل محل 24 اتفاقية ثنائية موقعة مع بين الطرفين ، و في 17 مارس 2015 وقّع وزير الخارجية التونسية " الطيب البكوش " ببروكسل بروتوكولاً جديداً لزيادة التعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي ، يمكّن تونس من المشاركة في مختلف برامج الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبية وتحديد المقترح الأوروبي بإطلاق مفاوضات حول اتفاقية تجارة حرة مع تونس ، ويعطي البرتوكول مجلس الشراكة الفرصة لإبرام اتفاق سياسي على شراكة متميزة بين تونس والاتحاد الأوروبي ، والتي تتجسد في خطة العمل الجديدة وتحديد الإجراءات ذات الأولوية حتى عام 2017، وتوفر خطة العمل هذه خارطة طريق طموحة تعكس إرادة تونس في تطوير الإصلاحات في جميع المجالات ، ومن بين نقاط هذه الخطة مسألة السموات المفتوحة بين الجانبين والتي تمكن شركات الطيران الأوروبية بتنظيم رحلاتها إلى مختلف المطارات التونسية ، إضافة إلى توفير ضمانات أوروبية للمستثمرين الأوروبيين والعالميين للاستثمار في تونس ، الأمر الذي اعتبره المحللون [*] في تونس بأن هذا التمشي الدولي الخطير يندرج في إطار ضرب كل مقومات السيادة الوطنية والقدرات الاقتصادية للبلد .

---

[1] - Ibid , P19 .

[2] -" Réponse de l'UE au Printemps arabe: état des lieux deux ans après " , Op., Cit , PP.9 -10 .

[*] - من أبرزهم "توفيق المديني " الذي يعتبر أن تحرير التجارة – وإن كان تدريجياً – بين الاتحاد الأوروبي وتونس، سوف يقود إلى بناء علاقات اقتصادية بين طرفين غير متكافئين، والحال هذه فإنها علاقات من طبيعة علاقات "المركز – الأطراف"، حيث الثقل الراجح يكون للمركز على حساب الأطراف سواء على صعيد الصادرات والواردات من السلع، والخدمات (التجارة البينية) بين الطرفين، أو على صعيد حركة رؤوس الأموال على المدى الطويل ومداخيل الاستثمار الخارجي، وبالتالي تبعية السياسة الاقتصادية والاجتماعية لتونس إلى المركز الأوروبي ، وفضلاً عن ذلك تحمل الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس آثارا سلبية مدمرة على الصناعات الخفيفة والتحويلية القائمة الآن والتي تشكل العمود الفقري للصناعة في عدد من الدول الغربية، الأمر الذي سيقذف بآلاف العمال إلى سوق البطالة ، للمزيد من التفصيل أنظر :

- توفيق المديني ، " مخاطر اتفاقية التعاون الاقتصادي بين تونس و الاتحاد الأوروبي " ، متحصل عليه من :

http://www.al-sharq.com/news/details/324018 , (2014-08-30).

شهدت المبادلات التجارية بين تونس و الاتحاد الأوربي تطورا ملحوظا حيث تضاعفت حجم الصادرات و الواردات من و الى الاتحاد الأوروبي مرات عديدة منذ التوقيع على اتفاقية الشراكة ، و تعكس الأرقام الواردة في الجدول التالي مدى ارتباط الاقتصاد التونسي بالاتحاد الأوروبي :

جدول رقم (9) : المبادلات التجارية الأوربية –التونسية (2010–2013) (الوحدة : مليون دولار)

	2010	2011	2012	2013
الصادرات التونسية نحو الاتحاد الأوروبي	10،622،9	12،428،8	10،765،7	10،805،9
الواردات التونسية من الاتحاد الأوروبي	12،038،7	12،199،0	11،569،8	11،912،0

المصدر : –نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015 ، مرجع سابق ، ص ص 92–94 .

الفرع الرابع : العلاقات الاقتصادية الأوروبية – الليبية

استبعدت ليبيا لعقود طويلة من دائرة الاهتمام الأوروبي ، لتتمتع بصفة مراقب في عملية برشلونة بعد حضورها مؤتمر شتوتغارت عام 1999 و تم الاتفاق فيه على دعم عضويتها ، ليتجدد النقاش حول امكانية الاندماج الكامل لليبيا في عملية برشلونة خلال المؤتمر المتوسطي المنعقد في لاهاي يومي 29 و 30 نوفمبر 2004 و الذي شهد تأييد عدد هام من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لفكرة الدمج ، و قد شهدت السنوات الأخيرة ما قبل سقوط نظام القذافي تحركا أوروبيا حثيثا لربط علاقات متميزة مع ليبيا بالنظر لما تمتاز به من امكانيات و موارد هامة [1] ، ويكشف الشكل التالي هذا ما يكشفه الشكل الاتي بوضوح :

يعتمد الاقتصاد الليبي على العائدات من النفط و الغاز بشكل أساسي و الذي يمثل 65% من ناتجها المحلي الاجمالي و 96 % من صادراتها و 98 % من ايراداتها ، و يعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لليبيا اذ يحتكر ما يقارب

[1] - " La Libye " , obtenu en parcourant :
http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/documents/nt/558/558842/558842fr.pdf , (2012-05-26).

70 % من اجمالي تجارتها الخارجية [1] ، و قد أدى الصراع في عام 2011 الى انقطاع مؤقت في انتاج النفط و بحلول سنة 2012 تعافى انتاج النفط ووصل الى مستويات ما قبل الثورة ، ليصل الى أدنى مستوياته مجددا بعد سيطرة الميليشيات على المنشأت النفطية سنة 2013 حيث وصل الى 160000 برميل يوميا شهر سبتمبر 2013 ، و هذا يكلف الحكومة الليبية 130 مليون دولار في اليوم الواحد كفاقد من ايراداتها ، و يحذر المراقبون من أن استمرار الاضراب الأمني في ليبيا سيؤدي الى انصراف الشركات الأوروبية و الأمريكية على السواء من الاستثمار في قطاع الطاقة [2] .

أعلن الاتحاد الأوربي في عام 2012 عن حزمة مساعدات بلغت 25 مليون أورو لدعم الاقتصاد الليبي ، كما منح مساعدة أخرى بقيمة 5مليون أورو في اطار برنامج دعم الشراكة و الاصلاح و النمو الشامل(Spring)[3]، و خصص للفترة 2011-2013 حوالي 60 مليون أورو مقسمة على النحو التالي : ما بين 30 الى 36 مليون أورو لتنمية رأس المال البشري و ما بين 24 الى 30 مليون أورو لدعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية [4] ، و يلحظ المتأمل في أرقام المبادلات التجارية الخارجية الليبية بعد الثورة أن الاتحاد الأوروبي حافظ على مكانته كشريك تجاري رئيسي لليبيا ، و هو ما يوضحه الجدول الاتي :

جدول رقم (10) : المبادلات التجارية الأوربية –الليبية (2010–2013) (الوحدة : مليون دولار)

	2010	2011	2012	2013
الصادرات الليبية نحو الاتحاد الأوروبي	29،838،9	11،267،9	32،721،4	23،400،8
الواردات الليبية من الاتحاد الأوروبي	8،273،9	2،414،1	5،760،1	8،575،4

المصدر : -نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015 ، مرجع سابق ، ص ص 152-154 .

المطلب الثالث : العلاقات الأمنية الأوروبية المغاربية

[1] Mattia Toaldo ," A European agenda to support Libya's transition " , Policy Brief , European Council On Foreign Relations , May 2014 , P. 4 , available at : http://www.ecfr.eu/page/-/ECFR102_LIBYA_BRIEF_AW_(2).pdf , (2014-07-02).

[2]- كريستوفر شيفيس ، جوفري مارتيني ، **ليبيا بعد القذافي : الدروس و الاثار المستقبلية** ، مرجع سابق ، ص 53 .

[3] -"ENP Package – Libya" , Op., Cit , P. 5.

[4] -" Libya Strategy Paper & National Indicative Programme 2011 - 2013 " , 2011 , P. 21 , available at : http://eeas.europa.eu/enp/pdf/pdf/country/2011_enpi_csp_nip_libya_en.pdf , (2012-03-21).

يسعى الاتحاد الأوروبي الى خلق جوار امن و مستقر خاصة في جنوب حوض المتوسط و خاصة في المنطقة المغاربية ، فقد أكد البيان الصادر عن الهيئة الأوروبية في 25 ماي 2011 ضرورة تكثيف الاتحاد الأوروبي لتعاونه الامني مع الجيران و " تشجيع العمل المشترك مع سياسة الجوار الأوروبية على الساحة الدولية في القضايا الأمنية الرئيسة و الدفع باتجاه عمل منسق بين الاتحاد الأوروبي و دوله الأعضاء " [1] ، و من هذا المنطلق سعى الاتحاد الأوروبي عقب الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها المنطقة المغاربية وما أفرزته من تداعيات لربط علاقات قوية مع دول المنطقة على الصعيد الأمني :

الفرع الأول : العلاقات الأمنية الأوروبية – الجزائرية

أطلق الاتحاد الأوروبي شهر سبتمبر 2011 استراتيجيه للأمن و التنمية في منطقة الساحل من أجل مواجهة تنظيم القاعدة و الجماعات التابعة له ، و قد قامت هذه الاستراتيجية على الربط بين الأمن و التنمية في حل مشاكل المنطقة ، و يعمل الاتحاد الأوربي على دمج دول المنطقة في إطار حوار فعال لإدارة فعالة التهديدات والتحديات و خاصة الجزائر من خلال تطوير سياسات مشتركة بحكم الخبرة التي تمتلكها في مجال مكافحة الارهاب ، و في عام 2011 أصبحت الجزائر عضو في المنتدى العالمي لمكافحة الارهاب بفضل خبرتها و تجربتها في التعامل مع الارهاب ، لتترأس في 15 نوفمبر 2011 أول اجتماع لمجموعة العمل حول مكافحة الارهاب بالساحل و الذي انعقد بالعاصمة الجزائرية و خلص الى ضرورة وضع استراتيجية موحدة و ممنهجة لمواجهة ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة والفقر [2] .

أكد رئيس الدبلوماسية الجزائرية " لعمامرة " خلال الاجتماع التاسع لمجلس الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي أن الجزائر " بلد مصدر للاستقرار و تريد أن تحظى بالتقدير الكامل الذي يليق بها " ، و أضاف أن " التضحيات التي قدمت في مجال مكافحة الارهاب من أجل ضمان استقرار الجزائر باعتبارها أكبر بلد عربي و افريقي لها أثر مباشر على الأمن الأوروبي " ، معتبرا أن " استقرار الجزائر هو بمثابة مساهمة في استقرار أوروبا و هذا أمر لا يقدر بثمن " ، كما جدد السيد "لعمامرة " رفض الجزائر لاحتضان قاعدة للطائرات دون طيار في اطار العملية البحرية التي أطلقها الاتحاد الأوروبي شهر ماي الماضي لمواجهة الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط [3].

أعلن الاتحاد الأوروبي مطلع شهر سبتمبر الماضي عن مشاريع مشتركة في مجال مكافحة الارهاب مع الحكومة الجزائرية مقترحا في هذا السياق مد يد المساعدة في مجال المراقبة البرية و البحرية للحدود ، و ذلك بعد سحب بعثة

---

[1]- بشارة خضر ، مرجع سابق ، ص 233 .

[2] -Martina Lagatta & Others ," Algeria's underused potential in security cooperation in the Sahel region" , Policy Department, Directorate-General for External Policies (European Parliament) , June 2013 , PP. 17-18 , available at : http://www.europarl.europa.eu /briefing_note/join/2013//EXPO-AFET_SP(2013)491510_EN.pdf , (2013-08-15).

[3]-" الجزائر تحدد أطر علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي و تفرض الاحترام المتبادل و توازن المصالح " ، مرجع سابق .

" يوبام –ليبيا " لفشلها في مراقبة الحدود الليبية مع دول الجوار [1] .

الفرع الثاني : العلاقات الأمنية الأوروبية المغربية

يرتبط المغرب بعلاقات تعاون وتنسيق قوية في المجال الأمني مع الاتحاد الأوروبي خاصة ما تعلق بم حاربة الإرهاب والجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية ، كما يحتل مكانة هامة في تقاطع الحسابات الأمنية باعتباره قاعدة متقدمة للناتو ، وجبهة دفاعية في ترتيبات الأمن المتوسطي ، و قد اتفق المغرب والاتحاد الأوروبي على تكثيف التعاون بينهما في ميدان مكافحة الارهاب وذلك خلال لقاء جمع بالرباط الوزير المغربي بالشؤون الخارجية والتعاون "يوسف العمراني" مع منسق الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب"جيل دو كيركوف" يوم 23 نوفمبر 2012 ، وقال العمراني أن الطرفين اتفقا على تبادل الخبرات في مجال الوقاية من الإرهاب ومكافحته وتعزيز الحوار السياسي حول القضايا الأمنية وخاصة حول الوضع في منطقة الساحل والمغرب العربي الذي يشكل تهديدا للسلام بالمنطقة [2] ، و في مجال مكافحة الجريمة المنظمة ثمن الاتحاد الأوروبي في البيان الختامي للاجتماع المشترك 58 للاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي المنعقد بفيينا أوائل شهر ديسمبر 2014 الجهود التي يبذلها المغرب في مجال مكافحة كل أشكال الجريمة العابرة للحدود ، وكذا تعاونه النموذجي في هذا الميدان مضيفا أن " المملكة تعتبر فاعلا رئيسيا في مكافحة الارهاب"، كما تعكس ذلك المبادرة المغربية الهولندية التي نظمت مؤتمر دولي بمراكش يومي 15 و 16 ديسمبر 2014 و تم الاتفاق فيه على استحداث مجموعة عمل جديدة تعنى بتقليص عملية تجنيد المقاتلين الارهابيين الأجانب من لدن تنظيم الدولة الاسلامية [3].

صرحت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية و السياسة الأمنية "فيديريكا موغيريني "على هامش أول زيارة رسمية لها للمغرب في 23 جويلية 2015 أن المغرب " شريك مفضل للاتحاد الأوروبي خصوصا في مجال الأمن و مكافحة الارهاب و الوقاية منه ، و كذا في مجال تدبير ظاهرة الهجرة " ، و قد هيمنت الأوضاع الأمنية التي يعيشها حوض البحر الأبيض المتوسط على المشاورات بين وزير الخارجية المغربي " صلاح الدين مزوار " و " موغيريني " ووصفت هذه الأخيرة منطقة المتوسط بكونها " أصعب فضاء في العالم خلال الوقت الراهن " ، بينما ركز نقاش الجانبين على ملفات الأمن و الاستقرار و الحد من تنامي ظاهرة النزاعات المسلحة ، و كشفت " موغيريني " أن الاتحاد الأوروبي و المغرب توصلا الى اتفاق لتسيير الأزمات بشكل مشترك مشيرة الى أن الاتفاق يتعلق بالقيام بعمليات مدنية مشتركة لحل الأزمات وليس له أي علاقة بالقيام بعمليات عسكرية ، ولم تقدم تفاصيل أخرى بشأن هذا الاتفاق و كيفية تطبيقه [4].

---

[1]- " الاتحاد الأوروبي يعوض يوبام –ليبيا بترقية التعاون الأمني مع الجزائر " ، متحصل عليه من :
http://www.al-fadjr.com/ar/national/296047.html , (2015-08-17).

[2]- " المغرب و الاتحاد الأوروبي يتفقان على مكافحة الارهاب " ، متحصل عليه من :
http://www.islammaghribi.com/%D8%A7%D9%84%D8% %D9%84-%D8% D8%AAF-82 %A8.html, (2015-02-19).

[3]- " الاتحاد الأوروبي يشيد بجهود المغرب في مجال مكافحة الجريمة العابرة للحدود " ، متحصل عليه من :
http://www.ahdath.info/?p=38133 , (2015-06-13).

[4]- " موغيريني : المغرب شريك مفضل للاتحاد الأوروبي في الأمن و محاربة الارهاب " ، متحصل عليه من :
http://aawsat.com/home/article/412106/%D9%85%DD9%8A%D8 %D9%8A%D9%86%DD8%A8 , (2015-07-12).

الفرع الثالث : العلاقات الأمنية الأوروبية التونسية

لم يسبق أن تدهورت مقومات الأمن و الاستقرار في الداخل و في المحيط الجيوسياسي لتونس كما حصل بعد الثورة بفعل تضافر عوامل عديدة لم يكن لتونس في غالب الأوقات القدرة على التحكم فيها أو الحد من انعكاساتها السلبية و خاصة ببروز الحركات الدينية المتطرفة و على رأسها انصار الشريعة ، و تحول ليبيا عقب سقوط نظام القذافي الى قاعدة خلفية للإرهاب و السلاح الموجه ضد تونس ، و بالنظر لهذه الأوضاع طغى الهاجس الأمني على العلاقات بين تونس و القوى الغربية و على رأسها الاتحاد الأوروبي ، حيث أدرج الملف الأمني كركيزة أساسية لعلاقات الشراكة التونسية الأوروبية التي تم مؤخرا تدعيمها بالتوقيع على برنامج العمل التونسي الأوروبي للفترة 2013-2017 ، و هو ينص على توسيع منطقة التجارة الحرة لكافة القطاعات الاقتصادية و الخدمية و احكام التعاون الأمني و خاصة

التحكم في حركة الهجرة السرية و مقاومة الارهاب و الجرائم الاقتصادية و الجريمة المنظمة [1] .

وقع الاتحاد الأوروبي و تونس عديد الاتفاقيات الأمنية تستهدف تعزيز التعاون في مجال مكافحة الارهاب و الهجرة و اللجوء و متابعة أوضاع اللاجئين و مكافحة الجريمة المنظمة و اصلاح القطاع الأمني ، و لعل أبرزها تلك الموقعة شهر مارس 2014 لضبط حركة الهجرة غير المنتظمة و التي يعتبرها الاتحاد الأوروبي مصدر تهديد رئيسي لأمنه ، و في سياق متصل استفادت تونس من مساعدات أوربية مالية و تقنية هامة لدعم السيطرة على الحدود التونسية ، و تجري مفاوضات حثيثة لانضمام تونس لشبكة البحر الأبيض المتوسط " فرس البحر " و هو برنامج أوروبي يهدف لتقليص ضغوط الهجرة غير الشرعية عبر البحر من إفريقيا إلى أوروبا من خلال تبادل الخبرات و المعلومات و تدريب خفر السواحل و مراقبة الحدود ... الخ [2].

أدان زعماء الاتحاد الأوروبي في البيان الختامي الصادر عن قمة الاتحاد الأوروبي في بروكسل يوم 20 مارس 2015 الهجوم الذي شنه متشددان اسلاميان على السياح في متحف باردو في 18 مارس الماضي و عبروا عن تضامنهم مع ضحاياه ، و تعهدوا بزيادة التعاون الأمني مع تونس للتصدى لهذا التهديد الارهابي المشترك لتعزيز الديمقراطية الواعدة في تونس ومساعدة تطورها الاقتصادي والاجتماعي [3] ، و أمام تصاعد هجمات التنظيمات الارهابية بتونس و عجز هذه الأخيرة عن الحد من نشاطاتها خصص الاتحاد الأوروبي شهر جوان الماضي 23 مليون أورو لدعم تونس في المجال الأمني

---

[1]- أحمد بن مصطفى ، " تأملات في دبلوماسية الأمن القومي التونسي بعد الثورة " ، متحصل عليه من :
http://www.babnet.net/festivaldetail-86459.asp , (2014-09-18).

[2] - Assem Dandashly , Op., Cit , PP. 23-24 .

[3]- " الاتحاد الأوروبي يوافق على زيادة التعاون الأمني مع تونس " ، متحصل عليه من :
http://www.radiokef.tn/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%A8%A7%D8%AF- %84%D8%AA%D8%B9/ , (2014-05-02).

حسب التصريح الذي أدلى به المدير العام بالمفوضية الأوروبية لسياسة الجوار "دانيلسون " لوسائل الاعلام بالعاصمة التونسية ، و أشار الى وجود حوار سياسي بين الاتحاد الأوروبي و تونس من محاوره الأساسية مكافحة الارهاب و الحد من أخطاره القادمة من الحدود و من التنظيمات الارهابية المهددة للأمن في تونس قائلا "نحن و تونس نقتسم العيش في منطقة مترابطة و أمن دول الجوار مع الاتحاد الأوروبي من أمن الدول الأوروبية " [1] .

الفرع الرابع : العلاقات الأمنية الأوروبية الليبية

يمثل الوضع الأمني المضطرب في ليبيا تهديدا للأوروبيين بسبب وجود تنظيمات سلفية جهادية و تصدير الهجرة غير الشرعية ، فضلا عن احتمال وجود نقص حاد في امتدادات الغاز و البترول الليبي لبعض دول الاتحاد ، و هو ما دفع بالقوى الكبرى الى الاتفاق في قمة مجموعة الثمانية المنعقدة بايرلندا الشمالية سنة 2013 على تقديم الدعم لليبيا في مجال الأمن من خلال اطلاق برنامج لتدريب الجيش الليبي و تطويره ، و اقترحت فرنسا تدريب ما يصل الى 3000 من رجال الشرطة الليبية و هو ما يعكس المخاوف الفرنسية من تداعيات الفوضى التي تشهدها ليبيا على منطقة الساحل و استخدام الأراضي الليبية كملاذ أمن للجماعات المتطرفة .

و بهدف حماية الحدود أبرمت ليبيا اتفاقية مع شركة "سيليكس " الايطالية لتدعيمها بالخبرات الفنية و التقنية للسيطرة على الحدود الليبية و خاصة منطقة الجنوب الشرقي ، و في ذات السياق قدم الاتحاد الأوروبي معونة مالية بقيمة 130 مليون أورو لليبيا تستهدف تطوير مقدراتها للسيطرة على حدودها من خلال تقديم المساعدة التقنية و اطلاق برامج لتدريب شرطة الحدود و موظفي الجمارك [2] ، و في شهر ماي 2013 أرسل الاتحاد الأوروبي بعثة الى ليبيا لمدة عامين و عرفت ببعثة " Eubam" مقرها طرابلس تهدف الى تحسين و تطوير أدارة الحدود البرية و الجوية و البحرية للبلاد من خلال تقديم المشورة و التدريب و التوجيه لنظرائها الليبيين ، و خصصت للبعثة ميزانية سنوية قدرت ب 26 مليون أورو [3] ، إلا أن الاتحاد الأوروبي قام مطلع شهر سبتمبر الماضي بسحب البعثة بعد فشلها في مراقبة الحدود الليبية مع دول الجوار .

تظل قضية مكافحة الارهاب هاجسا مشتركا بين دول الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية و يشكل انتشاره في ليبيا و شمال افريقيا عموما و من ثم توغله بالعمق الافريقي ضغطا كبيرا على الاتحاد الأوروبي في ظل تراجع الدور الأمريكي حول العالم ، اذ يشكل الجنوب الليبي ملاذا امنا للجماعات المتطرفة و مسرحا للصراع على منافذ التهريب (السلاح ، السلع ، الهجرة غير الشرعية ، المخدرات) بين مجموعات مسلحة عربية و أخرى من التبو و الطوارق ، و في ظل هذا الوضع تنامت

---

[1]- " الاتحاد الأوروبي خصص 23 مليون أورو لدعم تونس في المجال الأمني " ، متحصل عليه من :
http://ar.webmanagercenter.com/2015/06/12/91991/ %84%D8%A7%D8%A %AF%D8%B9%D9%85/, (2015-10-11).

[2] - Mattia Toaldo ," A European agenda to support Libya's transition " , Op., Cit , PP. 6-7 .

[3] - EU Integrated Border Assistance Mission in Libya(Eubam Libya) , Common Security And Defence Policy , January 2015 , available at :
http://eeas.europa.eu/csdp/missions-and-operations/eubam-libya/pdf/factsheetlibya_en.pdf , (2015-11-19).

مخاوف قطاعات واسعة من الأوروبيين من خطر تنظيم داعش الذي تصاعدت نشاطاته في الفترة الأخيرة ، وقد حذر وزير الدفاع الفرنسي " جان ايف لودريان " من أن " الجنوب الليبي تحول الى وكر أفاع للمتشددين الاسلاميين يستخدمه الجهاديون للحصول على السلاح و تجنيد العناصر " [1] ، و من جانبها قالت الناطقة باسم الممثلة العليا للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي "كاثرين راي " أن " تنظيم داعش موجود في ليبيا ويمثّل خطرًا جسيمًا على استقرار هذا البلد ، ويعد عاملاً من عوامل انعدام استقرار ليبيا الرئيسية حاليا ".

طالبت ليبيا الشركاء الدوليين و على رأسهم الاتحاد الأوروبي بدعمها في مكافحة الهجرة غير الشرعية و استجابة لذلك قدم الاتحاد الأوروبي مساعدة مالية قدرت ب 30 مليون أورو موجهة لدعم الفئات الضعيفة ، المساعدة الإنسانية في مراكز الاحتجاز وبرامج العودة الطوعية[2] ، و في 3 جوان 2015 اجتمعت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي "فيديريكا موغيريني " ونظيراها البريطاني "فيليب هاموند" والايطالي "باولو جنتيلوني " في بروكسل الأربعاء مع نظيرهم الليبي "محمد الدايري" للتباحث في مسألة رفض الحكومة الليبية عزم الاتحاد الأوروبي تشكيل قوة بحرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في المتوسط ، ووصف بيان مكتب "موغيريني " الاجتماع بأنه كان بناء ا جدا مؤكدا أن الاتصالات مع الليبيين والأمم المتحدة وشركاء أساسيين في المنطقة ستتواصل [3].

عموما يمكن رصد برامج الاتحاد الأوروبي الموجهة لدعم القطاع الأمني في ليبيا فيما يلي [4]:

-بعثة يوبام(Eubam) : تهدف لتعزيز أمن الحدود الليبية (30 مليون أورو).

-برامج اصلاح قطاع الأمن و سيادة القانون (10 مليون أورو) .

-دعم بناء القدرات من أجل الاستجابة للأزمات و التحقيق في الجرائم (4،3 مليون أورو) .

-دعم السلطات الليبية لإدارة مخازن الأسلحة التقليدية و الذخيرة (5 مليون أورو) .

-ازالة الذخائر غير المتفجرة لخلق بيئة امنة (5 مليون أورو) .

مع ذلك لا يبدو الاتحاد الأوروبي قادرا على تقديم الكثير لليبيا ، فهو غارق في أزماته الاقتصادية العاصفة التي تحد من قدرته على الفعل سواء على المستوى السياسي أو العسكري .

---

[1]- هشام الشلوي ، " سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه ليبيا " ، مرجع سابق .

[2] - Mattia Toaldo , Op ., Cit , P.6 .

[3]- " اجتماع وزاري أوروبي ليبي في بروكسل حلو الهجرة غير الشرعية " ، متحصل عليه من :
http://www.alquds.co.uk/?p=351692 , (2015-04-12).

[4] - "ENP Package – Libya" , Op,. Cit, P. 4.

خلاصة القول ، توفر التحولات السياسية الجارية في المنطقة المغاربية فرصة للاتحاد الاوروبي لتولي زمام القيادة و لإجراء عملية اعادة تقويم استراتيجي لسياسته و لتأكيد نفسه فاعلا متماسكا و ثابتا و موثوقا ، فللاتحاد الأوروبي مصالح حيوية في المنطقة المغاربية و لاشك أن مستقبله يكمن في جنوبه المباشر .

المبحث الثاني : انعكاسات التحولات السياسية الجارية في المنطقة المغاربية على علاقات دولها بالولايات المتحدة

تخضع التصورات الأمريكية منذ عقد التسعينات من القرن الماضي لمنطقة المغرب العربي بشكل مرجعي لرؤية وزير الخارجية السابق " هنري كيسنجر " الذي وضع تقسيما اداريا لمناطق العالم ألحق بموجبه المنطقة المغاربية بمنطقة الشرق الأوسط ، و بقيت على اثره نفس درجة الاهتمام بمنطقة المغرب العربي الى عهد الرئيس الحالي"باراك أوباما " ، فقد أدركت الولايات المتحدة أن في الشمال الافريقي دول ذات مواقع جيوستراتيجية تجعلها مؤهلة لجذب الأطراف الدولية الفاعلة و تمكنها من أن تكون في موقع مؤثر في العلاقات مع القوى الكبرى ، و عقب اندلاع موجة الاحتجاجات في دول المنطقة سنة 2011 سارعت الولايات المتحدة الى تعزيز علاقاتها بالدول المغاربية ، فقد عملت على عقد حوارات و نقاشات مع القادة المغاربة حول القضايا السياسية و الأمنية و الاقتصادية و تتسع لتشمل :

-دعم المبادرات الأمريكية للترويج للديمقراطية .

-توثيق التحالف بين الولايات المتحدة و دول المنطقة لتأمين الشمال الافريقي من أي أنشطة ارهابية خاصة بوجود خلايا ارهابية موالية لتنظيم القاعدة في المنطقة .

-تأمين ابار النفط (ليبيا و الجزائر) و ضمان تدفقها في الأسواق الأمريكية ، اذ ترتبط الاستراتيجية الأمريكية كثيرا بأمن الطاقة لدرجة جعلت بعض المحللين يصفونها ب " الامبريالية النفطية الجديدة " ، و هي التي تمثل جوهر التحرك الأمريكي في عصر العولمة و ان كان ذلك يعتمد ظاهريا على تحرير التجارة الدولية و نشر اقتصاد السوق .

نستعرض في ما يلي محاور العلاقات الأمريكية -المغاربية ما بعد 2011 :

المطلب الأول : العلاقات السياسية الأمريكية –المغاربية

بدأت الولايات المتحدة تؤكد على خطاب التغيير الديمقراطي استجابة لما بات يعرف بالربيع العربي و ذلك بعد ادراكها خطورة التغيير الذي يجتاح المنطقة المغاربية و العربية عموما فتحدثت بصورة ايجابية و حماسية عن دعم الديمقراطية ، إلا أن دبلوماسيتها العامة أربكت استراتيجيتها الجديدة المحسوبة و الأكثر تعقيدا ، و التي تباينت بحدة بل و تناقضت مع خطابها ، فقد حافظت ادارة أوباما على السلوك الامبريالي الجوهري تجاه العرب على الرغم من الاختلاف الحاد بين الاستراتيجية الجديدة و سابقتها (في أثناء ادارة بوش الابن) من ناحية مقاربتها و وسائلها و نطاقها ، و سرعان ما أعادت توجيه استراتيجيتها نحو الأسس المبدئية القديمة الخاصة بالمنطقة العربية من خلال تعزيز نظام المحسوبية لديها المتمحور حول العملاء

الاقليميين القدامى منهم و الجدد ، ما يضاعف نفوذها الجيوسياسي و مصالحها الاقتصادية ، لذا تحاول عبر علاقاتها السياسية بدول المغرب العربي أن ترصد عن كثب مسار التغيير و تراقب نطاق التحول و مساره عبر سياسة التدخل من وراء الكواليس بكل الوسائل المتاحة ولاسيما بواسطة الضغوط

الدبلوماسية و الأسلحة و الحوافز الاقتصادية ، و فيما يلي عرض مختصر للعلاقات السياسية الأمريكية بدول المغرب العربي بعد 2011 :

الفرع الأول : العلاقات السياسية الأمريكية –الجزائرية

شهدت العلاقات الجزائرية الأمريكية انتعاشا كبيرا منذ العام 2001 ، و على نفس نهج ادارة بوش تسعى ادارة أوباما الحالية لتطوير العلاقات بين البلدين عبر اطلاق الحوار الاستراتيجي الثنائي شهر أكتوبر 2012 بهدف تعميق و توسيع التعاون في مجالات عدة على رأسها مكافحة الارهاب [1] ، و عقب موجة الاحتجاجات التي شهدتها بعض المدن الجزائرية دعت واشنطن المسؤولين الجزائريين الى تبني اصلاحات سياسية جادة مؤكدة دعمها التام للحكومة الجزائرية ، و قد أشاد الرئيس باراك أوباما بالقرار الجزائري الصادر في 23 فيفري 2011 و المتضمن رفع حالة الطوارئ المعلنة بالبلاد منذ 1992 و صرح بالقول " نحن نتطلع الى قيام الحكومة الجزائرية بخطوات اضافية لتمكين الشعب الجزائري من ممارسة كامل حقوقه بما في ذلك حرية التعبير و تكوين الجمعيات و التجمع " [2]، و في ماي 2012 اعتبرت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة " هيلاري كلينتون " أن الانتخابات التشريعية لسنة 2012 " خطوة مرحب بها للتقدم نحو الاصلاح الديمقراطي " ، لكنها أكدت لاحقا أن الجزائر " لا يزال أمامها القيام بالكثير لدعم الحقوق العالمية و خلق مساحة لمنظمات المجتمع المدني " [3].

و بخلاف المغرب ، سجلت الدبلوماسية الجزائرية مواقف تباينت في الكثير من المرات مع السياسة الخارجية الأمريكية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر أدان الرئيس الجزائري بوتفليقة التدخل العسكري في العراق و دعى الى سحب القوات الأجنبية منه ، رفض التطبيع مع اسرائيل و ادانة العمليات العسكرية الاسرائيلية في قطاع غزة شهري ديسمبر 2008 و جانفي 2009 ، كما عبرت الجزائر سنة 2010 عن استيائها الشديد بعد ادراج اسمها ضمن قائمة الدول 14 التي يخضع رعاياها الى تفتيش اضافي عند سفرهم للولايات المتحدة [*] ، فضلا عن انتقادها للعمليات العسكرية للحلف الأطلسي في ليبيا العام

---

[1] - Alexis Arieff , " Algeria: Current Issues ",Congressional Research Service , November 18, 2013, P. 13, available at : https://www.fas.org/sgp/crs/row/RS21532.pdf , (2014-03-02).

[2] - Alexis Arieff , " Algeria: Current Issues ",Congressional Research Service , January18 , 2012, P.4, available at : http://fpc.state.gov/documents/organization/183737.pdf , (2013-05-11).

[3] - Alexis Arieff , " Algeria: Current Issues ",Congressional Research Service, January 18 , 2013 , P. 14, available at : http://fpc.state.gov/documents/organization/203732.pdf , (2013-09-14).

[*]- لتتراجع بعدها واشنطن و تصدر قرارا شهر أفريل 2010 يقضي بشطب اسم الجزائر من قائمة الدول 14 و اعفاء رعاياها من الخضوع لنظام التفتيش الأمني الخاص في المطارات الأمريكية ، أنظر :

2011 [1] ، و في 7 جويلية الماضي استدعت وزارة الخارجية الجزائرية سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر " جوان بولاشيك " على خلفية تقرير حول وضع حقوق الانسان في العالم لسنة 2014 ، و تم اطلاع السفيرة برأي الحكومة الجزائرية حول هذا التقرير و تقييمها له ، و في بيان صادر لها أكدت وزارة الخارجية الجزائرية أن هذا التقرير " يعد فيما يتعلق بالجزائر امتدادا لتوجه بيروقراطي يميل لاستنساخ ألي لصور نمطية و مراجع بالية و تقييمات مغرضة و استنتاجات مفرطة في التبسيط" [2].

و في 18 أفريل 2015 صرح وزير الخارجية الجزائرية " لعمامرة " بواشنطن في ختام أشغال الدورة الثالثة للحوار الاستراتيجي الجزائري- الأمريكي بالقول " أن الحوار الاستراتيجي الجزائري –الأمريكي حقق نتائج ايجابية وواعدة " ، و أضاف أن "الجزائر مرتاحة من تطور الحوار الاستراتيجي مع واشنطن و النتائج المحرز عليها الى حد الساعة " ، و على المستوى السياسي أكد " لعمامرة " أن الجزائر وواشنطن طورتا الشراكة الاستراتيجية في العديد من القضايا مجددا تمسك الجزائر بتدعيم التعاون السياسي و الاقتصادي و الأمني مع واشنطن [3]، للتذكير أن الجولة الأولى لهذا الحوار تمت بواشنطن سنة 2012 و جرت الجولة الثانية بالجزائر العاصمة سنة 2014 ، و على غرار باقي الدول المغاربية و العربية استفادت الجزائر من مساعدات أمريكية في مجالات عدة خلال السنوات الأخيرة ، و يبرز الجدول التالي قيمة هذه المساعدات خلال السنوات الست الأخيرة :

جدول رقم (11) : المساعدات الأمريكية للجزائر خلال الفترة 2009 –2014

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة المساعدات (مليون دولار)	1،8	2،6	9،8	10،9	2،5	2،6

–Alexis Arieff , " Algeria: Current Issues ", November 18, 2013, Op,. Cit , P.16.

الفرع الثاني : العلاقات السياسية الأمريكية– المغربية

تعد المملكة المغربية الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة في العالم العربي و الشمال الافريقي ، فالموقع الجغرافي المتميز المطل على المحيط الأطلسي و البحر المتوسط و ارثه التاريخي و موقعه السياسي و الدبلوماسي من خلال شبكة علاقاته الأوروبية و اللاتينية الجيدة جعله يحتل مكانة متميزة في أولويات المخططات الأمريكية لمستقبل وجودها و مصالحها

- Alexis Arieff , " Algeria: Current Issues ",Congressional Research Service , January18 , 2012, Op,. Cit ,P. 16.

[1] - Alexis Arieff , " Algeria: Current Issues ",Congressional Research Service , November 18, 2013, Op,. Cit , P. 14 .

[2]- " الخارجية الجزائرية تستدعي السفيرة الأمريكية " ، متحصل عليه من :
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/248329.html , (2015-02-11).

[3]- " لعمامرة : الحوار الاستراتيجي الجزائري الأمريكي حقق نتائج ايجابية وواعدة " ، متحصل عليه من :
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150409/36433.html , (2015-06-12).

الاستراتيجية في المنطقة العربية و الافريقية خاصة ، مع وجود العدد الكافي من القواعد الجوية و البحرية الأمريكية في المغرب [1] ، ووسط الاضطرابات التي شهدتها المنطقة العربية منذ أوائل العام 2011 سعى النظام المغربي لاعتبار الشراكة مع الولايات المتحدة كأداة لتقوية دورها في المنطقة و تعزيز مصالح السياسة الأمريكية فحثت هذه الأخيرة على تعميق علاقاتهما الثنائية ، وتوج ذلك بالإعلان عن الحوار الاستراتيجي الثنائي الذي بدأ في عام 2012 و اشتمل على محاور عدة أبرزها دعم جهود الاصلاح الديمقراطي و تنفيذ مضمون الدستور المغربي الجديد ، و تعزيز النمو الاقتصادي و التنسيق بشأن العدالة الجنائية ، و منع الانتشار النووي و مكافحة الارهاب و تعزيز الاستقرار الاقليمي [2]

صرح ممثل وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية "وليام بيرنز " شهر مارس 2011 أن " الشراكة بين الولايات المتحدة و المغرب تمثل أولوية قصوى في ادارة الرئيس أوباما " مضيفا أن " التغييرات الهامة التي تشهدها المنطقة العربية تحتم على الولايات المتحدة تعميق الحوار الاستراتيجي مع المغرب لمواجهة التحديات التي أفرزتها عبر العمل المشترك على مكافحة الارهاب و تعزيز النمو الاقتصادي مما سيساهم في استقرار و أمن المنطقة " ، و يعكس تصريحه اعترافا أمريكيا بأهمية العلاقات مع المغرب و تقديرا للإصلاحات الكبيرة التي قام بها الملك محمد السادس و تعاونه الوثيق مع الولايات المتحدة و الذي أثمر التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة ، تعيين المغرب كحليف استراتيجي و الاستفادة من مساعدات عسكرية و انمائية معتبرة ، و في ذات السياق تؤكد وثيقة صادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية في سنة 2012 أن " المغرب بلد مهم لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، ووفقا لذلك فإن السياسة الأمريكية تجاه المغرب ثابتة و قوية" ، و يدعم تقرير الكونغرس السنوي هذا التقييم مشيرا الى أن"المغرب حليف رئيسي في دعم الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في القارة الافريقية " [3].

أكد المغرب دعمه الدائم لمختلف مبادرات السياسة الخارجية الأمريكية الهامة [*] ، اذ أنهى علاقته الدبلوماسية مع ايران في عام 2009 و أعرب عن تأييده التام لجهود الولايات المتحدة و المجتمع الدولي في ليبيا منذ العام 2011 ، كما شارك في مجموعة أصدقاء سوريا و عقب حصوله على مقعد عضو غير دائم في مجلس الأمن بادر المغرب بتقديم مشروع قرار بشأن

---

[1]- مجيد كامل حمزة،« العلاقات المغربية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من أيلول العام 2001 وآفاقها المستقبلية»، مرجع سابق،ص ص 121-122.

[2] -Alexis Arieff , " Morocco : Current Issues " ,Congressional Research Service , January 15, 2015 , P. 11, available at : http://pennyhill.com/jmsfileseller/docs/RS21579.pdf , (22-03-2015).

- see also :

- Alexis Arieff , " Morocco : Current Issues " ,Congressional Research Service , October18, 2013 , P. 13, available at: https://www.fas.org/sgp/crs/row/RS21579.pdf , (16-09-2014).

[3] - " Morocco-US Strategic Dialogue : Consultation , Coorperation , Progress " , Moroccan American Center For Policy ,2012 , PP . 1-2 , Available at : http://moroccoonthemove.com/wp-content /2014/02/SR_USMoroccoStrategicDialogue.pdf , (2013-02-11).

[*]- كان للنظام المغربي دورا هاما في الترتيبات السياسية و الأمنية الأمريكية و الاسرائيلية في المنطقة عبر دعمها أو المشاركة فيها ، فقد كان للحسن الثاني دورا محوريا في عقد اللقاءات بين مصر و اسرائيل و التي أفضت الى عقد اتفاقية "كامب ديفيد" عام 1979 ، و عمل العاهل المغربي أيضا على تأييد عقد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 ،و كان أول دولة عربية أدانت غزو العراق للكويت سنة 1990 ، و كما تبنى عقد مؤتمر الدار البيضاء الاقتصادي العام 1994 ، و شارك في الترتيبات و المبادرات الأمنية و العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة و المجموعة الأوروبية في اطار الدفاع المشترك للحلف الأطلسي في البحر الأبيض المتوسط و المحيط الأطلسي ، أنظر : - مجيد كامل حمزة ، مرجع سابق ، ص 124 .

سوريا ، و هو ما يفسر اشادة المسؤولين الأمريكيين في العديد من المناسبات بالدور الريادي للمغرب في قضايا دولية هامة على غرار تصريح "كلينتون " الذي شكرت فيه وزير الخارجية المغربي على " الدور الهام الذي لعبته المغرب سواء في اطار الجامعة العربية أو داخل مجلس الأمن " [1].

أحدث مشروع القرار الأمريكي المتعلق بتوسيع مهمة "المينورسو " سنة 2013 لتشمل مراقبة حقوق الانسان في اقليم الصحراء الغربية رد فعل قوي للدبلوماسية المغربية ، حيث استدعى القصر الملكي جميع القوى السياسية و أصدر بيانا عبر فيه عن رفضه توسيع مهمة " المينورسو " و اعتبره انحرافا أمريكيا عن القواعد المنظمة لتوازنات الصراع في المنطقة ، كما اتجهت دبلوماسية المغرب الى استثمار شبكة العلاقات الدولية التي نسجها حول قضية الصحراء و تلا ذلك الاقدام على سحب الثقة من المبعوث الأممي للصحراء " كريستوفر روس " و هو ما رفضته الادارة الأمريكية ، كما ألغى المغرب مناوراته العسكرية مع الولايات المتحدة و التي يطلق عليها " الأسد الافريقي " سنة 2013 ، و بمجرد سحب الولايات المتحدة مقترحها عاد الحديث عن استئناف مناورات الأسد الافريقي ، و نقل عن وزير الدفاع الأمريكي " تشاك هاغل " قوله " لا يمكن أن نجازف بحليف رئيسي مثل المغرب " [2] ، و بذلك تمكن المغرب من تجاوز الأزمة التي أحدثها المشروع الأمريكي بنجاح ، للإشارة استفاد المغرب خلال الخمس سنوات الاخيرة من مساعدات أمريكية هامة لدعم مسار الاصلاحات الديمقراطية و التخفيف من حدة الفقر و تطوير القدرات العسكرية و التجارية و مكافحة الارهاب ، هذا و يوضح الجدول التالي حجم المساعدات الأمريكية للمملكة المغربية خلال السنوات الخمس الاخيرة :

جدول رقم (12): المساعدات الأمريكية للمملكة المغربية خلال الفترة 2010-2015

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قيمة المساعدات (مليون دولار)	35,396	34,141	41,237	31,105	34,076	30,900

-Alexis Arieff , " Morocco: Current Issues " , Op.,Cit , P. 13.

الفرع الثالث : العلاقات السياسية الأمريكية –التونسية

شهدت العلاقات السياسية الأمريكية التونسية تطورا كبيرا في أعقاب الثورة التونسية ، و عقب الهجوم الارهابي الذي تعرضت له السفارة الأمريكية بتونس في 14 سبتمبر 2012 أصدرت الحكومة الأمريكية في اليوم الموالي تحذيرا من السفر الى

[1] - " Morocco-US Strategic Dialogue : Consultation , Coorperation , Progress " , Op, . Cit , P . 7.

[2]- كمال قصير، " محمد السادس بأمريكا : سعي لإعادة التوازن للعلاقات " ، مركز الجزيرة للدراسات ، نوفمبر 2013 ، ص 4 ، متحصل عليه من:
http://studies.aljazeera.net/ResourceGalleryDocuments/2013/11/26/2013Mohamad%20USA.pdf , (2014-02-04).

تونس ، و قد قدمت السلطات التونسية اعتذارها رسميا و تعهدت بإيقاف المتورطين و محاكمتهم ، و في نوفمبر 2013 صرح مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي أن تواجد أنصار الشريعة في تونس و تحالفه مع تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي يشكل تهديدا كبيرا للمصالح الأمريكية و الغربية خصوصا في السفارات و الفنادق و المنشآت الدبلوماسية [1].

و خلال زيارته لتونس في 18 فيفري 2014 أوضح وزير الخارجية الأمريكي"جون كيري " أن زيارته تهدف بالأساس الى توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين و العمل على ربط علاقات أوثق بينهما و تعهد " بالوقوف مع تونس و دعمها في مسارها الانتقالي " ، لتشهد العلاقات التونسية الأمريكية تدشينا للحوار الثنائي الاستراتيجي في 4 أفريل 2014 حيث استقبل الرئيس أوباما رئيس الحكومة التونسي " مهدي جمعة " مؤكدا "استعداد بلاده لمواصلة دعم تونس للمضي قدما نحو مسيرة التحول الديمقراطي و تنمية التعاون في العديد من المجالات الاقتصادية و الأمنية و الثقافية " ، و من أهم النتائج المترتبة على زيارة رئيس الحكومة التونسي قرار الحكومة الأمريكية الغاء التحذير من السفر الى تونس المفروض منذ 15 سبتمبر 2012 [2].

توجت زيارة الرئيس التونسي "قايد السبسي" الى واشنطن في 21 ماي 2015 بالتوقيع على مذكرة الشراكة الإستراتيجية بعيدة المدى بين البلدين في المجالات الاقتصادية والتربوية والثقافية والأمنية والدفاعية ، وجاء في نص المذكرة "أن مكتسبات الثورة التونسية والانتقال الديمقراطي الذي تعيشه تونس تمثل فرصة غير مسبوقة لإرساء تعاون أكثر صلابة وتنوع بين تونس والولايات المتحدة الأمريكية " ، وتولى التوقيع على هذه المذكرة من الجانب التونسي محسن مرزوق الوزير المستشار لدى رئيس الجمهورية وعن الجانب الأمريكي جون كيري وزير الخارجية ، و الأكيد أن ما يهم الولايات المتحدة الأمريكية من تونس والذي يبقى دائما ضمن الاتفاقيات السرية غير المعلنة هو حرص الإدارة الأمريكية على أن تمنحها تونس الضوء الأخضر لإقامة قيادة عسكرية أمريكية (أفريكوم) على أراضيها ، لاسيما بعد أن رفضت الجزائر هذا الطلب الأمريكي [3].

اتسمت المساعدات الأمريكية لتونس قبل 2011 بالمحدودية و التواضع ، لتشهد ارتفاعا كبيرا بعد الثورة حيث خصصت ادارة "أوباما " ميزانية هامة لتونس في اطار سلسلة من البرامج و المبادرات الجديدة ، و هذا ما توضحه الأرقام الواردة في الجدول الاتي :

جدول رقم (13): المساعدات الأمريكية لتونس خلال الفترة 2011–2016

---

[1] - Alexis Arieff ,Carla E.Humud ," Political Transition In Tunisia" , Congressional Research Service, October22 , 2014, P. 12 , Available at : http://www.refworld.org/pdfid/54660d6d4.pdf , (2014-12-16).

[2] - Alexis Arieff ,Carla E.Humud ," Political Transition In Tunisia" , Congressional Research Service , February 10 , 2015 , P. 14, Available at : https://www.fas.org/sgp/crs/row/RS21666.pdf , (2015-06-11).

[3]- توفيق المديني ، " الشراكة الاستراتيجية بين تونس و أمريكا " ، متحصل عليه من :
http://www.al-sharq.com/news/details/339463#.VeGMc7Jsc7I , (2014-11-05).

السنـــة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة المساعدات (مليون دولار)	138،62	251،92	125،06	63،48	96،75	134،40

-Alexis Arieff ,Carla E.Humud ," Political Transition In Tunisia" , February 10, 2015, Op ,. Cit , P.17.

الفرع الرابع : العلاقات السياسية الأمريكية – الليبية

تحتل ليبيا موقعا هاما ضمن الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة و سياستها الاقليمية بإفريقيا ، و قد طبع التوتر و الاضطراب تاريخ العلاقات الأمريكية الليبية بسبب دعم هذه الأخيرة – حسب المنظور الأمريكي – للتنظيمات الارهابية عبر العالم فضلا عن تدخلها في العديد من الصراعات الاقليمية ، و انتقاد القذافي الدائم للسياسة الأمريكية و تدخلها في الشؤون العربية و دعمها اللامحدود لإسرائيل ،كل ذلك شكل نقاطا للخلاف وصلت حد المواجهة المباشرة بين الولايات المتحدة و القوات المسلحة الليبية ، و عقب حادثة لوكاربي فرضت عقوبات اقتصادية و دبلوماسية على ليبيا ، لتشهد سنة 2003 انفراجا في العلاقة بين البلدين بعد قرار القذافي بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل و عن دعم التنظيمات الارهابية و منح تعويضات مالية كبيرة لضحايا لوكاربي [*] ، و أسفر هذا القرار عن تحول سريع وواضح في العلاقات بين البلدين بعد رفع العقوبات و استئناف العلاقات التجارية و عودة الشركات النفطية الأمريكية لسوق الطاقة في ليبيا [1] .

و مع اندلاع الاحتجاجات الشعبية في ليبيا مطلع شهر فيفري 2011 و القمع الذي ووجهت به من قبل النظام الليبي وصف الرئيس الأمريكي "أوباما" أعمال العنف التي يقوم بها النظام الليبي ب "الفاحشة " و صرح بالقول " أن أمريكا بصدد البحث عن الخيارات الممكنة للرد على هذه الأزمة " ، و بدوره استنكر حلف الأطلسي أعمال العنف في ليبيا و ذلك في اجتماعه الطارئ الذي عقد في 25 فيفري [2]، و في أعقاب ذلك قررت القوى الغربية سلب الشرعية الدولية مبكرا من نظام القذافي و مواجهته عسكريا ثم اسقاط نظامه ، فقد تغيرت الأمور فجأة و بدا أن الولايات المتحدة أكثر عداءا و كرها

---

[*]-يمكن ارجاع هذا التحول الجوهري في السياسة الليبية الى جملة من الأسباب نوجزها في الاتي :
-ادراك النظام الليبي -بعد سقوط الاتحاد السوفياتي و تغير الأوضاع الدولية - أنه لا يمتلك القدرة على الصمود و الاستمرار .
-سعي ليبيا لإزالة و تغيير الصورة الذهنية السلبية لدى القوى الغربية و لاسيما امريكا لدوره في دعم النظم الثورية و الحركات التمردية في السابق .
-الرغبة في الخروج من دائرة العزلة الدولية و العودة الى التفاعل في المحيط الدولي ، لأن العقوبات أدت الى تقويض قدرة ليبيا على تصدير النفط الذي يشكل المصدر الرئيسي لدخلها القومي ، اذ خسر الاقتصاد الليبي ما يقارب 8 بليون دولار جراء العقوبات .
-استيعاب القذافي لما حدث للنظام العراقي و هو ما جعله يتبنى سياسة معتدلة و توافقية تبقي على نظامه ، للمزيد من التفصيل أنظر :
- نوار محمد ربيع ، « التوجهات الجديدة في السياسة الليبية نحو الولايات المتحدة الأمريكية » ، **المجلة السياسية و الدولية** ، العراق : الجامعة المستنصرية ، العدد 2 ، 2006 ، ص ص 114-115 .

[1] - Christopher M. Blanchard , Jim Zanotti , " Libya : Background and U.S. Relations " , Congressional Research Service , February 25, 2011 , PP. 32-33 , available at : http://digital.library.unt.edu/ark:/67531/metadc103187/m1/1/highresd/RL33142_2011Feb25.pdf , (2012-11-2).

[2] -Ibid , P. 5 .

للقذافي و انتقلت من موقع اعادة تأهيل القذافي و الارتباط المصلحي معه الى المناداة بسلب الشرعية عن نظامه و مواجهته بالقوة [1].

سعت ادارة أوباما في أعقاب سقوط نظام القذافي للحد من الدور الأمريكي و عدم الاشتراك بشكل كبير في عملية بناء الدولة في ليبيا ، مع التركيز فقط على الحفاظ على المصالح الأمريكية بها و حمايتها ، و يشير فحص أرقام المساعدات الأمريكية المباشرة لليبيا الى أنها كانت أعلى في عام 2010 و بلغت 29،6 مليون دولار في حين لم تتجاوز 24،9 مليون دولار عام 2012 [2] ، و قد أدى الهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي و مقتل السفير و ثلاثة موظفين أمريكيين في 11 سبتمبر 2012 ، و الصراع بين الميليشيات الليبية و تنامي التهديدات الارهابية –بظهور تنظيم أنصار الدولة الإسلامية – الى ارتفاع أصوات في الكونغرس تحذر من الاثار المترتبة على استمرار الصراع في ليبيا و تدعوا الى اعادة النظر في السياسة الأمريكية تجاه ليبيا خاصة بعد انهيار العملية الانتقالية عام 2014 [3] .

و قد وعدت ادارة أوباما بتقديم 20 مليون دولار كمساعدات لليبيا سنة 2016 ، علما أن هذه الاخيرة استفادت من مساعدات هامة منذ العام 2011 –إلا أنها غير كافية بالنظر لحجم الأضرار التي لحقت بالبنية التحية في ليبيا و الأوضاع الأمنية المتدهورة فيها – و هذا ما توضحه الأرقام الواردة في الجدول التالي :

جدول رقم (14) : المساعدات الأمريكية لليبيا منذ 2011

السنـــة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة المساعدات (مليون دولار)	163،564	38،496	38،653	5،901	15،50	20

Christopher M. Blanchard , " Libya: Transition and U.S. Policy", August 3, 2015 , Op,. Cit , P.19 .

المطلب الثاني :العلاقات الاقتصادية الأمريكية –المغاربية

[1]-يوسف محمد الصواني ، « الولايات المتحدة و ليبيا : تناقضات التدخل و مستقبل الكيان الليبي » ، مرجع سابق ، ص 12 .

[2] - Matthew T. McWhorter , " Understanding the Libyan Uprising and U.S. Foreign Policy Response ", December 2013 , P. 11 , available at :
https://www.umb.edu/ /94UnderstandingtheLibyan_Uprising_andUSForeignPolicyResponse.pdf , (2014-2-12).

[3] - Christopher M. Blanchard ," Libya: Transition and U.S. Policy", Congressional Research Service , August 3 ,2015 , P. 15 , available at :
https://www.fas.org/sgp/crs/row/RL33142.pdf , (2015-10-11).

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها بالدول المغاربية الى الاستحواذ على السوق المغاربية و محاولة قطع الطريق على أي هيمنة اقتصادية أخرى ، و ذلك في اطار مساعيها الرامية لخلق واقع اقتصادي دولي تهيمن عليه منظومتها القانونية عبر تعميم النموذج الأمريكي ، و فيما يلي عرض موجز لواقع العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع دول المنطقة المغاربية :

الفرع الأول : العلاقات الاقتصادية الأمريكية –الجزائرية

تتسم العلاقات الاقتصادية بين واشنطن والجزائر باحتلال المحروقات صدارة المبادلات التجارية ، حيث تمثل 95 %من قيمة الصادرات الجزائرية للولايات المتحدة الأمريكيةِ ، و ذلك برغم ابرام الطرفين عديد الاتفاقيات الاقتصادية التي هدفت لتطوير و تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين خارج قطاع المحروقات و زيادة حجم الاستثمارات ، فعلى سبيل المثال لا الحصر وقعا الطرفين شهر جويلية 2001 على الاتفاق الاطار للاستثمار ، فضلا عن انشاء غرفة التجارة الأمريكية بالجزائر سنة 2002 و تأسيس مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي في 16 سبتمبر 2002 ،كما وقع البلدين سنة 2007 على اتفاقية تقضي بالتعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، و في عام 2012 انتقدت الولايات المتحدة القيود التي تفرضها القوانين في الجزائر على الاستثمار الأجنبي ،كما انتقدت سيطرة القطاع العام على الاقتصاد الجزائري ، و شهد شهر ديسمبر 2012 مناقشات ثنائية أبدت فيها الولايات المتحدة رغبتها في تقديم المساعدة للجزائر و دعم انضمامها لمنظمة التجارة العالمية لأن ذلك سيساهم في ازالة العديد من العراقيل و الحواجز الجمركية مما ينشط التبادل التجاري بين البلدين [1].

و في 16 فيفري 2015 انعقدت الدورة الثالثة للاتفاق الاطار الجزائري الأمريكي للتجارة و الاستثمار ، و الذي شكل بحسب ممثل الولايات المتحدة للتجارة المكلف بأوروبا و الشرق الأوسط " دانيال مولاني " انطلاقة جيدة لتعزيز علاقات الأعمال خارج المحروقات و لتقليل العقبات التي لازالت تعرقل الاستثمار في الجزائر ، و أكد أن تنويع الاقتصاد الجزائري " جهد تسانده الولايات المتحدة لأنه سيؤدي حتما على المدى الطويل الى مزيد من السلم و الاستقرار في الجزائر و في كل المنطقة ، كما أنه سيسمح بتقوية علاقاتنا الاقتصادية " [2] ،كما أشار المتحدث الى أهمية مراجعة السلطات الجزائرية للإطار القانوني و التدابير المنظمة للنشاطات الاقتصادية في مختلف القطاعات ، مشددا على أن استقطاب الاستثمارات الأجنبية مرهون باستقرار المنظومة القانونية ، و اعتبر أن " الهدف من الاتفاقيات الثنائية مع الجزائر هو " العمل على رفع الحواجز بين الفاعلين في المجال الاقتصادي و ترك مجال اختيار قطاعات الاستثمار للمتعاملين الاقتصاديين أنفسهم " ،كما أكد المسؤول الأمريكي على ضرورة

---

[1]- Alexis Arieff , " Algeria: Current Issues ",Congressional Research Service , November 18, 2013, Op,. Cit , P.15.

[2]- " مسؤول أمريكي : الولايات المتحدة تعرب عن دعمها للجزائر في تنويع اقتصادها " ، متحصل عليه من :
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150218/30875.html , (2015-02-13).

العمل على تجسيد اتفاقية الاطار حول التجارة و الاستثمار "تيفا " التي اعتبرها فضاء لتقريب الرؤى بين أطراف العلاقات التجارية الاقتصادية بين متعاملي البلدين[1].

و في المجال الفلاحي تم التوقيع في 31 ماي الماضي على ست مذكرات تفاهم لإنشاء مشاريع مشتركة بين البلدين ، و قد وصف المستثمرون الأمريكيون القطاع الفلاحي في الجزائر ب " القطاع الواعد " الى جانب قطاعات أخرى كالخدمات و الصناعة ، و قد عبرت الولايات المتحدة عن رغبتها في ابرام اتفاقية التجارة الحرة مع الجزائر مماثلة لتلك التي وقعتها مع المغرب و الأردن و غيرها من البلدان الأخرى ، يذكر أن 114 شركة أمريكية في حالة نشاط بالجزائر ، و تشير اخر الاحصائيات الى أن معدلات التبادل التجاري بين البلدين قدرت سنة 2014 ب 7،5 مليار

دولار حيث قدرت الواردات الجزائرية ب 2،85 مليار دولار و الصادرات ب 4،7 مليار دولار[2].

جدول رقم (15) : المبادلات التجارية الأمريكية –الجزائرية (2010–2014) (الوحدة : مليون دولار)

	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات الجزائرية نحو الولايات المتحدة	13.830.0	15.122.3	10.781.6	5.335.3	4.745.1
الواردات الجزائرية من الولايات المتحدة	2.116.7	2.175.7	1.770.6	2.368.6	2.850.0

المصدر :– " نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015 " ، صندوق النقد العربي ، ص ص 97–99 ، متحصل عليه من :

http://www.arabmonetaryfund.org/sites/Statistics/Economic%20Statistics%20Bulletin%202015.pdf

الفرع الثاني : العلاقات الاقتصادية الأمريكية – المغربية

أكد الرئيس الأمريكي باراك أوباما و الملك محمد السادس عقب لقائهما في 22 نوفمبر 2013 في البيت الأبيض أن الولايات المتحدة و المغرب عازمان على العمل معا من أجل النهوض بتنمية بشرية و اقتصادية للمملكة ، وأكدا على الوقع الايجابي ل "ا لميثاق الأول لحساب تحدي الألفية " الذي سجل نجاحا معتبرا في إحداث مناصب الشغل و النمو

[1]- " واشنطن تستعرض عراقيل الاستثمار في الجزائر " ، متحصل عليه من :
http://www.elkhabar.com/press/article/7762/%D9%88%D8%A786%D8%B7%D9%86-% 8%B1/ , (2015-09-11).

[2] - Farid Messaoud ," Coopération: Les Américains s'intéressent à l'investissement hors hydrocarbures en Algérie", obtenu en parcourant :
http://www.reporters.dz/cooperation-les-americains-s-interessent-a-l-investissement-hors-en-algerie,(2013-1-1)

الاقتصادي و التنمية البشرية على صعيد البلد ككل ، و أبرز الرئيس أوباما الاستراتيجية التنموية الجديدة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للفترة 2013 – 2017 ، و التي تم وضعها من أجل مساعدة الحكومة المغربية على بلوغ أهدافها في الإصلاح و الاستجابة لحاجيات المواطنين المغاربة ، و ترتكز هذه الاستراتيجية على : تحسين ولوج الشباب إلى الشغل و المشاركة المواطنة في الحكامة و استكمال الأطفال لتعليمهم الابتدائي ، كما شهدت زيارة الملك المغربي للولايات المتحدة توقيع اتفاقيتين ، تهدف الاتفاقية الاولى على المساعدة المتبادلة في المجال الجمركي و توسيع التعاون الثنائي في مجال كشف تبييض الأموال و الغش الجمركي و جرائم مالية أخرى ، أما الاتفاقية الثانية فتنص على تسهيل المبادلات بهدف تعزيز اتفاقية التبادل الحر التي تجمع بين الولايات المتحدة الأمريكية و المغرب[1].

يعد المغرب أول شريك للولايات المتحدة بالمنطقة المغاربية ، حيث تم التوقيع على اتفاقية التبادل الحر عام 2004 و التي دخلت حيز التنفيذ العام 2006 ، و بحسب المملكة المغربية فإن الاتفاقية من شأنها ادماج الاقتصاد المغربي في المنظومة الاقتصادية الدولية و الدفع بالإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية ، و تأهيل المقاولة المغربية و دعم قدرتها التنافسية و جلب الاستثمارات الأجنبية و تكثيف التحولات التكنولوجية ، أما الولايات المتحدة فتسعى عبر هذه الاتفاقية الى تقوية تواجدها الاقتصادي و اضعاف النفوذ الأوروبي في المملكة المغربية و الشمال الافريقي كله [2]، و قد أكد مساعد ممثل الولايات المتحدة للتجارة المكلف بأوروبا و الشرق الأوسط " دانييل مولاني " –على هامش اجتماع الدورة الرابعة للجنة المغربية الأمريكية المشتركة المكلفة بتتبع اتفاقية التبادل الحر و الذي احتضنته الرباط في 20 فيفري 2015 –أن الحصيلة الاقتصادية لاتفاقية التبادل الحر بين المغرب و الولايات المتحدة في تطور مستمر ، و أن البلدين حققا نتائج ايجابية جدا ، و قال " نعمل وفق مبدأ رابح رابح الذي وضعه المغرب و الشركات و المقاولات الأمريكية تدرك أهمية الشراكة التجارية مع المغرب الذي يتيح فرصا كبيرة للاقتصاد الأمريكي " ، يذكر أن الدورة الرابعة التي شارك فيها مستثمرون و فاعلون اقتصاديون مغاربة و أمريكيون اهتمت بمناقشة آليات تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة المتمثلة في الولوج الى الأسواق اضافة الى التعاون الثنائي في مجال تكثيف فرص الشغل و قضايا البيئة و الملكية الفكرية و تسوية النزاعات التجارية ، و المساعدة التقنية التي توفرها الولايات المتحدة للمغرب في مجالات صناعة الطائرات و التكنولوجيات المتطورة [3] .

يذكر أن المبادلات التجارية بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية تضاعفت بنحو ثلاث مرات خلال الفترة ما بين 2006 و2013، لتصل إلى أزيد من 4،26 مليار دولار أمريكي، مقابل 1،33 مليار دولار أمريكي فقط سنة 2006 ، و بذلك سيبقى الملف الاقتصادي بين المملكة المغربية و الولايات المتحدة أحد أهم أوجه التقارب بين البلدين على المدى

---

[1]- "نص البيان المشترك بين الولايات المتحدة و المملكة المغربية في أعقاب لقاء القمة بين الرئيس أوباما و الملك محمد السادس" ، متحصل عليه من:
http://www.maroc.ma/ar/%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%D9%86-%D9D8%A9 , (2015-03-01) .

[2]- مجيد كامل حمزة، مرجع سابق ، ص 139 .

[3]- " مسؤول أمريكي : الحصيلة الاقتصادية لاتفاقية التبادل الحر مع المغرب في تطور مستمر " ، متحصل عليه من :
http://www.almaghribia.ma/%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D8%AF%D8%A9/0/--/195705.html , (2015-01-16).

القريب و المتوسط ، و يوضح الجدول التالي حجم المبادلات التجارية الامريكية المغربية في الفترة الممتدة من 2010 الى 2014 :

جدول رقم (16) : المبادلات التجارية الأمريكية المغربية (2010–2014) (الوحدة : مليون دولار)

	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات المغربية نحو الولايات المتحدة	601،8	946،9	894،2	918،6	991.1
الواردات المغربية من الولايات المتحدة	2،501،3	3،745،5	2،900،3	3،363،3	2.172.1

–المصدر : نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015 ، مرجع سابق ، ص ص 162–164 .

الفرع الثالث : العلاقات الاقتصادية الأمريكية – التونسية

أكد رئيس الحكومة التونسي في كلمة ألقاها أمام غرفة التجارة الأمريكية العربية في 2 أفريل 2014 أن " تونس أرض مفتوحة للمستثمرين و بها عوامل جوهرية للاستثمار مثل المناخ التجاري الملائم و الانفتاح السياسي الجديد " ، كما أكد الرئيس "أوباما " خلال اللقاء الذي جمعه برئيس الحكومة التونسي "مهدي جمعة " على ضرورة توطيد العلاقات الثنائية في مجالي التجارة و الاستثمار و تعهد بمنح تونس ضمان لقرض ثان بقيمة 500 مليون دور لتسهيل دخولها الى أسواق المال العالمية ، و تمكينها من مواجهة التحديات الاقتصادية على المدى القصير و دعم الخطة الاصلاحية لرئيس الحكومة التونسي [1].

و في 5 مارس 2015 صرحت وزيرة التجارة الأمريكية عقب لقاءها بالرئيس التونسي أن " تونس في حاجة الى ثلاث اصلاحات اقتصادية و هي ، أولا تبسيط و توضيح مجلة الاستثمار المعقدة لإعطاء اشارة واضحة للمستثمرين ، و ثانيا اصلاح النظام البنكي الذي يجب أن يكون واضحا و شاملا لتفادي الافلاس و التمكن من رسملة البنوك و بعث مؤسسات جديدة ، و ثالثا تونس بحاجة الى نصوص ضريبية و جمركية واضحة لإدماج الاقتصاد غير المهيكل في الدورة الاقتصادية " ، كما أعلنت أن وكالة التعاون الدولي الأمريكي

[1] -"Recent Visit By Tunisian Prime Minister Breaks New Ground In US –Tunisia Cooperation " , PP. 3-5 , available at : http://www.nusacc.org/pressreleases/14TUNISIA-PMprEN.pdf , (2014-08-12).

ستساعد تونس على بعث 25 ألف موطن شغل خلال العام القادم ، و فيما يتعلق بتفعيل اتفاقية التبادل الحر بين البلدين قالت أنها " تكتسب أهمية بالغة و سيعمل البلدان على النظر في هذه النقطة على المدى القصير ... ولكن على تونس القيام بالإصلاحات الهيكلية قبل انجاز التبادل الحر"[1] .

و فيما يتعلق بالمبادلات التجارية بين البلدين فقدت عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة و هذا ما توضحه الأرقام الواردة في الجدول التالي :

جدول رقم (17) : المبادلات التجارية الأمريكية التونسية (2010-2013) (الوحدة : مليون دولار)

	2010	2011	2012	2013
الصادرات التونسية نحو الولايات المتحدة	388،6	276،2	326	397،2
الواردات التونسية من الولايات المتحدة	896،1	881،1	798،6	798،4

المصدر : -نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015 ، مرجع سابق ، ص ص 92-94 .

الفرع الرابع : العلاقات الاقتصادية الأمريكية – الليبية

تعد ليبيا من أهم البلدان المنتجة للنفط و تبلغ حصتها الحالية 2 % من المنتج عالميا ، و قد قدرت وكالة الطاقة الأمريكية أن احتياطي النفط الليبي ارتفع من 48 مليار برميل الى 74 مليار برميل ، و بذلك تحتل ليبيا المركز الخامس عالميا في احتياطات النفط الصخري بعد روسيا و أمريكا و الصين و الأرجنتين ، و أوضحت الوكالة أن الكمية الجديدة تضاف الى المخزون لترفع العمر الافتراضي لإنتاج النفط الليبي من 70 عاما الى 112 عاما ، كما كشفت الوكالة عن ارتفاع احتياطات الغاز الليبي الى ثلاثة أضعاف ، حيث بلغ 177 تريليون قدم مكعب بعد أن كان 55 تريليون قدم مكعب و ذلك بإضافة 122 تريليون قدم مكعب من الاحتياطي القابل للاستخراج من الصخور [2]، و هذا ما يفسر الأهمية الحالية و المستقبلية لليبيا ضمن الاستراتيجية الأمريكية .

وقعت ليبيا في 18 ديسمبر 2013 اتفاقية مع الولايات المتحدة تقضي بتنظيم التجارة و الاستثمار بين البلدين و صرح وزير الاقتصاد الليبي السابق " مصطفى أبو فناس " أن هذه الاتفاقية " تؤكد رغبة البلدين في تحقيق قدر أكبر من المبادلات التجارية

---

[1]- " وزيرة التجارة الأمريكية : تونس بحاجة الى ثلاثة اصلاحات اقتصادية " ، متحصل عليه من :
http://www.assabahnews.tn/article/100410/%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%A7% 86 , (2015-01-12).

[2]- يوسف محمد الصواني ،«الولايات المتحدة و ليبيا : تناقضات التدخل و مستقبل الكيان الليبي » ، مرجع سابق ، ص 9 .

" ، و أوضح أنه بموجبها سيتم تأسيس مجلس ليبي أمريكي للتجارة و الاستثمار لفتح مجال الاستثمار الأمريكي بالبلاد [1]، و بهدف استعادة الأموال الليبية المجمدة في أمريكا شكلت "حكومة الأزمة" في 29 أوت الماضي وفدا وزاريّا لإجراء محادثات بهذا الشأن مع الإدارة الأمريكية ، وقالت الحكومة في بيان لها على موقعها الرسمي ، إنه " من المقرر أن يجري الوفد الوزاري الليبي محادثات مع الجانب الأمريكي بناءً على الدعوة المقدمة من لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي المتعلقة بمساعدة ليبيا ، في حلحلة المشاكل التي تواجهها والاستفادة من الأموال الليبية المجمدة " ، وكان مسؤول بالخزانة الأمريكية كشف لصحيفة "لوس أنجلوس الأمريكية " عام 2011 عن تجميد بلاده لأكثر من 34 مليار دولار في إطار العقوبات ضد نظام القذافي وكبار مسؤوليه ، وسلّمت الإدارة الأمريكية للمجلس الوطني الانتقالي السابق 700 مليون دولار فقط من هذه المبالغ لشراء مواد إغاثة ومساعدات إبان حرب التحرير ، للإشارة تبلغ قيمة الأموال الليبية المجمدة في الخارج نحو 165 مليار دولار موزعة على عدة دول وفق تقديرات المجلس الوطني الانتقالي ، ولم تتمكن الحكومات الليبية المتعاقبة من استعادة كثير منها منذ تجميدها بقرار من مجلس الأم ن [2]، و سيؤدي استرجاع هذه المبالغ المالية الهامة و توظيفها بعقلانية و رشادة الى تحقيق قفزة كبيرة في الاقتصاد الليبي .

للإشارة شهدت المبادلات التجارية الامريكية الليبية تطورا ملحوظا في السنوات الاخيرة و هذا ما توضحه الأرقام الواردة في الجدول التالي :

جدول رقم (18) : المبادلات التجارية الأمريكية الليبية (2010–2013) (الوحدة : مليون دولار)

	2010	2011	2012	2013
الصادرات الليبية نحو الولايات المتحدة	1،988	605،8	2،321،9	2،325،7
الواردات الليبية من الولايات المتحدة	731،8	315،7	602،6	920،7

المصدر : نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015 ، مرجع سابق ، ص ص 152–154 .

المطلب الثالث : العلاقات الأمنية الأمريكية –المغاربية

[1]- " ليبيا توقع اتفاقية تيفا للتجارة مع الولايات المتحدة " ، متحصل عليه من :
http://www.eanlibya.com/archives/23094 , (2014-06-18).

[2]- " حكومة الأزمة تبحث استعادة الأموال الليبية المجمدة لدى أمريكا " ، متحصل عليه من :
http://www.ajwa.net/news/view/201506 , (2014-12-07).

يثير المغرب العربي الذي يعد نقطة الارتكاز الجغرافي اهتماما متزايدا من جانب الولايات المتحدة التي تسعى الى تعزيز وجودها على حساب العلاقات المتميزة مع أوروبا طارحتا فكرة اقامة قواعد عسكرية في دول المنطقة تكون أداتها للتدخل السريع في القارة الافريقية في اطار الاستراتيجية الأمريكية الخاصة بالحرب الاستباقية و مكافحة الارهاب ، و هذا ما يفسر اهتمامها المتزايد بتعميق علاقاتها في المجال الأمني مع دول المنطقة خاصة عقب موجة الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها مطلع العام 2011 :

الفرع الأول : العلاقات الأمنية الأمريكية – الجزائرية

أطلقت الولايات المتحدة حوار عسكري مشترك مع الجزائر منذ العام 2005 لتنمية الخبرات و تبادلها و التعاون المشترك لمكافحة الارهاب ، و يظهر تصريح الجنرال " وليام وارد " رئيس القيادة الأمريكية الأفريقية "أفريكوم " بعد اجتماعه بالرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة شهر نوفمبر 2009 الرغبة الأمريكية الجامحة لتعميق التعاون في المجال الأمني مع الجزائر ، حيث صرح بالقول أن " الولايات المتحدة مصممة على تحسين و تعزيز علاقاتها الثنائية بالجزائر و العمل بشكل وثيق في العديد من المجالات خاصة الجانب الأمني " ، كما أشاد بحنكة الجزائر في التعامل مع مختلف القضايا الاقليمية المتعلقة بالأمن و مكافحة الارهاب،و بدوره صرح منسق وزارة الخارجية الأمريكية "دانيال بنجامين "على هامش زيارته للجزائر شهر جويلية 2010 بالقول " أن الولايات المتحدة ممتنة جدا للجهود المبذولة من قبل الجزائر في مجال مكافحة الارهاب سواء في شمال افريقيا أو منطقة الساحل أو في أي مكان اخر " [1].

و في مارس 2011 أطلقت الولايات المتحدة مجموعة الاتصال الثنائي مع الجزائر لمكافحة الارهاب و تحديد سبل تعميق التعاون الأمني ، و قد وصفتها السفارة الأمريكية بالجزائر بأنها " لحظة تاريخية لتطوير العلاقات الأمنية بين البلدين "، يذكر أيضا أن الجزائر قد شاركت في مبادرة الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الارهاب و التي أطلقتها الولايات المتحدة سنة 2008 و تهدف المبادرة الى تنسيق الجهود و تحسين قدرات حكومات المنطقة لمواجهة العنف و التطرف [2]، و لدى زيارته للجزائر مطلع شهر أفريل 2015 أبرز كاتب الدولة الأمريكي " جون كيري " الدور الايجابي الذي تلعبه الجزائر على الصعيد الاقليمي و الدولي لاسيما اسهامها المعتبر في مكافحة الارهاب ، كما عكست زيارة مدير الاستعلامات الأمريكية " جيمس كلابر " للجزائر في 28 أوت الماضي عمق و نوعية التعاون الذي تطمح واشنطن للوصول اليه مع الجزائر في ظل الوضع الأمني المضطرب في دول الجوار ، فواشنطن تعتمد على الجزائر كشريك استراتيجي في المنطقة حيث تقوم بمهام التكوين و

[1] - Alexis Arieff , " Algeria: Current Issues ",Congressional Research Service , February 22, 2011, P.16 , available at: https://www.essex.ac.uk/armedcon/story_id/Algeria-%20Current%20Issues.pdf , (2012-6-13).

[2] - Alexis Arieff , " Algeria: Current Issues ",Congressional Research Service , November 18, 2013, Op,. Cit , P. 14.

التجهيز و تبادل المعلومات في اطار هيئة الأركان المعروفة باسم "سيموك " المتواجدة في تمنراست و المتخصصة في محاربة الارهاب عبر منطقة الساحل ، وقد أنشئت باقتراح من الجزائر وكذلك المركز الإفريقي للدراسات والأبحاث حول الإرهاب أنشئ بالجزائر العاصمة[1].

الفرع الثاني : العلاقات الأمنية الأمريكية – المغربية

منحت الولايات المتحدة صفة الحليف الاستراتيجي للمغرب خارج حلف الناتو عام 2004 تقديرا للعلاقات الوثيقة التي تجمع البلدين لاسيما في المجال الأمني ، اذ يجري البلدان منذ العام 2007 مناورات عسكرية مشتركة سنويا تعرف ب " الأسد الافريقي " تستهدف تطوير المهارات الميدانية والقتالية للقوات المشاركة ، كما يستفيد المغرب سنويا من مساعدات أمريكية عسكرية و مالية هامة لتطوير مقدراته العسكرية و تدريب قوات الأمن و حماية الحدود و مكافحة الارهاب [2]، و من نماذج هذه المساعدات أيضا نشير الى قيام مكتب وزارة الخارجية الامريكية بتمويل برنامج لتحسين نظام السجون في المغرب بهدف التخفيف من حدة توظيف الفكر المتطرف لنزلاء السجون المغربية [3] ، ووصف تقرير مكتب مكافحة الارهاب التابع لوزارة الخارجية الأمريكية الصادر بتاريخ 18 أوت 2011 التعاون الأمريكي المغربي بالقوي و جاء فيه " أن السلطات المغربية نجحت في عرقلة العديد من الهجمات الارهابية ضد المصالح الأمريكية و الغربية بفضل الجهود التنسيقية مع الولايات المتحدة خاصة على المستوى التكتيكي " [4].

و في 2 سبتمبر 2012 وقعت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة " هيلاري كلينتون " و نظيرها المغربي " سعد الدين العثماني " مذكرة تفاهم للتعاون الموسع في عدة مجالات خاصة الأمنية منها ، و قالت كلينتون إن الولايات المتحدة تتطلع إلى المغرب "ليكون رائدا ونموذجا" في المنطقة ، كما أكدت عزم الولايات المتحدة على الاستمرار في تنفيذ برامج التدريب العسكري و توفير المعدات المتعلقة بأمن الحدود و الموانئ [5]، يذكر أن البلدين وقعا على اتفاق عسكري يمنح لقوات الانتشار السريع الأمريكية تسهيلات للمرور تشمل مطار الدار البيضاء و المطار العسكري لسيدي سليمان ، كما يسمح للقوات الأمريكية بالاستخدام اللوجستي للقواعد المغربية ، و بالمقابل استفاد المغرب من مساعدته في بناء الجدار الأمني في الصحراء الغربية [6].

---

[1]- " مدير الاستعلامات الأمريكية في الجزائر لتعميق التعاون الأمني " ، متحصل عليه من :
http://al-fadjr.com/ar/national/312831.html , (2015-03-12).

[2] - Eric V. Thompson , Will McCants ," Partners Against Terror: Opportunities and Challenges For US-Moroccan Counterterrorism Cooperation " , CNA's Institute for Public Research, November 2013, P. 1 , available at :
http://moroccoonthemove.com/wp-content/uploads/CNAUSMoroccoCTCooperation.pdf ,(2013-12-22).

[3] -Ibid , P. 4 .

[4] - Carol Migdalovitz , Op,. Cit , P. 27 .

[5] - Eric V. Thompson , Will McCants , Op,. Cit , P. 5 .

[6]- مجيد كامل حمزة،« العلاقات المغربية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من أيلول العام 2001 وآفاقها المستقبلية »، مرجع سابق، ص 128 .

و قد أشارت مذكرة تبرير ميزانية الكونغرس لعام 2012 أن " الجيش المغربي يشكل قوة اضافية هامة لمبادرات الولايات المتحدة الرامية لتعزيز الاستقرار في القارة الافريقية ...اذ يساعد بدوره في تدريب عدة جيوش افريقية اخرى في مدارسه و مرافقه التدريبية و هو ما يساهم في ارساء السلم و الامن في شمال افريقيا ككل ... " [1] ، و حسب ما نشرته وزارة الخارجية الأمريكية مطلع العام 2015 قررت الحكومة الأمريكية تخصيص مساعدات تصل الى 5 ملايين دولار للمغرب ، للإشارة قدرت المساعدات التي حصل عليها المغرب في سنة 2014 ب 7 ملايين دولار فيما بلغت قيمة المساعدات العسكرية التي تلقاها برسم سنة 2013 أكثر من 7 ملايين دولار ، بينما سنة 2011 بلغت المساعدات العسكرية التي تلقاها المغرب 8 ملايين دولار ، في الوقت الذي سجلت سنة 2010 تسلم المغرب أكبر مبلغ مساعدات خلال السنوات الخمس الأخيرة ، إذ وصلت قيمة ما قدمته الحكومة الأمريكية 9 ملايين دولار كمساعدات عسكرية [2] ، و يمكن ارجاع هذا الاهتمام الأمريكي الكبير بقضية الأمن المغربي الى الارتباط القوي للمملكة بالمصالح الأمريكية ، فمع التطورات الاقليمية و التهديدات الأمنية الجديدة أصبحت السياسة الأمريكية تنحو منحا جديدا يتمثل في ربط الأمن المغربي بالمفهوم الجديد للأمن القومي الأمريكي الذي يرمي الى القضاء على أسباب التهديد قبل وقوعه .

الفرع الثالث : العلاقات الأمنية الأمريكية –التونسية

عرفت تونس منذ العام 2011 تنامي ملحوظ للهجمات الارهابية ضد أهداف حكومية و سياحية و غربية لعل أبرزها الهجوم على مقر السفارة و المدرسة الأمريكية في 14 سبتمبر 2012 ، و كذا الهجوم على متحف البارادو مؤخرا ، تبعا لذلك صنفت الولايات المتحدة أوائل العام 2014 " أنصار الشريعة" ضمن قائمة التنظيمات الارهابية و دعت الى ضرورة توثيق تعاونها الأمني مع تونس و تقديم دعم لوجستي أمني و برامج تكوين للمؤسسة الأمنية [3]، و في هذا السياق أكد رئيس الحكومة التونسي على هامش زيارته لواشنطن شهر أفريل 2014 أن تونس لا يمكنها الفوز في حربها على الارهاب بمفردها قائلا " علينا أن نتعاون مع الدول الصديقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية لأن خطر الارهاب يمثل تهديدا عالميا و لابد أن يكون الحل شاملا و عالميا " [4].

و قد خصصت الولايات المتحدة في الفترة الممتدة من 2011 الى 2014 ما يقارب 167 مليون دولار كمساعدات أمنية لتونس تستهدف تحسين قدراتها لمكافحة الارهاب ، تعزيز أمن الحدود و اصلاح القطاع الأمني ، و في ظل الاضطرابات الأمنية التي تشهدها تونس مؤخرا تعتزم الولايات المتحدة رفع ميزانية مساعداتها الأمنية لتونس الى 142 مليون

---

[1] -" Morocco-US Strategic Dialogue : Consultation , Coorperation , Progress " , Op, . Cit , P .4 .

[2]- " أمريكا تخصص 5 ملايير دولار كمساعدات عسكرية مباشرة للمغرب في 2015 " ، متحصل عليه من :
http://journane.ma/info/archives/5397 , (2015-12-16).

[3] - Alexis Arieff ,Carla E.Humud ," Political Transition In Tunisia" , October22 , 2014 , , Op,. Cit, P. 13.

[4] -"Recent Visit By Tunisian Prime Minister Breaks New Ground In US –Tunisia Cooperation " ,, Op,. Cit, P. 4 .

دولار خلال سنتي 2015 و 2016 [1] ، و في خطوة أهم أعلن الرئيس الأمريكي في 21 ماي 2015 خلال زيارة الرئيس التونسي "السبسي " لواشنطن عن منح تونس وضع حليف رئيس للولايات المتحدة خارج الناتو ، و قد أعلنت الادارة الأمريكية في 10 جويلية الماضي عن استكمال اجراءات منح تونس وضع حليف خارج الناتو لتصبح بذلك الحليف السادس عشر الرئيسي للولايات المتحدة ، و هو ما يتيح لها الحصول على تدريبات عسكرية و قروض لشراء معدات للبحث و التطوير و شحنات دفاعية [2].

الفرع الرابع : العلاقات الأمنية الأمريكية – الليبية

صرح " ابراهيم الفورتي " ملحق الدفاع بالسفارة الليبية في أمريكا في كلمة ألقاها أمام غرفة التجارة الأمريكية بواشنطن بتاريخ 3 أكتوبر 2013 بالقول " أن ليبيا ترغب في التعاون مع الشركات الأمريكية ... بل و منحها الأولوية " ، و يعود ذلك الى الدور الذي اضطلعت به الولايات المتحدة في المساعدة على القضاء على نظام القذافي ، مضيفا " أن ليبيا تتطلع للحصول على المساعدة في تأمين الحدود ، اذ تعاني عجزا كبير في التحكم في حدودها التي تمتد لمسافات طويلة و جميعها مفتوحة على مصراعيها "[3] ، و قد شغل تدهور الوضع الامني في ليبيا حيزا هاما في عديد التقارير الاستخباراتية الأمريكية و تصريحات المسؤولين الأمريكيين فعلى سبيل المثال لا الحصر اعتبر تقرير استخباراتي صدر شهر فيفري 2015 أن " المتطرفين المنتمين لتنظيم القاعدة و الجماعات التابعة له جعلت من ليبيا ملاذا امنا للتخطيط للهجمات الارهابية ضد المصالح الغربية في ليبيا و المنطقة المغاربية ككل " ، و في ذات السياق صرح قائد الأفريكوم الجنرال " ديفيد رودريغيز " في كلمة ألقاها أمام مجلس الشيوخ شهر مارس 2015 بالقول أن " التهديدات الأمنية في ليبيا ستؤدي الى تنامي الخطر على المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المستقبل القريب " [4] ، أما رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس الامريكي " ايد رويس "فقد حذر من أن الاوضاع في ليبيا ستنزلق نحو فوضى شاملة منتقدا تغافل الادارة الأمريكية الحالية عما يدور على الأرض الليبية ، في وقت تعطل فيه تنفيذ خطط أمريكية كانت معدة سلفا لتدريب القوات الليبية لمكافحة الإرهاب بعدد يتراوح بين 5000 الى 8000 فرد انتظارا لتحسن الأوضاع الأمنية وهو البرنامج الذى كان مقررا أن تسدد ليبيا 600 مليون دولار أمريكى للإدارة الأمريكية مقابل تنفيذه لكن الظروف الأمنية و الاقتصادية

---

[1] - " US Security Assistance To Tunisia " , Center For International Policy , April 2015 , P. 2 , available at : http://www.ciponline.org/CIP_Publications/1004_TBP.pdf , (2015-05-23).

[2] - "Tunisia's 'Non-NATO Ally' Status Confirmed By US" , available at : http://www.defensenews.com/story/defense/2015/07/11/tunisia-nato-us/30020909 , (2015-09-12).

[3] - Zachary Fryer –Biggs , " US Firms Eye Late Entry Into Libyan Defense Market" , available at : http://www.defensenews.com/DEFREG02/US-Firms-Eye-Late-Entry-Into-Libyan-Defense-Market, (2015-02-15).

[4] - Christopher M. Blanchard , " Libya: Transition and U.S. Policy", August 3, 2015 , Op,. Cit , P.8.

الراهنة فى ليبيا حالت دون ذلك .[1]

خصصت الولايات المتحدة بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة العسكرية في ليبيا برامج لتدريب القوات الليبية و تمكينها من استرجاع الأسلحة المنتشرة بشكل فوضوي و منع تهريبها للدول المجاورة و تأمين الحدود الليبية ،كما قامت بدعم انشاء فرقة العمليات الليبية الخاصة لتتولى مهام مكافحة الارهاب و ذلك بعد التنامي الكبير لنشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي و فروعه في ليبيا و المنطقة المغاربية [2] ، و برغم ذلك تظل المساعدات الأمريكية لليبيا في المجال الأمني محتشمة و دون المستوى بحسب وزير الخارجية الليبي " محمد الهادي الدايري " الذي كشف في حديث لصحيفة الشرق الأوسط في 27 ماي 2015 أن الولايات المتحدة " لا تتعاون مع الحكومة الليبية لأنها تربط دعم ليبيا في مجال مكافحة الارهاب بتشكيل حكومة وحدة وطنية شأنها شأن المجتمع الدولي في هذا الاطار " ، محذرا من تنامي نشاط الجماعات المتطرفة مثل جماعة أنصار الشريعة و داعش و التي استقرت بعد العام 2011 في المناطق الليبية نظرا لغياب المؤسسات الأمنية الصارمة و تواطؤ بعض الجهات التي كانت مشاركة في الحكم ،كاشفا أنهم يحاولون الان السطو على البنوك لأن تمويلهم ليس بالقدر الذي كان معتادا في السابق .[3]

كخلاصة ، يمكن القول أن السياسة الأمريكية في المنطقة المغاربية هي في الحقيقة وفقا للمنظور الواقعي في التحليل أكثر ارتباطا و صلة بالنفط و الغاز و المصالح الأمريكية أكثر من تعبيرها عن القيم و المثل المتصلة بدعم الثورة أو الديمقراطية التي تجهد نظرية السلام الديمقراطي في الدفاع عنها .

المبحث الثالث : السيناريوهات المستقبلية للتحولات السياسية الجارية في المنطقة المغاربية

---

[1]- " الكونغرس الأمريكي .. ليبيا تتحول الى ساحة تدريب للعناصر الارهابية " ، متحصل عليه من :
http://www.youm7.com/story/2014/7/19/%D8%A7%D9%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7/1781858#.VedZnbJsc7I

[2] - Matthew T. McWhorter , , Op,. Cit , P. 11 .

[3]- " وزير خارجية ليبيا : أمريكا لا تتعاون معنا لصد الارهاب " ، متحصل عليه من :
http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2015/05/27/% 87%D8%A7%D8%A8.html , (2014-09-28).

أصبحت الدراسات المستقبلية ضرورة حتمية لمختلف الدول و المجتمعات و تتجلى أهميتها إلى ما تتيحه تلك الدراسات من بدائل و اختيارات مطروحة تساعد صانع القرار بالمفاضلة بينها بما تسمح به الامكانات و القدرات المتوفرة ، فالدراسات المستقبلية ليست مبنية على التكهن بل تستند على مؤشرات علمية و إحصاءات دقيقة هذا من جهة ، و من جانب أخر فدراسة المستقبل تساهم أيضا من التقليل من أخطار الأزمات في المستقبل عند وقوعها و التخفيف من شدتها ، خاصة و أن الأزمة بطبيعتها تتميز بضيق الوقت مما يستدعي توفر خيارات أنية و جاهزة من أجل إدارتها و التحكم فيها على النحو المرغوب ، و قد أكد " ألفين توفلر " في مؤلفه " خرائط المستقبل " أن الدراسات المستقبلية كانت وراءها بواعث برغماتية ، فقد انطلقت في الولايات المتحدة عند نهاية الحرب العالمية الثانية لخدمة أغراض عسكرية قبل أن تقدم خدماتها المدنية الى قطاعات واسعة أخرى ، و تعتبر الجمعية الدولية للدراسات المستقبلية أن الدراسة العلمية للمستقبل هي مجال معرفي أوسع من العلم يستند الى أربعة عناصر أساسية هي [1]:

- ✓ أنها الدراسات التي تركز على استخدام الطرق العلمية في دراسة الظواهر الخفية .
- ✓ أنها أوسع من حدود العلم فهي تتضمن المساهمات الفلسفية جنبا الى جنب مع الجهود العلمية .
- ✓ أنها تتعامل مع عدد كبير من البدائل و الخيارات الممكنة و ليس مع اسقاط مفردة محددة على المستقبل .
- ✓ أنها تلك الدراسات التي تتناول المستقبل في اجال زمنية تتراوح بين 5 سنوات و 50 سنة .

أما وليد عبد الحي فيعرف الدراسات المستقبلية على أنها "العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره " ، هذا و يميز الباحثين في الدراسات المستقبلية بين ثلاثة أبعاد للمسارات المختلفة للظاهرة موضوع الدراسة[2]:

أ-الممكن possible:وهو ما يعني الاحتمال الذي يمكن أن تأخذه الظاهرة ويتوفر الواقع على مؤشرات كافية لتحققه .

ب-المحتملprobable:وهو احد احتمالات تطور الظاهرة لكن مؤشرات هذا الاحتمالات ليست كافية في الواقع .

ج-المفضلPreferable: وهو الاحتمال الذي نرغب في أن تتطور الظاهرة نحوه ولكن المقومات الموضوعية لتحققه محدودة بقدر كبير .

تعددت نماذج الدراسات المستقبلية لعل أبرزها النموذج الوصفي ، نموذج أبحاث المستقبليات التطورية * و نموذج

---

[1]- محمد ابراهيم منصور ، «الدراسات المستقبلية : ماهيتها و أهمية توطينها عربيا » ، **المستقبل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 35 ، العدد 416 ، أكتوبر 2013 ، ص ص 37-39 .

[2]- وليد عبد الحي ، "الدراسات المستقبلية النشأة و التطور و الأهمية "، متحصل عليه من :
http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_5969.html , (2015-06-12).

*النموذج الوصفي : يسعى هذا النموذج الى محاولة عرض توقعات مستقبلية عالية الاحتمالية تعتمد على ملاحظة تطور الأحداث التاريخية ، و يتسم الاتجاه نحو المستقبل هنا بالثبات و بقدر عال من التفاؤل بالقدرة على التنبؤ ، و وفقا لهذا النموذج فالهدف البحثي ثابت و غير مضطرب يعتمد على منهجية كمية في الأساس تقيس فترة قصيرة .

-نموذج أبحاث المستقبليات التطورية : يحاول هذا النموذج وصف و فهم المستقبل بأبعاده المختلفة بشكل أكثر دقة ، و يعتمد في ذلك على قوانين تطورية فيركز بشكل كبير على الاكتشافات التي تنتجها الأبحاث المعقدة و على التطور المعرفي بشكل عام ، للمزيد من التفصيل أنظر :

-أمينة الجمل ، " ماهية الدراسات المستقبلية : التطور التاريخي للتفكير نحو المستقبل " ، ص 11 ، متحصل عليه من :

السيناريو و الذي سيتم اعتماده في هذه الدراسة ، و يسعى هذا النموذج لعرض السيناريوهات المحتملة للمستقبل و لا تعتمد قيمة السيناريو هنا على قدرته على التنبؤ بشي ما بقدر استطاعته على المساعدة قي اتخاذ قرار معين ، حيث يتم بحث ما هو متاح لكشف مدى التطور الممكن ، و قد برزت عديد الاجتهادات الغربية و العربية لعرض السيناريوهات المستقبلية للتحولات السياسية في المنطقة المغاربية لعل أبرزها الدراسة التي أصدرها معهد الاتحاد الأوربي للدراسات الأمنية (EUISS) بعنوان " مستقبل العرب : ثلاثة سيناريوهات للعام 2025 " ، شارك فيها مجموعة من الخبراء و الباحثين و حررها كل من Laban Alexandra و Florene Gaub ، بدأ التقرير بالإشارة الى حقيقة مفادها أن هناك العديد من السيناريوهات المستقبلية التي يمكن أن تحدث في أي وقت ، و يمثل تحديد مثل هذه السيناريوهات بدقة تحديا كبيرا في القرن ال 21 الذي تزداد فيه المعلومات وتتراكم بشكل مضاعف ، و لذلك لا يمكن للدراسات المستقبلية أن تزعم مطلقا أنها تتنبأ بدقة بمستقبل معين ، و عليه فالهدف الذي تسعى اليه الدراسات المستقبلية هو الحد من عنصر المفاجأة اذ تعمل هذه الدراسات على تناول السيناريوهات ذات الاحتمالية الأكبر فقط و استبعاد باقي السيناريوهات الأخرى ، و هو ما يسمح بتقديم الخيارات اللازمة لصناع القرار لتشكيل المستقبل بطريقة أكثر تيقنا .

يتبنى التقرير ثلاث سيناريوهات تتساوى في درجة احتمالية حدوثها ، و حسب التقرير سيؤدي الاعتقاد بأن سيناريو واحد منهم لديه فرص أكبر من الاخر الى انحياز اما متشائم أو متفائل و كما سيؤثر بدوره أيضا على اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات ، و فيما يلي عرض تفصيلي للسيناريوهات الثلاثة :

المطلب الأول : سيناريو الاضطراب

ستواجه الدول المغاربية و العربية عموما وفقا لهذا السيناريو العديد من التحديات في العام 2025 يأتي في مقدمتها : البطالة ، أزمة المشاركة السياسية ، استمرار العنف و اتساع نطاق التهديدات الارهابية مما سيؤجل عمليات الاصلاح الداخلية لأسباب أمنية [1] :

---

http://www.beirutme.com/?p=2201&print=pdf, (2015-03-23).

[1] -Florence Gaub , Alexandra Laban , "Arab Futures : Three Scenarios for 2025" , EU Institute for Security Studies , Report N° 22 , February 2015 , P., 23 .

- البطالة : و التي شكلت احدى المحركات الهامة للتحولات السياسية التي شهدتها المنطقة المغاربية ستعرف ارتفاعا بحلول العام 2025 برغم عديد البرامج الاصلاحية التي شرعت الحكومات المغاربية في تنفيذها بعد عام 2011 ، إلا أن النتائج غير مشجعة بحيث لم يستطع سوق العمل استيعاب الباحثين عن العمل خاصة ذوي المؤهلات العليا ، في ظل تواضع التجارة البينية العربية و فشل مشاريع التعاون الاقتصادي العربية و خاصة مشروع السوق المشتركة المخطط لها عام 2020 [1].
- تراجع معدلات الاستثمار الأجنبي و التي تتيح خلق فرص العمل بسبب حالة اللاستقرار التي تعيشها العديد من الدول المغاربية و خاصة ليبيا و كذا بعض العراقيل البيروقراطية كما في الجزائر ، و بحسب التقرير تعد تونس البلد الوحيد القادر على جذب الاستثمارات الأجنبية [2].
- التوترات الأمنية الداخلية في العديد من الدول المغاربية بسبب فشل بعضها في القضاء على الشبكات الارهابية كما في الجزائر ، المغرب و تونس ، و انتشار العنف في ليبيا و طول أمد الصراع بها في ظل تذبذب و انخفاض انتاج النفط ، و بحسب التقرير ستحقق ليبيا شبه استقرار سياسي و ستتعافى ببطء من العنف الذي تشهده منذ سقوط القذافي و ستلعب جهود الوساطة الدولية دورا هاما في توجيه العملية الديمقراطية الى مسارها الصحيح ، لكن لا يزال الكثير أمام القائمين على الشأن الليبي لتحقيق الاستقرار المنشود و بناء القوات الأمنية الليبية و اعادة انتاج النفط الليبي بمعدلاته المعتادة ، فبعد أن كانت ليبيا تنتج ما يقرب من 1.6 مليون برميل يومياً، أصبحت تنتج الآن ما يتراوح بين 500 – 800 ألف برميل يومياً و هو ما يعوق عملية اعادة بناء البنية التحتية للبلاد [3] ، كما ستواجه الدول المغاربية كذلك تحديات أخرى اذ يتوقع التقرير ارتفاعا ملحوظا في أسعار المواد الغذائية و هو ما يهدد باضطرابات جديدة قد تعيد سيناريو "انتفاضات الخبز " ، و نتيجة لهذه الأوضاع لن تتمكن المنطقة المغاربية و العربية عموما من تسجيل تقدم ملموس على مستوى الاصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية و القضاء على العنف و اعادة الاستقرار ، الأمر الذي يجعلها تفقد وفقا لهذا السيناريو عشر سنوات من عمرها تقريبا .

بالمقابل أشاد التقرير بالنموذج التونسي لنجاحه في ادارة عملية الانتقال الديمقراطي ، بالنظر لازدهار الساحة السياسية التونسية و شيوع ثقافة قبول الاخر ، و هو ما أهلها للحصول على جائزة نوبل للسلام العام 2015 كما ساهمت في ذلك أيضا مبادرتها لإصلاح القطاع الأمني سنة 2014 و ذلك بإنشاء ديوان المظالم للقوات المسلحة و زيادة رواتب الجيش و

[1] -Ibid , PP., 23-25 .
[2] - Ibid , PP., 26
[3] - Ibid ,PP , 27-31

الشرطة و تحديث المعدات ، و اعادة النظر في الاطار القانوني بهدف وضع الأسس لمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة في ظل التهديدات الارهابية المتنامية وعودة الجهاديين التونسيين من سوريا [1].

كخلاصة ، يفترض هذا السيناريو الأول أن الدول المغاربية ستسعى لعمل إصلاحات ، إلا إنها لن تك ون كافية لإحداث تغيير حقيقي في حياة المواطنين .

المطلب الثاني : سيناريو الانهيار

يفترض هذا السيناريو تراجع المنطقة المغاربية و العالم العربي عموما في العديد من الجبهات بسبب ظهور تنظيم داعش في العام 2014 و هو ما أدخل المنطقة في بؤرة اضطرابات و توتر دفعت الحكومات المغاربية الى التركيز على مكافحة الارهاب فرصدت لذلك ميزانيات ضخمة و أهملت بالمقابل الاصلاحات الاقتصادية و التي من شأنها أن تخلق فرص العمل ، فكان يفترض أن يركز صناع القرار على تحقيق النمو الاقتصادي الذي سيعزز الاستقرار إلا أنهم أجلوا ذلك مما أدى الى شلل اقتصادي في أغلب دول المنطقة ، فبعد أن بدأت الاقتصاديات العربية تتعافى من اثار اضطرابات 2011 عادت لتتقلص مجددا نتيجة لعدة عوامل منها انعدام الأمن و الاستقرار و ارتفاع أسعار المواد الغذائية و تنامي الديون ، فضلا عن الانخفاض الحاد في السياحة بسبب الاضطرابات المتكررة و تنامي النشاطات الارهابية ، الى جانب تراجع القطاع الزراعي بفعل التغير المناخي [2].

وفقا لهذا السيناريو ستتحول تونس الى دولة تسلطية من جديد بعد أن كانت على طريق الديمقراطية منذ 15 عاما بسبب عدم الاستقرار السياسي و زيادة وتيرة الارهاب في الدولة ،كما يتهم حاليا حزب النهضة الاسلامي و أنصاره في أن لهم صلات مع الشبكات الارهابية مما سيؤدي لتزايد الخطاب الراديكالي المتشدد في المشهد السياسي التونسي و هو ما سيفرض على صناع القرار تأجيل عمليات الاصلاح في ضوء الحرب على الارهاب و الشبكات الاجرامية ، و سيؤدي ذلك الى هروب السائحين و تراجع الاستثمارات الأجنبية و ستبدأ اتهامات التعذيب و السلوكيات غير القانونية تظهر بانتظام [3].

أما **ليبيا** فستتحول الى دولة بلا حكومة تنتشر فيها الشبكات الاجرامية و التنظيمات الارهابية و تعمل بحرية و سيركز بعضها على أعمال الخطف و بيع الأسلحة و الاتجار بالبشر و تهريب المهاجرين ... الخ ، و ستشكل ليبيا بسبب الفراغ الأمني الذي تعيشه مصدر قلق كبير لجيرانها و لأوروبا ، هذا و يتوقع التقرير فشل الحوار السياسي بين الفرقاء الليبيين ، أما **الجزائر** فيتوقع التقرير أن تعرف عجزا ماليا حادا يجعلها غير قادرة على مواجهة التحديات المتزايدة بسبب الاعتماد شبه

[1] - Florence Gaub , Alexandra Laban , Ibid , PP.,28-29
[2] - Ibid , P.,31
[3] - Florence Gaub , Alexandra Laban , Ibid , P.,34

الكلي لاقتصادها على قطاع المحروقات في ضوء استمرار تذبذب أسعار النفط العالمية و تزايد معدلات الانفاق الاجتماعي و تضخم ميزانية الدفاع التي فاقت 10 مليار دولار عام 2014 [1].

وفقا لهذا السيناريو سيؤدي تركيز الحكومات المغاربية و العربية عموما على مكافحة الارهاب و اهمال الاصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية الى ارتفاع معدلات البطالة الى مستويات كارثية ستدفع الشباب العربي العاطل الى صفوف التنظيمات الجهادية التي تغري الشباب المنضم الى صفوفها برواتب و مكافآت مالية ضخمة ، و من لم ينضم الى صفوف الجهاديين سيكون ضمن جماعات مهمتها تنظيم الاضرابات و المظاهرات الرافضة للحكومة و سياساتها ، و هذا سيتطلب بدوره اهتماما أمنيا على حساب التركيز على الاصلاح الاقتصادي و الاجتماعي [2] ، و في نهاية المطاف ستدرك الحكومات العربية أن مواجهة الارهاب و البطالة بين الشباب مشكلتان متلازمتان يجب الاهتمام بهما بتواز و في نفس الوقت.

المطلب الثالث : سيناريو الازدهار

ستشهد المنطقة المغاربية وفق هذا السيناريو طفرة كبرى بعد خمسة سنوات من اندلاع التحولات السياسية العام 2011 ، و سيؤدي تعافي الاقتصاد العالمي خاصة في منطقة اليورو الى تحول نوعي في الاقتصاديات المغاربية و العربية خاصة مع تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية و التي ستكون مصحوبة بتخفيض 5 % في وسائل المواصلات و احلال الأيادي العاملة العربية محل العمالة الأجنبية بنسبة 20 % ،كما ستنخفض معدلات البطالة بشكل ملحوظ بنسبة 8 % في المغرب و 7،2 % في تونس فضلا عن ارتفاع معدلات الناتج المحلي الاجمالي في جميع الدول العربية (4،2 % في تونس كمثال) ،كما يتوقع التقرير قيام الدول العربية بإصلاحات هامة في قطاع التعليم ستؤدي الى انخفاض كبير في نسبة البطالة بين الشباب ،كما ستساهم التنمية الاقتصادية في تقليل أعداد المنتمين للتنظيمات الارهابية[3] .

و بحلول عام 2016 ستشهد المنطقة العربية ذروة غير مسبوقة سواء من حيث مواجهة معدلات البطالة أو مكافحة الارهاب ، و في النهاية أدركت الدول العربية أن مواجهة هاذين التحديين لن يتم إلا بالتعاون المشترك ، اذ سيسمح التعاون في الحد من الارهاب و تبادل المعلومات الاستخباراتية و ادارة الحدود المشتركة ببناء الثقة ، و بحلول عام 2025 من المتوقع أن تؤسس الدول العربية قوة لحفظ السلام تحت اشراف جامعة الدول العربية وبشكل عام سيخلق التأثير الايجابي للتعاون الاقتصادي حافزا للدول العربية لمحاكاة منطقة شنغن [4].

---

[1] - Ibid , P.,35
[2] - Ibid , P.,32.
[3] - Florence Gaub , Alexandra Laban, Ibid , P.,37
[4] - Ibid , P.,39

و وفقا لهذا السيناريو سيتحقق الاستقرار في ليبيا بفضل جهود الأمم المتحدة و الجامعة العربية و الاتحاد الافريقي و كذا الوساطة الجزائرية و المصرية التي ستتمكن من جمع الميليشيات و صناع القرار السياسي الى طاولة المفاوضات ،كما ستساهم حركة المطالبة بالحقوق المدنية في دعم المساعي التي أوصلت الى المفاوضات ، مع ذلك لا يزال الكثير أمام الليبيين للقيام به فبرغم وضع الأسس لبدء اعادة اعمار ليبيا إلا أن الجنوب الليبي لا يزال خارج سيطرة الحكومة

، أما تونس فيتوقع التقرير نجاح تجربة التحول نحو الديمقراطية فيها رغم كل الصِّعاب التي ما زالت قائمة لأنها التجربة الوحيدة التي نجحت إلى الآن في تحقيق مراحل مهمة من تشكيل هيئات تضمن الوصول في نهاية المطاف إلى حكومة ديمقراطية مُنتخَبة بعيدًا عن تدخل الجيش في العملية السياسية ، أما عن تنظيم المظاهرات في دول كالجزائر و المغرب فلن تكون له اثار تخريبية و سيعرف المشهد السياسي بها انخراط بعض التيارات الاسلامية تحت مسميات جديدة بأفكار أكثر انفتاحية و باتت أكثر ميلا لتقديم تنازلات بشأن قضايا مثل حقوق الانسان و المساواة بين الجنسين ، ليصبح بذلك الاسلام السياسي جزءا من المشهد التعددي في الدول العربية [1] .

و على صعيد تأثير القوى الكبرى على الأحداث الداخلية في الدول المغاربية و العربية عموما فيرجح أن يستمر و هو ما يتطلب مراجعة السياسات و الاستراتيجيات و الرؤى ، و يتوقف نجاح الدول المغاربية في مقاومة التأثيرات الخارجية السلبية جهودا على المستوى الداخلي لكل دولة قطرية مغاربية و جهودا مشتركة على مستوى النظام الاقليمي ، فعلى **المستوى الداخلي** ينبغي العمل على تحقيق المزيد من تماسك الداخل من خلال تعزيز الهوية الوطنية وفقا لمبدأ المواطنة و نبذ العنف و عدم الارتهان للخارج و العمل على نشر ثقافة سياسية تقوم على العقلانية و الديمقراطية و النقد و الاختلاف و التنوع و الانتصار لحقوق الانسان و المجتمع المدني [2]، أما على **مستوى النظام الاقليمي المغاربي** فتوجد حاجة ماسة الى احياء اتحاد المغرب العربي و تفعيل دوره و تقوية آليات العمل المغاربي المشترك .

كخلاصة ، يمكن القول أن التعاون بين الدول المغاربية هو السبيل الوحيد للمضي قدما في ظل ما تواجهه من تحديات مشتركة (البطالة ، تغير المناخ ، الارهاب ...الخ) و التي تمنحها الزخم اللازم للتعاون المشترك ، و قد يؤدي التكامل الاقتصادي بينها الى تحقيق التكامل السياسي و الذي لا يتوقع الخبراء حدوثه قبل عام 2040 ، فالتكامل بات مسألة ضرورية و ليس خيارا ذلك أن الحلول دائما تكون اقليمية و ليست وطنية منفردة ، و اذا اتخذت الدول المغاربية منحى خاطئ في مفترق الطرق هذا فإنها لن تواجه عدم استقرار طويل الأمد فحسب ، بل ستفقد المكاسب الهامة التي حققتها على

---

[1] - Florence Gaub , Alexandra Laban , Ibid , PP., 40-39

[2] -علاء عبد الحفيظ محمد ، «مستقبل الدولة الوطنية العربية في ضوء اشكالية العلاقة بين الداخل و الخارج » ، **المستقبل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 37 ، العدد 429 ، نوفمبر 2014 ، ص ص 18-19 .

مدى العقود القليلة الماضية ، و اذا كان المستقبل سيبدأ الآن فعلى الدول المغاربية و العربية عموما أن تنطلق في العمل المشترك .

خلاصة الفصل :

سعت القوى الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي على توجيه التحولات السياسية الجارية في المنطقة المغاربية لصالحها بالاعتماد على قاعدة تحقيق الأهداف و ضمان المصالح و الحفاظ على المكتسبات المحققة ، و قد عمل الاتحاد الأوروبي على الاستفادة من الوضع القائم و تأكيد مكانته كواحد من أهم القوى الكبرى في المنطقة –بحكم العلاقات التاريخية الاستعمارية التي تربطه بدول المنطقة ، و كذلك بالنظر لكثافة علاقاته التجارية بها –عبر سلسلة مشاريع و اتفاقيات تستهدف تعميق علاقاته و توسيع دائرة مصالحه ، و بالمقابل كان لهذه التحولات تداعيات سلبية على الاتحاد الأوروبي ممثلة أساسا في تنامي التهديدات الأمنية التي تصدرها المنطقة المغاربية ك "الارهاب و الهجرة غير الشرعية على وجه الخصوص " ، و هو ما فرض على دول الاتحاد المبادرة بطرح حزمة من المشاريع لكبحها ، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد استندت في تعاملها مع تداعيات هذه التحولات على قراءة تفاعلية للظروف الموضوعية و الفرص و التهديدات التي أنتجتها ، و التحرك للحد من انعكاساتها السلبية على مصالحها و نفوذها في المنطقة ، باختصار يمكن القول أن القوى الكبرى لا يعنيها دمقرطة المنطقة و انما تحركها مصالحها السياسية و الاقتصادية و الجيوستراتيجية .

أفرزت التحولات السياسية الجارية في المنطقة المغاربية مشهدا سياسيا لا يزال بصدد التشكل سيأخذ وقتا طويلا و ستتجاذبه عوامل داخلية و خارجية ، و لكنه في جميع الأحوال سيكون مختلفا عن المشهد الذي ساد في المنطقة خلال العقود الماضية ، و تعقد ضبابية المرحلة الحالية و تسارع أحداثها امكانية استشراف مستقبل هذه التحولات مع ذلك و استنادا للمعطيات الراهنة يمكن القول أن المنطقة المغاربية ستكون أمام ثلاث سيناريوهات : سيناريو الاضطراب ، سيناريو الانهيار ، سيناريو الازدهار ، و لنجاح هذه التحولات لابد أن يكون هناك ادراك عميق من قبل الحكام بالتحول الذي تعرفه المجتمعات المغاربية ، مع ضرورة المسارعة ببلورة مشروع نهضوي شامل و الالتقاء في منتصف الطريق على صيغة تحقق للشعوب المغاربية كرامتها و حريتها و ازدهارها.

الخـــــاتمـــة

الخاتمة :

المعروف أن بداية التحولات السياسية ليس مثل نهايتها ، و هناك مسلمة في العلوم الاجتماعية تقر بأن الحكم على الظاهرة خلال حدوثها لن يوصلنا الى استنتاجات قطعية و موضوعية و يتطلب ذلك فترة من الزمن لرصد الظاهرة محل الدراسة ، و عليه ليس من الحكمة التعجيل بإطلاق الأحكام النهائية على نتائج التحولات السياسية الجارية في المنطقة المغاربية و افرازاتها ، مع ذلك تم التوصل بعد دراسة معمقة لهذه التحولات منذ اندلاعها الى جملة من النتائج الأولية نستعرضها في الاتي :

- ✓ تحدت التحولات السياسية الراهنة في المنطقة المغاربية العديد من المقولات النظرية التي بنيت عليها النظريات التي تناولت ظاهرة التحولات الديمقراطية ، فما يجري حاليا كان خارج اطار ما يفكر فيه علماء السياسة و خارج جل التنظيرات السياسية التي تراكمت خلال عقود ، و عليه فقد تبنت الدراسة مركب نظري يجمع بين عدد من الأطر النظرية الكلاسيكية فضلا عن اعتماد مداخل نظرية جديدة لتفسير الظاهرة محل الدراسة ، و خلصنا الى أن التحولات السياسية الراهنة في المنطقة المغاربية تمثل موجة رابعة من موجات الديمقراطية حيث جددت مسيرة الديمقراطية بالمنطقة بعد عقود طويلة من الركود السياسي ، مع الاقرار بأنها تمثل كذلك ووفقا لعديد المعطيات تطبيقا عمليا لنظرية الدومينوا من جهة ، و تأكيدا لثقل دور العامل الخارجي في تفجيرها و توجيه مساراتها بما يخدم مصالحها في المنطقة من جهة أخرى ، و هو ما وصفته بعض الجهات الأكاديمية و الرسمية العربية ب " المؤامرة ".
- ✓ تبنت الدراسة مفهوم الثورة – من أجل الديمقراطية –في توصيف التحولات السياسية الثورية الجارية في كل من تونس و ليبيا برغم عدم استيفائها لكل الشروط و الخصائص الكلاسيكية المتعارف عليها أكاديميا لظاهرة الثورة ، فقد ساهمت البيئة السياسية المغاربية و طبيعة الشخصية المغاربية في اعطاء مفهوم و خصائص جديدة لظاهرة الثورة مستوحاة من الواقع المغاربي المعاش ، فالثورة أسلوب من أساليب التغيير تؤدي الى انهيار النظام القائم و صعود نظام جديد ، و ما جرى يتقارب و عديد التعاريف العريقة لظاهرة الثورة نذكر منها تعريف "اميل دوركايم " للثورة و الذي ربطها بظاهرة الفوران الجمعي و تعبر عن " تحرك جماعي لا يمكن تجاهله يتضخم بصورة ملحوظة من دون ضمان الاستمرار طويلا في حالة الفوران ، و تكون أساسا بين الطبقات الدنيا في المجتمع و التي تعيش حالة مزرية مرتبطة بالفقر في الأساس الى جانب نقص الحرية " ، و هو ما يتماشى مع واقع المنطقة المغاربية التي شهدت حالة فوران حادة عجلت باندلاع الثورة ، نشير أيضا الى تعريف المفكر " برينتن " و الذي عرف الثورة على أنها " استبدال عنيف و مفاجئ لمجموعة ما مسؤولة عن ادارة كيان سياسي اقليمي بمجموعة أخرى "، و هو ما حدث في الحالتين التونسية و الليبية .

- ✓ الثورة أمر ضروري لتغيير النظام في الدول الاستبدادية الرافضة للإصلاح و تغيير النظام هو أمر ضروري و لكنه غير كاف ، لأن الثورة الديمقراطية لا تقود الى الديمقراطية بفعل واحد هو قلب النظام الحاكم بل من خلال عملية اصلاح و بناء طويلة المدى تعقب تغيير النظام ، و يجدر التأكيد أن الثورات لا تُفضي بشكل عام بالضرورة للنتائج التي قامت من أجلها ، حتى و إن نجحت في إسقاط الأنظمة التي ثارت ضدها ، و مجموعة العوامل التي من شأنها التأثير على مستقبل الثورات و صياغة مُخرجاتها قد لا تكون دوماً تحت سيطرة الفئات والنُخب التي شغلت مواقع السلطة في مرحلة ما بعد الثورة لعل الحالة الليبية خير مثال على ذلك .
- ✓ ان التحولات السياسية الديمقراطية التي تشهدها دول المنطقة المغاربية ليست إلا نتيجة تفاعل متغيرات عديدة لعبت فيها المتغيرات الداخلية دورا بارزا في تأجيجها يأتي في مقدمتها فقدان الشرعية والذي يعود أساسا لفقدان الأنظمة للفعالية في ادارة الدولة و ارتفاع معدلات التضخم ، استشراء الفساد ، ارتفاع معدلات البطالة ....الخ ، و تمثل هذه المؤشرات مقدمات لوجود مشكلة بين المجتمع و النظام السياسي القائم و هي تمهيد لانفجار أعمال العنف و الشغب في المجتمع و الذي يعتبر أحد أعراض قيام الثورة ، و التي كانت متوقعة للمطلعين و الراصدين للحالة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية في المنطقة المغاربية هذا من جهة ، و من جهة أخرى ينبغي الاقرار بالدور الذي لعبته القوى الدولية بشكل أو بأخر في الدفع باتجاه انفجار الوضع في المنطقة ، غير أن جولة جديدة من الصراع قد بدأت بين القوى الوطنية من جهة و الدولية من جهة أخرى على الوجهة المستقبلية لهذه التحولات .
- ✓ يرتبط نجاح التحولات السياسية الديمقراطية بوضوح الرؤية و التصورات و آليات و اجراءات التنفيذ ، بمعنى احداث قطيعة مع القيم و الممارسات التي ظلت طاغية على اللعبة السياسية خصوصا منها المقاربات ذات الطابع التكتيكي و الخاضعة للاكراهات الظرفية ، في حين يفترض أن يأخذ خط الاصلاح و التطور مسارا تصاعديا.
- ✓ قطعت تونس بعد مرور خمس سنوات على اندلاع ثورة الياسمين الأشواط الأكثر تعقيدا بالمقارنة مع المسارات الانتقالية التي تسلكها بقية الدول العربية الأخرى ، و لنجاح المسار الانتقالي في تونس لابد من توفير مناخ ملائم لاستزراع المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية ، ويقتضي هذا المناخ استعداد جميع مكونات المجتمع من أحزاب و جمعيات و أفراد و سلط مؤقتة لقبول قواعد اللعبة الديمقراطية و العمل وفقها ، مع ضرورة الاتفاق على صياغة رؤية مستقبلية للنموذج الديمقراطي المرتجى والذي يمكن أن يكون مثلا تحتذي به الدول العربية الأخرى .
- ✓ تشترك ليبيا مع الحالات العالمية المشابهة فيما يتصل بمرحلة ما بعد الثورة و التي تلقي بضلالها على المسار الانتقالي و تهدد أي توازنات أو توافقات يمكن التوصل اليها بين الأطراف المتصارعة و خاصة تلك المتعلقة بإعادة البناء و اعادة الاعتبار للدولة و هيبتها , ووفقا للمدخل الانتقالي للدمقرطة الذي عبر عنه "روستو " فإن هناك شروطا و مسارات

لابد من المرور بها من أجل تحقيق التحول الديمقراطي الليبي المنشود ، تتراوح ما بين انجاز الوحدة الوطنية أي توافر الهوية السياسية المشتركة الى الحاجة للمرور عبر مرحلة اعدادية تتميز بحدوث صراعات و تنافس بين الأطراف السياسية المختلفة المشارب و الأهداف ، و هو ما يجري حاليا على الساحة الليبية ، الشيء الذي يفسر هشاشة الديمقراطية في المرحلة الراهنة ، و قد يؤدي هذا الصراع الدائر الى تمزيق الوحدة الوطنية أو انهاء الصراع لصالح احدى القوى و سد الطريق أمام التحول الديمقراطي ، و الأكيد أن نجاح التحول في ليبيا يرتبط بمدى قبول الفاعلين بتسويات عقلانية و تبني قواعد العمل الديمقراطي–القائم على مشاركة جميع الأطراف –و التكيف معها.

- ✓ يبرز التدخل الخارجي كأخطر تحدي للسيادة الوطنية الليبية في ظل افتقاد المجتمع الليبي للتقاليد الديمقراطية و هيمنة الهوية القبلية عليه ، فضلا عن الانقسامات الناجمة عن استخدام القذافي أسلوب فرق تسد و افتقاده لأية مؤسسة مستقلة سواء في مجال الاعلام أو القضاء أو في تكوينات المجتمع المدني الحديث ، و في ظل هذه الأوضاع ليست ثمة خيارات كثيرة أمام الليبيين لإنجاح مسارهم الديمقراطي فإما الاستمرار في حالة الحرب و الاقتتال الداخلي و تبديد ثروات البلاد و بروز شبح التقسيم الذي تدعمه أطراف خارجية لإجهاض مسار الثورة ، و اما خيار الانتقال السلمي على أسس ديمقراطية حقيقية .
- ✓ إن الطابع المتردد و الاصلاحات غير المكتملة و ضبابية الاختيارات الديمقراطية و اضطراب الأهداف تعتبر عوامل تخلق مناخا يميع صدقية الحديث عن المشروع الديمقراطي ، و هذا ما ينطبق على الاصلاحات السياسية و الدستورية التي أطلقها النظامين الجزائري و المغربي كخطوة استباقية عقب اندلا ع موجة احتجاجات شعبية عارمة في سياق اقليمي مضطرب ، إلا أن هذه الاصلاحات ظلت في نطاق محدود لم يبلغ الالتزام بحقوق الانسان الذي يكفل الحريات العامة و لا الالتزام الدستوري الذي يضع قيدا على السلطة التنفيذية ، و لا الالتزام الدستوري الذي يضع التشريع في يد هيئة نيابية منتخبة ، و عليه ينبغي أن يدرك قادة النظامين السياسيين المغربي و الجزائري أن الاصلاحات السياسية الحقيقية تتطلب صدق الممارسات وجديتها وتراكم الانجازات والتطورات على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي حتى يصبح الاستقرار ناتج فعلا عن الرضا الشعبي ، وليس استقرارا هشا ينتظر

المناسبة حتى يثور على النظام القائم ويقابل بالعنف وتدخل النظم والشعوب في نفس دائرة الصراع من جديد .

- ✓ ان القوى الكبرى عموما و " الولايات المتحدة " و "الاتحاد الأوربي " تحديدا هما أكثر المستفيدين من التحولات السياسية الجارية في المنطقة المغاربية و العربية عموما ، اذ نجحت في تعميق علاقاتها بهذه الدول و التغلغل في شؤونها الداخلية ، و في الحقيقة و وفقا للمنظور الواقعي في التحليل فإن السياسة الأوروبية و الأمريكية في المنطقة المغاربية هي

أكثر ارتباطا و صلة بالنفط و الغاز و مصالحها الحيوية أكثر من تعبيرها عن القيم و المثل المتصلة بدعم الثورة أو الديمقراطية التي تجهد نظرية السلام الديمقراطي في الدفاع عنها ، و عليه ف التحركات و المواقف الغربية لا تنطلق من مبادئ و لكن بناءا على مصلحة تدور و تتغير و تتباين و هذا ما يفسر ازدواجية المواقف الغربية حيال التحولات السياسية التي تشهدها المنطقة المغاربية ، و الأكيد أن الديمقراطية لا يمكن أن تكون نتاجا لضغط خارجي ، و معلوم أن الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي يدركان أن حلول الديمقراطية الحقة في المنطقة المغاربية و العربية عموما على الأقل في المستقبل المنظور ليس من مصلحتها ، لأن ثمة حالة من الخنق في الشارع المغاربي و العربي عموما على السياسات الأوروبية و الأمريكية على وجه التحديد ، و هذا الشارع نفسه هو الذي يفترض أنه سيختار حكاما يعبرون عنه في حالة وجود ديمقراطية حقة .

- ✓ ان ما يجري في المنطقة المغاربية يعد و بإجماع المختصين تحولا تاريخيا هاما يفرض على حكومات المنطقة اذا ما أرادت البقاء في السلطة احداث نهضة شاملة تلبي تطلعات شعوبها على كافة الأصعدة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و التربوية ، أما اذا اتخذت الدول المغاربية منحى خاطئ في مفترق الطرق هذا فإنها لن تواجه عدم استقرار طويل الأمد فحسب ، بل ستفقد المكاسب الهامة التي حققتها على مدى العقود القليلة الماضية،و اذا كان المستقبل سيبدأ الآن فعلى الدول المغاربية و العربية عموما أن تنطلق في العمل المشترك .

عموما ستظل التحولات السياسية الجارية في المنطقة المغاربية مهما كانت مثيراتها و احتمال استقرارها موضع اهتمام و دراسة لأعوام عديدة ، و مثار جدل في الأوساط السياسية و الاكاديمية لاسيما المختصين في الشأن المغاربي على أمل استخلاص نموذج تحليلي متكامل في دراسة هذه التحولات .

قائـــمة المـــراجع

قائمة المراجع :

أولا– قائمة المراجع باللغة العربية :

أ–الدساتير و القوانين

- **الدساتير :**

1–دستور المملكة المغربية 2011 .

2–دستور تونس 2014

- **القوانين :**

3–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون العضوي رقم 12/1المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية ، الجريدة الرسمية ، السنة 49 ، العدد 1 ، 14 جانفي 2012.

4–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون العضوي رقم12/2المؤرخ في 12 جانفي 2012 المحدد لحالات التنافي مع العهدة البرلمانية ، الجريدة الرسمية ، السنة 49 ، العدد 1 ، 14 جانفي 2012.

5–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون العضوي رقم 12/4المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية ، الجريدة الرسمية ، السنة 49 ، العدد 2 ، 15 جانفي 2012.

6–الجهمورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون العضوي رقم 12/ 5 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالاعلام ، الجريدة الرسمية ، السنة 49 ، العدد 2 ، 15 جانفي 2012.

7–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون العضوي رقم 12/6المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات ، الجريدة الرسمية ، السنة 49 ، العدد 2 ، 15 جانفي 2012.

ب–الكتب :

8-أبراش ابراهيم ، **علم الاجتماع السياسي ، مقاربة ابستيمولوجية و دراسة تطبيقية على العالم العربي** ، (بريطانيا : دار أي كتب للنشر ، 2011) .

9-أبو حمود حسن ، **علم الاجتماع السياسي** ، (سوريا: مطبعة ابن حيان ، 2007) .

10-أبو خزام ابراهيم ، **الوسيط في القانون الدستوري** ، (لبنان : دار الكتاب الجديد المتحدة ، 2000).

11-أر برادلي جون ، **ما بعد الربيع العربي** ، ترجمة : شيماء عبد الحكيم طه ، (مصر : كلمات عربية للترجمة والنشر ، 2013) .

12-أرندت حنة ، **في الثورة** ، ترجمة : عطا عبد الوهاب ، (لبنان : المنظمة العربية للترجمة ، 2008) .

13-الأزهر علال ، **المسألة الدستورية و الاصلاح الدستوري في المغرب** ، (المغرب : مركز حقوق الناس ، 2005).

14- الأسود شعبان الطاهر ، **علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي و الثورة** ، (مصر : الدار المصرية اللبنانية ، 2003).

15-الأشقر جلبير ، **الشعب يريد بحث جذري في الانتفاضة العربية** ، ترجمة : عمر الشافعي ، (لبنان : دار الساقي ، 2013).

16-الامام محمد بن عبد الله ، **الوثائق التامرية على الدول العربية و الاسلامية** ،(الجزائر: الميراث النبوي للنشر و التوزيع ،2012).

17-البدري جمال ، **الغضب في الشارع العربي** ، (لبنان : دار النفائس للطباعة و النشر و التوزيع ، 2013).
18-التنير سمير، **الفقر و الفساد في العالم العربي** ، (لبنان : دار الساقي ، 2009).
19-الجابري محمد عابد ، **في نقد الحاجة الى الاصلاح** ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005) .
20-الحبيب سهيل ، **المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية** ، (لبنان : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2014) .
21-الحجازي مصطفى ،**التخلف الاجتماعي: مدخل الى سيكولوجية الانسان المقهور**،ط9 ،(لبنان :المركز الثقافي العربي، 2005).
22-الخالدي محمود ، **نقض النظام الديمقراطي** ، (لبنان : دار الجيل ، 1984) .
23-الخمسي أحمد و اخرون ، **الربيع العربي : ثورات الخلاص من الاستبداد** ، (لبنان : دار شرق الكتاب ، 2013) .
24-الرحمون أحمد عوض و اخرون ، ا **لدولة الوطنية المعاصرة : أزمة الاندماج و التفكيك** ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008).
25-الزنتاني عبد الوهاب محمد ، **ثورة الشعب الليبي : مآثر و بطولات**، (مصر : المجموعة الدولية للطباعة و النشر و التوزيع ،2012).
26-الزين حسن محمد ، **الربيع العربي اخر عمليات الشرق الأوسط الكبير** ، (لبنان : دار القلم الجديد، 2013).
27-الزيات السيد عبد الحليم ، **التنمية السياسية : دراسة في الاجتماع السياسي** ، ج 1 ، ط 2 ، (مصر : دار المعرفة الجامعية ، 2002) .
28-السرجاني راغب ، **قصة تونس من البداية الى ثورة 2011** ، (مصر : دار أقلام للنشر و التوزيع و الترجمة ، 2011).
السويدي محمد ، **مفاهيم علم الاجتماع الثقافي** ، (الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1991) ، ص 109 .
29-الشطي اسماعيل و اخرون ، **مداخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية** ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 2003) .
30-الشوبكي عمرو محررا ، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر ، المغرب ، لبنان ، البحرين ، الجزائر،سوريا ، الأردن)** ، ط 2 ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2014).
31-الطبيب مولود زايد ، **علم الاجتماع السياسي** ، (ليبيا : دار الكتب الوطنية ، 2007) .
32-العجاتي محمد محررا ، **جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي الى الثورة** ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013).
33-العقاد عباس محمود ، **الديمقراطية في الاسلام** ، (مصر : دار نهضة مصر للطباعة و النشر ،2004) .
34-العمر فاروق عمر ، **المؤامرات حقائق أم نظريات** ، (مصر : مطابع الأهرام التجارية قليوب ، 2007) .
35-القذافي معمر ، **الكتاب الأخضر :النظرية العالمية الثالثة** ،(ليبيا : المركز العالمي لأبحاث و دراسات الكتاب الأخضر،1975).
36-القصبي عبد الغفار رشاد ، **التطور السياسي و التحول الديمقراطي** ، ط 2 ، (مصر : مكتبة الاداب ،2006) .
37-**الكتاب الأسود : منظومة الدعاية تحت حكم بن علي** ، (تونس : دائرة الاعلام و التواصل ، 2013) .
38-الكواري خليفة و اخرون ، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي** ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000).
39-الكواري على خليفة ، عبد الفتاح ماضي (محرران)، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب** ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009).

40-المخادمي عبد القادر رزيق ، **مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق و الأهداف و التداعيات** ،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2005).

41-المديني توفيق ، **المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي**، (سوريا : منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 1997).

42-المشاقبة أمين عواد ، المعتصم بالله داود علوي ، **الاصلاح السياسي و الحكم الرشيد (اطار نظري)** ، (عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2012).

43-المصري رفيق (محررا) ، **الدين والسياسة والديمقراطية** ، (مصر : مركز حقوق الانسان و المشاركة الديمقراطية شمس ، 2007).

44-المنياوي رمزي ، **الفوضى الخلاقة : الربيع العربي بين الثورة و الفوضى**، (سوريا: دار الكتاب العربي ، 2012) .

45-النملة علي بن ابراهيم ، **هاجس المؤامرة في الفكر العربي بين التهوين و التهويل**(السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية ، 2009).

46-النويضي عبد العزيز محررا ، **نحو رؤية جامعة لتعزيز الانتقال الديمقراطي في المغرب** ،(د ب ن : الجماعة العربية للديمقراطية ، 2007).

47-الهرماسي عبد الباقي، **المجتمع و الدولة في المغرب العربي** ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998).

48-بتراس جيمس ، **الثورة العربية و الثورة المضادة أمريكية الصنع** ، ترجمة : فاطمة نصر ،(مصر: مكتب سطور للنشر ، 2012).

49-برينتن كرين ، **تشريح الثورة** ، ترجمة : سمير الجلبي ، (لبنان : دار الفارابي ، 2009) .

50-بشارة عزمي ، **الثورة التونسية المجيدة : بنية ثورة و صيرورتها من خلال يومياتها** ، (لبنان : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2012).

51-بشارة عزمي ، **في الثورة و القابلية للثورة** ، (لبنان : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،2012) .

52-بلقزيز عبد الاله ، **أسئلة الفكر العربي المعاصر** ، (المغرب: مطبعة النجاح الأيوبية ، 1998) .

53-بلقزيز عبد الاله ، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل** ، (لبنان : منتدى المعارف ، 2012).

54-بهاء الدين أحمد ، **شرعية السلطة في العالم العربي** ، (مصر : دار الشروق ، 1984) .

55-بو نيكولا ، توكوا جان بيير ، **صديقنا الجنرال زين العابدين بن علي** ، (سوريا : قدمس للنشر و التوزيع ، 2005).

56-تلي تشارلز ، **الحركات الاجتماعية 1768–2004** ، ترجمة : ربيع وهبه ، (مصر : المجلس الأعلى للثقافة ، 2005).

57-تورين الان ، **ما الديمقراطية ؟ : دراسة فلسفية** ، (سوريا : منشورات وزارة الثقافة ، 2000) .

58-تيللي تشارلز ، **الديمقراطية** ، ترجمة : محمد فاضل طباخ ، (لبنان : المنظمة العربية للترجمة ، 2010) .

59-جبرون أحمد وآخرون، **الاسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب** ، (لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013) .

60–جويدة ناصر ، خالد خلف، **الثورات العربية في ميزان**، (مصر : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2012).

61– حسن عصام الدين محمد و اخرون ، **سقوط الحواجز: حقوق الانسان في العالم العربي 2011**،(مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، 2012).

62-حسيني عايش ، **الديمقراطية هي الحل** ، ط 2 ، (الأردن : المؤسسة العربية للنشر ، 2001).

63-حميد حازم صباح ، **الاصلاحات الدستورية في الدول العربية 1991–2007**، (عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2012).

64-حيدر محمود (محررا) ، **ثورات قلقة : مقاربات سوسيو–استراتيجية للحراك العربي** ، (لبنان : مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ، 2012).

65-خليل خليل أحمد ، **التوريث السياسي في الأنظمة الجمهورية العربية المعاصرة** ، (لبنان : المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2003) .

66-دسوقي هلال الدين (محررا)، **اتجاهات حديثة في علم السياسة** ، (مصر : اللجنة العلمية للعلوم السياسية و الادارة العامة ،1999) .

67-رشوان حسين عبد الحميد أحمد ، **التغير الاجتماعي و التنمية السياسية في المجتمعات النامية : دراسة في علم الاجتماع السياسي** ، (مصر : المكتب الجامعي الحديث ، 1997) .

68-زهران جمال علي ، **الأصول الديمقراطية و الاصلاح السياسي** ، (مصر : مكتبة الشروق الدولية ، 2005).

69-زيدان يوسف ، **فقه الثورة** ، (مصر : دار الشروق ، 2013).

70-كالهون نويل ، **معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية الى دول ديمقراطية** ، ترجمة : ضفاف شربا ، (لبنان : الشبكة العربية للأبحاث و النشر ، 2014) .

71–سامي سالي و اخرون ،**افاق الاصلاح السياسي في العالم العربي** ،(مصر : مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان،2011).

72-سليم محمد السيد ، عابدين السيد صدقي (محرران) ، **التحولات الديمقراطية في اسيا** ، (مصر : مركز الدراسات الأسيوية ، 1999) .

73-سليم محمد السيد ، عبد المنعم نيفين ، **العلاقة بين الديمقراطية و التنمية في اسيا** ، (مصر : مركز الدراسات الأسيوية ، 1997).

74-طلعت أحمد ، **الوجه الاخر للديمقراطية** ، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1990).

75-عارف نصر محمد ، **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي،النظرية ،المنهج** ، (لبنان : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 2002) .

76-عاصي جوني ، **نظريات الانتقال الى الديمقراطية : اعادة نظر في براديغم التحول** ، (فلسطين : مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ، المكتب الجامعي الحديث ، 1988) .

77-عبد الفتاح نبيل ، **النخبة و الثورة** ، (مصر : دار العين للنشر ، 2013) .

78-عبد الله ثناء فؤاد ، **الدولة و القوى الاجتماعية في الوطن العربي : علاقات التفاعل و الصراع** ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001) .

79-عبد الله ثناء فؤاد ، **اليات التغيير في الوطن العربي** ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997) .

80-عزيز ابراهيم محمد ، **اشكالية الاصلاح السياسي في الشرق الأوسط** ، (العراق : مطبعة رون ،2010) .

81-علي رعد عبد الجليل ، **التنمية السياسية مدخل للتغيير** ، (ليبيا : دار الكتب الوطنية ، 2002) .

82-عمارة محمد ، **الاسلام و الثورة** ، ط 3 ، (مصر : دار الشروق ، 1988).

83-عميش ابراهيم فتحي ، **التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا،** ج 1، (ليبيا : برنيق للطباعة و النشر و الترجمة، 2008).

84-عودة سلمان ، **أسئلة الثورة** ، (لبنان : مركز نماء للبحوث و الدراسات ، 2012).

85-عوض محسن (محررا)، **مشهد التغيير في الوطن العربي : ثلاثون شهرا من الاعصار** ، (مصر : المنظمة العربية لحقوق الانسان ، 2013).

86-عيد عبد الرزاق ، عبد الجبار محمد ، **الديمقراطية بين العلمانية والاسلام**، (سوريا: دار الفكر المعاصر، 1999) .

87-غليون برهان و اخرون ، **حول الخيار الديمقراطي : دراسات نقدية** ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1994) .

88-غليون برهان واخرون، **الديمقراطية والأحزاب السياسية في البلدان العربية : المواقف والمخاوف المتبادلة** ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، 2001) .

89-فهمي أحمد ، **مصر 2013: دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر مراحلها و مشكلاتها و سيناريوهات المستقبل** ،(مصر : مركز البيان للبحوث و الدراسات ، 2012) .

90-فوران جون ، **مستقبل الثورات : اعادة التفكير بالتغير الجذري في عصر العولمة** ، ترجمة : تانيا بشارة ، (لبنان : دار الفارابي ، 2007) .

91-كحيلة عبادة (محررا) ، **الثورة و التغيير في الوطن العربي عبر العصور** ، (مصر : مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية بكلية الاداب ، 2005).

92-كرازين يوري ، **علم الثورة في النظرية الماركسية** ، ترجمة : سمير كرم ، (لبنان : دار الطليعة ، 1975).

93-لوبون غوستاف ، **سيكولوجية الجماهير** ، ترجمة : هاشم صالح ، (لبنان : دار الساقي ، 1991).

94-مالكي أمحمد و اخرون ، **الانفجار العربي الكبير : في الأبعاد الثقافية و السياسية** ، (لبنان :المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2012).

95-ماضي عبد الفتاح محرران ، **الديمقراطية المتعثرة : مسار التحركات العربية من أجل الديمقراطية** ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2014).

96-مديني توفيق ، **المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها**، (سوريا : منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 2001).

97-مراد محمد ،**السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي و المتغير الظرفي**،(لبنان : دار المنهل اللبناني، 2009).

98-مسعد نيفين (محررا)، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية** ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010) .

99-منصور بلقيس أحمد ، **الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي : دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد أخرى** ، (مصر : مكتبة مدبولي ، 2004).

100-منيسي أحمد (محررا)،**التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي** ،(مصر:مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية للأهرام،2004) .

101-مهنا محمد نصر ، **في نظرية الدولة والنظم السياسية**، (مصر : المكتب الجامعي الحديث، 2001).

102-مور بارينجتون ، **الأصول الاجتماعية للديكتاتورية و الديمقراطية** ، ترجمة : أحمد محمود ، (لبنان : المنظمة العربية للترجمة ، 2008).

103-ميتشل تيموثي ، **الديمقراطية و الدولة في العالم العربي** ، ترجمة : بشير السباعي ، (مصر: مكتبة الأسرة ، 2005) .

104-ميراك موريال ، **مهووسون في السلطة:تحليل نفسي لزعماء استهدفتهم ثورات 2011**،(لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر،2012).

105-نوفل أحمد سعيد و اخرون ، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية** ، (لبنان : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2014) .

106-هلال علي الدين ، مسعد نيفين ، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار و التغيير** ، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ،د س ن).

107-هلال علي الدين و اخرون ، **الديمقراطية و حقوق الانسان في الوطن العربي** ، ط 3 ، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986).

108-هنتنغتون صامويل ، **الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين** ، ترجمة : عبد الوهاب علوب ، (مصر: مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، 1993).

109-وهبان أحمد ، **التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية : رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث** ، (مصر: الدار الجامعية،2003).

110-ووتربوري جون و اخرون ، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين** ، ط 2، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000) .

111-يسين السيد ، **الاصلاح العربي بين الواقع السلطوي و السراب الديمقراطي**، (مصر : دار ميرت ، 2005).

ت–المقالات:

112- الصواني محمد يوسف ، « الولايات المتحدة و ليبيا : تناقضات التدخل و مستقبل الكيان الليبي»، **المستقبل العربي**، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 38 ، العدد 431 ، جانفي 2015 .

113- أوتاواي مارينا، رايلي ميريديث ، «المغرب من الاصلاح الهرمي الى الانتقال الديمقراطي » ، **أوراق كارنيغي** ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، سبتمبر 2006.

114-اسماعيل محمد وائل ، « الفوضى البناءة و أثرها على المعادلة الأمنية الخليجية »، **المجلة السياسية الدولية** ،العراق : الجامعة المستنصرية ، العدد 18 ، 2011.

115-أفاية محمد نور الدين ، « الديمقراطية و متغيرات السياسة في المغرب » ، **سلسلة تقييم حالة** ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، أوت 2011.

116-الأحمر المولودي ، « الانتخابات التونسية : خفايا فشل القوى الحداثية و مشاكل نجاح حزب النهضة الاسلامي » ، **تقييم حالة** ،قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسيات ، ديسمبر 2011 .

117-البيج علوان حسين ، « الديمقراطية و اشكالية التعاقب على السلطة »، **المستقبل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 21 ، العدد 236 ، أكتوبر 1998.

118-التايب عائشة ، « قراءة في مضامين و دلالات نتائج الانتخابات في تونس »، **سلسلة تقييم حالة** ،قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، جانفي 2012 .

119-الجمعاوي أنور ، «المشهد السياسي في تونس : الدرب الطويل نحو التوافق »، **سلسلة دراسات** ، قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، جانفي 2014 .

120-الحناشي عبد اللطيف ، «انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي : الإطار ، المسار ، والنتائج »، **سلسلة دراسات** ، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، مارس 2012 .

121-الزيدي كاصد مفيد ، « العلاقات الفرنسية – الليبية:خلفية تاريخية و رؤية مستقبلية »، **دراسات دولية** ،العراق :جامعة بغداد ، العدد 55 ، 2013 .

122-الشهواني حسن حسين هاشم ، «مراكز الأبحاث الأمريكية و أثرها في السياسة الخارجية الأمريكية ازاء القضايا العربية » ، **مجلة دراسات اقليمية** ، العدد 26، جامعة الموصل ، العراق 2012 .

123 -الشوبكي عمرو ، « الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي :مصر –المغرب –لبنان –البحرين» ، **المستقبل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 33، العدد 384 ، فيفري 2011.

124-الطائي عبد الله عزيز سناء ، « موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية »، **دراسات اقليمية** ، العراق : جامعة الموصل السنة 9 ، العدد 27 ، جويلية 2012 .

125-العبيدي محمد عبد الرحمن يونس ، « موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية » ، **دراسات اقليمية** ، العراق : جامعة الموصل ، السنة 10 ، العدد 31 ، 2013 .

126-العجاتي محمد ، «الدستور الجديد و طبيعة النظام السياسي في المغرب » ، **أوراق المتابعة و الرؤى لمنتدى البدائل العربي** ، مصر : منتدى البدائل العربي للدراسات ، جوان 2011 .

127-العزاوي وصال ، " الثورات العربية و استحقاقات التغيير : دراسة تحليلية حول أسباب انهيار النظم " ، **قضايا سياسية** ، العراق : جامعة النهرين ، المجلد 26، العدد الأول ، 2012 .

128-العشي حسن ، «التحديات الاقتصادية في تونس »، **أوراق كارنيغي** ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، ديسمبر 2011 .

129-العفيفي فتحي ، « الحرب على الفوضى الخلاقة : النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة » ، **المستقبل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 34 ، العدد 390 ، أوت 2011.

130-العيساوي فاطمة ، "الاعلام التونسي في مرحلة انتقالية" ، **أوراق كارنيجي** ، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي ، جوان 2012

131-القبي مرشد ، «قراءة في قراءات الثورة التونسية » ، **سلسلة تقييم حالة** ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، أكتوبر 2011 .

132-القطاطشة محمد حمد ، « جدلية الشورى و الديمقراطية : دراسة في المفهوم » ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية** ، المجلد 20 ، العدد الثاني ، 2004.

133-الكواري علي خليفة ، « عوائق الانتقال الديمقراطي في بلدان مجلس التعاون » ،**المستقبل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 36 ، العدد 415 ، سبتمبر 2013 .

134-النعيمي عبد الحميد حازم ،« في ضوء الثورات الشعبية بتونس و مصر: دور الأنترنيت و مواقعه في تحرير المعلومة و الرأي من القيود التقليدية»، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية** ، العراق :الجامعة المستنصرية ، العدد 32 ، 2010 .

135- باسك منار محمد، «دستور سنة 2011 في المغرب : أي سياق ؟ لأي مضمون » ، **سلسلة دراسات** ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، جانفي 2014 .

136-بشارة عزمي ، « في الثورة و القابلية للثورة » ، **سلسلة دراسات و أوراق بحثية** ، قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، أوت 2011.

137-بشارة مروان ، « أهداف الولايات المتحدة و استراتيجيتها في العالم العربي » ، **سلسلة دراسات** ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، مارس 2013 .

138-بلحاج صالح ، « اصلاح الدول : مكانة التجربة الجزائرية من التجارب الأجنبية » ، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة** ، جامعة الجزائر ، مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة ،العدد الأول ، سبتمبر 2011 .

139-بن سعيد مراد ، زياني صالح، « النخب و السلطة و الأيديولوجيا في الجزائر بين بناء الدولة و التغيير السياسي » ، **المستقبل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية السنة 37 ، العدد 430 ، ديسمبر 2014.

140-بن يونس كمال ،«التهميش الشامل : عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي قي تونس »، **السياسة الدولية** ، مصر : مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، السنة 47 ، العدد 184 ، أفريل 2011 .

141-بوحنية قوي، «أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية: قراءة نقدية»، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 30، أفريل 2011.

142- بوطالب نجيب محمد ،«الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية :مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية و الليبية» ، **سلسلة دراسات و أوراق بحثية** ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، أكتوبر 2011 .

143-بولعراس فتحي ، « الاصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء و منطق التغيير » ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 35 ، أوت 2012 .

144-توفيق عبد الصادق ، «حركة 20 فبراير الاحتجاجية في المغرب : مكامن الاختلال و امكان النهوض » ، **المستقبل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 37- العدد 426 ، أوت 2014 .

145-جابي عبد الناصر ،«الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية بين ارث الماضي وتحديات المستقبل»، **المجلة العربية للعلوم السياسية**،لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 30، افريل 2011 .

146- جبر حافظ عبد العظيم ،«التطورات السياسية في ليبيا على اثر ثورة 17 فيفري 2011: رؤية سياسية تحليلية »، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية** ، العراق : جامعة المستنصرية العدد 38، 2012 .

147- جنداري ادريس ، «التجربة الحزبية في المغرب : غموض التصور و اعاقة الممارسة » ، **سلسلة تقييم حالة** ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، فيفري 2012.

148-جلود عبد الله ميثاق ،« موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية 2011: مصر و ليبيا أنموذجان »، **دراسات اقليمية** ،العراق: جامعة الموصل ، العدد 30 ، 2013 .

149-جياد أحمد اسراء ، « محددات التفاعل و التأثير بين الثورات العربية : دراسة في الأسباب و النتائج » ، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية** ، العراق : الجامعة المستنصرية ، العدد 43 ، 2013 .

150-جواد محمد بلقيس،«سوسيولوجية ثورات الربيع العربي:دراسة تحليلية لفعل الثورات العربية»**مجلة العلوم السياسية**،العراق: جامعة بغداد، العدد 44، 2012 .

151-حافظ وهيب حسين ، « الدور الاستراتيجي الأمريكي في احلال النظم الديمقراطية » ، **دراسات دولية** ، العراق : جامعة بغداد ، العدد 55 ، 2013 .

152-حامي الدين عبد العلي ، « الثورة الشعبية في تونس : مدى قابلية النموذج للتعميم» ، **سلسلة تقييم حالة** ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، جانفي 2011 .

153-حسن وليد خالد أحمد ، « اشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الاشارة الى تجربة الجزائر »، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 13 ،شتاء 2007 .

154-حسين عبيد منى ، « أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا »، **دراسات دولية** ،العراق : جامعة بغداد ، العدد 51، 2012.

155-حسين محمود عاصي ، عادل احمد سهاد ، « نهاية عصر النخبة العربية : التداعيات و الأسباب » ، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية** ، العراق: جامعة تكريت ، العدد 14 ، 2012 .

156-حسين مصطفى أحمد، « قراءة سياسية في مشروع الشرق الأوسط الكبير و المحاولات المطروحة لإصلاح النظام الاقليمي العربي » ، **المجلة السياسية و الدولية** ، العراق : الجامعة المستنصرية ، العدد 9 ، 2008.

157-حمد السعدون حميد ، «رياح التغيير في الوطن العربي و مواقع التأثير الأمريكي » ، **دراسات دولية** ، العراق : جامعة بغداد ، العدد 50، 2011 .

158-حميد ياسين عمار ، عبير سهام مهدي ، «العوامل الداخلية و الخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية »،**دراسات دولية** ، العراق : جامعة بغداد ، العدد 58 ، 2014.

159-حناشي عبد اللطيف، « الانتخابات التشريعية التونسية : قراءة في النتائج و الدلالات »، **تحليل سياسات** ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، نوفمبر 2014.

160-حنفي محمود عبد العظيم ، « استراتيجيات الانتقال الديمقراطي » ، **سلسلة دراسات و أوراق بحثية** ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، أكتوبر 2011.

161-خشانة رشيد ،«ليبيا البدوقراطية بين التوريث و الاصلاح »، **أوراق المتابعة السياسية** ، مبادرة الاصلاح العربي ، جانفي 2010.

162-ربيع محمد نوار ، « التوجهات الجديدة في السياسة الليبية نحو الولايات المتحدة الأمريكية » ، **المجلة السياسية و الدولية** ، العراق : الجامعة المستنصرية ، العدد 2 ، 2006 .

163-رعد عبد الجليل علي ،« الجمود المؤسسي و أثره في فشل التنمية السياسية : محاولة من أجل بناء مفهوم »، **مجلة العلوم السياسية** ، العراق : جامعة بغداد ، العدد 40 ، 2010 .

164-رمضان عباس كفاح ، «حركة التغيير في ليبيا» ، **دراسات اقليمية** ، العراق : جامعة الموصل ،العدد34 ، 2014.

165-رمضان عباس كفاح ، « حركة التغيير في تونس : الأسباب و التحديات » ، **دراسات اقليمية** ، العراق : جامعة الموصل ، السنة 10 ، العدد 31، 2013 .

166-رمضان كفاح عباس ، « مستقبل النظام السياسي في المغرب العربي : الجزائر أنموذجا » ، **دراسات اقليمية** ، العراق : جامعة الموصل ، العدد 21 ، 2011 .

167-زياني صالح ،«الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية»،**دفاتر السياسة والقانون**،عدد خاص أفريل 2011 .

168-شحاتة دينا ، «محركات التغيير في العالم العربي » ، **السياسة الدولية** ، مصر : مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، السنة 47 ، العدد 184، أفريل 2011 .

169-شحماط مراد ،حصاص لبنى ، «التنمية السياسية : مقاربة معرفية لتفسير الحراك الشعبي في الوطن العربي »، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 38، ربيع 2013.

170-شطيب محمد صالح ، « اشكالية التوفيق بين التحول الديمقراطي و الموروث التقليدي للنظام السياسي المغربي »، **دراسات اقليمية** ، العراق: جامعة الموصل ، العدد 25 ، 2012 .

171-شروقي بنيوب أحمد ، «العدالة الانتقالية : المفهوم و النشأة و التجارب »، **المستقبل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 35 ، العدد 413 ، جوان 2013 .

172-صايل علي سلمان ، « النظام السياسي في المملكة المغربية : قراءة في طبيعة عمل المؤسسات السياسية و الدستورية » ، **دراسات دولية** ، العراق :جامعة بغداد ، العدد 53 ، 2012 .

173-صديقي العربي ، «تونس : ثورة المواطنة »، **سلسلة دراسات و أوراق بحثية** ، قطر :المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،جوان 2011 .

174-عاشور طارق ، « تجارب الاصلاح العربي بعد حراك 2011 : الحالة الجزائرية اطار للتحليل » ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 37 ، شتاء 2013.

175-عباس عمار ،«التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي الى الاصلاح الدستوري الشامل: دراسة لإجراءات التعديل القادم و مضمونه » ، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية** ، العدد 12 ، جوان2014.

176-عبد الحفيظ الشيخ محمد ، « ليبيا بين جماعات العنف و الديمقراطية المتعثرة »، **المستقبل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ،السنة 37 ، العدد 432 ، فيفري 2015 .

177-عبد الحفيظ الشيخ محمد ، « مسار المصالحة الوطنية و السلم الاجتماعي بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا » ، **شؤون عربية** ، مصر:الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، العدد 160 ، شتاء 2014 .

178-عبد الحفيظ الشيخ معد ، «تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011»، **المستقبل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة37، العدد 431 ، جانفي 2015 .

179-عبد الكريم أحمد ، « غياب الأيديولوجية عن الثورات العربية » ، **دراسات دولية** ، العراق : جامعة بغداد ، العدد 51 ، 2012 .

180-عبد النور ناجي ،«الحركة الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي »، **المستقبل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 34 ، العدد 387 ، ماي 2011 .

181- عروس الزوبير ، « الانتفاضات العصية : الخصوصية الجزائرية في استيعاب الاحتجاجات الشعبية» ، **السياسة الدولية** ، مصر : مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، السنة 47 ، العدد 184 ، أفريل 2011.

182-عقل زياد ،«عسكرة الانتفاضة:الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية»،ا **لسياسة الدولية** ، مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، السنة 47، العدد 184، أفريل2011.

183-علاء عبد الحفيظ محمد ، «مستقبل الدولة الوطنية العربية في ضوء اشكالية العلاقة بين الداخل و الخارج » ، **المستقبل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 37 ، العدد 429 ، نوفمبر 2014.

184-علي أحداش محمد ، «تقويم الحالة الدستورية في ليبيا » ، **تحليل السياسات** ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، سبتمبر 2011 .

185- علي ابراهيم شوقي ، « مشروع الشرق الأوسط : دراسة في تطوره السياسي » ، **المجلة السياسية و الدولية** ، العراق : الجامعة المستنصرية ، العدد 16 ، 2010.

186-علي قاسم عبد الحي ، « السمات المشتركة للنظم العربية و تعاطيها مع المتغير الثوري » ، **المستقبل العربي** ، لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 35، العدد 399، ماي 2012 .

187-فرحاتي عمر، «معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية » ،**مجلة العلوم الانسانية** ، العدد 29 ، جوان 2008 .

188-قيراط محمد ، « حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر»،**مجلة جامعة دمشق**، المجلد 19 ، العدد (3+4)، 2003.

189-كامل مجيد حمزة ، « العلاقات المغربية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من أيلول العام 2001 و افاقها المستقبيلة » ، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية** ، العراق : الجامعة المستنصرية ، العدد 36 ، 2011.

190-كريبش نبيل ، « افاق التحول الديمقراطي العربي في ظل الموجة الرابعة » ،**مجلة العلوم الانسانية** ، العدد 31، جوان 2009

191-كعسيس خلاصي خليدة ، « الربيع العربي بين الثورة و الفوضى » ، **المستقبل العربي** ، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 36 ، العدد 421 ، مارس 2014.

192-لخضاري منصور ، «الأزمة الليبية و انعكاساتها على منطقة الساحل الافريقي »، **مجلة البحوث و الدراسات العلمية**، الجزائر:جامعة يحي فارس، العدد السادس ، ج 2 ، جوان 2012 .

193-ماركس مونيكا ، "أي أسلوب اعتمدته النهضة في صياغة الدستور التونسي: الاكراه، الاقناع أو تقديم التنازلات؟"، **مركز بروكنجز**، الدوحة، فيفري 2014 .

194-مباركية منير ، « الانتخابات التشريعية في الجزائر 2012 : قراءة في التوقعات و النتائج و التداعيات » ، **سلسلة دراسات** ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، أكتوبر 2012.

195-محسن مصطفى، « المشاركة السياسية و أفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر : نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد و الدلالات » ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 17 ، 2008 .

196-محمد علي أمنة ، « تحديات التحول الديمقراطي و بناء الدولة في ليبيا»، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية** ، العراق : جامعة الكوفة ، العدد17 ،2013 .

197-محمود علي محمد ،السعيدي سعد ، « تطبيقات نظرية النخبة و نظرية الدومينو في بلدان الربيع العربي»، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية** ، العراق : جامعة الكوفة ، العدد 17 ، 2013 .

198- مقتدر رشيد ، «تأملات في التجربة السياسية لحزب العدالة و التنمية المغربي في الحكم » ، **سلسلة دراسات** ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، جوان 2013 .

199-مسلم علي بابا ،« محاولة في تأصيل مفهوم الاصلاح السياسي »، **دفاتر السياسة و القانون** ، العدد التاسع ، جوان 2013

200–مصباح عبيد الله زايد ،«اشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم و اتخاذ القرار»،**المستقبل العربي**،لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية،السنة 35 ، العدد 403 ، سبتمبر 2012 .

201–معروف فرحان شيماء ، « موقف الاتحاد الأوروبي من التغيير في المنطقة العربية » ، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية** ، العراق : جامعة المستنصرية ، العدد 45 ، 2014 .

202–منصور محمد ابراهيم ، «الدراسات المستقبلية : ماهيتها و أهمية توطينها عربيا » ، **المستقبل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 35 ، العدد 416 ، أكتوبر 2013.

203-موسى عبد الله ،«الثورة الليبية تشكل الجسم السياسي والعبور نحو الدولة»، **أوراق المتابعة السياسية** ، مبادرة الاصلاح العربي، سبتمبر2012 .

204–ناصوري أحمد ، « النظام السياسي و جدلية الشرعية و المشروعية » ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية** ،سوريا : جامعة دمشق ، المجلد 24 ، العدد الثاني ، 2008 .

205–نصار أسعد نصار ، « اصلاح الأمة في ضوء الكتاب و السنة : دراسة في مفهوم الاصلاح و اتجاهاته و الياته »، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية** ، المجلد 23 ، العدد الأول ، 2007 .

206–نوار محمد ربيع ، « التوجهات الجديدة في السياسة الليبية نحو الولايات المتحدة الأمريكية » ، **المجلة السياسية و الدولية** ، العراق : الجامعة المستنصرية ، العدد 2 ، 2006.

207– يلوح رشيد ، «خطاب التغيير في المغرب » ، سلسلة تحليل السياسات ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، أكتوبر2011 .

208–يوسف أحمد ،مسعد نيفين ، « حالة الأمة 2012–2013 : مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة »، **المستقبل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة ،35 ، العدد 414 ، أوت 2013 .

ث–الموسوعات و القواميس :

209–الكيالي عبد الوهاب و اخرون ، **الموسوعة السياسية** ،ج 2 ،ط 2 ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1990) .

210– صبري اسماعيل، محمد محمود ربيع ، **موسوعة العلوم السياسية** ، (الكويت : جامعة الكويت ، 1994).

211– صبري اسماعيل، محمد محمود ربيع ، **موسوعة العلوم السياسية** ، (الكويت:جامعة الكويت، 1994).

212– محمود محمد، **قاموس المصطلحات السياسية والدبلوماسية: إنجليزي – عربي** ، (القاهرة : الدار المصرية للكتاب ، 2010).

ج–الندوات و الملتقيات :

213–التير مصطفى عمر ،" تحديات التحول الديمقراطي : من ثقافة الرعية الى ثقافة المواطنة " ، ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة الى الدولة. تحديات المرحلة الانتقالية ، الدوحة ، 7–8 جانفي 2012.

214–الزوي صالح مفتاح ، "حقوق الانسان كمعيار لبناء الدولة المؤسسات : نظرة قانونية "،ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة الى الدولة : تحديات المرحلة الانتقالية ، الدوحة ، 7–8 جانفي 2012 .

215–الصواني يوسف محمد ،" التحول الديمقراطي في ليبيا : تحليل للتحديات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية " ، ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة الى الدولة : تحديات المرحلة الانتقالية ، الدوحة ، جانفي 2012 .

216- الصواني يوسف محمد ، " الانتقال الديمقراطي في ليبيا : التحديات والآفاق" ، ورقة مقدمة للقاء السنوي الحادي والعشرين لمشروع دراسات الديمقراطية :محصلة التحركات من أجل الديمقراطية في الدول العربية، 31 أوت 2013 .

217- الطويل أماني ، " ليبيا الجديدة تحديات ادارة التنوع "، ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة الى الدولة : تحديات المرحلة الانتقالية ، الدوحة ، جانفي 2012 .

218- العبيدي امال ،" الأمن الوطني في ليبيا : تحديات المرحلة الانتقالية "، ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة الى الدولة : تحديات المرحلة الانتقالية، الدوحة ، جانفي 2012 .

219- باسك منار محمد ، " محصلة التحركات الراهنة من أجل الديمقراطية في المملكة المغربية "، ورقة مقدمة في اللقاء السنوي الحادي و العشرون ، الجماعة العربية للديمقراطية ، جامعة أكسفورد ، 31 أوت 2013.

220- بن عبدلاوي المختار ،" ليبيا بين مقتضيات اعادة بناء الدولة و تحديات التحول الديمقراطي " ، ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة الى تحديات المرحلة الانتقالية ، الدوحة ، 7-8 جانفي 2012 .

221- بوحنية قوي ، بوطيب بن ناصر ، " دول الربيع العربي والدور الفاعل لحركات المجتمع المدني في تكريس التحول الديمقراطي وارساء معالم الديمقراطية التشاركية "، ورقة مقدمة في : ملتقى خصوصيات الانتقال الديمقراطي في تونس المكاسب و التحديات ، مركز دراسة الاسلام والديمقراطية ، تونس ، 28-29 مارس 2014 .

222- عاشور محمد، "الثورة الليبية: الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل " ، ورقة مقدمة في مؤتمر نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال افريقيا و تداعياتها ، اثيوبيا ، 31 ماي 2011، متحصل عليه من :
http://www.issafrica.org/uploads/31May11CriticLook2011NAfricaRrevol.pdf , (2011-09-11).

ح-التقارير :

223-رالف شامي و اخرون ، " ليبيا بعد الثورة : التحديات و الفرص " ، صندوق النقد الدولي ،2012 ، متحصل عليه من :
https://www.imf.org/external/arabic /dp/2012/1201mcda.pdf, (2013-08-30).

224-" التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي"، تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم115 حول الشرق الأوسط ، ديسمبر 2011 ، متحصل عليه من :
http://www.crisisgroup.org/ Mid20ChallengesQadhafi%20ARABIC.pdf, (2012-08-06).

225- " التقرير العالمي 2015: ليبيا " ، منظمة هيومن رايتس ووتش ، جانفي 2015 ، متحصل عليه من :
http://www.hrw.org/sites/default/files/related_material/libya_ar_2.pdf, (2015-04-09).

226- "تقرير فريق الاتحاد الاوروبي لتقييم الانتخابات في ليبيا " ، 7 جوان 2012 ، متحصل عليه من :
http://www.eueom.eu/files/pressreleases/ -libya-2012-final-report_ar.pdf, (2013-08-09).

227- "دراسات حول واقع وآفاق الاقتصاد التونسي ، المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية" ، وزارة التنمية الجهوية والتخطيط ، تونس ، جانفي 2013 .

228- " ما وراء الواجهة : تقويض حقوق الانسان في تونس " ، تقرير مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس ، جوان2010 ، متحصل عليه من :
https://www.ifex.org/tunisia/2010/06/07/tmgreportarabic2010.pdf , (2012-01-23).

229-تقرير حقوق الانسان الخاص بتونس لعام 2012 ، متحصل عليه من :
http://www.humanrights.gov/wp-content/uploads/2013/10/TUNISIA-ARA-Final.pdf , (2012-12-07).

230- "التحول الديمقراطي واستمرار انتهاكات لحقوق الانسان"،الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان،جوان2011، متحصل عليه من :
http://www.fidh.org/IMG/pdf/tn567ar.pdf , (2012-08-17).
231-" التقرير العالمي 2014: تونس "، المنظمة الدولية لحقوق الانسان ، متحصل عليه من :
http://www.hrw.org/sites/default/files/related_material/tunisia_ar_2.pdf, (2015-02-12).
232- "التقرير السنوي الأول حول الانتهاكات الواقعة على الاعلام التونسي" ، أكتوبر2012-سبتمبر 2013، مركز تونس لحرية الصحافة ، متحصل عليه من :
http://www.ctlj.org/images/pdf/Press_under_threats/ar.pdf , (2013-12-29).
233- "تقرير حول الانتهاكات الواقعة على الاعلام التونسي ديسمبر 2013" ، مركز تونس لحرية الصحافة ، متحصل عليه من:
http://ctlj.org/images/pdf/a/12.pdf , (2014-02-07) .
234- "تقرير حول الانتهاكات الواقعة على الاعلام التونسي فيفري 2014 " ، مركز تونس لحرية الصحافة ، متحصل عليه من :
http://www.ctlj.org/images/pdf/2014/a/a2.pdf , (2014-06-05).
235-"الانتهاكات الواقعة على الاعلاميات التونسيات"،اكتوبر 2012،افريل 2013،مركز تونس لحرية الصحافة،متحصل عليه من
http://www.ctlj.org/images/pdf/a/f.pdf , (2013-11-18) .
236-" الديكتاتور المعمر ليبيا: 4 عاما تحت سيطرة العقيد "، تقرير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان ،أوت2009، متحصل عليه من :
http://www.anhri.net/reports/libya/ , (2011-12-03).
237- "الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا و الشرق الأوسط : فهم الصراع في ليبيا "، تقرير الشرق الأوسط رقم107،جوان 2011، متحصل عليه من :
http://www.crisisgroup.org/Middle20North%20Africa/North%200ARABIC.pdf ,(2012-03-01)
238-"تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا " ، جانفي2012 ، متحصل عليه من :
http://www.pchrgaza.org/files/2012/FFM_Libya-Report-arabic.pdf ،(2012-05-12) .
239-" التقرير العالمي 2014 : ليبيا " ، منظمة هيومن رايتس ووتش ، جانفي 2014 ، متحصل عليه من :
http://www.hrw.org/sites/default/files/related_material/libya_ar_1.pdf , (2014-05-12).
240- " حالة حقوق الانسان في العالم " ، تقرير منظمة العفو الدولية لعام2015/2014 ، متحصل عليه من :
https://www.amnesty.org/download/Documents/POL1000012015ARABIC.PDF , (2015-12-29).
241- " تحديث حول انتهاكات القانون الدولي لحقوق الانسان و القانون الدولي الانساني أثناء العنف المستمر في ليبيا " ، تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، 23 ديسمبر 2014 ، متحصل عليه من :
http://www.ohchr.org/Documents/Countries/OHCHRJointly_report_Libya_23.12.14_AR.pdf , (2015-01-11).
242-" هل تحول الربيع الى شتاء؟ انجازات هشة و تحديات استثنائية للمدافعين عن حرية التعبير " ، تقرير مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس، جوان 2012، متحصل عليه من :
http://www.ifex.org/tunisia/2012/07/springintowinterifextmgreport_july2012_arabic_final.pdf , (2013-03-27).
243-"التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية بالمغرب: 25 نوفمبر 2011"، المعهد الديمقراطي الوطني،واشنطن،نوفمبر 2011، متحصل عليه من :
https://www.ndi.org/files/Morocco-Final-Election-Report-061812-ARA.pdf , (2012-03-28).
244-" مقياس الديمقراطية العربي 2014 " ، مبادرة الاصلاح العربي ، أوت 2014 ، متحصل عليه من :
http://www.arab-reform.net/sites/default/files/ADI_4_AR_0.pdf , (2014-12-15).

245–" التقرير الاقتصادي و المالي لسنة 2014 " ، وزارة الاقتصاد و المالية المغربية ، متحصل عليه من :
http://www.finances.gov.ma/Docs/2013/db/ref_ar.pdf , (2015-03-11).
246–" التقرير الاقتصادي و المالي لسنة 2015" ، وزارة الاقتصاد و المالية المغربية ، ، متحصل عليه من :
http://www.finances.gov.ma/Docs/2014/DB/ref_ar.pdf , (2015-12-23).

خ–مواقع الأنترنت :

247–الترابي عبد الله ،« تعديل الدستور في المغرب:تطورات في سياق من الثورات»،مبادرة الاصلاح العربي، 2011 ، متحصل عليه من :
http://www.arab-reform.net/sites/default/files/%20%D8% D9%84 D8%B1%D8%A8.pdf , (2013-11-27).

248–الجراي فتحي،"الدستور التونسي الجديد ومستقبل الانتقال الديمقراطي"، مركز الجزيرة للدراسات،2014، متحصل عليه من :
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery /2014/1//280Tunisias%20new%20constitution.pdf , (2014-03-11).
249–الجمعاوي أنور ، " المشهد السياسي في تونس : الدرب الطويل نحو التوافق " ، متحصل عليه من :
http://www.dohainstitute.org/file/Get/256c6afb-ca8c-49ff-91f0-4a19cfcf1fcb.pdf , (2014-05-29).
250– الجمل أمينة ، " ماهية الدراسات المستقبلية : التطور التاريخي للتفكير نحو المستقبل " ، متحصل عليه من :
http://www.beirutme.com/?p=2201&print=pdf, (2015-03-23).
251–الحمامي نادر ، " الدستور التونسي الجديد : صراع المرجعيات والمصالح" ، متحصل عليه من :
http://www.mominoun.com/arabic/arsa/articlespdf/5058?fileName=%84%D8%AF8A%D8%AF.pdf , (2014-12-30).
252–الحناشي عبد اللطيف ، " الحوار الوطني التونسي : الأليات و المالات " ، متحصل عليه من:
http://studies.aljazeera.net/ResorceGallery/ 2014/2/6/National%20Dialogue%20in20Tunisia.pdf , (2015-03-21).
253– الخليفي أسامة ، «مكاسب حركة 20 فبراير و الأفاق » ، في : " 20 فبراير مسار و مأل لحراك مغربي من أجل الحرية و الكرامة " ، كتيب صادر عن حركة أنفاس الديمقراطية ، فيفري 2015 ، متحصل عليه من :
http://anfass.ma/wp-content/uploads/2015/02/%D8%A7%D9%D8AD9%85%D8%A9.pdf , (2015-03-11).
254– الداسر أمحمد ،"التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي " ، متحصل عليه من :
http://www.iafps.com/books/books(1)/%D8%A7%D9%84%D8%AA% 84%D88%D9%8A.pdf, (2013-11-08).
255– الرديسي حمادي ، حافظ شقير ، « الانتخابات الرئاسية في تونس : بين التنافر و التوافق»، بدائل سياسات ، مبادرة الاصلاح العربي ، 2015 ، متحصل عليه من :
http://www.arab-reform.net/sites/default/files/%D8%A7%D9%8%AAD9%81%D9%82.pdf (2015-09-12).
256– الزقلعي محفوظ عبد الحميد ، " نحو مستقبل أفضل للاقتصاد الليبي : رؤية تنموية " ، متحصل عليه من :
http://www.arabsi.org/attachments/article/1898 %D9%8A.pdf, (2014-09-25).
257– الزيات محمد مجاهد ، " اعادة هيكلة الأجهزة الأمنية في دول الثورات " ، متحصل عليه من :
studies.aljazeera.net/.../2013124104712534604.htm, (2014-05-27).
258–السامرائي صادق ، " تأملات نفسية في الثورات العربية " ، متحصل عليه من :
http://www.arabpsynet.com/apneBooks/eB37HS-Samarrai2014.pdf, (2013-11-28).
259– السنوسي بسيكري، " ليبيا : تحديات الحكومة في مواجهة الجماعات المتشددة " ، متحصل عليه من :
studies.aljazeera.net/.../2012107101114220108.htm, (2014-05-16) .
260–السنوسي منير ، " البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس : الواقع و الآفاق " ، متحصل عليه من :
http://www.icnl.org/programs/mena/afan/Docs/Mounir%20Snoussi.pdf

261- الشلوي هشام ، " سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه ليبيا " ، متحصل عليه من :
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/5/6/%D8% -%D9% A8%D9%8A%D8%A7 , (2014-11-02).
262-الشلوي هشام ، " حوار غدامس وغياب القوى الليبية الفاعلة " ، متحصل عليه من :
http://studies.aljazeera.net/reports/2014/10/2014101481349598655.htm , (2015-12-28).

263-الشنقيطي محمد بن المختار ، " منطق الثورات و مالاتها " ، متحصل عليه من :
http://aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/2/24%A7D8%A7, (2014-01-15).
264-الصالحي وليد ، خليل جبارة ، "المجتمع المدني : الواقع و التحديات "، مؤسسة المستقبل (ليبيا) ،2012 ،متحصل عليه من :
http://www.foundationforfuture.org/en/Portals/0D %D8%A7.pdf, (2013-05-07).

265-العثماني سعد الدين ، « حزب العدالة و التنمية المغربي : مراجعة و استشراف لمستقبله السياسي» ، متحصل عليه من :
http://www.fikercenter.com/public /ar_Justice%20and%20Development%20Party.pdf , (2015-03-11).
266- العيسة سفيان ، "الدول العربية:الفساد و الإصلاح "، متحصل عليه من:
http ://carnegieendowment.org/2008/08/23/%D8%A%AF%D9%4%D8%A7%D8%AD/46yt , (2014-06-13)

267- المديني توفيق ، " مخاطر اتفاقية التعاون الاقتصادي بين تونس و الاتحاد الأوروبي " ، متحصل عليه من :
http://www.al-sharq.com/news/details/324018 , (2014-08-30).

268- المديني توفيق ، " الشراكة الاستراتيجية بين تونس و أمريكا " ، متحصل عليه من :
http://www.al-sharq.com/news/details/339463#.VeGMc7Jsc7I , (2014-11-05).
269-المديني توفيق ، " المرحلة الانتقالية في ليبيا: تحديات البناء " ، متحصل عليه من :
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/2011libyatransition.pdf, (2014-03-02).
270-المغروي ادريس ، محمد مدني ، سلوى الزرهوني ، " دراسة نقدية للدستور المغربي للعام2011 " ، المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات 2012 ، متحصل عليه من :
http://fr.slideshare.net/ajhir/the-2011moroccanconstitutionacriticalanalysisarabicpdf , (2013-07-02).
271-العياري عبد الرزاق ، " الثورة التونسية فشل الحداثة الفوقية و تآكل الاستبداد العربي " ، مجلة تسامح ، فلسطين : مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان ، السنة 9، العدد 32 ، أفريل 2011 ، متحصل عليه من :
http://www.rchrs.org/ar/2/28 , (2011-08-30)
272-العياشي عنصر، " التعددية السياسية في الجزائر: الواقع والآفاق" ، متحصل عليه من :
http://faculty.qu.edu.qa/lanser/files/Political%20Pluralism%20in%20Algeria%20.pdf, (2013-11-05).
273-العياشي عنصر،" التجربة الديمقراطية في الجزائر: اللعبة والرهانات" ، متحصل عليه من:
http://faculty.qu.edu.qa/lanser/files/Algeria's%20way%20to%20Democracy.pdf , (2013-12-11).
274- النوضة عبد الرحمن ، " تحليل دستور 2011 : هل هو ديمقراطي أم استبدادي " ، متحصل عليه من :
https://livreschauds.files.wordpress.com/2011/12/d988d8abd98ad98add982d8b1d8a7.pdf , (2014-08-04).
275-أوصديق فوزي ، " أثر الثورات العربية على منظومة حقوق الانسان " ، متحصل عليه من :
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/170220.html , (2014-07-13) .
276-اليوسفي محمد ، " الدبلوماسية المغربية و الثورة الليبية " ، متحصل عليه من :

http://www.akhbarona.com/writers/8500.html, (2013-07-18) .

277- باسك منار محمد ،« انتخابات 25 نوفمبر في المغرب : السياق و النتائج و الافرازات » ، متحصل عليه من :
http://www.cemrap.org/doc/pages_telechargements/5320387.pdf , (2013-01-25) .

278- بلفلاح يونس،"المغرب:التحديات الاقتصادية في ظل حكومة العدالة و التنمية"، مركز الجزيرة للدراسات2014،متحصل عليه
http://studies.aljazeera.net/Resource /Documents/2014/734Morocco%20EconomicChallenges.pdf,(2015-01-23).

279- بلفلاح يونس،" المغرب:الحصيلة الاقتصادية للملك بعد خمسة عشر عاما"،مركز الجزيرة للدراسات2014 ، متحصل عليه من
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery /Documents/2014/12/Morocco-economic.pdf , (2015-02-17).

280-بن بريك خميس ، " ميزات وعيوب قانون الانتخابات الجديد بتونس " ، متحصل عليه من :
http://m.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/5/2/%D9%D8D9%88%D9%86%D8%B3, (2014-09-11).

281-بن محفوظ هيكل ، " تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة و في خلال سنة2013" ، متحصل عليه من
http://carnegieendowment.org/files/Security_Sector_inTunisia_in_2013_1.pdf, (2014-02-15).

282- بن مصطفى أحمد ، " تأملات في دبلوماسية الأمن القومي التونسي بعد الثورة " ، متحصل عليه من :
http://www.babnet.net/festivaldetail-86459.asp , (2014-09-18).

283-بن عنتر عبد النور ،" المواقف الدولية من الثورة الليبية " ، مركز الجزيرة للدراسات ، أفريل2011، متحصل عليه من :
http://studies.aljazeera.net/reports/2011/20117223266875954.htm, (2013-09-15).

284-بن عنتر عبد النور ،" الأزمة الليبية معطى جيوبوليتكي جديد" ،مركز الجزيرة للدراسات ، جانفي 2013، متحصل عليه من:
http://studies.aljazeera.net/ResourceGalleryDocumentLibyancrisis.pdf , (2013-11-05).

285-بني سلامة محمد تركي ، " الاصلاح السياسي : دراسة نظرية " ، متحصل عليه من :
http://www.dahsha.com/old/viewarticle.php?id=30976 , (2014-06-05) .

286-بوحنية قوي ، «هل تؤدي الانتخابات الى الديمقراطية: حالة تونس» ، متحصل عليه من :
http://arabsi.org/attachments/article/1801/%D9%87%D9%84%20%DA4%D8% 9%8A%D8%A9.pdf , (2015-01-03).

287-بوحنية قوي، بن ناصر بوطيب، "الاصلاحات السياسية و اشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية : الجزائر أنموذجا "، متحصل عليه من :
http://www.bchaib.net/mas/index.ph-gouvrnnc-1215&Itemid=10, (2015-02-01).

288- بوحنية قوي ، " الجزائر ، المغرب ، موريتانيا في ظل الربيع العربي اصلاحات أو استعصاء ديمقراطي " ، متحصل عليه من :
http://arabsfordemocracy.org/uploads/alg.bou.Dec2012.pdf , (2015-04-11) .

289- بودهان ياسين ، " توقف ثلثي جمعيات المجتمع المدني بالجزائر " ، متحصل عليه من :
http://www.aljazeera.net/news/humanrights/2015/9/30/%A8%A7%D8%A6%D8%B1, (2014-07-16

290- جابي عبد الناصر ،" مأزق الانتقال السياسي في الجزائر " ، متحصل عليه من :
http://arabsi.org/attachments/article/687/%D9%85%D8% D8%B2D8%A6%D8%B1.pdf , (2014-06-13).

291-حرمل جبران صالح عاي ، " ثورات الربيع العربي : رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات " ، متحصل عليه من :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=355286, (2014-01-12) .

292-حسنين توفيق ابراهيم ، " الانتقال الديمقراطي : اطار نظري " ، متحصل عليه من :
http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013124831438.html , (2014-01-09).

293- حسين عبد الخالق ، "معوقات الديمقراطية في العالم العربي"، متحصل عليه من :

http ://www.abdulkhaliqhussein.nl/index.php ?news=472 , (2014-11-05).

294- حسين فاروق ، " دور أمريكا في اسقاط بن علي كشفته ويكليكس " ، متحصل عليه من :

http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/special/tunisia/127846-2011-01-15-16-01-09.html , (2014-02-18).

295-حنفي خالد ،"القذافي و الثورة الليبية:خيارات السقوط و الصمود"، متحصل عليه:

http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/10.htm , (2015-03-12).

296-خشيم مصطفى ، " الأحزاب السياسية في ليبيا الجديدة بين النظرية و التطبيق " ، متحصل عليه من :

http://arabsi.org/attachments/article/615/ 2%D8%A7%DD9%82.pdf, (2014-12-11).

297-خليل سامي أيوب ، " موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية " ، متحصل عليه من :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%20285741, (2015-01-03) .

298-خيري عمر،" السياقات الدستورية للأزمة السياسية في ليبيا "، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2014 ، متحصل عليه من :

http://studies.aljazeera.net/ /Documents/2014Politicsin%20Libya.pdf, (2014-12-29).

299-زيلين هارون ، " الحضور الجهادي في ليبيا " ، متحصل عليه من :

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysisfoothold-in-libya, (2014-10-12).

300-سطي عبد الاله ، أسئلة حول فرضية الانتقال الديمقراطي بالمغرب ، المركز العلمي العربي للأبحاث ، متحصل عليه من :

http://www.arabsi.org/attachments/article/4660/%D8%A3%D8% %D8%B1%D8%A8.pdf , (2014-11-26).

301-شرقية ابراهيم، " اعادة اعمار ليبيا : تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية " ، مركز بروكنز الدوحة ، ديسمبر 2013، متحصل عليه من :

http://www.brookings.edu/papers/2013-libya-national-reconciliation-.pdf , (2014-03-15).

302-عاشور عمر ، "تحديات الصعود: دور اسلاميي ليبيا في بناء دولة ما بعد الثورة "، متحصل عليه من:

http://arabsi.org/attachments/article/1788/%D8%AA%AF.pdf, (2015-01-09).

303- عاشور محمد ، "الثورة الليبية: الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل " ، ورقة مقدمة في مؤتمر نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال افريقيا و تداعياتها ، اثيوبيا ، 31 ماي 2011 ، متحصل عليه من :

http://www.issafrica.org/uploads/31May11CriticLook2011NAfricaRrevol.pdf , (2011-09-11).

304-عاشور محمد ، " ليبيا ما بعد القذافي : ميراث من التحديات " ، متحصل عليه من:

http://www.sis.gov.eg/VR/35/4.htm, (2014-07-18).

305-عاشور محمد ، " الجماعات الاسلامية في ليبيا : الأقلية الجهادية و البوصلة السياسية لليبيا ما بعد القذافي "، متحصل عليه من

http://www.brookings.eduresearch/opinions/2012/09/15-libyan-jihadism-ashour, (2015-02-18).

306-عاشي الحسن،" ليبيا : التحديات الاقتصادية ما بعد الثورة "، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2011 ، متحصل عليه

http://carnegie-mec.org/publications/?fa=45663, (2013-06-15).

307-عبد الحليم عبد الله ، الولايات المتحدة الامريكية و التحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010-2011)، متحصل عليه من :

http://scholar.najah.edu/sites/default/files/%D8%8%AF7%D9%84%D9%84%D9%85.pdf , (2013-11-04).

308- عبد الحي وليد، "الدراسات المستقبلية النشأة و التطور و الأهمية "، متحصل عليه من :
http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_5969.html , (2015-06-12).
309-عبد الشافي عصام ، " مبادرات الاصلاح و عملياته في العالم العربي " ، متحصل عليه من :
http://www.hadaracenter.com/pdfs/%D9A8%D8%A7%D8%AF %A7%D8%AD.pdf , (2014-06-12).
310- عبد العالي عبد القادر ، "الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر" ، متحصل عليه من :
http://arabsi.org/attachments/article/1634/10812659-5a5c-4d3d-9c90-fbef5b99e3cd.pdf , (2014-03-29).
311-عبد المولى عز الدين ، " أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي " ، متحصل عليه من :
http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013595777.htm, (2013-11-12).
312-عبده محمود علي ، " الثورة التونسية : الأسباب ...عوامل النجاح ...النتائج " ، متحصل عليه من :
http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/8.htm , (2014-05-06).
313-عبيد هناء ، " من الحرمان الى التوقعات : الاقتصاد السياسي للتحولات الثورية في المنطقة العربية " ، متحصل عليه من :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=780585&eid=3120, (2013-12-29).
314-علي داود وفاء ، " التأصيل النظري لمفهوم الثورة و المفاهيم المرتبطة بها " ، متحصل عليه من :
http://democracy.ahram.org.eg/NewsQ/422.aspx , (2014-01-15)..
315-عودة جهاد ، " الثورات العربية و اثرها على طبيعة التغير الدولي : بناء الاشكالية " ، متحصل عليه من :
http://www.gehadauda.com/p=972 , (2013-12-05).
316-غليون برهان ، " موجة الديمقراطية الرابعة " ، متحصل عليه من :
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2005/%AC %A9, (2014-02-27).
317-قادري سمية ، محمد المهدي شنين ، " سوسيولوجيا الثورة " ، متحصل عليه من :
http://maktabat-ach3b-alkarim.blogspot.com/2011/10/blog-post_20.html, (2014-07-27).
318-قصير كمال ،"محمد السادس بأمريكا:سعي لإعادة التوازن للعلاقات"، مركز الجزيرة للدراسات ،2013 ، متحصل عليه من:
http://studies.aljazeera.net/ResourceGalleryDocuments/2013/11/26/2013Mohamad%20USA.pdf , (2014-02-04).
319-كامل عبد الله، "دور السلاح في إشعال الصراعات الداخلية في ليبيا " ، متحصل عليه من :
www.siyassa.org.eg/Category/2/1020.aspx- , (2014-09-12).
320- كول بيتر ، " فوضى خطوط الحدود : تأمين حدود ليبيا " ، متحصل عليه من :
carnegieendowment.org /libya-ar.pdf , (2014-10-27) .
321-لطفي وفاء ،" الثورة و الربيع العربي : اطلالة نظرية " ، ، متحصل عليه من :
http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/d-21-05-2012.pdf , (2014-06-18).
322-لعمامرة رمضان ، " الحوار الاستراتيجي الجزائري الأمريكي حقق نتائج ايجابية وواعدة " ، متحصل عليه من :
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150409/36433.html ,(2015-03-12).
323- ماركسي مناصر ، " حول الاصلاح الدستوري و السياسي في دول المغرب الكبير " ، متحصل عليه من :
http://www.arabsi.org/attachments/article/4396/%D8%AD%D9%888A%D8%B1.pdf , (2014-04-18).

324- مالكي أمحمد، " وضع البرلمان في المغرب " ، المركز العربي لتطوير حكم القانون و النزاهة ، متحصل عليه من :
http://www.arabruleoflaw.org/ /Parliament/Arabic/P2/MoroccoFinalReportParliamentP2S3AR.pdf , (2014-05-11).
325-معد أمين ، "الأنظمة المغاربية و الثورة الليبية " ، متحصل عليه من :
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews , (2014-05-03).
326- مرازقة عبد الغفور، " الاصلاحات السياسية في الجزائر : تحديات و افاق " ، متحصل عليه من :
http://democracy.ahram.org.eg/NewsQ/438.aspx, (2014-12-26).
327- مقري عبد الرزاق ،" التحول الديمقراطي في الجزائر: رؤية ميدانية" ، متحصل عليه من :
http://boulemkahel.yolasite.com/resources/% A %AA%D8%AD%D9%88% %A %D8%B1.pdf, (2014-04-03).
328-ميكائيل براء ، "أوروبا أمام الثورة الليبية : اتحاد بمواقف متضاربة " ، متحصل عليه من :
http://fride.org/download/ aljazeera qatar bm 14 5 11.pdf , (2013-05-11).
329-نويرة اسماء ،« تونس: الانتخابات وماذا بعد؟ »، أوراق المتابعة السياسية، مبادرة الاصلاح العربي،2012،متحصل عليه من :
http://www.arab-reform.net/sites/default/files/%20%D985%D9%84%D8%A9_32.pdf , (2013-07-02).
330- هدام أنور نصر الدين ، " الجزائر في حاجة إلى إصلاحات سياسية جذرية"، متحصل عليه من :
http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=2017 , (2014-04-13).
331-هشام رامي ، " من الكبت الى التعجل : الأبعاد النفسية للتحولات الثورية في المنطقة العربية " ، متحصل عليه من :
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=939356 , (2013-03-27).
332-ولد السالك ديدي ، " مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي، متحصل عليه من :
http://www.cemi-tunis.org/medias/files/bulletin-cemi-06-1.pdf ,(2013-05-14).
333- وهيبي محمد نجيب ، " المجتمع المدني التونسي خصائصه وافاق تطوره " ، متحصل عليه من :
http://www.arabjo.net/index.php?option=comcontent&view=15798:% 7%D9%849&Itemid=73 , (2014-08-30).
334-ويري فريدريك ،"تحدي بناء الأمن في شرق ليبيا "،أوراق كارنيغي ،مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي،2012 ،متحصل عليه من:
http://carnegieendowment.org/files/Fulltext.pdf, (2013-03-22).
335- " الاتحاد الأوروبي : توقيع مسودة الحوار خطوة كبيرة نحو استقرار ليبيا " ، متحصل عليه من :
http://www.assabahnews.tn/article/107057/%D8%84%AA%D8%AA8%D9%8A%D8%A7 , (2015-12-03).
336- " الخارجية الجزائرية تستدعي السفيرة الأمريكية " ، متحصل عليه من :
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/248329.html , (2015-02-11).
337- " لعمامرة : الحوار الاستراتيجي الجزائري الأمريكي حقق نتائج ايجابية وواعدة " ، متحصل عليه من :
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150409/36433.html , (2015-06-12).
338-" إصلاح سياسي أم تقييد إضافي للمجتمع وللمجال السياسي في الجزائر: تحليل نقدي"، متحصل عليه من :
http://www.la-laddh.org/IMG/pdf/ra-refpol-algerie-ar-150dpi.pdf(2013-12-09)
339- موقف جامعة الدول العربية تجاه التغيرات السياسية العربية 2010-2012 " ، متحصل عليه من :
www.alazhar.edu.ps/Library/aattachedFile.asp?id_no=0046269.pdf ,(2014-02-28).
340-"ليبيا : تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة " ، متحصل عليه من :
http://www.dohainstitute.org/file/Get/031f2c19-b52a-448c-bd50-05819a5a9080.pdf , (2015-02-11).
341-" جلسات الحوار الليبي " ، متحصل عليه من :
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/2/12/%D8%A %A8%D9%8A , (2015-12-29).

342–" انتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في ليبيا 2014 " ، مركز كارتر ، مارس 2014 ، متحصل عليه من :
http://www.cartercenter.org/resources /election_reports/drafting-arabic-final.pdf , (2014-03-29).

343– " البرلمان الليبي المنحل يلغي قانون العزل السياسي " ، متحصل عليه من :
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/2/3/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A , (2015-04-02).

344–كريستوف شيفيس،جوفري مارتيني،" ليبيا ما بعد القذافي:الدروس والآثار المستقبلية"،ترجمة: ادريس محمد قناوي، متحصل عليه من :
http://www.rand.org/content/ research_reports/RR500/RR577/RAND_RR577.arabic.pdf , (2015-06-12).

345–"صياغة مشروع الدستور:تجارب مقارنة و دروس مستفادة "،المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات ،جوان2013 ، متحصل عليه من:
http://www.idea.int/wana/upload/Policy-brief-R9.pdf , (2014-03-26).

346–" الجزائر تدافع عن موقفها حيال الثورات " ، متحصل عليه من :
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/12/5/%D8%A , (2013-07-17).

347– " أصداء تونس الياسمين عند السياسيين المغاربة " ، متحصل عليه من :
http://www.nadorcity.com/%D8%A3%_a7012.html , (2013-07-22).

348–" كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى في الدورة (135) لمجلس وزراء الخارجية العرب ، متحصل عليه من :
http://www.lasportal.org/wps/wcm/connect/4c097_Council_135_02Feb2011.pdf?MOD=AJPERES , (2012-11-25).

349– " اسقاط قانون العزل السياسي في تونس " ، متحصل عليه من :
http://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/fa2c2759-3eed-45be-b704-b6815c8b0600 , (2015-06-12).

350– " المجتمع المدني في المرحلة الانتقالية : مواجهة التحديات الحالية في تونس ومصر "، متحصل عليه من :
http://graduateinstitute.ch/files/live/sites/iheid/ccdp/shared/6305/Cairo_Issue%20Brief_AR.pdf , (2014-09-18).

351–"رسالة اللجنة من أجل احترام الحريات وحقوق الانسان في تونس " ، فيفري 2014 ، متحصل عليه من:
http://www.e-joussour.net/files/Lettre%20CRLDHT%20Ar%20Fevrier%2014.pdf , (2014-05-02).

352–" استراتيجية التنمية لتونس الجديدة "، وزارة التنمية الجهوية والتخطيط التونسية، ماي2012، متحصل عليه من :
http://www.micievents.tn/fileadmin/ upload/Strategie_DeveloppementTunisie_Nouvelle_Ar.pdf , (2012-10-28).

353–" ليبيا : تشكيل حكومة الوفاق ب 32 حقيبة وزارية " ، متحصل عليه من :
http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2016/01/19/%D9%84%D9%8A%D8%A9.html , (2016-02-27).

354–" ليبيا : التوقيع على اتفاق السلام في الصخيرات " ، متحصل عليه من :
https://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/943e7ba1-b993-4aff-9cca-b28635cc4d15 , (2015-12-27) .

355–" كوبلر يدعو حكومة الوفاق الوطني الى تولي السلطة في ليبيا " ، متحصل عليه من :
http://www.dw.com/ar/%D9%83%D9%88%D8%A8%D9D8%D9%8A%D8%A7/a-19126536 , (2016-03-20).

356–" بوتفليقة رئيسا للجزائر لولاية رابعة بنسبة 81 % " ، متحصل عليه من :
http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/algeria-elections/2014/04/18 %D8%A9.html , (2015-01-12).

357–" العفو الدولية تتهم الجزائر بتصعيد قمعها ضد المحتجين " ، متحصل عليه من :
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/250632.html , (2015-12-11).

358–" سفير واشنطن بالجزائر : الاصلاحات تتجاوب مع طموحات الشعب " ، متحصل عليه من :
http://www.echoroukonline.com/ara/?news=82991 , (2014-11-09).

359–" سفيرة الولايات المتحدة المقبلة في الجزائر تبرز بمجلس الشيوخ دور الجزائر في ضمان الاستقرار بالمنطقة " ، متحصل عليه من :
http://www.aps.dz/ar/algerie/5479-%D8%B3%D9%81%D9%8D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88 , (2015-04-03).

360-"وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي : المغرب باشر اصلاحات ديمقراطية مهمة " ، متحصل عليه من :
http://www.maroc.ma/ar/%D9%88%D8%B2D8%B1%D8%A9-AE%D8%A7%D8%B1%AC , (2013-12-08).
361-" ممثلة الاتحاد الأوروبي تثني على الاصلاحات الجارية في الجزائر " ، متحصل عليه من :
http://www.sawt-alahrar.net/ara/national/24168.html , (2014-02-07).
262-" مسؤول أمريكي : الحصيلة الاقتصادية لاتفاقية التبادل الحر مع المغرب في تطور مستمر " ، متحصل عليه من :
http://www.almaghribia.ma/%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D8%AF%D8%A9/0/--/195705.html , (2015-01-16).
363-" ليبيا توقع اتفاقية تيفا للتجارة مع الولايات المتحدة " ، متحصل عليه من :
http://www.eanlibya.com/archives/23094 , (2014-06-18).
364-" حكومة الأزمة تبحث استعادة الأموال الليبية المجمدة لدى أمريكا " ، متحصل عليه من :
http://www.ajwa.net/news/view/201506 , (2014-12-07).
365-" مدير الاستعلامات الأمريكية في الجزائر لتعميق التعاون الأمني " ، متحصل عليه من :
http://al-fadjr.com/ar/national/312831.html , (2015-03-12).
366-" أمريكا تخصص 5 ملايير دولار كمساعدات عسكرية مباشرة للمغرب في 2015 " ، متحصل عليه من :
http://journane.ma/info/archives/5397 , (2015-12-16).
367-" وزير خارجية ليبيا : أمريكا لا تتعاون معنا لصد الارهاب " ، متحصل عليه من :
http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2015/05/27/% 87%D8%A7%D8%A8.html , (2014-09-28).
368- " الجزائر تحدد أطر علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي و تفرض الاحترام المتبادل و توازن المصالح " ، متحصل عليه من :
http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=%2%84% %D3ZOuHMa1A&bvm=bv.102022582,d.bGQ , (2014-03-05).
369-" مجلس الشراكة بين المغرب و الاتحاد الأوروبي يصادق على برنامج عمل لتفعيل الوضع المتقدم بين المغرب و الاتحاد الأوروبي للفترة 2013-2017 " ، متحصل عليه من :
https://www.diplomatie.ma/arab/Politique% C3%A8re/MarocetlUnioneurop%C /Default.aspx , (2015-01-22).
370-" تونس – الاتحاد الأوروبي : امضاء مذكرة تفاهم بخصوص الاطار الموحد للدعم 2014-2015 " ، متحصل عليه من :
http://www.babnet.net/rttdetail-93466.asp , (2015-02-13).
371-" الاتحاد الأوروبي سيمنح مساعدات ب 135 مليون أورو للجزائر " ، متحصل عليه من :
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/223011.html , (2014-06-04).
372- " بلاني : على الاتحاد الأوروبي التخلص من النظرة التجارية في علاقته " ، متحصل عليه من :
http://www.djazairess.com/elayem/222792 , (2015-03-17).
373- " المغرب و الاتحاد الأوروبي يراهنان على تعاون أوسع في مختلف الميادين " ، متحصل عليه من :
http://www.alquds.co.uk/?p=114681 , (2015-03-12).
374- " اتفاقية الشراكة في مجال الصيد البحري بين الاتحاد الأوربي و المغرب تدخل حيز التنفيذ " ، متحصل عليه من :
http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=38008&id_type=1&lang_id=470 , (2015-04-29).
375-" الاتحاد الأوروبي يعوض يوبام –ليبيا بترقية التعاون الأمني مع الجزائر " ، متحصل عليه من :
http://www.al-fadjr.com/ar/national/296047.html , (2015-08-17).
376- " المغرب و الاتحاد الأوروبي يتفقان على مكافحة الارهاب " ، متحصل عليه من :
http://www.islammaghribi.com/%D8%A7%D9%84%D8% %D9%84-%D8% D8%AAF-82 %A8.html, (2015-02-19).
377-" الاتحاد الأوروبي يشيد بجهود المغرب في مجال مكافحة الجريمة العابرة للحدود " ، متحصل عليه من :
http://www.ahdath.info/?p=38133 , (2015-06-13).
378- " موغيريني : المغرب شريك مفضل للاتحاد الأوروبي في الأمن و محاربة الارهاب " ، متحصل عليه من :

http://aawsat.com/home/article/412106/%D9%85%DD9%8A%D8 %D9%8A%D9%86%DD8%A8 , (2015-07-12).
379- " الاتحاد الأوروبي يوافق على زيادة التعاون الأمني مع تونس " ، متحصل عليه من :
http://www.radiokef.tn/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%A8%A7%D8%AF- %84%D8%AA%D8%B9/ , (2014-05-02).
380- " الاتحاد الأوروبي خصص 23 مليون أورو لدعم تونس في المجال الأمني " ، متحصل عليه من :
http://ar.webmanagercenter.com/2015/06/12/91991/ %84%D8%A7%D8%A %AF%D8%B9%D9%85/, (2015-10-11).

ثانيا–قائمة المراجع باللغات الأجنبية :

A- Articles :

381- Ben Abdesselem Sélim , «La Constitution Tunisienne : Les Dix Points Clefs» , Institut De Relations Internationales et Stratégiques , paris , Février 2014 .
382- Brown Stephen , « Foreign Aid and Democracy Promotion : Lessons from AFRICA» ,**The European Journal of Development Research**, Vol.17, No.2, June 2005.
383- Chull Shin Doh , « On the Third Wave of Democrtization: A Synthesis and Evaluation of Recent Theory and Research », **World Politics**,Vol. 47, N .1 , 1994 .
384- Dankwart Rustow, «Transitions to Democracy: Towards a Dynamic Model», **Comparative Politics** ,Volume 2 ,April 1970 .
385- Haddar Mohamed,« La Transition en Tunisie Défis et Perspectives» , Dans : Mohamed Haddar , **Les Défis De La Transition** , (Tunis : Université Tunis El Manar,2013).
386- Hermet May Guy ,« Introduction: The Age Of Democracy » , **International Social Science Journal** , Vol 128 ,(1991).
387- Huntington Samuel,« Democracy's Third Wave» **, Journal of Democracy**, Vol.2, No.2 ,Spring 1991 .
388- Kausch Kristina , «Political Parties in Young Arab Democracies », **Policy Brief** , N° 130 , May 2012.
389- Lesson Peter,Dean Andrea ,«The Democratic Domino Theory:An Empirical Investigation **», American Journal of Political Science**, Vol.53,No.3 ,Jul 2009.
390- Lipsky William , « Comparative Approaches to the Study of Revolution: A Historiographic Essay » , **The Review of Politics** , Vol. 38, No. 4. (Oct 1976).
391- McFaul Michael, «The Missing Variable: The International System as the Link between Third and Fourth Wave Models of Democratization» **, CDRL Working Papers** , No. 58, May 2006.
392- McFaul Michael, «Transitions From Post Communism », **Journal of Democracy** ,Vol. 16, N. 3 , July 2005.
393- Olimat Muhamad ,« The Fourth Wave of Democratization», **The American Journal of Islamic Social Sciences**, Vol .25, N .2 ,Spring 2008 .
394- Olson Mancur, "Dictatorship, Democracy and Development," **The American Political Science Review** 87, No. 3 (September 1993).

395- Przeworski Adam, Alvarez Michael, Cheibub José Antonio , « What Makes Democracies Endure? », **Journal of Democracy** , Vol.7, No.1, (Jan1996) .
396-Richard Joseph , «Africa, 1990-1997: from Abertura to Closure » **, Journal of Democracy ,**Vol. 9,N. 2, April 1998 .
397- Solingen Etal, «quandaries of peace» , **Journal of democracy** ,Vol 7.No.3, (1996).
398- Touati Zineb , « Presse et révolution en Tunisie : role , enjeux et perspectives » , **Journal For Communication Studies** , Vol .5, no. 1 , (septembre 2012)

.

B- Reports :

399-Florence Gaub , Alexandra Laban , "Arab Futures : Three Scenarios for 2025" , EU Institute for Security Studies , Report N° 22 , February 2015 .
400- " Élections Législatives : Algérie 2012" , Rapport Final , Union européenne Mission d'observation électorale, Available at : http://www.eueom.eu/pressreleases/english/rapport_final05082012FR.pdf , (2014-1-12).
401-"Tunisia 2013 Human Rights Report " , available at : http://photos.state.gov/libraries/tunisia/231771/PDFs/2013%20human%20rights%20report.pdf , (2014-01-15).
402-"ENP Package – Algeria " , European Commission ,Brussels, March 2013, available at : http://eeas.europa.eu/enp/pdf/docs/2013_enp_pack/2013_memo_algeria_en.pdf , (2013-07-29).
403-" Country Strategy Paper/Multi-Annual Indicative Programme : Libya 2014-2015 " , The European Union's , available at : http://eeas.europa.eu/ lybia_summary ofthestrategy_paper multi-annual_indicative_programme_2014-2015_en.pdf , (2015-06-09).

C- Internet:

404- Alkanatri Ahmad , "La Rationalité Des Révolutions Arabes " , available at : http://www.archipel.uqam.ca/5134/1/M12615.pdf , (02-01-2014).
405- Arieff Alexis , " Algeria: Current Issues ",Congressional Research Service , November 18, 2013, available at : https://www.fas.org/sgp/crs/row/RS21532.pdf , (2014-03-02).
406- Arieff Alexis , " Algeria: Current Issues ",Congressional Research Service , January18 , 2012, available at : http://fpc.state.gov/documents/organization/183737.pdf , (2013-05-11).
407- Arieff Alexis , " Algeria: Current Issues ",Congressional Research Service, January 18 , 2013 , available at : http://fpc.state.gov/documents/organization/203732.pdf , (2013-09-14).
408- Arieff Alexis , " Morocco : Current Issues " ,Congressional Research Service , January 15, 2015 available at : http://pennyhill.com/jmsfileseller/docs/RS21579.pdf , (22-03-2015).
409- Arieff Alexis , " Morocco : Current Issues " ,Congressional Research Service , October18, 2013, available at: https://www.fas.org/sgp/crs/row/RS21579.pdf , (16-09-2014).
410- Arieff Alexis , " Algeria: Current Issues ",Congressional Research Service , February 22, 2011, available at: https://www.essex.ac.uk/armedcon/story_id/Algeria-%20Current%20Issues.pdf , (2012-6-13).

411- Arieff Alexis , Humud Carla ," Political Transition In Tunisia" , Congressional Research Service, October22 , 2014, Available at : http://www.refworld.org/pdfid/54660d6d4.pdf , (2014-12-16).
412-Arieff Alexis , Humud Carla ," Political Transition In Tunisia" , Congressional Research Service , February 10 , 2015 , Available at : https://www.fas.org/sgp/crs/row/RS21666.pdf , (2015-06-11).
413- Behr Timo ," After the Revolution: The EU and the Arab Transition " , Notre Europe , study No. 54 , April 2012 , available at : http://www.institutdelors.eu/media/euarabtransitiont.behrneapril2012. pdf , (2012-05-6).
414- Blanchard Christopher ," Libya: Transition and U.S. Policy", Congressional Research Service , August 3 ,2015, available at :
https://www.fas.org/sgp/crs/row/RL33142.pdf , (2015-10-11).
415-Blanchard Christopher , Zanotti Jim , " Libya : Background and U.S. Relations " , Congressional Research Service , February 25, 2011 , available at :
http://digital.library.unt.edu/ark:/67531/metadc103187/m1/1/highresd/RL33142_2011Feb25.pdf , (2012-11-2).
416-Boumghar Lotfi , " The Algerian Position on the European Neighbourhood Policy " , European Institute of the Mediterranean (IEMed), 2013, available at :
http://www.iemed.org/observatori-en/danalisi/2013/Boumghar%20Algeria%20EN.pdf , (2014-01-11).
417-Dandashly Assem ," Building a Security Community in the Neighborhood :Zooming in on the EU–Tunisia Relations " , Norwegian Institute of International Affairs , 2014, available at :
http://brage.bibsys.no/ bitstream/handle/11250/277495/ WP-836+Dandashly.pdf?sequence=3 , (2014-10-22).
418- Elhusseini Fadi , " The Arab Spring: Conspiracy Theory or National Will ? " , avaible at :
https://www.middleeastmonitor.com /middle-east/the-arab-spring-conspiracies-or-national-will , (2014-11-05).
419- Fryer –Biggs Zachary, " US Firms Eye Late Entry Into Libyan Defense Market" , available at :
http://www.defensenews.com/DEFREG02/US-Firms-Eye-Late-Entry-Into-Libyan-Defense-Market, (2015-02-15).
420- Lagatta Martina & Others ," Algeria's underused potential in security cooperation in the Sahel region" , Policy Department, Directorate-General for External Policies (European Parliament) , June 2013, available at :
http://www.europarl.europa.eu /briefing_note/join/2013//EXPO-AFET_SP(2013)491510_EN.pdf , (2013-08-15).
421- McWhorter Matthew , " Understanding the Libyan Uprising and U.S. Foreign Policy Response ", December 2013 , available at :
https://www.umb.edu/ /94UnderstandingtheLibyan_Uprising_andUSForeignPolicyResponse.pdf , (2014-2-12).
422- Messaoud Farid ," Coopération: Les Américains s'intéressent à l'investissement hors hydrocarbures en Algérie", obtenu en parcourant :
http://www.reporters.dz/cooperation-les-americains-s-interessent-a-l-investissement-hors-en-algerie,(2013-1-1)
423- Migdalovitz Carol ," US-Moroccan Relations How Special ?" , Note De L'IFRI , October 2011 available at :
http://www.ocppc.ma/sites/default/files/IFRI_noteocpcarolmigdalovitz.pdf , (2012-03-11).
424- Mokhefi Mansouria , "Algeria –An Unsteady Partner For Europe " , available at :
http://www.ecfr.eu/page/-/ECFR110_ALGERIA_MEMO.pdf , (2015-02-12).
425- Schiller Thomas, "Tunisia – A Revolution And Its Consequences ", Kas International Reports , 2011, avaible at:
http://www.kas.de/wf/doc/kas_22802-544-2-30.pdf?110516130505 , (2012-03-27).
426- Thompson Eric, McCants Will ," Partners Against Terror: Opportunities and Challenges For US-Moroccan Counterterrorism Cooperation " , CNA's Institute for Public Research, November 2013, available at :
http://moroccoonthemove.com/wp-content/uploads/CNAUSMoroccoCTCooperation.pdf ,(2013-12-22).
427- Toaldo Mattia ," A European agenda to support Libya's transition " , Policy Brief , European Council On Foreign Relations , May 2014, available at :
http://www.ecfr.eu/page/-/ECFR102_LIBYA_BRIEF_AW_(2).pdf , (2014-07-02).

428- Congressional Research Service," Operation Odyssey Dawn Libya, Background and issues for congress", 28 March 2011 , available at:
https://www.fas.org/sgp/crs/natsec/R41725.pdf , (2013-12-08).

429-" Morocco-US Strategic Dialogue : Consultation , Coorperation , Progress " , Moroccan American Center For Policy ,2012 , Available at :
http://moroccoonthemove.com/ -content /2014/02/SRUSMoroccoStrategicDialogue.pdf , (2013-02-11).
430-"Recent Visit By Tunisian Prime Minister Breaks New Ground In US –Tunisia Cooperation " , available at :
http://www.nusacc.org/pressreleases/14TUNISIA-PMprEN.pdf , (2014-08-12).
431-" US Security Assistance To Tunisia " , Center For International Policy , April 2015 , available at :
http://www.ciponline.org/CIP_Publications/1004_TBP.pdf , (2015-05-23).
432 - "Tunisia's 'Non-NATO Ally' Status Confirmed By US" , available at :
http://www.defensenews.com/story/defense/2015/07/11/tunisia-nato-us/30020909 , (2015-09-12).
433-"Neuvième Session Du Conseil D'association UE-Algérie : Déclaration de l'Union européenne" , Bruxelles, le 5 juin 2015 , obtenu en parcourant :
http://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-9689-2015-INIT/fr/pdf , (2015-09-12).
434-"The EU's response to the 'Arab Spring " , European Union , Bruxelles, 16 December 2011 , available at:
http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-11-918_en.pdf , (2012-04-23).
435- " Réponse de l'UE au Printemps arabe: état des lieux deux ans après " , European Union , Bruxelles, le 8 février 2013, available at :
http://www.consilium.europa.eu/uedocs/ data/docs/pressdata/FR/foraff/135518.pdf ,(2013-05-24).
436-" Analysis of the Mobility Partnership signed between the Kingdom of Morocco, the European Union and nine Member States on 7 June 2013" , Euro-Mediterranean Human Rights Network , February 2014 , available at :
http://www.statewatch.org/news/2014/feb/eu-morocco-mp.pdf ,(2014-05-12).
437-"ENP Package – Libya", European Commission , Brussels, 27 March 2014 , available at :
http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-14-228_en.pdf , (2014-06-12) .
438-" Libya" , European Commission Humanitarian Aid , August 2015 , available at :
http://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/factsheets/libya_en.pdf , (2015-10-23).
439- "The EU and Algeria : Progress in Relations – National Indicative Programme (NIP) 2011-2013" , available at :
http://www.enpi-info.eu/files/ Algeria%20press%20pack%20-%20May%202010_ENG.pdf , (2014-03-16).
440-" La Libye " , obtenu en parcourant :
http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/documents/nt/558/558842/558842fr.pdf , (2012-05-26).
441- EU Integrated Border Assistance Mission in Libya(Eubam Libya) , Common Security And Defence Policy , January 2015 , available at :
http://eeas.europa.eu/csdp/missions-and-operations/eubam-libya /factsheetlibyaen.pdf , (2015-11-19).
442-" Libya Strategy Paper & National Indicative Programme 2011 - 2013 " , European Neighbourhood And Partnership Instrument , 2011 , available at :
http://eeas.europa.eu/enp/pdf/pdf/country/2011_enpi_csp_nip_libya_en.pdf , (2012-03-21).

فهرس الجداول و الأشكال :

1–فهرس الجداول :

الرقم	العـــــنـــــــوان	الصفحة
1	القيم الديمقراطية في الثقافة المغاربية	83
2	توزيع القبائل الليبية بحسب الموقف من نظام القذافي	197
3	احتياطي النفط و الغاز الطبيعي في ليبيا 2006–2010	213
4	أولويات و توقعات الليبيين من دستور ليبيا الجديدة	231
5	تزايد حضور المرأة في الانتخابات التشريعية الجزائرية منذ عام 2007	272
6	نتائج الانتخابات التشريعية بالمغرب سنة 2011	297
7	المبادلات التجارية الأوروبية –الجزائرية (2010–2014)	352
8	المبادلات التجارية الأوروبية –المغربية (2010–2014)	353
9	المبادلات التجارية الأوروبية –التونسية (2010–2013)	355
10	المبادلات التجارية الأوروبية –الليبية (2010–2013)	357
11	المساعدات الأمريكية للجزائر خلال الفترة 2009–2014	365
12	المساعدات الأمريكية للمغرب خلال الفترة 2010–2015	368
13	المساعدات الأمريكية لتونس خلال الفترة 2011–2016	369

14	المساعدات الأمريكية لليبيا منذ 2011	371
15	المبادلات التجارية الأمريكية– الجزائرية (2010–2014)	373
16	المبادلات التجارية الأمريكية– المغربية (2010–2014)	375
17	المبادلات التجارية الأمريكية –التونسية (2010–2013)	376
18	المبادلات التجارية الأمريكية –الليبية (2010–2013)	377

2–فهرس الأشكال :

الرقم	العـــنـــــــوان	الصفحة
1	نسبة مقاعد الأحزاب في مجلس النواب التونسي 2014	152
2	الأطراف المشاركة في عملية فجر أوديسا	211

ملخص الأطروحة باللغة العربية :

شهدت المنطقة المغاربية منذ نهاية العام 2010 تحولات سياسية فريدة بعد أن ظلت لعقود طويلة محصنة ضد موجات التحول الديمقراطي و التغيير المتلاحقة التي هزت العديد من مناطق العالم و أطاحت بالعديد من نظم الحكم الديكتاتورية ، وقد شغلت هذه التحولات اهتمام مراكز البحوث العلمية العالمية منها و العربية و أثارت جدلا واسعا حول عديد المسائل و القضايا ، و عليه تهدف هذه الدراسة الى بحث و تحليل خلفيات و مسببات التحولات السياسية الراهنة في المنطقة المغاربية ، مساراتها ، تداعياتها ، حدود الدور الخارجي ، مؤشرات التحول ، تحدياتها و افاقها المستقبلية ، و انعكاساتها على علاقات دولها مع القوى الكبرى و سيناريوهاتها المستقبيلية .

فرضت طبيعة الموضوع المعقدة و المتشعبة تقسيم الدراسة الى خمسة فصول ، تم التطرق في **الفصل الأول** الى الاطار المفاهيمي و النظري لظاهرة التحولات السياسية الراهنة في المنطقة المغاربية ، في حين خصص **الفصلين الثاني** و **الثالث** لدراسة التحول الثوري في كل من تونس و ليبيا عبر بحث طبيعة و سمات النظامين السياسيين التونسي و الليبي في عهد بن علي و القذافي ، دوافع و مسببات الثورة عليهما ، مساراتها ، مواقف القوى الاقليمية و الدولية ازاءها ، مؤشرات التحول في المشهدين السياسيين التونسي و الليبي بعد الثورة ، تحديات و افاق تحقيق تحول امن نحو الديمقراطية ، أما **الفصل الرابع** فقد خصص لبحث الحركات الاحتجاجية و الاصلاحات السياسية الجديدة في كل من الجزائر و المغرب عبر بحث دوافعها و مضامينها ، الخطوات الاستباقية لكلا النظامين عبر تحليل استراتيجيتهما و مبادرات الاصلاح السياسي و الدستوري المعلن عنها ، مواقف القوى الوطنية ازاءها ، مع التطرق الى دور القوى الكبرى (الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة)و حدود تأثيرها على مسارات الاصلاح السياسي في الجزائر و المغرب ، لنسلط الضوء في الأخير على أبرز التحديات التي تعترض مسار الاصلاحات السياسية في كلا البلدين و افاق تجاوزها بما يس هم في توجيه هذه الإصلاحات وجهاتها الصحيحة و ترسيخ أسس الديمقراطية الحقة ، ليتم بحث انعكاسات التحولات السياسية الراهنة في المنطقة المغاربية على علاقات دولها مع القوى الكبرى "الاتحاد الأوروبي " و الولايات المتحدة" نموذجا ، و سيناريوهاتها المستقبلية في **الفصل الخامس** و الاخير .

The Maghreb region has seen since the end of 2010 a Unique political transitions, for a long time this region has been immune to the waves of democratization and the successive changes which rocked many parts of the world and overthrow many dictatorial regimes , International and Arab research centres have concerned with those changes and created a sensation around many questions and issues.

The aim of the study is discussing and analyzing the background and causes of the current political changes in the Maghreb region, its tracks, its repercussions, the role of the external factor, the transition indicators , challenges and future horizons, and their impact on its relations with the major powers and the future scenarios, the complex nature of the subject Imposed the division of the study in to Five chapters:

In the **first chapter** we concerned with the conceptual and theoretical framework for the current political transitions phenomenon in the Maghreb region ,While the **second** and **third chapters** Spoke about the revolutionary transition in Tunisia and Libya through the Search on the nature and characteristics of the Tunisian and Libyan political systems during the reign of Ben Ali and Gaddafi, The motives and causes of the revolution on the two ,their tracks, the positions of international and regional powers ,transition indicators in the Tunisian and Libyan Political scenes after the revolution, the challenges and prospects for the safe transition towards democracy, The **fourth chapter** has been allocated To study the protest movements and new political reforms in Algeria and Morocco through ; motives and implications, proactive steps to both systems by analyzing their strategy and political reform initiatives and Constitutional reform -announced-and the position of the national forces, and the role of the major powers (the European Union and the United States)and the limits of their influence on the trails of the political reform in Algeria and Morocco, , Then discuss the major challenges facing the path of political reforms in both countries and the prospects overcome them, thereby contributing to guide these reforms to the correct destination and strengthening the foundations of true democracy, In **the fifth and final chapter** will discuss the implications of the current political changes in the Maghreb region on its relations with major powers, "the European Union" and the United States is "a model, and the future scenarios .